

القسم التاريخي

الجزء الثاني

تأليف: ج. ج. لوريمر

طبعة جديدة معدلة ومنقحة
أعدها قسم الترجمة
بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر



طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



القسم التاريخي

الجزء الثاني

تأليف : ج . ج لوريمر

طبعة جديدة معدلة ومنقحة
أعدها قسم الترجمة
بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر

طبع على نفقة
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

مقدمة

لقد أولى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ، عناية عظيمة لرعاية التراث الثقافي والمحافظة عليه والمساعدة على نشره ، ودأب على تشجيع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية مؤكداً في توجيهاته السامية على الموضوعية والدقة والأمانة العلمية ، ومن هنا كانت تعليماته باعادة ترجمة « دليل الخليج » الذي يعتبر من اضخم المؤلفات واهمها عن تاريخ المنطقة وجغرافيتها.

ويسر الذين اضطلعوا باعادة الترجمة ان يغتنموا هذه المناسبة للاعراب عن عظيم عرفانهم وعميق تقديرهم للرعاية الكريمة التي شمل بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى هذا المشروع العلمي ، سائلين الله سبحانه ان يمد في عمر سموه وأن يسدد خطاه لما فيه خير البلاد والعباد .

مكتب حضرة صاحب السمو
أمير دولة قطر

« ملاحظـــة »

لقد وضع هذا الكتاب حوالى نهاية القرن المـاضى وتضــمن ملاحظات وآراء وتعابير تحمل راى المؤلف وحده ، وهى بذلـك لا تقيد حكومة قطر بحال من الاحوال ، ولا تعبر عن وجهـات نظرها ٠

الفصل الثاني

تاريخ سلطنة عمان(١)

« يمكننا أن نعتبر بداية التاريخ الحديث لعمان شأنه شأن التاريخ العام للخليج قرب نهاية القرن السادس عشر من ميلاد المسيح » ..

حكم النبهانية
(١٥٦٦ ـ ١٦٢٤)

التاريخ الداخلي لعمان ١٦٠٠ ـ ١٦٢٤

الحكم الاسمي للامام وبني نبهان :

في سنة ١٦٠٠ كان يحكم عمان ـ كما كان شأنها عموماً منذ سنة ٧٥١م إمام او حاكم منتخب يستحوذ اسمياً على السلطات الدينية والعسكرية والسياسية ، غير ان السلطة الفعلية في ذلك الوقت كانت في أيدي النبهانية او بني نبهان ، وهم عشيرة موطنها إقليم حجر الجبلي وقرى مقنيات وينقل ، وقد ازداد نفوذها للمرة الاولى حوالي سنة ١٥٦٦

---

(١) تعتمد رواية تاريخ « سلطنة عمان » هذه على المواد التى سنشير بعد الى طريقة جمعها ٠ والمصدر الوحيد لذى يتناول عمان ويرجع الى تاريخها المبكر هو كتاب « كشف الغمة » لسرحان بن سعيد من ازكي ، وقد قام الرائد أ٠ سي٠ روس بترجمة جزء منه تحت عنوان « حوليات عمان » سنة ١٨٧٤ ، ويرجع هذا الكتاب بالاحداث الى سنة ١٧٢٨ ٠ أما العمل التاريخى العام عن عمان فهو كتاب الاب ج٠ب٠ بادجر « أئمة عمان وسادتها ٠٠ » سنة ١٨٧٠ ٠ ويتكون من ترجمة بعض ما كتبه مؤرخون عرب مثل سليل بن رزيق وغيره عن الفترة من ٦٦١ الى ١٨٥٦م ، ثم تحليل ومتابعة من جانب المترجم حتى سنة ١٨٧٠ ٠ أما المصادر بالنسبة للفترة من سنة ١٦٠٠ الى ١٨٠٠ فهى هذه الخاصة بالتاريخ العام للخليج ، والمثبتة في هامش لعنوان الفصل الاول من هذا الكتاب ، كما نجد بعض المعلومات عن عمان في بداية القرن التاسع عشر فيما كتبه فتينززو

موريزى (المعروف بالشيخ منصور) في تاريخه للسيد سعيد سنة ١٨١٩، ، ويشير فيه الى أحداث سنتى ١٨٠٧ ، ١٨١٤ وفي رحلة كابتن ر٠ ميجنان التى قام بها في شتاء سنة ١٨٣٩ معلومات عن حملتى رأس الخيمة وبني بو علي ، وهما حملتان بريطانيتان ، ويتناول تاريخ س٠ر٠لو عن البحرية الهندية كل الاعمال العسكرية والبحرية التى قامت بها بريطانيا حتى سنة ١٨٦٣ ٠

وأهم مصدر يمكن الوثوق الى معلوماته فيما يتعلق بالفترة الحديثة التى تبدأ من نهاية القرن الثامن عشر ، والعلاقات السياسية بين بريطانيا وعمان هو سجلات حكومة بومباى وحكومة الهند ، الى جانب عدد من المقتطفات والتلخيصات عن نفس المصادر ، وأدق المعلومات هى ما يتعلق ببداية العلاقات بين شركة الهند الشرقية المعظمة وجزيرة العرب التركية ، ففيها - عن الفترة من ١٦٤٦ الى ١٨٤٦ - معلومات متناثرة عن الاحوال في عمان ، وفي منتخبات بومباى ، رقم ٢٤ ، تلخيص للاحداث من نهاية القرن الثامن عشر حتى ١٨٥٣ ، ويكملها اذا دعت الضرورة تلخيص مستر ج٠أ٠ سالدنها للمراسلات التى تتناول الاحوال في منطقة الخليج ١٨٠١ - ١٨٥٣ ، وتكمل مراسلات مستر سالدنها عن أحوال مسقط قصة الاحداث ١٨٥٦ - ١٨٧٢ ،وهي تتداخل في جزء منها مع تلخيص مستر ج٠ تالبويز هويلر لاعمال القسم الخارجى لحكومة الهند من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٦٩ ، وملاحظات مستر جريدلستون على أحداث عمان التالية على ثورة السيد سالم وقد كتبها في سنة ١٨٦٩، وتلخيص مستر س٠أ٠ بكلاند لاحوال مسقط من أكتوبر ١٨٦٩ الى مارس ١٨٧٢ ، وقد أكمل مستر بكلاند تلخيصه هذا بنفسه حتى يوليو ١٨٧٥ ، ثم تبعه « ف٠س٠د » حتى يوليو ١٨٧٤ ، ثم كاتب مجهول حتى يوليو ١٨٧٥ ، وبدأ مستر ب٠ج٠س٠ روبرتسون - مساعد المقيم السياسى في الخليج - يكمل التلخيص من أغسطس ١٨٧٥ الى ديسمبر ١٨٨٤ ، وتابع بعده الملازم و٠ ستريشن - المساعد الاول للمقيم السياسى - حتى نهاية سنة ١٨٨٨ ، وأعقبه الكابتن س٠هـ٠ جودفرى المساعد الاول للمقيم السياسى - حتى نهاية ١٨٩٢ ، كما نجد ثمة تلخيصا آخر لاحوال مسقط كتبه مستر ج٠أ٠ سالدنها يكمل هذه السلسلة حتى سنة ١٩٠٥ ٠

وفي التقارير الادارية عن الخليج - التى تبدأ بتقرير سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ - تلخيص دقيق لاحداث عمان سنة بسنة ، كما ان فيها ثلاث رسائل ذات قيمة كبيرة : الاولى تخطيط عام لتاريخ عمان من سنة ١٧٢٨ الى ١٨٨٣ كتبه الكابتن أ٠س٠ روس في التقرير الخاص بسنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ ، وتخطيط لسيرة حياة السيد سعيد بن سلطان ، وتخطيط لاعمال السيد سلطان بن أحمد كتبهما الرائد س٠ب مايلز في التقريرين الخاصين بسنتى ١٨٨٣ - ١٨٨٤ ،

وفي مواجهة النبهانية كان ثمة تجمع قوي يضم قبيلة بني « حنه » التي كانت تحكم وادي سمايل ورستاق . وكانت بهلة — التي ما تزال مدينة هامة داخل ارض عمان — هي العاصمة السياسية للبلاد كلها في ذلك الحين ، وما أكثر ما استعادها وفقدها النبهانية ومعارضوهم .

اطاحة اليعاربة بحكم النبهانية :

وفي نهاية الفترة التي نتعرض لها ، أطاح اليعاربة — وهي عائلة أخرى من أهل البلاد يبدو أنها كانت على اتصال بزعيم رستاق — بحكم النبهانية بل وطردوهم من موطنهم الاصلي في حجر .

١٨٨٧ — ١٨٨٨ على التوالى أما المرجع المعروف باسم « معاهدات اتيشيسون » فهو دقيق وشامل بالنسبة لعمان كما هو بالنسبة لغيرها في مجال تخصصه .

أما أحوال زنجبار التى كانت حتى سنة ١٨٥٨ متداخلة بأحوال مسقط (والتى لا يمكن حتى اليوم فصلها تماما عنها) فيمكن دراستها في تلخيص الكابتن ب.د. هندرسون للمراسلات الخاصة بزنجبار من ١٨٥٦ الى ١٨٧٢ ، وفي تلخيص الملازم ل.م. رامسى لاحوال زنجبار من ١٨٧٢ الى ١٨٧٨ ، وفي كتاب مستر ر.ن.لاين « زنجبار في التاريخ المعاصر .. » .

أما القسم الاخير من هذا التاريخ ، الذى يتناول الاحداث بعد سنة ١٨٩٩ فقد عرضه عرضا دقيقا ميجور ب.ز. كوز المقيم السياسى في بوشهر ، وميجور و. جراى الوكيل السياسى في مسقط .

وقد شرح أصل الامامة وطبيعتها في عمان في الملحق الخاص بالاديان .

شئون البرتغاليين في عمان ١٦٠٠ ـ ١٦٢٤

مواطن احتلال البرتغاليين في عمان سنة ١٦٠٠ :

وعلى الساحل الذي كان حتى ذلك الوقت مهملا الى حد ما من جانب القوى الوطنية التي انحصر صراعها فيما بينها داخل الاقليم — كان للبرتغاليين قواعد منذ زمن بعيد ولكن سلطتهم كانت آخذة في الزوال ، وكانوا ما يزالون يحتلون مسقط التي دخلوها للمرة الاولى سنة ١٥٠٧ . وكان هذا المكان — بعد هرمز — هو قاعدتهم العسكرية الرئيسية في منطقة الخليج . ويحتمل ايضاً انه كانت لهم قواعد اخرى في القريات وصور غير ان هذا ليس امراً مؤكداً .

استيلاء البرتغاليين على صحار وخور فكان ١٦١٦-١٦٢٣ :

وفي سنة ١٦١٦ — وبناء على عون زعيم من اهل البلاد اسمه عُمير بن حِمير وربما بدعوة منه — هاجم البرتغاليون الباطنة ميناء صحار وسيطروا عليه ، لان ازدياد التجارة في هذا الميناء قد أدى الى نقص عوائدهم في مسقط وهرمز وقد أحرقوا المدينة وضربوا قلعتها بالقنابل قبل هجومهم عليها واحتلالها احتلالا متواصلا (١) .

ولا نستطيع ان نجزم يقيناً بوجود علاقة بين صراع النبهانية واليعاربة وبين احتلال البرتغاليين لصحار ، ولكن يبدو ان انهيار حكم النبهانية قد أعقب الاحتلال البرتغالي بفترة قصيرة . وفي سنة ١٦٢٣ — كما سنشير في الفترة التالية — أدى فقدان البرتغاليين لهرمز وهي أكبر مستوطناتهم ، إلى أن يضموا خور فكان الى مستعمراتهم في عمان .

---

(١) في سنة ١٥٢٢ ، أى قبل هذا التاريخ بقرن على وجه التقريب ، قام البرتغاليون بطرد الايرانيين من صحار ، لكنهم لم يحتلوها في ذلك الوقت واكتفوا بأن جعلوا عليها حاكما من أهل البلاد تحت حمايتهم .

علاقات ايران بعمان ١٥٦٦ ـ ١٦٢٣

عقب سقوط هرمز مباشرة استولى الايرانيون على صحار وخور فكان ولكن قبل ان تنتهي سنة ١٦٢٣ كان البرتغاليون ـ بقيادة ري فرير داندريد ـ قد طردوهم من القاعدتين معاً .

★ ★ ★

حكم اليعاربة ١٦٢٥ ـ ١٧٤٤

وفي أثناء حكم اليعاربة الذين أعقبوا النبهانية ـ واتخذوا رستاق عاصمتهم ـ تم طرد البرتغاليين من البلاد ، وبسرعة أصبح لعمان قوة بحرية كبيرة بدأت تباشر سلسلة من أعمال القرصنة والعدوان والغزو الخارجي .

★ ★ ★

الاحوال الداخلية في عمان من بداية حكم اليعاربة حتى طرد البرتغاليين ١٦٢٥ ـ ١٦٥٠

إمام اليعاربة يسيطر على عمان سيطرة محكمة :

كان ناصر بن مرشد هو اول حكام اليعاربة ، وهو قريب لزعيم رستاق الذي كان يعارض النبهانية ، وبمجرد انتخابه لتولي الإمامة في سنة ١٦٢٥ أحال هذ االمنصب من مجرد ظل باهت كما كان الى حقيقة ماثلة بالقوة ، وخلال مدة حكمه الذي استمر عشرين عاماً اخضع الاقاليم الداخلية بما فيها الشرقية .

أحوال البرتغاليين في عمان ١٦٢٥ ـ ١٦٥٠

وضع البرتغالين في مسقط ١٦٢٥–١٦٤٠ :

عقب سقوط هرمز انتقل عدد من البرتغاليين الذين كانوا مستقرين فيها الى مسقط ومعهم محمد شاه ابن شقيق حاكم هرمز وسميه ، الذي كان قد أسره الايرانيون . وظل البرتغاليون لفترة يعاملون هذا الامير كما لو كان منتمياً بالفعل لاسرة ملكية ، وازدادت اهمية القاعدة البرتغالية في مسقط نتيجة هذا الفيض من الوافدين للاستقرار فيها . وحين زارها الرحالة بيترو ديلا فاللي في سنة ١٦٢٥ وجد فيها كنيستين للبرتغاليين ووجد الاهالي خليطاً من البرتغاليين والعرب والهنود واليهود ، وكانت القاعة الرئيسية فيها هي ميراني ، وعلى قمة الطريق المؤدي الى كابه ، كان للبرتغـاليين موقـع محصن بالمدافـع ليمنع الدخـول الى المدينة من هذه الناحية . وفي الباطنة حيث كان البرتغاليون قد استعادوا صحار ضيق الخناق عليهم حتى ان سفنهم لم تكن تجروء أحياناً على النزول الى الماء.

وفي ١٦٣٤ رمم البرتغاليون قلعتهم في مسقط ، وفي سنة ١٦٤٩ كان هذا المكان قد اصبح « قلعة لا تقهر » ، وقدر البعض راتب حاكمها بحوالي ٥٠ الف دوكات من عملة البندقية .

هجوم العرب على مسقط وفقدان البرتغاليين صحار وقريات وصور ١٦٤٠ ـ ١٦٤٨ :

وفي هذا الوقت بالتحديد ، بدأ عرب عمان ، وقد شجعتهم قوتهم المتزايدة ، سلسلة من الهجمات على البرتغاليين انتهت بطردهم تماماً من البلاد . ففي سنة ١٦٤٠ أبلغ بعض العرب العاملين في دار الجمارك البرتغالية في مسقط امام عمان ان عدد الجنود البرتغاليين قد نقص نقصاً كبيراً نظراً لارسال كثيرين منهم في حملة بحرية ، فقام الإمام بهجوم على القلعة لكنه صد عنها وتكبد خسائر جسيمة . وفي ٧ نوفمبر

١٦٤٣ استولى العرب على صحار ، وقتل بعض الجنود البرتغاليين وأسر آخرون ، أما خور فكان فانها إن تكن ظلت في ايدي البرتغاليين بعد احتلال روى فرير لها سنة ١٦٢٣ — وهذا امر مشكوك فيه — فلا بد أنها ايضاً قد سقطت في نفس الوقت هذا . واخيراً في ١٦ أغسطس سنة ١٦٤٨ قامت قوات عربية ضخمة بقيادة سعيد بن خليفة بحصار مسقط حصاراً محكماً ، وفي ١١ سبتمبر بدأت ذخيرة البرتغاليين في النفاذ فطلبوا فتح باب المفاوضات ، لكن العرب غالوا في شروطهم مغالاة جعلت البرتغاليين يرفضونها ويطيلون دفاعهم ، ولم يستسلموا نهائياً الا في ٣١ أكتوبر . وفي ذلك الوقت كان العدو قد سيطر على التلال المحيطة بالمكلا ، وتفشى الطاعون في المدينة حتى بلغ عدد ضحاياه حوالي الخمسين نسمة في اليوم الواحد ، وتمت الهدنة بالشروط الآتية : أن يهدم البرتغاليون القلاع التي يملكونها في مطرح وقريات وصور ويسووها بالأرض (١) ، وان يهدم الإمام قلعة كان بناها في مطرح ، ليظل هذا المكان محايداً في المستقبل ، وأن تمر سفن الإمام الى البحر دون تفتيش ، لكن عليها ان تأخذ تصريحاً من البرتغاليين في رحلة العودة ، وان يكون رعاياه معفيين من دفع الضرائب الشخصية والتجارية لدى دخولهم مسقط او خروجهم منها ، وان تكون التجارة حرة مطلقة الحرية ، وأن يدمر العرب كل التحصينات التي اقيمت أثناء فترة الحصار . والا يكون للبرتغاليين حق اقامة تحصينات أخرى على أنقاضها . وواضح ان هذه الشروط كانت تعني الدمار المالي للقاعدة البرتغالية ، غير ان البرتغاليين لم يكن أمامهم سوى قبولها . وأمر ملك البرتغال بالقاء القبض على القائد العام في مسقط دون جوليو دى نورنها والمسئول عن المالية فيها ، وإجراء تحقيق شامل معهما — غير ان النتيجة النهائية لذلك التحقيق لم تصل الينا .

---

(١) كتب مستر دانفرز الاسم هكذا : « دوبار » ولكن يبدو من مصادر أخرى أنه يعني صور .

سقوط مسقط يناير ١٦٥٠ (١) :

ولم تتأخر النهاية بعد ذلك ، ففي اواخر سنة ١٦٤٩ على وجه التقريب حوصرت مسقط مرة اخرى ، ولكن لم تكن ثمة مراقبة دقيقة ، فاستطاع بعض العرب ان يدخلوا المدينة بليل ، وقتلوا عدداً من الاهالي، المسالمين واحتلوا الوكالة البرتغالية واحدى القلاع ، وفوجيء القائد البرتغالي بهذا العمل مفاجأة تامة ، فأصدر اوامره بالانسحاب الى القلعة وهكذا فقد الجزء الاعظم من سلاحه وذخيرته لانه كان مخزوناً في الوكالة خلافاً للتعاليم العسكرية ، وعن طريق سفينة جاءت الى ديو في ١٨ يناير سنة ١٦٥٠ تحمل حوالي ٧٠٠ من لاجئي مسقط ، ترامت الاخبار الى الهند ، فارسل نائب الملك في جوا اسطولا الى مسقط لكنه وصل متأخراً جداً .. فقد استسلمت القلعة في ٢٣ يناير ، والوكالة بعدها بثلاثة ايام لقوة صغيرة من العرب . وقيل ان بعض الاهالي الذين حاربوا في صفوف البرتغاليين قد اظهروا شجاعة فائقة ، غير ان سلوك القائد العام البرتغالي كان سلوكاً يتسم بالجبن ان لم نقل بالخيانة ، وكان ثمة اسطول برتغالي في الميناء ، لكنه بدلا من ان يحاول إنقاذ المدينة استدار وعاد ليرسو في ديو ، ولكي يغطي قائد الاسطول البرتغالي على فعلته هذه — وكان اسمه كالدير ادى ماتوس — هرب الى كوشن ، ورغم انه أدين الا انه لم يعدم ، واصبح بعدها بطلا .

---

(١) تبدو الرواية التى يسوقها هاميلتون عن سقوط مسقط في تاريخه الجديد (المجلد الاول ص ٥٩ — ٦٢) غير معقولة . رغم أنه يقول انه نقلها عن شاهد عيان ·

علاقات ايران وانجلترا بعمان ١٦٢٥ ـ ١٦٥٠

في سنة ١٦٢٥ ــ وكما اشرنا في الفصل المتعلق بالتاريخ العام للخليج ــ طلب الايرانيون حسب اتفاق مزعوم مع الانجليز عون هؤلاء الحلفاء الجدد منذ الاستيلاء هرمز ، تمهيداً لاحتلال مسقط ، ووجد ممثلو شركة الهند الشرقية في مسقط انه ليس من اللياقة رفض ذلك المطلب ، لكنهم استطاعوا أن يجدوا وسيلة للتخلص منه .



الاحوال الداخلية في عمان منذ طرد البرتغاليين حتى الغزو الايراني ١٦٥٠ ـ ١٧٣٦

الرخاء ، والقوة البحرية في عمان :

تميز عهد اليعاربة على العموم بأنه كان عهد أمن داخلي ورخاء ازدادت فيه الثروة وانتصر التعليم[1] ، كما تميز ايضاً بازدياد هائل ومفاجيء في القوة البحرية أدت بالعمانيين الى القرصنة والدخول في حروب خاطفة غير منتظمة ابتداء من سنة ١٦٧٧ . وفي ١٦٩٥ كان اسطول عرب مسقط ــ كما كان الاجانب يسمون العمانيين ــ يتكون من خمس سفن كبيرة تستطيع ان تحمل ١٥٠٠ رجل ، وفي ١٧١٥ كان اسطولهم يتألف من سفينة بها ٧٤ مدفعاً ، واثنتين في كل منهما ٦٠ مدفعاً ، وسفينة ذات ٥٠ مدفعاً ، هذا الى جانب ثماني عشرة سفينة اخرى أصغر حجماً ، يتراوح تسليح كل منها من ١٢ الى ٣٢ مدفعاً ، وعدداً من القوارب كل منها مسلح بأربعة مدافع او ثمانية . وبهذه القوة البحرية الهائلة كان ضباط الإمام ينشرون الرعب في المياه الهندية والعربية من رأس قمران الى البحر الاحمر . وقد سيطر العمانيون ــ في حكم سلطان بن سيف الثاني ــ على البحرين واحتلوها

لفترة سنة ١٧١٨ . وعلى طول الساحل العربي كانت سلطة الامام تمتد غرباً حتى جزر كوريا — موريا .

ظهور فرقتي الحناوية والجعافرة السياسيين ١٧٢٣—١٧٢٨ :

لكن حكم اليعاربة اضطرب قرب نهايته نتيجة الصراع على الخلافه ، مما شل سلطة الإمام في الخارج ، وقوى فرقتي الحناوية والجعافرة في الداخل ، وبدأت الفوضى التي لم يستطع أحد من الائمة التالين كبح جماحها ، واستطاعت قلة منهم فقط شيئاً من السيطرة عليها . وقد تمكن شاب من مدعي الاحقية في الخلافة من السيطرة على رستاق عاصمة اليعاربة ، لكن الامام الشرعي استطاع ان يحتفظ بسلطانه في الاقليم الداخلي حتى وفاته وذلك بعون من زعيم وطني هو محمد بن ناصر من قبيلة بني جعفر . وحوالي الوقت الذي توفي فيه الامام الشرعي — سنة ١٧٢٣ — قام محمد بن ناصر بالسيطرة على رستاق والقبض على مدعي الخلافة ، وباسمه بدأ العمل ضد انصاره القدامى ، ولكن بين هؤلاء كان ثمة قائد لا يقل عن محمد بن ناصر نفسه هو خلف بن مبارك المعروف باسم القزم « أحد شيوخ بني حنه » وفي سنة ١٧٢٤ طلب محمد بن ناصر من شيوخ عمان اعفاءه من الوصاية على الحاكم اليعربي الصغير ، فاستجاب الشيوخ لمطلبه هذا بطريقة غريبة . حيث رشحوه هو شخصياً للإمامة ، وقبل محمد بن ناصر انتخابهم له ، واتخذ جبرين في عمان الوسطى عاصمة له ، وحكم عمان حكماً قوياً مدة أربع سنوات ، وقد قاد حملات ناجحة في ارجاء البلاد ، فرد البدو المتمردين على النظام الى طاعته ، وطارد الوهابيين الى الربع الخالي ، والتقى غير مرة واحدة بعدوه العنيد خلف بن مبارك الذي اتخذ مسقط قاعدة له في مراحل الحرب الاخيرة وسيطر عليها سيطرة محكمة . وكانت آخر اعمال محمد بن ناصر ضم صحار التي تمردت على سلطانه ، وسار خلف بقواته لنجدة الجنود المحاصرين فيها ، وكانت الكارثة الاخيرة في سنة ١٧٢٨ ذات طابع درامي ، فقد قتل كلا القائدين في

معركة معقدة مشتبكة دارت رحاها تحت اسوار القلعة . ويرجع اصل وتكوين بل وحتى اسماء فرقتي الحناوية والجعافرة الحديثين الى هذا الامتزاج القبلي الذي حدث في هذه الحرب بين خلف بن مبارك الحناوي ومحمد بن ناصر الجعفري .

★ ★ ★

علاقات البرتغال بعمان ١٦٥٠ ـ ١٧٣٦

لقد بدا ان طرد البرتغاليين من مسقط قد أدى الى ازدياد عداء العمانيين لتلك الامة المستعمرة لا الى تخفيف تلك العداوة . وحدثت بين الطرفين صراعات كثيرة في البر والبحر جاء ذكرها في الفصل المتعلق بالتاريخ العام للخليج . ففي سنة ١٦٥٢ ظهر اسطول برتغالي ضخم خارج مسقط تظن بعض المصادر انه دمر اسطول عمان واسترد المدينة ، وفيما بين ١٦٩٣ و ١٦٩٩ حدثت عدة اشتباكات بحرية بين الفريقين انتصر فيها البرتغاليون عموماً . لكن العمانيين انتقموا بغارات تدميرية رهيبة على القواعد البرتغالية القائمة في كنج على الخليج ، ومانجالور في الهند ، وممباسة في شرق افريقيا ، واخيراً تم لهم الاستيلاء على هذه القاعدة الاخيرة ، وفيما بين سنتي ١٧١٤–١٧١٩ حدثت سلسلة جديدة من الاشباكات البحرية في مياه المحيط الهندي والخليج أحرز فيها البريغاليون انتصارات وافية .

علاقات الانجليز بعمان ١٦٥٠ ـ ١٧٣٦

مشروع لاقامة قاعدة انجليزية في مسقط ١٦٥٩ :

كانت علاقات الانجليز بعمان خلال هذه الفترة عموماً علاقات ودية ولكن قرب نهايتها حدث صدع في تلك العلاقات بسبب أعمال القرصنة من جانب العرب ، وفي سنة ١٦٥٩ كان الانجليز يفكرون في انشاء قاعدة لهم في مسقط وبحامية قوامها مائة جندي ، وكانت شركة الهند الشرقية ترى في مثل تلك القاعدة وسيلة من وسائل تدعيم مكانتها في الخليج ضد الهولنديين والحكومات الايرانية ، ولكن تعذر الحصول على موافقة الامام ، فلم تؤد المفاوضات معه إلى شيء .

فقدان السفينة مير شانتس ديلايت في جزيرة مصيره ١٦٨٤ :

وفي سنة ١٦٨٣ تقريباً جنحت سفينة لندنية هي « ميرشانتس ديلايت » على جزيرة مصيره ، لكى البدو في المنطقة المجاورة لها تصرفوا مع بحارتها تصرفاً ودياً بسبب طمعهم فيما وعدوه من منحهم نصف حمولة السفينة وبوحي من افكار خرافية بل نستطيع القول بأنهم عاملوهم معاملة كريمة مضيافة ، فأوصلوهم بالقوارب الى مسقط ومعهم نصيبهم كاملا في حمولة السفينة(١) .

قرصنة العمانيين والسفن الانجليزية ١٧٠٠–١٧١٠ :

وسنرى كما اشرنا في الفصل الخاص بتاريخ الخليج أن عرب مسقط بعد اشتغالهم بالقرصنة حوالي سنة ١٩٦٥ ظلوا زمناً طويلا يحترمون كل السفن الانجليزية ولا يغيرون عليها ، وحين تخلوا عن هذا المبدأ أخيراً ـ حوالي سنة ١٧٠٠ ـ كانوا يقصرون اعمالهم على السفن المملوكة للتجار الافراد ـ وكان معظم هؤلاء بدورهم قراصنة ـ ولا يقربون سفن شركة الهند الشرقية . وخشيت السلطات المسئولة في

(١) تاريخ هاملتون الجديد ، المجلد الاول ٥٦ ـ ٥٨ .

بومباي ، رغم وجود ممثليها في الخارج ان ترتفع اسهم الهولنديين عند الايرانيين اذا عاونوهم في القضاء على القرصنة فقرروا في البداية أن يبقوا بمعزل عن هذا كله طالما ان السفن التابعة للشركة لا يقربها أحد بسوء . ولكن أخيراً — في سنة ١٧٠٤ — ١٧٠٥ — وبعدان اتسع نطاق غارات المساقطة قرر مجلس ادارة الشركة تولي قمع قراصنة العمانيين بمجرد انتهاء الحرب مع فرنسا ، وفي سنة ١٧٠٧ قيل ان القراصنة العرب كانو ما يزالون يمارسون نشاطهم على طول الساحل الهندي ، ولكن أعمال القرصنة هذه توقفت بعد هذا التاريخ دون قيام أية دولة أوربية بمحاولة لقمعها ، وربما كان ذلك بسبب الصراع الداخلي العماني ، والنزاع بين الحناوية والجعافرة هناك .



علاقات ايران بعمان ١٦٥٠ ـ ١٧٣٦

خلال هذه الفترة كانت العلاقات عدائية بين ايران وعمان ، وخلال مرحلة القرصنة التي استمرت طوال العقد الاخير من القرن السابع عشر والعقد الاول من القرن الثامن عشر ، كانت أعمال القراصنة العرب موجهة في المقام الاول ضد السفن والتجارة الايرانية ، التي عانت منهم عناء شديداً . وحوالي سنة ١٧٢٠ يبدو ان العمانيين كانوا مسيطرين على بعض الجزر الايرانية في اقليم بندر عباس .. واستعادوا لفترة سيطرتهم على نفس هذه الجزر ، وارسلت قوة ايرانية لطردهم منها في سنة ١٧٢٠ لكن الغزو الافغاني لايران الذي حدث في نفس السنة ردّ الحملة الايرانية نحو الشمال ، ولا نجد معلومات أخرى عن أعمال العرب في هذه الجزر بعد ذلك .



غزو الايرانيين عمان واحتلالهم لها ١٧٣٧ ـ ١٧٤٤

مصاعب تواجه الامام سيف بن سلطان الثاني :

وحين بدأ حكم اليعاربة بالتدهور ، تحالفت عدة ظروف متواكبة على اسقاطه ، فالامام سيف بن سلطان الثاني ، حين الفى نفسه مواجهاً بعدد ممن ينازعونه الامامة اتخذ لنفسه مجموعة من الجنود البلوش (١) ، لكنه سرعان ما هزم معهم ، فالتمس عون الايرانيين وامبراطورهم نادر شاه ، وفي نفس الوقت تقريباً وضع ثقته في تاجر من بلاده اسمه أحمد بن سعيد البوسعيد كشفت الاحداث لاحقاً عن ان مصالحه كانت تتعارض مع مصالح الامام تعارضاً تاماً .

الغزو والاحتلال الايراني ١٧٣٧ ـ ١٧٣٨ :

ولم يهمل نادر شاه طلب امام عمان العون منه ، لكن هدفه كان منذ البداية ، وكما لاحظ الانجليز في ايران ، لم يكن مساعدة امام عمان على قهر المتمردين عليه كما زعم ، بل كان ضم عمان الى امبراطوريته ، وابحرت الحملة الايرانية من بندر عباس في اول ابريل سنة ١٧٣٧ بقيادة لطيف خان وكانت تضم حوالي ٥٠٠٠ رجل معهم ١٥٠٠ حصان ، وارسل الهولنديون ـ تحت ضغط الايرانيين ـ سفينة من سفنهم مع هذه الحملة ، ويبدو ان الحملة نزلت اولا في خور فكان حيث كان ثمة قلعة قديمة بنيت هناك وما زالت بقاياها موجودة في سنة ١٧٧٩ ، ويبدو ان مشايخ رأس الخيمة المجاورة لم يتأخروا طويلا قبل اعلان ولائهم للايرانيين .

وخلال سنة ١٧٣٧ـ١٧٣٨ اجتاح الايرانيون كل عمان واستولوا

---

(١) يبدو أن هذه هى بداية النظام الذى ما يزال موجودا في عمان حتى اليوم للاستعانة بجند من المرتزقة الاجانب ، خاصة البلوش ٠

على مسقط ، وكانت مكاناً تتزايد أهميته يوماً بعد يوم ، لكنه لم يكن بعد قد أصبح عاصمة البلاد ، ثم حاصروا صحار ، حيث كان فيها أحمد بن سعيد ، المرشح حديثاً للامامة ، وقد قاوم حصار الايرانيين مقاومة عنيفة عنيدة ، ولم يكن الامام عاجزاً كل العجز عن العمل لأنه في سنة ١٧٤١ كان ما يزال يملك ٩ سفن كبيرة ، وكان ثمة تحالف بينه وبين عرب رأس الخيمة من أجل السيطرة على جزيرة صغيرة بالقرب من الساحل الايراني ، ومنها اغاروا على بندر عباس غارة سببت الفزع للايرانيين ، وفي نفس السنة اهتاجت الحكومة الايرانية هياجاً شديداً لان سفينة انجليزية حصلت على ترخيص بالملاحة من امام عمان ، ولأن قائد احدى السفن الانجليزية عرض ان يبيع سفينته للامام .

طرد الايرانيين ١٧٤١ :

وقد قتل احد مدعي الامامة في محاولة ناجحة بعض الشيء لرفع الحصار عن صحار كما مات الامام نفسه غماً وكمداً في حزام . وبقي احمد بن سعيد وحده ضد الايرانيين في الباطنة ، واخيراً اتحد العمانيون جميعاً بسبب الاغارات المفزعة التي كان يقوم بها أعداؤهم في كل مكان من البلاد ، وطردوا قوات الايرانيين من اراضي الداخل وارغموهم على رفع الحصار عن صحار ، وبعدها استطاع احمد بن سعيد استرداد مسقط دون اراقة دماء ، لكنه أكمل عمله الوطني هذا — كما يقال — بطريقة مختلفة ، فقد دعا جميع افراد الحامية الايرانية الى « بركة » وهناك غدر بهم واوقع بهم مذبحة رهيبة .



الامام أحمد بن سعيد
(١٧٤٤ ـ ١٧٨٣)

انتخاب الامام أحمد (١٧٤٤)

لقد منح حاكم صحار أعلى السلطات اعترافاً بفضله الذي لا ريب فيه على البلاد وقيادته لطرد الايرانيين ، وهكذا أصبح احمد بن سعيد هو مؤسس حكم آل بو سعيدي الذي ما يزال حاكماً في عمان حتى اليوم . ويبدو ان انتخابه للإمامة في رستاق كان امراً دُبّر بعناية ، لكننا نشك في أنه انتخب باجماع الاصوات ذلك بأن وجود بعض قبائل الجعافرة التي عارضت حكمه فيما بعد يشير الى انه قد وصل الى الإمامة بتأييد من الحناوية الذي تنتمي قبيلته – آل بوسعيدي – اليهم .

* * *

التمرد وغيره من الاحداث في عمان ١٧٤٤ ـ ١٧٨٣

تميز عهد الامام أحمد بتوقف الاعتداءات الاجنبية على عمان ، لكن الخلافات والاضطرابات في الداخل استمرت حتى نهاية عهده ، وقد جاءت هذه اساساً بفضل جهود اليعاربة لاستعادة مكانتهم . وعداء قطاع كبير من الجعافرة للامام احمد ، هذا الى جانب تمرد اثنين من ابناء الإمام نفسه وان لم يبلغ تمردهما على أبيهما حد تهديد الامامة . كذلك فان شيوخ اليعاربة والجعافرة اوقعوا الإمام غير مرة في مآزق خطيرة .

النزاع ضد اليعاربة :

تبدو الاخبار الباقية عن هذا النزاع مع اليعاربة غير متماسكة . والظاهر انه نشب عقب تولي الامام احمد مباشرة ، وكان زعيم الجانب

الآخر هو « بالعرب بن حمير » أحد افراد الاسرة القديمة الحاكمة ، ومقره كان بزاعلي في الظاهرة ، وأنصاره من الغافرية من قبائل اليعاقيب والميايحه والنعيم ، وبني قتب ، وفي بداية النزاع كان بالعرب مسيطراً على الميدان . لكنه هزم في النهاية وذبحه الإمام ، وتشير المصادر — رغم اختلافها — ان الى المعركة التي دارت في وادي معول وفي موقع فرقٍ بالقرب من نزوة كانت هي الهزيمة النهائية لليعاربة .

التمرد في الظاهرة وغرب حجر :

وجاءت الازمة التالية التي واجهها أحمد بسبب مؤامرات ناصر بن محمد أحد زعماء الجعافرة في اقليم الظاهرة ، فقد حاول هذا الرجل الداهية ان يقيم قلعة له في عنين بوادي الكبير ، غير ان جيرانه منعوه ، فنجح بعد ذلك في التقرب من الامام وارتبط به برباط المصاهرة ، ووضع بين يديه قلعة غبي . وتحت حماية الامام راح يواصل مشروعاته هو للتوسع في عينين ، وبمجرد ان تحقق له هدفه هذا ، رمى بحلفه وراء ظهره واثار البلد على الإمام ، وقام بنفسه فاستولى على عنين ، وارسل الأمام ابنه الاكبر هلال على رأس حملة الى وادي بني جعفر لتأديب الميايحه الذين قاموا بدور قيادي في التمرد ، فدمر حصونهم جميعاً وتقدم الإمام احمد بنفسه على رأس حملة الى عينين ، لكنه هزم هزيمة مروعة ، وتمت تسوية بينه وبين صهره الخائن استعاد فيها هذا الاخير مدينة غبي . وتشير هذه الاحداث الى ان الحصون في داخل عمان كان يكسبها ويخسرها آل بو سعيدي بسهولة أكثر مما هي عليه الحال هذه الايام .

وفي فبراير ١٧٨١ — قبل نهاية حكم الإمام احمد — بقليل تمرد عليه ابناه سيف وسلطان واستوليا — بغتة وغدراً — على بركه ، بل إنهما قتلا والي الإمام هناك وجنوده . لكن الإمام سرعان ما أغار على بركه واستردها وغفر لابنيه ، وسار بعدها لتأديب زعيم اليعاربة الذي كان قد جعله حاكماً لنخل ، وكان يظن انه وراء حركة التمرد في بركه .

وفشل هجوم الامام على نخل رغم استعداداته الكبيرة ففرض عليه صلح مشين . وفي الوقت الذي كانت فيه قوات الإمام كلها في مواجهة نخل اندفعت حشود من قبائل بني نعيم وبني قتب والظاهرة عبر وادي سمايل — الى مطرح فأغاروا عليها ونهبوها . وكانت هذه هي بداية سلسلة متصلة الحلقات من أعمال مشابهة لم تنته الا في سنة ١٨٢٥ . وبعد ذلك اغلقت حزام — التي كان يقيم بها بعض اليعاربة — ابوابها في وجه الإمام ، وفشلت قواته في فتحها والاستيلاء على قلعتها ، وفقد الإمام هذا الموقع أيضاً .

تمرد ثان لسيف وسلطان ١٧٨١ — ١٧٨٢ :

وبعد هذا قام الاخوان سيف وسلطان بتمرد آخر كان اكثر نجاحاً هذه المرة . فقد استوليا — في ديسمبر ١٧٨١ — علي قلعتي جلالى وميراني في مسقط ، وسمح لهما أخيراً بالاستيلاء عليهما شريطة ان يعود سيف ضيفاً على ابيه . واستمرت هذه الاتفاقية — التي حكم بها قضاة رستاق — سنة كاملة ، وفي نهايتها — وبعد ان اوفى الإمام احمد بوعده — امر بابنه سيف فوضع في السجن واستعد لاسترجاع القلعتين وتمت تسوية جديدة أطلق بمقتضاها سراح سيف واستعاد الإمام قلعة ميراني .

وسلمت قلعة جلالى — بلا قيد ولا شرط — لسيف وسلطان . وفي العام التالي قام سيف وسلطان بخطف شقيقهما سعيد من بركة وعادا به الى قلعة جلالى في مسقط . ولا يذكر المؤرخون من أهل البلاد سبباً لهذه الحادثة ، لكن الغيرة من سعيد — الذي يبدو ان الإمام كان يعده للإمامة من بعده — كانت هي الدافع وراء هذا العمل . وسار الإمام مباشرة الى رستاق واتخذ موقعاً في جزيرة مسقط ، وأطلق النيران علي قلعة جلالي ومن عرض البحر إلى الشرق . وأخيراً أمر قواته أن تقوم بهجوم — لم ينجح — من ثغرة فتحت في الجدار الغربي للحصن المحاصر ولم يأبه الإمام لفرار سعيد من الحصن وظل على هجومه العنيف—

لكن أخباراً وصلته عن زعيم من المنطقة المعروفة اليوم باسم عمان المتصالحة اسمه بن رحمة استطاع الاستيلاء على رستاق في غيبته ، مما حمله على الامر برفع الحصار عن القلعة والعفو عن ابنيه مرة أخرى، ولم ينتظر بن رحمة عودة الأمام ، بل لاذ بالفرار الى بلده .

الوضع السياسي الداخلي لدى موت الامام أحمد ١٧٨٣

وفي نهاية ١٧٨٣ مات الإمام أحمد في رستاق ودفن بها في الناحية الغربية من قلعتها ، وكان قبل موته — بل ربما في اوائل عهده — قد أقام حلفاً عن طريق المصاهرة بينه وبين اليعاربة فتزوج بابنة آخر أئمتهم سيف بن سلطان . ويوصف الإمام احمد دائماً بأنه قد حكم عمان كلها من جعلان الى البوريمي ، ولكن يبدو انه لدى موته لم تكن أقاليم الظاهرة وجاو ، ولا القلاع الحصينة الهامة في نخل وحزام تحت سيطرته رغم قربها من عاصمته . بل وحتى مسقط كان ابناؤه المتمردون يسيطرون على جانب منها . ولنا ان نشك ايضاً فيما اذا كانت سيطرته على باقي عمان كانت سيطرة كاملة او محكمة ، وفي إفريقيه فقد الإمام احمد ميناء ممبسا الذي كان تابعاً لاسلافه ، حين استولت عليه قبيلة بني مزار .



علاقاته بشمال غربي عمان ١٧٤٤ ـ ١٧٨٣

خلال حكم الامام احمد ، كان الوضع السياسي للإقليم الجبلي الذي يفصل خليج عمان عن ايران وضعاً غامضاً ، ويبدو ان الامام قد فرض سلطته على أهل الاقليم بالقوة في البداية . ولكن رأس الخيمة كانت من اول الاخطار التي كان على أحمد بن سعيد ان يواجهها بعد توليه الإمامة . ورغم ان شيخ القواسم اضطر للتراجع بعد معركة تعادل فيها الطرفان في بثينة بوادي حام ، الا ان هيبة الامام اصيبت بضربة شديدة من جراء ذلك ، وفي سنة ١٧٥٨ عقد تحالف بين ملا علي شاه حاكم هرمز وشيخ رأس الخيمة ضد الامام فتحرك اسطول مسقط من دبي ، ولكن يبدو انه لم يستطع اللحاق بالاعداء . وفي سنة ١٧٦٠ ارسل الامام بعض سفنه الى بندر عباس لنجدة خان لار وبني معن ضد هجوم عرب رأس الخيمة ، ولكن هذا الهجوم لم يحدث في النهاية . فقد عاقت الخان المشكلات التي كانت قائمة بينه وبين الوكيل كريم خان في شيراز عن القيام بهذا الهجوم . وفي سنة ١٧٧٣ ـ وكما سنرى فيما بعد ـ ظهر تحالف بين امام عمان وشيخ رأس الخيمة ضد الايرانيين ، لكن هذا التحالف انتهى في سنة ١٧٧٥ وبدأت المعارك في البر بين هذين الحاكمين العربيين ، وفي ١٧٨٠ انتقلت الحرب بينهما الى البحر أيضاً ، وقد اشرنا من قبل الى هجوم بن رحمه على رستاق في سنة ١٧٨٣ ومحتمل ان يكون بن رحمه هذا هو الشيخ صقر شيخ رأس الخيمة والذي كان احد أجداده بالفعل يسمى باسم رحمة .



علاقاته مع ايران ١٧٤٤ ـ ١٧٨٣

ربما يعود الفضل في احجام الايرانيين عن غزو جديد لعمان بعد تولي الامام احمد الى سمعة الامام الحربية وضخامة مصادره اقل مما يرجع لموت نادر شاه في سنة ١٧٤٧ ، والمشكلات التي كان على خلفه الوكيل كريم خان ان يواجهها .

١٧٦٩ ــ ١٧٧٩ :

واستمر العداء على اية حال بين الامام وبعض المسئولين المحليين في ايران ، وكان هؤلاء يتابعون اعمال الامام بغيرة وحسد ولا يضيعون فرصة تلوح لمضايقته ومعارضة خططه ، وهكذا .. في سنة ١٧٥٣ ــ ، وكما اشرنا في الفصل الخاص بتاريخ الخليج . استولى خان لار بمساعدة وكالة شركة الهند الشرقية في بندر عباس . وكان يضغط عليها ضغطاً متواصلا ــ على سفينة اشتراها إمام عمان من عبد الشيخ حاكم قشم وضمها الخان الى اسطوله . وفي سنة ١٧٥٨ تم عقد حلف يهدد الامام كما اشرنا بين ملا علي شاه حاكم هرمز والشيخ العربي في رأس الخيمة ، وفي سنة ١٨٦٠ أصبح الإمام نفسه عضواً في هذا الحلف الى جانب خان لار الايراني وقبيلة بني معن التي تقيم على الساحل الايراني ضد القواسم في رأس الخيمة .. ولكن ــ في كلا التحالفين ــ لم تنشب بين الاطراف المتصارعة اية معارك ، وفي ١٧٦٥ شحنت حمولة البن التي كانت تصدر كل عام من مسقط الى البصرة ــ خشية عرب بني كعب الذين كانوا يقومون بأعمال القرصنة في شط العرب ــ على احدى السفن الحربية التي يملكها الامام ، لكن السفينة لم تتقدم أبعد من خارج حيث توقفت في نهاية السنة ، وافرغت حمولتها في الوكالة الهولندية ، واستولى عليها ــ الى جانب هذه الجزيرة ــ المير مهنا زعيم القراصنة في ريج في اليوم الاول من يناير سنة ١٧٦٦ . وفي ١٧٦٧ استولى مير مهنا على اسطول من صور كان يحمل البن الى البصرة « متعللا بوجود عوائد جمركية لم يدفعوها » وفي خريف نفس العام ،

تراكم أكثر من ١٠٠٠ حمولة من البن في مسقط لم يتيسر شحنها الى البصرة خوفاً من المير .

١٧٥٣ – ١٧٦٧ :

وفي ١٧٦٩ طلب الوكيل كريم خان – الذي كانت سلطته في شيراز قد تدعمت – استعادة السفينة الايرانية التي آلت إلى الإمام ، كما طلب ايضاً ضرورة دفع العوائد المتأخرة عليه والتي كانت مستحقة لنادر شاه . ورفضت حكومة عمان كلا المطلبين ، وردت بأن تلك السفينة كان تم ابتياعها بطريقة شرعية من الشيخ عبدالله في هرمز ، وبالتالي لا مبرر لردها ، ثم ان « الجزية السنوية التي كانت تدفع لنادر شاه لم تكن مشروعة .. غير انه كان طاغية .. وكان قوياً ظالماً : ولم يكن من العدل ان نرفض دفعها» .. لكن الامر هنا يختلف قدر الاختلاف بين رجلين .. « كنا نخاف من احدهما لكننا نستهين بالآخر .. كان الاول فاتح ايران كلها ، والثاني وكيلا عن اقليمين او ثلاثة من اقاليمها وبالتالي فاذا اصر كريم خان على مطلبه هذا فلن يجيبه الا طلقات المدافع والرصاص » .. ومن ثم حجز الامام اسطول البن الذي كان يتجه الى البصرة في مسقط ، لكن الايرانيين استطاعوا الاستيلاء على سفينتين كانتا محملتين بالبن وغيره كانتا في طريقهما الى البصرة ، وتبعت ذلك عدة اشتباكات بين الفريقين في البحر ، كانت الغلبة فيها عموماً للامام وحلفائه . وفي ١٧٧٠ قام اسطول الامام – وعلى ظهره عددكبير من الرجال المسلحين – بمظاهرة استعراضية خارج ميناء بوشهر ، وقام واليه على مسقط سنة ١٧٧٣(١) ، متحالفاً مع شيخ رأس الخيمة وحاكم هرمز بتدمير سفينتين ايرانيتين في بندر عباس وثالثة في لنجة ، واستطاع كريم خان سنة ١٧٧٣ ان يجمع اسطولا عهد بقيادته الى المير على من ريج وكان مكوناً من السفينة الانجليزية التي استولى عليها الايرانيون منذ زمن

(١) كان هذا هو خلفان بن محمود الذى استقبل السفينة فرانكلين في مسقط فيما بعد .

بعيد « تيجر » وسفينة قديمة كانت في بوشهر جهزت خصيصاً لهذه المناسبة وكل سفن ريج ، الى جانب ثلاث سفن اخرى . لكن لم يسهل اقناع طاقم البحارة بمواجهة قوى الامام البحرية ، كما ان بني كعب من عربستان الذين كان مطلوباً منهم العون كانوا دائماً يتمردون ويخرقون الاوامر . واخيراً في ربيع سنة ١٧٧٤ ، وبعد ان فشل الوكيل في الحصول على العون من البريطانيين في حملته هذه على مسقط ، عهد الى الشيخ ناصر من بوشهر بقيادة الاسطول الايراني الموحد ، وخول حق التفاوض مع الامام الذي كان يبدو في ذلك الوقت ميالا لاقامة علاقات ودية مع ايران — حتى إنه أخلى بعض الممتلكات الايرانية التي كان قد سبق له الاستيلاء عليها . لكن كريم خان كان من ناحيته مصراً على إلتزام الامام بدفع الجزية بينما الامام من الناحية الاخرى كان يصر على عدم الدفع . لهذا لم تجد المفاوضات شيئاً ، وأعلن الامام ان اسطوله سيقوم برحلته المعتادة الى البصرة وسيعتمد على قوته لرد أيّ اعتداء من جانب كريم خان او غيره من الاعداء . وفي اغسطس ١٧٧٥ — حين زار مستر بارسونز مسقط وجد اسطول الامام راسياً فيها ، وفي مطرح مستعداً لمصاحبة اسطول تجاري ضخم محمل بالتجارة الى البصرة التي كان الايرانيون يحاصرونها في ذلك الوقت . وكانت القوة الضاربة في الاسطول لا تقل عن ٣٤ سفينة ، منها اربع بنيت في البصرة لكل منها ٤٤ مدفعاً ، ٥٠ مدمرة بكل منها من ١٨ الى ٢٤ مدفعاً ، والباقي سفن صغيرة يتراوح تسليح كل منها ما بين ٨ الى ١٤ مدفعاً ، وكان ما يزال مسموحاً للايرانيين بالرسو في مسقط للتجارة فقط ... ولكن .. كان الميناء قد تراكمت فيه البضائع بسبب الحرب . وانزل نصف التجار بضائعهم ووضعوها في الطرقات دون تخزين مطمئنين تماماً الى حراسة شرطة الامام اليقظة . وقيل ان الامام كان ينتوي — اذا سقطت البصرة— ان يرسل سيداً من لدنه — مصحوباً بمبعوث المغول — الى كريم خان ليطلب اليه توقيع الصلح مع الامام ، وان يعد هذا بدفع جزيته في كل

سنة . أما كريم خان فحين سقطت البصرة أخيراً في سنة ١٧٧٦ ، طلب إعداد تقارير عن امكانية الزحف منها براً الى عمان ، غير ان اياً من الطرفين لم يقم بخطوة عملية . وكان شيخ هرمز — بأمر من الوكيل — ما يزال يوالي حروبه البحرية ضد الامام ، وفي صيف سنة ١٧٧٦ قام بالاستيلاء على سفينة لبعض رعايا الامام كانت محملة بالبضائع من مسقط الى بوشهر والبحرين ، لكنه في نوفمبر ١٧٧٨ اعد له كمين وقبض عليه وارسل الى مسقط على ظهر سفينة عمانية .. غير انه استعاد حريته في العام التالي . وجاء موت كريم خان في سنة ١٧٧٩ ليقضي مؤقتاً على نفوذ ايران في الخليج ، وليزيد من سيطرة عمان وغيرها من القوى العربية الاخرى على البحر حتى اصبح مقصوراً عليهم دون منازع .

علاقاته بتركيا ١٧٤٤ ـ ١٧٨٣

رأينا أثناء حصار الايرانيين للبصرة في سنة ١٧٧٥–١٧٧٦ أن الامام قد أعد حملة لمساعدة الاتراك الذين رفضوا آخر الامر التحالف معه ضد اعدائه ، وأدت حملته هذه الى تأخير سقوط المدينة زمناً . وترد العمليات التي قام بها اسطـــــــول الامام في شط العرب مفصلة في الجزء الخاص بتاريخ العراق التركي . ولقد كان الاتراك وراء رفض عمان دفع الجزية لايران ، ولعل هذا من الاسباب التي أدت بكريم خان الى الزحف بقواته على البصرة . على ان الاتجاه الطبيعي للامام في تلك الظروف ألا وهو الوقوف الى جانب الباب العالي العثماني قد تعرز فيما يبدو بوعد قدمه الاتراك له بالمساعدة ، ولقد كان معظم تجارة عمان في ذلك الوقت مع العراق التركي ، كما كان « أسطول البن » الذي كان الامام يرسله كل سنة من الاحداث التجارية الهامة في البصرة ، وفي سنة ١٧٩١ قام الاتراك بأعمال عدائية ضد عرب بني كعب لانهم هاجموا الاسطول العماني في شط العرب .

علاقاته بالهند ١٧٤٤ ـ ١٧٨٣

نشأت العلاقات الديبلوماسية بين عمان والهند في عهد الامام احمد باشتراك سفينة حربية عمانية عليها مبعوث من عمان في صد غارة القراصنة على ساحل مالابار كانت تهدد تجارة الارز بين مانجالور ومسقط وبعد هذه الحادثة ارسل حاكم مانجالور(١) ، اعترافاً بجميل الامام ، مبعوثاً من لدنه كان شكلياً موفداً باسم امبراطور المغول في الهند فزار رستاق وعقد معاهدة مع الامام يتعهد فيها امبراطور المغول بالوقوف الى جانب الامام ضد اعدائه وامداده بالمال والرجال ، واستمرت هذه البعثة التي بدأت في سنة ١٧٧٤ وربما في سنة ١٧٧٦ ، حتى سنة ١٨٠٠ وقد اقطع الامام ذلك المبعوث قطعة ارض شاد عليها بيتاً له ظل قائماً حتى منتصف القرن التاسع عشر ويعرف باسم « بيت النواب » ، وكان متوقعاً في سنة ١٧٧٦ ان يطلب الامام – في حالة سقوط البصرة– عون هذا المبعوث لتسوية الامور بينه وبين ايران ، ولكن لا يبدو ان هذه التوقعات قد تحققت .

علاقاته بالدول الاوربية ١٧٤٤ ـ ١٧٨٣

العلاقات مع بريطانيا ١٧٧٤ – ١٧٨٣ :

كانت علاقة شركة الهند الشرقية بعمان علاقة ودية رغم انه لم يكن في عمان بعد أي ممثل اوربي . وكانت الشركة تقف على الحياد دائماً من الخلافات الدائمة التي كانت تثور بين الامام من ناحية والحكومة الايرانية والرؤساء الايرانيين الصغار وشيخ رأس الخيمة من ناحية اخرى

(١) كان اسم هذا المبعوث عندئذ « طيبوصاحب » الذى أصبح لاحقا حاكم ميسور ، ولكن من الصعب تصديق ان حكومة المغول التى كانت قائمة وقتذاك كان لها شأن كبير بالامر كله .

وفي سنة ١٧٣٥ — كما اشرنا قبلا — وقف وكيل الشركة في بندر عباس الى جانب خان لار في خلاف حول سفينة ايرانية باعها مواطن ايراني لامام عمان ، وكان قد تردد سنة ١٧٥٨ ان قائد احدى السفن الانجليزية الصغيرة قد سلمها للامام لاستخدامها في حملة بحرية كان الاخير يعدها ضد رأس الخيمة ، وفي سنة ١٧٦٣ — لدى تعيين مستر برايس مندوباً إقليمياً للشركة في ايران — طلب منه المرور بمسقط في طريقه الى الخليج للحصول على معلومات ، وخولت له صلاحيات تقديم هدية بما قيمته ٢٠٠ روبية باسم « الشركة المعظمة دليلا على المودة » لوسيط هندوكي يسمى ناروتام كان يعمل كممثل محلي قدم لهم خدمات كثيرة في نقل المعلومات للهند . وفي ١٧٦٩ كان موظفو الشركة في البصرة يميلون الى مساعدة الامام بارسال السفن التجارية لرعاياه في البصرة ، لكنهم تراجعوا عن ذلك بسبب اوامر صدرت اليهم بتحاشي معاداة كريم خان الى جانب أنهم كانوا واثقين من ان الامام قادر على تسوية أموره هذه دون معونة منهم . وفي ١٧٦٩ قام مستر بودام(١) من رياسة بومباي بزيارة مسقط دون ان يخطر الوكيل والمقيم في البصرة باعتزامه القيام بالزيارة ، واعتبر عمله خطأ طلب الاعتذار عنه ، لكن رياسة بومباي رأت في طلبهما « سخفاً ولغواً لا معنى له ، فمستر بودام ليس تابعاً لهما وليس لهما ان يحاسباه على اعماله » ، وقد اشارت حكومة عمان بعد عدة سنوات الى هذه الزيارة على أنها المناسبة التي بدأت فيها العلاقات الودية بينهم وبين الحكومة البريطانية ، وفي سنة ١٧٧١ اقترحت وكالة البصرة تحالفاً مع الامام بهدف الوقوف ضد قراصنة ريج وخاراج وكانت ترى ان اعمالهم تقع بتحريض من كريم خان ، لكن هذا الاقتراح رفض نظراً لانه كان يتطلب القيام بحملة بريطانية بحرية على نطاق واسع .. وقرر مجلس ادارة الشركة في لندن ان يكون

---

(١) ربما كان هذا هو مستر ر. هـ. بودام الذى أصبح في سنة ١٧٨٥ حاكم بومباى .

ميناء مسقط – طوال استمرار عمليات القرصنة – هو الميناء الذي تلقى به السفن الانجليزية المصعدة في الخليج » (١) الطرادات البريطانية التي تقوم بحمايتها ، وفي سنة ١٧٧٣ حين انسحب اعضاء الوكالة البريطانية من البصرة الى بومباي لتفشي الطاعون في البصرة أقاموا في مسقط – وكان يرئسهم مستر مور – من ٤ الى ٦ مايو ، ثم ترك واحد منهم هو مستر ابراهام أصدرت اليه تعليمات بأن يمضي الى بوشهر ومن هناك يرقب سير الامور في البصرة . ولدى العودة الى البصرة في أواخر السنة رسا الوكيل والمقيم مرة أخرى في مسقط وأقاما فيها من منتصف نوفمبر حتى اول ديسمبر انتظاراً لاصلاح عطب اصاب السفينة « الفرات » التي تحملهما والتي كانت قد فقدت التوجيه وجنحت الى الشاطيء لدى دخولها الميناء . وفي ١٧٧٣ كان للشركة ممثل في عمان هو وسيط من أهل البلاد اسمه ناريان داس يبدو انه ظل في هذا العمل حتى زيارة الرائد كوبر في سنة ١٧٧٩ .

العلاقات مع فرنسا :

وكانت الدولة الاوربية الاخرى ذات العلاقة بعمان في هذه الفترة هي فرنسا التي استطاعت – عن طريق وكيلها في بغداد ان تظل على تراسل مع الامام وان ترسل اليه بعض المواد الحربية كهدايا بين الحين والحين ، لكن هذه العلاقات الودية قد انقطعت في سنة ١٧٨١ حين استولى الفرنسيون خطأ على السفينة « صالح » التابعة للامام – وهي سفينة مسلحة بخمسين مدفعاً – ولم تعد العلاقات الى سابق عهدها الا بعد سنين طويلة .

وحين مر الرحالة نيبور بمسقط سنة ١٧٦٥ ، لم يكن ثمة مستوطنون اوروبيون رسميون او غير رسميين في ذلك الميناء .

---

(١) يبدو ان هذا الامر كان يسرى على السفن البريطانية فقط ، لكن برستور كتب في سنة ١٧٧٥ يؤكد أن السفن الوطنية التى كانت تمضى ذهابا وايابا الى البصرة كانت تتمتع بنفس الامتياز .

الادارة الداخلية والعوائد ١٧٤٤ ــ ١٧٨٣

كان الامام احمد يتمتع باحترام رعاياه وتقديرهم رغم خروج البعض على طاعته كما رأينا . وقد خلف وراءه شهرة وصيتاً ذائعين لتمسكه بالعدل والحرية . وكان اهل صحار ــ بوجه خاص ــ مخلصين أشد الاخلاص لحاكمهم القديم اذ طالما قدموا له العون ووقفوا الى جانبه في مختلف الازمات التي واجهها بعد توليه الامامة . وكان الامام يكفل الحرية الدينية المطلقة لرعاياة حتى الهندوكيين منهم ، وكانت شرطته على جانب كبير من اليقظة والكفاءة في مسقط ، فكفلت لاهل البلاد والاجانب معاً الامن على ارواحهم وممتلكاتهم .

وقد حقق الامام احمد مكانة جاوزت اسلافه واحاط نفسه بحاشية لا من السياسيين فحسب بل من رجال الأدب والقانون أيضاً ، وكان يحمي الشعراء .. او على الاقل من كانوا يمتدحونه في أشعارهم .

وقدرت عوائده من مسقط في سنة ١٧٦٥ بحوالي مليون روبية ، وكانت ضريبة الواردات في ذلك الوقت تتحدد تبعاً لجنسية التاجر ودينه . وكانت محددة بنسبة ٥٪ من الثمن بالنسبة للتجار الاوربيين ، ٥,٦٪ بالنسبة للمسلمين ، ٩٪ للهندوكيين وللهنود ، كما كان الامام يتقاضى ٦٪ من محصول التمر عيناً ، وكان هذا المحصول ، وما يزال حتى الآن ، هو المحصول الاقتصادي الاول في البلاد ، وكان الامام ايضاً يتجر لحسابه الخاص فيصدر العبيد والعاج على ظهور سفنه الى زنجبار وكلوه .



المصادر العسكرية للامام أحمد

كانت القوة البحرية للامام تتكون في سنة ١٧٦٥ من ٤ سفن كبيرة و ٨ صغيرة ، وكانت السفن الكبيرة تخصص في اوقات السلم للتجارة

في شرق افريقيا ، بينما تبقى السفن الصغيرة لحماية شواطيء عمان من القراصنة .. وان لم تستطع ابداً تحقيق ذلك الواجب الاخير تحقيقاً وافياً ، وقد ازداد اسطول مسقط زيادة كبيرة في سنة ١٧٧٥ كما رأينا ، فساد البحر تماماً في مواجهة ايران ، وكان للامام حرس خاص من العبيد الافريقيين للدفاع عن رستاق ، وجيش من العرب الاحرار للعمل في البلاد ، وكان جنود الامام وقت زيارة الرحالة نيبور لمسقط مسلحين بالبنادق التي تطلق بإشعالها وبالسيوف والبلطات ، وكان الامام يدفع لكل جندي ٤ روبيات في كل شهر .



تجارة مسقط على عهد الامام أحمد

ازدهرت التجارة مع البصرة ازدهاراً عظيماً على عهد الامام حتى بلغ الاسطول التجاري في سنة ١٧٦٥ حوالي خمسين سفينة تقوم برحلات سنوية الى البصرة ، ونلاحظ ان بحارة صور كانوا مشهورين أساساً بدورهم في هذه الرحلة السنوية لتجارة البن من اليمن الى العراق التركي ، عن طريق مسقط ، بين الخليج والهند والبحر الاحمر . وكان انتقال الوكالة الانجليزية من بندر عباس في سنة ١٧٦٣ امراً ذا فائدة عظمى لمسقط — التي اصبحت في سنة ١٧٧٥ أهم موانيء التجارة الداخلية . وكانت الصادرات التي تأتي الى مسقط من داخل جزيرة العرب هي الصمغ والمشروبات وريش النعام والجلود وعسل النحل وشمع العسل والماشية والاغنام . أما الصادرات من الخليج للاستهلاك المحلي فكانت التوابل الهندية والبهار والارز والتبغ والبن والسكر ، هذا الى جانب الثياب الانجليزية والماشية والآلات ، وازدهرت ايضاً التجارة العابرة في مسقط حتى اغرقت الخليج بكل الوان السلع والبضائع .



الامام سعيد بن أحمد ١٧٨٣
انتخاب الامام سعيد وتوليه الامامة ١٧٨٣

كان هلال الابن الاكبر للامام احمد أعمى مما جعله غير مؤهل للامامة فوقع اختيار الناخبين على الابن الذي يليه – سعيد الذي قام بدور سلبي في النزاع بين الامام الراحل وابنيه سيف وسلطان . وكان الامام سعيد هو آخر امام منتخب في عمان ، كما كان ايضاً آخر الأئمة الذين اتخذوا رستاق عاصمة لهم . وقد فقد شعبيته منذ استهلال حكمه . وبعد فشل محاولتين لعزله عن الامامة وتولية أخيه قيس التالي له في السن ، تنازل الامام لابنه الكفء حمد . وكان سعيد أثناء بقائه في رستاق منغمساً في حالة من الخمود لا تختلف كثيراً عن الضعف العقلي لكنه ظل حتى وفاته – بعد زمن طويل في عهد سعيد بن سلطان(١) – محتفظاً بلقب الامام ، بل وبدا في وقت من الاوقات – ولفترة قصيرة – كما لو كان الحاكم الفعلي للبلاد .



السيد حمد بن سعيد
١٧٨٤ – ١٧٩٢

الاحداث في عمان ١٧٨٤ – ١٧٩٢

لجأ حمد في بداية حكمه الى اسلوب الدس والتآمر ، وابتعد عن استخدام القوة السافرة ، وربما كان لهذا السلوك اسبابه في عجز والده واستحالة تعزيز مركز العائلة الحاكمة بوسيلة أخرى .

---

(١) كان سعيد بن احمد ما يزال حيا سنة ١٨١١ ، لكنه مات قبل سنة ١٨٢١ .

وقد اثبتت محاولة خلع سعيد وتنصيب أخية قيس ما كان يتمتع به الاخير من الشعبية عند الناس ، لكن وجه الخطورة على حمد تمثل في عمّية سعيد وسلطان اللذين اشاعا الاضطراب في السنوات الاخيرة من حكم الامام احمد . وسرعان ما ارغم سيف على مغادرة البلاد والاقامة في شرق افريقيا حيث مات فترة في لامو وهرب السيد سلطان الى جوادر في سنة ١٧٨٤ حيث أقطعه خان قلات ذلك المكان(١) ، لكنه ظل بين الحين والحين يجدد الصراع على أرض عمان ، واستطاع في احدى المرات — بمعاونة قبائل الجعافرة — ان يغزو وادي سمايل لكنه فشل في السيطرة على القلعة القائمة هناك وقد دمر جزء من سيجه ، واستطاع مرة اخرى — أثناء غياب حمد في رستاق — أن يغير على مطرح وينصب نفسه حاكماً لفترة في دارسيت . كما هزم والي مسقط الذي حاول أن يصده عن مطرح وطارده حتى بوابة جبر في مطرح . لكن الحرب العلنيه السافرة لم تكن ابداً تحول بين لقاء الاقارب المتصارعين من آل بو سعيدي ، فقد التقى حمد سلطان وغير مرة ، كان كلّ منهما فيها ينافق الآخر ويطري شجاعته .

ومات حمد بالجدري في مسقط سنة ١٧٩٢ ودفن في واد خلف المدينة



حكم حمد وسياسته ١٧٨٤ — ١٧٩٢

نستطيع القول استناداً للمعلومات القليلة التي توفرت عن حكم حمد بأنه كان متواضعاً عالي الهمة ، وكان دؤوباً بشكل خاص في محاولة تعزيز قواعده العسكرية ، فقد استطاع بالمعاملة الودية ان يجعل من حاكم نخل اليعربي صديق عمره ، واستطاع بمعاونة بني كلبان أن يستولي على قلعة البهلة الحصينة من يدي شيخ عبريني كما حصن الروى وعزز الدفاع عن مسقط وبركه . وامر بأن تبنى له فرقاطة ضخمة سماها

(١) أنظر : تاريخ جوادر ص ٦٠١ ، ولقب سلطان عمان الحالى ما يزال يعتمد على هذه الهبه .

« الرحماني » في زنجبار(١) وفي سنة ١٧٩٠ كانت مسقط بفضل تزايد النشاط التجاري أغنى وأهم موانيء منطقة الخليج على الاطلاق .

نقل العاصمة من رستاق الى مسقط حوالي سنة ١٧٨٤ :

ولكن ربما كان اهم ما حدث في عهد حمد هو نقل العاصمة من رستاق في الداخل الى مسقط على الساحل . وكانت لهذه الخطوة نتائج بعيدة ودائمة ، فهي قد ابعدت حكام عمان من حيث كانوا لا يستطيعون الابقاء على أنفسهم الا بالوسائل العسكرية والسياسية ، ويسرت لهم جمع العوائد بسهولة على طول ساحلهم ، واستطاعت ان تضمن لهم شبه سلطة بغير اكراه عليها ، وهي أخيراً قد عرضتهم لغزو الحضارات الاجنبية ، فباعدت بينهم وبين النظام القبلي في الداخل وقللت أيضاً من شعبيتهم بين رعاياهم ، فلو ظلت العاصمة في الداخل كما كانت لكان محتملا ان تظل حكومة عمان طوال القرن التالي أكثر قوة وانضباطاً ، ولما حدث التحلل الخلقي في الاسرة الحاكمة على ذلك النحو من السرعة .

تجديدات أخرى مهمة :

كما حدثت عدة تغيرات سياسية أخرى ذات اهمية في ذلك الوقت . فالميل الى الاخذ بنظام الملكية الوراثية — الذي وضح اثناء حكم اليعاربة — قد أكده الحاكم الاول من اسرة آل بو سعيدي . ولكن ثمة مبادىء واضحة تحدد الاختيار ، واصبح النظام الجديد ، الذي يمكننا ان نطلق عليه النظام الوراثي الناقص ، يتيح المجال للفوضى والخلاف أكثر من نظام الانتخاب القديم . كما وضح في ذلك الوقت ايضاً ميل الحاكم لأن يقطع اقاربه الاقاليم ليحكموها ، وكان ذلك يتم بتعيينهم ولاة ، ولكن

(١) احترقت هذه السفينة في ميناء مسقط قبل موت حمد بثلاثة أيام ، ونلاحظ انها سميت بنفس الاسم القديم الذى كان لسفينة الامام أحمد التى استخدمت ضد قراصنة مالابار وساهمت في انقاذ البصرة .

هؤلاء الولاة كانوا يعملون بدورهم على الاستقلال بولاياتهم وتحويلها الى مشيخات مستقلة ، مما فكك البلاد وأدى الى شل الحكومة المركزية .

★ ★ ★

علاقاته بالدول الاوربية ١٧٨٤ ــ ١٧٩٢

العلاقات مع بريطانيا ١٧٨٤–١٧٩٢ :

خلال حكم حمد ، ظلت حكومته في عمان ترفض الطلبات المتكررة من البريطانيين لافتتاح وكالة لهم في مسقط ، وفي سنة ١٧٨٥ كانت شركة الهند الشرقية ما تزال بلا ممثلين هناك اللهم الا وسيطاً من أهل البلاد كان اسمه « خوجا تشاندر خان » .

وفي ١٧٩٥ زارت الميناء ثلاث سفن فرنسية الاولى في ٢٢ اغسطس وكانت سفينة حربية مجهزة بـ ٤٤ مدفعاً وتحمل ٣٥٠ رجلا ، والسفينتان الباقيتان اصغر منها ، احداهما سفينة تجارية . ومكث الفرنسيون عدة أيام ، وتردد انهم طلبوا السماح لهم بانشاء وكالة في المدينة ، لكن حاكم مسقط ــ الشيخ خلفان ــ رفض طلبهم بناء على اوامر الامام .



السيد سلطان بن أحمد ١٧٩٢ ــ ١٨٠٤

لم تبرز بعد آثار المساوىء التي اشرنا اليها فيما سبق في عهد سلطان ، الابن الخامس للامام احمد ، والذي وضعته قوة شكيمته الآن على قمة السلطة .. وكان حكمه قوياً . وأصبحت عمان ، التي طالما عانت فيما سبق بسبب طموحه ، تحقق كسباً كبيراً من عزمه وقوة شكيمته . ونستطيع ان نقسم عهد سلطان الى قسمين : ما قبل سنة ١٨٠٠ وما بعدها ، تميزت الفترة الاولى بفتح أقاليم جديدة وتميزت الاخرى بنضال ــ لم يحقق نجاحاً

كاملا ــ لحماية حدود عمان من غزو وهابي وسط الجزيرة وحلفائهم من القواسم في اقليم عمان الجبلي (١) .

★ ★ ★

عزل سلطان وتفكك عمان ١٧٩٣

حين مات حمد حاول ابوه الامام الاسمي ان يجدد اعلان نفسه اماماً لعمان . لكن السيد سلطان لم يكن يود ان يخضع لسلطة الامام سعيد .. فسرعان ما اعلن نفسه سيد قلاع بركة ومسقط ، وكان يؤيد سلطان في البداية شقيقه قيس الذي كان يسيطر على صحار ومطرح والذي كان يعلن انه معين من قبله . غير ان استيلاء سلطان على حصن مطرح اخيراً جعل شقيقه يفتح عينيه على حقيقة نواياه ، وأكمل سلطان فتوحاته بأن طرد من قلعة بيت الفلاح آخر جندي مناوىء في اقليم مسقط .

ولم تستطع قوات سعيد وقيس مجتمعة ان تزلزل وضع سلطان خاصة لأن الجعافرة في جميع انحاء البلاد كانوا يؤيدونه .. فامه كانت احدى قريبات شيخهم الكبير ، وقد اجتمعت العائلة في بركة وتم بينها الاتفاق على ان تصبح السلطة العليا لسلطان ، وتم الاعتراف بفتوحه هذه غير المنتظمة ، واصبح الامام الاسمي مالك رستاق ، وبقيت صحار في حوزة قيس .. وبعد هذه الاتفاقية عاش الاشقاء في مودة . ففي سنة ١٧٩٩ قام بنو نعيم — ومعهم بنو قتب وقسم من بني ياس بتهديد صحار . لكن سلطان وسعيد هبا لمناصرة قيس وأوقعا بالغزاة هزيمة ساحقة في

---

(١) القواسم قبيلة صغيرة ، احتفظت بمشيخة الشارقة ورأس الخيمة زمنا طويلا ، وما يزال اسم القواسم يستخدم حتى اليوم أحيانا ليعني كل العرب الخاضعين لسلطان هذه الاسرة ، أما في بداية القرن التاسع عشر ، فقد كانت هذه الكلمة تعنى كل القبائل الخاضعة لحكم القواسم أو بتعبير آخر « تعنى كل القاطنين فيما يعرف باسم « عمان المتصالحة » ـ ما عدا بنى ياس وربما أيضا القاطنين في رءوس الجبال .

« دباغ » ، وفي نفس الوقت تقريباً قام السلطان بالتنكيل ببدو اقليم دارو لانهم أخلو بأمن البلاد ، ويبدو ان قلعة نخل ظلت طوال فترة حكم سلطان في حوزة حاكم مستقل ممثل لليعاربة .

★ ★ ★

حروب وفتوحات سلطان على الساحل الايراني ١٧٩٣ ـ ١٧٩٤

من اول الاعمال التي قام بها السيد سلطان بعد توليه الامامة احتلال جوادر التي كان قد نفي اليها في حماية خان كالات ، وقد عين فيها سلطان والياً باسمه كان يعمل بأوامره ، واستولى بغتة على شهبار وضمها لاملاك سيده ، وقاد السيد سلطان بنفسه حملة بحرية على بني معن ، الحاكمين في قشم وهرمز ونكل بهم تنكيلاً شديداً وترتب علي هذا أمر طبيعي لكنه هام من الوجهة التاريخية ونعني به تحول العوائد في سنة ١٧٩٤ (١) التي تدفع ايجاراً لبندر عباس وما جاورها ـ بما في ذلك ميناب وجزر قشم وهرمز وهانجام ـ من شيخ بني معن الى حاكم عمان ، ولم يكن هذا الايجار السنوي يزيد في البداية عن ٤٠٠٠ روبية ، لعله ظل هكذا حتى سنة ١٨٢١ ، ولكن يبدو ان الحكومة الايرانية قد طلبت من السيد ضمان الدفع ، فقدم لها هذا الضمان في شخص تاجر ايراني اسمه « حاجي خيلات » .

★ ★ ★

الاحتكاك بينه وبين ايران وتركيا وحربه ضد القواسم ١٧٩٤ ـ ١٨٠٠

يبدو ان ما وصلت اليه عمان بسرعة من قوة بارزة في ظل حكامها الجدد أثار موجة عارمة من القلق . وفي سنة ١٧٩٧ حدث نزاع بين عمان وايران ،

---

(١) كانت سنة ١٧٩٤ هى السنة التى تمكن فيها آغا محمد خان كاجار من هزيمة لطف على خـــانزاند ، وايجار بندر عباس و ٠٠ الخ٠ اذا كان قد تم بالفعل التنازل عنه فلا بد ان ذلك وقع من احد هذين ٠

وصدرت التعليمات لشيخ بوشهر بتجهيز حملة برية لانزالها في مسقط ، ولكن يبدو انه عجز عن تنفيذ تلك التعليمات .

وفي سنة ١٨٩٨ كان يبدو ان السيد سلطان يعتقد ان له حقوقاً مالية على حكومة بغداد في مقابل الخدمات التي قدمها ابوه اثناء حصار البصرة ، فعقد صلحاً مع عدوه الدائم شيخ رأس الخيمة كي يستطيع التفرغ للمطالبة بحقوقه تلك من الباشا في بغداد بالقوة ، وازعج هذا الاتراك ازعاجاً جعلهم يطلبون عون المقيم البريطاني في البصرة ، لكن النزاع سوي ودياً في نهاية الامر بين المتسلم في البصرة وقائد اسطول البن التابع لمسقط الذي كان حينذاك في بوشهر(١) دون وساطة بريطانية .

وبعد استقرار هذا النزاع ، عاود سلطان الذي لا يهدأ معاداة القواسم وقد كان في حرب معهم طوال السنوات الماضية حتى سنة ١٨٩٧ ، وقام بهجوم بحري على دبي صده أهالي الشارقة والنقب بعد ان خسروا فيه خسائر طائلة ، وفي بداية سنة ١٨٠٠ كان سلطان ما يزال في حرب ضد شيخ رأس الخيمة .

★ ★ ★

محاولاته اخضاع البحرين ١٧٩٩ ـ ١٨٠٢

ثم أصبح شغل سلطان الشاغل محاولة اخضاع جزر البحرين ، غير ان مشكلة الوهابيين التي سنشير اليها فيما يلي قد عطلت كل جهوده .. ولم يتحقق له ابداً هدفه ذاك ، وكان العذر الذي تعلل به سلطان لمحاولة الاستيلاء على البحرين هو ان مشايخ العتوب في هذه الجزر رفضوا ان يدفعوا ضريبة زعم السلطان انها حق له على كل السفن التي تدخل

---

(١) حسب اقتراح من جانب مستر مانستى خول كابتن مالكولم ـ المقيم العام في البصرة سنة ١٧٩٩ ـ بأن يقدم النصح للسيد باقامة علاقات ودية مع الاتراك الذين كانوا في ذلك الوقت على تقارب وثيق بالبريطانيين ، ولكن لا يبدو انه قام بعمل ما في هذا الصدد .

الخليج من ناحية المحيط الهندي ، غير ان هدفه الحقيقي كان هو السيطرة على اهم اسواق اللؤلؤ في الخليج . وفي سنة ١٧٩٩ ، وفي ظل اتفاقية مع حاكم اقليم فارس الايراني شرع سلطان في العمل ضد « العتوب واستولى على ثلاث من سفنهم » ، غير ان النتيجة الوحيدة لهذا العمل كانت ان القى مشايخ القبائل بأنفسهم بين ذراعي ايران ، فاعلنوا ولاءهم للشاه ، بل ودفعوا ايضاً عوائد سنة ضماناً لاخلاصهم وحسن نواياهم للشيخ نصر شيخ بوشهر وممثل الحكومة الايرانية في هذا الامر الذي عرض خدماته كوسيط بين الطرفين ، وانتقم سلطان لنفسه بالاستيلاء على جزيرة خارج ، وبدأ التعامل مع الحكومة الايرانية على مستوى اعلى من مستوى الشيخ ناصر لكن خططه لم تنجح ، وفي اغسطس سنة ١٨٠٠ استعاد الشيخ احتلال خارج بقوة من المشاة قوامها الف وخمسمئة رجل .

الاحتلال الاول للبحرين ١٨٠٠ – ١٨٧٠١ :

وفي سنة ١٨٠٠ قامت قوات سلطان بهجوم ناجح على البحرين ، وعين ابنه سالم مسئولا عن هذه الجزر وجعل مقره حصن عرضي في جزيرة المحمرة ، وجعل الى جانبه والياً محنكاً كمستشار له ، كما فشلت أيضاً حملة قامت بها قوات سلطان على مدينة الكويت التي كان قد لجأ اليها بعض أفراد العتوب هرباً من البحرين ، وبعدها بقليل حوصر سالم في عراض وارغم على الاستسلام وانتهى احتلال عمان للبحرين بعد ان دام شهوراً قليلة فقط .

الاحتلال الثاني للبحرين ١٨٠٢ :

ومرة اخرى عاد سلطان لانزال قواته في البحرين ، لكن الوهابيين تعهدوا بمساعدتها ، وهنا لجأ السيد صراحة الى طلب العون من الحاكم العام الايراني في فارس ، وقدم له هذا العون بعد شيء من الارجاء ، واستطاع سلطان – حين وصلته الامدادات من بوشهر – ان يهزم مشايخ العتوب في صيف سنة ١٨٠٢ ، وقبل ان يجليهم عن الجزر تماماً

تزايد خطر الوهابيين مما ارغمه على ايقاف عملياته هناك ، ثم الانسحاب نهائياً من البحرين .

★ ★ ★

غزو الوهابيين الاول لعمان ١٨٠٠ ـ ١٨٠٣

بداية اعمال الوهابيين في عمان :

في هذه المرحلة بدأت قوة الوهابيين المتعاظمة في شرقي جزيرة العرب تثير الاهتمام .

ففي سنة ١٨٠٠ بعد ان احتل الوهابيون واحتى الإحساء والقطيف تقدمت قوات كبيرة منهم ـ على ظهور الخيل والجمال يقودهم عبد نوبي اسمه حريق ـ حتى وصلت البوريمي على حدود سلطنة عمان فأقامت هناك قاعدة حصينة . وسرعان ما انضم الى الوهابيين وتبنى قضيتهم ابناء قبائل بني نعيم وبني قتب وغيرهم من غير الموالين للحكومة المركزية في عمان . وعقد السيد سلطان ـ المشغول دائماً بالحرب ـ صلحاً مع شيخ القواسم في رأس الخيمة وسار بقواته الى البوريمي عبر وادي جبزه ، لكن نتيجة هذا اللقاء الاول لم تكن في صالح السيد سلطان ، فعقد هدنة مع حريق ورجع الى صحار . واستطاع سلطان في هذه الفترة من توقف الحروب في الداخل ان يواصل تنفيذ خططه ضد البحرين ويحرز فيها شيئاً من النجاح كما رأينا .. غير ان نشاط الوهابيين في هذا الاتجاه ايضاً اضطره لايقاف عملياته تلك ، وبدأت حرب جديدة ضد أمير الوهابيين في سنة ١٨٠٣ قضت اخيراً على آمال سلطان في البحرين .

استمرار الحرب :

ويبدو ان السبب المباشر للحرب هذه المرة كان ترحيب السيد سلطان بمطالب اشراف مكة الذين كانوا يحاولون الدفاع عن اقليم الحجاز في غربي الجزيرة ضد هجوم الوهابيين . وفي أوائل سنة ١٨٠٣ سافر السيد

سلطان ليحج الى الاراضي المقدسة ، وترك ابنه سالماً على حكم عمان ، يعاونه مجلس من المستشارين ، ورغم انه لم يقم بأي دور ايجابي في الخلاف الدائر بين الاشراف والامير ، الا انه ساعد الاشراف فأمدهم بالمال والعتاد ويبدو انه قد امدهم ايضاً بفرقة صغيرة مزودة بالسلاح والذخيرة . واثناء غياب سلطان قام بدر ابن اخيه سيف بمحاولة للاستيلاء على قلعة جلالي في مسقط لكنه فشل في محاولته ففر الى عجمان ومنها الى زنجبار ، ثم وصل اخيراً الى الدرعية حيث تقرب من امير الوهابيين وارتبط به .

حملة الوهابيين البحرية على عمان ١٨٠٣ :

واستاء امير الوهابيين لما فعله سلطان في شئون الحجاز ، وزاد استياؤه لأنه كان يراه مارقاً خارجاً على الدين .. فأعلن عليه الحرب . ووجه نداءه الى القواسم في رأس الخيمة والى االعتوب في البحرين والكويت للانضمام اليه ، لكنهم لم يكونوا راغبين في التضحية بموسم اللؤلؤ الذي كان في أوجه وقتذاك فاستجابوا لندائه بعد يردد ، وخشيت السلطات الايرانية والتركية هذا الخطر الجديد الذي يهدد شواطئها فأبدت استعدادها في البداية لمناصرة السيد سلطان . لكن استعداداتهم هذه ظلت رخوة ، تنقصها الشجاعة للاقدام على التنفيذ وربما ينقصها التماس الوسائل المناسبة . وبقي حاكم عمان وحده في مواجهة الوهابيين ، وبسرعة استطاع سلطان ان يتخلص من العتوب لكن اعداءه كانوا كثيرين .. حتى في البحر ، ووجد نفسه أعجز من ان يقوم بعمل هجومي وان يحمي شواطئه من الهجوم البحري في نفس الوقت . فقد نزلت فرقة من جنود الاعداء في جزيرة قشم التي كانت تابعة في ذلك الوقت لعمان . وكانت هذه من أهم احداث الحرب البحرية .

وأخيراً ارسل سلطان بعثة صلح الى الدرعية ، وتم الاتفاق على هدنة مدتها ثلاث سنوات ، على ان تدفع عمان جزية سنوية قدرها ١٢,٠٠٠ روبية وان يسمح لممثل سياسي عن الوهابيين بالاقامة في مسقط . لكن هذه الهدنة لم تكد تبدأ حتى خرقها الوهابيون .

حملة الوهابين البحرية على عمان :

ودخلت قوات بقيادة حريق اقليم الباطنة وارتكبت اهوالا تفوق كل وصف وهي في طريقها الى مسقط . وارسل السيد سلطان قوة لتدافع عن سويق التي كان الخطر يتهددها لكن الوهابين سحقوها وأبادوا افرادها عن بكرة ابيهم . وفي مواجهة هذه الكوارث عقد السيد سلطان مجلس الحرب في بركة وتقرر استمرار النضال ضد الغزاة إلى آخر رمق ، وكان اول هدف امام هذا المؤتمر هو رفع الحصار عن صحار التي كان حريق يحاصرها بعد نجاحه في الاستيلاء على سويق وتعيين قاعس واليا عليها ، وحددت خابورة مكاناً لتجمع قبائل عمان . وحين تجمعت فيها قوات كبيرة وتهيأت للمسير الى صحار نمى الى حريق ان سيده عبد العزيز قد اغتيل في الدرعية فتراجع من صحار الى واحة البوريمي – وقنع قادة عمان بهذا الانسحاب من جانب العدو فسمحوا لرجال القبائل بالتفرق .

★ ★ ★

علاقة السيد سلطان ببريطانيا ١٧٩٢ ـ ١٨٠٤



فرضت الاحداث على السيد سلطان أن يتخذ قراراً في شأن خطير ربما كان أخطر من قرار حرب الوهابين ، وهو ان يحدد موقفه من الصراع الذي كان دائراً بين انجلترا وفرنسا في بحار الشرق في الفترة من ١٧٩٣ الى ١٨٠٢ ، لكنه لم يتخذ هذا القرار – على اية حال حتى سنة ١٧٩٨ .

حالة البريطانيين في عمان من ١٧٩٢ الى ١٧٩٨ :

وكانت مصالح بريطانيا في عمان حتى ذلك الوقت يمثلها وسيط من أهل البلاد طلب في سنة ١٧٩٣ تزويده بترخيص، وعلم بريطاني ليرفعه على سفينة له . وفي سنة ١٧٩٦ ارسل الملازم سكينر الى مسقط ومعه سفينة ومزود بتعليمات بالتأكد من اقامة أي فرنسيين هناك ، وبأن يعرض على حاكم الميناء مبلغاً يتراوح بين الف وثلاثة آلاف

روبية في مقابل تسليمه كل فرنسي ومعه اوراقه ، وان يرفع هذا المبلغ حتى ثمانية آلاف روبية بالنسبة لشخصين هما مسيو دي كورش المقيم الفرنسي في ارض الحيرة اومستر همفرليس وهو رجل انجليزي خائن ، كان يصحب مسيو دي كورش ، غير ان البعثة الانجليزية لم تجد فرنسيين في مسقط ، وكتب السيد سلطان خطاباً ودياً الى حاكم بومباي ينفي فيه وجود اي منهم في مسقط ، وفي سنة ١٧٩٧ رفضت الشركة طلباً تقدم به وسيط عمان (ناروتام رام شاندر روجي) للسماح له بتصدير الملح الى البنغال ، وعين له — بدل ذلك — راتب شهرى قدره ١٠٠ روبية ، وأصدرت اليه تعليمات بأن ينقل خطاباً من حاكم بومباي الى السيد سلطان ، وأن يتضامن مع أحد قباطنة سفن الشركة لاستصدار امر بمنع السفن الفرنسية والهولندية (فهولنده كانت متحالفة مع فرنسا ضد بريطانيا) من زيارة مسقط وهي ترفع فوقها أعلاماً عربية ، وكانوا قد لجأوا الى هذه الطريقة كي يفلتوا من استيلاء الانجليز عليهم في عرض البحر

بعثة مهدي علي خان والاتفاقية الاولى مع البريطانيين ١٧٩٨ :

وفي سنة ١٧٩٨ أدى احتلال الفرنسيين لمصر ومطامح بونابرت في الشرق الى ارغام السلطات البريطانية في الهند على زيادة التفاهم مع امام عمان وغيره من القوى الوطنية في الخليج . وفي سبتمبر سنة ١٧٩٨ ارسل ميرزا مهدي علي خان — وهو سيد ايراني من اسرة عريقة اختاره المقيم البريطاني في بوشهر للقيام بهذه المهمة — ارسل الى الخليج على ظهر السفينة « بانتر » وكان عليه ان يتأكد في مسقط من موقف سلطان تجاه الفرنسيين وان يحاول اغراءه بعدم مساعدتهم ، وان يحدد ايضاً مدى أهلية الوكيل الذي يمثل الانجليز هناك للثقة ، لأن الشك كان قد بدأ في التسرب الى نواياه ، ومن الناحية السياسية كان عليه أن يحاول مرة أخرى الحصول على اذن بفتح وكالة بريطانية في مسقط وان يعد الامام — اذا ما تعهد من جانبه بمنع الفرنسيين عن مسقط — بارسال طبيب

له من الهند . وخلال عشرة أيام فقط ، وبتكاليف لا تزيد عن ٢٨٢٠ روبية ، استطاع ميرزا مهدي أن يحرز نجاحاً في الجزء الاكبر من مهمته ، فاستصدر بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ « كاننامه » او اتفاقية مكتوبة من السيد سلطان تحقق أهداف السياسة البريطانية ، وبهذه الاتفاقية حدد الامام موقفه الى جانب الحكومة البريطانية في المسائل الدولية ، وتعهد بالا يقدم امتيازات تجارية او غيرها للفرنسيين والهولنديين في بلاده ، ما دامت الحرب معلنة بين بلادهم وبين شركة الهند الشرقية البريطانية ، وان يستبعد من موظفيه ويطرد من عمان كل من يحمل جنسية فرنسية ، وان يمنع الفرنسيين — الذين كانوا يتخذون من مسقط في ذلك الوقت قاعدة لعملياتهم ضد التجارة البريطانية ، من الدخول بسفنهم حتى الميناء الداخلي الذي ترسو عليه السفن الانجليزية ، وان يقدم كل العون الممكن للبريطانيين في حالة وقوع اشتباك في الميناء وان يسمح للبريطانيين — اذا شاءوا — باقامة وكالة ضخمة محصنة في بندر عباس ، التي كانت مؤجرة لسيد في ذلك الوقت من ايران . لكنه — وبتحريض من وسيط الشركة — رفض السماح للبريطانيين باقامة وكالة لهم في مسقط ، على أساس ان هذا العمل سيدخله طرفاً في الحرب ضد فرنسا وهولندا ، رغم انه في البداية قد وافق على اقامة مواطن انجليزي كوكيل سياسي في مسقط ، الا انه عاد فسحب موافقته تلك تحت ضغط الوسيط الذي أدى الى كل هذه الخلافات . وطلب السيد سلطان ان تمون سفنه في الموانيء الهندية بالماء والاخشاب مجاناً ، وهي ميزة وعدت السفن البريطانية في مسقط بالحظوة بها ، كما طلب أن تحصل كل سفينة من سفنه على خمسة آلاف حمولة من الملح في كلكتا بدل الف حمولة فقط ، وهذا كان الحد الاقصى المسموح به للسفن العربية . ورفع ميرزا مهدي هذين المطلبين الى حكومة بومباي كي تتخذ فيهما قرارها ، وكتب السيد سلطان خطاباً الى حاكم بومباي يشكره فيه على الهدايا التي أرسلت اليه ، ويؤكد له ان السفن التي ارسلها الى ارض الحيرة لم تكن الا محاولة لاستعادة سفينته التي كان الفرنسيون قد استولوا عليها ، فامرت

السلطات المسئولة في بومباي بطرد الوسيط الذي كان يمثل مصالح الشركة في عمان نظراً لميله الواضح للفرنسيين والهولنديين ، لكنه مات بعدها بقليل ، وعين في مكانه فيشن داس – الذي اختاره ميرزا المهدي علي خان – براتب قدره ١٠٠ روبية في الشهر ، لكن هذا الاختيار أيضاً لم يكن موفقاً ، فقد تبين ان فيشن داس كان يعمل في خدمة السيد سلطان .

استمرار علاقات يحوطها الشك ومراسلات بين السيد سلطان والفرنسيين ١٧٩٩ :

وفي اليوم التالي عرفت حقائق تثير الشك في موقف السيد سلطان من الحكومة البريطانية ، وخاصة ما قيل من انه كان ما يزال يستخدم موظفين فرنسيين وانه يشايع فرنسا ، وان واليه في زنجبار قد عامل بلانكيت قائد البحرية البريطانية معاملة سيئة ، وكان هذا قد رسا هناك وطلب ان يحصل على تموين لسفن صاحب الجلالة ، وانه قد طلب من الفرنسيين ان يسلموه سفينة كان يملكها مستر مانستي المقيم البريطاني في البصرة وكانوا هم قد استولوا عليها فجاؤوه بها الى مسقط ، وانه قد سمح لسفينة من سفنه بأن تحمل شحنة من الحبوب والكبريت كان الفرنسيون قد استولوا عليها من السفينة « بيرل » التي ترفع العلم الانجليزي في ارض العراق ، ثم بيعت بقية هذه الشحنة جهاراً نهاراً في اسواق مسقط ، كما استقبل السيد سلطان في ١٠ نوفمبر سنة ١٧٩٩ وكيلا فرنسياً ارسل خصيصاً للتفاوض معه . وتدعمت هذه الشكوك حين استطاع ضابط بحري بريطاني ان يضبط في عرض البحر خطاباً من بونابرت الى حاكم عمان ، بداخله خطاب لسلطان ميسور ، وهذه الوثيقة الهامة مؤرخة بالقاهرة في ٢٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وفيها اخطار للسيد سلطان باحتلال الفرنسيين لمصر ، وشكر وتقدير له على موقفه الودي من فرنسا ، ووعد بحماية سفنه التجارية التي قد تصل الى السويس ، ثم طلبٌ بنقل الرسالة المرفقة الى طيبو صاحب . وفي الرسالة المرفقة يعد بونابرت بمساعدة الصاحب للخلاص من البريطانيين . ومن الصعب ان

نحكم ما اذا كان السيد سلطان قد قام بعد عقد المعاهدة مع الانجليز بهذه الاتصالات ام ان هذه قد تمت منذ زمن بعيد ، ولكن لا بد أن حكومة الهند في ذلك الوقت كان لديها من المبررات ما استندت اليه في أن تسخط على ذلك العمل ، وتأمر بسحب الامتيازات التي كانت قد كفلتها لسفن السلطان في سنة ١٧٩٨ فيما يتعلق بالماء والاخشاب والملح في موانيء الهند .

بعثة كابتن مالكولم والإتفاقية الثانية مع بريطانيا . ١٨٠٠

وفي سنة ١٧٩٩ ارسلت حكومة الهند كابتن جون مالكولم في بعثته السياسية الاولى الى البلاط الايراني ، وأصدرت اليه تعليمات بأن يحاول وهو في مسقط « مناقشة أية نقاط تتعلق بالمصالح البريطانية في ذلك المكان » . لكنها ايضاً حذرته من ان تعطله مثل تلك المفاوضات عن المهمة الرئيسية التي ارسل من اجلها الى ايران ، وابحر معه على ظهر السفينة « انتربيد » مساعد الجراح أ. ه. بوجل الذي اختير من أجل تسوية الامور بشكل افضل — كطبيب للسيد و المقيم البريطاني في مسقط ، وكان السيد قد طلب ارسال طبيب انجليزي اليه ، وحدد مرتب دكتور بوجل بخمسمائة روبية في كل شهر الى جانب ما يحصل عليه من عيادته التي سمح له بها . وحين علم كابتن مالكولم بأن السيد قد خرج من مسقط في جولة أنزل دكتور بوجل واستمر هو في طريقه داخل الخليج.. لكنه استطاع — لحسن الحظ — ان يجد السيد سلطان في ١٧ يناير سنة ١٨٠٠ على ظهر سفينته « جنجافا » في مرسى بين جزيرتي قشم وهانجام . وفي اليوم التالي ، وبعد « حوار قصير وواضح » ، صرح السيد سلطان بقبوله عقد اتفاقية جديدة مع الانجليز ، فلقد كان في ذهنه ولا شك ان هؤلاء مسيطرون تماماً على كل الساحل الغربي للهند ، وربما كان في ذهنه أيضاً الفشل الذي أصاب بونابرت في الشام ، وقد اتفق معه كابتن مالكولم رغم انه لم يكن مصرحاً له بعقد اتفاقيات ، وكانت هذه الاتفاقية الجديدة تؤكد الاتفاقية القديمة بحذافيرها وتضيف اليها السماح

بانشاء وكالة بريطانية في مسقط تحاشياً وصفحاً عن سوء التفاهم الذي حدث . واستمر كابتن مالكولم في طريقه الى ايران ، وارسل السيد سلطان يستدعي دكتور بوجل في مسقط حيث وافاه في ١٢ فبراير ، وحين عادت سفينتة السيد الى مسقط في ٢٩ من نفس الشهر ، كان دكتور بوجل قد استطاع ان يكتسب ثقة السيد . كما تلقى تعليمات مكتوبة من كابتن مالكولم بأن يقوم مقام الوكيل السياسي لبريطانيا في مسقط . وطلب السيد سلطان – خلال وجود كابتن مالكولم ودكتور بوجل معاً – ان ترسل له حكومة الهند ١٠ ضباط مدفعية اوربيين ليشغلوا المناصب التي كان يشغلها الفرنسيون والمفترض طردهم منها . ولا يبدو ان الحكومة قد استجابت لمطلبه هذا . وقبل وصول مالكولم الى الخليج بقليل كان السيد قد طلب من حكومة الهند ابقاء سفينة له في بومباي .

علاقات اخرى للسيد سلطان والبريطانين ١٨٠٠

وفي سنة ١٨٠٠ كتب بسيف بن محمد – الذي كان يقوم مقام السيد اثناء حملاته على القواسم – الى ميرزا مهدي علي خان يشكو من أن حكومة بومباي كانت قد سمحت للسيد باسترداد ١٠ آلاف حمولة ملح من كلكتا ، غير ان سلطات البنغال تجاهلت هذا التصريح . ورد عليه المقيم يذكره بالشكوك التي اثيرت حول موقف حكومة عمان من فرنسا ، وينصحه بأن يرى في صداقة الحكومة البريطانية « الروح التي تعيش عليها مسقط والرئة التي تتنفس بها » وان « يطارد الموالين لفرنسا كما يطارد الطاعون » ، وفي نفس الوقت ايضاً – وربما لغيظه من تعيين مالكولم في ايران ودكتور بوجل في مسقط – كتب الى حاكم بومباي يقترح مهاجمة السيد سلطان « نظراً لارتباطاته المريبه » ، وان يطلب البريطانيون الى الشاه ان يؤجرهم مسقط وسيوافق على ذلك ، غير ان هذه الاقتراحات لم تلق سوى الاهمال . واوضحت الشركة للسيد ان توقف سلطات البنغال عن منحه حمولات الملح انما نتج عن اهماله

الحصول على شهادة من وسيط الشركة في مسقط في ذلك الصدد .

الوكلاء السياسيون البريطانيون ١٨٠٠ — ١٨٠٣ :

وتوفي دكتور بوجل — اول وكيل او مقيم بريطاني في مسقط — بعد أقل من سنة ضحية مناخ مسقط ، وخلفه كابتن دافيد سيتون من جيش بومباي في سنة ١٨٠١ ، لكن سيتون ايضاً اعتلت صحته فاضطر لاخذ اجازة سنة ، لكنه عاد ثانية الى وظيفته في يونيو سنة ١٩٠٣ .

احلال بعثة فرنسية محل المعاهدات البريطانية ١٨٠٣ :

وتعرض اخلاص السيد سلطان لارتباطاته بالحكومة البريطانية لامتحان قاس بعد ذلك ، لكنه اجتاز هذا الامتحان بنتيجة مشرفة . كان بونابرت قد عين جنرال دي كين قائداً عاماً للمستعمرات الفرنسية في الشرق في ربيع سنة ١٨٠٣ ، ومعه تعليمات خاصة بان يتابع باهتمام تفاصيل حالة الانجليز في الهند ، فاتخذ لنفسه قاعدة في جزر الموريشيوس وارسل من هناك — في سبتمبر ١٨٠٣ مسيو دي كافيناك — الذي كان بونابرت نفسه قد عينه قنصلا ووكيلا سياسياً عاماً في مسقط . وفي ٣ أكتوبر سنة ١٨٠٣ وصل دي كافيناك الى مسقط على ظهر السفينة الفرنسية « اتلانتا » ، وكانت سفينة ذات صيت ذائع في أيامها ، ويبدو ان الحظ ابتسم له في البداية لان كابتن سيتون كان قد ترك مسقط في جولة بالخليج ، وكانت المدينة ملأى بالمتعاطفين مع الفرنسيين ، وهم اساساً من التجار واصحاب العلاقات التجارية في موريشيوس . واثناء انتظاره لعودة السيد سلطان — الذي كان مشغولا في ذلك الوقت بالمفاوضات مع قائد الوهابيين — عرف دي كافيناك امر المعاهدتين مع بريطانيا في ١٧٩٨ و ١٨٠٠ وكان يبدو ان الفرنسيين لا يعرفون شيئاً عنهما حتى ذلك الحين ، وربما هيأته معرفة هذا الامر لتقبل فشل بعثته فشلا كاملا في نهاية الأمر . وفي ١٢ اكتوبر وصل السيد سلطان الى عاصمته ، ومن فوره ابلغ البعثة الفرنسية أنه — بالرغم من ميله لمناقشة المسائل التجارية — الا انه لن يستطيع — بالنظر الى المعاهدات التي سبق ان عقدها مع بريطانيا — ان يتقبل وجود

ممثل للفرنسيين في مسقط ، او حتى يناقش اقتراحات بهذا الصدد ، وهكذا كان موقفه صلباً حتى إنه لم يسمح بمقابلة مسيو دي كافيناك ، وبعد ان بقيت « اتلانتا » يوماً آخر في الميناء لتختبر مدى جدية السيد سلطان في قراره هذا ، انسحبت تحت جنح الليل .

اسباب رعاية السيد سلطان للمصالح البريطانية :

وأبدى السيد سلطان استعداده للدخول مع البريطانيين في اتفاقية شاملة ، وكان يعتقد ان رؤيته هذه الحقائق يجب ان تكون من زاوية مصالح العمانيين في تجارة الهند ، فالامر لم يكن قضية تفضيل رجل انجليزي على رجل فرنسي . ويبدو ان السيد سلطان كان قد اقتنع غير مرة بأنه لو القى بكل ثقله الى جانب الفرنسيين فلن تجد الحكومة البريطانية أمامها سوى ان تحاصر اراضيه حصاراً تجارياً كاملا من ناحية الهند . كما ان خروج قوات بونابرت من مصر على سفن انجليزية ، وانتصار لورد ليك على المراهطة في الهند لا شك كانا من الاحداث التي أثرت على مواقفه السياسية .

مشاكل بين السيد سلطان وحكومة بومباي ١٨٠٣–١٨٠٤ :

ورغم اخلاص السيد سلطان لهذه المعاهدة في ظروف صعبة ، الا ان حكومة بومباي لم تكن راضية عنه كل الرضا لا سيما في موضوع القرصنة ، ويبدو ان السيد سلطان كان قد جعل امراً لازماً على كل سفينة مصعدة في الخليج ان تمر بمسقط وتحصل من مسئوليهاعلى الامان والحماية من القراصنة . وحين كانت السفن التي ترفع العلم البريطاني تهمل ذلك الشرط – كما كانت دائماً تفعل – ثم تقاسي فيما بعد ويلات القراصنة تحت سيطرة السلطان الفعلية او الاسمية لا تجد عند سلطان لاحقاً الا تراخياً في توقيع العقوبات او تقديم التعويضات .

وقد اعتبر سلطان مسئولا مسئولية خاصة عن غارة شنها في البحر ناصر السويدي ، من قبيلة سلطان نفسه . وكان هذا القرصان قد ترك

اقامته في مشيخة رأس الخيمة واستقر تحت رعاية سلطان في جزيرة هرمز — وقام باغارات عديدة ، وفي احدى المرات اغار ناصر على سفينة صغيرة لميرزا مهدي علي خان ، وكان على ظهرها أعضاء بعثة بريطانية رسمية ، لكن السيد سلطان تدخل هذه المرة ، وارغمه على رد السفينة لصاحبها وتكفل هو بأن يوصل افراد البعثة الى حيث كانوا متجهين .

ومرة اخرى استولى هذا السويدي على سفينة يملكها محمد بن خان الذي أصبح فيما بعد سفير ايران في الهند . وكانت السفينة ترفع العلم البريطاني ، كما استولى ايضاً على سفينة كانت تحمل شحنة من البارود متجهة من بومباي الى مقر الحاكم التركي في البصرة ، وفي هذه الحادثة الاخيرة يبدو ان بعض المسئولين المحليين في مسقط شاركوا في عملية نهبها . وتردد سلطان في ان يقدم على عمل بالنسبة لهذا الحادث لانه لم يتخذ خطوة واحدة حتى ارسلت حكومة بومباي السفينة « دنكان » وعلى ظهرها قوات هندية الى الخليج . ورغم ان كابتن ستيون صحبه في حملته على هرمز التي اشرنا اليها ، الا انه سمح للمعتدين ان يهربوا بما نهبوا الى ساحل الاحسا : حيث انضموا بعدها الى الوهابيين ، بل وقيل أكثر من ذلك ان سلطان قد سمح لاهالي نخيلوه — الذين كانوا قد نهبوا السفينتين البريطانيتين « هيكتوري » و « البرت » اثناء رسوهما على الساحل الايراني في صيف سنة ١٨٠٣ — بنقل ما نهبوه الى مسقط ، كما انه أيضاً قد اشترى السفينة الانجليزية « ارمينيا » التي كان الفرنسيون قد استولوا عليها ممن آلت اليهم . كما كان ثمة خلاف ايضاً حول جماعة من الفرنسيين لم يقم السيد سلطان بطردهم ، وكانوا قد جاءوا من « جوا » بالهند ودخلوا مسقط بجوازات مرور بريطانية ، كما يزعم سلطان ، ولكن يبدو ان زعمه هذا كان ضعيفاً لان هؤلاء الرجال بعد ان قامت سفينة بريطانية بأسرهم في مسقط وحملتهم الى بومباي اعادتهم من هناك الى مسقط مرة اخرى للتصرف في امرهم .

ولتسوية هذه المشكلات ، ارسل السيد سلطان — في بداية سنة ١٨٠٤ — وكيلا عنه للتفاهم في بومباي . وفي نفس الوقت وسّط لحل الامور مهدي علي خان . الذي أصبح فيما بعد المقيم البريطاني في بوشهر ، والذي كان حاكم بومباي يحبه ويقربه اليه . ويبدو ان هذه الاعمال قد ادت في نهاية الامر الى اتفاق وتسوية بين حاكم عمان والحكومة الهندية ، لهذا تأثرت حكومة الهند تأثراً بالغاً حين وافت المنية سلطان بعد هذه التسوية بشهور قلائل .

★ ★ ★

علاقة السيد سلطان بفرنسا ١٧٩٢ ـ ١٨٠٤

كشفت لنا الفقرات السابقة جانباً من طبيعة علاقات السيد سلطان بفرنسا ، ولكن يبقى ان نضيف عدة حقائق .

العلاقات الاولى بين السيد سلطان والفرنسيين :

يقال ان السيد سلطان أثناء تمرده على ابيه وحصاره في احدى قلاع مسقط استطاع أن يستولي على سفينة حربية فرنسية صغيرة كانت في الميناء ، وساعده بعض اسراها في تعزيز مواقعه وتحصينها بالمدفعية وتركت تلك المساعدة من الأسرى أثراً طيباً في نفسهتعزز بما قامت به السلطات الفرنسية في سنة ١٧٩٠ . ورغم ان السيد سلطان لم يكن على العرش حين ارسلت سفينة صغيرة الى مسقط بدل السفينة « الصالح » التي كانت استولت عليها السفن الفرنسية الحربية بغير حق على عهد الامام احمد ، الا ان حكومة عمان ظلت دائماً تبدي امتنانها من هذا التصرف الفرنسي .

السيد سلطان يستخدم الفرنسيين :

وظلت العلاقات الودية بين فرنسا وعمان على هذا النحو .. لكنها اضطربت خلال الثورة الفرنسية ، وما بعدها ، ووضع السيد سلطان نفسه بعد توليه العرش في خدمة الرعايا الفرنسيين الذين كانت تلقي بهم

الصدفة بين يديه ، ومن بين هؤلاء موريللي صاحب الصيت الذائع ، وطبيب عسكري فرنسي الجنسية فلمنكي المولد والدم ، وكلاهما جنحت به السفينة الى ساحل عمان في اوقات مختلفة ، وكان النص الذي طالبت به بريطانيا لطرد الموظفين الفرنسيين من خدمة سلطان هو الذي أثار أعظم الخلاف مع البريطانيين ، وحتى سنة ١٨٠١ كان لا بد من تذكير السيد سلطان المرة بعد المرة باستمرار وجود جوستين في مسقط .

الاتصال بين مسقط وجزر الموريشيوس :

وفي ١٧٩٧–١٧٩٨ ، بل وربما بعدها ايضاً كان الاتصال المنتظم مستمراً بين مسقط وجزر مورشيوس الفرنسية . ففي سنة ١٧٩٧ زارت مسقط السفينة « لاكشيمي » بقيادة كابتن كروش في قدومها من امريكا أغلب الظن عن طريق باتافيا ، وبعدها في سنة ١٧٩٨ ذكر كابتن سبنس قائد السفينة « بيرل » في تقريره ان رجلا فرنسياً كان له في مسقط سفينتان تقومان برحلات منتظمة من هذا الميناء الى الموريشيوس .

قضية السفينة بيرل ١٧٩٩ :

وتبدو قضية السفينة « بيرل » هذه حكاية غامضة بعض الشيء .. ولكن هذه هي الحقائق : في ٢٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ رست سفينة حربية فرنسية في مسقط او لعلها عبرت أمام الميناء من البحر ، فاستقبلت استقبالا ودياً طيباً ، وواصلت سيرها مصعدة في الخليج تبحث عن سفن انجليزية . وفي ٢٩ من نفس الشهر جاء الى ميناء مسقط من بوشهر طراد بريطاني يحمل عدداً من البحارة يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ فأخذ تموينه من الميناء وراح يبحث عن السفينة الفرنسية ، وكانت هذه في ذلك الوقت قد استولت على السفينة « بيرل » وهي سفينة لاهل البلاد كانت في حماية علم بريطانيا ، وبين بحارتها بعض البريطانيين ، وعلى ظهرها شحنة من الخيول الهندية للمستر مانستي المقيم البريطاني في البصرة ، وميرزا مهدي علي خان المقيم البريطاني في بوشهر . ويبدو ان السفينتين الحربيتين البريطانية والفرنسية تقابلتا فيما بعد ، وتبادلتا اطلاق النيران ، فأصيبت

كل متهما بخسائر جسيمة . لكن رجال السفينة « بيرل » استطاعوا جرها الى مسقط حيث اشترى وسيط الشركة خيول مستر مانستي ، وتم التخلص من بقية الحمولة بهذه الطريقة . ومات مستر كراملنجتون أحد ضباط السفينة التعسة في بومباي في نوفمبر سنة ١٧٩٩ قبل ان يستطيع ان يدلي بمعلومات كافية عن القضية .

علاقة السيد سلطان بطيبو صاحب ١٧٩٢ – ١٨٠٠ :

وقد نستطيع اعتبار علاقة السيد سلطان بطيبو صاحب في ميسور جزءاً من علاقته بالفرنسيين ، فقدكان حاكم ميسور هذا على اتصال بهم . وقد استمرت وكالته السياسية في مسقط ، التي فتحت على عهد الامام أحمد باقية على عهد السيد سلطان . بل وقد أصبحت الآن تسمى بالمفوضية ، وفي سنة ١٧٩٧ ذكرت التقارير ان خمس او ست سفن ترفع أعلام هذه الدولة تدخل ميناء مسقط كل سنة . ويبدو ان ممثلي طيبو صاحب قد هربوا فور وصول دكتور بوجل الى مسقط وكيلا بريطانياً وغرقت بهم السفينة – كما يروى – أثناء محاولتهم العودة الى الهند ، وفي ذلك الوقت كان رئيسهم قد لقي حتفه .



جولة السيد سلطان الاخيرة وموته ١٨٠٤

في سنة ١٨٠٤ ، حين جدد الوهابيين نشاطهم لفتح عمان فتحاً كاملا كانوا قد نجحوا في ان يتخذوا قاعدة في « بركة » قريباً جداً من مسقط . وطلب السيد سلطان العون من البريطانيين والاتراك ، ولم يلق من الأولين شيئاً سوى تثبيط الهمة ، اما الاتراك فتلقى منهم وعوداً دون عون حقيقي يذكر ، واضطر السيد سلطان للتعويل على قوته الذاتية ، فقام في سبتمبر سنة ١٨٠٤ على رأس أربع عشرة سفينة باجتياح الخليج بحثاً عن القراصنة ، ثم واصل سيره الى البصرة حيث التقى فيها

لقاءً سيئاً بممثل سلطة الاتراك . ولعل اهم موضوعات نوقشت في هذا اللقاء هي الاعانة المطلوبة بسبب الخدمات التي قدمتها حكومة عمان أثناء حصار البصرة ، والاستعدادات للقاء الوهابيين . ولدى عودة السيد سلطان الى عمان استبدل سفينة « جنجافا » بسفينة اصغر وهي « بردى » لرغبته ان يمر بباسيدو او يتخذ طريقه عبر كلارنس الى بندر عباس ، لكن السفينة « بردى » الصغيرة حين تجاوزت نطاق عون الاسطول العماني هاجمتها ثلاث سفن بحرية للقواسم في رأس الخيمة ، واصابت السيد سلطان طلقة في رأسه فقتلته ودفن على شاطيء لنجة ، وقد وقعت هذه الحادثة حول منتصف نوفمبر سنة ١٨٠٤ .



السيد سلطان : خلقه والادارة والضرائب في عهده

كان السيد سلطان رجل عزم وطبع جسور مقدام . وكان متحرراً من الاهواء الحسية ، وربما من الاخلاص ايضاً ، وكان حقاً أعظم من ولده المشهور السيد سعيد .

ولا نعرف عن سياسته الداخلية شيئاً كثيراً ، لكن الحقائق التي امكن التعرف عليها تؤكد ان عمان تمتعت ايامه بحالة من الامن و الرخاء ، وفي سنة ١٨٠٢ قدر عائد الضرائب في ميناء مسقط بثلاثة ملايين روبية في كل سنة (١) ، والعائد من ميناء السويق ٤٠ الف روبية ، وكانت ضرائب الصادرات تجبى بنسبة ٥٪ من ثمن التكلفة وتزداد هذه النسبة ٢.٥٪ أيضاً اذا كانت البضائع مما يعاد تصديره ، اما ضرائب الارض في مسقط ، فمعظمها كان وثيق الصلة بضرائب الدفاع ، وكانت تذهب في

(١) لا شك في أن هذا التقرير مبالغ فيه على ارجح الاحتمالات ، فقد بلغت عائدات الميناء قبل هذا التاريخ بثلاثين سنة مبلغ ١٠٠ ألف روبية ، وهو حتى الآن لا يكاد يصل الى ٣٠٠ ألف روبية .

الدفاع ، وقليل منها ما يصل خزينة مسقط ، وكان ثمة تجارة هائلة في تصدير الملح من الاقاليم الممتدة على ساحل ايران ، قدرت ارباحها — حين بدأ السماح للهند البريطانية بممارسة هذه التجارة — بمليون روبية تحصل عليها حكومة عمان كل سنة . اما ملكية الحاكم الخاصة — التي يتوارثها أبناؤه — فكانت في معظمها من نخيل التمر .

* * *

القوة العسكرية والبحرية في عهد السيد سلطان

كان قوام الجيش العامل في عهد السيد سلطان ٣٠٠ عبد مسلمين و ١٧٠٠ آخرين من السند والبلوش والعرب وبالاضافة الى ذلك فان سائر المواطنين العرب كانوا يلتحقون فوراً بالجيش اذا دعت الضرورة ، وهناك البعض الذين يأخذون مرتباتهم من العوائد كي يكونوا دائماً على اهبة الاستعداد للخروج الى الحرب . وهكذا كان للسيد سلطان جهاز فعال من الحرس القومي . وقد روى البعض ان السيد سلطان . كان يستطيع بمعاونة شقيقيه سعد وقيس ان يجند ٢٠ الف رجل للقتال في عمان ، لكن وسائله في القتال خارج حدوده كانت ما تزال ضعيفة . وفي حملته على البحرين لم يزد رجال حملته على ٧٠٠٠ رجل منهم ٢٥٠٠ ايراني .

ولسنا نعرف يقيناً قوة اسطوله(١) . لكنه لا شك كان على جانب من القوة ورغم أنه لم يستطع ان يحمي شواطئه المديدة المسافات امام التحالف البحري الذي تزعمه الوهابيون ضده . الا انه لم يتردد في الخروج باسطوله الى عرض البحر والإشتباك مع اعدائه بين الحين والآخر .

(١) كانت تبلغ حمولة سفينة رافعة العلم « جنجافا » ١٠٠٠ طن ، ومسلحة باثنين وثلاثين مدفعا من مختلف الاحجام ، وفي ١٨٠٠ كان له أيضا ثلاث سفن مصممة ومسلحة على طريقة السفن الاوروبية . وبكل منها ٢٠ مدفعا .

تجارة عمان في عهد السيد سلطان

التجارة البحرية :

كان نشاط عمان في التجارة البحرية على عهده مزدهراً أعظم الازدهار ، وكانت التجارة قد بدأت في التزايد منذ الايام الاخيرة في عهد الامام احمد وبعد موته .

بلغت قوة مسقط وحدها في عهد السيد سلطان ما لا يقل عن ١٥ سفينة كبيرة تتراوح حمولة الواحدة منها من ٤٠٠ الى ٦٠٠ طن ، الى جانب ثلاث سفن أصغر . وكانت صور ميناء لاسطول تبلغ سفنه حوالي المئة من مختلف الاحجام تذرع البحر بلا توقف ، وتتوجه السفن الكبيرة منه إلى رحلات الى البنغال . وتعود عن طريق الملايو وباتافيا او تصل الى مواني على ساحل مالابار ، وتقوم سفن أصغر حجماً برحلات تجارية لا تنقطع في الخليج وعلى شواطيء الهند الغربية وشرق افريقيا بل الحبشة ايضاً .

وكانت التجارة الخارجية على قدر يتفق وهذا الاسطول التجاري الفخم ، تحميه حكومة مركزية قوية تدافع عن مصالح التجار سواء أكانوا مواطنين أم أجانب بكل طرق الدفاع . ولم تكن ضرائب الاستيراد عالية ، فلم تزد على ٦٪ فقط من ثمن التكلفة على السلع من جميع الالوان ، كما كانت ضرائب البيع والشراء نقداً مقصورة على التجار الاجانب وكانت بقدر معقول ومريح على عكس مواني كثيرة في الخليج . وفي العقد الاخير من القرن الثامن عشر بلغت نسبة التجارة الايرانية التي تمر عبر مسقط الى تجارة ايران كلها ٥:٨ ، وكانت تشمل ممثلين لكل انواع النشاط التجاري ، أما أهم ما كانت تصدره الهند اليها فكان كصادراتها الى باتافيا والموريشيوس يتكون معظمه من التوابل واللؤلؤ والكبريت والملح الحجري والنحاس والزرنيخ ، ومن موانيء البحر الاحمر كان يرد تمر البصرة واللؤلؤ ومصنوعات الثياب الهندية

والتوابل . ومن موانيء الخليج ايضاً يرد بن اليمن ومصنوعات انجلترا والهند ، أما السفن الاوربية فكانت تشحن في الهند اساساً بالتوابل والمنسوجات الهندية والسكر والبهار والارز والكركم والنيلة والصلب والقصدير والرصاص واكسيد الرصاص « البلاقون » ، وكانت فرنسا بشكل خاص تتجر في الاسلحة القديمة ايضاً ، وكان محصول البن هو أهم واردات البحر الاحمر وقد قدرت الكمية الواردة منه بنصف انتاج اليمن بما يمون كل بلاد الشرق الاوسط ، والى حد ما كانت لروسيا والمانيا وبقية الدول الاوربية بعض الواردات القليلة .

اهداف السيد سلطان التجارية والسياسية :

لهذا لا ندهش حين يزعم السيد سلطان لنفسه حق حماية الملاحة في الخليج ، ومن هنا فقد كان يلزم كل السفن بأن تمر على مسقط اولا في زيارة مبدئية قبل ان تتقدم في الخليج ، وكان لرفض الحكومة البريطانية واسرة العتوب الحاكمة في البحرين هذا الالتزام النتائج السياسية التي أشرنا اليها فيما سبق . كما كان سلطان يطمع ايضاً في أن يجعل مسقط مركز التوزيع الوحيد للبضائع التي تأتي من الخارج لتباع في موانيء غرب الخليج ، لكن افراد العتوب الذين كان لهم أكبر قدر من تجارة الخليج لم يكونوا يميلون الى مسقط ، وكانو يفضلون ان يبدأوا رحلاتهم من البصرة وينتهوا اليها . وهذا يعني انتقال شيء من رواج التجارة الهندية وغيرها من الدول الاجنبية الى هذا الميناء ، واخيراً وجد السيد سلطان ان لا بد ان يدخل في علاقة تجارية وثيقة بالسلطات الحاكمة في البصرة ، واعتباراً من ذلك الحين ووفق اتفاقية ابرمت بين الطرفين بدأ تبادل البضائع والسلع بين الميناءين بطريقة استيراد مخفضة قدرها ٣٪ من ثمن التكلفة .



السيد بدر بن سيف ١٨٠٤ ـ ١٨٠٧(١)
الاضطرابات التى أعقبت موت السيد سلطان

عقب وفاة السيد سلطان ، توقفت الحكومة المركزية في عمان فترة من الزمن ، فقد كان أكبر ابناء السيد الراحل ولدين قاصرين هما سالم وسعيد وقد وضعا تحت وصاية محمد بن ناصر ، من قبيلة جبريل ، وهو قريب للسيد سلطان من ناحية أمه . وسرعان ما اعترض قيس والي صحار على توليهما السلطنة ، وكان قيس أقوى ابناء الامام أحمد الذين ما زالوا على قيد الحياة ، هذا الى جانب دعمه من شقيقيه سعيد بن احمد والي رستاق والامام الاسمي ، ومحمد ابن احمد والي سويق ، وتقدم قيس بقواته فجأة الى اقليم الباطنه ، وسيطر على طريق خابوره ــ سيب ، وبدأ حصار العاصمة .

ظهور بدر بن سيف وتدخل الوهابيين :

وكان وضع هؤلاء الفتيان حرجاً ، حين ظهر فجأة ابن عمهم(٢) بدر بن سيف فاعاد ميزان القوى نظراً لكفاءته الشخصية وارتباطات له بالوهابيين احكم عراها وهو منفي عندهم . وقد استدعته لنجدتهم من الزبارة بقطر السيدة موزة بنت احمد التي كانت على جانب من قوة الشخصية والمراس ، فمال الميزان ضد قيس ، وهدد الوهابيون صحار ووصلت قوة كبيرة من الجعافرة يقودها حميد بن ناصر الى صحار القريبة منهم ، واضطر قيس للتخلي عن مطرح التي كان قد استولى عليها ، ووافق على ان تضم لحكمه في صحار بعض المواقع الصغيرة المتناثرة في الباطنة ، ولكنه عاد بعد اسابيع قليلة فنقض تلك الاتفاقية واحتل مطرح من جديد ، وارغم بدراً على طلب العون من الوهابيين ، فتحركت قوات كبيرة منهم الى مسقط قوامها خمس عشرة سفينة على ظهرها

---

(١) هذه الفترة القصيرة يتناولها المؤرخون عادة على انها جزء من حكم سعيد بن سلطان ، لكن السلطة المطلقة في هذه الفترة كانت في يدى بدر حتى موته في سنة ١٨٠٧ .

رجال العتوب وغيرهم من القبائل البحرية الخاضعة لنفوذ الوهابيين ، ورسا الاسطول في مسقط ، وقام باعمال ارهاب اعادت الى الاذهان ذكرى مذبحة كربلاء وغيرها من مذابح التاريخ ، وساد الرعب مسقط ، وكانت سياسة الوهابيين ترمي الى ابقاء القوتين المتنازعتين في عمان في حالة تكافوء ، فقد نتج عن تدخلهم هذا ان تخلى قيس عن مطرح في مقابل راتب شهري قدره ١٠٠٠ روبية يدفعها له بدر . وكانت النتيجة العامة لهذه الاحداث العاصفة التي لم تستغرق أكثر من اسابيع قليلة هي هي تنحية ابني سلطان الصغيرين عن السلطة ، ووضع بدر في مكانهما .

★ ★ ★

سياسة حكومة الهند ١٨٠٥

اعتادت حكومة الهند ان ترى في عمان — منذ عهد السيد سلطان — قاعدة جيدة وأداة فعالة ضد القراصنة ، لكن هذه السياسة اهتزت بعد موت السيد سلطان وقيام الشك في وجود من يخلفه ويستطيع ان يوفر لعمان مثل حكومته القوية الفعالة ، وللسياسة البريطانية في الخليج مثل الضمانات التي كانت لها .

اعادة فتح المفوضية السياسية ١٨٠٥ :

وعمد المسئولون البريطانيون الى فتح وكالتهم في مسقط — وكانت قد انسحبت منها قبل عدة شهور — وعينوا كابتن سيتور مسئولا عنها ، وكانت التعليمات التي لديه هي ان يقف الى جانب ابناء سلطان ، اذا أمكن تحقيق هذا دون اقحام الحكومة البريطانية في عمل عدائي ضد الجانب الآخر ، والا فعليه ان يقيم علاقات ودية بالحاكم الموجود ، وفي كلتا الحالتين عليه ان يسعى للحصول ممن يخلف السيد سلطان على اعتراف باتفاقيتي سنة ١٧٩٨ ، ١٨٠٠ .. وحين وصل كابتن سيتور — في ابريل على الارجح — كان السيد بدر هو الذي يتولى السلطة ، وكان على استعداد لتقبل كل ما تطلبه الحكومة البريطانية ، فاستطاع سيتور

أن يحصل منه على تأييد وتعزيز كاملين للمعاهدات التي عقدها سلفه .
وفي عهد السيد سلطان لم يكن مسموحاً للمقيم السياسي ان يرفع العلم البريطاني على الوكالة ، وكان البيت الذي خصصته له الحكومة شيئاً زرياً حقيراً ، ولا يبدو ان ثمة تغييراً أصاب شيئاً من هذين ، وأعلنت حكومة الهند وكانت تسمى في ذلك الوقت « حكومة بومباي » — وهي تعيد فتح وكالة مسقط — انها تنوي ابقاءها مفتوحة على الدوام . ووصفها حاكم بومباي بأنها — وان كانت قائمة بأوامرنا نحن الا انها « للخدمة العامة » لا لخدمة بومباي فقط على وجه التحديد . »



استعادة بدر لتوابع عمان في ايران ١٨٠٥

الحملة على بندر عباس ومعاونة الانجليز فيها مايو ـ يوليو ١٨٠٥ :

واشترك كابتن سيتون رغم كون التعليمات الصادرة له تتعلق اساساً بمكافحة القرصنة التي زادت زيادة مروعة ، في حملة بحرية خرجت من مسقط في مايو سنة ١٨٠٥ واستعادت بندر عباس من مشايخ بني معن في قشم ، وكانوا قد تملكوها خلال فترة الاضطرابات التي أعقبت موت السيد سلطان ، كما خلصت ميناب من الحصار الذي كانوا قد فرضوه عليها . وكتب سيتون بأن السيد كان يرى استعادة توابع عمان في ايران عملا « أكثر أهمية من مكافحة القرصنة ومقدماً عليها » في الخليج ، وانه لو لم يكن هو نفسه موجوداً لقام بدر بأعمال عدائية كثيرة ضد الحكومتين الايرانية والوهابية . وقد صحب الحملة العتوب الذين كانوا زاروا مسقط ممن كانوا يخضعون للوهابيين ، لكنهم انسحبوا من الحملة وهي في مراحلها الاولى ، والعمليات التفصيلية التي قامت بها الحملة ضد بندر عباس ، ثم ضد قشم في يونيو ويوليو موجودة بالتفصيل في مكان آخر ، ويكفي هنا القول بأن جميع

الخطوات التي اتخذت لاستعادة توابع عمان قد نجحت ، رغم انها أثارت فيما بعد احتجاجات شديدة من جانب الشاه ، وأدى حصار الاسطول العماني لقشم الى عقد هدنة مدتها سبعون يوماً بين السيد والقواسم .

وكان السيد بدر — اعترافاً منه بجميل وعون كابتن سيتون له ، ورغبة من جانبه في أن يستطيع التوحيد بين المصالح البريطانية والعمانية على سواحل ايران — قد سمح باقامة وكالة بريطانية في بندر عباس كما يشاءون ، لكن هذا التنفيذ ارجيء بالنظر الى ضرورة الحصول على موافقة الحكومة الايرانية عليه .

وفي العام التالي نجح السيد في اختطاف شيخ بنى معن ، وحمله الى مسقط حيث سجن مرتهناً حتى تسلم له قشم وهرمز في مقابل اطلاق سراحه غير ان الشيخ سلطان ، شيخ رأس الخيمة — حين ارسل قوة الى مدينة قشم — رفض بنو معن قبول هذه الشروط ، واثناء غياب الاسطول العماني عن مسقط في سنة ١٩٠٥ قام الشيخ سلطان بعمليتي قرصنة في صور وجوادر على ساحل عمان .



الحالة الداخلية في عمان

هزيمة قيس النهائية على يد بدر :

أثناء عودة السيد بدر قام بعقد معاهدة لمواصلة الحرب ضد قيس ، وقبل ان يعد عدته لذلك ظهر قيس على حين غرة في مطرح واستطاع ان يغزو مسقط من البر ، وهاجم مختلف مداخل المدينة على التوالي ، ولكن بلا نتيجة ، فالجعافرة (وخاصة القبائل الخاضعة لهذا المتآمر والداهية شيخ بني عينين (وقسم من الحناوية) منهم الذين يقودهم عيسى بن صالح ، الذي اصبح ابنه من بعده ثائراً ومتمرداً شهيراً على حكام عمان والامام الاسمي (سعيد بن احمد) كل هؤلاء تحالفوا

ووقفوا هذه المرة الى جانب السيد بدر ، وتلقى هذا أيضاً عون قبيلة بني ياس البعيدة في دبي ،-بل وحتى عون العتوب . اما قيس فكان يقف الى جانبه بنومعن في قشم ، وليس هذا امراً غريباً كذلك وبعض القواسم على الاقل . ونجح الشاب سعيد بن سلطان ، الذي كان في بركه في ان يحتل سيد وبدبد ، واستعدت حامية مسقط لمهاجمة مطرح بعد ان شجعها نجاح سعيد والتعزيزات التي وصلت اليهم ، ووجد قيس ان كل شيء قد انقلب عليه فطلب اجراء المفاوضات ، وكان وضعه سيئاً بحيث ان المعاهدة التي عقدت لم تحرمه فقط من مطرح ، بل ورفضت مطالب كثيرة له ، ولم يبق له سوى خابورة التي كان قد استولى عليها منذ موت السيد سلطان ، وقام البدر بمحاولة ثانية لاعادة احتلال خابورة غير انها خابت نتيجة خيانة حميد بن ناصر من قبيلة عينين ، الذي أخذ في مرتين متتاليتين هدية قدرها ٤٠ الف روبية في مقـــــــابل خدماته ضد قيس ، لكن قلعتي باهله ونزوة في الداخل استسلمتا لبدر بجهود محمد بن احمد أخ قيس وخليفة .



اغتيال سعيد بن سلطان للسيد بدر ١٨٠٧

وما كادت تنهار قوة قيس حتى صمم سعيد بن سلطان البالغ من العمر سبع عشرة سنة ان يخلع عنه نير بدر . وكان بدر قد اغتال من قبل مهنا بن محمد حاكم نخل اليعربي أخلص الاتباع الموالين لسعيد وأخيه ، وفي سنة ١٨٠٧ استدرج سعيدُ بدراً الى بركة ، ودبر قتله بالقرب منها في عمل من اشنع اعمال الخيانة ، لكن هذا العمل ، بدل ان يلقى السخط الذي هو جدير به من الناس ، رأوا فيه دليلا على قوة سعيد ابن سلطان وقدرته على الحكم ، وأدى هذا العمل ايضاً الى التصالح مع قيس الذي قبل الآن ان يجعل نفسه على رغمه ، تابعاً لابن اخيه المنتصر .



السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٧ ــ ١٨٥٦

يبدو ان السلطات البريطانية المسئولة كانت تتوقع الا يدوم حكم سعيد بن سلطان سوى مدة قصيرة ، فهو قد بدأ وسط مجموعة من الاعمال غير الشريفة . فيما كان معظم عمان ــ باستثناء الساحل ــ يسيطر عليه الوهابيون ، وقد خرج سكان مسقط واهلها في هجرة جماعية منها لعدم اطمئنانهم للحكومة الجديدة . وقاومت مكران ، باستثناء مدينة جوادر ، سلطة العرب . لكن الاحداث على اية حال قد كذبت حتى وجهات نظر المراقبين المقيمين في المنطقة .. فاستمر حكمه ، على الرغم من اضطرابه وقلقه ، أكثر من نصف قرن ، واصبح تاريخه ــ بالتالي ــ أطول تاريخ لحاكم في عمان . وظل سالم الاخ الاكبر لسعيد حتى وفاته سنة ١٨٢١ يشترك مع أخيه في الحكم ، لكن تأثيره في مجرى الامور ــ على الرغم من علاقته الوثيقة بسعيد التي ظلت حتى النهاية ــ كان ضعيفاً . ولم يكن لهذا من تفسير سوى شخصيته المتقلبة الغريبة الاطوار .

وينقسم عهد سعيد انقساماً طبيعياً الى مرحلتين ، وفي خلال المرحلة الاولى التي تنتهي بسنة ١٨٢٩ كان سعيد يوجه اهتمامه الشخصي كله الى شئون عمان والخليج ، وكانت سياسته في هذه المنطقة عدوانية عنيفة أعادت للاذهان سياسة ابيه الراحل ، أما في المرحلة الثانية فقد اتجه سعيد بكل قواه فيها لساحل افريقيا ، وأصبحت زنجبار هي مقر اقامته المفضلة ، وتدهورت احوال عمان في الداخل .



حروبه ضد الوهابيين وحلفائهم القواسم
١٨٠٧ ـ ١٨٢٠

سخط الوهابيون على تولي سعيد السلطة ، فقد انكشفت نواياه نحوهم أثناء حكم نصيرهم وصنيعتهم السيد بدر ، ويبدو ان امير الوهابيين ــ الذي لم تهزم سيوفهم في معركة من قبل ــ كان مصمماً على بذل كل الجهد لاخضاع عمان . وفي الوقت نفسه ، بدأ هذا العاهل يتظاهر بتصديقه تأكيدات سعيد الذي كان بكل وقاحة يتهم نصيره السابق محمد بن ناصر باغتيال بدر ، ويعلن استعداده لان يتخذ سبيل الموافقة على مطالب الوهابيين . وانه مستعد لدفع الجزية ، ووعد بأن يسمح باقامة حامية وهابية في بركة بدل التي فرت منها عقب اغتيال بدر

طرد السيد سعيد من خور فكان :

وهكذا تأجل حدوث اشتباك مباشر ، لكن سعيداً خرج في مايو سنة ١٨٠٨ ــ بتأييد من قيس ومحمد بن مطرح شيخ جويرة ــ في حملة على خور فكان حيث كان شيخ رأس الخيمة سلطان بن صقر قد بنى قلعة صغيرة جعلها قاعدة لعمليات القرصنة التي كانت قبيلته تقوم بممارستها ، وكان الوهابيون لا يرضون عنها . واستطاعت الحملة التي تضم افراداً من آل وهب وحارث وبني حجر ان تستولى على القلعة وتضرب أعناق جنودها .. لكن سلطان بن صقر ظهر فجأة على الساحل ومعه حملة كبيرة استطاع بها ان يرد سعيداً وجنوده الى سفنهم بعد ان أوقع بهم خسارة جمة ، وكان قيس بن احمد بين القتلى . وفي اواخر نفس السنة عزل الوهابيون سلطان بن صقر من مشيخة رأس الخيمة وجعلوا بدله حسين بن علي ، شيخ الرمس حاكماً باسمهم على القواسم ، ويبدو انهم في نفس المناسبة ايضاً اقاموا حامية من قواتهم في خور فكان .

الحروب بين السيد سعيد والوهابيين ١٨٠٩ :

وفي سنة ١٨٠٩ انتهز سعيد فرصة غياب الامير الوهابي في مكة ، واعتماداً على وعود بالعون من شيخ بوشهر والعتوب وقسم من الساخطين بين القواسم ، سار بحملة الى الخليج وفي نيته ان يقوم بهجوم على الحاكم الوهابي الجديد على القواسم . لكن حلفاءه لم يتعاونوا معه كما ينبغي منهم ، فاضطر سعيد الى العودة الى مسقط دون أن يحقق شيئاً . اما الوهابيون — الذين كان لهم مقيم سياسي ما يزال في مسقط ، والذين كانت حماستهم الدينية دافعاً لخلق انصار لهم داخل المدينة — فقد طلبوا من سعيد الاشتراك مع القواسم والعتوب في حملة بحرية على الكويت والبصرة ، لكن السفينة الحربية البريطانية « كور نواليس » التي كانت راسية خارج راس مسندم لمنع غارات القرصنة على شواطيء الخليج قد جعلت سعيداً يتعلل بها ، ويتملص من هذا المطلب الآمر ، غير ان التعلل بالعون البحري من الحكومة البريطانية لم يكن ينجيه من ان يدفع من ارض عمان ثمن مخالفته لسياسة الوهابيين ولو بشكل غير مباشر . وقبض سعيد على محمد بن ناصر ، نفس الرجل الذي اتهمه من قبل باغتيال بدر ، وسجنه حتى سلمه سمايل وبديد ، لكن هذا العمل افقد سعيداً نصيراً يعتد به . وبعد ان ضمن محمد بن ناصر صداقة بني رواحه وصداقة حميد بن ناصر من قبيلة العينين ، مضى محمد وسلم نفسه لقيادة الوهابيين ، وكانت نوايا امير الوهابيين بالنسبة لعمان واضحة كما اشرنا ، وسرعان ما أغراه محمد بن ناصر بارسال حملة على عمان يقودها مطلق المطيري ويصحبها محمد بن ناصر .

الحملة العمانية الانجليزية المشتركة على سبتناس ١٨٠٩ :

وفي نفس هذا الوقت — سنة ١٨٠٩ — ارسلت حكومة الهند اول حملة لها على القواسم ، واسباب هذه الحملة لا تقع داخل عهد سعيد وهي موجودة في مكان آخر ورجع الرائد ليونيل سميث الى مسقط بعد ان نفذ التعليمات المعطاه له بالنسبة لرأس الخيمة ولنجة ولافت ،

وفي مسقط تشاور مع سعيد فيما يمكن اتخاذه من اعمال اخرى .. أما القائد الوهابي مطلق المطيري الذي وصل متأخراً لنجدة القواسم في الدفاع عن رأس الخيمة فقد استولى على ميناء شناص في الباطنة ، واقام عليه والياً اسمه محمد بن احمد ، وحين طلب رأي سعيد اشار بارسال حملة لاستعادة شناص ، وخور فكان ايضاً اللتين هزم فيهما هزيمته النكراء في العام السابق ، وقبلت اقتراحاته . وكانت الحملة التي صحبها السيد سعيد مكونة من حوالي ٢٠٠٠ رجل صعدوا على سفن انجليزية وفرنسية الصنع . ووصلت الحملة شناص في ٣١ ديسلبر سنة ١٨٠٩ ، ونزلت الى البر في اول يناير ١٨١٠ . واتخذت مواقعها على الشاطيء ثم لحقتها قوات سعيد من الخيالة بعد ان شقت طريقها عبر صحار ، وفي يوم ٢ يناير اطلق العدو على القلعة عدة طلقات من مدفع عيار ١٠ بوصة لكنها لم تجد نفعاً ، واستمرت محاولاتهم لهدم اسوارها . وفي صباح ٣ يناير استطاعوا ان يفتحوا ثغرة في جدارها وتقدمت القوات للهجوم عليها ، وسابقت قوات العمانيين الى الثغرة واحتلتها ، لكنها ردت عنها رداً عنيفاً ولم تستطع ان تتقدم ، ثم تقدمت القوات الانجليزية وارغمت المعتدين على الانسحاب من برجين من ابراج القلعة (وكانت هذه مربعة ولها اربع ابراج) ، وتمسك العمانيون بالبرجين الباقين ودافعوا عنهما بشجاعة نادرة حتى استمر القتال دون توقف الى الخامسة والنصف بعد الظهر ، وعندها لم يستطع العمانيون الاستمرار في مقاومة نيران المدفعية ، فلاذوا بالفرار ملقين بأنفسهم من فوق برجي القلعة ، وقد سقط ٧ من فوق البرج الصغير ، واكثر من ١٠٠ من البرج الكبير ، وكلهم مصابون بجراحات خطيرة او مشوهون ، أما خسارة البريطانيين فقد كانت ضئيلة لان الاعداء اقتصروا على الدفاع ، فقتل جندي انجليزي واحد وجرح ضابطان وسبعة جنود انجليز وجنديان هنديان ، وبلغت خسارة العدو اكثر من ٤٠٠ قتيل في العملية كلها . فقد فقدوا اكثر من

٣٠ او ٤٠ رجلا في محاولة الفرسان اقتحام اسوار المكان فقط . واراد السيد سعيد ان يضع قوات في القلعة برغم انها لم تعد محصنة يمكن الدفاع عنها ، كما اوقف الحملة التي كان ينوي القيام بها على خور فكان ، وفي نفس الوقت وصل مطلق امير الوهابيين من البوريمي .

انتصارات الوهابيين ١٨١١ :

وفي مساء ٥ يناير نفس اليوم الذي صعدت فيه القوات البريطانية وقوات سعيد الى ظهور سفنها ، عثر مطلق على القوات العمانية التي كانت ما زالت باقية الى جوار شناص فأبادها في مذبحة رهيبة . ونجا سالم شقيق السيد و « عزان بن قيس » حاكم صحار من هذا المصير لانهما كانا مع الجيش على الشاطيء (١) وواصل مطلق انتصاراته فتقدم نحو صحار وحاصرها لكنه لم يستطع الاستيلاء عليها فتقدم الى مسقط وحاصرها هي ومطرح وبركة . وكان مع الوهابيين ، الى جانب محمد بن ناصر الجابري ، حميد بن ناصر من العينين ، ورجل من اليعاربة ، ذوي النفوذ في نخل ومالك بن سيف الذي انحاز لهم ايضاً . وفي بداية سنة ١٨١١ ، هزمت قوات سعيد هزيمة نكراء في وادي محول بالقرب من حصن سمائل الذي كان يحاصره محمد بن ناصر وحاولت قوات سعيد فك الحصار عنه ، وهكذا خسر السيد سعيد في هذه المعركة معظم جنوده من البلوش وغيرهم . واستسلم الحصن بعد ذلك لمحاصريه ، ورجع مطلق الى مقر قيادته في البوريمي .

ايران تقف الى جانب السيد سعيد : ١٨١٢ :

وحين يئس سعيد من معونة حكومة الهند له كما طلب مراراً من المسؤولين الانجليز دون جدوى ، ارسل بعثة الى شيراز يرئسها أخوه

---

(١) صعب أن نعرف فعلا ما الذى دار في شناص من خلال الروايات المتناقضة التى يرويها موريزى ، وباكنجهام ، وبريدجر ، ولو ، والتقارير السنوية ، وقد اتبعت أساسا بعض ما استطعت المثور عليه في التقارير العسكرية للفرقة ٦٥/بياده التى تفضل كابتن ت. د. باركنسون رئيس اركان حرب الجيش في يورك ولانشستر ، فوضعها تحت تصرفى .

سالم في أواخر سنة ١٨١١ ، ووافق الايرانيون على ان يمدوا له يد المعونة بسبب كراهيتهم للوهابيين نتيجة ما ارتكبوه في كربلاء ، ولاعتقادهم ان سيطرة الوهابيين على عمان لن تكون الا مقدمة للسيطرة على بلادهم .
وعاد سالم في اوائل سنة ١٨١٢ ، ومعه قوة قوامها ١٥٠٠ رجل ايراني مسلحين ، بأربعة مدافع خفيفة يعمل عليها جنود روس عهد بقيادتها الى القائد سعدي خان الكاجاري ، وقد استطاعت القوات الايرانية العمانية المشتركة ان تستعيد نخل وحصن سمايل ، لكنها ابيدت عن آخرها في سادى داخل عمان حين حاولت الاستيلاء على قلعة ازكي ، وعاد حصن سمايل مرة أخرى الى ايدي الاعداء .

الغزو الوهابي المخيف ١٨١٢ او ١٨١٣ :

ووصل الى البوريمي تركي وفيصل ابنا امير الوهابيين سعود بن محمد وعزلا مطلقاً عن القيادة ، لكن اهالي الحضرة استطاعوا ان يشنوا على معسكرهم حملة ليلية ناجحة وهم يحاولون عبور اقليم الباطنة واسرع مطلق ومعه نجدة من قبائل الظاهرة للحاق بهم في حازم . وفشل الوهابيون في حصار بركة وتكبدوا الخسائر لكنهم انتقموا لانفسهم من ضواحي مسقط ، ونهبوا مدينة مطرح وقرية ارباق ، واطلقوا في شرق حجر عاصفة مدمرة من الدم والفزع ، اجتاحت حايل الجاف وتيوي ، واستطاع اهل صور ان يدفعوا عن انفسهم شرها بعض الشيء . ومن صور تقدموا الى فلاج المشايخ في اقليم جعلان ، وعسكروا فيه ، ومن جعلان قاموا بهجوم على قرية الحد واحرقوها ، وخلال اقامة عسكرهم في جعلان اصبح أهل قبائل بني بو علي وبني راسب من انصارهم المتحمسين لهم ، وقدموا لهم كل مساعدة ضد بني بو حسن ، واخيراً رجع مطلق الى البوريمي عن طريق ازكي ، حيث استضافه واكرم ضيافته خليفة محمد بن ناصر .

لكن نهاية هذه المرحلة المخيفة من طغيان الوهابيين كانت قد أصبحت

وشيكة ، ذلك بأن الشيخ سلطان بن صقر شيخ رأس الخيمة كان قد تمكن ، بعدما خلعه الوهابيون وسجنوه في الدرعية من الفرار من سجنه ويمم شطر مدينة جدة ومنها اتصل بمحمد علي والي مصر ،

فشل حملة السيد سعيد ضد رأس الخيمة سنة ١٨١٣ :

واستغل الباشا خدماته هذه كسفير الى امام عمان الذي كان متلهفاً على التحالف مع محمد علي ضد الوهابيين ، ووافق سعيد بفرح على اراء محمد علي ، بل وكتب الى طوسون باشا يعد بتقديم العون ، ويبدو انه وعد ايضاً باعادة سلطان بن صقر الى مشيخته بالقوة ، والحقيقة ان حملته الفاشلة على رأس الخيمة ، والتي صحبه فيها (الملازم بروس) المقيم السياسي في بو شهر ، مما سنشير اليه بالتفصيل فيما بعد ، كانت تستهدف اعادة سلطان بن صقر الى مشيخته .

موت امير الوهابيين :

وقام امير الوهابيين — في مواجهة الحلف الجديد الذي تكون ضده— بهجوم على عمان ، واجتاح مطلق بقوات رهيبة اقليم الباطنة ، وايقن سعيد بألا جدوى من المقاومة في ذلك الوقت فقام بزيارة مطلق في السويق وأعلن خضوعه له وتقدم بهدية قدرها ٤٠ الف روبية ، ثم توجه مطلق الى نجد ، لكن خلفه ابن أزدكه قتل في طريق عودته الى البوريمي على يد افراد قبيلة بني ياس من الظفرة ، وكان الامير قد امره بالعودة الى عمان دون إبطاء حين استعاد مطلق البوريمي ويبدو انه ندم لأنه لم يعامل سعيداً بالقسوة اللازمة ، فأعد حملة وسار بها ضد انصار سعيد في الشرقية وهناك في نوفمبر سنة ١٨١٣ لقي القائد الوهابي الذي لم يهزم مصرعه على يد حفنة من بني حجر حين انفصل وبعد عن جيشه الذى امره بأن يتفرق فيما حوله لنهب الاقليم ، وحمل الذين قتلوه سلاحه ودرعه الى السيد سعيد في مسقط باحتفال كبير ، ووصل قائد اسمه ابن مزروع الى البوريمي بدل مطلق ، ولكن حين مات سعود امير الوهابيين في الدرعية سنة ١٨١٤ ، تلاشى أي خطر يهدد عمان من جانبهم ، ولم يعقد

بين الطرفين صلح رسمي على أية حال ، لان سعيداً قد ظل على عزمه بأن يعيد عزل سلطان بن صقر عن مشيخة القواسم ، وهذا ما لا بد أن يرفضه الوهابيون . وظل عبدالله ، خليفة سعود امير الوهابيين ، يستخدم القواسم بين الحين والآخر لمضايقة سعيد ورعاياه في البحر .

الفشل الجزئي لحملة سعيد الثانية على رأس الخيمة واستمرار العداء ضد القواسم ١٨١٤ — ١٨١٨ :

وفي سنة ١٨١٤ ، وبعد ان تقدم سعيد بطلب تعزيزات عسكرية من حكومة بومباي دون جدوى ، سار مرة أخرى الى رأس الخيمة ، ورغم انه لم ينجح بالفعل في احتلال المكان ، الا انه ارغم أهله على قبول شروط الصلح . وكان من بينها ان يتوقفوا عن اعمال القرصنة والحروب البحرية في المياه التي بين البحرين وكانجون في الخليج ورأس الحد وجوادر في خليج عمان . ولكن يبدو ان السيد سعيد قد اخذ يعدل بعض آرائه القديمة فصار هدفه الآن أن يقيم لنفسه سلطة في رأس الخيمة ، وان يضع سلطان بن صقر على رأس القواسم في الشارقة فقط ، وعاد السيد في سنة ١٨١٥ يجدد طلب العون من حكومة الهند ، ويشكو في نفس الوقت من عجرفة الوكيل الوهابي في مسقط واغارات اهل رأس الخيمة ، لكن مطلبه رفض للمرة الثانية . وسرعان ما تحققت توقعاته السيئة حين ظهر في خليج عمان اسطول قراصنة من القواسم ، وقد هدد الاسطول مطرح ، وارغم السيد على ان يقود المعركة البحرية ضدهم بنفسه ، لكنه جرح وكاد ان يؤسر هو والسفينة « كارولين » ذات الاربعين مدفعاً التي كانت تحارب خارج القريات ، وفي ١٧١٦ ظل سعيد يحاصر رأس الخيمة اربعة اشهر دون جدوى ، وفي العام التالي هزمته قوة من القواسم على البر في خور فكان . وبعد سقوط الدرعية في سنة ١٨١٨ ، خاف القواسم في رأس الخيمة من تقدم المصريين في نجد ، فعرضوا الدخول معهم في حلف هجومي دفاعي لكن عرضهم رفض .

الحملة البريطانية على رأس الخيمة : ١٨١٩ :

وحوالي نهاية سنة ١٨١٩ خرجت من بومباي الحملة البريطانية الثانية

ضد القراصنة في الخليج عبر مسقط الى رأس الخيمة ، واحداث هذه الحملة السريعة ونتائجها موجودة بالتفصيل في مكان آخر . وما يهمنا هنا فقط هو ان نشير الى ان السيد سعيد قد صحب الحملة بنفسه ، وقد قدم لها سفينتين و ٦٠٠ رجل الى جانب القوة البرية التي تأخرت عن الوصول في الوقت المناسب . وبرغم انه لم يحصل بالتسوية التي تمت بعد ذلك على توسيع رقعة املاكه وهو شيء لم تكن حكومة الهند تأبه له ، فقد كانت اتفاقية الصلح تلك مع القواسم مفيدة وأتاحت له ان يتخلص من شرور عدو عنيد . ولقد كانت الحكومة البريطانية ترغب في البداية ان يتعاون المصريون معها ضد القواسم ، لكن هذا الجزء من الخطة لم يكن يروق لسيعد الذي كان لا يثق بالمصريين ولا شك ان التخلي عن تلك الخطة بدفع الظروف القاهرة لا بد انه ارضى سعيداً كل الرضا .

★ ★ ★

محاولات سعيد اخضاع البحرين ١٨١٢ ـ ١٨٢٨

خلال الفترة الاولى من حكم السيد سعيد كانت سياسته نحو البحرين هي نفس سياسة ابيه سلطان ، الذي سبق ان بذل جهوداً كبيرة لضمها الى املاكه . وعلى اية حال ، فقد سير سعيد ثلاث حملات على البحرين . واذا كان من الجائز تبرير اولى تلك الحملات ـ التي وقعت في سنة ١٨١١ ـ بأنها حملة مضادة للوهابيين الذين كانوا يجتاحون عمان في ذلك الوقت ، فلن نجد مثل هذا التبرير للحملتين التاليتين في ١٨١٦و١٨٢٨

الحملة الاولى على الزبارة والبحرين ١٨١١ :

وقد سهل الحملة الاولى ـ ان لم يكن اغرى بها اساساً اضطرار الوهابيين ـ نتيجة نجاح الجيش المصري في اقليم البحر الاحمر ـ لسحب حاميتين كانوا قد اقاموهما منذ سنتين في البحرين والزبارة على ساحل قطر ، وقد أدت هذه الحملة الى تدمير الزبارة تدميراً تاماً ، واسر عدد من كبار رجال الوهابيين بينهم حاكم البحرين او شقيقه واعادة البحرين للعتوب .

الحملة الثانية على البحرين ١٨١٦ :

أما الحملة الثانية فكانت في صيف سنة ١٨١٦ ، وكان لها طابع مختلف ، فقد كانت موجهة ضد العتوب ، وارسلت رغم النصائح التي قدمها المقيم البريطاني في بوشهر ، وان لقيت تأييد السلطات الايرانية في شيراز . وقد اشتركت قوارب العرب في بوشهر وعسالو وكنجون على الساحل الايراني في النزول على جزيرة المحرق ، لكن الغزاة لم يستطيعوا تثبيت اقدامهم ، وطردوا اخيراً بعد ان تكبدوا خسائر كثيرة ، وقتل حمد شقيق السيد سعيد الاصغر خلال التراجع ، وخرج سعيد باسطوله الى كنجون ، وكان قد دخل مع الحكومة الايرانية في صفقة مالية عن البحرين — ليتزود من الامدادات الايرانية — لكنه لما رأى ان الايرانيين ينتوون الغدر به ، رحل الى مسقط . وفي سنة ١٨١٧ زار مسقط رحمة بن جابر الذي كان يقاتل مع السيد سعيد في حملة السنة الماضية ، وكان قرصاناً شهيراً وعدواً عنيداً للعتوب ، وحاول رحمة اغراء السيد سعيد بتجديد الهجوم لكنه لم ينجح .

وفي اوائل سنة ١٨٢٠ ، حيث ارتفعت قيمة سعيد بالنظر الى تعاونه مع البريطانيين في الهجوم الناجح على رأس الخيمة ، مال سعيد الى تجديد حملته على البحرين اما بالاشتراك مع ايران وكان يناقش العون الذي ستقدمه له بالفعل ، وإما وحده . وكان الحاكم العام في شيراز يفهم بالفعل ان سعيداً قد أصبح في غنى عن عونه بما جعله يكتب لقائد الحامية البريطانية طالباً اقراض ايران اربع سفن او خمس لنقل الجنود الايرانيين الى البحرين .

الحملة الثالثة على البحرين : ١٨٢٨ :

وانصرف السيد سعيد عن أي تفكير آخر في عمل ضد البحرين حتى سنة ١٨٢٨ . وبعد استعداد دام عدة شهور ، وبعد ان قدم تأكيدات للعتوب بأنه لا ينوي القيام بأي عمل ضدهم ، خرج الى قشم ، ونزل في أبو ظبي ، حيث انضم اليه شيخها ومعه فرقة من بني ياس ، واخيراً وصل البحرين في شهر نوفمبر ، واستطاع الاستيلاء على حصن قريب ،

وأعد هجوماً شاملا على مدينة المنامة ، لكن بني ياس المشتركين معه في الحملة — والذين يحتمل ان يكونوا قد غدروا به — افسدوا خططه باشتباك مبكر مع العدو ، وتم طرد العمانيين الى البحر وقد فقدوا كثيراً من الجرحى والاسرى ، وجرح السيد سعيد نفسه جرحاً هيناً ، ولولا اخلاص عبيده النوبيين في الدفاع عنه للقي مصيراً اسوأ من هذا . واستطاع العدو ايضاً أن يستولي على سفينتين من سفنه حاولتا الهرب اثناء هذه الفوضى . ولما توالت على السيد سعيد هموم الهزيمة ، وهواجس الخوف من الخيانة ، وانتشار الكوليرا على ظهور سفنه والاخبار السيئة التي تلقاها من مستعمراته في شرق إفريقية قرر الانسحاب عائداً الى مسقط . وفي العام التالي خرج اسطول للعتوب يقوده الشيخ عبد الله بن احمد بنفسه فقام بعدة إغارات على سفن العمانيين لكنه لم يحرز نجاحاً كبيراً ، وفي ديسمبر سنة ١٨٢٩ عقد أخيراً صلح وتحالف رسمي بين السيد والعتوب بشرط واحد هو ايقاف الجزية التي كانت السيد يصر على ان تدفعها البحرين له .



علاقة السيد سعيد بايران بعد سنة ١٨٢٩

أشرنا آنفاً إلى السفارة التي ارسلها السيد سعيد الى شيراز في سنة ١٨١١ ، والى ارسال قوات ايرانية لمساعدته ضد الوهابيين في العام التالي وكذلك الى العون المشكوك فيه من جانب حكومة شيراز في الحملة على البحرين . ولكي تكتمل لنا صورة علاقات السيد سعيد الاول بايران يجب ان نشير ايضاً الى بعض المتاعب التي نشأت بسبب ايجار بندر عباس والخلاف الذي حدث بين السيد سعيد وعبد الرسول شيخ بوشهر .

المحاولات الأولى من جانب الحكومة الايرانية لالغاء ايجار بندر عباس ١٨٢٣ :

ففي سنة ١٨٢٣ حاولت الحكومة الايرانية حرمان السيد سعيد من ملكية بندر عباس وتوابعها ، لكن السيد وصل فوراً الى بندر عباس في سفينتين حربيتين ، وبدأ المفاوضات مع وكيل حكومة شيراز — ونجح عن طريق الرشوة والوعد بأن يزيد ضريبة الايجار لسنتين قادمتين ، في استعادة مكانته في اقطاعيته المفضلة ، كما واستطاع ان يقبض على حكام بندر عباس وميناب او يبعدهم ، لانهم كانوا يشجعون خطة الحكومة الايرانية .

الحروب بين السيد سعيد وشيخ بوشهر ١٨٢٦ :

وفي سنة ١٨٢٨ ، أثناء غياب شيخ بوشهر لتأدية الحج في مكة ، وكان هذا الشيخ هو الذي وشى بالسيد الى السلطات العليا في شيراز ، ومراراً ما حاول احتلال مكانه عن طريق الإصهار الى اسرة فارما الحاكمة في اقليم فارس في ذلك الوقت ، فقد أعلن سعيد الحرب على غريمه ونجح في الاستيلاء على سفينة يملكها ضمها فوراً الى اسطوله ، لكنه توقف عن تدمير ميناء بوشهر ربما مراعاة للمفوضية البريطانية فيها ، وامر ايضاً برد البضائع التي لا تخص أعداءه مما كان على ظهر السفينة « نصرة الشاه ». وبعدها بقليل — أثناء تجواله في قشم لهذا السبب — ساعده الحظ في القبض على الشيخ عبد الرسول نفسه حين كان في طريقه عائداً من مكة ، مع سفينتين او اكثر من سفنه ، ولم يستطع الاخير تخليص نفسه ولا سفنه الا بدفع فدية قدرها ٨٠ ألف روبية .

مصاهرة سعيد من ايران وارتباطاته الاخرى بها ١٨٢٧—١٨٢٩ :

وفي سنة ١٨٢٧ عقد سعيد قرانه على سيدة ايرانية من الاسرة الحاكمة في شيراز وشقيقة تيمور ميرزا ورضا قولي ميرزا ، وذهب بنفسه لاستقبال عروسه في بندر عباس . وفي سنة ١٨٢٩ واستجابة لطلب من

تيمور ميرزا — الذي كان قد احتل بوشهر لتوه — تبعت سفينة سعيد « المظفر » السفينة « هاريت » التابعة للشيخ عبد الرسول ، من كنجون الى ميناء بوشهر للاستيلاء عليها هناك اذا امكن ، ولكن قبل وصول السفن كانت قد تمت تسوية للأمور على الساحل .

★ ★ ★

علاقة سعيد بتركيا قبل سنة ١٨٢٩

حملة السيد سعيد على البصرة ١٨٢٦ :

كانت العلاقة الوحيدة بين سعيد والاتراك هي الجزية السنوية القديمة ، التي يقال ان الحكومة التركية كانت تدفعها للامام احمد في مقابل الخدمات التي قدمها لها في البصرة سنة ١٧٧٥—١٧٧٦ ، ووصل المتأخر منها — كما قدره السيد سعيد في سنة ١٨٢٦ ال ١١٠ آلاف روبية لكن . باشا بغداد — ورغم وقوف المقيم البريطاني الى جانب سعيد — رفض الدفع ، فقام سعيد في خريف نفس العام بحصار البصرة ، واستطاع ان يحصل على اجابة مرضية لمطالبه ، وفي سنة ١٨٢٧ طلب مشايخ بني كعب عونه ضد الاتراك في البصرة ، لكنه لم يتدخل عملا بنصيحة المقيم البريطاني .

★ ★ ★

الاحوال الداخلية في عمان من ١٨١٤ — ١٨٢٩

السيد سعيد يستولي على صحار ونخل :

كانت أبرز الاحداث خلال الفترة الاولى من حكم السيد سعيد هي أخبار معاركه مع الوهابيين وتلك التي أشرنا اليها فيما سبق ، ولكن بعد موت القائد مطلق ، سادت عمان حالة من الهدوء النسبي . وفي سنة ١٨١٤ قام سعيد بالاستيلاء على صحار بعد موت حاكمها عزان بن قيس

أثناء تأديته فريضة الحج ، ولم يقاومه أحد فيها ، لكن سيطرته على نخل – حيث كان لليعاربة شيء باق من النفوذ – لم تكتمل الا بعد حملته الثانية على البحرين في ١٨١٦ . وفي سنة ١٨٢١ مات شقيقه الاكبر سالم مشلولا ، وتركه حاكماً مطلقاً بالاسم كما هو بالفعل . وعهد سعيد الى عمه طالب بن احمد بالولاية على رستاق ، لكننا لا نستطيع ان نعرف يقيناً ان الحصون في هذه المدينة كانت له ، او تحت سيطرته ، ففي وقت ما بين سنتي ١٨٢١ و ١٨٢٨ قام سعيد بن مطلق الوهابي بحملة ناجحة من البحرين على قبيلة بني جحر ، لكن الحملة لم تكن جدية ، بل كان هدفها الوحيد أن يحصل أميرها على ثأره الشخصي لمقتل ابيه مطلق . وابرم صلح بين السيد سعيد ومحمد بن ناصر الجابري ، اما محمد بن ناصر من عتبان فقد بقي في جانب معارضي حكومة عمان .

حج السيد سعيد الى مكة ١٨٢٤ :

ويبدو ان الموقف العام في السنة التالية كان اكثر استقراراً بحيث هيأ للسيد سعيد أن يصحب الحجاج الى مكة والمدينة في احتفال كبير باهظ النفقات ، ورغم انه لم يكن يتبع الحنابلة الا أنه لقي معاملة متميزة من شريف مكة ، وحمل بهدايا والى مصر قبل رحيله .

ضم ظفار لعمان ١٨٢٩ :

وفي سنة ١٨٢٩ ، ولدى قتل محمد بن عاقل شيخ ظفار ، ارسل سعيد قوة استولت على ذلك الاقليم .

★ ★ ★

انشغال سعيد بشئون شرق افريقيا ١٨٢٩ – ١٨٥٦

الآن وصلنا الى الفترة التي انصرفت فيها جهود سعيد وراء رغبته في توسيع مستعمراته في شرق افريقيا والعمل على تحسينها . لقد أصبح ينظر الى عمان على انها – وان كانت هي المصدر الاول لقوته البحرية

والعسكرية – الا انها شيء ثقيل على نفسه ويجب ان يعهد بها الى وكلائه ما استطاع الى ذلك سبيلا . ولن يهمنا هنا من أعماله في شرق افريقيا الا ما له صلة بالاحداث في عمان ، ولكن بعض الحقائق تكفي لايضاح مدى اهتمامه الشخصي بشئون شرق افريقيا . لقد كانت زنجبار خاضعة لسلطانه فيما يبدو منذ البداية ، أما ممبسه فقد كان يحكمها ابناء قبيلة مازارى من عمان ، لكنهم اباحوا لانفسهم – منذ موت الامام احمد على الاقل – نوعاً من الاستقلال الفعلي عن عمان ، وجاء سعيد ليحاول انهاء هذه الاستقلال ، وقد ارغمت اعماله الاولى في ممبسة بني مزارى واهل المدينة الى الالتجاء الى طلب العون من ضباط البحرية البريطانية ، وأعلنت بريطانيا حمايتها لممبسه من ذلك الوقت في سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٨٢٦ ، لكنه ألغت اعلانها في سنة ١٨٢٦ بأمر من حكومة الهند التي لم تكن تريد عرقلة خطط حليفها هناك .

رحلة سعيد الأولى لشرق إفريقيا ١٨٢٩–١٨٣٠ :

وحيث انزاحت عقبة الحماية البريطانية على ممبسه ، فقد بدأت نوايا سعيد تدعوالى الارتياب ، ففي ديسمبر سنة ١٨٢٩ قام بحملته الاولى على شرق افريقيا ، لكنه صد عن ممبسة متكبّداً خسائر جسيمة ، ثم عاد الى مسقط بعد زيارة زنجبار في مايو ١٨٣٠ .

الزيارة الثانية ١٨٣٢ :

لكنه استطاع في حملته الثانية على شرق افريقيا التي استمرت من ربيع سنة ١٨٣٢ حتى سبتمبر من نفس السنة – ان يستولي على ممباسا بخطة عسكرية محكمة ، وبدا أنه يعد زنجبار كي تكون مقراً لاقامته فأمر بتشييد قصر له فيها ، وبدأ زراعة القرنفل والارز .

الزيارة الثالثة ١٨٣٣ – ١٨٣٥ :

أما فترة غيابه الثالثة عن عمان فقد دامت من نوفمبر ١٨٣٣ الى أبريل ١٨٣٥ ، وتميزت بهجوم ناجح على ممبسة التي كانت قد خضعت

مرة أخرى لبني مزاري ، وعقد الصلح مع رؤساء ممبسة ، وتمرد الافريقيون على سلطته في سيوي .

الزيارة الرابعة ١٨٣٦ — ١٨٣٩ :

وفي الزيارة الرابعة لشرق إفريقيا ترك سعيد مسقط في نوفمبر ١٨٣٦ ولم يعد اليها الا في سبتمبر ١٨٣٩ ، وفي هذه المرة استطاع عن طريق الخديعة ان يعيد حصن ممباسا الى قبضته ، وان يأسر عدداً من اعدائه بني مزارى ويأمر باعدامهم ، وكان يصحبه في حملته هذه على ممبسة المغامر « عيسى بن طريف » الذي سيلعب دوراً خطيراً في شئون قطر والبحرين فيما بعد .

الزيارة الخامسة ١٨٤٠ — ١٨٥١ :

أما رحلته الخامسة فكانت أطول رحلاته جميعاً ، فقد بدأت في خريف سنة ١٨٤٠ ودامت حتى ربيع سنة ١٨٥١ ، ولم تحدث في هذه الفترة أحداث ذات قيمة ، الا كارثة مروعة وقعت في سيوى سنة ١٨٤٤ حين هلك بعض المرتزقة الخليجيين وسائر قوة جيش السيد سعيد العربية هناك .

الزيارة السادسة ١٨٥٢ — ١٨٥٤ :

وترك سعيد مسقط مرة أخرى في رحلته السادسة الى زنجبار وربما كان يود ان يقضي بها اعوامه الاخيرة في سلام لو لم تضطره الظروف للعودة الى عاصمة حكمه .

موت السيد سعيد ١٩ كتوبر ١٨٥٦ :

وعاد الى مسقط للمرة الاخيرة في مايو ١٨٥٤ ، وشغلته شئون ايران هناك حتى سنة ١٨٥٦ . وفي سبتمبر من نفس السنة أبحر في رحلة اخرى لزنجبار ، لكنه مات في البحر ، في ١٩ أكتوبر ، قبل ان يبلغ هدفه ، وهكذا قضى سعيد ثلثي فترة حكمه ، أي منذ سنة ١٨٢٩ إما على ظهور السفن او في ممتلكاته الافريقية .

والآن وقد تتبعنا أعمال الحاكم وتاريخه الشخصي طويلا ، سنلتفت الى الاحوال الداخلية ، واعتداءات الوهابيين والمصريين عليه ، وإلى تعامله مع الايرانيين ، والقوى الاخرى في الخليج مما وقع خلال النصف الثاني من حكمه .

★ ★ ★

الاحوال الداخلية في عمان ١٨٢٩ ـ ١٨٥٦

التمرد لاول في عمان وضياع صحار من يد السيد سعيد ١٨٣٠ :

حين ابحر سعيد للمرة الاولى الى شرق افريقيا في سنة ١٨٢٩ سحب الحامية التي كان قد امر بتوزيعها في اقليم ظفار قبل شهور قليلة ، ولم يكن هذا دليلا على ضعفه . بل على لا مبالاته بمصير اقليم بعيد في سبيل مصالح تبدو له أهم واجدر . وقد حاول السيد سعيد ضمان الامن الداخلي في بلاده اثناء غيابه عنها بسجن هلال بن محمد بن احمد ، ابن عمه ووالي سويق ، لانه كان يرتاب في طموح ذلك الشاب ويخشاه ، كما انه تقدم بعون لمشايخ القواسم وبني ياس ، وجعل ابن اخيه محمد بن سالم وكيلا باسمه في البلاد ، ولم يكد يبحر حتى وصلت السيدة خوخه ـ شقيقة هلال هذه الشديدة المراس ، فاستولت على سويق واشعلت التمرد بهدف اطلاق سراح اخيها . وقام حمود بن عزّان بن قيس ـ في استجابة لنصائح رعايا ابيه القدامى ـ بالاستيلاء على صحار ، وسرعان ما أضاف اليها خابورة ولوى وشناص ، وكان وراء هذا الوكيل تشجيع عمه السيد طالب وعمته موزه التي لعبت من قبل دوراً هاماً في فترة الاضطرابات التي اعقبت موت سلطان بن احمد ، ومحمد بن ناصر الجابري . ووجد الوكيل في مواجهة حركة التمرد المتواصلة أن عليه الالتجاء لعون الانجليز وارسال سفينة سريعة تستدعي السيد سعيد .

وتجاوب المقيم البريطاني في الخليج وفقاً لتعليمات حكومته مع مطالب ممثل الحاكم الغائب بكل الوسائل الممكنه ، فارسلت سفينة حربية بريطانية لحماية العاصمة ، التي كانت مهددة ، ووقفت سفن أخرى على اهبة الاستعداد ، ووجه انذار الى المتمردين يطلب منهم الكف عن تمردهم ضد سعيد . لكن سعيداً أظهر لدى عودته في مايو سنة ۱۸۳۰ استخفافاً بالتمرد فاستغنى عن خدمات السفينة الحربية البريطانية ، لكنل فشل في استعادة صحار ، واضطر اخيراً الى اطلاق سراح هلال ، والموافقة على ان يتولى حمود حكم صحار وخابورة وماجس في مقابل جزية سنوية قدرها ۸ آلاف روبية . ولم يكن سعيد راضياً عن ذلك الصلح لذلك فإنه ما كاد يضمن تأييد مشايخ عجمان ورأس الخيمة حتى جدد هجومه على صحار ، غير ان شيخ ابو ظبي ، الذي غضب لانه كان أغفل من طلب العون سمح لشيخ رأس الخيمة بالعمل داخل اقليمه ، وبعد أن قام المدافعون بهجمة ناجحة ، تحول مشايخ عجمان بسيوفهم ضد سعيد فتراجع ساخطاً الى مسقط بعد ان فقد حوالي ٥٠٠ رجل من رجاله . وفي اوائل سنة ۱۸۳۲ عهد بأمور عمان الى ابن اخيه محمد بن سالم وابنه هو الاكبر هلال (الذي جعله والياً على مسقط وقريب له يسمى سعود بن علي) جعله والياً على بركة وابحر الى ممبسه ليكمل عملياته فيها ، بعد انشغاله عنها في عمان .

التمرد الثاني في عمان وفقدان سعيد للشمالية ۱۸۳۲ :

وبمجرد رحيل سعيد سارع سعود بن علي إلى إلقاء القبض على شريكيه في الحكم — محمد بن سالم وهلال — وهما في طريقهما الى رستاق . كما قام ايضاً بحصار مسنعة لكنه لم يستطع الاستيلاء عليها ، وسار حمود بن عزان وهلال بن محمد — بعد ان اشتركا في الحصار الفاشل حول المسنعة — الى رستاق للاستيلاء عليها لحسابهما ، وهب شيخ رأس الخيمة من فوره للاستيلاء على دبي وخور فكان وغالا وهي اماكن

على الساحل الشمالي ، وكانت السيدة موزة ومحمد بن ناصر في ذلك الوقت من انصار سعيد كما قدمنا . وقد استطاعت السيدة موزة ان تفتدي ابن اخيها وابن ابن اخيها من سعود بن علي بأن دفعت ثمانية آلاف روبية ، وقدمت الحكومة البريطانية ايضاً معونات لاحد لها ، فابحر المقيم السياسي في الخليج لتوه على رأس قوة بحرية كبيرة الى مسقط ، ووضعت سفينة حربية في الميناء تحرسه طوال استمرار الخطر . وحين وصل سعيد الى مسقط في سبتمبر ١٨٣٢ ، اضطر للتسامح مع هذا المتمرد ، لكنه نجح في اغراء سعود بن علي ان يترك ولاية بركة في مقابل ولاية رستاق ، واصمت الحكومة البريطانية آذانها عن طلب سعيد العون منها لاستعادة ممتلكاته في الشمالية من ايدي القواسم ، ونصحته بأن يبقى داخل ارض عمان ويقصر جهوده على حمايتها فقط .

التمرد الثالث في عمان وضياع رستاق من السيد سعيد ١٨٣٤ :

لكن السيد سعيد لم يستطع ان يبقى بعيداً عن مشاريعه في ممبسه ، وكانت في هذا الوقت قد رجعت الى ايدي بني مزاري ، وفي نوفمبر سنة ١٨٣٣ وبعد ان توصل الى تسوية مع الوهابيين الذين انبعث وجودهم في البوريمي انبعاثاً خطراً ، أقام ابنه الثاني ثويني على عمان وسافر الى شرق افريقيا مرة أخرى ، فكان رحيله ايذاناً بالتمرد الذي اشعل جذوته هذه المرة حمود بن عزان حين استولى على رستاق ، وكان واليها سعود بن علي قد قتل منذ ايام ، ومات ايضاً محمد بن ناصر الذي كان مخلص لهم ، وبدا أن حصون سمايل وبدبد مهددة ايضاً ، فقام المقيم البريطاني في الخليج بزيارة الى مسقط وكتب الى حمود ينذره بأن مواصلة العدوان من جانبه ستجعل الحكومة البريطانية تعامله معاملة العدو ، لكن حموداً الذي لم يبال بهذا شيئاً — قام باحتلال السويق ايضاً قرب نهاية سنة ١٨٣٤ ، غير انه طرد بعد ذلك على يد قوة ارسلها ثويني من مسقط .

محاولات يائسة من جانب سعيد لاستعادة صحار ورستاق ١٨٣٥ – ١٨٣٦ :

واعد سعيد – حين عاد من افريقيا في ابريل ١٨٣٥ – حملة على رستاق ، لكنها فشلت . واضطر لايقاف حملة أخرى كاد ينوي ارسالها الى صحار – لخشيته من التمرد الضخم الذي كان قد تجمع ضده في اقليم الظاهرة . وفي ١٨٣٦ عقد سعيد معاهدة مع سعد بن مطلق الوهابي لطرد حمود من صحار ورستاق . واستطاع الحليفان ان يحتلا صحار ، فقوات الوهابيين والقبائل حاصرتها من البر . وسفن السيد سعيد أكملت الحصار من البحر . غير ان سعيداً الذي كان يشك في حلفائه خشي إن هم نجحوا في الاستيلاء على صحار ان يطالبوا بها لانفسهم فأمر بفك الحصار عنها ، ويبدو انه أحسن بذلك صنعاً، ويقال ان هاتين الحملتين على صحار فقط قد كلفتا سعيداً ما لا يقل عن ٣٠٠ الف روبية في الاستعدادات والهدايا المقدمة .

معاهدة الصلح بين السيد سعيد والسيد حمود في صحار ١٨٣٩ :

واثناء غياب سعيد للمرة الرابعة عن عمان ، ما بين سنة ١٨٣٦ وسبتمبر ١٨٣٩ ، ظل حمود – بعد ان حقق اهدافه الرئيسية – في حالة هدوء ، بل وحين اقترب موعد رجوع السيد سعيد طلب وساطة الحكومة البريطانية بينه وبين قريبه . وكان حمود على علاقة طيبة مع السلطات البريطانية ، حيث سبق له ان اشترك في اتحاد دفاعي نظمه البريطانيون لتعويق القوات المصرية ، لكن المقيم البريطاني رفض تقديم العون له . وفي ٢٣ ديسمبر ١٨٣٩ ، وبعد مشقة ، عقدت معاهدة صلح بين السيد سعيد والسيد حمود في مسقط ، احتفظ كل بمقتضاها بحدوده القائمة وتعهد الطرفان بأن يعيش كل داخل حدوده في أمن ودون عدوان ، واشترط السيد سعيد ان تعاونه صحار عسكرياً ضد اعدائه حين يطلب ذلك .

شذوذ عمال السيد حمود بعد ذلك ١٨٣٩ – ١٨٤٩ :

وليس يعرف ما اذا كان حمود قد اخلص بالوفاء للمعاهدة فان القرائن تصلح لان تفسر على الحالتين . ففي سنة ١٨٤٠ صحب حمود السيد سعيد في جولة الى قشم وبندر عباس ، لكنه عاد في سنة ١٨٤١ عقب سفر السيد سعيد الى شرق افريقيا – فزار حكومة بومباي زيارة لا نعرف الهدف منها على وجه التحديد ، ولكن يبدو أنه كان هدفاً عدائياً ضد سعيد ، ولدى عودته الى صحار وضح هدفه ، ذلك انه وضع فيها بعض المطوّعة (١) او « ذوي الحماسة الدينية » من بينهم سعيد بن خلفان الذي أصبح شهيراً فيما بعد ، وجعلهم مسئولين عن القلاع الرئيسية للدفاع عنها ضد الوهابيين . وعاش هو حياة دينية بسيطة ايضاً ، وذاع بعد ذلك حديث – ربما لم يكن بموافقته – يزعم عنه انه يعد نفسه لامامة عمان كلها ، وحينئذ حدث خلاف بين سيف بن حمود وفرقة المطوّعة ، ونجح الاول في ان يستولي لنفسه على صحار ، لكنه حين بدأ في اقامة علاقات ودية بثويني ممثل الامام سعيد ، دبر ابوه امر اغتياله ، اما تتابع هذه الاحداث والعلاقات بينها وتفسيرها فيبقى غامضاً الى حد كبير .

قبض ممثل السيد سعيد غدراً على السيد حمود ١٨٤٩–١٨٥٠ :

وفي سنة ١٨٤٩ سار السيد ثويني عن طريق البحر الى شناص وكان أحد أهدافه هو ضمان الامن فيها وفي غالا وخور فكان ، وقد استطاع استعادة الموقعين الاخيرين من القواسم بعد فترة من تهديد القبائل الشمالية . لكن هدفاً آخر تكشفت حقيقته حين نجح بالخديعة في القاء القبض على حمود في شناص ، وكان يشك في أنه لم يتوقف عن اعماله العدائية بعد اتفاقية ١٨٣٩ ، وسار اخيراً ليهاجم صحار ، لكن قيساً – شقيق حمود – دافع عنها واستعان بشيخ رأس الخيمة ، وبمعونته استطاع

(١) انظر الملحق الخاص بالدين فيما يتعلق بفرقة المطوعه ومبادئها ،

استعادة شناص وغالا وخور فكان بسرعة . وفي نفس الوقت ، في ابريل سنة ١٨٥٠ ، مات حمود في سجنه بمسقط ، وحامت حول موته بعض الشكوك . أما الحكومة البريطانية ، وقد استهجنت بسلوك الغدر من السيد ثويني استنكاراً شديداً — فقد امرت المقيم البريطاني بالابحار على سفينة حربية الى هناك والتوسط بين الطرفين ، ولم تخوله اية صلاحيات ، لكن تدخله بقي دون اثر ، كما كتبت السلطات البريطانية الى السيد سعيد في زنجبار تستعجله العودة .

السيد سعيد يستعيد صحار ١٨٥١ :

وحين عاد سعيد الى مسقط في نوفمبر ١٨٥١ أقر أعمال ابنه ثويني ويبدو ان هذا لم يفعل سوى تنفيذ تعليمات أبيه . وفي سبتمبر ، وبمعونة شيخ دبي ، قام سعيد بحملة سريعة ناجحة على قيس ، فاستولى على خابورة بعد ضربها يومين بالمدافع ، وانفصل سلطان بن صقر شيخ القواسم عن عدوه ، وسقطت شناص واستسلم قيس ، ونقلت صحار بمقتضى الاتفاقية التي عقدت الى حوزة السيد سعيد لكنها ابقت لقيس على رستاق وحبي ، وجعلت له ايضاً راتباً قدره ٢٠٠ روبية كل شهر ، وبذلك توقف الوضع الاستقلالي لمدينة صحار او ما كانت السلطات البريطانية قد اعتبرته كذلك في سنة ١٨٤٩ ، حين عقدت معاهدة مع شيخ صحار ضد تجارة الرقيق ، واصبح الآن سعيد يسيطر على كل الساحل ، وزادت سمعته في عمان قوة وعلواً . والى هذه النتيجة انتهت خططه السياسية وأعماله العسكرية على السواء .



تعديات الوهابيين والمصريين
١٨٢٩ – ١٨٥٦

لقد كانت الاخطار التي تهددت عمان من ناحية نجد خلال الفترة الاخيرة من حكم سعيد ضئيلة الصلة جداً بمجرى الاحداث الداخلية في عمان بحيث لا ينبغي أن نفرد لها حديثاً خاصاً ، فلقد كان ظهور هذه الاخطار أو اختفاؤها رهيناً بالازمات التي كانت تعانيها دولة الوهابيين في هذه الفترة .

جزية عمانية للوهابيين قدرها ٥ آلاف روبية في سنة ١٨٣٣ :

بحلول سنة ١٨٣٠ ، عادت قوة الوهابيين التي كانت حطمت في ذروة قوتها في سنة ١٨١١ ، فانتعشت بعض الشيء مجدداً في شرق الجزيرة. وفي سنة ١٨٣٣ بدأ خطرهم يتضح على حدود عمان مرة أخرى ، وقد وافقت حكومة الهند – التي لم تكن تلتزم بالدفاع عن حدود السيد سعيد البرية – على عزمه على التفاهم الودي مع الوهابيين . وفعلا عقد حلف بين السيد سعيد والوهابيين ، احتفظ فيه كل طرف بحدوده القائمة ، وتعهد السيد سعيد بأن يدفع زكاة سنوية قدرها خمسة آلاف روبية الى حاكم نجد ، الى جانب تعهد آخر اعتبرته الحكومة الانجليزية تصرفاً غير متعقل وهو تبادل المساعدة بين الطرفين في قمع التمردات التي تقع في داخل الحدود الخاصة لكل منهما وذلك بالنظر للعداوة القائمة بين الوهابيين وخديوي مصر ، لكن سعيداً طمأنهم بأن التزامه بهذا النص بالذات سيكون خاضعاً لرغبات الحكومة البريطانية ..

ويبدو ان المفاوضات لتلك الترتيبات قد تمت بين السيد سعيد وسعد ابن مطلق الوهابي قبل الحملة الثالثة على شرق افريقيا مباشرة ، ولكن لا شيء يؤكد لنا الى أي مدى ظلت تلك الزكاة السنوية تدفع للوهابيين وقد اشرنا من قبل الى التحالف الفاشل بين السيد سعيد والوهابيين لطرد حمود بن عزان من صنحار ورستاق في سنة ١٨٣٦ .

القوات المصرية تهدد عمان ١٨٣٩ – ١٨٤٠ :

وفي سنة ١٨٣٩ احتلت القوات المصرية موقعاً في وسط الجزيرة استطاعت منه ان تطارد الوهابيين لكنهم رغم هذا ظلوا على سياستهم العدائية تجاه عمان حيث لجأوا الى استخدام عميليهم المحليين مرة أخرى وهما سعد بن مطلق وبن بطال . وبالنظر لرغبة سعيد بتنفيذ خططه التي لم يتخل عنها بصدد البحرين فقد مال الى تنسيق سياسته مع سياسة محمد علي والي مصر ، لكنه حين أيقن من موقف الحكومة البريطانية المعادي للمصريين في شرق الجزيرة ، اتخذ موقفها ، وعقد الصلح الذي ذكرناه مع قريبه حمود لتكون جبهته قوية ومتحدة ضد المصريين ، واهمل طلباً بالعون من خورشيد باشا القائد المصري في نجد . أما مكاتباته للمسئولين المصريين مما لم يكن له حول في تجنبها فقد كان يستعين فيها دائماً بمشورة الحكومة البريطانية ، ولم يتوقف الخطر المصري عن عمان الا حين انسحب هؤلاء من نجد كلها في سنة ١٨٤٠ .

تجدد اعتداءات الوهابيين ١٨٤٥ :

وفي بداية سنة ١٨٤٥ ، واثناء غياب سعيد طويلاً في شرق افريقيا ، ظهر سعد بن مطلق مرة أخرى في البوريمي بمظهره الوهابي المألوف ، واستولى على ماجيس ، وطلب الجزية من ممثل سعيد (السيد ثويني) ومن حمود (حاكم صحار) وقدرها بعشرين ألف روبية من الاول وخمسة آلاف من الثاني في كل سنة . وكان حمود مستعداً للقتال ، لكن ثويني آثر التهادن فعقد صلحاً مع الوهابيين يدفع لهم بمقتضاه خمسة آلاف روبية عن صحار ، ويحيل باقي طلباتهم للسيد سعيد في زنجبار كي يفصل فيها ، وكانت هذه الاتفاقية تتسق ونصائح المقيم البريطاني في الخليج ، الذي اسرع الى السيد ثويني بمجرد ظهور بادرة الخطر ، ونصحه باجابة مطالب الوهابيين شريطة الا تكون مهينة او مسرفة ، والا فعليه من ناحية اخرى – حين يرفضها بالتلويح بتدخل الحكومة البريطانية ، وسرعان ما خرق سعد بن مطلق هذه الاتفاقية

بأن شن حملة على بركة ، وبدأ في اعداد حشود ضخمة من رجال القبائل — خاصة من بني كتاب لمهاجمة مسقط . وعند هذه الحالة الطارئة تدخل المقيم البريطاني في الخليج فوجه احتجاجاً شديداً الى امير الوهابيين جعله يتوقف انتظاراً لاوامر من قيادته ، فيما ارسل المقيم بوارج حربية بريطانية لتطوف بساحل الباطنة ، كما حمل امير الوهابيين على تعديل مطالبه ، فوافق على ان يقبل — الى جانب هدية تقدر بألفي روبية — جزية سنوية قدرها خمسة آلاف روبية كان ثويني — بتعليمات من ابيه — مستعداً لدفعها . وهكذا انتهت حملة الوهابيين وعادت ماجيس الى حاكم عمان ، ويبدو ان سمعة الوهابيين قد تأثرت بهذه التسوية لاننا نجد عدداً من الرؤساء المحليين ومشايخ القبائل — وخاصة بني سعد — يرفعون السلاح ضدهم ، واصبح مبعوثوهم بعد ذلك الى اقليم الباطنة يسجنون او يعاملون بازدراء .

زيادة الجزية التي تدفعها عمان للوهابيين إلى ١٢ الف روبية ١٨٥٣ :

وفي نهاية سنة ١٨٥٢ وصل الى البوريمي عبدالله بن فيصل امير الوهابيين ، ومعه اوامر بالتوسع وامدادات من حكومة ابيه ، واستغل هذا طرد قيس بن عزان حديثاً من صحار ، فطلب ان يتنازل له السيد سعيد عن ذلك الاقليم ، كما طلب زيادة الجزية زيادة ضخمة دلت على أنها لم تكن سوى حجة لاعلان الحرب من جانبه ، وكان المقيم البريطاني في الخليج قد وصل في ذلك الوقت الى ساحل عمان المتصالحة لتأدية عدة مهام مختلفة ، فجند نفسه منذ وصوله للوقوف ضد نفوذ الوهابيين ، وفي نفس الوقت شجع ثويني على مقاومتهم واعداً اياه بالمساعدة ، اذا دعت الحاجة في الدفاع عن العاصمة . وتشجع ثويني بهذا الاتجاه فخرج بقواته للدفاع عن صحار ، وفعلا عدل الوهابيون عن خطتهم في الهجوم على اقليم الباطنة وبدأوا المفاوضات ، وتم الصلح على أساس ان تحتفظ عمان بحدودها غير منقوصة في مقابل زيادة الجزية التي يدفعها ثويني للوهابيين الى ١٢ الف روبية ، وعقد بين الطرفين حلف دفاعي هجومي

تعهد فيه الوهابيون بشكل خاص بحماية ثويني من الاضطرابات ضده في الداخل . وفي العام التالي توقف اهل القبائل بالباطنة عن دفع نصيبهم من الجزية المقررة ، فطلب ثويني من عبدالله بن فيصل عونه حسب الاتفاقية الجديدة ، وقدم له هذا عوناً بعد تردد ، وتمّ سحق القبائل المتمردة لكن بقي العداء كما هو بين العمانيين والوهابيين . ويبدو ان احمد السديري – الذي جعله الوهابيون في ذلك الوقت مسئولاً عن البوريمي – كان قد قام بجولة في اقليم عمان الداخلي جمع فيه جزية غير هذه التي تدفع رسمياً عن كل البلاد من حاكم عمان .



علاقة السيد سعيد بايران بعد سنة ١٨٢٩

كانت علاقة السيد سعيد بايران مرضية الى حد ما خلال الفترة الاولى من حكمه ، لكن نفوذه ومركزه هناك تحطما تماماً على حين غره والى غير رجعة قبيل اختتام الفترة اياها .

تجدد الاحتكاك بين السيد سعيد والايرانيين في بوشهر ١٨٣٠ – ١٨٣١ ، ١٨٣٩ و ١٨٤٥ – ١٨٤٨ :

ففي سنة ١٨٣٠ ، ١٨٣١ تجددت الخلافات والاشتباكات في بوشهر بين الشيخ عبد الرسول وتيمور ميرزا ، وكان السيد سعيد متلهفاً لارسال سفن حربية لنجدة صهره تيمور ، لكنه استجاب اخيراً لرغبة المقيم البريطاني في بوشهر وحكومة بومباي في ألاّ يزج بنفسه في شئون ايران الداخلية ، وفي سنة ١٨٣٩ نصور السيد سعيد ان اهانة لحقت به نتيجة مقتل جمال خان وكيله الذي كان كلفه بعقد مصاهرة جديدة بينه وبين الاسرة المالكة في ايران ، على يد أحد الشيوخ المنافسين للقتيل، وكان سعيد مستعداً للقيام بأعمال متطرفة ضد بوشهر ، لكنه ثاب الى نصيحة البريطانيين أخيراً واكتفى بأن قدم احتجاجاً مهذباً رفعه الى الشاه ، وتلقى

رداً من الشاه بأن قتلته لا بد ان يوقع بهم العقاب . وفي سنة ١٨٤٠ زار السيد سعيد هرمز وقشم في جولة تفتيشية .

وفي سنة ١٨٤٥ و ١٨٤٦ ساءت العلاقات مرة اخرى بين السيد سعيد والايرانيين ، وكانت بداية الازمة معاملة سيئة لقيها تاجر من بوشهر في مسقط ، والاستيلاء هناك على بعض حمولات النيلة ، التي كان يملكها محمد بن سالم شقيق السيد سعيد، وتدهورت العلاقات اكثر نتيجة حملة أمرت حكومة اقليم فارس بتسييرها الى اقطاعية السيد سعيد في بندر عباس . وبذلت محاولة ضخمة للحصول على جزية كبيرة من سيف بن نبهان الحاكم العماني في بندر عباس ، ونظراً لتفوق السيد سعيد البحري فكر في أن يحاصر بوشهر بل ويهاجمها ، وفزعت السلطات الايرانية لمعرفتها بنواياه تلك ، خاصة الشيخ نصر شيخ بوشهر الذي خشي ضياع جزيرة خاراج لكنهم استمروا في اعمالهم رغم ذلك الفزع . واخيراً استطاعت قوة ايرانية يقودها فضل علي خان حاكم كرمان ان تحتل ميناب احد المواقع الرئيسية المؤجرة للسيد سعيد . وكان سيف بن نبهان يود ان يحاصر الساحل الايراني باسم سيده ، لكن المقيم البريطاني حذره تحذيراً شديداً من القيام بذلك العمل ، لهذا اضطر للالتجاء للمال فدفع مبلغاً لفضل علي خان وجنوده فانسحبوا . وفي سنة ١٨٤٧ تزوج السيد سعيد بأميرة ايرانية جديدة هي حفيدة فتح علي شاه ، لكن لم يكن لذلك الزواج اية نتائج سياسية على الاطلاق ، وظل السيد سعيد يطالب دون جدوى بتعويضه عما لحق به ، وفشل التدخل البريطاني في أن يحقق له شيئاً من ذلك غير انه في سنة ١٨٤٨ وفيما كانت بريطانيا على وشك سحب اعتراضها على استعمال العمانيين قواتهم البحرية مات الشاه المعادي للانجليز فانتعشت مصالحهم في طهران مرة أخرى ، وتم التوصل لاتفاقية هناك ، وابعد المعتدي فضل علي خان عن عمله .

تجديد امتياز السيد سعيد في إيجار بندر عباس بشروط أقسى وإيجار أعلى ١٨٥٦ :

وخلال آخر غيبة لسعيد في زنجبار ، من سنة ١٨٥٢ الى ١٨٥٤ ، قام الايرانيون ، وقد شجعهم على ما يبدو المتاعب التي اثارها الوهابيون في وجه عمان ، باستئناف محاولاتهم لانهاء الاحتلال العماني لبندر عباس وتوابعها ، واستطاعوا ان يطردوا منها سيف بن نبهان . وحين عاد السيد سعيد الى مسقط من شرق افريقيا وجد هذا مقيماً فيها فعامله بفتور لانه كان يعتقد ان سوء ادارته هي سبب الكارثة . وبعدها مباشرة سير سعيد حملة كبيرة الى بندر عباس ، تضم في معظمها عرباً من الشرقية واقليم عمان نفسه . يقودها ثويني ، واستطاعت الحملة استرداد الاقليم الضائع ، لكنها لم تستطع الصمود في وجه الايرانيين الذين تتزايد اعدادهم تزايداً مستمراً ، فاضطر ثويني الى التراجع الى سفنه ووقع افراد كثيرون من جيشه اسرى حملوا الى شيراز ، ويبدو ان بني ياس في عمان المتصالحة كانوا قد عقدوا حلفاً مع السيد سعيد لهذا الغرض ، لكن السلطات الانجليزية ، وقد خشيت ان يؤدي هذا التحالف الى انضمام القواسم للناحية الاخرى ، منعتهم من عبور الخليج لمساعدة السيد ، ووافقت الحكومة الايرانية على تجديد امتياز السيد سعيد في إيجار بندر عباس سنة ١٨٥٥ ، وعقدت اتفاقية رسمية بين الطرفين بهذا الصدد في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٥٦ ، فأصبحت اقاليم شامل وميناب وبيبان وجزيرتي قشم وهرمز داخلة بمقتضاها في عقد الايجار ، لكن حق السيادة الايراني على هذا الاقليم دعم واعترف به كما زيد الايجار السنوي — الذي كان ٤ آلاف تومان في سنة ١٨٢١ — من ستة آلاف تومان الى ١٤ الف تومان ،الى جانب إكراميات قدرها الفا تومان ، وقصرت هذه

الاتفاقية على السيد سعيد وابنائه فقط(١) ، وأعلن جواز انهاء الاتفاقية بعد عشرين عاماً بمشيئة ايران ، او في حالة اغتصاب أحد ما عرش عمان كما كان ثمة عدة شروط أخرى في صالح الايرانيين موجودة بالتفصيل في القسم الخاص بتاريخ ساحل ايران وجزره . لكن النتيجة العامة لهذه الترتيبات كانت نقل وضع السيد سعيد في بندرعباس من حالة التملك الى حالة الاستئذان بالوجود هناك بما تبعه بالضرورة انتقاص واضح لهيبة سلطان عمان .

★ ★ ★

علاقات السيد سعيد بالدول الوطنية الاخرى في الخليج بعد سنة ١٨٢٩

تجدد خطط سعيد في البحرين ١٨٣٩ – ١٨٤٣ :

لم تترك اهتمامات السيد سعيد بشرق افريقيا بما كانت تكلّفه من من جهد ومال ، ثم منازعاته مع الوهابيين والايرانيين ، لذلك الرجل اقتداراً عنده على تنفيذ اية سياسة فعالة في جوانب أخرى . فنحن لا نسمع شيئاً عن علاقته بتركيا ، ولا نكاد نجده مهتماً بمكان على الساحل العربي من الخليج سوى البحرين التي لم يتخلّ يوماً عن الاهتمام بها . ويبدو ان السيد سعيد دخل في مفاوضات مع امير الوهابيين سنة ١٨٣٠ كي يقطعه هذا جزر البحرين مقابل جزية يدفعها عنها ، لكن تلك المحاولات من جانبه أحبطتها تسوية فرضها الوهابيون على العتوب بفضل انتفاعهم من موقف السيد سعيد نفسه . ففي سنة ١٨٣٥ قدم السيد سعيد خدمة ودية للعتوب من حكام البحرين بأن ارسل اليهم ابنه هلال ليتفقد شئونهم الداخلية ويعينهم على اصلاحها لكن هدفه الحقيقي من ذلك التصرف كان غامضاً كما انه دخل في مفاوضات مع والى مصر سنة ١٨٣٩ كي يفوز لنفسه

(١) « أولاده .. » فقط ، لكن حكومة الهند وهى تناقش هذه المسألة في سنة ١٨٦٨ ، كانت تميل الى القول بأن هذا النص لا يعنى الا « من ينحدر مباشرة من صلب الامام الموجود وقتها .. » .

بجزر البحرين على ان يخضع حكمه لها لسيادة المصريين . لكن التعارض بين سياستي البريطانيين والمصريين ارغمه في نفس السنة على التخلي عن خططه تلك ، لكنه اقترح بعدها فوراً ان يقوم هو بالاستيلاء على جزر البحرين باسم الحكومة البريطانية كعمل مضاد لسياسة والى مصر ، غير أن اقتراحه لم يرق للسلطات البريطانية . وفي سنة ١٨٤٣ ، وكانت الحرب الاهلية دائرة في البحرين ، قامت بعض الجماعات البحرينية ذات المصلحة باغراء السيد ثويني بان يضم الجزر الى حكمه خلال غياب أبيه وارسل ثويني بالفعل كمية من الاسلحة والذخائر لانصاره هؤلاء ، وفي الوقت نفسه كان السيد سعيد يوالي ضغطه على حكومة الهند كي تسمح له بأن يسعى لضم البحرين الى حكمه ، لكنها رفضت ذلك بسبب عدم تأكدها من نجاح مساعيه ولخشيتها من تحول الوهابيين والايرانيين الى موقف عدائي ، ولذلك ظل المشروع حبراً على ورق .



علاقة السيد سعيد ببريطانيا بعد سنة ١٨٠٩

بوادر تفضيل السيد سعيد للتحالف مع فرنسا :

لقد أظهر السيد سعيد ، بمجرد توليه حكم عمان مباشرة ، ورغم وجود ممثل سياسي لبريطانيا في مسقط ، ميلا للتخلي عن سياسة ابيه السيد سلطان والوقوف الى جانب الفرنسيين في الصراع الذي كان ما يزال دائراً وقتذاك ، ولعل نظرة التشاؤم التي ابداها المقيم البريطاني في مسقط حيال طوالع مستقبل السيد سعيد في عمان كانت من أهم أسباب سخط السيد والمبررات المنصفة لموقفه ، ولكننا في الحقيقة لا نعرف لماذا لم تعترض حكومة الهند اعتراضاً مباشراً على بعض تصرفات السيد سعيد — اللهم الا اذا كانت لا تعرف حقائق الامور — فان تلك التصرفات كانت خرقاً لاتفاقيتي ١٧٩٨ و ١٨٠٠ . ففي يونيو سنة ١٨٠٧ عقدت معاهدة في جزر المورشيوس بين القائد العام الفرنسي دي كاين ،

ومندوب عن السيد سعيد ، جرى تعديلها في العام التالي . وفي نفس الوقت ارسل قنصل ومقيم فرنسي الى مسقط هو مسيو دالون بقي بها حتى سنة ١٨١٠ على الاقل ، وبذلك اصبح للنفوذ الفرنسي مكان الصدارة في مجالس سعيد لفترة لم تطل . وقد حدثت هذه الاحداث رغم الانذار الذي سلمه الجنرال جون مالكولم للمسئولين في مسقط في أثناء رحلته الثانية الى ايران في ابريل سنة ١٨٠٨ ، لكن ا ستيلاء البريطانيين على موريتوس ورنيون في سنة ١٨١٠ — والذي تأخر قليلا لأن السيد سعيد — كما يقال — كان يلقي بامدادات بالسفن لتلك الاماكن — أدى الى تحطيم مكانة الفرنسيين ونفوذهم في شرق افريقيا والمياه العربية ايضاً ، ولخمس سنوات تالية لم يرتفع علم فرنسا في أي مكان على شاطي المحيط الهندي ، وأدت هذه الحالة الى ان يحاول سعيد الوصول الى تفاهم بينه وبين الانجليز .

الحملتان على رأس الخيمة في ١٨٠٩ و ١٨١٩ :

وحتى قبل ان ينتهي النفوذ الفرنسي تماماً ، ومن جراء اغارات قراصنة القواسم على تجارة بريطانيا وعمان معاً ، استؤنف التقارب بين السيد وحكومة الهند . وقد رأينا كيف ربطت حكومة الهند السيد سعيد بها في محاولتها الجادة الاولى لقمع القرصنة في الخليج ، ولتخويف الوهابيين ايضاً بشكل غير مباشر . ومنذ وقت الحملة الاولى على رأس الخيمة ومن بعدها ، أصبحت بريطانيا هي الدولة الوحيدة صاحبة المصالح في شئون سعيد العربية والايرانية على السواء ، وانحصرت علاقة عمان بغيرها من الدول في نطاق افريقيا الشمالية فقط . وقد رأينا كيف كانت سياسة حكومة الهند البريطانية ودية مع سعيد في الفترة من ١٨٠٩ الى ١٨١٩ في حين كانت متحفظة — فيما يتعلق بالوهابيين . وفي سنة ١٨٢٦ أثار السيد سعيد موضوع علاقاته بحكومة الهند البريطانية فأوضحت له حكومة الهند ان معاهدتي سنة ١٧٩٨ و ١٨٠٠ تنصان على قيام علاقة صداقة متبادلة ، لكنهما لا تشكلان حلفاً دفاعياً هجومياً

مشتركاً على سائر أعداء دولتي بريطانيا العظمى وعمان ، فلم يساعده البريطانيون في صد جحافل الوهابيين التي كانت تندفع الى اراضيه — فيما بين ١٨١٠ — ١٨١٣ — انتقاماً مما قام به في حملته على رأس الخيمة كما ان بريطانيا ايضاً لم تشجع محاولاته التي كان يبذلها لاعادة شيخ القواسم المعادي للوهابيين الى حكمه فيما بين ١٨١٤ و ١٨١٦ . وفي سنة ١٨١٩ خلال فترة جمود نسبي في قوى الوهابيين ، ارسلت حكومة الهند حملتها الناجحة الثانية ضد قراصنة القواسم ، ولم تحقق الحملة مكاسب لاحد قدر ما حققت للسيد سعيد ، فقد عوضته تماماً عن كل ما خسره في اطار علاقته ببريطانيا .

الحملة الاولى على بني بو علي ١٨٢٠ :

وهنا تجدر الاشارة الى حادثة غريبة في تاريخ عمان (١) كانت تهم بريطانيا والسيد سعيد على السواء ، ففي سنة ١٨٢٠ اتهم افراد قبيلة بو علي في اقليم جعلان بالاشتراك في بعض اعمال القرصنة ، وفوضت الحكومة كابتن طومسون(٢) لاتخاذ اجراءات ضدهم بعد ان يتيقن من تعدياتهم . وبعدها ارسل طومسون رسولا يبدو انه كان شيخ راس الحد ومعه رسائل لزعماء القبيلة ، لكن الرسول قتل في خليج الشجرة ، واتخذ كابتن طومسون قراراً على مسئوليته بالتعاون مع السيد سعيد ،

(١) للمزيد من التفاصيل عن الحملتين على بني بو على انظر : « مختارات من أوراق بومباى » ، المجلد ١٤ ، ص ١٨٩ — ١٩١ ، و « مختصر سالدنها ٠٠ » (١٨٠١ — ١٨٥٣) ص ١٢٧ — ١٢٨ ، « رحلة متنجان الشتائية ٠٠ » (الجـــزء الثانى ص ٢٤٨ — ٢٧١) ، « وتاريخ لو للبحرية الهندية » (الجزء الاول ص ٢٧٠ — ٢٧٤ ، ٣٨٠ — ٣٨٥) ، وكتاب بادجر : « الائمة والسادة » (ص ٣٣٨ — ٢٤٥) ، ورواية مجنان ، نظرا لانها رواية شاهد عيان فيما يتعلق بالحملة الثانية ، هى أهم الروايات ٠

(٢) لمعرفة شىء عن تاريخ الـــكابتن (٠ الجنرال فيما بعد) بيرونيت طومســون ، وأعماله الفذة انظر كتاب لو عن تاريخ البحريـــة ، الهندية ، الجزء ١ ص ٣٨١ (في هامش الصفحة) ، حيث كان في سنة ١٨٢٠ ضابطا في فرقة فرسان صاحب الجلالة السابعة عشرة ٠

ضد بني بو علي الذي كانوا يكرهون سعيداً ويتمردون علناً على حكومته، ولتنفيذ تلك الخطة قامت ست فرق من الجنود الهنود يقودهم كابتن طومسون بالنزول في قشم ومنها الى صور حيث التقت بهم قوات سعيد. الضخمة من رجال القبائل، ومعظمهم من بني جابر وبني هاشم وبني حجر وبني وهيبه. وفي مساء ٨ نوفمبر عسكر الحلفاء في فلج المشايخ، وانتقموا لمقتل الرسول الذي ارسله البريطانيون، كما دمروا قلاع القبيلة واستولوا على سلاحها. وفشلت المفاوضات التي دارت بين الطرفين، ويبدو ان القائد السياسي الانجليزي كان مصمماً على ان يلقي أهل القبيلة بسلاحهم، ولهذا قامت قوة من ٣٨٠ جندياً هندياً، معها اربعة مدافع و ٢٠٠٠ من العرب في اليوم التالي بالتقدم لمهاجمة بلد بني بو علي، لكنهم استدرجوا غدراً وخيانة الى طريق آخر، وأعمل العرب فيهم سيوفهم، فاضطرت الحملة الى التراجع بعد ان خسرت ٧ ضباط انجليز، ٢٠٧ جندياً هندياً وكامل مدفعيتها. وتصرف السيد سعيد بعد هذه الكارثة بشجاعة وهدوء أعصاب، فقد جرح في يده وهو يحاول الدفاع بنفسه عن رجال المدفعية الانجليزية، وكان ذلك عملا فروسياً اعترفت به حكومة الهند بأن أهدت الى السيد سعيد سيفاً ثميناً. أما رجال القبائل الذين كانوا مع السيد سعيد فلاذ معظمهم بالفرار بمجرد أن مالت الكفة ضده، ووقف البعض على الحياد لا يقاتلون الى جانبه، وكان بنو حجر فقط هم الذين ابدوا شجاعة نادرة المثال في ثباتهم الى جوار السيد حتى قتلوا عن آخرهم. وفي الليلة التالية على المعركة هاجم بنوحسن المعسكر البريطاني لكنهم فشلوا، وكان المعسكر في أرضهم، واخيراً عادت فلول القوات البريطانية الى مسقط، عن طريق وادي العق فوصلتها في ١٧ نوفمبر.

الحملة الثانية على بني بو علي ١٨٢١ :

لكن حكومة بومباي رأت ان الكابتن طومسون قد تجاوز التعليمات الصادرة اليه بمكافحة القرصنة، وسمح لنفسه بأن يكون أداة في يد

السيد سعيد وسياسته الداخلية ، وهي لذلك أدانت أعماله جميعاً وأمرت بعزله من منصبه ، ولكن كان لا بد من استعادة هيبة بريطانيا العسكرية في عمان ، فجهزت حملة كبيرة قوامها ١١٧ ضابطاً بريطانياً ، ١٢٦٣ جندياً وصف ضابط من جنود فرقة صاحب الجلالة الخامسة والستين ، ومن الفرقة الاوربية في بومباي ، والمدفعية الاوربية فيها ، هذا الى جانب ١٦٨٦ جندياًهندياً . واسندت قيادة الحملة الى الجنرال ليونيل سميث وهو نفس القائد الذي قاد العمليات ضد رأس الخيمة في سنة ١٨٠٩ ، ووصل سميث الى صور في ٢٧ يناير سنة ١٨٢١ . وفي ليلة ١١ فبراير ، فوجئت الخطوط الخلفية للقيادة العامة وفرقة بومباي الاوربية بهجوم حشد كبير من بني بو علي نجحوا في أن يقتلوا من الاوربيين أكثر من ٤٠ رجلا قبل ان يستطيع هؤلاء ردهم على أعقابهم . وفي ٢ مارس وصلت الحملة الانجليزية الى بلد بني بو علي حيث كانت جثث أفراد الحملة السابقة ما تزال مطروحة في العراء ، وخرج رجال القبيلة المحاربون — وهم أكثر من ألف رجل من الرجال الاشداء — يحاولون ان يعيدوا الانتصار الذي أحرزوه من قبل ، وحدث شيء من الهرج في صفوف الانجليز ، لكنهم تماسكوا أخيراً واستطاعوا ان يردوا الهجوم ، وكان صد الهجوم يعني عملياً هزيمة بني بو علي . وبعدها بقليل استسلمت القرية ، وتعهدت القبيلة بأن تلقي سلاحها ، وكان السيد سعيد حاضراً لكنه لم يشترك في أي عمل ، مكتفياً بمراقبة المعركة فقط ، وبلغت خسائر البريطانيين ٢٦ قتيلا و ١٧١ جريحاً ، أما العدو فقد خلف على ارض المعركة ٢٣٥ قتيلا ، وحمل معه عدداً يزيد عن هذا العدد من الجرحى . وبلغ عدد الاسرى من العرب — وبينهم محمد بن علي شيخ القبيلة واخوه خادم — حوالي ٢٥٠ اسيراً منهم حوالي ١٠٠ جريح ، وسلم حوالي ثمانين اسيراً الى السيد سعيد الذي أمر بالقائهم في سجن مسقط حتى يموتوا جوعاً ، ونقل باقي الاسرى — وبينهم محمد بن

علي — الى بومباي حيث عوملوا معاملة طيبه هناك . وبعد حوالي سنتين ، استطاعوا ان يوسطوا السيد سعيد لاستعادة الاسرى بعد مجهود كبير ، وبوساطة السيد سعيد أعيد الاسرى من بومباي على نفقة حكومة الهند ، كما اعطي كل منهم مبلغاً صغيراً من المال كي يبدأ حياته من جديد ، أما بنو بو علي كقبيلة فلم تستطع ابداً استعادة المكانة التي كانت لها يوماً في عمان .

احتلال بريطانيا لجزيرة قشم ١٨٢٠ — ١٨٢٢ :

أما علاقة الحكومة البريطانية بسلطان عمان الناشئة عن الاحتلال العسكري البريطاني لجزيرة قشم بتفويض من السلطان في الفترة من ١٨٢٠ الى ١٨٢٢ او ١٨٢٣ فهى ترد بالتفصيل في القسم الخاص بتاريخ ساحل ايران . ورغم القصاص الذي أريد به ان يكون مثلا فيما وقع لبو علي ، الا ان القراصنة والاشقياء ظلوا يواصلون نشاطهم ضمن اراضي عمان بل وحتى بنو علي انفسهم كانو طرفاً في مثل ذلك .

نشاط رعايا عمان العدواني في البحر ١٨٢٩ :

ففي سنة ١٨٢٩ ، هاجم القراصنة من اتباع السيد سعيد سفينة صغيرة لشخص يدعى مستر شيبتون ونهبوها اثناء عودتها من رحلة في البحر الاحمر ، لكن السيد سعيد قام بجهد ايجابي بهذا الصدد ، فاستخلص من القراصنة مبلغ ٦٠٠٠ روبية اولا ، ثم ١٠٠٠ كروان بعد ذلك دفعها كتعويض لحكومة بومباي .

وفي نفس الوقت تقريباً كانت السفينة البريطانية « اوسكار » تجتاز ساحل اقليم جعلان في طريقها من بومباي الى بوشهر فاغار عليها العرب من قبيلتي بو علي وبني بو حسن ونهبوا حمولتها التي كانت تقدر بحوالي ثمانية لاكات مز الروبيات ، وكان يمكن انقاذ الجزء الاكبر من هذه الحمولة لولا شراسة العرب المهاجمين . ونتيجة اللوم الشديد الذي وجهه الوكلاء في الهند لحكومة بومباي حول هذا الموضوع خرج المقيم

البريطاني في الخليج وقتذاك على ظهر السفينة الحربية « فلاي » ترافقه المدمرة البحرية « ترنيست » وعليهما القائد البحري كولنسون الى مسقط حيث انضمت اليها ثلاث طرادات تابعة لشركة الهند الشرقية كانت في الميناء . وفي ١٩ أكتوبر ١٨٢٩ ، وبعد ان امكن استعادة جانب من حمولة السفينة من الشالات الكشميرية التي كانت مطروحة للبيع في اسواق مسقط — تحرك المقيم البريطاني واسطوله ، وصحبه السلطان ومعه فرقاطتان من اسطوله الى صور ، لكنهم لم يستطيعوا ان يعثروا على أثر للمسروقات في المكان كله . وقام القائد كولنسون بعدها بزيارة لخور جراما حيث التقى بمجمد بن علي شيخ بني بو علي لقاء طويلا انتهى بأن اقسم الشيخ انه لا يستطيع استعادة شيء من حمولة السفينة سوى عدد قليل من شالات كشمير قدمها لكولنسون تقدر قيمتها بـ ١٢٠٠ روبية ، وأخيراً رأى القائد ان هذه القبائل المعتدية لا يمكن تأديبها بحملة بحرية ، ففضل الا يواصل تحرياته عن المنهوبات الباقية وبذل جهده كله كي يترك في أذهان أهل ذلك الساحل الخطر خبر انطباع يمكن ان يؤدي الى خدمة مصلحة أية سفينة بريطانية أخرى قد يوقعها الحظ التاعس في مثل ما وقعت فيه السفينة المنكودة « اوسكار » وهكذا انتهت الحملة .

الحكومة البريطانية تقدم العون للسيد سعيد في مناسبات عديدة :

وعلى اثر المتاعب التي اثارها بنو بو علي في سنة ١٨٢٠ — ١٨٢١ ، لم تأل السلطات البريطانية جهداً في أن تؤكد تبنيها لمصالح السيد سعيد ، فأحياناً كانت تثنيه عن القيام بمغامرات متهورة ضد البحرين ، او ايران أو العراق التركي ، واحياناً أخرى كانت تقدم له العون المباشر ضد المتمردين على حكمه ، او تمكن له من انقاص مطالب الوهابيين منه ، فأعمال البحرية البريطانية في مسقط من سنة ١٨٣٠ الى ١٨٣٣ ، والانذارات التي وجهها المقيم البريطاني للسيد حمود أثناء تمرده في سنة ١٨٣٤ والصلح الذي عقد بين السيد سعيد وحاكم صحار نتيجة التدخل البريطاني في سنة ١٨٣٩ ، والعون الذي قدمه ممثل بريطانيا خلال

الازمات ضد الوهابيين التي استمرت من ١٨٤٥–١٨٥٢ ، والعون الديبلوماسي الذي بذله البريطانيون لصالح السيد سعيد في طهران سنة ١٨٤٨ — كل هذه ليست سوى امثلة للروح التي سادت سياسة الحكومة البريطانية نحو السيد سعيد بعد سنة ١٨٢١ .

ومن الناحية الاخرى فقد كانت حكومة الهند تميل بالفعل الى التعهد بحماية مستعمرات امام مسقط من الوهابيين ، على اساس « اننا ما دمنا اعلنّا مرة واحدة ان سياستنا هي الوقوف الى جانب هذا الشيخ او ذاك فلا بد ان ننفذ هذه السياسة مهما كان الثمن ، ومستحيل ان نتراجع عنها مهما بذلنا في سبيلها من دماء ومال » . وكان السيد سعيد من جانبه معترفاً بهذا الفضل ، وفي رحلته الاخيرة من زنجبار في سنة ١٨٥٤ ترك السيد ابنه خالد — المسئول عن مستعمراته في شرق افريقيا — تحت الوصاية الكاملةللرائد هامرتون المقيم البريطاني هناك ، وقد قام الملازم ويلستيد والملازم وايتلوك في سنة ١٨٣٥ — ١٨٣٦ بجولة ارتادا فيها قسماً كبيراً من عمان باشراف السيد سعيد .

معاهدات للتجارة وغيرها بين الحكومة البريطانية والسيد سعيد وحادثة جزر كوريا موريا :

واستغلت الحكومة البريطانية ذلك الموقف الودي المعقول من نجانب السيد سعيد في عقد عدة معاهدات كان اهمها معاهدة التجارة في سنة ١٨٣٩ ، ومعاهدتان لمنع تجارة الرقيق في ١٨٢٢ و ١٨٤٥ ، واتفاقية جمركية ايضاً ابرمت سنة ١٨٤٦ وجددت بها رسوم عبور السفن بنسبة قدرها ٥٪ مع تخفيض خاص في هذه النسبة يسري على السفن التي تعطب او تصاب فتضطر للرسو في الميناء . اما المخازن المملوكة للحكومة البريطانية فقد إعفيت من العوائد تماماً . وفي سنة ١٨٥٤ قدم السيد سعيد جزر كوريا — موريا هدية منه للتاج البريطاني ، ورفض ان يأخذ شيئاً في مقابلها ، وكانت هذه الجزر ذات اهمية خاصة نظراً لوجود « السماد المتخلف عن الطيور فيها » وكان الفرنسيون قد بذلوا جهوداً كثيرة لمحاولة الحصول على ذلك السماد .

علاقة السيد سعيد بالبلاط البريطاني :

وكانت المجاملات والاحتفالات الملكية تتبادل من حين لحين بين السيد سعيد وصاحب الجلالة ملك بريطانيا ، ففي سنة ١٨٣٦ أهدى السيد الى الملك ويليام السفينة « ليفربول » وهي سفينة حربية عظيمة لكنها أكبر من ان تعمل في ميناء مسقط ، وتلقى في مقابلها يختاً جميلا هو « برنس ريجنت » . كما ارسل في سنة ١٨٣٨ وفداً الى انجلترا ليقدم التهاني للملكة فيكتوريا على ارتقائها العرش ، وتم في هذه المناسبة ايضاً تبادل الهدايا بين الطرفين . وثم حادثة اخرى ليست على هذا الجانب من الاشراق حدثت في سنة ١٨٤٥ حين سافر أكبر ابناء السيد سعيد — هلال — خلسة الى انجلترا . وكان ابوه يشك فيه ويرى انه ليس جديراً بأن يخلفه على العرش ، واثار الشاب حين وصل انجلترا بعض الاهتمام السياسي به ، غير ان هذا الاهتمام لم يستطع ان يقف في وجه نفوذ السيد سعيد ، وقضى الشاب نحبه لاجئاً في عدن سنة ١٨٥١ .

التمثيل السياسي البريطاني في مسقط :

وفي بداية عهد السيد سعيد كان ضابط اوربي هو الذي يمثل المصالح البريطانية في مسقط ، ولكن بعد موت ثلاثة مقيمين في مسقط بسبب قسوة المناخ ، وهم الملازم واتس سنة ١٨٠٨ ، والكابتن سيتون والمستر بنس في ١٨٠٩ ، اعتبرت مسقط مكاناً غير ملائم للاقامة الدائمة وتقرر نقل المقر الدائم للمقيم البريطاني الى بوشهر ، وفي ابريل سنة ١٨٤٠ ، ومن جراء خطر القوات المصرية — اعيد مقر المقيم البريطاني وكان وقتها هو كابتن هامرتون الى مسقط ، لكن المعتمدية كلها نقلت بعد ذلك الى زنجبار وظلت فيها حتى وفاة السيد سعيد .



معاهدة تجارية مع فرنسا ١٨٤٤ :

أشرنا في فقرة سابقة الى ذلك الازدهار القصير الاجل الذي حققه النفوذ الفرنسي في عمان . وحين أخذ ذلك النفوذ ينحسر في الفترة ما بين ١٨١٠ و ١٨١٥ يبدو ان الفرنسيين سحبوا ممثلهم السياسي في مسقط . ولم يعينوا أحداً بدله بحيث لم يكن لهم ممثل سياسي في عمان طوال حكم السيد سعيد . وفي سنة ١٨١٧ بدأت العلاقات تنتعش مرة اخرى بين السيد سعيد والحاكم الفرنسي في رينيون ، وزارت السفينة الفرنسية « زيليه » مسقط في سنة ١٨١٩ ، وزارتها بعد ذلك السفينة « موصل » في ١٨٢٢ ، ثم السفينة « كليوباترا » بعدها بقليل ، وكانت جميعها وفوداً بعث بها حاكم بوربون الفرنسي لتأكيد صداقة فرنسا او في مهام سياسية وأخيراً عقدت اتفاقية تجارية بين الدولتين بهدف تصدير منتجات عمان الى المستعمرات الفرنسية ، وقامت بين الدولتين تجارة نشطية . وفي سنة ١٨٣٩ بدأت المفاوضات لعقد معاهدة تجارية دائمة ومنتظمة بين الدولتين لكنها لم تنته الا في سنة١٨٤٤ ، وقد سمح السيد سعيد باقامة قنصل فرنسي في زنجبار ، كما انه عرض المعاهدة التجارية مع فرنسا — قبل توقيعها في سنة ١٨٤٤ — على المسئولين الانجليز للموافقة عليها ، ولم تكن لهذه المعاهدة أية نتائج سياسية اللهم بالنسبة لشرق افريقيا .

★ ★ ★

علاقة السيد سعيد بأمريكا



معاهدة تجارية مع امريكا :

كانت اول معاهدة عقدها حاكم عمان مع دولة كبرى مباشرة دون الدويلات غير المستقلة هي تلك التي ابرمت بين السيد سعيد ومستر روبرتس المفوض الامريكي فوق العادة الذي وصل الى مسقط

لذلك الهدف على ظهر السفينة الحربية « بيكوك » في سنة ۱۸۳۳ ، وكانت تلك المعاهدة هي المثل الذي احتذى في معاهدتي عمان مع بريطانيا في سنة ۱۸۳۹ وفرنسا في ١٨٤٤ . وكان الاعتراف بأهمية السيد سعيد من جانب امريكا شيئاً ارضى غرور السيد وجعله يميل الى كسب المزيد من رضا الامريكيين بمنحهم امتيازات تجارية خاصة في شرق أفريقيا على ان يقفوا الى جواره ويساعدوه بالسلاح والرجال لاخضاع ذلك الاقليم لسيادته . ولكن لا يبدو ان الحكومة الامريكية قبلت العرض، غير ان تقديمه من جانبه كان كافياً لان تتحرك سفينة صاحب الجلالة « ايموجين » من بومباي الى زنجبار في سنة ١٨٣٤ كي تحقق في الموضوع .



أخلاق السيد سعيد وادارته وموارده

خلقـــه :

وصف السيد سعيد فيما كان في مقتبل عمره ، بأنه رجل طويل القامة مديدها ، له هيبة على من حوله ، تبدو في ملامحه مخايل الاريحية والذكاء ، أدركه الكبر قبل اوانه ، وتفسير ذلك في طريقة حياته التي عاشها ، فتاريخه كله يشير الى انه كان رجلا مقداماً وعظيم الثقة بنفسه وقد أظهر غير مرة شجاعة في القتال نادرة المثال ، لكنه ربما كان الذكاء والحزم ابرز سجاياه على الاطلاق .

وكان حكمه في اوقات السلم عادلا ومنصفاً ، والتجارة تزدهر فيه ازدهاراً عظيماً ، فكان التجار الاجانب ينجذبون إلى مسقط ويقيمون فيها ، ولهذا كان عدد سكان المدينة في زيادة دائمة ، غير ان التطور التجاري في مستعمرات السيد سعيد بشرق إفريقيا كان أكثر ازدهاراً . ففي سنة ١٨٣٤ قدر الدخل السنوي للسيد من عوائد مسقط بمبلغ ١٠٠ الف روبية ، وقدر دخله من عوائد زنجبار بمبلغ ١٥٠ الفاً عن نفس السنة،

وقد ارتفعت عوائد زنجبار الى هذا الحد خلال سنة او اثنتين فقط حيث لم تكن قبلها تزيد عن ٤٠ الف روبية سنوياً ، وظل هذا الدخل يتزايد باستمرار حتى نهاية حكمه . والى جانب العوائد العامة كانت هناك أرباح التجارة الخاصة وكان للسيد سعيد في وقت من الاوقات عشرون سفينة تعمل في تجارته الخاصة .

البحريــة :

أما قواته المحاربة فكان معظمها بحرياً اذ كان ينفق على بحريته الاموال الطائلة ويجند لها الكثيرين ، غير ان تسليح سفنه كان في حقيقة الامر أقل مما يوحي به مظهرها ، وكانت أكبر السفن الحربية التي امتلكها السيد هي السفينة المقاتلة « ليفربول » ، وهي سفينة بطابقين مسلحة بأربعة وسبعين مدفعاً وقد أهداها السيد فيما بعد للحكومة البريطانية ، وكان من بين سفنه ايضاً السفينة « شاه علم » وكانت مسلحة بأربعة وخمسين مدفعاً .



السيد ثويني بن سعيد ١٨٥٦ ـ ١٨٦٦
انفصال زنجبار عن عمان ١٨٥٦ ـ ١٨٦١

تقسيم أملاك السيد سعيد بعد موته ١٨٥٦ :

ترك السيد سعيد عند موته عدداً كبيراً من الابناء ، ليس بينهم واحد من زوجاته الحرائر . وكان السيد ينوي ان يجعل أكبر ابنائه على قيد الحياة ، و هوثويني ، وكان ابناً لأمة من جورجيا ، خليفته على مسقط ، ولهذا كان يعهد اليه بشئون عمان اثناء غيابه عنها ابتداء من سنة ١٨٣٣ ، كما كان يخطط لابنه خالد ــ من جارية مالابارية ــ ان يخلفه على مستعمراته في شرق افريقيا . لكن خالداً مات قبل ابيه ، فأخذ مكانه أخوه ماجد

الذي جعله السيد سعيد مسئولا عن زنجبار حين تركها للمرة الاخيرة سنة ١٨٥٤ . وهكذا حين مات السيد أصبح ثويني وماجد هما حاكمي عمان وزنجبار على التوالي ، في حين استقل أخوهما تركي — وهو مقارب لهما في العمر — بحكم صحار ، وكان ابوه قد جعله والياً عليها قبل موته .

إتفاقية بين ثويني وماجد اللذين ورثا حكم عمان وزنجبار على التوالي ١٨٥٧ :

وفي سنة ١٨٥٦ أو ١٨٥٧ قام محمد بن سالم مبعوثاً من ثويني في مسقط بزيارة ماجد في زنجبار ، واستطاع ان يحصل من هذا الاخير على وعد بأن يدفع لثويني مبلغ ٤٠ الف روبية في كل سنة ، يخصص ريعها لارضاء مطالب الوهابيين الذين كانوا يتقاضون في ذلك الوقت من عمان جزية سنوية قدرها ٢٠ الف روبية . ولسنا نعرف : هل كانت هذه الاتفاقية مشروطة بشروط ما ام كانت نتيجة تفاهم واتفاق بين الاخوين في ضوء وضع كل منهما بالنسبة للآخر ، لكن هذا يتيح للمراقبين ان يفسّروه كلٌ على هواه ، فيقول الواحد إنه دليل على خضوع ماجد لثويني ، ويقول آخرون إنه حل وسط بين طرفين متكافأين .

الانجليز يتوسطون لايقاف حملة أعدها ثويني للهجوم على زنجبار ١٨٥٨ :

ومهما كان من امر هذه الاتفاقية ، فان عمرها كان قصيراً ، فقد سحب ماجد وعده بالدفع ، وحوالي نهاية سنة ١٨٥٨ كان معروفاً ان ثويني صمم على السير بنفسه الى زنجبار ، ولكن فرقاطة بخارية ارسلها حاكم بومباي استطاعت اللحاق بالحملة بعد ابحارها بالقرب من رأس الحد ، واستجاب ثويني لرغبة لورد الفينستون فتوقف عن اللجوء

للقوة وقبل وساطة الانجليز بين الطرفين لذلك أمر اسطوله المكون من ١٠ سفن عليها ٢٥٠٠ مقاتل بالعودة الى مسقط . وربما كان هذا من حسن حظه ، لان أخاه تركي كان على أهبة القيام بهجوم على عاصمة عمان ، وربما كان ماجد يشجع هذا الهجوم ويعضد تركي على القيام به ، وقد قام ثويني من ناحيته بكل ما يؤكد كراهيته لماجد في زنجبار ، ففي خريف ١٨٥٩ تمرد برغش – الشقيق الاصغر لماجد – على حكمه في زنجبار . ويقال ان القنصل الفرنسي هناك كان يؤيد تمرده مثلما كان يؤيد انصار ثويني .

وفد بريطاني للتحقيق ١٨٦٠ :

ورغم قبول ثويني مبدأ وساطة نائب الملك والحاكم العام في الهند الا انه كان يود الا يلزم نفسه بالسكوت نتيجة قرار يتخذه صاحب السمو نائب الملك . واخيراً استطاع الانجليز ان يحصلوا منه على موافقة كتابية بالخضوع للقرار الذي تتخذه لجنة التحكيم . وفي مايو سنة ١٨٦٠ عين البريجادير و. م. كوجلان المقيم العام في عدن لفحص مزاعم الطرفين المتنازعين بمساعدة الأب ج. ب. بادجر اسقف عدن ، واحد المتميزين في دراسة العربية ، ومستر هرمزد راسم الوكيل البريطاني المؤقت في مسقط . وبدأ رئيس اللجنة العمل بأخذ تعهد من الطرفين بالرضوخ للقرار الذي سيتخذه نائب الملك في الامر ، ثم بدأ تحرياته التي كانت شاملة ودقيقة ، واعد كوجلان تقريره في نهاية السنة ، وقبله لورد كاننج وزير الخارجية البريطانية دون ان يعدل منه شيئاً باستثناء تفصيلات لا أهمية لها ، وفي التقرير حديث طويل عن المبادىء وعن الامر الواقع لا نرى من الضروري الاشارة اليه هنا .

قرار لورد كاننج بفصل زنجبار عن عمان وباعانة يدفعها حاكم زنجبار لحاكم عمان ١٨٦١ :

وكان القرار الذي اتخذه لورد كاننج ، وأعلنه في ٢ ابريل سنة

١٨٦١ ، يقضي بفصل مستعمرات السيد سعيد في افريقيا ع ن مقر حكمه في عمان ، وبأن تصبح زنجبار ولاية مستقلة لماجد وخلفائه ، وعلى ماجد ومن يأتي بعده ان يدفع مبلغ ٤٠ الف روبية كل سنة لثويني ومن يأتي بعده ، لا على انها جزية ، بل تعويضاً عن القسمة غير المتكافئة لاملاك السيد سعيد من ناحية ، ومقابل توقف حكام عمان عن ادعاء تبعية زنجبار لهم . وحددت المتأخرات التي يجب ان يدفعها ماجد لثويني بمبلغ ٨٠ الف روبية ، كما جاء في القرار ايضاً رفض طلب تقدم به تركي حاكم صحار في الاستقلال هو ايضاً بولايته ، وابدى كلا الطرفين — قولا وكتابة — ارتياحه لقرار نائب الملك . وقبل ان تنتهي السنة كان ماجد قد دفع لثويني كل المتأخرات الى جانب نصيب ستة أشهر من السنة الحالية . وقد اوضحت التجربة ان حكم عمان وزنجبار معاً لن ينجح فيه حاكم واحد ، ولا شك في ان الفصل بينهما على ذلك النحو من التكافوء كان أمراً مفيداً لكليهما على السواء .

الحكومة البريطانية توافق رسمياً على لقب « سلطان عمان » :

وبعد انفصال هاتين الولايتين قررت حكومة الهند ان يكون لكل من الحاكمين لقب « سلطان » ، وبهذا اللقب سنشير اليهما من الان فصاعداً (١) .



(١) ناقش بادجر في كتابه « الائمة والسادة » دلالة لقب الامام (ص ٣٧٨ — ٣٨١) ، لكن لقب السلطان (رغم انه على الاغلب من أصل انجليزى) فلا يزال الى الآن يطلق على حكام عمان حتى من أهل بلادهم . وقد استخدمناه في هذا النص (وفضلناه على لقب السيد) اشارة الى خلفاء الآئمة العمانيين فان الحاكم الحالى يكتب على عملته لقبى السلطان والامام معا .

اعادة المفوضية البريطانية في مسقط ١٨٦١

لقد اقنعت قضية التحكيم هذه حكومة الهند بضرورة اعادة تعين مسئول بريطاني سياسي في مسقط . وكانت المصالح البريطانية وقت الخلاف بين ثويني وماجد يمثلها رجل يهودي امي ، وكان هذا الوضع في ذاته قد وضع ثويني في مكانة أقل من أخيه ماجد الذي كان يتعامل مع المقيم البريطاني في زنجبار ، وهو الذي كان يوجه له النصح دائماً في كل المشكلات التي تعترضه ، وتم اختيار الملازم و. م. بنجيلي من البحرية الهندية ليكون اول شاغل لتلك الوظيفة (١) .

★ ★ ★

الاحوال الداخلية في عمان ١٨٦١ ـ ١٨٦٤

تمرد السيد تركي وقبض ثويني عليه غدراً ١٨٦١ :

لم يستجب السيد تركي حاكم صحار لنصيحة السلطات البريطانية له بأن يعتبر نفسه خاضعاً لحكم شقيقه السلطان ثويني ، وقام في صيف سنة ١٨٦١ بتمرد سافر على حكم أخيه ، فأعد الاخير حملة كبيرة وتهيأ للسير الى صحار ، لكن الوكيل البريطاني عرض وساطته بينهما فقبل الطرفان . وبكلمة أمان من الوكيل السياسي تعهد ثويني باحترامها جاء تركي الى سيب لمفاوضة شقيقه ، لكنه لدى صوله ثويني عدل عن عزمه ، وقرر عدم لقائه وتهيأ للعودة الى صحار ، وحينئذ سحب الملازم بنجيلي عرض الوساطة من جانبه ، مرتكباً لسوء الحظ خطأ واضحاً في تقدير الامور . واعتبر ثويني ان كلمة الامان التي تعهد باحترامها لم يعد لها الآن معنى فحمل السيد تركي الى مسقط حيث زج في السجن .

---

(١) كان الملازم بنجيلى ممن خدموا الفرقـــة التركية اثناء الحرب الكرمانية ، وقد قام بدور كبير في جمـــع الحيوانات من العراق التركي ونقلها لضرورات الحرب الايرانية في ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧ .

السلطان يفقد صحار ١٨٦١ :

وثار اهل صحار حين ترامى اليهم هذا الخبر ، وخرج ثويني اليهم في قوة بحرية كبيرة ، يتبعه الوكيل السياسي البريطاني في سفينة حربية صغيرة ، لكنه وجد صحار وقد هجرها أهلها ، فاكتفى بأن عين ابنه سالماً والياً عليها ثم عاد الى مسقط .

السلطان يستعيد السويق وخابورة ١٨٦١ :

وبعدها بقليل ، في سبتمبر ثار آل سعد في الباطنة وبنو جابر ايضاً بتحريض من قيس بن عزان في رستاق وقتلوا السيد هلال بن محمد بن احمد والي السويق الذي رفض الانضمام اليهم ، كما قتل قيس ايضاً في هذا التمرد ، لكن ابنه عزان سرعان ما نجح بعده في الاستيلاء على السويق وخابوره (١) .

تغيير الوكيل السياسي البريطاني ١٨٦٢ :

ولم يكن تصرف الوكيل البريطاني في هذه المرة ايضاً تصرفاً حكيماً فقد كتب الى المتمردين « يأمرهم باسم الحكومة البريطانية بأن يسلموا المدن التي استولوا عليها للحاكم الشرعي في عمان » ، وكتب الى المقيم البريطاني العام في الخليج يحرضه ، لا على الاذن لبني ياس مشايخ دبي وأبي ظبي بارسال سفن لنجدة سلطان فقط ، بل وعلى ان يلقى القبض ايضاً على ممثل الثوار الذين ارسلوا للقائه ، واحتقر الثوار اعماله هذه كلها ولم يبالوا بها ، وفي فبراير سنة ١٨٦٢ أعلنت حكومة بومباي رفضها لاعمال بنجيلي بأن عينت العقيد جرين بدلا منه .

اطلاق سراح تركي واستعادة السلطان للسويق وخابورة ١٨٦٢ :

وبعد وصول الوكيل الجديد مباشرة ابعدت السفينة « الفينستون » عن ساحل الباطنة ، واطلق سراح السيد تركي من السجن وعفى عنه ، واغرى السلطان بأن يرفض عرضاً بالمساعدة من ايران ، وبأن يبدل كل

(١) تقول احدى الروايات ان هلالا وقيسا قد قتل كل منهما الآخر في المعركة ، وان قيسا كان البادىء .

جهوده – التي كللت بالنجاح في النهاية – لابعاد المتمردين عن المواقع التي احتلوها بكل الوسائل المتاحة له .

★ ★ ★

تجدد اعتداء الوهابيين وتدخل بريطانيا ١٨٦٤ – ١٨٦٦

تمرد عزان بن قيس في رستاق بتشجيع من الوهابيين ١٨٦٤ :

وحوالي نهاية سنة ١٨٦٤ ، والمعارك ناشبة بين السلطان وعزان ابن قيس في رستاق ، تلقى الأخير عوناً من تركي بن احمد السديري امير الوهابيين في البوريمي ، وفزع ثويني فهرع للاستنجاد بالحكومة البريطانية طالباً إمداده بالذخيرة والسلاح . وكلفت الحكومة الرائد بيللي المقيم العام في الخليج والذي كان يتأهب في ذلك الوقت للقيام برحلته الشهيرة الى الرياض في وسط جزيرة العرب – بكتابة تقرير عن الموضوع ، ولم يحدث اي جديد في الموقف حتى عاد بيللي من رحلته هذه في ابريل سنة ١٨٦٥ قاصداً مسقط ، ومن هناك عرف ان عزان بن قيس قد تخلى عن ولائه لثويني تخلياً تاماً ، معلناً خضوعه وتبعيته لامير الوهابيين ، وان الاخير بدأ بدوره يطالب بزيادة الجزية التي تدفعها عمان ، ومضى يهدد بغزو البلاد اذا لم تستجب لمطالبه . وارسل الرائد بيللي ، لدى اطلاعه على حقيقة ما كان يجري خطاباً الى امير الوهابيين ، الذي كان عرفه معرفة شخصية أثناء رحلته للرياض ، عارضاً عليه وساطته ، كما دعا عزان بن قيس ايضاً الى مسقط ، لكن هذا لم يرد على الدعوة ، فسحبها الرائد بيللي بأدب .

طلب الوهابيين زيادة الجزية ١٨٦٥ :

وفي اغسطس ١٨٦٥ وصل الوفد الوهابي السنوي الى مسقط ، وهناك طالب بجزية تبلغ اربعة اضعاف الجزية المعتادة ، ولكن السلطان

بناء على نصيحة الرائد بيللي دفع الجزية المعتادة فقط ، وكتب الى امير الوهابيين يقول انه فيما يتعلق بباقي ما يطالب به ، فهو في انتظار ما ستسفر عنه وساطة الرائد بيللي .

اغارة الوهابيين على صور ١٨٦٥ :

وفي نفس السنة ، طلب بنو جنابه في صور — وكانوا ساخطين على حكم سلطان — العون من امير الوهابيين في البوريمي ، فارسل اليهم شقيقه على رأس فرقة من الوهابيين قامت بنهب سوق صور بمعاونة بعض جماعات الساخطين من بني جعلان خاصة بني جنابة وبني بو علي ، وكانت هناك حامية تحتل قلعة المدينة باسم سلطان عمان واستطاعت ان تقاوم المغيرين مدة يومين ، لكنها حجزت بعدهما عن ذلك ، فاحتلها الوهابيون واستسلمت لهم الحامية . وقد مني بمعظم الخسارة أصحاب المحلات من الهندوك ، وكانو من رعايا الهند البريطانية ، حيث تجاوزت خسائرهم ٢٧,٧٠٠ روبية كما قتل واحد منهم وجرح آخر ، ومنعهم المغيرون من ان يدفنوا زميلهم الذي قتل حسب طقوسهم المعتادة ، بل وجردوهم من ثيابهم قبل ان يسمحوا لهم بالخروج الى مسقط .

عون الحكومة البريطانية للسلطان ضد الوهابيين ١٨٦٥—١٨٦٦ :

لكن السلطان — بعد ان قام بمظاهرة بحرية ضعيفة في اتجاه صور — اشترى رضا الوهابيين بأن دفع لهم ١٠ آلاف روبية في مرة ، وستة آلاف في مرة أخرى . غير ان الحكومة البريطانية في الهند ، وقد احست أن سياستها للدفاع عن مصالحها الخاصة باتت تقتضي منها التخلي عن الحياد الذي التزمت به منذ البداية ، حرضت الآن السلطان على مقاومة الوهابيين وابدت استعدادها لتزويده بالذخائر والسفن الحربية كي يستطيع ان يستعيد سلطته على الاماكن التي طرده الوهابيون منها . وحسب نصيحة الرائد بيللي تلقى ثويني بعدها بقليل مدفعين وكمية من

البارود وغيره من الذخائر لمهاجمة البوريمي التي كان واضحاً انها قاعدة الوهابيين للهجوم على عمان . وبدأ السلطان يحشد القبائل استعداداً للحملة ورداً على هذه الاستعدادات قام الوهابيون بهجوم على سحام ، وطردوا رعايا الهند البريطانية الذين كانو بها إلى البحر ، واغرقوا واحداً منهم ، كما وجه المقيم البريطاني ايضاً انذارات الى مشايخ عمان المتصالحة المشايعين للوهابيين ينذرهم بأن موانيهم ايضاً داخل مدى نيران البحرية البريطانية ، وأبلغ الآخرين الذين يشايعون السلطان بأن لهم حرية مطلقة في أن يبعثوا بامداداتهم للسلطان عن طريق البر .

العمل المباشر من جانب بريطانيا ضد الوهابيين وبني جنابه في صور ١٨٦٥ — ١٨٦٦ :

كانت هذه هي الاحتياطات المحلية التي اتخذت لمواجهة الموقف ، على ان اجراءات اخرى اتخذت ذات طبيعة اكبر نجدها في الجزء الخاص بتاريخ نجد بتفصيل اوفى ، ومنها انذار وجه لامير الوهابيين عن طريق مينائه في القطيف يطالبه فيه البريطانيون بأن يقدم اعتذاراً كتابياً عن التخريب الذي أحدثه الوهابيون في صور الى جانب دفع التعويضات المستحقة عنه . ولم يتلق الانجليز رداً على هذا الانذار في المدة المحددة له .. فبدأت عملياتهم البحرية ضد الوهابيين في مينائي القطيف والدمام . وفي ١١ فبراير رست سفينة صاحب الجلالة « هاي فلاير » امام صور ، وطالبت بني جنابه بأن يكفروا عن اعمال التخريب التي اشتركوا فيها في أغسطس الماضي بدفع مبلغ ٢٧,٧٠٠ روبية خلال ٢٤ ساعة . وحين ماطلت القبيلة في الدفع ، فتحت عليها البحرية البريطانية النيران فدمرت قلاعها ، كما احرق ايضاً قدر كبير من أخشاب السفن ، ولم تحدث اية خسائر في الارواح بين الاهالي غير المقاتلين ، فقد اعطيت لهم مهلة كي يرحلوا عن بيوتهم ، لكن جانباً من المدينة قد احرق عرضاً نتيجة تغير في اتجاه الريح .

اتفاقية بين الحكومة البريطانية والوهابيين ١٨٦٦ :

واخيراً في ٢٠ فبراير وصل الى الرائد بيللي خطابان من امير الوهابيين ، وكان في ذلك الوقت يشرف على اعمال محطة التلغراف البريطانية في خور الشام . وكان الخطاب الاول مؤرخاً بتاريخ ٢٨ يناير ، وفيه يقبل امير الوهابيين وساطة بيللي بينه وبين دولة عمان ، وواضح ان ذلك القبول كان مرده اليقين بأن الحكومة البريطانية تستطيع ان تضع قراراتها التي تنتهي اليها الوساطة موضع التنفيذ . اما الخطاب الثاني فقد كان رداً على الانذار البريطاني ذكر فيه الأمير انه سيرسل مبعوثاً يناقش الموضوع مع بيللي ، وان بني جنابه كانوا مخطئين ولا شك في أحداث صور .. لكنه هو — اي امير الوهابيين — كفيل بتحصيل تعويض الاضرار منهم . ثم وجه الامير اللوم لحكومة الهند لمطالبها المبالغ فيها في القطيف وصور ، ولقصر المدة التي حددتها لاجابة المطالب في كلا البلدين ، لكنه ابدى رضاه وارتياحه أخيراً للنتيجة العامة التي أسفرت عنها هذه العمليات . وفي ابريل سنة ١٨٦٦ وصل الى بوشهر وقد يمثل الامير عبدالله امير الوهابيين الذي خلف اباه فيصل منذ زمن ليس ببعيد ، وتعهد الى جانب تقديم ضمانات عامة كثيرة ، بامتناع امير الوهابيين مستقبلا عن مهاجمة القبائل العربية المتحالفة مع البريطانيين خاصة قبائل عمان ما دامت الزكاة المفروضة عليها تدفع . وتعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بضمان دفع تلك الزكاة ، واصبح موظفو مفوضية بوشهر مسئولين عن اي خلاف يثار حول الموضوع .

أما مهمة هذا الوفد من حيث جوانبها الشاملة فقد ناقشناها في القسم الخاص بعلاقات بريطانيا بنجد .



اغتيال السلطان ثويني ١٨٦٦

وفي نفس الوقت الذي تلقى فيه المقيم البريطاني خطاب امير الوهابيين ، تلقى ايضاً خبر اغتيال سلطان عمان في صحار حيث كان توجه الى هناك لتنظيم حملة ضد البوريمي ، وكان اخوه تركي يرافقه وقد تم الصلح بينهما تماماً . وقد ارتكب جريمة الاغتيال سالم بن ثويني ، وهو ابن أمة من ابناء السلطان استطاع ان يتسلل برفقة شريك وهابي الى حجرة عليا في قلعة صحار ، ومنها اطل على حيث كان يرقد ابوه في قيلولته واطلق الرصاص من مسدس مزدوج على رأسه . وهكذا .. مات ثويني بن سعيد ميتة درامية غير مأسوف عليه . بعد فترة طويلة قضاها نائباً للحاكم ، وفترة قصيرة قضاها حاكماً لعمان . ولقد كانت أهم صفحات ثويني الشخصية ضعفه وسلوكه المزدوج ، فلم يحظ ابداً بحب او احترام ضابط واحد من الضباط الانجليز الذين تعاملوا معه ، وتكشف طريقة اغتياله عن انه كان مكروهاً حتى من افراد اسرته المقربين .



علاقات عمان الخارجية ١٨٥٦ ـ ١٨٦٦

معاهدات مع البريطانيين :

ازداد ارتباط مسقط بالعالم الخارجي أثناء حكم ثويني بفضل تأسيس البريطانيين خدمة بريدية تنقلها السفن التجارية . وفي سنة ١٨٦٤ / ١٨٦٥ عقد البريطانيون اتفاقية ومعاهدة مع السلطان ثويني لتسهيل تنفيذ مشروعات التلغراف الانجليزي في الخليج ، وقد سبقت مناقشتنا ذلك في الفقرة الخاصة بالمواصلات البريدية والتلغرافية في تاريخ الخليج . كما اشرنا ايضاً الى انشاء وكالة سياسية بريطانية مساعدة في جوادر سنة ١٨٦٣ في الفصل الخاص بتلك الولاية .

البيان الانجليزي الفرنسي لسنة ١٨٦٢ :

على ان اهم معاهدة في تاريخ عمان أثناء هذه الحقبة كانت معاهدة لم يشترك في توقيعها السلطان . ففي ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ اشتركت بريطانيا العظمى وفرنسا في اصدار بيان من باريس ، او اتفاقية مشتركة بينهما تقضي باحترام استقلال سلطان مسقط وزنجبار .

وقد ابرم ذلك الحلف الذي كان ينبىء بنتائج كثيرة محتملة بسبب الحالة في زنجبار بشكل خاص ، وقد عقدته الحكومة البريطانية مباشرة دون الرجوع لحكومة الهند التي لم تعرف بأمر الاتفاقية حتى سنة ١٨٧١ .

العلاقات مع ايران :

أما مزاعم ايران الخاصة بحقها في جوادر وشاهبار ، كما اعلنتها في سنة ١٨٦٤ ، فهي واردة في الفقرة الخاصة بتاريخ تينك المنطقتين.



السيد سالم بن ثويني ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨
حالة الفزع والاضطراب التى اعقبت تولى سالم الحكم ١٨٦٦

بعد ان تلقى المقيم البريطاني اخبار مصرع ثويني وصلته تعليمات بالتوقف في ذلك الوقت عن الاعتراف بالسيد سالم ، فعاد من خور الشام الى مسقط على السفينة الصغيرة ، غير المسلحة ، « برنسيس » التابعة للمفوضية البريطانية . وفي طريقه مر بصحار ، وهناك عرف تفاصيل المأساة كاملة ، ونجح ايضاً في اطلاق سراح السيد تركي الذي كان السيد سالم قد امر بسجنه وكانت حياته معرضة لخطر دائم . وفي اول مارس تقريباً وصل بيللي الى مسقط وهناك وجد الجالية البريطانية الهندية في حالة شديدة من الفزع ، فيما حاول الاتصال بالمقيم برسالة بعث بها مع أحد اقربائه يزعم فيها ان ثويني مات بحمى لم تمهله كثيراً ، لكن

الرائد بيللي تجاهل تلك المناورات ، وجعل همه الوحيد نقل الوكيل البريطاني وجميع المسيحيين في المدينة مع اللآلىء والتوابل التي يملكها التجار الهنود على ظهر السفينة « برنسيس » . وفي نفس الوقت نصح أفراد الجالية الهندية– البريطانية الذين لم يتسع لهم ظهر السفينة بأن ينجوا بأنفسهم على ظهور القوارب المحلية . ولم يصل الى مسقط سفينة حربية واحدة ، وترامت الانباء بأن السيد سالم قد أعد خطة للهجوم بليل على السفينة « برنسيس » وقتل كل من عليها وحينئذ قرر الرائد بيللي مغادرة مسقط . وحين هبط الظلام ابحرت السفينة الى خور الشام . ولما وصلت سفينتا صاحب الجلالة « اوكتافيا » و « هاى فلاير » الى مسقط بعد عدة ايام ، كانت أسواق المدينة مقفلة ، والتجارة كاسدة تماماً وكل رعايا الانجليز قد غادروا المدينة تماماً وليس في الميناء سفينة ولا قارب عماني واحد . وعرض السيد على القائد البحري ان يزوره على ظهر سفينته لكن هذا رفض الدعوة .

وفي نفس الوقت ارسلت السفينة كوروماندل يقودها الرائد دسبرو الوكيل السياسي في بومباي لمعاونة الرعايا البريطانيين الذين قد يكونون في خطر في مختلف انحاء عمان ، كما ارسلت قوات من الشرطة أيضاً من كراتشي لحماية المصالح البريطانية التي كانت مهددة في جوادر ايضاً .



علاقة سالم بالحكومة البريطانية ١٨٦٦ – ١٨٦٨

السيد سالم يرسل وفداً الى بومباي ابريل ١٨٦٦ :

وفي ابريل وصل الى بومباي مبعوثان لسالم معهما خطاب منه يلتمس فيه اعتراف الحكومة البريطانية به خلفاً لثويني ، ويحتج على موقف البريطانيين العدائي منه في الخليج . وتجاهلت حكومة بومباي في ردها مطالب سالم الرئيسية ووقع الجواب سكرتير من حكومة بومباى

كما وجهه الى مبعوثي السيد سالم لا اليه هو نفسه . لكن الخطاب نفى عن سالم تهمة الاغتصاب والقرصنة ، وأكد أن بومباي تتوقع ان يلقى الرعايا البريطانيون في عمان ما اعتادوا ان يلقوه من الحماية .

السماح للرعايا البريطانيين بالعودة من الهند الى مسقط مايو ١٨٦٦ :

وأخيراً واستجابة لممثلي التجار الهنود الذين اعتادوا حمل تجارتهم الى عمان ، سمحت حكومة الهند بتعيين وكيل عنها من أهل البلاد — كاجراء مؤقت — بدل تعيين ضابط بريطاني وصدرت التعليمات للاجئين من رعايا الهند البريطانية ، بأنهم احرار تماماً في العودة الى مسقط ، او البقاء فيها يمارسون تجارتهم .

الاعتراف بسالم واعادة فتح الوكالة البريطانية في مسقط سبتمبر ١٨٦٦ :

وفي سبتمبر التالي ، قام الرائد بيللي بأمر من حكومة الهند ، بزيارة رسمية لمسقط ، واعترف رسمياً بالسيد سالم سلطاناً لعمان ، وبقي الوكيل الوطني — محمد باقر خان — في وظيفته كما هو ، ورفع العلم البريطاني مرة أخرى على مقر الوكالة ، ومات الوكيل الجديد في يناير ١٨٦٧ ، وخلفه بعد فترة ضابط بريطاني هو الكابتن اتكنسون .

قنصلية في مسقط ١٨٦٧ :

وحددت صلاحيات الممثل البريطاني في مسقط بدرجة االقنصلية ، وتمت الموافقة على هذا في وندسور بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٦٧ .

★ ★ ★

تمرد السيد تركي وحمد بن سالم ١٨٦٧ — ١٨٦٨

محاولة تركي استعادة صحار :

هكذا كانت حالة سالم حينما تمرد عليه عمه السيد تركي ، وقد حاول هذا الاستعانة بمشايخ عمان المتصالحة ، لكن البريطانيين حذروهم من الاشتراك في تلك الاعمال خاصة ما كان منها في البحر ، واتخذ تركي من « ينقل » بوادي الظاهرة مقراً لقيادته ، واستولى بغتة على صحار لكنه لم يستطع أن يسيطر عليها .

تركي يستولي على مطرح ويهاجم مسقط ١٨٦٧ :

وانتقل بعد ذلك الى اقليم جعلان ، وهناك استطاع ان يضم اليه بني حارث وبني بو حسن وبني حجر وكل القبائل الخاضعة للوهابيين ، واخيراً ولى وجهه نحو مسقط ، وتفاوض مع سالم أثناء تقدمه نحو صحار ، ووصل الى بدبد في الايام الاخيرة من اغسطس ، واثار اقترابه فزعاً شديداً في مسقط ، وأعلن البريطانيون لتخفيض ذلك الفزع انه حتى لو نجح تركي في السيطرة على المدينة فهم لن يعترفوا به ، كما ان القلاع التي يستولي عليها ستدكها السفن البريطانية الحربية من البحر ، واستمر تركي على أية حال في عمله ، فاستولى على مطرح ، ثم هاجم مسقط لكنه صد عنها .

توسط المقيم البريطاني ونفي تركي الى الهند ١٨٦٧ :

وفي هذا الوقت وصل الى مطرح الرائد بيللي ، المقيم البريطاني في الخليج ، على ظهر الفرقاطة الانجليزية « اوكتافيا » وعندها تخلى تركي عن مطامعه في التوسع ، وطلب تخصيص معاش له ، وبوساطة الرائد بيللي أمكن تسوية الامور على ان يدفع سالم لتركي من الاموال التي يأخذها من زنجبار مبلغ ٧٢٠٠ روبية في كل سنة بشرط ان يستقر السيد تركي مستقبلا في الهند تحت حماية الحكومة البريطانية ، وهكذا عادت مطرح الى سالم ، وأبحر تركي الى بومباي في ١١ سبتمبر ١٨٦٧ .

تمرد حمد بن سالم ١٨٦٧ :

لم تكد هذه المشكلات تنتهي حتى تعكر السلم من جديد بصراع عنيف هذه المرة بين السيد سالم وحمد بن سالم أحد اقربائه الادنين ، ويقال ان سبب ذلك الصراع كله اعتداء وقع من السيد سالم على حمد ، وكان حمد قد اقطع ولاية منسب منذ ايام عمه المرحوم سعيد ابن سلطان ، وكانت القبائل هناك تحبه وتؤيده ، وفي فبراير سنة ١٨٦٨ وجد السيد سالم نفسه مضطراً الى طلب العون من تركي بن أحمد السديري امير

الوهابيين في البوريمي ، ومن بني حنه في اقليم جعلان أيضاً ، ولم يطلب زيادة المبلغ الذي كانت حكومة الهند تضعه تحت تصرفه ضماناً لمعونة زنجبار التي منعها ماجد في ذلك الوقت (وقدرها ٤٠ الف روبية) الى ١٠٠ الف ، وتمت تسوية على غير اساس واضح في ذلك الوقت ، لكن بني حنه في جعلان لم يرضوا بأن يحرموا نصيبهم من المكافأة التي كانوا يتوقعونها . وفي الطريق الى مسقط باعوا انفسهم لحمد بمبلغ ضئيل، لكنهم بعد قليل عادوا الى ولائهم لسالم ، وبعد ان استنزفوا موارده المالية وضعوا انفسهم للمرة الثانية تحت تصرف حمد في منسب فورطوه في ازمة مالية خانقة . وفي النهاية هاجمهم اعداؤهم الألداء — الغفارية — فاستبد بهم فزع هائل وتفرقوا جماعات صغيرة في الصحراء يريدون العودة الى ديارهم مخلفين وراءهم عدداً منهم في ايدي اعدائهم .

★ ★ ★

علاقات سالم بايران

ظلت اتفاقية ايران وسلطان عمان في سنة ١٨٥٦ بشأن بندر عباس وتوابعها ، سارية المفعول حتى سنة ١٨٦٦ حين تولى سالم حكم عمان ، فانتهت عندئذ تلقائياً لان سالم هو حفيد السيد سعيد وليس واحداً من أبنائه ، كما يقتضي سريان نصوص الاتفاقية . وهكذا قام الايرانيون بتحويل الامتياز الى الشيخ سعيد حاكم بندر عباس سابقاً تحت حكم أسرة البو سعيد . ومع انه واحد من نفس الاسرة ، لكن الامتياز منح اليه على أساس كون بندر عباس تابعة لايران ، وليست تابعة لسلطان عمان . وزيد الايجار السنوي من ١٦,٠٠٠ تومان الى ٢٠ الفاً . غير ان هذا المستأجر العربي تأخر في دفع الايجار المستحق ، فاتخذ الحاكم العام في مارس سنة ١٨٦٨ التدابير اللازمة لطرده منها بالقوة ، وفي نيته ابداله بمستأجر ايراني ذي مكانة . وفي هذا الوقت — تحديداً في ابريل ١٨٦٨—

هدد السيد سالم بحصار الساحل الايراني اذا لم يمنح له هو ذلك الامتياز .

وأسرعت الحكومة الايرانية ، ولم تكن لها سفن تذكر في ذلك الوقت ، الى طلب وساطة الانجليز ، في حين ان سالم حين عجز عن تنفيذ تهديده بحصار الساحل الايراني ، لان حكومة الهند رفضت السماح له بذلك ، القى بكل مصالحه بين يدي المقيم البريطاني في الخليج . وقام الرائد بيللي بناء على ذلك بزيارة لشيراز في يوليو سنة ١٨٦٨ ، يصحبه حاجي احمد وزير السلطان ، وفي ٤ أغسطس ، وبعد محاولة من الايرانيين لرفض التدخل البريطاني باحساس من الثقة المستردة في أنفسهم تم توقيع اتفاقية بين الاطراف المعنية قضت بأن يجدد امتياز ايجار بندر عباس ثماني سنوات اخرى لمصلحة السيد سالم وابنائه من بعده ، في مقابل ايجار سنوي قدره ٣٠ الف تومان ، وظلت بقية الشروط تقريباً كما حددت في سنة ١٨٥٦ ، واثناء المناقشة التي دارت زعم السلطان ان جزر هانجام وجارك تابعة لعمان — بصرف النظر عن امتياز إيجار بندر عباس — ولم يرفض احد هذا الزعم ، كما لم يؤيده أحد .



ايقاف معونة زنجبار لوقت ما ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨

وربما كان مناسباً ان نشير هنا الى ان سلطان زنجبار حين عرف تولي سالم الحكم والظروف التي سبقت ذلك واحاطت به ، حاول التملص من الاستمرار في دفع الاعانة السنوية التي اتفق عليها في سنة ١٦٨١ ، فتعلل بأن الاتفاقية كانت شخصية بينه وبين ثويني ، وانه ليس معقولا ان يستمر في دفع تلك الاعانة لقرصان مغتصب . لكن حكومة الهند رفضت حجته الاولى ، وقالت بأن قرار لورد كاننج كان واضحاً بهذا الصدد ، وتعهدت بريطانيا بأن تتولى هي أخذ المعونة من سلطان زنجبار وتقديمها لسلطان عمان حتى يمكن تجنب العلاقة المباشرة بين ماجد وسالم ، واخيراً بدأ ماجد يوفي بالتزاماته منذ ربيع سنة ١٨٦٨ .

ونلاحظ عرضاً أن حكومة بومباي ، في سنة ١٨٦٧ ، وجدت من الضروري تحذير سلطان زنجبار بالامتناع عن تقديم الاسلحة والذخائر كهدية منه الى رعايا قريبه سلطان عمان . ولم يتكرر هذا العمل مرة أخرى لمدة ثلاثين عاماً .



اطاحة عزان بن قيس بالسلطان سالم ١٨٦٨

استيلاء عزان بن قيس على مسقط :

وحدث تمرد أخير أنهى الفترة القصيرة المضطربة من حكم سالم . ففي ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٦٨ أعلن عزان بن قيس حاكم رستاق نفسه حاكماً لبركه . وفي ٢٩ سبتمبر استولى على مطرح ، وفجأة في اول أكتوبر استطاع احتلال مسقط . وفر السيد سالم الى احد حصون الميناء مخلفاً وراءه كل شيء ليدمره عدوه .

حياد الحكومة البريطانية :

واقترح الرائد بيللي ، وكان عندئذ موجوداً في ميناء مسقط عقد هدنة بين الطرفين حتى يتبين رغبات حكومة الهند ، لكن عزان رفض الانتظار ، وامر باستمرار حصار القلعة التي يتحصن بها السيد سالم ، ولم تشترك سفينة صاحب الجلالة « فيجيلانت » في هذا الصراع الا باقامة ساتر من النيران حول احدى القلاع لتمنع عزان من الاستيلاء على مدفع بجوارها زنة ١٨ رطلا كانت الحكومة البريطانية قد قدمته هدية لثويني . لكن عزان ، وبرغم نصائح المقيم البريطاني ، استطاع الاستيلاء على ذلك المدفع واستخدمه في حصار القلعة . وفي ٧ أكتوبر وصلت تعليمات حكومة الهند الى الرائد بيللي بالا يستخدم القوة لمناصرة السيد سالم .

هرب سالم :

وانقضى يوم ٨ أكتوبر في مفاوضات فاشلة بين سالم وعزان ، وفي يوم ٩ لجأ سالم الى السفينة « فيجيلنت » ورفع عزان أعلامه على قلاع مسقط ، وأعلن نفسه سلطاناً لعمان بطلقات المدافع تحييه ، وفي ١٢ أكتوبر خرج سالم على ظهر سفينة له من مسقط الى بندر عباس .

أسباب سقوط سالم :

ويرجع سقوط سالم الى عديد من الاسباب ، لكن السبب الاساسي كان بسبب ضآلة شعبيته ، وعدوانه على السيد حمد بن سالم (والى منسب) ثم اعتماده على قبائل الغفارية في جعلان ، التي كان أقوى فروعها من بو علي وبني حنايه مشلولة تماماً عن مساعدته حين تمرد عزان بسبب الخلافات الداخلية المستحكمة بينها .



السيد عزان بن قيس ١٨٦٨ ـ ١٨٧١
الاجراءات والاعمال الاولى التى قام بها عزان
١٨٦٨ ـ ١٨٦٩

الطابع الديني المتعصب الذي ساد حكم عزان في بدايته :

كانت النتيجة الاولى لهذه الثورة التي أطاحت بسالم هي وقوع السلطة في ايدي جماعة لا فرد واحد . فقد كان عزان في البداية خاضعاً لاعوانه ومستشاريه ، ومن اشهر هؤلاء سعيد بن خلفان الخليلي الزعيم الديني الذي كان مسئولا عن رستاق في فترة من فترات عهد حمود بن عزان ، وصالح بن علي ، زعيم بني حارث. وفي البداية ازداد نفوذ الاول الذي سرعان ما اصبح صهر عزان وكان يعتبر دائماً والياً لمدينة مسقط ، وأضفى سعيد بن خلفان على حكومة عزان طابعاً دينياً مسرفاً في التعصب فاستبدل علم عمان الاحمر من قديم الزمان بعلم المطوعه الابيض ، ومنع

التدخين وشرب الخمر . ومنع الاستماع الى الاغاني والموسيقى بجميع الوانها ، والزم أهل مسقط جميعاً بالاختلاف الى المساجد بانتظام . وصدرت اليهم التعليمات باتباع السنة في تربية الذقون وحفّ الشوارب وهكذا اصبح هذا النظام يشبه حكم الوهابيين من حيث بعض سماته الخارجية . وان لم يتوافر التعاطف بين القائمين عليه وبين الوهابيين في الامور السياسية كما كشفت الاحداث فيما بعد . وحدث غير تمرد واحد في غير مكان واحد ، فقد زاد فرض الغرامات والمصادرات ، في الوقت الذي كانت رواتب الجنود فيه متأخرة ، وكسدت التجارة الخارجية ، واصبح عائد الجمارك أقل مما يكفي لقيام الحكومة واستمرارها

نجاح عزان العسكري الساحق وتوسعه السريع :

غير ان همة عزان كانت قادرة على مواجهة كل تلك المتاعب . ففي أوائل سنة ١٨٦٩ ترك عزان الخليلي حاكماً لمسقط ، وخرج من بركة في ثلاثة آلاف مقاتل معهم مدفعان كبيران وسار الى القبائل المتمردة في وادي سمايل وما جاوره . وفي فبراير ١٨٦٩ ، وبعد ان اخضع عزان غيله والملاينه ونافعه اوقع هزيمة ساحقة بالسيابين ، أقوى معارضيه ، وبعد ان لحق به نصيره صالح بن علي في نافعه ومعه ١٦٠٠ مقاتل من بني حارث وحجر والحبوس وغيرهم ، نجح عزان — رغم صعوبة الارض في هذا الاقليم — في اخضاع الندابيين والرحبيين الذين كانوا يناصرون السيابيين . وكانت هذه الحملة في نظر البعض مغامرة وتهوراً .. ان لم نقل إنها كانت عملية انتحارية ، واثبت نجاح عزان الساحق هذا انه رجل على قوة في الخلق والعزيمة لم تألفها عمان في حكومتها منذ زمن بعيد . وكانت صحار وسمائل ومنسب وصور قد خضعت جميعاً لسلطته دون ان تحاول التمرد .

اعمال منافسي عزان ١٨٦٨ ـ ١٨٧١

فشل سالم بن ثويني داخل عمان ١٨٦٩ :

ظلت السلطات البريطانية تحول بين سالم ، الامير المعزول ، وبين الاخلال بأمن البحر بحملة بحرية لمهاجمة عمان ، فتسلل من بندر عباس الى دبي ، ومن هناك بدأ المفاوضات مع السديري الذي يمثل الوهابيين في البوريمي بهدف اعداد حملة برية على عزان ، ولكن مقتل أمير الوهابيين في الشارقة ــ في ابريل سنة ١٨٦٩ ــ حرم سالماً من العون الذي كان يعتمد عليه كل الاعتماد ، ورغم انه قام في مايو التالي بجولة في بركة وازكي ونزوة ومنها الى اقليم جعلان ثم عاد شمالا عبر بركه الموز الا انه لم يستطع الحصول على اي عون ذي قيمة .

نجاح عزان في اقليم عمان ١٨٦٩ :

وفي شهري سبتمبر واكتوبر التاليين على سقوط البوريمي ، كما سنشير فيما بعد ، زار عزان إقليم عمان وحصن قلاع بهله ونزوة وازكي وأدم ، بل ودخل ايضاً اقليم جعلان وارغم أهله بما فيهم بنو بو علي على الخضوع له ، وفي أدم أصلح قلعة كان بناها هناك سلفه الامام احمد .

استيلاء ناصر بن ثويني على جوادر ١٨٦٩ :

أما مناورات السيد ناصر ، وهو ابن آخر من ابناء ثويني ، فكانت أكثر نجاحاً . فقد استطاع هذا الرجل ان يهرب من القتل في مسقط بخدعة ذكية ، ووصل الى جوادر في ابريل سنة ١٨٦٩ واستولى عليها ونجح في أن يقيم نفسه حاكماً لها ، وربما استطاع ايضاً السيطرة على شاهبار لو لم يسبقه اليها دين محمد زعيم البلوشيين في داختياري ويحتلها لنفسه .

منع الحكومة البريطانية الحملات البحرية :

وقد لعبت الحكومة البريطانية دوراً هاماً في هذه الاحداث ، فكانت تحول دائماً بين الاطراف المتصارعة ، وان يشن احدهم على الآخر حملة بحرية . وأدى هذا الى استحالة استعادة عزان منطقة جوادر ، وأدى في نفس الوقت الى منع ناصر من اتخاذ جوادر قاعدة للهجوم على عمان كما كان يتمنى ، وأدى ايضاً الى منع الاشتباك المباشر بين عزان وسالم لأن البحر كان يفصل بينهما .



علاقة عزان بالوهابيين ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠

عزان يستولي على البريمي من الوهابيين ١٨٦٩ :

عقب مصرع امير الوهابيين في عمان ، هبت قبيلة نعيم ـ التي عانت من طغيانه الكثير ـ لطرد الوهابيين من ارضهم كلها واستنجدوا بعزان في هذا الصدد ، وسار عزان فوراً اليهم ، وخلال مسيرته باقليم الباطنة بذل جهداً كبيراً للحصول على امدادات وتعزيزات محلية من الاقليم ، لكن رجال القبائل عموماً لم يستجيبوا له ، ورفض الجعافرة على وجه الخصوص ان يتخلوا عن تحالفهم مع الوهابيين . وفي بركة تلقى عزان خطاباً من امير الوهابيين يطالبه فيه ما دام أعلن نفسه اماماً بدفع الجزية المعتادة التي كانت تدفعها عمان للرياض ، واستشار عزان الخليلي ، واتفقا على تجاهل ذلك المطلب تجاهلا تاماً ، ثم تلقى عزان خطاب تهديد ثانياً من عبد العزيز قائد الوهابيين الذي قام مؤخراً بحملة ناجحة على صحار والذي يبدو من اسمه انه هو الذي قاد هجوم الوهابيين على صور في سنة ١٨٦٥ ، وتقدم عزان نحو البوريمي بعد ان انضم اليه صالح بن علي ومعه ٥٠٠ مقاتل، وبلغت قوات عزان كلها ١٥٠٠ رجل ، فاستولى على البوريمي بعد مقاومة يسيرة في ١٨ يناير

سنة ١٨٦٢ ، وبعد ان وضع فيها حامية يقودها أحد اقربائه عاد الى مسقط . وقبل ان يغادر عزان البوريمي عقد تحالفاً مع شيخ ابو ظبي ، وتعهد بأن يدفع له جزية سنوية في مقابل قيام الاخير بحماية حدود البوريمي من ناحية عمان . وقد عقد حلف مضاد بين مشايخ عمان المتصالحة ، لكن شيخ الشارقة سرعان ما خرج عليه وانضم الى جانب عزان .

عجز امير الوهابيين عن الانتقام ١٨٧٠ :

وعقب ان عرف المقيم البريطاني في الخليج بأمر سقوط البوريمي كتب الى امير الوهابيين يذكره بالوعد الذي كان قطعه على نفسه في سنة ١٨٦٦ بألا يعادي دولة عربية متحالفة مع بريطانيا العظمى ، لكن أمير الوهابيين أهمل الخطاب . وتلقى عزان انذاراً مختصراً من الامير عبدالله بن فيصل بأن يستعد لملاقاة جيش وهابي يقوده الأمير نفسه قوامه عشرون الف مقاتل اعده لغزو عمان .. وفي اوائل سنة ١٨٧٠ وضح ان الامير جاد في تنفيذ تهديده ، فقد كان عندئذ في العقير على ساحل الحسا وقد امر باعداد اسطول ضخم من القوارب لعله كان ينوي استخدامه لنقل جانب من قواته فيه .

عودة السيد تركي من الهند في مارس ١٨٧٠ :

وفي نفس الوقت — في نهاية فبراير تقريباً سار عزان — وبرفقته أخوه ابراهيم وسعود شقيق امير الوهابيين المتمرد عليه — الى البوريمي حيث التقى بحليفه شيخ ابو ظبي ، لكن بعض المتاعب الطارئة حملت أمير الوهابيين على تأجيل حملته على عمان .. ومن ذلك ندرة الماء والكلأ في المنطقة الواقعة بين الحسا والبوريمي ، والتحالف المناوىء من شيخ أبو ظبي وحاكم عمان ، وخشيته من محاسبة البريطانيين له على غزو البحرين مؤخراً من الحسا ، ثم ايضاً الخوف من المؤامرات في الرياض اثناء غيابه عنها . ولم يمض طويل وقت قبل ان شغل عبدالله بن فيصل بحروب داخليه في نجد ، لم تبق له معها فرصة لتنفيذ خططه في عمان .

قيام تركي بحملة ناجحة على عزان ، وموت عزان
١٨٧٠ – ١٨٧١

وهكذا لم يسفر عداء الوهابيين عن اية نتائج مباشرة ، لكنهم استطاعوا تشجيع معارضي حاكم عمان على تجديد نشاطهم ضده ، وكان لهذا اثره الحاسم في مكانته .

وفي اوائل سنة ١٨٦٩ ، حين كانت السلطات المسئولة في حكومة الهند ما تزال ساخطة على تولي عزان حكم عمان ، رفعت الرقابة عن تحركات السيد تركي . وفي مارس ١٨٧٠ ترك تركي الهند الى الخليج بغير اذن رسمي من الحكومة ، كمسافر عادي على ظهر سفينة تجارية انجليزية .

فشله في عمان المتصالحة :

وفي مايو كان السيد تركي في دبي على ساحل عمان المتصالحة ، – كما كان هناك ايضاً السيد سالم الحاكم السابق لعمان – لكن تركي كان مفلساً من الموارد المالية ، فطلب من حكومة الهند منحه قرضاً لكنها رفضت بطبيعة الحال . وقام شيخ ابو ظبي ، وكان باقياً على ولائه واخلاصه لعزان ، بمنع بقية المشايخ في المنطقة من مساعدة تركي ، ولم يعد امير الوهابيين – الذي كان تركي يعلق عليه اعظم آماله – الى عاصمته في وسط الجزيرة . وفي هذه الظروف عاد السيد تركي ساخطاً يائساً الى بندر عباس ، وسبقه سالم الى جزيرة قشم ، وكان عزان مشغولا وقتئذ بحصار قلعة حازم حيث كان احفاد اليعاربة الحاكمون ما يزالون يسيطرون عليها ويرفضون الخضوع لسلطة عزان .

اقامته في بندر عباس :

وفي يوليو قام تركي بحركة مريبة من بندر عباس على ظهر السفينة « المظفر » المشمولة بالحماية البريطانية ، غير ان المقيم البريطاني كان له

بالمرصاد ، فأعاده الى الميناء ، وارسل سفينته الخاصة لترسو في خور فكان على ساحل الشمالية . وفي اغسطس بدأت الاموال المطلوبة ترد عليه من سلطان زنجبار عن طريق شركة تجارية في بومباي . وكان المبلغ الاول الذي وصله ٢٠ الف روبية .

نجاحه في غزو عمان سبتمبر ١٨٧٠ :

وفي سبتمبر نزل السيد تركي في خور فكان ، ومنها تقدم عن طريق الفجيرة ووادى حام الى البوريمي ، ولحق به في الطريق بنو كتب كما انضم اليه في البوريمي بنو نعيم وكان لهؤلاء كل القلاع الموجودة في البوريمي عدا القلعة الرئيسية التي كان يسيطر عليها شيخ أبو ظبي باسم عزان ، كما انضم الى تركي ايضاً مشايخ دبي وعجمان ورأس الخيمة ، ومضى عزان لملاقاته ومعه اخوه ابراهيم بعد ان احرز نجاحاً في حصاره الذي دام تسعه أشهر لحازم . واستولى على حصن عينين المنيع أثناء جولته باقليم الظاهرة . وحين اقترب عزان من ضنك تخلى عنه جزء كبير من المرتزقه ، لكنه كان ما يزال في مركز افضل اذ كان معه مدفعان .. وبلغت قواته الباقية حوالي ٤٠٠٠ مقاتل . وفي ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٠ التقى الجيشان في وادى ضنك بالقرب من المدينة المعروفة بهذا الاسم . واسفرت المعركة عن نصر ساحق غير متوقع أيضاً لقوات تركي على عزان ، وبعد المعركة التي خسر فيها عزان عدداً يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ رجل تراجع واخوه ابراهيم الى صحار ، وتقدم تركي عبر اقليم عمان والبادية وجعلان الى صور حيث عسكر فيها وجمع حولة قوات كبيرة . وفي ٢٩ أكتوبر قام العقيد وي الوكيل البريطاني في مسقط بزيارة لصور حذر فيها السيد تركي من القيام بأية عمليات في البحر ، كما رفض في نفس الوقت السماح له بمقابلته . واخيراً .. وقرب نهاية السنة تقدم السيد تركي – يصحبه اقوى انصاره سيف بن سليمان من بني ريام – من صور .. واتخذ الاول طريق جعلان

واتخذ الثاني طريق الساحل الى مسقط ، وفي منتصف ينابر سنة ١٨٧١ كان تركي في المذيبي يهدد صمد بقوة قوامها ثلاثة آلاف رجل وكان سيف بن سليمان قد احتل القريات على الساحل ، في حين كان صالح بن علي يسيطر على صمد وعزان واخوه ابراهيم منهمكين في اقامة التحصينات للدفاع عن مسقط ومطرح .

هزيمة عزان وموته يناير ١٨٧١ :

وهاجم سيف بن سليمان عزان في مطرح ، في ٣٠ يناير ، واستولى عليها عدا قلعتين من قلاعها ، وقتل كل من سيف وعزان في هذه المعركة ويقال ان هذا الاخير لقي حتفه في ضاحية جبرو بالقرب من المدينة .

★ ★ ★

علاقات عزان بالحكومة البريطانية

أسخط اغتصاب عزان الحكم في بداية الامر السلطات البريطانية المسئولة ربما أكثر مما كان اسخطها سلفه قاتل ابيه . وكانت اهـم الاعتراضات ضده طابع العجرفة والتعصب الذي كان يميز مستشاريه ، وتأثير ادارته السيئة على التجارة ، وكونه لا ينتمي الى نسل السيد سعيد الذين كان المسئولون البريطانيون يرونهم أحق الناس بحكم عمان .. وكان طريق التفاهم مغلقاً دائماً بسبب سوء تفاهم شخصي بين الرائد ديسبراو الوكيل السياسي البريطاني واعضاء الحكومة العمانية .

الاحتكاك بين عزان والوكيل السياسي البريطاني حول منع الاشتباكات البحرية ١٨٦٩ :

وحين استولى السيد ناصر بن ثويني على جوادر في ابريل سنة ١٨٦٩ منع المقيم السياسي البريطاني إبحار أية سفينة حربية من ميناء مسقط حتى يفوت على حاكم عمان تسيير حملة بحرية الى جوادر ، وبعدها بشهر

حين تجاهل عزان احتجاجات الرائد ديسبراو وارسل الاسلحة والذخائر الى بركة وغيرها من موانيه بطريق البحر ، ابدى الرائد سخطه بأن أنزل علمه وجعل مقره فوق ظهر سفينة البحرية الهندية « كلايد » لعدة ايام ، ولم يوافق الرائد بيللي ، المقيم السياسي في الخليج ، على نفسير الوكيل السياسي في الحالة الثانية لقوانين السلام في البحر ، واوضح لعزان ان نشاطه البحري في اقاليم أجنبية او ارض موضع خلاف امر ممنوع ، ولكن ليس ثمة قيد على حريته في الحركة البحرية داخل مياهه الاقليمية ، وابدى عزان اعترافه بالجميل ، ورغبته في خدمة المصالح البريطانية بكل وسيلة ملكتها يداه .

مشكلات أخرى :

وفي نفس الوقت حدث هجوم على مسكن مستر شور محاسب الوكالة البريطانية ، وصدر تهديد له .. « اذا فتح فمه بكلمة واحدة » .. وفي أغسطس وسبتمبر من نفس السنة حدث أن استولت سلطات مسقط على كمية من التبغ المستورد للرعايا البريطانيين واحرقتها حسب تعاليمهما الدينية . وبعدها بقليل حاولت السلطات المحلية احتجاز السفينة المشمولة بالحماية البريطانية « برينس اوف ويلز » فزعمت أنها من حق البحرية العمانية وان سالماً قد اخذها معه اثناء مغادرته مسقط بغير وجه حق ، لكن هذه السلطات استجابت لاحتجاج الرائد ديسبراو ، واعتبر الموضوع منتهياً .

حادثة السفينة كلايد ١٨٦٩ :

وفي ١٥ أكتوبر ، حدثت حادثة أشد خطورة ، فقد تلقى الوكيل السياسي البريطاني معلومات تفيد بأن ناصر بن ثويني حاكم جوادر كان يدبرّ هجوماً على مسقط . فطلب من قائد السفينة البريطانية

« كلايد » ان يتقدم ويرسو تحت حصن جلالي ، ولم تفهم حامية القلعة الهدف من تلك المناورة ، ففتحت نيرانها على السفينة وواصلت قصفها لمدة نصف ساعة .

وتلقى المقيم السياسي في الخليج أمراً بالتحرك فوراً الى مسقط ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لجمع قوة من البحرية البريطانية اذا رفض المسئولون في عمان التعويض عن اضرار السفينة « كلايد » . ونجح الرائد بيللي في الحصول على اعتذار كتابي من الخليلي الذي كان مسئولا عن مسقط أثناء غياب عزان عنها ، واعتذار شفوي قدمه خمسة من كبار المسئولين العمانيين علناً على ظهر السفينة « والهوزي » . وفي ٣ من نوفمبر أبدى عزان نفسه أسفه لما حدث معلناً احترامه للحكومة البريطانية ، وذكر الرائد بيللي في تقريره عن هذا الحادث ان رعايا الهند البريطانية في مسقط لم يكونوا ضحايا اضطهاد من جانب حكومة عمان ، وانما كانت تنحصر شكواهم في امرين هما تطبيق الشرع الاسلامي عليهم في امور الدائن والمدين وحظر شراء التبغ على اهالي مسقط مما اضر بمتاجرات الرعايا البريطانيين .

تفسير الوكيل السياسي البريطاني ١٨٦٩ :

وفي نهاية هذه السنة ، حين سويت المشكلات المعلقة ، نقل الرائد ديسبراو الى وظيفة أخرى ، وخلفه في مسقط العقيد واي على ان يكون تابعاً تبعية كاملة للمقيم العام في الخليج ، وصدرت اليه التعليمات بألا يتصل مباشرة بحكومة بومباي الا في الظروف الاستثنائية (١) .

---

(١) ان تجنب الاشارة الى الجوانب الشخصية في مثل هذه المشكلات مستحيل دون الوقوع في الخطأ ، فواضح من تقارير الحكومة ان موقف الرائد ديسبراو نحو عزان وعلاقته المتعثرة بالرائد بيلى — الذى كان ديسبراو مرتبطا به جزئيا — كانا سببا رئيسيا في الاضطرابات التى حدثت سنة ١٨٦٩ . ومن الانصاف للرائد ديسبراو ان نضيف انه لم يكن وحده حقيقا باللوم للاختلاف بينه وبين الرائد بيلى .

مناقشات حول اعتراف الحكومة البريطانية رسمياً بعزان ١٨٦٩–٨٧٠ .

وفي نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، أصدرت حكومة الهند تعليماتها للرائد بيللي بأن يقوم بدراسة الأوضاع المحلية دراسة مستفيضة للتعرف على مدى ثبات وضع عزان حتى يمكن للحكومة ان تتخذ قرراً بشأن الاعتراف الرسمي به حاكماً لعمان . فقد كان واضحاً ان عدم اجابة مطالب عزان انما يؤثر تأثيراً سيئاً على وضع الانجليز في عمان ، لكن حالة السيد سالم قد كشفت عن النتائج التي تترتب على الاعتراف المبكر بحاكم لم يستقر وضعه بعد . وكانت الحكومة البريطانية في نفس الوقت لا تريد ان يغزو الوهابيون عمان حتى لا يمتد تأثيرهم واشعاعهم الى الهند . ولكن كان يظن ان مجرد الاعتراف الرسمي بعزان لن يؤدي الا الى سخط امير الوهابيين من ناحية ، وعدم تقوية مركز عزان في مواجهة اعدائه بالقدر الكافي من الناحية الاخرى . واخيراً مالت حكومة الهند الى تجاهل خطر هجوم الوهابيين والى الاعتراف الرسمي بعزان سلطاناً لعمان ما دام قد استطاع تثبيت مركزه داخل حدوده . ولكن في فبراير سنة ١٨٧٠ أدى توقع هجوم قريب من الوهابيين الى تأجيل ذلك الاعتراف ، وبعدها بعدة أيام – وخطر الوهابيين ما يزال ماثلا – صدرت الاوامر للرائد بيللي – وكان في ذلك الوقت بكلكتا – للابحار الى الخليج بأقصى سرعة يستطيعها ، وان يعترف رسمياً بعزان اذا كان يقدر فائدة ما من مثل تلك الخطوة ، وطلب اليه أن يتحفظ بالنسبة لكل المشكلات القنصلية فيرجئها الى معاهدات تالية . من ذلك تعزيز المعاهدات والاتفاقيات القديمة ، وصحة مطالبات عزان باقاليم معينة خارج حدوده . ثم أدى وصول بعض السفن الاوربية – غير الانجليزية – الى مسقط وعدم ترددها لحظة واحدة في الاعتراف بسيادة عزان الى تجسيم خطر تأخر الحكومة البريطانية في ذلك الاعتراف ، وبرزت حقائق أخرى في صف الاعتراف الرسمي بعزان منها تأييد الوكالة السياسية في مسقط

دائماً لهذا الاعتراف ، وقبول اعتذار عزان عن حادثة السفينة « كلايد » من حيث هو الحاكم الفعلي في عمان . لكن الرائد بيللي لم يتعجل — على أية حال — استخدام السلطة المخولة له في الاعتراف الرسمي بعزان سلطاناً لعمان ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت فرصة هذا الاعتراف كضرورة لا بد منها قد انقضت تماماً .

حادثة السفينة « بُلفينش » ١٨٧٠ :

وفي مارس سنة ١٨٧٠ اطلقت النار على قارب من قوارب سفينة صاحب الجلالة « بُلفينش » في ميناء مسقط ، وثبت ان هذه الحادثة نتجت عن خطأ من جانب الحامية من ناحية ، وعن اهمال القارب في أن ينير ضوءاً بعد حلول الظلام — حسب قواعد ميناء مسقط من الناحية الاخرى ، وهكذا لم تؤثر هذه الحادثة على العلاقات مع الانجليز التي ظلت على ما هي عليه .

المناقشات الخاصة بالاعتراف الرسمي بعزان تظل دائرة حتى قطعها موته ١٨٧٠ — ١٨٧١ :

واخيراً في مايو سنة ١٨٧٠ ، رفعت حكومة الهند مشكلة الاعتراف بعزان الى مجلس الوزراء ، ومعها تقرير خاص عن الشروط التي يجب ضمانها اولا قبل اعلان الاعتراف ، واهمها التأكد من بقاء مفعول جميع المعاهدات السابقة على ذلك ، والتي وقعها البريطانيون مع حكام عمان السابقين ، ثم تسوية مسألة استمرار الحكومة البريطانية في ضمان دفع المعونة من زنجبار ومعرفة مدى لزوم وساطة البريطانيين بشأن امتياز ايجار بندر عباس وتوابعها الذي انتهى بتولي حاكم ليس من ابناء السيد سعيد حكم عمان وهل يجب على البريطانيين التوسط لابقاء جوادر وشاهبار تابعين لعمان ام لا .. ؟ وقبل الاجابة على تلك التساؤلات المعقدة تغير الموقف في عمان تغيراً تاماً بظهور تركي على مسرح الاحداث وحينما وافت المنية عزان لم تكن الحكومة البريطانية قد اعترفت به — بعد — اعترافاً رسمياً كسلطان لعمان .

تاريخ المعونة المالية في زنجبار خلال حكم عزان

لم يتلق عزان – طوال مدة حكمه – شيئاً من معونة زنجبار ، كما لم يدفع عن تلك الفترة شيء لخلفه . ولم يكن عدم الاعتراف رسمياً بحكومة عزان هو المبرر الوحيد للتوقف عن الدفع ، فقد وجد ماجد – سلطان زنجبار – في تولي عزان حكم عمان مبرراً جديداً يتخلص به من الالتزام الذي التزمه في سنة ١٨٦١ ، فتوقف عن الدفع في مايو سنة ١٨٦٨ . وفي اواخر نفس السنة ارسل ماجد وفداً الى انجلترا يحتج على ذلك الالتزام الذي أخضع له منذ سنة ١٨٦١ . وكانت حكومة صاحب الجلالة في ذلك الوقت متلهفة للحصول من ماجد على تسهيلات معينة بشأن مكافحة تجارة الرقيق ، لذلك شجعته على الامل في الخلاص من الالتزام . ودارت بعدها مناقشة طويلة بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند قالت فيها الاخيرة إن شيئاً لم يتغير في الظروف القائمة يبرر ابطال قرار التحكيم الذي اصدره لورد كاننج ، وان تحقيق العدالة ، ونزاهة السلوك يقتضيان الحكومة البريطانية اما الضغط على سلطان زنجبار من اجل الوفاء بالتزامه نحو سلطان عمان ، او ترك هذا الاخير ومزاعمه في تبعية زنجبار لحكام عمان بكل ما يستطيع من وسائل . وأخيراً ألزمت هذه السياسة الحكيمة من جانب حكومة الهند الحكومة البريطانية بأن تضغط على سلطان زنجبار لتنفيذ الاتفاق القديم بالنظر لان التقصير في ذلك سيؤدي الى اهمال سائر قرارات التحكيم التي قد تصدرها الحكومة البريطانية بين القوى الوطنية المتصارعة ، ثم إن هذا ايضاً يعني مزيداً من الاضعاف لحكومة عمان في حين تتطلب مصالح بريطانيا مزيداً من تدعيم تلك الحكومة وتقويتها ، كذلك اشارت حكومة الهند الى انه ان لم يكن بد من مواصلة دفع المعونة ، فيجب الا يرفع عبئها عن كاهل سلطان زنجبار ليلقى على كاهل الهند ، دون بريطانيا لانها لن

تقدم للهند مزايا جديدة في عمان او غيرها ، ولن تكون اكثر من اجراء مالي لمكافحة تجارة الرقيق في افريقيا ، وهي مسألة لم تكن الهند تهتم بها أدنى اهتمام . ولم تصل هذه المشكلة الى حل نهائي طوال حياة عزان ، ولكن في سنة ١٨٧٠ تجددت مرة أخرى آمال السيد ماجد حين ابلغته حكومة صاحب الجلالة ان الاجراءات التي تمت بموجب تحكيم سنة ١٨٦١ سيعلن عن الغاء قريب لها .

وبمناسبة مشكلة معونة زنجبار نذكر انه في ديسمبر سنة ١٨٦٩ ترددت اشاعات عن اعتزام عزان تسيير حملة بحرية الى زنجبار ، وفي مناسبة أخرى — أثناء حكم عزان ايضاً — وجدت السلطات البريطانية المسئولة من واجبها ضرورة تحذير ماجد من القيام بأية عملية بحرية في ميناء مسقط .

★ ★ ★

خلق عزان وادارته



ربما كان عزان أعلى حكام عمان المحدثين همة واتعسهم حظاً ، ذلك ان عمان لم تعرف منذ ايام سلطان بن احمد رجلا في مثل حزمه ورجولته وحسن قيادته . لكن متاعبه كانت عديدة وعلى رأسها خلق هؤلاء الذين ساعدوه في الوصول الى الحكم والانقسامات التي سادت بينهم ، لكنه ، بمجرد ان تعززت سيطرته وقويت بدأ نفوذ المتعصبين للدين في الانكماش ، وكان عزان على الدوام قادراً بمهارة على الابقاء على شكل الوفاق الظاهري بين مستشاريه المتناقضي المشارب وهم الخليلي وصالح بن علي والحارثي ومع ان حكم عزان كان قوياً الا ان ميله للمركزية لم يكن يعجب رعاياه . فمثل هذا الميل لا يستطيع تحقيقه سوى حاكم قوي بالغ القوة . وقد امتلأت قلاع مسقط في عهده

بالمسجونين السياسيين ، وغصت بيوتها باللاجئين ، وكان يكره الغفارية جميعاً ولا يثق بهم قيد أنمله ، وعلى العموم كان اهل المدن متبرمين من حكم عزان منذ البداية ، أما رجال القبائل فقد كان تباعدهم عنه يزداد تدريجياً بازدياد وضوح نواياه في الحكم المطلق اكثر واكثر .

ولولا رفض الحكومة البريطانية الاعتراف به رسمياً ، وفقدانه بالتالي معونة زنجبار ، واطلاق حكومة الهند سراح عدوه الخطير السيد تركي ، لكان عزان استطاع ان يتغلب على الصعوبات التي اعترضته جميعاً ، ولاستطاع ان يقيم في عمان ملكية على درجة عالية من التنظيم والكفاية ولو لفترة من الزمان .



السيد تركي بن سعيد ١٨٧١ ــ ١٨٨٨
الاحداث في عمان منذ تولى السيد تركي الحكم حتى اعتزاله المؤقت ١٨٧١ ــ ١٨٧٥

استسلام أنصار عزان ١٨٧١ :

عقب مصرع عزان بن قيس ، وسيف بن سليمان في مطرح ، ظل بقية القواد من الجانبين مستمرين في عملياتهم الحربية . وفي ٣ فبراير سقطت مدينة مسقط في ايدي انصار السيد تركي وبينهم عدد من قبيلة هشم ، لكن الخليلي ظل متحصناً في قلاع المدينة .

وفي هذه الاثناء كان الرائد بيللي ، المقيم العام في الخليج ، قد وصل الى مسقط وبعده بيوم او يومين استطاع تركي الذي كان صالح بن علي قد نجح في شل حركاته في صَمَد ان يظهر في مسقط ليفيد من النجاح الذي حققه انصاره هناك وتم عقد هدنه بين الطرفين ، سلم فيها الخليلي القلاع التي كان يسيطر عليها الى السيد تركي بشروط معينة ، بينها

استمرار اعضاء الحكومة القديمة في مناصبهم ، والا تعزلهم الحكومة الجديدة ، وان تظل صلاحياتهم كما هي . وتمت كتابة هذه الاتفاقية ووقع عليها الرائد بيللي والعقيد وي كشاهدين . وكان من حسن الحظ ان الضباط الانجليز المعينين احتاطوا للامور باعلانهم انهم لن يكونوا مسئولين عن متابعة تنفيذ الاتفــــاقية من جانب أي من طرفيها ، حيث لم يكد يمضي أقل من شهر على توقيعها حتى مات الخليلي ميتة فاحت منها رائحة المؤامرة ، ثم لحق به ابنه بعد ثمان واربعين ساعة .

أوضاع تركي في بداية حكمه ١٨٧١ :

وهكذا اتضحت صورة الامور بسيادة تركي على مسقط ومطرح وصور ، الى جانب عدد من الحصون داخل عمان ، ولكن ظل ابراهيم بن قيس شقيق عزان من مقره في صحار يحكم كل اقليم ساحل الباطنة ما بين شناص ومسنعة اللتين كانتا كلتاهما تحت سيطرته فيما كان وادى رستاق خاضعاً لسيطرة فيصل بن حمود ابن عم عزان . وكان الوهابيون قد استغلوا الانقسامات بين بني نعيم فاعادوا احتلال واحة البوريمي ، لكن أخطر المنافسين على حكم عمان كان سالم بن ثويني السلطان السابق ، والذي كان آنذاك يعيش في المنفى بجزيرة قشم . ولم يمض وقت طويل حتى بدأ عبد العزيز أصغر اشقاء تركي بسبب له المتاعب ، وكان قد انضم اليه في بداية الامر كواحد من انصاره ، واستطاع تركي — بمعونة الغفارية — ان يحرز النصر في معركتين حاسمتين في ضنك ومطرح ، ووضح ان الحاكم الجديد يعتمد على اخلاص هؤلاء الغفارية لتدعيم حكمه .

تركي يستعيد من ابراهيم بن قيس شناص وليوي ومصنعه والسويق وخابوره في الباطنة ، لكنه لا يستطيع استعادة صحار ١٨٧١ :

وكانت استعادة صحار اكبر شاغل كرس له تركي جهوده ، واستطاع في حملته الاولى — مايو ويونيه سنة ١٨٧١ — أن يستعيد شناص

لكن مدينة صحار – رغم إحكام الحصار عليها – أبدت بمقاومة عنيده ، ثم قام بمحاولة أخرى في أغسطس من نفس السنة اشترك فيها شيخ دبي ، وانتهت بالسيطرة على ليوي ، كما حدثت ثغرات في سور مدينة صحار وبدا ان المدينة على وشك السقوط حين اصر اتباع تركي حسب السياسة العمانية المعروفة في توازن القوى على تسوية الامور بحيث تؤول سلعان وخابوره ، وكل الاماكن التي تقع على ساحل الباطنة الوسطى (بما فيها صحار) الى ابراهيم بن قيس والباقي (بما فيه مصنعة والسويق) الى تركي ، وظلت الامور على هذا الوضع حتى نوفمبر ١٨٧١ ، حين استطاع تركي ، وقد ازداد قوة نتيجة اعتراف بريطانيا الرسمي به سلطاناً لعمان ، ان يستولي على خابورة .

تحركات عبد العزيز وصالح بن علي وسالم ١٨٧١ – ١٨٧٢ :

وفي هذه الاثناء من يونيو سنة ١٨٧١ ، رفض عبدالعزيز قيادة حملة صحار التي كلف بها وأعلن نفسه حاكماً لجوادر مستقلا عن اخيه تركي كل الاستقلال ، والآن بدأت المناقشة والمعارضة اللتان كان افلاس المتذمرين وجمود شهرتهم يقفان بهما دون حد الخطر ، يصبحان خطراً فعلياً يهدد حكم تركي من كل مكان . ففي نهاية السنة ، كان صالح بن علي قد أعلن تمرده وسط قبائل الحناوية في اقليم الشرقية ، وبدأت المراسلات تترى بينه وبين ابراهيم بن قيس ، وكان عبدالعزيز – من خلال الرسائل التي يبعث بها من جوادر يحوك المؤامرات في داخل عمان ، وسالم في قشم يتقرب من ابراهيم ويتزوج بأخته ، وفي فبراير سنة ١٨٧٢ ، بعد ان التقى سالم بابراهيم في طريقه ، نزل في صور ، لكن تركي تبعه الى ذلك المكان – الذي كان قلعة حصينة من قلاع الغفارية – فمضى سالم الى بلدة بني بو حسن في داخل عمان .

تجدد الصراع في الباطنة :

وفي ربيع سنة ١٨٧٢ نجح ابراهيم في استعادة ماجيس وشناص وحاصر ليوي ، لكن قوات السلطان اوقعت به هزيمة ساحقة في الجزء ، الذي احتلته في هذه المدينة واستعادت منه بقيتها .

رحيل عبد العزيز وسالم الى الهند وضياع خابورة وشاهبار واستعادة جوادر ١٨٧٢ :

وفي نفس هذا الوقت تقريباً حاول سالم ، الذي اتخذ من جعلان قاعدة له ، ان يستولي على صور لكن محاولاته تلك باءت بالفشل ايضاً . وفي شهر مايو ، اثناء غياب عبدالعزيز في بومباي ، ارسلت قوة من جنود الوهابيين الى جوادر واعادت احتلال المكان باسم السيد تركي ، وفي نفس الوقت خرجت شاهبار نهائياً من يدي السيد عبدالعزيز ، وآلت الى الحكومة الايرانية . وكان تطور الاحداث في خريف نفس السنة أقل ميلا لصالح السلطان ، ففي سبتمبر قام سالم بحملة على القريات ، وجرح واليها وهدد صور مرة أخرى ، ووقعت خابورة ثانية في يد ابراهيم بن قيس . وفي نهاية السنة تحسن موقفه قليلا ، لان سالم — بعد ان فشل في تكوين انصار له في عمان — غادر صور في سفينة صغيرة مبحراً الى بومباي .

استعادة السلطان جميع ساحل الباطنة ١٨٧٣ :

وفي يوليو ١٨٧٣ ، تقوى تركي بسبب تجديد معونة زنجبار ، وتأييد قبائل بني نعيم له ، فسار مرة أخرى لاستعادة صحار ، وهنا كان ابراهيم ، الذي أخذ قلعة حزام كهدية من قريبه حمود بن فيصل في رستاق ، قد استسلم للسلطان بعد ان حاصرته قواته عدة ايام فقط . وخضع كل ساحل الباطنة لتركي ، وتلقى ابراهيم منه مبلغ ٥ آلاف روبية تعويضاً ومرتباً شهرياً قدره ١٠٠ روبية ، على ان يتقاضاها طوال إقامته في حبي او قريباً منها ، وكانت آخر مكان بقي له من ممتلكاته السابقة .

وعقب نجاح السلطان مباشرة ازداد نشاط المتمردين زيادة كبيرة ، فقد ترك عبد العزيز وسالم بومباي على انفراد حوالي نهاية شهر مايو وقام الاول — في يوليو — بحصار جوادر وكاد ان يستولي عليها ، وفي اغسطس حاول صالح بن علي التقدم الى مسقط ، لكن الجعافرة حالوا دون تقدمه في وادي العق ، ووجدت فرقة استطلاع من آل وهيب كان صالح قد عمل بارسالها نفسها في مركز حرج أمام اسوار مطرح . اما عبد العزيز فقد قبض عليه العقيد موكلر الوكيل السياسي واحتجزه في سفينة صاحب الجلالة « رايفلمان » ونفي الى كراتشي حيث بقي معززاً مكرماً في المنفى ، وأعد امر بالقبض عليه وفق احكام البند الثالث لاتفاقية سنة ١٨١٨ فيما لو حاول الهرب او أساء استعمال الحرية النسبية الممنوحة له . وبعدها بقليل خسر تركي المكاسب التي استطاع الحصول عليها حين قام حمود بن فيصل باستعادة رستاق . وحل ابراهيم ابن قيس مكانه ، واتخذ هذا من ذلك الوقت وادى رستاق المنيع قاعدة له بدل القاعدة التي كانت على الساحل . وفي ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ استولى سالم على جوادر ، وكان هذا قد ظهر فجأة — وبلا توقع من احد — وحوله حفنة من الاتباع فاستولى على قلعة المدينة ، ربما باتفاق مع واليها ، لكن سيطرته على المدينة — كما سنورد لاحقاً في تاريخ جوادر — لم تدم سوى ثلاثة ايام اصبح بعدها كما كان من قبل يطوف في الآفاق دون مأوى .

وقرب نهاية سنة ١٨٧٣ تزوج تركي ، وكان بعد غير متزوج من ابنة ابن عمه حمد بن سالم .

أول هجوم للمتمردين على مسقط يناير ١٨٧٤ :

وفي بداية سنة ١٨٧٤ — وكان تركي مريضاً في ذلك الوقت — تقدم صالح بن علي مدفوعاً بأخبار مكذوبة ذاعت عن موت السيد تركي من اقليم الشرقية الى مسقط ومعه قوة قوامها ثلاثمائة مقاتل من

رجال القبائل ، معظمهم من آل حرث والحُبوس والهواجر وآل وهيبة وقلة من بني رواحه . وجاء صالح بن علي معه بالفتى حمود – وهو غلام في الثانية عشرة من عمره وابن الحاكم السابق عزان بن قيس – كمرشح لتولي الحكم بعد السيد تركى . ورفض الغفارية الذين يحرسون وادى العق السماح لقوات صالح الحناوين باجتيازه ، فاتبعت هذه القوات طريق قحزة ووصلت الى الروى على غير انتظار في ١٧ يناير ، واستطاعت ان توقع الهزيمة بفرقة صغيرة من الوهابيين كانت ارسلت لمهاجمتهم ، ثم استولى المتمردون بعدها على مطرح ، واحترموا قلعة خوجا التي كان العلم البريطاني يرتفع فوقها ، غير انهم قاموا بسلب ونهب الاسواق دون تمييز . ووقعت بعض الخسائر على املاك رعايا الهند البريطانية ، واتخذت السلطات البريطانية الاجراءات اللازمة لمساعدة السيد تركى على الوقوف في وجه تقدم المتمردين ، لكن الوسائل الضرورية لذلك لم تكن متيسرة لها فوراً . وفضل السلطان ان يتعامل هو نفسه مع المتمردين بدل انتظار وصول السفن البريطانية . وفي ٢٠ يناير سويت الامور في مسقط بين السلطان وحمود بن سعيد الحجافي من قبيلة آل وهيبة الذي أصبح فيما بعد متمرداً وقاطع طريق مشهوراً ، وكانت الشروط الرئيسية التي قبلها المتمردون كى يتراجعوا هى ان يتسلموا ٦٠٠٠ روبية نقداً الى جانب ١٠٠ جوال من الارز ، وان تؤكد صفقة بيع حكومة عزان بن قيس الاملاك المصادرة لبني حرث ورواحه ، وان ترد املاك الخليلي الى افراد اسرته ، وان تتوقف أعمال المتمردين ، ثم اضيف شرط آخر ضد أي هجوم من جانب السلطان على ابراهيم بن قيس الذي تعهد صالح بن علي بأن يكبح جماحه . ووصلت سفينة صاحب الجلالة « نيميل » مسقط في ٢٢ يناير .. لكنها وصلت متأخرة جداً ، فقد كان كل شيء قد سوى ، وكان المتمردون ينسحبون من مطرح ، ولقد اسخط اعتراف السلطان بالمصادرات التي

قامت بها حكومة عزان قبائل الغفارية خاصة غفارية وادي سمائل الذين وقع عليهم الغرم أكثر من غيرهم وقد اعلنت الفروع القوية منهم في نخل صراحة أنهم لن يحترموا ذلك القرار من جانب السلطان .

ابراهيم بن قيس يستولي على مصنعه والسويق ثم يستعيدهما السلطان بواسطة البريطانيين ١٨٧٤ :

ولم تكد هذه المشكلة تنتهي حتى بدأ ابراهيم بن قيس – الذي كان قد اتخذ من رستاق عاصمة له آنذاك – في التحرك مرة أخرى في اقليم الباطنة فاستولى في ٦ مارس سنة ١٨٧٤ على مدينة منسعة وقام بحصار قلعتها ، وكان يعاون ابراهيم محمد بن سليمان الجابري أقوى المطوّعة في اقليم الباطنة نفوذاً ، الى جانب آل سعيد أكبر قبائل ذلك الاقليم ، وراح افرادها يتدفقون على معسكره بأعداد كبيرة . وبدأ الخوف من هؤلاء على مصير بركه بل ومسقط ايضاً . واستسلمت قلعة منسعة بعد حصار دام اسبوعاً ، لكن العقيد مايلز الوكيل السياسي البريطاني نصح المتمردين بعدم احتلالها قبل وصول موافقة من الحكومة البريطانية ، فلم يأبهوا لنصيحته وقاموا باحتلالها فعلا .. فقام هو من جانبه باجلائهم عنها بفتح النار عليهم من سفينة صاحب الجلالة « فيلو ميل » وفي ٢٦ مارس وصل الرائد روس المقيم العام في الخليج ، ومعه العقيد مايلز الى منسعة وطلبا من المتمردين الجلاء عن القلعة التي كانوا قد عادوا لاحتلالها واذعن المتمردون وعندها قامت مدافع سفينتي صاحب الجلالة « ايفلمان » و « فيلو ميل » بتجريد القلعة من كل وسائل الدفاع عنها . وفي اوائل يونيو قام آل سعد بالاستيلاء على السويق ، وكانوا قبلها – من قبيل الحرص – قد أجلوا رعايا الهند البريطانية عنها ، ثم نهبوا اسواقها ، لكن العقيد مايلز الذي وصل الى هناك على سفينة صاحب الجلالة « مجباي » ارغمهم على الجلاء عنها ، وانتهى التمرد في الباطنة دون ان يخلف وراءه سوى خسائر رعايا الهند البريطانية في منسعة وقد قتل

واحد منهم في هذه الاضطرابات ، وما تبع ذلك من جانب حكومة الهند يرد في فقرة تالية . ونجح ابراهيم في ان يستولي لنفسه على عواني ، لكنه أخيراً وفي نهاية سنة ١٨٧٤ او اوائل ١٨٧٥ أعلن خضوعه الرسمي للسلطان ، فسمح له باستبقاء رستاق تحت حكمه كما فرض له السلطان راتباً قدره مئة دولار في الشهر .

السماح لعبد العزيز بالعودة من الهند مايو ١٨٧٤ :

ولقد اضطر تركي بسبب مشقات الازمة التي عاناها دون ان يجد الى جانبه خلالها مستشاراً قوياً محايداً الى التصالح مع شقيقه عبد العزيز وفي اوائل مايو سنة ١٨٧٤ سمح لهذا المنفي بأن يعود من منفاه في كراتشي الى مسقط في الوقت المناسب لتحصيل تعويضات من آل سعد عن سوء تصرفاتهم .

اضطرابات بين الجناويه والغفاريه ١٨٧٤ — ١٨٧٥ :

ونتيجة لسوء التنظيم الذي يرجع الى اعتلال صحة تركي واخلاله بوعوده غير مرة ظل مهدداً طوال سنة ١٨٧٤ . وفي ١٨٧٥ كانت عاصمته ايضاً مهددة .. وفي اغسطس ١٨٧٤ زادت المشكلات بين قبائل الجناوية والغفارية في وادي سمائل زيادة ارغمت السلطان على السير بنفسه الى هناك ، لكن الغفارية لم يقبلوا التسوية التي اقترحها ، وكان خضوعهم لها غير حقيقي ولم يدم سوى فترة قصيرة . وظلت الحروب بين القبيلتين مستمرة في إزكي وبركة الموز ونزوى في اقليم عمان ، وانتقلت بعد ذلك الى ينقل في الظاهرة وفي نفس الوقت كان السلطان — الذي أصبح من يوم ليوم أكثر خضوعاً لتأثير الجناوية — قد اخذ يخسر مركزه في مسقط بسبب استبعاده جانباً كبيراً من انصاره الوهابيين ، واستبدالهم برجال من الجناوية . واضعف هذاالعمل في ذاته من قدرته على التدخل المستمر بين قبيلة ولخرى . وفي فبراير سنة ١٨٧٥ قامت الحرب

المسافرة بين الغفارية والحناوية في وادي سمائل . وارتكب الجعافرة خطأ لا سبيل لاصلاحه باحراقهم عدداً كبيراً من اشجار نخيل الحناوية ، وظلت هذه الحروب دائرة حتى يونيو حين تدخل اليعاقيب في إبرى واقنعوا الطرفين بسحب ادعاءات كل طرف ومنهما تجاه الآخر .

تمرد بني بو حسن وعجرفة قبيلة آل وهيبة ١٨٧٥ :

وفي مايو سنة ١٨٧٥ حدث نزاع في مسقط بين السلطان وبين بني بو حسن الذين كانوا في ذلك الوقت ممثلين تمثيلا قوياً في حاميات قلاع مسقط . وفي الوقت الذي كان فيه عبد العزيز يهديء من ثائرة هذه القبيلة ويتعهد لهم ، باسم شقيقه ، بتلبية كل مطالبهم — اختبأ السلطان نفسه في سفينة احد التجار في الميناء . وبعدها عزم السيد تركي ، وقد اصبح معتل الصحة مرهق العقل ، على التخلي عن سلطاته جميعاً لولا نصيحة الرائد مايلز وشقيقه عبد العزيز . وفي بداية يوليو حدث نفور بين تركي وعبد العزيز بسبب تحيز تركي لرجل يسمى نميش وآخر هو حمود بن سعيد الجحافي ، واستفاد عدد من آل وهيبه من هذا الخلاف فقاموا باحتلال مسقط ومطرح وطلبوا عدة مطالب لعل اهمها هو استبقاؤهم دائماً في خدمة السلطان العسكرية .

اعتزال تركي في جوادر اغسطس ١٨٧٥ :

ووصلت الامور الى قمة الازمة في شقاق حصل بين تركي وعبد العزيز في ١٠ أغسطس ، حين طلب الاخير استبعاد قوات البلوش من حاميات مسقط على أساس ان قادتهم يتصرفون بقصد وخيانة لابقائهم في حالة مهلهلة على الدوام . وحين رفض مطلبه هذا استقال من عمله ، وظل تركي عدة ايام يدبر شئون الحكم وحده ، ثم حدث بعدها تمرد من البدو الذين كانوا متلهفين للحلول محل قوات البلوش . واضطر تركي لان يسلم هؤلاء الساخطين قلعتي جلالي وميراني ، وسخط تركي على

تلك الاحداث جميعاً ، واحس بأنه اعجز من ان يواجهها فخرج على ظهر سفينته الصغيرة « رحماني » وترك عبدالعزيز يناضل بكل ما في وسعه كي يشد اركان الحكم المتداعي . وفي ٢١ اغسطس ١٨٧٥ انطلق تركي الى جوادر على ظهر سفينة صاحب الجلالة « رايفلمان » بعد ان أكد للرائد مايلز انه سيرجع لمقر حكمه بمجرد ان تسمح الظروف ، وكذلك فعل بعد ان عين شقيقه عبد العزيز حاكماً باسمه .



ادارة تركى الداخلية ١٨٧١ ـ ١٨٧٥

الاسباب السياسية والعسكرية لعدم نجاح السيد تركي :

لقد أصاب الفشل الذي انتهى اليه تركي كحاكم الكثيرين بخيبة امل مريرة ومن هؤلاء السلطات البريطانية التي رحبت في البداية بتوليه الحكم . لكنها سرعان ما شاهدت تلاشي الآثار الحميدة لطاقته الهائلة وسماته الحربية المتميزة التي اوصلته الى دست الحكم ، كذلك فقد انفض من حوله الغفارية الذين بفضلهم ايضاً وصل الى الحكم . وربما كان أهم اسباب فشله هو اعتلال صحته ، ونجاح هجوم صالح بن علي المفاجيء على مسقط في سنة ١٨٧٤ ، فقد كشف هذا الهجوم عن ضآلة نفوذ السلطان واغراه بالتحول عن صداقة الغفارية الى الحناوية وهم اشد بلاء من اولئك . كما ان قواه العسكرية المكونة من عدة مئات من الوهابيين والبلوش كانت منخوبة ، ثم انه ايضاً استجاب لاغراء الحناوية بانقاصها وجعلها اشد ضعفاً ، وبالتالي فقد الرجل ما تبقى له من سلطانه . والقى بمسقط ثانية تحت رحمة البدو .

مستشارو تركي في بداية حكمه :

وقد كان يمكن للسيد تركي ان يتلافى بعض أخطائه هذه لو كان له وزير موثوق به وكان مستعداً لقبول آرائه ، لكن الرجل بدأ حكمه

بلا شك وحيداً ومعزولا . وكان وزيره الاول رجلا شريراً سيء الخلق اسمه ثويني بن محمد طرده السلطان في سنة ١٨٧٢ لاشتراكه في جريمة قتل ناصر بن علي والي مسقط ، ثم اغتاله في العام التالي واحد من عبيد ناصر بن علي هذا . وبعده وقع تركي بين براثن ميش او نميش وهو مستشار وضيع الاصل لم يخلص لتركي ، فبعد ثلاث سنوات من خدمته وصلت ثروته الى ٤٠ الف روبية ، وكان من الممكن ان تؤدي عودة عبد العزيز خصوصاً وانها جاءت بتطوع من السلطان نفسه الى تصحيح الاوضاع . لكن عبد العزيز – رغم اخلاصه العميق لمصالح شقيقه – لم يكن بعد ذكريات التجربة الاولى مع اخيه يحظى بثقة السلطان الكاملة وكان عليه ان يصارع نفوذ نميش المعادي له بسلاح كليل حتى لحظة رحيل تركي الى جوادر .

أخطاء السلطان الشخصية الراجعة الى نقص خبرته :

لم يستخدم تركي في الفترة الاولى من حكمه المهارة والصبر اللازمين في تعامله مع قبائل عمان .. مما عرف عنه في اواخر حكمه حين راح يبدد جزءاً كبيراً من معونة زنجبار وغيرها من المصادر المالية في معونات عشوائية للقبائل ورشاوى لا جدوى منها .

★ ★ ★

علاقات تركي بالحكومة البريطانية ١٨٧١ – ١٨٧٥

الاعتراف بتركي سلطاناً لعمان ١٨٧١ :

كان تركي منذ بداية حكمه شخصاً مرغوباً فيه من الحكومة البريطانية ووكلائها وربما كان ذلك بسبب إقامته لمدة سنتين في بومباي ، استطاع خلالهما ان يجد الفرص المواتية ليبرز نفسه ويطرح مطالبه امام المسئولين هناك . وقد تم اعتراف حكومة الهند به حاكماً لعمان دون إبطاء ، وعزز مجلس الوزراء البريطاني ذلك الاعتراف في يونيو سنة ١٨٧١ ، وابلغ الى السيد تركي نفسه في ٨ اغسطس التالي .

معاهدة مع بريطانيا لمنع تجارة الرقيق ١٨٧٣ :

لم يكن لنقل ارتباط مفوضية الخليج ووكالة مسقط في اوائل سنة ١٨٧٣ من إشراف حكومة بومباي الى إشراف حكومة الهند مباشرة أي أثر سيء على علاقات بريطانيا مع السلطان الجديد ، كذلك لم يتردد تركي في توقيع معاهدة جديدة لمنع تجارة الرقيق في سنة ١٨٧٣ وهي معاهدة اقترحها في مسقط السير بارتل فرير كمفوض فوق العادة لصاحبة الجلالة فيكتوريا .. وكان سلوك السيد تركي في هذا الامر يناقض تماماً سلوك برغش بن سعيد سلطان زنجبار الذي رفض حتى مجرد مناقشة الموضوع ، وهكذا ارتفعت اسهم تركي في اوساط الحكومة البريطانية .

تجديد دفع معونة زنجبار ١٨٧١ — ١٨٧٥ :

وقد تم تجديد دفع معونة زنجبار السنوية وقدرها ٤٠ الف روبية التزاماً بقرار التحكيم الذي أصدره لورد كاننج في سنة ١٨٦١ . وقد تم التجديد بناء على تعليمات حكومة صاحبة الجلالة تشجيعاً للسيد تركي على توقيع المعاهدة الجديدة ، واستأنفت حكومة الهند دفع المبلغ للسيد تركي وابلغته انها « ستستمر في دفعها طالما استمر هو في الوفاء بالتزامات المعاهدات التي وقعها ، وطالما استمر في صداقته للحكومة البريطانية » ومن ذلك الوقت حتى سنة ١٨٨٣ ظلت المعونة تدفع للسلطان « تتقاسم دفعها حكومة الهند وحكومة صاحبة الجلالة ، وما يزال يطلق عليها تخليداً لذكرى اصلها « معونة زنجبار » (١) وبين ٢٦ ابريل و ٦ نوفمبر

(١) في المناقشة التى دارت بين حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الهند في سنة ١٨٦٨ ــ ١٨٧٠ أنكرت الحكومة الاولى حق سلطان عمان في معونة زنجبار وايدت الحكومة الثانية هذا الحق ولم تؤد المناقشة الى نتيجة محددة ·· ومن هنا نستطيع اعتبار المعونة التى بدىء بدفعها لتركى في سنة ١٨٧٣ على انها معونة جديدة أو انها استمرار للمعونة التى قررها لورد كاننج ، لكن وجهة النظر الاخيرة هذه ــ وهى تتسق مع الحجج التى استخدمتها حكومة الهند في سنة ١٨٦٨ ــ ١٨٧٠ ، تبدو هى الاقرب للمعقولية ، وسنظل بالتالى نطلق عليها اسم « زنجبار » في هذا الدليل لكننا سنضعها بين قوسين صغيرين بسبب هذا الخلاف · أما الشروط الجديدة التى وضعتها حكومة الهند في سنة ١٨٧٢ ، وهى الوفاء بارتباطات المعاهدات وصداقة الحكومة البريطانية ، فيبدو انها لا تتسق مع الاعتراف السابق من الحكومة بحق السلطان المطلق في هذه الاعانة ما دام لا يهاجم زنجبار·

سنة ١٨٧٣ ، دفعت المبالغ المستحقة للسيد تركي ، غير ان تصرفه في انفاق تلك الاموال ، وان مكّنه فعلا من استعادة صحار ، لم تكن حكيمة ابداً ، فهو لم يقتصر على الفشل في كسب اية مزايا من إنفاقه وحسب ، لكنه اهاج اطماع القبائل وزعمائها الغدرة في المزيد من الكسب بدلا من ارضائهم .

العون البريطاني البحري والسياسي في جوادر ومنسب والسويق ١٨٧٣ — ١٨٧٤ :

والى جانب العون المالي الحيوي الذي تلقاه السيد تركي كما وصفنا كان في مناسبات عديدة يحظى بدعم بحري وسياسي قيّمين من حكومة الهند ، ففي اول سبتمبر سنة ١٨٧٣ حين كان عبد العزيز وسالم يشيعان الاضطراب فيما جاور جوادر ، وجه اليهما الانذار بأنهما لو رفضا الشروط التي يعرضها تركي عليهما وحاولا العبور الى عمان او شق طريقهما الى الخليج فستلقى الحكومة البريطانية القبض عليهما . وقد تم القبض بالفعل على السيد عبد العزيز — تنفيذاً لهذا الانذار — ونفي الى الهند . وفي سنة ١٨٧٤ ، أثناء هجوم « صالح بن علي » على مسقط فوض المقيم السياسي في الخليج ان يقدم لتركي كل معونة عسكرية يستطيعها بشرط ان يتجنب القيام بما يزيد على تعزيزات القصف المدفعي لابعد مدى ممكن من الساحل . وقد رأينا ان هذه التعليمات لم تصل — او بالتحديد لم تصل وسائل تنفيذها — الا بعد انتهاء الازمة التي كانت سبباً في اصدارها .. لكنها ظلت مهيأة له الى فترة من الوقت .

والحقيقة إن طرد انصار ابراهيم بن قيس من منسعة تم في مارس سنة ١٨٧٤ وقد نفذه العقيد مايلز الوكيل السياسي في مسقط على مسئوليته قبل ان يتلقى اوامر الحكومة بشأن المتمردين في الباطنة ، واخيراً سمحت له التعليمات الصادرة بشأن مسقط ومطرح حرية أكبر ، وجاء طرد المتمردين للمرة الثانية من قلعة مصنعه في ظل تصريح عام من الحكومة

بتقديم العون الفعال لتركي إلى آخر مدى تصل اليه قذائف المدفعية البحرية ، وكان انسحاب آل سعد من السويق في يونيو سنة ١٨٧٤ أيضاً نتيجة ما قامت به البحرية البريطانية في ظل نفس التعليمات .

تعديل السياسة فيما بعد ١٨٧٥ :

وفي بداية سنة ١٨٧٥ ، وبعد ان وضح تماماً عجز السيد تركي بدأت حكومة الهند تتبع سياسة أكثر تحفظاً تجاهه في عمان فأصدرت تعليماتها لممثليها بألا يتدخلوا في الشئون الداخلية او شئون البيت الحاكم في عمان ، وان يقصروا جهودهم على تقديم النصيحة فقط .. ووضعت شروط اكثر تضييقاً في استخدام السلطات البريطانية المحلية للقوات المسلحةلدعم للسلطان ، ووفقاً لهذه التعليمات لم يبذل جهد كبير للحيلولة دون سقوطه .. وعندما اعتزل الحكم اخيراً لم تتجاوز الاجراءات التي قام بها البريطانيون في مسقط ضمان سلامة رعاياهم في حالة حدوث اضطراب ما .

حماية الرعايا البريطانيين في عمان ١٨٧١ — ١٨٧٥ :

يبقى علينا فقط بشأن العلاقات مع بريطانيا ، ان نصف الطريقة التي كان يتم بها تعويض الرعايا البريطانيين عن الخسائر التي تلحق بهم في الاضطرابات السياسية التي تحدث من حين لآخر .

في صحار سنة ١٨٧٢ :

ففي بداية سنة ١٨٧٢ لقي بعض رعايا الهند البريطانية معاملة سيئة واضطهاداً من جانب ابراهيم بن قيس في صحار ، ولم تكن هذه المدينة خاضعة لسلطان تركي وقتئذ ، لكن السلطات البريطانية تعهدت لهم بالحصول على تعويضاتهم قسراً ، ومضى الرائد بيللي المقيم العام في الخليج بنفسه الى صحار ، في ابريل سنة ١٨٧٢ على ظهر سفينة صاحب

الجلالة « كوان تنج » وقدرت الخسائر بعد البحث بمبلغ ٢٢٥٥ روبية وعاد بعد ان حصل على نصف المبلغ نقداً ، وقد دفع السلطان بنفسه هذا التعويض عن الخسائر وقدم صكاً بدفع النصف المتأخر .

في مطرح سنة ١٨٧٤ :

كذلك دفع السلطان بنفسه تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين في مطرح لدى استيلاء صالح بن علي عليها في يناير سنة ١٨٧٣ فقد ذكرت حكومة الهند انه ما دام السلطان قد خرج على تعليماتها وعقد تسوية مع المتمردين .. أصبح عليه ان يدفع تلك التعويضات .

وفي منسب سنة ١٨٧٤ :

أما في مصنعه — فقد بلغت قيمة التعويضات ١٥ الف روبية — وكان السلطان قد حُذر بألا يتسرع بعقد صلح مع المتمردين ، وتوجه الرائد روس المقيم العام والرائد مايلز الوكيل السياسي الى مصنعة ومعهما سفن صاحب الجلالة « فيلوميل » و « نمبل » و « محباي » وسفينة السلطان الصغيرة « رحماني » وكان على ظهرها أخ السلطان عبد العزيز الذي فوض صلاحية التفاوض باسم السلطان ، ووجدو اقلعة مصنعة قد اعيد ترميم جزء منها ويشغلها — للمرة الثالثة — رجال ابراهيم .. ولكن في ١٩ يوليو استطاعت بعض طلقات من السفينة « فيلوميل » ومعونة بعض القوارب الحربية ان تمكن عبد العزيز من النزول الى البر واحتلال القلعة دون مقاومة تذكر ، وبدأت المفاوضات بينه وبين آل سعد ، وانتهت اخيراً بتعهد من السلطان بدفع مبلغ ٥ آلاف روبية (اي ثلث قيمة التعويضات) في مقابل عودة آل سعد الى التحالف معه ، وان يدفع آل سعد بقية التعويضات مما يجمعونه خلال فترة قدرها ٧٠ يوماً ، ووافقت حكومة الهند على هذه الاتفاقية ، لكنها لم تنفذ بحذافيرها لان مبلغ ٤٠٠ روبية تبقى على آل سعد ، ولم يدفع مبلغ التعويضات كاملا الا في يناير سنة ١٨٧٥ .

حادثة جزر كوريا موريا ١٨٧٥ :

وبعد تسوية هذا الامر في مصنعه حدثت مشكلة أخرى بسبب سجن بعض رعايا زعيم كاش في جزيرة حلانيه واطلاق سراحهم بعد دفع الفدية . وكان هؤلاء المعتقلون ينتمون الى منطقة لشخرة على الساحل الجنوبي الشرقي لعمان ، اما المسيئون فكانوا بعض افراد بني بو علي من الجعافرة . وذهب العقيد مايلز على ظهر سفينة صاحب الجلالة « فيلوميل» ولم يستطع ان يلقي القبض على المعتدين ففرض غرامة قدرها ٦٠٠ روبية ، ودفعها شيخ بني بو علي في صور نيابة عن الجعافرة وباذن منهم ، وثمة مشكلة أخرى حدثت في صور في يونيو سنة ١٨٧٥ ولم تنته — كما سنذكر فيما بعد — الا في سنة ١٨٧٧ .

★ ★ ★

فترة وصاية عبد العزيز على السلطنة
أغسطس — ديسمبر ١٨٧٥



رضاء الحناوية وسخط الغفارية :

لم يكن الوضع مريحاً عموماً بعد اعتزال السلطان ، فخزانة مسقط كانت خاوية ، وقلاعها في أيدي حاميات من رجال القبائل الساخطين الذين تأخرت رواتبهم ، لكن عبد العزيز كشف عن طاقة كبيرة وحسن تصرف في مواجهة تلك المتاعب ، فقد استدعى زعماء الفريقين لزيارة مسقط، واستجاب لدعوته عدد منهم معظمهم من الحناوية مما كان له أثر طيب على الميزانية العامة . وكان طابع الحكم الجديد — بعد الحكم القديم — يميل الى الحناوية والى التعصب . وقد أصبح صالح بن علي — الذي وصل من الشرقية على رأس ٤٠٠ مقاتل — هو الناصح الاول لعبد العزيز ، في حين انتشر المطوّعة في مسقط واصبح لهم جزء كبير من النفوذ الاقليمي ،

وراحوا يمنعون الرقص والدعارة ، وخشي الغفارية من احتمال استبعادهم من النفوذ فتهيأمنهم بنو ريام وبنو جنابه وبنو بو علي لانكار سلطة نائب السلطان . واستعد بدر بن سيف والي صحار ايضاً للمقاومة بمساعدة بني نعيم .. ولصد أية محاولة من العاصمة لاخضاعه . وفي بداية اكتوبر رحل صالح بن علي إلى الشرقية ، بعد ان أقام شهراً في مسقط ، ليرعى مصالح الحكومة هناك ، وقام زايد بن خليفة شيخ ابو ظبي بزيارة لعبد العزيز دامت ثلاثة أسابيع وعده فيها بتقديم العون والمساعدة .

نفي سالم الى الهند :

وفي هذا الوقت قامت البحرية البريطانية بالقاء القبض على السلطان السابق سالم بن ثويني الذي كان يقيم في جزيرة قشم — منذ هرب من جوادر في ديسمبر سنة ١٨٧٣ — ويتقاضى ١٥٠ روبية كل شهر من السيد تركي . وترك سالم مقره هذا متجها نحو عمان فقبضت عليه سفينة صاحب الجلالة « دافني » تجاه جزر سوادي في ١٠ او ١١ أكتوبر وكانت الحجة التي تذرع بها لخروجه عن تحذير السلطات البريطانية بعدم مغادرة منفاه هي أنه قصد عمان كي يسوى مسألة استمرار الراتب الذي كان يقدمه له السيد تركي ، وكان معه سفينتان صغيرتان واربعون رجلا ، وقيل إنه كان ينوي الرسو على حائل آل عمير في الباطنة ومنها يتجه الى مسقط . ونقل سالم الى الهند ، ونفي في حيدر آباد بالسند بشروط كهذه التي سبق ان نفي بها عبد العزيز في كراتشي ، غير أنه مات بالجدري في العام التالي .

علاقة نائب السلطان بممثل بريطانيا :

واتخذ الرائد مايلز الممثل البريطاني في مسقط — بموافقة حكومة الهند — موقف التباعد بعض الشيء في علاقته بنائب السلطان ، فرفض غير طلب واحد قدمه اليه عبد العزيز لاعطائه العون المالي . واستمر دفع معونة زنجبار لتركي في جوادر ، وصدرت تعليمات سرية لممثل

بريطانيا بأنه في حالة حدوث طارىء ملح في مسقط فعلى السيد عبدالعزيز ان يكتب طلباً لمعونة بريطانية باسم أخيه السلطان تركي ، على ان يعامل الطلب بنفس الترتيبات التي كانت تتخذ بالنسبة لطلبات السلطان . كما لو كان صادراً عنه هو نفسه . ومن عدة شواهد نستطيع القول بأن عدم الاعتراف بعبد العزيز من الحكومة البريطانية هو الذي حال بينه وبين إعلان نفسه حاكماً لعمان .

عودة تركي المفاجئة من جوادر وانتهاء نيابة عبدالعزيز ديسمبر ١٨٧٥

وقرب نهاية السنة ، أحس السلطان تركي بتماثله للشفاء باسترداد معنوياته فقرر أن يعود ليتولى الامور بنفسه في عمان ، لكن طريقة عودته كانت غريبة ، فبدل ان يخطر نائبه بذلك .. نزل سراً من قارب أهلي من مطرح يوم ١٣ ديسمبر ، وكان عبدالعزيز في ذلك الوقت غائباً في حصن سمائل حيث كان يبدل حامية الغفارية الموجودة فيه بأخرى من البلوش . وتعرف حرس قلعة مطرح على تركي بلا تردد ، وسمحوا بوضع يده على المكان .. غير ان الحاميات من بني بو حسن الموجودة في حصون مسقط لم تسلك نفس السلوك ورفضت الاعتراف به في العاصمة دون صدور امر اليها من السيد عبدالعزيز . وارسل هذا ربما بدافع الخوف من السلوك الغريب من جانب شقيقه — يطلب منهم الصمود حتى يصل اليهم ، واستطاع تركي في ١٩ ديسمبر ، بعد ان وصلته الامدادات من نخل وبعض الوهابيين ومن والي صحار المخلص ، ان يحتل المرتفعات المحيطة بمدينة مسقط . وفي ٢١ ديسمبر بعد يومين من المناوشات السلمية مع الحرس دخل تركي مسقط دون ان يقاومه أحد ، وقاومت الحصون عدة أيام ثم استسلمت ، ولحق بتركي عقب وصوله الى مطرح حمود بن سعيد المشهور بسوء السيرة ومعه ثلاثون رجلا .

حادثة العلم البريطاني :

وكان مما حدث خلال هذه العمليات سوء استخدام أنصار تركي للعلم البريطاني حيث رفعوه على قارب ارسله هذا من مطرح مع خطاب

الى الرائد مايلز . فقد اطلقت قلاع مسقط النار على القارب اثناء مروره .. لكن الجانبين قدما اعتذاراً عن ذلك العمل غير المقصود واعتبرت المسألة منتهية .

* * *

الاحداث في عمان من عودة تركي حتى هجوم صالح ابن على وعبد العزيز على مسقط ١٨٧٦ ـ ١٨٨٣

ولم تكن الفترة الثانية من حكم تركي خالية من الاضطرابات التي أثارها صالح بن علي وابراهيم بن قيس والسيد عبدالعزيز وغيرهم .. لكن سلطته لم تتعرض لاية هزة عنيفة .

عبدالعزيز يطارد الى داخل عمان :

فسرعان ما تخلى أنصار عبدالعزيز عنه ووجد نفسه مجبراً على التراجع من حصن سمائل الى صمد ، وظلت قلعة سمائل مدة بعد ذلك تسيطر عليها باسمه حامية من قبيلة بني رواحه . ولكن بعد فترة من الاشتباكات التي نتج عنها كثير من التدمير في أسوارها ، استسلمت القلعة واحتلتها حامية من البلوش باسم السلطان ، وجرت مفاوضات عديدة بعد ذلك لاحلال التفاهم بين الشقيقين . وفي مارس سنة ١٨٧٦ التقى الرائد مايلز الوكيل السياسي البريطاني الذي توسط بينهما بالسيد عبد العزيز في قريات .. لكن هذا لم يوافق على الاطلاق على أية اتفاقية تلزمه بالخروج من عمان ، أما تركي فكان من الناحية الاخرى يرفض مناقشة أية شروط الا بعد خروج عبدالعزيز من البلاد .

غارة حمود الجحافي على الباطنة ١٨٧٦ :

لكن اهم احداث سنة ١٨٧٦ كانت غزوة خطيرة شنها حمود بن سعيد الجحافي على اراضي السلطان . فقد اطلق تركي في شهر تموز

سراح هذا اللص قاطع الطريق من السجن الذي كان زج به خلال شهر ابريل بناء على طلب صالح بن علي . وفي سبتمبر أغار حمود من الشرقية على الباطنة ومعه عصابة من اللصوص ويبدو ان ذلك كان دون موافقة صالح بن علي وابراهيم بن قيس . واثناء مروره برستاق قام باغارات على حجة ، واستطاع ان يأسر فيصل ابن السلطان الاصغر ونميش مستشاره المفضل في طريف . ووصل الى سيب ،لكنه حين وجد ان التجار الهنود فيها قد انسحبوا مخلفين وراءهم مغانم قليلة ، نهب اسواقهم وتقدم الى سحام . واستطاع ان يجد في هذه بعض ممتلكات التجار الهندوك الذين لم تمهلهم الفرصة لاخفائها وبعدها اتصل حمود بمعول في وادي معول ، وكانت علاقة هذا الرجل بالسلطان سيئة دائماً نتيجة ارض في معول قام عزان بن قيس بمصادرتها وبيعها بثمن بخس ، وكان هذا الرجل في ذلك الوقت يجهر بتمرده على السلطان ، لكن أهل نخل وسمائل قاموا بصد قواتهما وكبدوهما خسائر فادحة ، وطلبوا عون السلطان الذي وجد الفرصة مواتية لطرد حمود من اقليم معول .

هجوم المتمردين مرة أخرى على مسقط ١٨٧٧ :

وفي سنة ١٨٧٧ قام رعايا السلطان الساخطون بهجوم جديد على مسقط ، وكان المحرض لهم كالمعتاد ، هو صالح بن علي يعاونه المطوّعة ، وقد حاول هؤلاء ان يضفوا على حركتهم طابعاً شرعياً فتحدثوا عن « عدم تدين صاحب السمو وقلة تمسكه بالاخلاق » وقالوا انه السبب الاساسي لسخطهم ، وأعلن صالح بن علي منهج هؤلاء المتمردين في خطاب ارسله الى مستر روبرتسون الوكيل السياسي العامل في مسقط بتاريخ ٩ يونيو ، وكان مستر روبرتسون جديداً في عمله هذا ، وكانت سفينة صاحب الجلالة « تيزر » قد غادرت الميناء في اليوم السابق لتلقّيه الخطاب ، لكن الرائد مايلز كان ما يزال في مسقط ، وتصرف مستر روبرتسون بوحي من استشارته في الازمات التالية ، ففي ١٤ يونيو اندفع المتمردون — رغم الانذار الذي وجهه اليهم الوكيل السياسي — الى

مطرح واحتلوها دون مقاومة تذكر . لكن ذلك تم بعد ان استطاع مستر روبرتسون والرائد مايلز ان ينقلا التجار الهنود وبضائعهم الثمينة في المدينة الى ظهور القوارب في الميناء ، وقد رغب الخوجات في ان يظلوا بحصنهم الذي كانو يعتبرونه آمناً . وفشل صالح في اقناع عبدالعزيز بأن ينضم اليه في هذا العمل ، لكن حمود الجحافي كان يصحبه معظم قواته من آل وهيبة ، الى جانب افراد من الحبوس والجحافرة وبني بو حسن وبني رواحه ايضاً .. وكان الجحافرة بالذات من أشد انصار والد السيد تركي ولاء له . وقدم المساكرة عوناً مالياً للمتمردين لكنهم لم يرسلوا رجالا للانضمام اليهم . وفي ١٥ يونيو عادت سفينة صاحب الجلالة « تيزر » الى مسقط ، وفي ١٧ منه انضم ابراهيم بن قيس الى معسكر المتمردين ، وفي ١٧ يونيو ظهر عسكرهم- الذي كان يتجاوز الآن ١٠٠٠ مقاتل يتحرك نحو مسقط التي لم تكن حاميتها تزيد عن ٢٠٠ رجل . وبعد انذار من جانب البريطانيين لهم اطلقت سفينة صاحب الجلالة « تيزر » بعض الطلقات — بناء على طلب السلطان — في الوادي خلف المدينة ، كما اطلقت بعض الطلقات ايضاً في الليل لارهاب المتمردين ومنعهم من التجمع للقيام بهجوم موحد . وفي اليوم التالي استدارت السفينة الى مطرح واستطاعت ان تجلي بعض القناصة من المتمردين الذين كانت نيرانهم تصيب حامية المدينة من المباني المجاوة لها ، وانتهزت هذه الفرصة لاجلاء كل الرعايا البريطانيين الموجودين في حصن الخوجات ونقلهم الى ظهور السفن في الميناء . وعادت « تيزر » بعدها الى مسقط ، حيث كررت ضربها كما حدث في اليوم السابق واحدث هذا نتيجة طيبة . وفي ١٩ يونيو بدأ المتمردون في الاتصال بالسلطان لكنه رفض ان يتناقش معهم الا اذا تراجعوا الى روى .. وقاموا فعلا بالانسحاب اليها . وفي ٢٠ يونيو قامت تيزر بنقل السلطان الى مطرح ومنها تقدم الى بيت الفلاح للقاء صالح بن علي ، وطلب هذا مبلغ ٢٠ الف روبية ثمناً لتراجعه لكن السلطان كان حازماً في رفضه دفع أي

مبلغ . وكان المتمردون قد ارتكبوا عديداً من السرقات والجرائم أثناء احتلالهم مطرح بما في ذلك قتل الاطفال والعزل .

وفي ٢١ يونيو انسحبت فرقة المطوّعة ، وتراجع صالح الى صمد وابراهيم الى رستاق ، لكن حمود الجحافي تلكأ عدة ايام في وادي بشار يهدد بتدمير كل بيت ويحرق كل اشجار النخيل ما بين بركة ومسقط ما لم يتسلم فدية قدرها ٢٥٠٠ روبية من السلطان . واخيراً رأت حكومة مسقط العاجزة عن مهاجمته ان اجابة مطلبه هي أفضل طريقة لاسكاته . وحين تخلص السلطان من هذا المأزق أبدى همة كبيرة في الاستعداد للمستقبل فبدأ يحسن الدفاع عن مسقط ومطرح ويزيد عدد الحاميات في كل منها ويستجلب جنداً جدداً . وبعد هذه الاحداث بقليل ، انتقل عبد العزيز من صمد الى بلدة بني بو علي في اقليم جعلان حيث استقر عدة شهور دون ان يتلقى عوناً من احد .

حركة عبد العزيز ١٨٧٨ :

وفي صيف سنة ١٨٧٨ قام عبد العزيز بحركة ضد مسقط ، وتلقى احتجاجاً كتابياً من الرائد مايلز . واعترض الغفارية تقدمه في وادى سمايل ، لكنه اثار في العاصمة رعباً رهيباً لم ينسخ من ذاكرتها بل جدد اهوال البدو في العام السابق ، وباستثناء هذه الحركة فقد بقيت عمان للسنوات القليلة التالية دون اي اضطراب خطير .

اضطراب في جوادر واعادة ضم ظفار ١٨٧٩ :

وفي سنة ١٨٧٩ حدثت بعض الاضطرابات في جوادر ، وفي نفس السنة قامت قوات من عمان باعادة احتلال ظفار بعد خمسة عشر عاماً — غير ان هذه الاحداث — الواردة تفصيلا في الملاحق الخاصة بتاريخ جوادر وظفار — لم يكن لها انعكاس مباشر على الاحداث السياسية في عمان . كذلك وقعت تمردات محلية في ظفار في الفترة من ١٨٨٠—١٨٨٣

الصراع القبلي على املاك بيت آل عينين ١٨٧٩-١٨٨١ :

أما الاضطرابات التي حدثت في عمان نفسها فكانت اضطرابات محلية او قبلية الى حد كبير . وقد تركز أحدها حول قلعة عينين في اقليم الظاهرة حين انتزعها البلوش في اوائل سنة ١٨٧٩ من ايدي المياحة وظل البلوش مسيطرين عليها حتى سنة ١٨٨١ حين هاجمهم عدد كبير من الغفارية فتخلوا عنها لبني على من ينقل ، ونشير هنا الى ان السلطان حين خول البلوشيين السيطرة على القلعة باسمه فقد اعتدى اعتداء لا شك فيه على الشيخ برغش شيخ الغفارية ، وبعد ان سيطر بنو علي على بيت آل عينين نجحوا في أن يخترقوا حصار الغفارية مكبدين اياهم خسائر قدرت بخمسين رجلا من رجالهم . وفي سنة ١٨٨١ كان المياحه في حرب مع لا يقل عن ثماني قبائل .

أيلولة قلعة عوابي للسلطان :

وكان ثمة نزاع آخر خطير على قلعة عوابي التي كان يسيطر عليها العبريون ويزعم بنو ريام انها لهم ، وتقرر في سنة ١٨٨١ وبمقتضى اتفاقية عقدت ان تؤول القلعة الى السلطان الذي اعادها بدوره الى ايدي حامية من العبريين .

معركة بين بني بو علي وبني بو حسن ١٨٨١ :

على أن أخطر نزاع قبلي هو ذلك الذي شب في يوليو سنة ١٨٨١ بسبب العداء المستحكم بين بني بو علي وبني بو حسن في جعلان . واتخذ هذا النزاع شكل هجوم سبقه انذار قبل خمسه ايام من وقوعه . وقد شنه بنو بو علي يساعدهم بنو جنابه وبنو راسب وبنو هشم على بني بو حسن ، واستطاعوا ان يهزموهم ويوقعوا بهم ويطاردوهم حتى قلعتهم ، وتوصف هذه المعركة بأنها أخطر حرب نشبت بين قبائل عمان ، فقد قتل فيها - كما يقال - ٦٠ رجلا من بني بو علي و ٧٥ من بني بو حسن .

ابراهيم بن قيس يستولي على مصنعه مرة أخرى ثم يستردها منه السلطان ١٨٨٢ :

وفي سنة ١٨٨٢ حدثت انتفاضة اعقبت اضطراباً سياسياً خطيراً في عمان . ففي ١١ مارس استولى ابراهيم بن قيس مجدداً على مصنعه ، لكنه استفاد من خبراته السابقة فقام بحماية التجار المنتمين للهند البريطانية من السلب والنهب ، وظلت الحياة التجارية في هذا الميناء مستمرة دون اضطراب . وقرر السلطان ان يستعيد مصنعه بقوة السلاح .. فقام في ٩ و ١٠ ابريل بهجوم على القلعة ومعه ١٨ مدفعاً . وكانت سفينة صاحب الجلالة « عرب » واقفة ترقب الاحداث ولا تشترك فيها . وكان ابراهيم نفسه غائباً في رستاق ، وفي اليوم التالي من اطلاق النيران استولت قوات السلطان على القلعة بعد خسائر من الجانبين ، وهكذا استعاد تركي سيطرته على مصنعه وكان امرأ خدم وضعه خدمة كبيرة .

المتمردون يهددون مطرح ومسقط ١٨٨٢ :

وفي شهر يونيو ١٨٨٢ استطاع السيد عبد العزيز وحمود الجحافي التسلل الى عبر ممرعق ووصلا في ٢٢ يونيو الى وطاية حيث اعلنا ان هدفهما هو الهجوم على مطرح ومسقط . ولم يفلح احتجاج العقيد جرانت الوكيل السياسي في مسقط في صدهما عن هدفهما .. لكنهما في ٢٤ يونيو — ربما عند وصول سفينة صاحب الجلالة « عرب » ورسوها خارج مطرح — استبدل الثوار التهديد بالمفاوضات وقبلوا أخيراً الشروط المرضية التي قدمها السلطان ومنها فرض راتب شهري قدره ٢٠٠ روبية للسيد عبد العزيز ثم ارسل السلطان ابنه السيد فيصل لتأديب بني ندابه لأنهم سمحوا للمتمردين بالمرور من مضيق عق غير انه عدل نتيجة تهديدات صالح بن علي والسيد عبد العزيز .

خطط صالح بن علي ١٨٨٣ :

وخلال الأشهر الاولى من سنة ١٨٨٣ كان صالح بن علي منهمكاً في تدبير وسيلة يستطيع بها اسقاط السيد تركي .. لكنه الآن فقد عون

ابراهيم في رستاق لان هذا قد قيل في مارس من نفس السنة راتباً شهرياً من السلطان قدره ١٠٠ روبية ، ورغم ان صالح بن علي كان يميل الى السيد عبد العزيز دائماً الا ان هدفه فيما يبدو كان ان يجعل على عرش السيد تركي — لو نجح في اسقاطه — الزاهد المتدين حمود بن فيصل من رستاق . واستغل صالح الخلافات القائمة بين الغفارية في وادى سمايل استغلالا ذكياً خاصة الخلاف بين بني ندابة وبني جابر حول مزارع النخيل في صارور وذلك بهدف اضعاف الدفاع عن مسقط ضد العدو من الشرقية ، ونجح في هذا نجاحاً زلزل ثقة السلطان ببني ندابة ، وتخلى هؤلاء عن التزامهم بحماية مضيق عق من اجتياز اعداء السلطان .

ثالث هجوم للمتمردين على مسقط اكتوبر ١٨٨٣ :

وقبل الهجوم الاخير على مسقط — الذي تأخر حتى أكتوبر — ظهرت عدة اعراض تمهيدية له ، ففي يونيو حاول حمود الجحافي أن يشق طريقه نحو مسقط لكن قبائل بني جابر والسيابية المخلصة للسلطان استطاعت ان توقفه في صارور . وفي منتصف اغسطس كان صالح ابن علي والسيد عبد العزيز في صارور ، وقد دخلاها دون مقاومة بهدف وضع حد للخلاف بين بني جابر وبني ندابة .. لكنهما . ورغم القوة الكثيفة التي معهما — عادا دون توقع من صارور الى الشرقية .

وأخيراً في ١٩ أكتوبر تلقى الرائد مايلز الوكيل السياسي إخطاراً من السيد عبد العزيز يبلغه فيه عزمه على الهجوم على مسقط ويطلب منه اتخاذ الاجراءات الكفيلة بابعاد الرعايا البريطانيين عن الخطر . أما السلطان فقد ابدى في هذه المناسبة شجاعة ونشاطاً فائقين فركز قواته التي كانت تبلغ حوالي ٥٠٠ رجل للدفاع عن مسقط ، وترك مطرح بلا دفاع تقريباً . وكان هذا الاجراء — كما كشفت الاحداث — افضل اجراء يمكن اتخاذه ، وفي نفس الوقت طلب الوكيل السياسي من رعايا الهند البريطانية في مسقط ان ينقلوا اشياءهم الثمينة الى ظهر السفن الانجليزية

ويستعدوا بدورهم للانتقال اليها . وتم نقل التجار الهندوك ايضاً من مطرح الى مسقط طلباً للامن ، لكن خوجات مطرح تركوا لرأيهم فاختاروا البقاء في قلعتهم . وفي ٢١ اكتوبر بدأت طلائع جيش المتمردين تصل الى الروى ، وفي الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٢٢ حدث هجوم حاسم وغير متوقع بقيادة السيد عبدالعزيز بنفسه على ثلاث جبهات من سور المدينة . وكان هذا الهجوم المباشر على مسقط عن طريق وادى الكبير يعتبر نقطة تحول عن الطريق المألوف للهجوم الذي يبدأ اولا باحتلال مطرح واتخاذها قاعدة هجومية . وكان الليل حالك الظلام ، والمهاجمون متشحين بالسواد ومعهم سلالم لتسلق الاسوار. ولم تكن الحامية — رغم يقظتها — تتوقع هذا الهجوم لكنها استطاعت أن تصده بقيادة السلطان بنفسه . وتراجع المتمردون عن الاسوار وقد قتل منهم ثلاثون رجلا وجرح ستون ، وتراجع عبدالعزيز الى سيداب ومنها الى الروى ومن هناك اتصل بصالح بن علي الذي لم يغامر بالاشتراك في هذا الهجوم ، وكن رجاله قد قاموا بهجوم ضعيف على اسوار مطرح . وفي ٢٢ أكتوبر حصل السلطان — فيما لم يكن واثقاً من قدرته على الدفاع عن مسقط بقواته وحدها — على وعد من المقيم السياسي بأن تعاونه سفينة صاحب الجلالة « فيلو ميل » التي كانت راسية في الميناء . وصدرت الاوامر لكل الرعايا البريطانيين — ما عدا من ترتبط اعمالهم بالوكالة — بالصعود الى القوارب وترك المدينة . وخلال النهار وصلت في الوقت المناسب — تعزيزات من بني جنابه قوامها ٧٠ مقاتلا على يخت السلطان الخاص « دار السلام » وفي المساء قام الرائد مايلز ، على ظهر السفينة « فيلوميل » بزيارة مطرح ، وعاد الى مسقط بعد ان امر باطلاق بعض طلقات المدافع من عيار سبع بوصات على مواقع المتمردين لمنعهم من مهاجمة الاجزاء الضغيفة من سور المدينة . وفي يوم ٢٣ طلب السلطان ان تقوم « فيلوميل » باطلاق بعض طلقاتها اثناء الليل كي يظل العدو بعيداً خلال الليلة التالية .. واجيب الى طلبه . وفي يوم ٢٤ ظهرت قوات العدو

في أعلى وادي الكبير وفوق مرتفعات كلبه . وهاجم الفرسان الابراج التي تحرس امداد المدينة بالمياه لكنهم لم يستطيعوا الاستيلاء عليها . وفي يوم ٢٥ وصل بعض المشايخ الاصدقاء من الحرث والمساكرة ومعهم قوات تصل الى ٣٠٠ مقاتل ، وتوقفت السفينة « فيلوميل » عن اطلاق نيرانها . وفي اليوم التالي داخل الميناء اسطول صغير من القوارب يحمل امدادات جديدة من المقاتلين يصل عددهم الى أكثر من ٧٠٠ مقاتل وانتهى الخطر تماماً ، ففتحت أبواب المدينة ، وسمح بلجنود الحاميات بترك اماكنهم . وفي نفس اليوم قوّض صالح بن علي والسيد عبدالعزيز معسكرهما في الروى وتراجعا الى الشرقية مخلفين وراءهما عدداً قليلا من الجنود لحمل الجرحى . وقد فقد المتمردون في هذه العمليات حوالي ٧٠ قتيلا من بينهم ثلاثة مشايخ او اربعة . وكان السلطان يعتبر هذه الاشتباكات أخطر معركة في تاريخ عمان منذ معركة ضنك التي هزمت فيها قوات عزان بن قيس . وكانت القبائل التي اسهمت اساساً في التمرد هي قبائل بني حجر وبني حرث والحبوس .. لكن السلطان أعلن بعدها ان كل القبائل الشرقية تورطت في التمرد بغير استثناء سوى بني بطاش الذين ظلوا على الحياد وبني كلبان وبني شقائل الذين حفظوا ولاءهم للسلطان .

حملة تأديبية على وادي سمايل ووادي معول نوفمبر ١٨٨٣ :

وقد زاد عدد جيش السلطان في نهاية هذا الحصار حتى تجاوز ثلاثة آلاف رجل ارسل السلطان منهم قوة قوامها ١٧٠٠ مقاتل بقيادة ابنه السيد فيصل لمطاردة المتمردين وعقاب قبائل الغفارية التي سمحت لقوات المتمردين بالمرور . وكانت حركة السيد فيصل — التي لم تبدأ الا في الثالث من نوفمبر — ابطأ من ان تهدد جيش العدو المتراجع ، لكنه نجح في الهدف الثاني من حملته ، واستطاع ان يخضع القبائل المقيمة في وادي سمايل وحوله ، كما اخضع ايضاً بني ندابه والرحبيين بعد ان

طاردهم عبر وادي العق وارغمهم على ان يعلنوا تحالفهم مع الحناوية ، وزار فيصل اثناء عودته وادى قبيلة معول ، التي كانت توقفت عن دفع العوائد مدة ثلاث سنوات متتالية ، وحمل شيخهم معه أسيراً الى مسقط ، ولدى وصول فيصل سرح السلطان جنوده واعاد كلا الى بلده محملا بالهدايا . وقيل ان حملة فيصل جمعت غرامات وصل مجموعها الى ١٩,٨٠٠ روبية الى جانب غرامة اخرى فرضت على قبيلة معول قيمتها ١٢,٠٠٠ روبية امكن تحصيل نصفها على الاقل .



ادارة تركي الداخلية
١٨٧٥ ـ ١٨٨٣

تحسن سياسة السلطان :

أصبحت سياسة تركي الداخلية بعد عودته الى الحكم في اواخر سنة ١٨٧٥ تخالف تماماً عن سياسته قبل ذلك .. فقد توقف عن إيثار قبائل الحناوية . وعاد الى الاعتماد اكثر فأكثر على الغفارية ، وأصبح يهتم بتحسين قواته العسكرية ، واستطاع ايضاً ان يحقق مزيداً من النجاح في استغلال علاقاته بالرجال الأكفياء لتحسين الادارة .

قواته العسكرية :

وحيث جدد السلطان تجنيد مرتزقة الجنود من الاحسا ونجد فقد اغناه ذلك عن تأييد القبائل . لكن الامر لم يكن خيراً خالصاً ، فالجنود كانوا منقسمين على انفسهم شيعاً كثيرة ، كما كان سلوك الوهابيين منهم أميل الى العنف والشراسة ، ففي سنة ١٨٧٩ قتل النجديون قائد جنود الحسا في مسقط ، وبلغ الخوف من حرب محلية بين الفريقين مبلغاً كبيراً أدى الى ارسال سفينة صاحب الجلالة « بيكون » لتعزيز قوى السلطان ،

وفي سنة ١٨٨١ قتل تاجر هندوكي في مطرح ، وكان من قوة اعتقاد الجالية الهندوكية بأن الذي قتله هم حرس السلطان من الوهابيين ما جعلهم يلتمسون من الوكيل السياسي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسريح ذلك الحرس . وفي سنة ١٨٨٢ اغتصب جندي وهابي عنوة في مطرح اموال أحد أفراد الخواجات من رعايا البريطانيين . وواجه الوكيل السياسي صعوبات كثيرة في سبيل الحصول على تعويض لهذا الرجل .

قوته البحرية :

أما قوة السلطان البحرية فقد كانت على مستوى بالغ من الضعف بعد عودته من جوادر . فقد كان في بومباي اثناء فترة غربته السفينة الحربية الوحيدة التي كانت له وهي السفينة « رحماني » ، وفي سنة ١٨٧٦ التمس تركي عون الحكومة البريطانية للحصول على سفينة بخارية على ان يخصم ثمنها من معونة « زنجبار » لكن طلبه لم يلق آذاناً صاغية ، واخيراً تلقى السلطان تركي المركب البخاري « دار السلام » هدية من شقيقه سلطان زنجبار ، وكان لهذا المركب قيمة كبيرة في دعم سلطته على الساحل .

موظفــوه :

كان المستشار الاول لتركي خلال الفترة الثانية من حكمه هو سعيد ابن محمد شقيق وزيره الاصلي سيء الحظ ثويني بن محمد . لكن الثقة الكاملة لم تنشأ ابداً بين السلطان وسعيد ، بل ان هذا الاخير كان عدو بدر ابن سيف نصير تركي المخلص ووالي صحار منذ استولى عليها في سنة ١٨٧٣ ، ورحل الى زنجبار ، لكن تركي عاد فسمح له بالرجوع الى عمان وعينه والياً لمطرح في سنة ١٨٧٩ . واكتشف تركي موظفاً مخلصاً له هو سليمان بن سويلم الذي ظل والياً على ظفار منذ سنة ١٨٧٩ .

علاقاته :

وكان تركي على علاقات ودية بأقربائه جميعاً ما عدا شقيقه عبد العزيز ، لكنه في سنة ١٨٧٦ شك في مؤامرة تدبر ضده فنفى أبناء أخيه ثويني عبد العزيز ومحمد وحمود وحمدان الى جزيرة قشم حيث كان شقيقهم حريب مقيماً فيها ، ولكنه كان راضياً عن سلوك ناصر بن ثويني فسمح له بالبقاء في مسقط ، وفي سنة ١٨٧٧ عفا تركي عن هؤلاء المنفيين ، لكن يبدو ان شقيقهم حريب لم يكن يستطيب وجودهم في قشم لانه سرعان ما نقل بعدها الى القاعدة البريطانية في باسيدو .

اسرته :

ولم يكن بين ابناء تركي من بلغ من الرشد ما يجعله يعاون أباه في الحكم ، وفي سنة ١٨٨٠ استخدم فيصل ابنه الثاني واليا على حصن سمايل ونزوة ، وفهد ابنه الثالث والياً لبركة ، اما اكبر ابنائه فكان والياً اسمياً او فعلياً لصحار ، من سنة ١٨٧٨ حتى نهاية هذه الفترة ، لكنه اسخط رعايا ابيه فيها من جراء تعسفه وقلة كفايته .

تعديلات في المكوس ١٨٨١ :

وقد بدأ السلطان المكوس التي كانت تبلغ ٥٪ على كل البضائع التي تدخل مدينتي مسقط ومطرح من طريق البر الى ضريبة لا تتجاوز ٢٪ فقط في سنة ١٨٨١ . واسخط هذا القرار القبائل المجاورة للمدينتين وربما كان عاملا هاماً من عوامل تقاعسهم عن نصرة الحكومة في سنة ١٨٨٣ .



علاقات تركي بالحكومة البريطانية

في النزاع الذي حدث بين تركي وعبد العزيز عقب عودة الاول من جوادر سنة ١٨٧٥ ، وقف المسئول البريطاني المحلي على الحياد في بداية الامر ، كما حاول ايضاً ان يتوسط بين الشقيقين بشكل شخصي غير رسمي لكنه فشل ، غير انه ما كاد يستقر وضع تركي حتى عدل المسئول البريطاني سياسته الحيادية ليقف الى جانب تركي .

تاريخ معونة « زنجبار » ١٨٧٥ — ١٨٨٣ :

واستمر دفع معونة « زنجبار » دون انقطاع ، وكانت تدفع عادة قبل موعدها المحدد لتستخدمها حكومة مسقط في مواجهة ضرورياتها . واستجابة لمطالب السلطان اصبحت المعونة ، التي كانت تدفع نصف سنوية ، تدفع كل ثلاثة شهور منذ سنة ١٨٧٦ ، ثم أصبحت شهرية في ١٨٧٩ . ومنذ اول سبتمبر سنة ١٨٨٣ — وهو التاريخ الذي قررت فيه حكومة صاحب الجلالة نفض يدها تماماً من شئون زنجبار بما فيها الشئون المالية أصبحت هذه المعونة كلها ضمن مسئولية حكومة الهند ، وأصبحت تدفع بعد سنة ١٨٧٣ بالروبية وقدرت بمبلغ ٨٦,٤٠٠ روبية في السنة على أساس انه مبلغ يساوي ٤٠ الف ريال في ذلك الوقت ، ولم تنقص قيمة هذه المعونة على الرغم من انخفاض قيمة الريال بالنسبة لسعر الروبية .

استمرار سياسة التأييد المعتدل البريطانية للسلطان ١٨٧٥—١٨٨٣ :

واستمرت حكومة الهند تقدم المعونة البحرية وغيرها بنفس الشروط السابقة ولكن بحماسة أضعف ، وفي سنة ١٨٧٦ رفضت حكومة الهند ان تحتفظ بحمود الجحافي الذي قبض عليه السلطان ورغب بنفيه للهند أن يعتقل في أحدسجونها . وفي سنة ١٨٧٧ رفضت حكومة الهند ان تضع

سفينة حربية تحت تصرف السلطان ليستعين بها في استعادة السويق التي كان يعتبرها بمثابة الضائعة من يده بسبب تراخي ولاء واليها له ، وفي سنة ١٨٨٠ وبناء على رغبة السلطان وتحفظاً على عبدالعزيز من استخدام المال في أغراض السياسة دفعت حكومة الهند مبلغاً كان مستحقاً للسيد عبدالعزيز قيمته ٨ آلاف روبية عن املاك له في زنجبار بالتقسيط بدل أن تدفعه له مرة وحدة ، كذلك قدمت حكومة الهند للسيد تركي الذخائر والسلاح غير مرة مجاناً او بالثمن . وفي سنة ١٨٨٣ خولت الحكومة المقيم في عمان ان يساعد السلطان — بصفته الشخصية لا الرسمية ، في الحصول على بعض المدربين العسكريين لجنوده البلوش والافريقيين . وفي ثلاث مرات على الاقل بعث المقيم البريطاني في مسقط برسائل للمتمردين لاقناعهم بالعدول عن نواياهم .. كما استخدم مستر روبرتسون والرائد مايلز السفن الحربية البريطانية استخداماً حذراً لصد الهجمات الخطيرة على العاصمة في ١٨٧٧ و ١٨٨٣ .. ووافقت الحكومة على ما قام به لاحقاً . وفي سنة ١٨٨١ صدرت تعليمات للوكيل السياسي بأن حكومة الهند لن تتدخل في حالة موت السيد تركي وقيام الاضطراب حول من يخلفه الا في حالة واحدة هي وقوع محاولة لاعادة الوحدة بين عمان وزنجبار .



حماية الرعايا البريطانيين في عمان ١٨٧٥ ـ ١٨٨٣

تبقى مرحلة واحدة من مراحل العلاقات بين السيد تركي والحكومة البريطانية ، تلك هي حماية الرعايا البريطانيين وصيانة حقوقهم في عمان خلال فترة بحثنا هذه .. وكانت تسوية امثال هذه الامور ليست هينه بالنظر لضعف حكومة السلطان ضعفاً شديداً في ذلك الوقت .

حادثة صور ١٨٧٥ – ١٨٧٧ :

فقد نشأت مثلا حادثة هينه في ذاتها لكنها تعقدت واستعصى حلها وقتاً طويلا .. ففي سنة ١٨٧٥ وقع اغتصاب في صور على املاك تاجر هندوكي من افراد من قبيلة بني جنابه ، وقدرت قيمة البضائع المغتصبة بـ ١٦٠٠ روبية . ولم يستطع السيد عبدالعزيز اثناء فترة نيابته ، ولا السلطان نفسه بعد رجوعه الى الحكم ان يستخلص شيئاً من اهل صور . ولكن أخيراً في يوليو سنة ١٨٧٧ سار مستر روبرتسون الوكيل السياسي بصحبة وزير السلطان الى صور على ظهر سفينة صاحب الجلالة « تيزر » واستطاعا بالتهديد ان يحصلا على قيمة المسروقات الى جانب غرامة قدرها ٢٠٠٠ روبية ، وسلمت الغرامة الى السلطان بعد خصم تكاليف السفينة منها .

حادثة سحم :

وقد سببت غارة حمود الجحافي على الباطنة في خريف سنة ١٨٧٦ بعض الخسائر للتجار الهندوك في سحم ، فنهب جنود حمود بعضها ونهب البعض الآخر أفراد من آل بو قرين من سكان المدينة . وقدرت الخسائر المباشرة بمبلغ ٣٥٤٤ روبية ، اضيف لها ديون هالكة نشأت عن نهب ممتلكات الهنود . وقد اعتبر السلطان مسئولا عن قيمة الخسائر المباشرة ما دام قد اهمل الدفاع عن التجار خلال سحب والي سحم الحرس منها بغير تفويض من السلطان . وقبل السلطان اخيراً ان يكون مسئولا عن المبلغ ، اما بالنسبة للديون فقد امرت الحكومة باتباع الطريقة المألوفة في مثل هذه الحالات ، فحين اراد التجار العودة من صحار الى سحم وديل ، وكلاهما كانتا غير محصنتين اعترض السلطان في البداية ، لكن الممثل البريطاني وقف الى جانب التجار مستنداً الى نص في المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٩ تتيح للرعايا البريطانيين حرية الاقامة والتجارة في كل جزء من اجزاء عمان ، ولم يعترض السلطان بعدها على حق التجار في العودة .

قضية مطرح ١٨٧٧ :

أما أهم حالة لاستعادة تعويضات الرعايا البريطانيين فقد نشأت عن احتلال المتمردين لمطرح في اوائل سنة ١٨٧٧ ، فقد قدرت الخسائر في البداية بمبلغ ١٥ الف روبية . واقترح مستر روبرتسون بموافقة الرائد روس على ان يدفع السلطان ربع المبلغ ، ويدفع المتمردون ثلاثة الارباع الباقية . وتم الضغط على هؤلاء عن طريق الاستيلاء على صادراتهم في صور ومطرح . لكن البريد الذي كان يحمل التوصيات الى حكومة الهند ضاع لسوء الحظ وبقيت هذه المشكلة مهملة تماماً حتى سنة ١٨٧٩ حين خفض تقدير الخسائر البريطانية الى ١٠ آلاف روبية ، طلب دفعها من صالح بن علي شخصياً وقبائل حارث وحجر والحبوس .. مع اعفاء السلطان من دفع اي مبلغ هذه المرة . وكتبت المفوضية مذكرة في فبراير سنة ١٨٨٠ طالبت فيها بأن يدفع صالح بن علي مبلغ ١٥٠٠ روبية وقبيلة حجر ٣٧٥٠ وحرث ٢٧٥٠ والحبوس ١٦٠٠ على ان تسلم المبالغ للسلطان (١) الذي وصفته المذكرة انه يقف بكل جهوده وحماسته الى جانب الحكومة البريطانية . وحددت المذكرة شهراً لدفع هذه المبالغ والا فانها ستزاد . وقدمت القبائل المعنية اعذاراً وتعلات كثيرة لكنها لم تدفع شيئاً . وفي سبتمبر سنة ١٨٨٠ خرج الى صور سيف بن بدر مندوباً عن السلطان على ظهر السفينة « دار السلام » ومعه العقيد جرانت الوكيل السياسي على ظهر سفينة صاحب الجلالة « وود لارك » وهناك حجزا على بضائع في الميناء ظنا بناء على معلومات خاطئة انها تخص بني حجر ولكنهم لم يستطيعوا ان يضعوا ايديهم على شيء تملكه تلك القبيلة بالفعل . واخيراً تم الاتفاق مع حكومة الهند ، بعد ان استطاع المحصلون استرداد قسم من المبلغ المطلوب على فرض ضريبة على القبيلة المعنية قدرها ١٪ من قيمة تمورهم المصدرة من اقليم الشرقية ليخصص دخلها

(١) بلغ المجموع الكلي لهذه المبالغ ٩٠٠٠ روبية فقط ، وربما كان ثمة خطأ من الكاتب في هذه التقارير .

لسداد هذا المبلغ . وقد اعطى السلطان التجار الهنود التزاماً بجمع الضرائب لكن هؤلاء حسموا منها مبلغ ١٤٠٠ روبية مقابل مطالبات لهم من السلطان وتعهد تركي بأن يدفع الباقي على دفعات صغيرة من معونة زنجبار. ولا يبدو ان تسوية هذه المشكلة نهائياً قد ابلغ لحكومة الهند ، ولكن لا شك في ان المبالغ سددت في النهاية من تلك الضريبة الضئيلة المؤقتة .

حالات أخرى ١٨٨٢ :

وفي سبتمبر ١٨٨٢ قُتل فقير هندوكي من رعايا بريطانيا ليلاً في حي الميابين في مدينة مسقط .. ولكن لم يبد بصيص ضوء يرشد عن الفاعل في هذه الجريمة ، وقد اشرنا من قبل اثناء حديثنا عن عنف جنود السلطان من الوهابيين الى حادثتي قتل تاجر هندوكي واغتصاب اموال تاجر من الخوجات في مدينة مسقط خلال الشهرين التاليين ، وفي القضية الاولى لم يكن ثمة دليل يشير الى الفاعل .. أما في الثانية فقد تم القبض على الجاني ومعاقبته .

عوائد غير قانونية تجبى في مينائي خور حجر وخور الجرامة ١٨٧٧ – ١٨٨٠ :

وثمة قضية أخرى غريبة اضطرت السلطات البريطانية الى التدخل فيها وهي محاولة أهل رأس الحد فرض عوائد على السفن التي تستخدم ميناء خور الجراما المختلف على ملكيته هو وخور الحجر ايضاً فيما بين اهل رأس الحد واهل صور ، وقامت سفينة حربية بريطانية بزيارة المنطقة في سنة ١٨٧٧ ، ثم مرة أخرى في سنة ١٨٧٩ ، وبناء على طلب السلطان أبحرت السفينة «ريدي» الى هناك تحمل مبعوثاً من السلطان الى رأس الحد أعلن أن المينائين المختلف عليهما مفتوحان لجميع التجار ، وقام بتسوية الخلافات بين العرب فيهما ، وفي سنة ١٨٨٠ حدثت متاعب جديدة بشأن استخدام هذين المينائين مرة أخرى ، وقامت سفينة صاحب الجلالة « وود لارك » وسفينة السلطان « دارالسلام » بزيارة

للمكان والغيت العوائد التي كانت مفروضة على السفن في الميناثين ، ولكن طلبُ الى النواخذة العاملين فيهما ان يدفعوا ثمن المساعدات الفعلية التي تقدم لهم وان يسترضوا المشايخ هناك بتقديم بعض الهدايا الصغيرة لهم بين الحين والآخر .



الاحداث في عمان منذ هجوم صالح بن علي وعبد العزيز على مسقط حتى موت السلطان تركي ١٨٨٣ ـ ١٨٨٨

خلت السنوات الخمس الاخيرة من حكم تركي من اية تحالفات ذات شأن ضده ، ولعل هذا يرجع الى طرد الثوار من مسقط في سنة ١٨٨٣ والى تأكيد قوى بتقديم العون الجدي للسلطان في سنة ١٨٨٦ سنشير اليه فيما بعد . واصبح وضع السلطان الآن قوياً بعض الشيء ، فلم يتردد في أن يرفض سنة ١٨٨٤ مناورات صالح بن علي للعفو عنه ، وفي نهاية نفس السنة حين قتل الشيخ الجديد الذي نصبه السلطان على رأس الحد بتحريض من شيخها السابق ارسلت حملة على ظهر سفينة « دار السلام » من مسقط الى هناك فاخضعت المتمردين وتناثرت الاشاعات في أغسطس سنة ١٨٨٥ عن هجوم جديد مزمع على مسقط لكنها انتهت الى لا شيء ، وفي يوليو ١٨٨٦ استطاع السلطان ان يقوم بجولة قصيرة داخل اقليم عمان ، ولم يكن زاره منذ سنوات كثيرة ، لكن اضطرابات القبائل واهمالها سلطة السيد تركي ظلت مستمرة في الاماكن النائية به وفي الاقاليم القريبة ايضاً .. غير اننا لن نقف الا عند مثالين فقط .

تمرد بني بطاش ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦ :

فالاول هو تمرد بني بطاش الذين قتل بعضهم ـ في سبتمبر ١٨٨٥ ـ الوالي الذي نصبه السلطان في القريات وواحداً من اتباعه ومع ان جزءً من

الدية دفع الا ان تركي امر في مايو سنة ١٨٨٦ دون ابلاغ وزيره بالقبض على محمد بن شماس شيخ القبيلة واعدامه امامه . وفي سبتمبر انتقم بنو بطاش بالهجوم على قلعة القريات لكنهم ردوا عنها بعد ان افلحوا في نهب بعض البضائع لتجار من الهنود . وفي اكتوبر ظهر السيد عبدالعزيز الذي كان متواطئاً مع بني بطاش في وادي جنة ومعه ٢٠٠ رجل معظمهم من الحبوس ، غير انه تراجع حين عرف ان السلطان ارسل قوة لملاقاته ، وبعد عدة ايام .. تحرك جيش قوامه ١٢٠٠ رجل ومدفع واحد بقيادة بدر بن سيف وابناء السلطان وسار الى بني بطاش في مصفاه فدمرها واستولى على عاصمة القبيلة في قلعة مزاره ثم هدموها وسووها بالارض ، وبعدها استسلم بنو بطاش ودفعوا غرامة قدرها اربعة آلاف روبية .

ابراهيم بن قيس يستولي على السويق ثم يستعيدها منه تدخل البريطانيين ١٨٨٧ :

أما المثال الآخر للانتقاض على حكم السلطان افكان استيلاء ابراهيم بن قيس دون توقع على السويق في يوليو سنة ١٨٨٧ بعد ان كان تركي قد أطلق سراحه ، لكنه تشجع باضطراب الامور في اقليم عمان على تجديد نشاطه هذا . ومضى الرائد روس والرائد موكلر بعدها مباشرة الى السويق على ظهر سفينة صاحب الجلالة « لورانس » واقنعا ابراهيم بالجلاء عن المكان بهدوء على ان يعاد له صرف راتبه ، وبعد ذلك انفض حلف كان قائماً بين الحناوية وصالح بن علي في اقليم الشرقية .

امارتا جوادر وظفار :

اما احوال جوادر وظفار فمذكورة بالتفصيل في الملحق التابع لهذا الفصل ، وبالنسبة لجوادر كان اهم الاحداث عقد اتفاقية في سنة ١٨٨٦ مع قبيلة رند ، اما ظفار فقد حدث تمرد سنة ١٨٨٧ يبدو ان أصابع تركية هي التي حركته .

ومات السيد تركي وكان معتل الصحة منذ زمن بعيد في ٣ يونيو سنة ١٨٨٨ بعد ان زاره صديقه الرائد روس المقيم السياسي البريطاني في مسقط بعدة ايام . وكان السلطان رغم شيء من الضعف في خلقه وشيء من الغدر في سلوكه رجلا سمحاً ومتحرراً . وكان موته كارثة لعمان .



الادارة في عهد تركي ١٨٨٣ ـ ١٨٨٨

الشئون الادارية في صحار وازكي ونزوى وصور ، والفرق وبركة الموز :

لم تكن سيطرة السلطان على المواقع النائية عن عاصمته وفي كل الاتجاهات وحتى نهاية حكمه الا سيطرة اسمية او مهتزة . ففي سنة ١٨٨٤ ارغم تركي على ابعاد ابنه محمد عن ولاية صحار لسوء شعبيته الزائد هناك . وفي نفس السنة استولى بنو رواحة على قلعة إزكي ثم استعادها السلطان مرة أخرى بعد ان تكبد بعض الخسائر ، على حين خرجت نزوة من سيطرته الى سيطرة بني ريام ، ولم يستطع استردادها بسرعة . ولم يكن ما يأخذه السلطان من عوائد صور — رغم ضخامة التجارة فيها — يزيد على ٢٠٠٠ روبية في كل سنة . ووضعت خطة في سنة ١٨٨٤ لتحسين الأمور في هذا الصدد باقامة سور يلتف حول المدينة كلها لكنها لم تنته الى شيء ، وفي مايوسنة ١٨٨٥ قام والى إزكي بمحاولة للاستيلاء على الفرق باسم السلطان ، لكن محاولته باءت بالهزيمة . وفي سنة ١٨٨٧ قام شيخ من بني ريام بالاستيلاء على بركه الموز من السلطان وأعقبها ضياع السويق في الشهر التالي كما اشرنا من قبل . وكان معظم السبب في ذلك عائداً لفقدان هيبة السلطان بعد ضياع بركة الموز .

ازدياد احترام السيد تركي قرب نهاية حكمه :

ولا شك في ان قوى السيد تركي العقلية تأثرت من طول المعاناة وحتى انه قبل موته بشهر واحد استبعد وزيره سعيد بن محمد لشكه في أنه يتآمر على حياته ، لكنه من الناحية الاخرى ظل حتى اواخر سني حكمه يتمتع بسمعة طيبة في اصلاح ذات البين بين القبائل المتشاحنة وادارة شئون رعاياه العرب وكان يستشير الناس وفي ذهنه صورة دولة عربية قوية مثالية يكون هو فيها شيخ الشيوخ وباختصار كان تركي حاكماً ضعيفاً لكنه لم يكن حاكماً شريراً .



العلاقات الخاصة بين تركي والحكومة البريطانية ١٨٨٣ ــ ١٨٨٨

التزام حكومة الهند بتأييد السيد تركي ضد العدوان عليه ، ومنحه وساماً بريطانياً ١٨٨٦ :

استمرت الحكومة البريطانية في تقديم معونة « زنجبار » ولكن فرض على الوكيل السياسي عدم الدفع سلفاً منها على مسئوليته الخاصة ، كما زيد من العون العسكري للسلطان خلال الازمات التي كانت تعترضه .

وفي سنة ١٨٨٥ حين تناثرت الشائعات مرة أخرى عن السخط في اقليم الشرقية اقترح الرائد روس المقيم البريطاني في الخليج ان توجه الحكومة البريطانية اعلاناً صريحاً لكل من يهمه الامر بأنها لن تسمح لاي هجوم على مدينتي مطرح ومسقط ــ حيث للرعايا البريطانيين مصالح حيوية هامة ــ بتحقيق اي نجاح مستمر ، وحين تدعو الضرورة ستتولى طرد المتمردين اذا استطاعوا احتلال احدى المدينتين وتعزيز سيطرة السيد تركي عليها . وكانت وجهة نظر الرائد روس ان العون والحاجة

تقتضيان اجابة مطالب السيد تركي بالعون العسكري في المستقبل ، وما دامت الحالة هذه فمن الافضل ان تعلن الحكومة سياستها بوضوح ما دام مجرد الاعلان قد يكفي لمنع الهجوم على العاصمة .. ويجب ان تقتصر هذه الحماية على السيد تركي ولا تنتقل الى من يخلفه . واستجابت حكومة الهند لثقتها في الرائد روس ودرايته بأبعاد الموقف الراهن في عمان ، ودقة حكمه على الامور ، ففوضته ان يعلن السلطان ومنافسيه واعداءه على السواء ان الحكومة البريطانية قد قررت — لاسباب خاصة — الوقوف الى جانب السيد تركي في صد أي عدوان عليه طوال حياته . ولكن ما دامت سياسة الحكومة الهندية تقضي بعدم التدخل في الخلافات القائمة حول تولي العرش او الادارة الداخلية ، فعونها هذا لن يستمر بالضرورة لمن يعقب السيد تركي من ابنائه . واعلن هذا البيان ان مؤتمراً عاماً عقد بقصر مسقط في ١٣ يوليو سنة ١٨٨٦ ، وكان الهدف من المؤتمر على أية حال هو تقديم واحد من ارفع الاوسمة التي تمنحها الحكومة الهندية للسيد تركي . ودعي السيد عبد العزيز لشهود مناسبة تقديم الوسام لكنه اشترط تعهد الوكيل السياسي البريطاني بضمان خطي لسلامته يعطيه السلطان ولم يكن متيسراً اجابته الى ذلك . وحين علم وزير الدولة البريطاني بأمر العون البريطاني للسيد تركي نظر للامر بشيء من التوجس وطلب اضافة شرط يقضي بدوام ذلك العون فقط ما دام صاحب السمو يدير امور عمان إدارة ترضى عنها حكومة الهند . لكن اعلان ذلك البيان حقق توقعات الرائد روس فلم يقم المتمردون بعده بمحاولة جدية للاطاحة بحكومة السيد تركي ، بل وظهر اثره ايضاً في السرعة التي أعاد بها ابراهيم بن قيس السويق للسلطان في سنة ١٨٨٧ — كما ذكرنا من قبل — حين طلبت منه السلطات البريطانية ذلك . وقد نضيف هنا ان السيد تركي قد فاتح اهل دبي وخور فكان وكلبه — حسب نصيحة البريطانيين — في سنة ١٨٨٦ لضم اقليم الشمالية لسلطنة عمان .

حماية رعايا بريطانيا في عمان ١٨٨٣ — ١٨٨٨ :

وقد ظل موضوع حماية الرعايا البريطانيين في عمان والمطالبة لهم بتعويضات عن الخسائر التي يوقعها بهم رجال القبائل من الموضوعات التي تتطلب اهتماماً دائماً . ففي سنة ١٨٨٣ جنحت السفينة البريطانية « نايت اوف ذي باث » على جزر كوريا — موريا لكن بحارتها استطاعوا ان يسلكوا طريقاً الى قرية عربية بالقرب من رأس سويكره وظلوا هناك في مأمن حتى التقطهتم سفينة ارسلت من بومباي بعد وصول خبرهم اليها . وفي ربيع سنة ١٨٨٤ هدد بدو اقليم الظاهرة سلامة التجار الهنود في سحم ، واقترح الوكيل السياسي اقتراحاً نفذ لاحقاً وهو امر السلطان بزيارة عدد جنود الحامية هناك . وفي بداية سنة ١٨٨٦ تركزت غارات بني كتاب وغيرهم من القبائل النهابة على ما جاور صحار وشناص ، وارسلت سفينة صاحب الجلالة « أوزبري » لكن السلطان دفع عن الاضرار التي لحقت بالتجار الهنادكة ، ومعظمها وقع بالاغتصاب وفي يناير سنة ١٨٨٦ شكا التجار الخوجات من رعايا بريطانيا في خابورة من تعسف وسوء معاملة حمد بن ناصر والي المدينة .. ونجح الوكيل السياسي البريطاني في اقناع السلطان بعزل ذلك الوالي والأمر بدفع مبلغ ١٠٠ روبية كتعويض مباشر للتجار ، ونتج من سوء فعل بني بطاش في سبتمبر سنة ١٨٨٦ بعض الخسارة للتجار الهندوك في القريات ، ولكن لا شك في أنهم استطاعوا الحصول على تعويض عن خسارتهم من الغرامة التي فرضت على القبيلة . وفي ابريل سنة ١٨٨٧ كان قاربان من قوارب الصيد التابعة لصاحب الجلالة راسيين في صور حين اشتعلت فيهما النار من البر وارغما على التوغل في البحر لاطفائهما ، ولم تحدث خسائر جسيمة بأيهما. كما لم يكن ثمة دليل واحد يشير الى مرتكبي الحادث . وفي صور — في يوليو ١٨٨٧ — ضرب تاجر هندوكي وخطف آخر ، وقام بهذا بعض أفراد من اولاد كاسب ، وهم فرقة صغيرة من جنابه يلحقون أنفسهم ببني بو علي ، لكن مشايخ بني بو علي بموقفهم الودي لم يتركوا ضرورة لاي عمل من جانب السلطان او الحكومة البريطانية بهذا الصدد .

علاقات السيد تركي بزنجبار طوال مدة حكمه
١٨٧١ - ١٨٨٨

واكبت الفترة التي حكم فيها تركي عمان تماماً نفس الفترة التي حكم فيها شقيقه برغش في زنجبار ، وفي سنة ١٨٧١ او ١٨٧٢ كتب تركي الى برغش يطالبه بدفع معونة زنجبار ويهدّد بالسير الى زنجبار ، لكنه منذ الوقت الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بضمان دفع معونة زنجبار ظل الاخوان على علاقة ودية طيبه ، بل وفي سنة ١٨٨٠ اقترح السيد تركي فعلا ان يتنزل عن حكم عمان للسيد برغش ، وكان الشقيقان يتبادلان الهدايا ، لكن هدايا برغش كانت اثمن واكثر نفعاً ، فقد أهدى لشقيقه في سنة ١٨٨٤ مبلغ ٣٢ الف روبية ليصلح ما أفسده المتمردون في عمان في العام السابق . وفي سنة ١٨٨٦ أهداه السفينة البخارية « سلطاني » واليخت « دار السلام » ، وفي مارس سنة ١٨٨٨ قام برغش بزيارة عمان وقضى اسبوعاً في ينابيع بوشهر الحاره املا في أن يتخلص من مرض أصابه .. وعامله تركي بمودة واحترام كبيرين ، وتلقى منه بعد ذلك هدية قدرها ٥٠ الف روبية ، ومات الشقيقان خلال ثلاثة أشهر من لقائهما الاخير .

★ ★ ★

علاقات السيد تركي بايران ١٨٧١ - ١٨٨٨

عدم تجديد امتياز بندر عباس رغم تدخل البريطانيين ١٨٧١ :

حين ابعد سالم عن سلطنه عمان في سنة ١٨٦٨ الغي امتياز إيجار بندر عباس وما جاورها — ولم يكن قد مضى على بدئه أكثر من شهرين ، وشرعت الحكومة الايرانية تتخذ الاجراءات اللازمة لاصدار امتياز جديد باسم حاجي احمد خان نفس وزير السيد سالم الذي اشرك في

مفاوضات امتياز سنة ١٨٦٨ . وقد استطاع هذا الرجل خلال عهد عزان وبعده بقليل ورغم بعض التقلبات الّتي سنشير اليها في مكان آخر ، ان يثبت وجوده كقائم على الامتياز في ظل الحكومة الايرانية ، ولكن خلفه احمد شـــــــاه من ميناب في سنة ١٨٧٢ في وقت لم يكن موضوع امتياز بندر عباس بعيداً عن اهتمام السيد تركي الذي طلب عون البريطانيين غير مرة للحصول عليه . وفي سنة ١٨٧١ توسط له المقيم البريطاني في طهران ، لكن الشاه لم يكن يثق بسياسة سلاطين عمان في ارض ايران لذلك رفض ان يمنحه الامتياز . وذكرت الحكومة الايرانية بهذا الصدد انه لو عين وكيل للسلطان في بندر عباس فسيلقى الاحترام اللازم في المعاملة ولكن لن تكون له صفة رسمية . وفي سنة ١٨٧٥ اوعزت الحكومة الايرانية الى حاجي احمد خان الذي كانت تعامله معاملة الرعايا الايرانيين كي يزعم بأن له املاكاً في مسقط قد استولى عليها السلطان تركي . ورد تركي على ذلك بأن احمد خان قد ترك مسقط سنة ١٨٦٨ أي قبل ان يتولى تركي الحكم بسنتين كاملتين ، وانه نقل معه كل ممتلكاته الخاصة الى ايران . وفي سنة ١٨٧٥ كان السيد تركي ما يزال راغباً في امتياز بندر عباس فابرق الى الشاه يطلب ذلك اليه لكنه لم يتلق رداً ، وكان السلطان يود ايضاً ان يعين له ممثلا في بندر عباس لكن الوكيل البريطاني في مسقط استطاع اقناعه بالعدول عن ذلك حين نقل اليه ما قالت السلطات الايرانية في ذلك الصدد سنة ١٧٨١ .

★ ★ ★

علاقات السيد تركي بالباب العالي العثماني ١٨٧١ ـ ١٨٨٨



في اوائل عهد السلطان تركي كانت سفن النقل العسكرية العثمانية من البصرة او اليها ترسو احياناً في ميناء مسقط ، وكان العرب عموماً ينظرون بارتياب في ذلك الوقت الى الاتراك بسبب ضمهم الاحساء الى

املاكهم مؤخراً ، وكانت معاملة السيد تركي للاتراك الذين قد يحصل له اتصال بهم احياناً من الخشونة والجفاف بحيث اقتضى الامر السلطات البريطانية لفت نظره الى ان يعاملهم معاملة أكثر ليناً . وفي سنة ١٨٧٣ ، حدثت بعض الاضطراب بسبب صفقة لشراء اربعة عبيد كان عقدها قبطان سفينة تركية كانت تعبر ميناء مسقط . ويبدو ان الاتراك فيما بين سنتي ١٨٧٥ أو ١٨٨٦ ، وكما اشرنا في الجزء المستقل الخاص بتاريخ ظفار ، كانوا يشجعون السيد فضل على انتزاع ذلك الاقليم من سلطنة عمان .

★ ★ ★

علاقات الحكومة البريطانية العامة بتركى خلال فترة حكمه ١٨٧١ ـ ١٨٨٨

الشئون الشخصية والاحتفالات :

تناولنا حتى الآن سياسة الحكومة البريطانية البحرية والمالية تجاه السيد تركي ، مرحلة بعد مرحلة في الصفحات السابقة .. ولكن بعض قسمات العلاقة الانجلو ــ عمانية تظل بحاجة الى ايضاح . فقد تلقى السلطان خلال فترة حكمه كثيراً من إنعام البريطانيين كما اشرنا . من ذلك الانعام عليه بوسام هندي رفيع القدر في سنة ١٨٨٦ ، واهدائه بطاريتين من ١٢ مدفعاً وما يلزمهما من الذخائر للدفاع عن حصون مسقط . اما السلطان فقد قدم بدوره هدايا عديدة لصاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا ونائبها في الهند . وفي سنة ١٨٨٧ امر بالاحتفال بيوبيل صاحبة الجلالة احتفالا كبيراً وسط مظاهر الفرح والابتهاج في مسقط .

مشكلة تجارة الرقيق :

وكانت معاهدة قمع تجارة الرقيق ، التي حصل عليها سير بارتل فرير سنة ١٨٧٣ ذات قيمة عظمى ، لكن جهود السلطان لتعزيزها بالتعاون

مع الحكومة البريطانية جعلته موضع سخط بعض الفئات من شعبه ، ولعل اخلاصه في مكافحة تجارة الرقيق كان احد اسباب اعتماده المطلق على العون البريطاني ، ولا شك ان هذا ايضاً كان احد الاسباب الهامة في التقدير الشخصي الذي كان يلقاه من المسئولين السياسيين البريطانيين الذين كانوا يتعاملون معه .

مشكلات التشريع واوضاع الرعايا البريطانيين :

وثمة مشكلة هامة سويت في سنة ١٨٧٣ باعتراف السيد تركي خطياً بخضوعه للتشريع البريطاني القاضي بمعاملة رعايا ولايات الهند الوطنية المقيمين في عمان معاملة الرعايا البريطانيين وان يسري على هؤلاء ما يسري على اولئك . كما سويت ايضاً بعض المشكلات المشابهة على عهد السيد تركي.

المسائل التجارية :

كان معظم المباحثات التجارية في عهده يتعلق بعوائد الجمارك البحرية التي كانت وما تزال اهم مصادر التمويل في عمان. وفي سنة ١٨٧٦ منح السلطان الحاكم وقتئذ امتيازاً لشركة الهند البريطانية للملاحة البحرية يقضي باقتصارها على دفع مجرد ثمن ضريبة أل ٥٪ الجمركية عن البضائع التي تنقلها . وفي سنة ١٨٧١ حاولت الشركة الحصول على اعفاء كامل من هذه الضريبة ، وفي سنة ١٨٧٢ وافق السلطان على إلغاء كل الضريبة المفروضة على شحنات الشركة المنقولة في الخليج الى عدن او زنجبار اذا لم تنزل الى البر . وقد حصل حادث سنة ١٨٧٤ كشف عن كون السلطان لم يعن بالاعفاء الكامل للبضائع الموجودة في الميناء بانتظار نقلها .

وفي خطاب مؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٨٧٥ توسع السلطان في الامتياز الذي كان ابوه قد منحه في سنة ١٨٤٦ بالاعفاء الجمركي على شحنات السفن المصابة التي يعاد شحنها فيما بعد .

مشكلات الضرائب :

وكانت بعض مشكلات الضرائب تثور من حين لآخر ، ففي سنة ١٨٧٢ ، وضع نظام للمانيفستو والتقارير ليطبق على سائر السفن الداخلة الى مسقط او الخارجة منها استجابة لرغبة السلطات البريطانية في اجراء احصاء لحركة الشحن . وحدد مبلغ قدره روبيتان عن كل بيان (مانيفستو) ونسبة تصاعدية قدرها روبية عن كل ٥٠ طناً من حمولة السفينة . وقد اعتقد المقيم البريطاني ان هذه الاجراءات تغاير قليلا نصوص المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٩ لكن التعليمات صدرت اليه بألا يطالب باستثناءات من النظام الجديد الا اذا رفعت المعدلات المذكورة ، ولو حصل ذلك فعلى المقيم تذكير السلطان بالمادة التاسعة من معاهدة ١٨٣٩

وفي سنة ١٨٧٧ كانت ضرائب الوزن التي حددها السلطان سعيد في اوائل عهده ، وضرائب استعمال الارصفة التي حددها تركي في سنة ١٨٧٣ ما تزال مطبقة في مسقط . وكانت نسب هذه الضرائب معتدلة الى حد كبير ، لكن السلطان بمناسبة اثارة هذا الموضوع امر بأن يكون دفع الضريبتين المذكورتين الزامياً على رعايا بريطانيا .

وفي سنة ١٨٨٠ احتج بعض البنيان من التجار الهنود — استناداً الى المادة ١٠ من المعاهدة التجارية — على احتكار صباغة الحرير في السوق العربي مما كان يعود على خزانة عمان بمبلغ يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ روبية في كل سنة ، غير ان حكومة الهند لم تر من الضروري التدخل في مثل هذا العرف الذي ظل سائداً منذ امد طويل .

وفي سنة ١٨٨١ ارتفعت ضرائب الدخولية في مدينتي مسقط ومطرح من حوالي ٢٪ الى ٥٪ وبدل ان تكون مشمولة بمبلغ الالتزام الشفوي للعوائد البحرية اعتبرت ضريبة مستقلة بلغت حصيلتها في سنتها الاولى ١٥,٥٠٠ روبية ، ولم تر حكومة الهند في ذلك اجحافاً برعاياها لكنه اسخط أهل المدن من العرب وكان حرياً بأن ينقل التجارة الى صور .

وفي سنة ١٨٧٩ صدرت اول اشارة الى ضريبة تحددت طبيعتها لاحقاً ، وقد جُبيت في البداية عن منتجات الريف الداخلي المجلوبة للتصدير من مدن الساحل . وفي سنة ١٨٨٦ حددت هذه الضريبة بنسبة ٥٪ ، وبدىء بجبايتها على التمر الذي يصدر من داخل عمان الى الخارج ، وكانت هذه بدل الضريبة المعتادة على المنتجات الزراعية التي لم يكن السلطان يستطيع جمعها من الاقاليم البعيدة في الداخل . وقد شكت حكومة الهند في اعتبار تلك الضريبة ضريبة تصدير كما كان بعض موظفيها يسمونها ، كذلك كانت حائرة في تفسير اغفال موضوع ضرائب الصادرات في معاهدة ١٨٣٩ التجارية وهل كان ذلك يشكل اساساً صالحاً للاحتجاج على فرض مثل تلك الضريبة ، لذلك لم يبذل محاولات في ذلك الوقت لالغاء الضريبة المذكورة لا سيما ان هذه الضريبة التي تبلغ ٥٪ قد الغت بعض الضرائب الصغيرة التي كانت تجبى في المدن الساحلية ، وقررت حكومة الهند بعد ذلك ايضاً الا تعترض على الضريبة المفروضة على التبغ المنقول بطريق البحر من الباطنة الى مسقط حتى لو جاوزت الضريبة نسبة ٥٪

وزن تمور مطرح في مسقط :

وفي سنة ١٨٨٥ تجددت شكوى كانت سمعت للمرة الاولى في سنة ١٨٨٠ بأن رعايا الهند البريطانيين الذين يصدرون التمور من مطرح ارغموا على نقل بضائعهم الى مسقط حيث توزن وتقدر عليها الضرائب . وأدى توسط الوكيل السياسي الى الغاء ذلك الاجراء الذي لم يعد احد اليه طوال حكم السيد تركي .

حدود الوكالة السياسية في مسقط وتزويدها بالحرس ١٨٨٠ :

ونشير هنا الى ان حكومة الهند قد عينت سنة ١٨٨٠ الحدود السياسية بالنسبة لمسئوليات ممثليها في عدن ومسقط عند رأس ساجار على الساحل الجنوبي لجزيرة العرب كما زودت وكالة مسقط في نفس السنة ولأول مرة بحراسة عسكرية قوامها بعض جنود المدفعية الهندية .

جولات الوكيل السياسي البريطاني :

لقد كانت طبيعة الحكم في عهد تركي وشخصية السلطان مما يشجع حرية تحرك الوكيل البريطاني السياسي داخل عمان وقد استفاد الرائد مايلز من هذه الظروف اقصى فائدة ، وكان يبدو ان له اصدقاء كثيرين من الرجال المسئولين في البلاد ، وفي سنة ١٨٧٥ قام برحلة من صحار الى البوريمي عن طريق وادى الجيزة وزار نخل في سنة ١٨٧٦ ، وعبر الجبل الاخضر ثم عاد الى مسقط عن طريق وادى سمايل ، وفي سنة ١٨٨٤ دخل وادى طاين عن طريق ممر القحزه ثم عاد عن طريق قريات والدرب المحاذي للساحل ، وفي ١٨٨٥ — ١٨٨٦ قام بجولة طويلة خلال اقليم عمان والظاهرة ورجع عن طريق رستاق .

★ ★ ★

علاقات تركي بالدول غير الآسيوية ـ عدا بريطانيا اثناء حكمه ١٨٧١ ـ ١٨٨٨



لم يكن لعمان في عهد تركي سوى علاقات ضئيلة بالدول الاوربية باستثناء بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية .

بيان تجاري مع دول الشمال :

وفي سنة ١٨٧٧ — وبمساعدة المقيم البريطاني في الخليج — صدر بيان تجاري مشترك عن حكومة هولنده وسلطان عمان تضمن اعطاء كل للاخرى معاملة الدول الافضل في شئون الصادرات والواردات والتجارة العابرة .

وكالة قنصلية لامريكا وفرنسا في مسقط ١٨٨٠–١٨٨١ :

وفي سنة ١٨٨٠ عين مستر ماجبور وهو تاجر بريطاني قنصلا للولايات المتحدة الامريكية في مسقط ، وفي سنة ١٨٨١ اعترفت به فرنسا قنصلا لها ايضاً في عمان .

السيد فيصل بن تركي من سنة ١٨٨٨
تولي فيصـــل الحكم

خلف السيد تركي ثلاثة ابناء : الاكبر محمد وامه زنجية ، والثاني والثالث فيصل وفهد من والدتين حبشيتين، وكل من الثلاثة عمل والياً أثناء حياة أبيه وكلهم قد توفرت له بعض الخبرة بالحياة العامة ، لكن محمداً الذي فشل في ولاية صحار كان لا يؤهله مظهره ولا سلوكه ناهيك عن عجزه الشخصي لخلافة تركي في سلطنة عمان .

وأفصح تركي قبل موته عن رغبته في ان يفصل جوادر عن بقية أرضه ، ويخصصها لمحمد . غير ان الفكرة لم ترق للسلطات البريطانية وبالتالي لم يخط تركي خطوة واحدة لوضعها موضع التنفيذ . وعقب موت تركي تولى فيصل الحكم وكان قد تزوج في سنة ١٨٨١ من علياء ابنه عمه ثويني ، وقد ايده شقيقه فهد . اما محمد فلم يعترض بدوره لتيقنه من عدم كفاءته وعدم وقوف احد إلى جانبه ، وتجاوب معظم شيوخ عمان ، بما فيهم الخائن صالح بن علي الحارثي ، مع بيان اعلان فيصل سلطاناً لعمان ، وعلى عكس المتوقع.. لم يحدث اية اضطرابات .. بل ساد السلم مباشرة ، وكان عمر فيصل حين تولي الحكم ثلاثاً وعشرين سنة .

★ ★ ★

الاحداث الداخلية في عمان من تولي فيصل حتى تمرد سنة ١٨٩٥

سنناقش في فصل تال اجراءات الحكومة البريطانية في صدد استمرار دفع معونة « زنجبار » للسيد فيصل دون انقطاع ، وتثبيط عبد العزيز وابراهيم بن قيس ، ثم الاعتراف النهائي بفيصل سلطاناً في سنة ١٨٩٠ ، وسنقتصر هنا على ذكر الاحداث ذات المساس بالتاريخ الداخلي لعمان .

ضياع قلعة عوابي وفشل حملة السيد فيصل لاسترداها :

كانت اولى الحالات الطارئة التي تستوجب المعالجة من السلطان الجديد هي ضياع قلعة عوابي .. فقد كانت هذه القلعة على وادى رستاق قد اصبحت في هدوء من امـــــلاك السيد تركي نتيجة نزاع بين قبائل العبريين وبني ريام في سنة ١٧٧١ . وفي ٢ سبتمبر ١٨٨٨ استولى عليها ابراهيم بن قيس بعد مقاومة عنيدة من حاميتها ، وفي ١٨ من نفس الشهر ابحر السيد فيصل يصحبه شقيقه محمد وطحنون بن الشيخ زايد شيخ ابو ظبي في السفينة « سلطاني » الى بركه حيث حشد من رجال القبائل عدداً يصل الى حوالي ثلاثة آلاف مقاتل ، وتقدمت قوات سلطان الى وشائل في وادى الفرا دون معارضة ، واصبح فيصل من قلعة رستاق على مدى مرمى مدافعه ، وكان قد أتى معه بثلاثة مدافع ، لكن قواته التي عجز سيدها عن دفع رواتبها كانت تتحاشى الدخول في قتال جدي .. وتمرد آل سعد وكانوا في مؤخرة جيشه وقطعوا اتصاله بالساحل . وبعد حملة دامت أقل من شهر أدى ارتداد بني غافر الى ارغام فيصل على ان يترك قلعة عوابي في يد ابراهيم . وانسحب في الليل الى مسقط هرباً من دفع رواتب جنوده ، ورغم ان بني سعد رجعوا بعد ذلك فالتمسوا عفوه الا ان النتيجة النهائية للحملة كانت انتقاضاً من مكانة السيد فيصل .

على ان أهم الاحداث الداخلية في هذه الفترة كانت تمرد الحناوية وتحركاتهم في اقليم الشرقية والمعارك بينهم وبين الغفارية في وادي سمائل، وكان المشاغبون هناك يؤيدون ادعاءات السيد عبدالعزيز في أحقيته بتولي العرش ، ولولا ان فيصل نجح في ابعاد صالح بن علي عن عبدالعزيز وربطه بقضيته هو زمناً ما ، لكان لهذا الامر عواقب خطيرة .

تمرد السيد عبدالعزيز وحمود الجحافي :

وفي ابريل ١٨٨٩ ترددت الشائعات عن تمرد الحناوية بمساعدة السيد عبدالعزيز الذي قام في نفس الوقت بزيارة لصديقه شيخ ابو ظبي وفي مايو من نفس السنة بذل صالح بن علي جهوداً كثيرة للتوصل الى عقد صلح بين السيد عبدالعزيز وفيصل ولكن دون جدوى ، وفي منتصف يوليو تلقى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط خطاباً من السيد عبدالعزيز يعلنه فيه عزمه على الهجوم على مسقط ، وفي نهاية الشهر تقدم بالفعل من صمد نحو مسقط ، لكن حشداً من رجال القبائل — بلغ عددهم حوالي ٦٠٠ — استطاعوا ان يصدوه في ممر قاهرة فعاد أدراجه الى صمد . وفي يناير سنة ١٨٩٠ تقدم قاطع الطريق حمود بن سعيد الجحافي من الشرقية عن طريق رستاق حيث التقى بحمود وسعود ابني عزان بن قيس ، ووصل الى عبرة على مسافة قريبة غربي مطرح ، وبقي هناك ينتظر وصول السيد عبدالعزيز . وكانت كل الممرات المباشرة بين صمد ومسقط قد اغلقتها قوات صالح بن علي ورشيد بن عزيز والي السلطان القوي في سمائل . ولم يستطع عبد العزيز اللحاق بمؤيديه ، غير ان ما عرف من طباع الجحافي وذكرياته القريبة أثار الفزع في مسقط بحيث اطلقت ليلة ١٣ يناير نيران كثيفة من الاسوار لم تكن الا على عدو وهمي . وفي بداية فبراير فقط استطاع السيد فيصل أن يجمع حوالي ٢٠٠٠ من انصاره في مسقط ، ووصل واليه في صحار الى وادى القصيم في الباطنة ومعه ٤٥٠ بدوياً من بني نعيم ، وتقدم لملاقاة عبدالعزيز وحموداً اللذين كانا على وشك الهجوم على سيب ، وحين استقل السيد فيصل سفينته الى سيب تراجع العدو الى الداخل ، وتقدم السيد فهد — الذي كان يتولى قيادة قوات اخيه البرية الى جامه دون ان يلقى مقاومة ، وظل فيها حتى وضح ان ليس في الافق أي خطر ، وشرع بنو نعيم الساخطون على الخدمة الشاقة بنهب بلاد بني سعد أثناء مرورهم بها في

عودتهم لديارهم . أما حمود بن سعيد فقد تخلى عنه انصاره ، ولم يستطع أن يسترد الشرقية لما يضطره ذلك من عبور اقليم يعاربه دون حراسة .. فأعلن خضوعه لوالي بركه وعفا عند السيد فيصل بعدها واعاده الى دياره في أمن . ويبدو ان هذا التمرد الذي وصفناه كان يحظى بعطف ابراهيم بن قيس دون تأييد فعال منه لان الحاكم الجديد كان قد أوقف اطلاق سراحه .

رحيل السيد عبدالعزيز نهائياً من عمان ١٨٩٠ :

وظل عبدالعزيز في رستاق حتى نهاية مارس سنة ١٨٩٠ حين غادرها الى ابو ظبي ، وفي يونيو وصل الى بوشهر وبعد لقاء مع المقيم البريطاني هناك أبحر الى بومباي حيث ظل هناك ولم يتدخل ابداً في شئون عمان بعدها ، وظل حتى موته في سنة ١٩٠٧ يعيش في مفوضية بومباي بمعونة من قريبيه سلطاني عمان وزنجبار .

الاشتباكات بين الحناوية والغفارية ١٨٩٠–١٨٩٣ :

وكان مرور حمود الجحافي بالبلاد في بداية ١٨٩٠ سبباً غير مباشر لاضطرابات كثيرة بين الحناوية والغفارية في وادي سمائل ، واخيراً انقطع الاتصال بين الساحل وداخل عمان ، وكسدت تجارة مطرح ومسقط ، وفي يناير ١٨٩٠ استولى أنصار حمود من الرحبيين – وهم غفارية – على قطيع من ٤٠٠ رأس ، وانتقم الرحبيون بعدها مباشرة بهجوم في وادي سمائل على قافلة تابعة لآل وهيبه والحبوس من الحناوية ، واستطاعوا الاستيلاء على ٤٠ بعيراً ، وقتل ٦ رجال من الحناوية في هذه الغزوة . وفي الاسبوع الاخير من نوفمبر سنة ١٨٩٠ كانت قافلة من ٨٠ بعيراً محملة بالبضائع من مسقط لبني حرث من الحناوية تعبر وادى سمائل فنهبها بنو جابر من الغفارية نهباً تاماً . ومضى خفير القافلة – وهو أيضاً من المساكرة الغفارية – الى التلال مع عصابة من حوالي ٢٠ رجلا ،

وهناك اغلق كل الطرق المؤدية للشرقية وبدأ اعمال القتل حتى ابواب مطرح ومسقط ، وكان يعاونه في هذا العمل عصابة من الحناوية يتزعمها عبدالله بن صالح بن علي الذي جاء به الى مسقط في زيارة في يناير سنة ١٨٩١ . وكان لهذه الحالة ، التي استمرت حتى ابريل تأثير سيء على تجارة مسقط ومطرح ، فلم تكن أي من المدينتين تستطيع ان ترسل قوافلها التجارية الى اقليم الداخل ، ولا كان بمقدورها ان تحصل ديونها في تلك الاقاليم . وخشي — في وقت من الاوقات — ان يضطر تجار الهند البريطانية الى التوقف عن اعمالهم . واخيراً في بداية مايو ١٨٩١ وبدعوة من صالح بن علي تدخل السلطان في الأمر ، وكان حتى ذلك الوقت يبدو غير مكترث تماماً وجاء تدخله بايعاز الى رشيد بن عزيز والي سمائل ، وتم الصلح بين الطرفين على ان يدفع غفارية وادى سمائل مبلغ ١٨٠٠ روبية تعويضاً لحناويه الشرقية عن كل الاضرار التي لحقت بهم . ومن جانب الحناوية لم يكن الحبوس قانعين بحكم السلطان . فجددوا الاشتباكات مرة اخرى في اغسطس ١٨٩٢ حين استولوا على قطيع يضم ٧٠٠ رأس من الماعز للرحبيين . وفي سبيل الثأر تكونت قوة مشتركة من الرحبيين والندبيين وبني جابر وغزت بلاد الحبوس مسببة لهم خسائر جمة وحاصرتهم باغلاق الطريق عليهم الى مسقط . وقد اسفر ذلك كله عن توقف طريق التجارة الرئيسي من الساحل الى داخل عمان تماماً في الجزء الاخير من سنة ١٨٩٢ . وفي يناير ١٨٩٣ وجد السلطان نفسه مرغماً على التدخل مرة أخرى ، وفي اجتماع عقد في سيب حكم السلطان بتعويض للغفارية من بني الحبوس قدره ١٢٠٠ روبية ، لكنه لما كان قد تعهد بأن يدفع القيمة عن الحبوس فقد عاد هؤلاء فرحين الى ديارهم واغاروا في طريقهم على ماشية بعض القبائل التي كانوا قد وقعوا الصلح معها لتوهم .

تجدد النزاع بين الحناوية والغفارية سنة ١٨٩٤ :

وفي اكتوبر ١٨٩٢ ، قبل عقد الاتفاقية الاخيرة كان حمود الجحافي شهد غزوة جديدة في الباطنة لكنه مرض واضطر للرجوع الى الشرقية .

وفي سنة ١٨٩٤ تجددت الاضطرابات في وادي سمائل ، بين آل بوشار يساعدهم ابناء عمومتهم الحناوية وبين غفارية الوادى ولكن السلطان وسط بينهم رشيد بن عزيز مرة أخرى فاستطاع هذا ان يستنفذ هيبة السلطان بصلح شكلي بين المتخاصمين .

ولم يكن وادى سمائل واقليم مسقط وحدهما مسرح الاضطرابات القبلية خلال هذه السنوات ، لكنهما كانا يتميزان باهتمام حكومة عمان المباشر وغير المباشر بالاضطراب القبلي فيهما .

اضطرابات بين القبائل في مختلف الاقاليم ١٨٨٨–١٨٩٣ رأس الجبل:

وقد حدث اشتباك رهيب في خصب في روس الجبال بين الحميزرة وبني حديه ، وارسل السيد فيصل في اغسطس ١٨٨٨ شقيقه فهد وآخرين معه الى هناك على سفينته « الرحماني » وعادت البعثة بمشايخ القبيلتين المتنازعتين حيث تم حجزهم زمناً في قلعة جلالي بمسقط .

في الظاهرة والباطنة :

وفي الظاهرة حدث اشتباك عنيف ايضاً بين بني كلبان وبني نعيم من ناحية وبني علي من الناحية الاخرى ، وهزم فيه بنو علي وأدت غارات قبائل اقليم الظاهرة على قبائل اقليم الباطنة الى إغلاق آل سعد الطرق المؤدية من الساحل الى الظاهره ، والى تحالف ضد آل سعد بين اليعاقبة وبني كلبان وبني شكائل ، وقد رفض المتنازعون في هذه الحالة الاخيرة توسط السلطان واصروا على متابعة صراعهم حتى نهاية سنة ١٨٩٣ .

حين رضوا بتحكيم ابراهيم بن قيس في نزاعهم عقب معركة دموية رهيبة بينهم في مطرح . ولم يكن اقليم الباطنة ـ المتحضر نسبياً ـ بمنأى عن الاضطرابات الداخليه ، فقام بنو عمر بهجوم عنيف على الحواسنة في نميزان في فبراير ١٨٩١ تبعته عدة أعمال انتقامية من جانب هؤلاء .

في اقليم عمان :

وفي سنة ١٨٩٣ بدأ بنو حنه الاشتباكات مع بني كلبان وبني عمر في اقليم عمان بسبب عدوان قام به الاولون على الخمايس بالقرب من حايل بني حنه كذلك هوجم الحناويون ايضاً ، لاسباب عديدة ، من قبل بني شكائل ، وفي كلا الخلافين هزم بنو حنه في الميدان ، وانتهى النزاع اخيراً بتحكيم ابراهيم بن قيس في الخلاف الاول وصالح بن علي في الثاني . وفي اغسطس ١٨٩٤ قتل هلال بن زاهر وهو شيخ مشهور من بني حنه كان قد استولى على قلعة نزوى من والي آل بو سعيدي أثناء حكم تركي ، وقتله ابن السيد الذي حل محله .. لكن ابنه بدر بن هلال استطاع استعادة القلعة .

في ساحل جحر الشرقي :

وفي ١٨٩٣ استطاع قرطاع قاطع الطريق الشرقاوي المشهور ان يهدد قريات مرغماً السلطان على اتخاذ اجراءات خاصة لحماية تلك المدينة .. لكنه تراجع بعد ذلك وطلب عفو السلطان . وفي نفس السنة تجدد خلاف قديم بين بني مقيم والسلطة في طوي قتل فيه خلق كثيرون . وفشل السيد فهد الذي ارسله شقيقه لتسوية النزاع في معالجة الموقف ، ونجح فيه أخيراً صالح بن علي . وفي نهاية سنة ١٨٨٨ ، ومرة أخرى في مايو ١٨٨٩ حدث قتال في صور بين بني جنابه وبني بو علي ، وتوسط السلطان بينهما واستطاع ان يصل الى بعض النتائج في كلتا القضيتين . ولكن في ١٨٩٣ بدأت الاشتباكات في جعلان بين بو علي واعدائهم

القدامى من بني حسن وكانوا متوادعين منذ عقد تركي آخر صلح بينهم في سنة ١٨٨٧ ، وكان صالح بن علي ، لا السلطان فيصل ، هو الذي استطاع ان يعقد الصلح بينهم وكان بنو بو علي في ذلك الوقت قد انهكتهم الصراعات فيما بينهم ، منذ بدئها سنة ١٨٨٧ حين قُتل محمد بن ماجد من قبيلة تميمه على يد رجل من قبيلة سناده ، وانتقم بنو تميمه له باغتيال يوسف بن علي شيخ سناده ، وانتخب عبدالله ابن سالم شيخاً لسناده مكان محمد واستمر الاغتيال .. واخيراً استطاع قريب ليوسف ابن علي ان يغتال قاتله .

اعصار رهيب يونيه ١٨٩٠ :

ونشير هنا الى اعصار رهيب استمر من منتصف ليلة ٤ يونيو حتى منتصف ٥ منه سنة ١٨٩٠ وامتدا أثره المدمر على الساحل من صور الى السويق ، والى الداخل حتى وادى سمايل .. وفي مسقط نزلت أمطار بلغت كثافتها ١١٢٤ بوصة ، وقدر عدد خسائر هذه العاصفة بأكثر من ٧٠٠ قتيل واكثر من ١٠٠ الف شجرة نخل إقتلعتها الأعاصير .



ادارة السيد فيصل وخلقه ١٨٨٨ ـ ١٨٩٤

سياسته بين القبائل :

لا بد اننا لاحظنا مما سبق ان السلطان خلال الفترة من ١٨٨٨ حتى ١٨٩٤ لعب على العموم دوراً اقل اهمية ونجاحاً في تسوية الخلافات بين القبائل مما قام به صالح بن علي مثلا ، او الرجل شبه المتمرد ابراهيم بن قيس ، والحقيقة ان الاهمال لا العجز كان السبب في تنفير القبائل منه .

جوانب أخرى في حكمه :

على ان جوانب اخرى من حكمه لعلها أكثر اشراقاً تستحق الذكر هنا . لقد بدأ حكم فيصل بضياع عوابي وبحملة فاشلة لاستردادها، كما كانت جهوده في السنوات التالية لتوسيع مدى سلطته او تدعيمها فاشلة على العموم . ففي سبتمبر ١٨٩١ ذهب السلطان بحراً الى مصنعه ومعه شقيقه فهد على رأس ١٥٠ رجلا ومن هناك مضى براً الى نخل والحوض وسمائل ، ولكنه اذا صح ما كان معتقداً من ان زيارة السلطان لاقليم عمان كانت لتقوية نفوذه هناك . ولا شك في ان بني ريام قد احبطوا هدفه هذا حين رفضوا السماح له بالمرور في ارضهم . وفي نوفمبر سنة ١٨٩١ مضى فيصل عن طريق البر الى الباطنة ومعه مدفع من مدافع الميدان ، لكن يقظة ابراهيم بن قيس فوتت عليه محاولة الاستيلاء على عوابي التي كانت تبدو هدفه الاخير . وفي يونيو سنة ١٨٩٣ ترك السلطان شقيقه فهد على مسقط وسار الى نخل ومن هناك ارسل قوة للاستيلاء على منصور في وادي الفرا او رستاق وكان يسيطر عليها بنو حرّاص ، وكان متوقعاً ان يتم الاستيلاء على المدينة دون حرب ، لكن المفاوضات فشلت ، ولدى سماع السلطان فيصل بنبأ تقدم قوات كبيرة من بني جابر بقيادة سليمان بن سيف والي مصنعه المعزول تراجع بسرعة من نخل الى بركة على الساحل . وفي يونيو ١٨٩٤ حدثت اضطرابات في مطرح بين البلوش وخدم جماعة الخوجات من الافريقيين .. ولم يعد الامر الى نصابه الا بصعوبة شديدة . وفي سبتمبر ١٨٩٤ قدم بدر بن هلال بعد موت ابيه كما ذكرنا مدينة نزوى الى السيد فيصل بشرط ان يحضر السلطان شخصياً لتسلمها لكن فيصل رفض اقتراحه لاسباب كانت تجعله يتوجس خوفاً من الغدر ، والحقيقة ان سيطرة السلطان الادارية على البلاد ظلت عموماً على حالها ان لم نقل إنها كانت تتقهقر .

خلق فيصل الشخصي :

ويرجع فشل السيد فيصل في اوائل عهده الى ضعف خلقه واخطاء سياسته معاً ، فلم يكن السيد فيصل قليل الهمة لكن نشاطه كان متقلباً يرتقي ثم ينحدر ، كما كان في سلوكه عموماً نزاعاً الى الكسل والتسويف.

أما مسلكه الاقتصادي فكان مسرفاً في نفقاته الشخصية في امور لا شأن لها من الناحية العملية . وكانت عجرفته وسوء ظنونه تحولان دون قبول نصح الناصحين بل قد يحتقر النصح والمشورة بحيث عاش اول فترات حكمه معزولا مكروها من كل من يحيطون به .

الناصحون والمؤيدون :

وحين عاد الوزير سعد بن محمد من الخارج عقب موت تركي نفاه السيد فيصل مرة أخرى بدل ان يجعله في خدمته ، وكان يود ان يصادر أملاكه ايضاً لولا تحذير السلطات البريطانية . ولم يقبل السلطان الا في سنة ١٨٨٩ فقط طلب السلطات البريطانية اليه ان يعين له وزيراً يكون حلقة اتصال موثوقاً بها مع الوكالة البريطانية .. واختير محمد بن عزان لهذا المنصب . وقد كان السيد فيصل منذ البداية يثق في شقيقه السيد فهد لكن هذا كان شاباً مختل العقل انتحر في سنة ١٨٩٤ هرباً من امور عائلية نشأت عن زواجه قبل سنتين من احدى بنات عمه السيد برغش سلطان زنجبار . ولم تدم للسلطان مشورة صالح بن علي الثمينة الا لسنة ١٨٩٤ حيث مال ما بعدها إلى سعيد بن شيخ بني حرث وغريم السلطان ، وبذلك لم تتأخر الكارثة التي احاقت به طويلا .

فقدان سيطرته في البحر :

أما في غير المجال الشخصي فكانت كبرى غلطاته عدم حيازته بعض السفن البخارية التي تضمن له السيطرة على مناطق الساحل البعيدة عن مسقط خاصة ميناء صور ، فقد باع « دار السلام » في بومباي ، واهمل « السلطاني » حتى تهافتت بدداً .

العلاقات السياسية مع بريطانيا العظمى
١٨٨٨ ـ ١٨٩٤

امتد ضيق السيد فيصل الطبيعي بالقيود والالتزامات حتى شمل علاقته بالسلطات البريطانية ايضاً . لكن هذه العملية كانت تدريجية ولم يبرز الخلاف الحقيقي الا بعد مارس ١٨٩١ حين رحل الرائد روس نهائياً عن عمان ، بعد ان قضى مدة ١٨ سنة مقيماً عاماً في منطقة الخليج.

تأجيل اعتراف الحكومة البريطانية بسلطنة عمان ١٨٨٨ :

وقد افصح السيد فيصل ـ في بداية توليه الحكم ـ عن أمله في أن تستمر صداقة البريطانيين نحوه ، فتعهد بحماية رعاياهم ، وبتحقيق مطالبهم . وبناء على نصيحة الرائد روس ، أرجيء الاعتراف الرسمي بالسلطان الجديد قليلا ، لكن دفع معونة « زنجبار » اليه لم يتوقف ، وفي التوصية باستمرار هذه المعونة ، اقترحت حكومة الهند ان تكون حكومة صاحبة الجلالة مسئولة عن جانب منها كما كان عليه الحال فيما مضى . ولكن لم يحدث اي تغيير في شروط المعونة .. وفي سنة ١٨٨٨ ، وفيما لم تكن العلاقات قد اتخذت شكلا متماسكاً طلب السيد فيصل خلال انهماكه في عمليات استرداد قلعة عوابي ـ معونة سفينة صاحب الجلالة « تيركوازي » في ساحل الباطنة ، لكن طلبه رفض ، وفي نفس الوقت تقريباً كتب كل من السيد عبدالعزيز وابراهيم بن قيس يسألان عما اذا كان السيد فيصل ستكفل له حماية الحكومة البريطانية كما كانت مكفولة لابيه السيد تركي ، ورد المقيم على خطابهما هذا رداً متحفظاً حذراً .

اعتراف الحكومة البريطانية رسمياً بالسلطان فيصل ابريل ١٨٩٠ :

وفي ربيع سنة ١٨٨٩ صدر الاعتراف رسمياً بسلطنة السيد فيصل من وزير الدولة البريطاني بناء على توصية المقيم العام وحكومة الهند ، لكن الرائد روس لدى وصوله الى مسقط وجد أخطاراً جديدة تتهدد

السيد فيصل من اقليم الشرقية ، فأجل اعلانالاعتراف البريطاني الذي كان الهدف الحقيقي لزيارته .. وقد اشار الى ظروف تأجيل اعلان اعترافه في تقرير لحكومة الهند . واخيراً .. في ٦ ابريل سنة ١٨٩٠ ، وفي مؤتمر حافل حضره اشقاء السيد فيصل وكل وجهاء مسقط أعلن الرائد روس للسيد فيصل اعتراف الحكومة البريطانية به سلطاناً لعمان ، وأطلقت سفينة صاحب الجلالة « لورانس » ٢١ طلقة للتحية ، ورد السيد فيصل بأن افصح عن رغبته العميقة في ان « ترشده نصائح الحكومة البريطانية في كل الشئون السياسية الهامة » ، ووعد بأنه « سيسلك المسلك الذي يضمن له استمرار صداقة ورضا صاحب السمو نائب الملك والحكومة البريطانية » .

المعاهدة التجارية البريطانية ١٨٩١ :

وكان اول عمل عهد به الى السلطان بعد الاعتراف الرسمي به هو توقيع معاهدة للصداقة والتجارة والملاحة لتحل محل المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٩ . وكان الرائد روس قد اقترح ابرام هذه المعاهدة على غرار معاهدة عقدت مؤخراً مع زنجبار .. لكنها اجلت منذ موت السيد تركي والى ان يتم الاعتراف رسمياً بالسلطان فيصل . وبعد موافقةحكومة الهند على الخطوط العريضة للمعاهدة وقعها كل من السلطان فيصل والرائد روس ثم رفعت الى السلطات العليا للتصديق عليها ، غير انها وجدت غير متفقة تماماً مع وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة ، فأعدت معاهدة جديدة بدلها وقعها المقيم والسلطان ايضاً في مسقط ، وتم هذا التوقيع على المعاهدة المعدلة في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، ثم صدقت في التالي . وقد تبين ان الرائد روس قد تصرف في امر المعاهدة المعدلة ايضاً كما لو كان مفوضاً تفويضاً كاملا ، لكن هذا لم يكن الوضع بالضبط .. غير ان ذلك الخطأ الفني لم يكن مبرراً كافياً — من وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة لعدم تصديقها على المعاهدة . ولم يكن في المعاهدة الجديدة بعد

كبير عن روح المعاهدة القديمة التي اعلن انتهاؤها رسمياً ، ولكن اضيف اليها نص جديد يحظر على السلطان منع تصدير او استيراد اية سلعة ، كما نص على ضرورة موافقة الحكومة البريطانية على ضرائب الصادرات أما مدة سريان مفعولها فكان ١٢ سنة ، وتنتهي بعدها اذا وجه احد الطرفين للآخر انذاراً قبل ١٢ شهراً من تاريخ انتهائها .

اقتراح اعلان الحماية البريطانية على عمان ١٨٩٠ :

لقد كان للنشاط الاستعماري الفرنسي الذي سنتحدث عنه طويلا يد في المناقشات التي جرت سنة ١٨٩٠ في لندن بين وزارة الخارجية ومكتب الهند للبحث عن افضل الوسائل الممكن انتهاجها لمنع تدخل الدول الاوروبية الاخرى في شئون عمان ، فاقترح مكتب الهند في البداية تدعيم النفوذ البريطاني في عمان بعقد معاهدة حماية على غرار المعاهدات التي عقدت مع مشايخ جنوب الجزيرة ، وساقت حكومة الهند أدلة كثيرة على ان عمان كانت بالفعل تحت الحماية البريطانية .. وانه لا مبرر على الاطلاق لمعاهدة حماية معها .. من هذه الادلة : تحكيم سنة ١٨٦١ ومعونة « زنجبار » والاهمية الفعلية لاعتراف الحكومة البريطانية بسلاطين عمان وتدخل الحكومة احياناً في خلافات البيت الحاكم ، ونفي بعض المطالبين به او المتمردين الى الهند والعون المسلح الذي قدمته الحكومة مراراً للسيد تركي في ازمات عديدة .. ومفاوضات المعاهدة الهولندية من خلال المقيم البريطاني في سنة ١٨٧٧ وتزايد المصالح البريطانية القومية والتجارية في عمان .

اتفاق السلطان مع الحكومة البريطانية بشأن التصرف في الاراضي العمانية سنة ١٨٩١ :

ومن الناحية الاخرى فانهلما كان اعلان الحماية على عمان يناقض البيان الانجليزي الفرنسي لسنة ١٨٦٢ ، ولما كان من المتعذر الحصول على موافقة فرنسا بشأن سحب ذلك البيان في ذلك الوقت ، فقد فضلت

حكومة صاحبة الجلالة ان تختط منهجاً مختلفاً . فقد تم توقيع اتفاقية بين الحكومة البريطانية والسلطان بتاريخ ٢٠ مارس ١٨٩١ — أي في اليوم التالي مباشرة على توقيع المعاهدة التجارية — تحتم على السلطان وورثته وخلفائه الا يتصرفوا بالتنازل او الرهن او البيع او السماح باحتلال أي من أقاليم مسقط او عمان وتوابعها .. الا للحكومة البريطانية (١) .

★ ★ ★

حماية الرعايا البريطانيين في عمان ... الخ .
١٨٨٨ — ١٨٩٤

أحداث منوعة :

كان من السمات السيئة المميزة لمطلع حكم السيد فيصل اعتراضه الدائم على التعويض عن الخسائر التي تلحق بالرعايا البريطانيين .. لكن هذا الاتجاه لم يكن يبرز للعيان واضحاً او قوياً : ففي يوليو سنة ١٨٨٨ حين اعتدى بعض افراد من قبائل بني جابر على عدد من التجار الهندوك في بركة امر صاحب السمو بأن تأخذ العدالة مجراها ، وسجن عدد من المعتدين . وفي سنة ١٨٨٨ حاول السلطان ان يضع يده على قطعة ارض شاغرة داخل قلعة الخوجات او حيهم في مطرح ، ولكن حين اكد هؤلاء في سنة ١٨٨٩ ان كل شيء داخل اسوار قلعتهم ظل ملكاً لهم لا ينازعهم فيه منازع أكثر من قرن كامل ، تراجع السلطان عن مطلبه « احتراماً لرغبة الحكومة البريطانية » ، وفي سنة ١٨٨٩ وقعت بعض التهديدات والاعتداءات على تجار من الهندوك في صور ، ولكنهم لم يستطيعوا — في البداية على الاقل — ان يحصلوا على تعويض عما اصابهم من اضرار .

(١) النص الكامل لهذه المعاهدة موجود في الملحق الرابع لهذا الفصل .

حريق خابورة ١٨٩١ :

أما أول خلاف جدي حول التعويضات فنشأ بسبب حريق اشعل عمداً في سوق خابوره وبلغت خسائر التجار البريطانيين فيه وفق تقديرات لاحقة ١٢,٧٣٩ روبية ، وثبت ان هذا الحريق الذي أضرم في ليلة ٢٤ فبراير سنة ١٨٩١ كان نتيجة نزاع بين الحوامد والسوالم من قبيلة الحواسنة ، فالجماعة الاولى كانت تطالب الثانية بنصيب من ايجار المحلات في السوق ، وكان واضحاً ان هذه النيران قد اشعلها افراد من الحوامد رغم ادعاء السلطان بأن الامر كان من قبيل الصدفة . ولم يلق السلطان بالا لمطلب التعويضات الا بعد ضغط واضح عليه ، وقام بعدة محاولات لجمع ثلث الغرامة المستحقة من السوالم — الذين كانوا ابرياء بالفعل — لكنه تخلى عن تعسفه بهم بضغط من المقيم السياسي . وظلت القضية معلقة بسبب موقف السلطان أكثر من سنتين حتى سويت سنة ١٨٩٢ . وخلال فترة تعليق القضية حاول بعض الساخطين من الحواسنة منع التجار الهنود في خابورة من استئجار بحارة للعمل في قواربهم .

حادثة السفينة خيوه :

وفي سنة ١٨٩٣ حين كانت السفينة « خيوه » تحمل حجاجاً من الهنود الى جده ، أطلقت عليها النيران خارج مرباط في ظفار فأرسل السلطان باخرة زنجبار « افوكا » التي كانت وقتئذ في مسقط الى مكان الواقعة لغوث البحارة والمسافرين المنكوبين . واعترفت حكومة الهند بمسلكه الحميد حيال الموضوع وبمساعدة الشيوخ المحليين وقدمت له ولهم هدايا مناسبة .

اعادة بناء الوكالة البريطانية في مسقط ١٨٩٠ :

وفي ١٨٨٩ — ١٨٩٠ اعيد بناء الوكالة البريطانية في مسقط وكانت تشغل بناء قديماً متداعياً . وتكلفت عملية البناء مبلغاً اجمالياً قدره ٨٧ الف روبية ، واعيد شغلها في يوليو سنة ١٨٩٠ ، ثم خصص مبلغ ٢٠٠٠ روبية لشراء الاثاث الضروري لها فيما بعد .

ثورة سنة ١٨٩٥

أسبابهـــــا :

كانت الاسباب الرئيسية لثورة ١٨٩٥ والهجوم على مسقط مما سنتناوله الآن هو اولا تخلي صالح بن علي عن مساندة السلطان ، وسخط بعض قبائل الحناوية على نظام الحكم القائم بسبب موقف صالح المذكور ثم ضعف مركز السيد فيصل عسكرياً وسياسياً ، وعدم تجديد حماية الحكومة البريطانية التي كانت مكفولة لابيه السيد تركي .

تواطؤ سلطان زنجبار في الثورة :

ومع ان هذه الاسباب ذاتها كافية لتفسير اندلاع الثورة الا انه ما من شك في أن دوافع اضافية وتوجيهات معينة قد جاءت من زنجبار ، فحين تولى السيد فيصل حكم عمان ، كان عمه خليفة بن سعيد هو سلطان زنجبار . وقد أفصح خليفة عن تأييده للسيد فيصل بهدية قدمها اليه في اوائل سنة ١٨٨٩ قوامها ٢٠٠ بندقية ، وزنة ٦٠٠٠ رطل من البارود والذخائر . ثم خلف هذا السلطان أخوه علي بن سعيد الذي ظل مدة ثلاث سنوات ، ابتداء من سنة ١٨٩٠ . لا يفصح عن نوايا عدوانية تجاه عمان . وحين مات علي بن سعيد في مارس سنة ١٨٩٣ آلت سلطة زنجبار الى ابن شقيقه حمد بن ثويني ، الذي قضى سنوات حياته الاولى في عمان .. والذي كانت له مصالح قوية وصدقات كثيرة في الارض التي ولد بها . وفي يناير سنة ١٨٩٤ بدأ فيض من عرب عمان يتدفق على زنجبار .. وبينهم من يوحي للسلطان حمد بأن يستولي على عمان . وكان من بين هؤلاء الزوار العرب عبدالله بن صالح بن سعيد والشيخ محسن بن عمر وكلاهما من قبيلة حرث ، وايضاً حمود بن سعيد الجحافي قاطع الطريق المشهور . وقد وصل هؤلاء الى زنجبار في فبرايرسنة ١٨٩٤ وروى البعض عنهم انهم زاروا السيد عبدالعزيز في منفاه ببومباي وهم في

طريقهم الى زنجبار ، وانهم جاءوا يعرضون على حمد سلطنة عمان ، وصدرت التعليمات للقنصل البريطاني العام في زنجبار – مستر كراكتول بضرورة تحذير السلطان حمد من الانصياع لتلك المؤامرة والتورط فيها . وفي مايو عاد عبدالله بن صالح ومحسن بن عمر وحمود الجحافي الى مسقط ، وتأكد ان عبدالله وشيخاً آخر من بني حرث قد تلقيا – لدى عودتهما – ثلاثة مدافع ميدان و ٣٠٠ برميل من البارود هدية من سلطان زنجبار . ومرة اخرى صدرت تحذيرات من حكومة الهند لهذا السلطان مما يمكن ان تؤدي اليه مثل تلك الهدايا ونصح بألا يقدم للضيوف العمانيين في المستقبل سوى الهدايا المعتادة من السيوف والخناجر والثياب الا اذا طلب السيد فيصل منه شيئاً بالتحديد . وفي العام التالي حين برزت مشكلات مالية لحمد اشارت السلطات البريطانية في زنجبار الى ان بعض السبب فيها يعود الى إسرافه في الفيض على عرب عمان .

تحركات مريبة لصالح بن علي ١٨٩٤ :

وفي اكتوبر سنة ١٨٩٤ ، بعد عودة عبدالله بن صالح بعدة شهور ، تحرك صالح بن علي متجهاً الى صمد متعللا بفض خلافات كانت ناشئة بين قبائل الحبوس والزكاونة والورود هناك ، ثم سمع عنه بعد ذلك انه كان يتحرك بقوات كبيرة لمعاقبة بني شحيم في وادي ديمه ، وفي نفس الوقت تقريباً تقدم واحد من ابنائه بقوات لا يستهان بها نحو وادي طاين ، وفي الوقت الذي كان صالح فيه منهمكاً في تلك التصرفات قامت قبائل الغفارية المسيطرة على ممرات اقليم الشرقية باغلاقها في وجه القوافل المتقدمة نحو مسقط وقبض السلطان على اثنين من ابناء مشايخ الغفارية وجدهما في مطرح وامر بالقائهما في السجن .. لكنه رفض ان يرى فيما عملته تلك القبائل اي دليل على الخروج عن طاعته لحساب صالح بن علي . وحين فتحت هذه الممرات ثانية في نهاية نوفمبر امر باطلاق سراح

ذينك الشابين استجابة لطلب شيخ القبيلة ، وفي ديسمبر حدث شغب دموي في نزوى بين بني حنه وبني ريام من أهل المدنية .. وارسل صالح ابن علي في الشهر التالي ابنه عبدالله للتوسط بين بدر بن هلال وسليمان بن سيف شيخي الجماعتين المتنازعتين واستطاع في النهاية ان يعقد بينهما صلحاً مدته ستة اشهر .

الاستيلاء على مدينة مسقط خيانة وعلي حين غرة ١٣ فبراير ١٨٩٥ :

ومن نزوى سار عبدالله بن صالح الى مسقط متظاهراً بأنه يبغي مناقشة شئون نزوى مع السلطان . والتقى به السلطان آملا ان يؤدي ذلك اللقاء الى اعادة سيطرته على نزوى . ووصل عبدالله الى مسقط في ١١ فبراير ومعه محسن بن عمر الذي كان رفيقه في زيارته لزنجبار . وفي اليوم التالي ظهر حمود الجحافي شريكهما في رحلة زنجبار ومع كل من الثلاثة جماعة مسلحة صغيرة . وبعد ان التقى بهم السلطان في مساء ١٢ فبراير ، ارسل اليهم مبلغ ١٢٠٠ روبية نقداً الى جانب الهدايا التي تعني انتهاء مهمتهم وضرورة عودتهم ، لكنهم بقوا في المدينة لم يبرحوها . وبعد ان هبط الظلام ، بدأ عدد من اتباعهم يتسللون وافدين الى داخل المدينة ، وأثارت هذه الاعمال شكوك جند السلطان من الحضارمة والوهابيين ، فأسرعوا لتحذير سيدهم ، لكن هذا رفض ان يكون ضيوفه ممّن ينتهكون حرمة شرف الضيافة العربي ويهاجمونه . وحوالي الساعة الرابعة من صباح ١٣ فبراير استطاع البدو مباغتة ، ان يسيطروا على ابواب المدينة ، ويفتحوها ليتدفق منها عدد كبير من انصارهم كانوا ما يزالون في الروى . وحوصر منزل سيف بن بدر قائد جند السلطان ، كما قاموا بمهاجمة القصر الجديد ، وحاولوا ايضاً شق طريقهم الى القصر القديم الذي كان به السلطان لقتله . وبعد ان دافع السلطان عن نفسه دفاع المستميت استطاع الهرب ومعه زوجته وشقيقتها عبر اسطح البيوت المجاورة حتى وصلوا الوكالة البريطانية ، ومنها انتقلوا الى قلعة جلالي .. وفي نفس الوقت استطاع شقيقه ان يهرب الى قلعة ميراني .

اجراءات لحماية الرعايا البريطانيين :

واتخذ الوكيل السياسي البريطاني فوراً ما يمكنه من الاجراءات لحماية ارواح وممتلكات الرعايا البريطانيين قدر الامكان ، فوجه الرائد هيز سادلر خطاباً الى عبدالله قائد المتمردين يحمله شخصياً مسئولية أية أضرار تقع ، وعلقت هويات الجنسية على ابواب منازل التجار الهندوك في مسقط ، وسلم علم بريطاني لخوجات مطرح كي يرفعوه فوق قلعتهم ، واستدعى حرس المدفعية الهندية ليدافعوا عن الوكالة البريطانية .

أعمال أخرى في ١٣ فبراير :

وفي نفس الوقت بذل انصار السلطان جهوداً مستميتة لاستعادة القصر بدعم من نيران المدفعية الثقيلة والخفيفة من قلعة جلالي وبيت السيد فهد . ودار العوائد .. لكن محاولاتهم فشلت ، وبعدها تلقى هيز سادلر رسالة من المتمردين يقترحون فيها اتخاذ اجراءات اضافية لمزيد من حماية الرعايا البريطانيين في مطرح التي كان ينتظر وصول الشيخ صالح اليها بعد قليل . ورد الوكيل على المتمردين بقوله انه يحملهم ايضاً مسئولية الاضرار في مطرح وفي مسقط على السواء . وفي المساء أصبح المتمردون الذين لم يكن عددهم في البداية يتجاوز ٣٠٠ رجل يسيطرون تماماً على المدينة وابوابها .. بينما ظل السلطان يسيطر على الحصون الرئيسية في الميناء ، وعلى برج في الجنوب الشرقي من سور المدينة ، وعلى كل المنازل المغلقة على التلال المجاورة لها . واعلن قادة الثورة — الذين كانوا يسيطرون على رجالهم سيطرة محكمة والذين منعوهم من السلب والنهب — أنهم ما جاءوا ليغتصبوا شيئاً ، لكنهم جاءوا ليضعوا على عرش عمان حاكماً قوياً يستطيع ان يفرض هيبته واحترامه على البلاد كلها .

وقائع يوم ١٤ فبراير :

وفي ١٤ فبراير ، وصلت باخرة البريد التابعة لشركة الهند البريطانية للملاحة البحرية ، ولم يسمح للمسافرين بالنزول في مسقط . واقلعت السفينة نفسها مباشرة الى شاهبار ومعها برقية من الوكيل السياسي يبلغ المقيمية هناك بما حدث في مسقط ويطلب العون البحري . وطلب السلطان ارسال باخرة الى صور لجلب تعزيزات من رجال القبائل الموالين له في ذلك الميناء ، لكن الرائد سادلر رفض طلبه استمساكاً بموقفه الحيادي الكامل ، اذ ان الثوار كانوا يسيطرون على المدينة سيطرة تامة ، وتحت رحمتهم ارواح وممتلكات الرعايا البريطانيين . وقضى المتمردون اليوم في تدمير قصور السلطان ، وعقد المزايدات لبيع الاشياء التي لم تدمر فيها . وابتاع تجار الهند البريطانية جانباً كبيراً من هذه الاشياء واحتفظ بها لصاحب السمو . وفي نفس اليوم تلقى الوكيل السياسي خطاباً من عبدالله حاول فيهانشاء اتصال بين مصالح الثوار ومصالح البريطانيين ، وأفصح عن ميل واضح لتحقيق رغبات البريطانيين ، ورد الوكيل بأن المطلوب فقط هو تأمين ارواح الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم .

وقائع يومي ١٥ الى ١٧ فبراير :

وفي الصباح الباكر من ١٥ فبراير شوهد علم المطّوعة الابيض يرتفع فوق قصر السلطان ، وفي ١٦ فبراير كان الثوار على وشك التقدم نحو الحي الذي تقع فيه الوكالة البريطانية ليتسنى لهم إحكام محاصرة قلعة جلالي ، لكنهم عدلوا عن عزمهم استجابة لنصائح الوكيل البريطاني . ووصلت اولى امدادات السلطان في صبيحة ١٧ فبراير وهي فرقة من بني جابر من طوى ، وتلقى الثوار في نفس الوقت ايضاً تعزيزات ضخمة ، وفي نفس اليوم اجتمع زعيم الثوار محسن بن عمر بالرائد سادلر وشرح له ان الامر كان حركة اجماعية من الحناوية لخلع السلطان .. فان قبائل

عمان لا تطمع في شيء أكثر من صداقة الحكومةالبريطانية وتعزيزاتها ، وبعد ظهر نفس اليوم ، زار الوكيل السياسي السلطان الذي سأله ان كان يستطيع التوسط بينه وبين الثوار قبل ان يعم الخراب في المدينة ، وعمن سيعتبر مسئولا عن الخسائر التي سيصاب بها المحايدون من الناس لو جازف السلطان بترك القلعة وحاول استرداد المدينة بالقوة . وعن السؤال الاول اجاب الرائد سادلر بأنه يكون سعيداً لوساطته بين الطرفين حين يحين وقت الوساطة ، لكن الثوار لم يفصحوا بعد عن اية رغبة في التهاون ، وعن السؤال الثاني أجاب سادلر بأن حكومة البلاد مسئولة عن ضمان الامن للجميع ، وانه رغم انه حمل الثوار منذ البداية مسئولة اية خسارة تحدث ، الا ان الموقف الآن قد تغير ، فهم قد حافظوا على سيطرتهم على المدينة لمدة خمسة أيام كاملة دون ان يحدثوا أي اعتداء على الاطلاق على الناس . وفي وقت متأخر من مساء نفس اليوم اعلن عبدالله وصول ابيه صالح بن علي ومعه قوات كبيرة ، كذلك وصل سعود بن عزان من رستاق ، وكان يدعي بأنه زعيم الثورة . ولم يدخل الثوار الى مطرح حتى ذلك الحين لقلة عدد قواتهم .

وصول المقيم السياسي البريطاني ١٨ فبراير :

وفي صبيحة ١٨ فبراير قام السلطان بهجوم فاشل على الباب الصغير ودار قتال عنيف في شوارع حي التجار الهنود ، وبعدها مباشرة وصلت سفينة صاحب الجلالة « سفنكس » .. وطلب الوكيل السياسي من الثوار قبول هدنة مدتها عدة ساعات فقط ، ينقل خلالها الرعايا البريطانيون الى المكلا .. ما عدا الاوربيين منهم فيبقون على ظهر السفينة « سفنكس » او في مبنى الوكالة البريطانية . وبعد ظهر نفس اليوم وصل الرائد ويلسون المقيم البريطاني العام في الخليج على ظهر سفينة صاحب الجلالة « لورانس » وتولى تصريف الامور السياسية .

وقائع الفترة من ١٩ فبراير الى اول مارس :

وفي ١٩ و ٢٠ فبراير ظل رجال السلطان يطلقون النيران بشكل غير منتظم ، واستطاعوا ان يسيطروا على المنطقة الواقعة شرقي البوابة الشرقية لدار العوائد ، وجرح جندي هندي من حرس الوكالة البريطانية من طلقة طائشة . وبدأت الشكاوى من سلب جنود السلطان للتجار الهنود وكان معظم الجناة من بني بو علي وقبيلة راسب . واصدرت السلطات البريطانية تحذيراً لشيوخهم بأنهم اذا لم يسيطروا على هؤلاء الجنود سيطرة كاملة فسيستولي البريطانيون على القوارب التي جاءوا بها من صور ويدمروها . وفي ٢٣ فبراير وصل حمود بن عزان — شقيق سعود — من الروى ، وللمرة الاولى حدث بعض النهب من جانب الثوار ، وفي ٢٤ جاءت قوات كبيرة من آل وهيبه كامدادات لصالح ابن علي في الروى ، وكان ثمة دلائل تشير الى ان هذا التمرد قد امتد كصراع بين الحناوية والغفارية في جميع انحاء عمان . وفي ٢٥ فبراير استطاعت قوات السلطان ان تعيد احتلال بوابة الماء برج في منتصف المسافة بينها وبين الباب الكبير ، ثم استطاع بنو بو علي ان يتقدموا ايضاً حوالي ٥٠ ياردة . وفي ٢٦ فبراير ارسل السلطان رداً يتملص فيه من الاجابة على اسئلة المقيم البريطاني فيما يتعلق بخطة عمله ، واشتعلت النار في قارب العقيد جياكان طبيب الوكالة — ربما عن طريق الخطأ — واستولى انصار السلطان على معبد الهندوك القائم وسط المدينة ، ولم تحدث أحداث هامة في باقي ايام شهر فبراير . وفي ١ مارس قتل عامل من عمال الوكالة البريطانية بطلقة طائشة ، وخلال هذه الاشتباكات غير الحاسمة وصلت سفينة صاحب الجلالة « برامبل » الى مسقط .

رجوع المتمردين الى حكومة الهند ٢ مارس :

وفي ٢ مارس وضح ان الامور قد تجمدت على هذا النحو ، فقد فقد الثوار قدرتهم على الهجوم ، بنيما ظل انصار السلطان يتوقون شن هجوم شامل عليهم . وتجدد نهب ممتلكات الرعايا البريطانيين ، وحدثت

مقابلة هامة في ذلك الوقت بين المقيم البريطاني والوكيل السياسي من جانب ، ومحسن بن عمر وشيخ آخر من بني حرث من الجانب الآخر . ويبدو ان هدف المتمردين كان مناقشة الوضع القائم . وقال شيوخ الثوار إنهم يمثلون كل قبائل الحناوية في عمان ، وان تغيير الحاكم القائم امر يرغب فيه الجميع ، وقالوا ايضاً انهم رغم صدورهم في ذلك عن رأيهم الخاص فهم يريدون ان يعرضوا سلطنة عمان على حميد بن ثويني سلطان زنجبار ، وهم يعرفون ان هذا صديق للحكومة البريطانية في حين ان السيد فيصل ليس كذلك ، وانه اذا لم يتم ذلك فهو يودون ان يكون على عرش عمان واحد من ابناء عزان بن قيس . اما بشأن الشكاوى التي تكررت عن السلب والنهب ، فقد اعترف مشايخ الثوار بمسئوليتهم وقالوا انهم لم يعودوا يسيطرون على رجالهم سيطرة كاملة بعد ، وقالوا أيضاً ان صالح بن علي — وهو ثري موسر — يستطيع ان يدفع التعويض اللازم . ورد المسئولون البريطانيون على ذلك بقولهم انه ليس مؤكداً ان كل الحناوية في عمان يؤيدون الثوار ، وانهم لا يمثلون الغفارية أصحاب الاكثرية في البلاد ، وان عملهم في اشاعة الاضطراب في البلاد وايقاع الخسائر بالمصالح البريطانية لا بد ان تنظر اليه الحكومة البريطانية نظرتها الى امر خطير ، هذا وقد لبى طلب الشيوخ المذكورين بالابراق بوجهة نظرهم الى حكومة الهند .

تقاعس السلطان ٣ مارس :

وفي ٣ مارس أبلغ المقيم حكومته بتقاعس السلطان ، الذي أخلد الى التثاقل رغم تحسن مركزه وتزايد قواته واشار المقيم ايضاً إلى استحالة اجلاء الثوار عن المدينة باستخدام مدافع البحرية دون احداث تدمير رهيب بها ، وصدرت التعليمات للمقيم — رداً على ذلك — بألا يقدم اية مساعدة للسلطان في اجلاء الثوار .

هدنة تنتهي بالفزع ٤ ــ ٦ مارس :

ونتيجة تجدد الشكوى من اعمال السلب والنهب ، اقترح المقيم عقد هدنة مدتها ثلاثة ايام ، وتم بالفعل عقدها من ٤ الى ٦ مارس ليمكن خلالها نقل تجار الهند البريطانية وبضائعهم الى المكلا ، قبل ان يحدث مزيد من التدمير . وخلال ٤ و ٥ مارس استمر نقل البضائع ، ولكن في ظل تزايد التحرش من جانب المتمردين . وفي ٦ مارس ساد فزع شديد ، وعاد كل رعايا الهند البريطانية الى خور المكلا ، ورفض السلطان ــ رغم تحذير السلطات البريطانية له وتحمليها إياه مسئولية ما يحدث ــ ان يسمح بمد الهدنة حتى لنقل ما تبقى من ممتلكات الهنود ، وفي ٧ مارس تجددت الاشتباكات مرة أخرى .

ابلاغ اوامر حكومة الهند للثوار ٧ مارس :

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٧ مارس ، تقدم العقيد هيز سادلر ، بعد ان تم وقف اطلاق النار لفترة قصيرة ، في قارب اتجه به الى دار العوائد الجمركية حيث التقى بصالح بن علي شخصياً وابلغه رد حكومة الهند على عروض مشايخ بني حرث . وجاء فيه ان مسألة توحيد عمان وزنجبار خارجة عن موضوع النقاش ، وان ممتلكات الرعايا البريطانيين يجب احترامها ، والا فستتخذ الحكومة من جانبها اجراءات رادعة لحمايتها . واعترف الشيخ صالح بمسئوليته عن الخسائر التي تسبب فيها الثوار ووعد بدفع التعويضات عنها كاملة ، وطلب في نفس الوقت نقل بقية ممتلكات البريطانيين التي كانت ما تزال في المدينة ، لكنه ابلغ استحالة تنفيذ ذلك في تلك الظروف خاصة وان ارواح الرعايا البريطانيين لم تعد في مأمن من البدو الغزاة . وفي نفس اليوم تقدم السلطان يطلب عون المقيم لطرد المتمردين من مسقط لكن طلبه رفض حسب اوامر حكومة الهند التي سبق ذكرها .

انسحاب الثوار وعودة السلطان لاحتلال المدينة ٩ ، ١٠ مارس :

وفي ٨ مارس حدث مزيد من النهب والسلب ، واخيراً في ٩ مارس تم عقد الصلح بين الطرفين .. على ان يدفع السلطان للمتمردين مبلغ ١٢ الف روبية ، كما وعد بالعمل على ازالة اسباب التمرد ، واستمرار السماح لاسرة رستاق بالبقاء فيها . وانسحب الثوار عن مواقعهم في صخب وهياج كبيرين ، ودمروا اشياء كثيرة ، واشعلوا النار في اماكن عديدة من المدينة أثناء انسحابهم . وفي ١٠ مارس اقتحمت قوات السلطان المدينة ، وبجهد شديد ، وباستخدام آلات اطفاء الحرائق التابعة للوكالة البريطانية ، امكن تلافي حريق رهيب كان يتهدد بتدمير المدينة كلها . ولم يعد التجار الهنود من مكلا لمدة ايام عديدة خوفاً من رجال القبائل « الموالين » كما كانوا يسمون .. والذين لم يكن لدى السلطات من المال ما يكفي لدفع رواتبهم ولا من القوارب ما يكفي لاعادتهم الى بلادهم .

وفي ١٣ مارس وصل الطراد الفرنسي « ترود » من مرساه في أوبوك حيث كان تلقى الاوامر بالتحرك الى مسقط فيما كان الثوار محتفظين بزمام المبادرة فيها . وخلال الاضطرابات التي كانت تحدث في العاصمة ، هاجم قاطع الطريق كورتا مدينة القريات حيث تضرر اثنان من الرعايا البريطانيين بما قيمته ١٠٠٠ روبية من ممتلكاتهما .

القبائل المشتركة في التمرد وأسبابه :

وكانت اهم القبائل التي اشتركت في هذا التمرد الى جانب الثوار قبائل حرث والحبوس مع توابعهما من آل بورشيد وبعض افراد من زكوان — ومارود الى جانب بني بطاش والعواقر من اقليم عمان وبني رواحه والرباويه والحناوية من وسط واسفل وادي سمائل لا سيما من كان من هؤلاء من فنجة والخوض ، ونضيف اليهم بني نعمان والشروج

والفوارس وايضاً سكان وادى رستاق وعدداً من أهالي الحضرة وغيرها من اماكن الباطنة . وقبل نهاية التمرد بلغ عدد الثوار في مسقط حوالي ٢٠٠٠ رجل ، وعدد أنصار السلطان ضعف هذا العدد ومن انصار السلطان قتل ٤٠ رجلا وجرح ٦٠ ، وقدرت خسائر الثوار بثمانين قتيلا وثمانين جريحاً .

★ ★ ★

تاريخ عمان الداخلي من التمرد الى الشقاق مع بريطانيا العظمى ١٨٩٥ ـ ١٨٩٨

لا شك ان سمعة القبائل الساخطة وشيوخها قد هبطت هبوطاً واضحاً نتيجة فشلها جزئياً في هذا التمرد ، كذلك اصيبت ايضاً هيبة السلطان الذي عجز عن القضاء التام على التمرد . وباستثناء اقليم ظفار الذي كانت سلطة السلطان بعيدة عنه تماماً في سنة ١٨٩٥ حتى سنة ١٨٩٧ فقد ظلت عمان لا يتهددها اي اضطراب داخلي خطير طوال السنوات الاربع التالية . وعلى اية حال ، فقد ظل السلطان فترة طويلة يعاني من الحاح المشايخ الذين تجمعوا من كل مكان لا سيما من صور وسمائل في المطالبة بنصيبيهم في مقابل ما يزعمون انهم قدموه من خدمات وهمية او حقيقية للسلطان خلال الازمة .

اضطراب في ازكي ١٨٩٥ :

وفي يونيو سنة ١٨٩٥ حدثت في إزكي متاعب من نوع الاضطرابات الموسمية المعتادة بين اليمنيين والنزاريين هناك ووقف الى جانب اليمنيين ، كالعادة دائماً ، جيرانهم بنو ريام ، والى جانب النزاريين بنو رواحه . لكن السيد محمد ، الشقيق الأكبر للسلطان ، استطاع أن يعقد الصلح بين الطرفين بسرعة ، وكان صاحب السمو قد وسطه بين المتنازعين .

السلطان يستعيد نزوة ١٨٩٥ :

وفي نوفمبر ١٨٩٥ اغتال بنو شقايل بدر بن هلال في نزوة ، وانتدب السيد فيصل ، وكان يعرف المكان وهو والٍ عليه قبل ضياعه في عهد والده ، خادمه وموضع ثقته سليمان بن سويلم ، وكان حينذاك في اجازة بظفار ، ليستولي على نزوة باسمه ، واستطاع هذا ان يشتري المكان بثمن بخس من المسيطرين عليه ، وان يضع فيه حامية باسم السلطان .

قتل صالح بن علي قتلة عنيفة ١٨٩٦ :

وفي مايو سنة ١٨٩٦ استغل صالح بن علي فرصة السخط الذي شاع بسبب فرض جانب من ضرائب العفو عن التمرد على الغفارية ، مما سنشرحه لاحقاً بالتفصيل ، فأغرى بعض بني جابر في وادي سمائل بالاشتراك مع بني رواحه في الهجوم على سيجا الخاضعة لأنصار السلطان من بني جابر والحضارمة ، وتولى هو بنفسه مسرح الاحداث في عمان ، وقد تكفلت رصاصة طائشة بأن تضع — في سبتمبر ١٨٩٦ — حداً لحياته التي تجاوزت خمسة وسبعين عاماً قضى أكثر من ثلاثين منها يتآمر على مسرح الحياة السياسية في عمان . وكان دائماً يعارض السلطان القائم طامحاً لاعلى السلطات والمناصب . ومن الحق ان نقول ان ابنه عبدالله قد خلفه في هذا السبيل ، لكنه لم يبق على قيد الحياة سوى فترة قصيرة بعد الخيانة الاخيرة التي قام بها في مسقط . وكانت حياة حمود الجحافي ايضاً تقترب من نهايتها .

حملة فاشلة للسلطان على بني رواحه ١٨٩٦ :

وانتهز السلطان فرصة الاضطراب الذي حدث عقب موت صالح ، وجهز حملة على بني رواحه واستطاع بالغاء الضريبة المفروضة عليهم أن يكسر التحالف القائم بينهم وبين بني جابر ، لكن حركته كانت بطيئة كل البطء . وحين وصل حشد جنوده الذي يتكون من عدة آلاف الى مكان بالقرب من العلو رفض الجنود ان يقاتلوا ، فاضطر السلطان الى التراجع الى مسقط ، ولم يحقق شيئاً سوى انه أنفق مبلغ ٦٠ الف روبية لم يجمعها إلا بشق النفس .

الاضطرابات في نخل ١٨٩٦ – ١٨٩٧ :

وفي يونيو ١٨٩٦ حدث اضطراب في نخل اخمده السلطان بنفسه على رأس عدة مئات من رجاله ، ولكن الاضطراب تجدد في نفس موعده من العام التالي ، وفي هذه المرة استطاع والي بركه ان يخمد الاضطراب دون عون احد .

أحوال رستاق ١٨٩٥ – ١٨٩٨ :

وفي ديسمبر ١٨٩٥ تقدم سعود بن عزان من رستاق الى صحار على رأس جيش من آل سعد والحواسنه والمقابيل وبني نعيم ، لكن قوة من ١٢٠ رجلا ارسلها السلطان عن طريق البحر لتعزيز قوات والي صحار استطاعت ان ترده عنها . وظلت الاحوال هادئة في رستاق حتى موت ابراهيم بن قيس في مايو سنة ١٨٩٨ وحينذاك قام سعود بن عزان بدعم من شيوخ رستاق بالاستيلاء على الحصن الرئيسي فيها غدراً وخيانة ، وارغم سعيد بن ابراهيم بن قيس على اللجوء الى حازم حيث حاصره فيها بعد قليل . ولم يكد السيد فيصل يسمع هذه الانباء حتى سارع بارسال سليمان بن سويلم لمساعدة سعيد ، وتم رفع الحصار عن حازم ولكن حين بدأ سليمان في التهيوء للتقدم نحو رستاق تجمع حشد من بني رواحه وغيرها من قبائل الشرقية وبدأ السير نحوها . وفي نفس الوقت ايضاً بدأ آل سعد – يتحركون ، وكانوا حتى ذلك الوقت يرقبون الاحداث دون ان يشتركوا فيها . وتوقف مشروع الحملة الى رستاق ، في حين بدأ الاعداء هجوماً مضاداً على املاك السلطان في الباطنة لولا ان موت الخائن حمود بن سعيد الجحافي الذي كان بين المحرضين عليه ادى الى وقفه .

الاحوال في صور ١٨٩٨ :

أما الاضطرابات في صور حيث كانت الوكالة الفرنسية تشجع السكان على التخفف من سيطرة السلطان ، فكانت ترجع بشكل اساسي الى التصرفات المجردة من اللياقة لسليمان بن سويلم المتعجرف . .

فقد أمضى هذا الرجل المسئول اسبوعاً في صور أثناء استدعائه من ظفار في مارس ١٨٩٨ ، وقال لشيوخ المدينة باختصار انه في المستقبل لن يحترم نظام الحفر لانهم يسيئون استعماله . وحين سافر الى مسقط ترك ابنه وهو صبي في الثانية عشرة من عمره مسئولا عن صور ، وترك له تعليمات بأن يبني حصوناً تتحكم في امداد المدينة بالمياه ، وتتحكم أيضاً في طريق القوافل من الميناء الى داخل البلاد . وفي مايو ذهب وفد يمثل كل بطون بني جنابه في صور لمقابلة السلطان في مسقط ، لكن هذا لم يصغ لشكواهم ، وبعدها افلحت نصيحة من عبدالله بن سالم التميمي في توقف العمل في بناء القلعة الجديدة ، لكن السلطان ظل على إصراره على تنحية ابن سليمان عن ولاية صور . واخيراً وحوالي نهاية سبتمبر ، حاصرت قوة من الرجال معظمها من بني جنابه وبني بو علي وبني راسب القلعة القديمة التي يشغلها ممثلو السلطان ، ثم قاموا في ٤ أكتوبر بهجوم عليها ، فاستسلمت لهم الحامية بعد دفاع لم يدم طويلا .. وانسحبت الى مسقط ، وفي نهاية السنة ارغم بنو جنابه على قبول حاكم جديد وحامية جديدة باسم السلطان . ولكن حين جاء هذا الحاكم الجديد .. لم يجد بالقلعة شيئاً سوى الاسوار ، وقد تم الاستيلاء على سلاحها كله .

★ ★ ★

الادارة في عهد السلطان ١٨٩٥ ـ ١٨٩٨



الاصلاحات العسكرية :

بعد انتهاء هذا التمرد بدأ السلطان يتخذ اجراءات جديدة لتعزيز دفاعات مسقط ومطرح وكان قد اهملها طويلا .. فأمر بتثبيت ١٢ مدفعاً في قلعة براني وخمسة مدافع في قلعة جلالي ، كما امر ايضاً باعادة ٤٠ حارساً افريقياً كانوا يقومون بحراسة ابيه الى عملهم ، وسلح حرس قصره بالمدافع الخفيفة ، وأمر باستيراد المدافع الخفيفة والبارود من انجلترا .

الـــــوزراء :

كما قام السلطان ايضاً بتغيير وزرائه في أعقاب التمرد ، ففي سنة ١٨٩٦ وقعت في يده بعض خطابات كان الوزير محمد بن عزان قد ارسلها في نطاق المؤامرة الى صالح بن علي عن طريق زنجبار . وحين ووجه الوزير بذلك عجز عن انكار جرمه ، فأمر السلطان بسجنه حتى افتدى نفسه بمبلغ ٢٠ الف روبية فأطلق سراحه على ان ينفى الى شرق إفريقيا ، وخلفه محمد بن سعيد الذي سبق ان كان وزير السيد تركي .

غيرهم من الموظفين :

وكان اكثر الحكام المحليين كفاءة واخلاصاً للسيد فيصل هو رشيد ابن عزان الذي ظل واليه على حصن سمائل ، وكان ثمة ايضاً سليمان بن سويلم وكان عبداً لمسعود مخلصاً لكنه متهور ، وكان اقليم ظفار هو مسرح نشاطه ، لكنه خدم السلطان في نزوى وحازم ايضاً كما ذكرنا .

حدود نفوذ السلطان :

وخلال الفترة التي نتعرض لها الآن ، كان نفوذ السلطان المباشر لا يصل الى ابعد من مسقط ومطرح وفي الباطنة حتى شرقي مصنعه ، ومدن الساحل الرئيسية حتى غرب مصنعه . لكن نفوذه كان اقل في نخل ووادي معول ووادى طوى ، ووادي سمائل وبعض الاماكن الاخرى كصور على الساحل جنوب شرقي مسقط . وحين استرد السلطان نزوى زاد نفوذه في اقليم عمان الذي كان يسيطر فيه على ازكي من قبل . وكان السلطان في ذلك الوقت كما سنرى لاحقاً بحاجة الى المال ، وسرعان ما راحت ديونه تتراكم باستمرار .



انتعاش النفوذ الفرنسي في عمان ١٨٩١ ـ ١٨٩٨

حلف بين فرنسا وروسيا :

قبل هذه الاحداث بزمن غير بعيد تحالفت فر نسا وروسيا للعمل على تخفيف النفوذ البريطاني في منطقة الخليج ووضع سياسة مشتركة لنفوذهما فيها ، كما سنشير لذلك لاحقاً . وقد وقع عبء مواجهة النفوذ البريطاني في عمان على عاتق فرنسا كما اشتد هذا الصراع الدولي بعدها وان لم يظهر منه للعيان الا القليل .

احتجاج فرنسي في صدد عمان ١٨٩١ :

ففي سنة ١٨٩١ ، شكا السفير الفرنسي في لندن ، كنتيجة واضحة لسوء فهم ظروف تولي السيد فيصل في مكان ابيه ، واستبعاد عمه عبدالعزيز ، وشقيقه الاكبر محمد ، من ان نظام وراثة السلطنة في عمان غُير بأوامر من حكومة الهند . ورغم ان هذه الشكوى كشفت عن جهل واضح بحقائق الموقف ، الا انها كانت تشير الى تجدد الاهتمام من جانب فرنسا بعمان .. بعد فترة انقطاع دامت أكثر من ثمانين عاماً .

مناقشة في مجلس النواب الفرنسي ١٨٩٣ :

وتكشفت السياسة الجديدة للجمهورية في الخليج خلال مناقشة لميزانية الدولة في مجلس النواب الفرنسي اوائل سنة ١٨٩٣ ، فقد طلب مسيو ديلونكل احد نواب الحزب الاستعماري اعتماد مبلغ اضافي قدره ٧٠٠٠ فرنك لانشاء قنصلية في مسقط ، ووعد وزير الخارجية مسيو ديفيل بالتنفيذ دون ان يدحض أية حجة من الحجج الرئيسية التي قال

بها مسيو ديفيل . . وهي ان من مصلحة فرنسا دعم سياسة روسيا في الخليج .. وتقديم سائر التسهيلات لتسجيل السفن الاهلية في الخليج تحت العلم الفرنسي .

دلائل أخرى على وجود المصالح الفرنسية والروسية :

ولم يتأخر ظهور ادلة اخرى على وجود مصالح فرنسية وروسية في عمان . فقد نشرت الحكومة الفرنسية في سنة ١٩٠١ خطة لميناء في صور تكشف عن اهتمام قديم لها بهذا الميناء . وفي سنة ١٨٩٣ وصل الى ميناء صور مسيو تشابوا وهو مواطن فرنسي سيء السمعه وكان قد اثار اهتماماً ملحوظاً بتصرفاته في ساحل عمان قبل سنتين وكان وصوله على سفينة ترفع العلم الفرنسي . وقد حاول الحصول على مكان صالح لخزن الفحم هناك لكنه فشل . وفي سبتمبر ١٨٩٣ وصل الطراد الروسي « نجني نوفجورود » الى مسقط ، واستطاع بعض ضباطه ان يقابلوا السلطان مقابلة خاصة ، وحوالي هذا الوقت تقريباً تناثرت الشائعات في عمان وزنجبار عن مؤامرة روسية ، وعن وجود عميل روسي سري في مسقط .

تعين نائب قنصل لفرنسا في مسقط ١٨٩٤ :

واخيراً في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ، وصل مسيو « اوتافي » وكيل القنصل الفرنسي الذي طال انتظاره الى مسقط وباشر عمله متخذاً سبيلين اثنين لنشاطه هما الإنقاص من نفوذ الممثل البريطاني عند السلطان ومن حوله ، والعمل على تشجيع البحارة العمانيين على رفع العلم الفرنسي على سفنهم دون موافقة من سلطان بلادهم ، بل حتى تحدي اوامره . وظهرت النتيجة العامة لسياسة مسيو اوتافي في ازدياد جموح السيد فيصل وأتباعه عن النفوذ البريطاني . وهذه حقيقة سنجد أمثلة تصورها أصدق تصوير في الفقرة التالية عن العلاقات البريطانية . وهنا لا بد ان نذكر زيارة الباخرة الفرنسية « ترود » لمسقط في سنة ١٨٩٥ متأخرة بضعة ايام

عن الوقت الملائم لنجدة السلطان في حرب المتمردين ونذكر ايضاً انه في سنة ١٨٩٧ عرضت فرنسا معونة سفينتها الحربية « سيربرايز » لمقاومة التمرد ضد السلطان في ظفار لكنه رفض .

وكانت خطة فرنسا لزيادة نفوذها في عمان هي التوسع في توزيع العلم الفرنسي على نطاق عريض . وتمثل تلك الصورة الجريئة.. لاول مرة بدعة مستحدثة في السياسة الفرنسية . وكانت فرنسا منذ سنة ١٨٦٠ قد بدأت في نوسيبي ومايوت تصدر مستندات فرنسية لاصحاب السفن الاهلية من غير رعاياها ، وقد لفت نظر حكومة صاحبة الجلالة الى هذه الاجراءات في سنة ١٨٦٣ كعقبة ضد منع تجارة الرقيق لان السفن التي ترفع العلم الفرنسي كانت – بالطبع – لا تخضع لتفتيش الطرادات البريطانية .

وفي سنة ١٨٦٩ ذكر ان كل السفن الوطنية تقريباً جنوبي زنجبار أصبحت ترفع العلم الفرنسي ، وتوفرت أدلة كثيرة على استمرار تجارة الرقيق في المياه الاقليمية على ظهور السفن التي تتخفى برفع العلم الفرنسي في المياه الافريقية . وقد استلفت هذا الجانب من القضية اهتمام سير بارتل فرير اثناء رحلته لزنجبار سنة ١٨٧٣ ، غير ان هذا الموضوع لا يدخل في صلب بحثنا هذا الآن .

التوسع في توزيع العلم الفرنسي في عمان ١٨٩١–١٨٩٧ :

وفي سنة ١٨٩١ ، أي حوالي الوقت الذي بدأ فيه انتعاش المصالح الفرنسية في عمان ، وحصل التفاهم بين فرنسا وروسيا بشأن مصالحهما في الخليج ، أخذت مشكلة العلم الفرنسي في مسقط تثير الاهتمام لاول مرة هناك .. ولقد تبين أن لدى ١٣ بحاراً في صور أعلاماً فرنسية وان الاعلام نفسها يمكن الحصول عليها لا من مدغشقر فقط ، بل من ابوك ، وحتى من القنصل الفرنسي المقيم في عدن . وحيث كان السلطان يرى ان طلب الفرنسيين حماية السفن في البحر قد يتسع بسهولة ليشمل حماية

أرواح واملاك رعايا العمانيين المرتبطين بمثل تلك السفن على البر ، لذلك باشر اعظم الاهتمام بالموضوع . لكنه وان استطاع ان يعقد اجتماعاً حاشداً للاعتراض على تصرف الفرنسيين فشل في وقف التصرف الفرنسي . ولجأ السلطان ايضاً الى حكومة الهند يطلب مشورتها ، واقترح ان يوجه احتجاجاً بذلك الى رئيس الجمهورية الفرنسية ، غير ان الحكومة الهندية نصحته بارجاء توجيه مثل ذلك الاحتجاج المباشر الى ان يرفع الامر لوزير الدولة البريطانية ، وابلغته في نفس الوقت ان استخدام رعاياه العلم الفرنسي لن يكون له تأثير شخصي عليه ، وانه يستطيع أن يتخذ اية خطوة سليمة لتعزيز سلطاته في حدود مياهه الاقليمية على من يستطيع التأثير عليهم من رعاياه الذين يرفعون العلم الفرنسي .
وانتهى الاتصال بين الحكومة البريطانية والفرنسية في اوربا اوائل العام الى استنكار الاخيرة أعمال قنصلها في عدن .. وفي اوائل العام التالي سحبت الاعلام من الذين تسلموها في عدن ، كما اصدرت الحكومة الفرنسية تأكيدات فهمت منها الحكومة البريطانية ان خطة فرنسا في توزيع اعلامها ستتوقف.
ولكن تبين انه كان ثمة سوء فهم من جانب الحكومة البريطانية . فقد التزمت فرنسا — من حيث تصديقها على قرار المؤتمر العام لمحاربة تجارة الرقيق المنعقد في بروكسل سنة ١٨٩٠ — بالا تسلم اعلامها الا لبحارة من الرعايا الفرنسيين او رعايا دولة تحت الحماية الفرنسية .. لكن فرنسا لم تلتزم بحرفية تلك التعهدات بل تغاضت عنها قاصدة او مهملة بحيث استمر تسليم الاعلام والاوراق الفرنسية لرعايا سلطنة عمان . وفي سنة ١٨٩٤ ، وهي السنة التي عين فيها نائب قنصل فرنسا في مسقط ، أصبح عدد الذين يرفعون الاعلام الفرنسية ٢٣ شخصاً .. منهم ١١ من قبيلة بني جنابه و ١٢ من قبيلة بني بو علي ، وقد تسلم البعض هذه الاعلام من مدغشقر وبعضها من أبوك وبعضها الآخر من شرق افريقيا ، وكان العلم

الفرنسي يسلم ومعه شهادة تجدد سنوياً تعوف باسم « ترخيص الملاحة »
اما بضمانة عقار غير منقول في احدى المستعمرات الفرنسية ، أو بضمان كفيل مليء يعمل للعلم الفرنسي . وكانت هذه الطريقة الاخيرة سهلة ميسورة ، ويمكن للبحارة الحصول على العلم بسهولة اثناء رحلتهم في التجارة السنوية الى البحر الاحمر او شرق افريقيا .. واكثر من ذلك .. كانت هذه الامتيازات خاصة بالسفينة نفسها لا بصاحبها ، وما كان اسرع تغيير وتبديل أصحاب السفن وبحارتها ، وهكذا استحال تماماً على السلطان ان يعرف ماهية وعدد الاشخاص الذين قد يدّعون الحماية بموجب رخصة ما . وبدا واضحاً ان مسيو اوتافي كان يريد ان يوسع حدود الحماية التي تمنحها فرنسا لتراخيص السفن الى الحد الاقصى. ومن سنة ١٨٩٢ وما بعدها توفرت ادلة كثيرة على استخدام مستوردي الرقيق في صور العلم الفرنسي ونقلهم شحناتهم الى مختلف الاماكن في الخليج ، خاصة الى العراق التركي .. وفي سنة ١٨٩٦ قبضت السفن البريطانية على سفينتين من صور هما « سلامة » و « سعد » وهما تحملان شحنتين من الرقيق ، وأدت هذه الحادثة الفاضحة الاخيرة الى تجدد المراسلات في هذا الصدد بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية مرة أخرى .. وتأكد هذه المرة ان تأكيدات فرنسا السابقة في سنة ١٨٩١ لم تكن تعني سوى التوقف عن التوزيع غير المنتظم للعلم الفرنسي الذي كان يقوم به قنصل فرنسا في عدن .. وانها ابداً لم تكن تنوي الاقلاع عن خطتها التي كانت تراها شيئاً مشروعاً . وسلمت السفينتان « سلامة » و « سعد » الى مسيو اوتافي حسب طلبه ليبحث الامر . وفي سنة ١٨٩٧ تعزز مركز نائب القنصل الفرنسي في مسقط بعد تدخله تدخلاً ناجحاً في حالتين من تسجيل السفن ، وفي الحالة الثانية منهما كان السلطان قد امر بسجن واحد من رعاياه لانه لم يبرز تصريح الملاحة الفرنسي الذي كان يزعم انه معه ، وحين احتج مسيو اوتافي أُطلق سراح الرجل . وبعد ذلك ، وشيئاً فشيئاً ، تكشفت

للجميع أهداف فرنسا وخطتها الكاملة . أما السلطان فحين وجه احتجاجاً حول الموضوع لنائب القنصل الفرنسي في مسقط أجابه مسيو اوتافي بأن هذا الاجراء يعود الى أكثر من اربعين عاماً ، وأن حكام عمان السابقين جميعاً قد قبلوه حتى الوقت الحاضر . وفي سنة ١٨٩٧ ذُكر ان ما لا يقل عن ٣٨ سفينة عمانية قد حصلت على تصاريح من قنصلية فرنسا في زنجبار .



العلاقات مع بريطانيا العظمى ، وانهيار النفوذ البريطاني في عمان ١٨٩٥ ـ ١٨٩٨

أسباب تباعد السلطان :

ويجدر بنا الآن العودة الى موضوع العلاقات البريطانية بعمان ، ويجب ان نذكر منذ البداية ان هذه العلاقات وان لم تكن في يوم من الايام أكثر ودية وتعاوناً مما كانت عليه في الفترة التالية المباشرة لتمرد سنة ١٨٩٥ ـ الا انها كانت علاقات يتزايد فشلها مع الوقت . فقد كان السلطان يزداد تباعداً كما أدى تراكم الخلافات الصغيرة خلال فترة الازمة الى قطيعة شاملة . وكانت أسباب تباعد السلطان هي أساساً وقوف البريطانيين على الحياد في أزمة سنة ١٨٩٥ ، ثم ما تلا ذلك من الحاح البريطانيين على التعويضات ، الى جانب تزايد النفوذ الفرنسي في مسقط .

تعديل السياسة الحيادية البريطانية بعد تمرد سنة ١٨٩٥ :

وكان وقوف الرائد ويلسون والرائد هيز سادلر على الحياد موقفاً لا مهرب منه الى حد ما ، لان الثوار بعد ان استطاعوا فعلا احتلال مسقط بغتة أصبحوا مسيطرين على عدد كبير من الرعايا البريطانيين وكثير من ممتلكاتهم . وعلى اية حال لم يكن ممكناً طردهم من المدينة باستخدام

نيران القطع البحرية دون احداث تدمير رهيب بها . كما كان موقف المقيم والقنصل منسجماً تماماً وسياسة الحكومة البريطانية ، التي حذرت من تقديم المعونة الفعلية للسيد فيصل على غرار ما كانت تقدمه لابيه السيد تركي .

ضمان الحكومة البريطانية سلامة مسقط ومطرح ١٨٩٥ :

ولما اسفر ذلك التمرد عن حبوطه كما ذكرنا فقد شُرع في مباحثات بشأن تعديل تلك السياسة بمبادرة من حكومة الهند التي اقترحت إما : (١) ضم مسقط ومطرح الى الاملاك البريطانية وتعويض السلطان عنهما . او (٢) اعلان الحماية البريطانية على عمان كلها . او (٣) توجيه انذار الى سائر كبار الشيوخ في عمان بأنه مهما بلغت الخلافات بينهم وبين السلطان فان الحكومة البريطانية — دفاعاً عن مصالحها الهامة في عمان — لن تسمح بأي هجوم على مسقط او مطرح .

وكانت حكومة الهند آنذاك تحبذ اقتراح اعلان الحماية ، لكنها كانت على يقين من ان ذلك سيفتح الباب امام فرنسا للتفاوض في الغاء بيان سنة ١٨٦٢ . وفعلا فضلت الاقتراح الثالث .. الذي لم يكن في الحقيقة سوى تعديل طفيف للسياسة المتبعة آنفاً . وايد وزير الدولة البريطاني هذا الاقتراح في حالة تعذر الحصول على موافقة فرنسا على اعلان الحماية البريطانية على عمان . واقترن الامر ايضاً بموافقة الحكومة البريطانية كما فوض المقيم العام في الخليج صلاحية ابلاغة الى السلطان لتعميمه على شيوخ عمان . كما طلب الى المقيم ان يجعل السلطان على بينة من ان الامر لا يمنعه من اتخاذ ما يشاء من الاجراءات المناسبة والضرورية للدفاع عن نفسه . وتلقى السلطان ، الذي طالما اشار الى ان الحكومة البريطانية قد قصرت في تأدية واجبها نحوه ، البلاغ المذكور بفتور لم يكن متوقعاً .. بل حتى تظاهر بأنه تلقاه كأي امر عادي مألوف ورفض ان يعقد مؤتمراً يحضره المشايخ لابلاغهم تعليمات الحكومة

البريطانية توفيراً لنفقات مثل ذلك المؤتمر ، وحينئذ أعد بيان مكتوب وافق المقيم السياسي على محتواه ، ووزع على كبار مشايخ عمان في نهاية سنة ١٨٩٥ .

مساعدات أخرى ١٨٩٦ :

وفي سنة ١٨٩٦ قدمت حكومة الهند للسلطان هدية من مدفعين عيار ٥½ بوصة مع الذخيرة اللازمة لهما لتعزيز دفاعاته . . وفي نفس المناسبة عرضت الحكومة الهندية معونة بحرية للسلطان — كما سنرى في تاريخ ظفار — لاسترداد ذلك الاقليم الذي كان تمرد عليه ، لكن السلطان رفض العرض في البداية .

حكومة الهند تقترح اعلان الحماية مرة أخرى ١٨٩٦ :

وهكذا اصبح الآن عداء السيد فيصل للمصالح البريطانية من الوضوح بحيث اقترح لورد « ايلجن » نائب الملك في الهند — برقياً في يونيو سنة ١٨٩٦ — الاستفادة من الاحوال القائمة في مدغشقر للحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على اعلان الحماية البريطانية على عمان .. لكن وزارة الخارجية البريطانية ، مع موافقتها على اهمية محاولة اعلان الحماية اشارت في ردها بأنه لا يمكن القيام بذلك بنجاح في ذلك الوقت . وفي سنة ١٨٩٧ طلب السلطان عون بريطانيا لاستعادة ظفار ، ولكن تردده في الطلب كان واضحاً وضوحاً كبيراً .. كما أنه لم يعترف بالجميل عندما حقق له طلبه هذا ، واغلب الظن ان ذلك المسلك غير الودي من جانب السلطان في قضية ظفار يُعزى الى تأثير نائب القنصل القرنسي عليه . ورغم هذه العقبات ، فقد أمكن فعلاً — في بداية سنة ١٨٩٨ — عقد معاهدة مفيدة مع السلطان بشأن حظر نقل الاسلحة .. وسنصف هذه الاتفاقية وطبيعتها تفصيلا في الملحق التابع لهذا الفصل .

قروض بريطانية للسلطان ١٨٩٥–١٨٩٧ :

ولم تكن معونة الحكومة البريطانية المالية للسيد فيصل ضرورية في وقت من الاوقات قدر ضرورتها في السنة التي اعقبت تمرد سنة ١٨٩٥ . ولم تتراجع الحكومة . فقد ظلت معونة « زنجبار » تدفع دون انقطاع . وفي سنة ١٨٩٥ تقدم السلطان بطلب مكتوب لعقد قرض قيمته ٣٠ الف روبية ، وذكر صراحة انه اذا لم يحصل من الحكومة البريطانية على ذلك القرض فسيلجأ الى اية جهة اخرى . وفعلاوقدمت له حكومة الهند قرضاً قيمته ٦٠ الف روبية بفائدة قدرها ٤,٥٪ سنوياً ، على ان يتم تحصيله على دفعات شهرية تستقطع من معونة « زنجبار » بمعدل ٢٠٠٠ روبية للدفعة . وتعهد السلطان من جانبه – كتابة – بألا ينفق تلك الاموال الا في مواجهة مصاعب ملزمة والا يقترض من أية دولة أجنبية أخرى قبل أن يفرغ من سداد القرض المذكور . وفي سنة ١٨٩٦–١٨٩٧ عاود السيد فيصل طلب عون مالي آخر لتعزيز سلطته في داخل عمان . غير ان تمنعه في البداية عن تقديم بيانات مرضية عن اوضاعه المالية وتطلعاته أحدث شيئاً من التسويف في اجابة مطلبه ، واخيراً اعترف السلطان بأن مصروفاته تزيد عن دخله بمقدار ٧٠٠٠ روبية في السنة .. وان ديونه بلغت ١٣٠ الف روبية منها ١٠٠ الف (بينها ٣٣ الف روبية يدفع عنها ارباحاً سنوية بواقع ٢٤٪) للبانيان « الهنود » والعرب كان اقترضها منهم أثناء فترة التمرد . وذكر السلطان انه يطلب مبلغ ٦٠ الف روبية ليسدد الديون ذوات الفوائد الباهظة ، ومبلغ ٤٠ الف لتهدئة بقية الدائنين العرب ، وأكد السلطان أن هذه الاموال لن تنفق الا لتسديد التزاماته ، ووعد بأن يحقق شيئاً من التوازن بين دخله ومنصرفه فيما بعد . وقدم اليه مبلغ ٦٠ الف روبية في يونيو سنة ١٨٩٧ بنفس شروط القرض السابق .. على أن يبدأ دفعه بعد تسديد القرض الاول ، وتقرر ايضاً ان يقدم للسلطان قرض ثالث قيمته ٤٠ الف روبية اذا وضح انه يحاول ان يقيم بناءه الاقتصادي على اسس أكثر ثباتاً .. ليستطيع به ان يسدد دائنيه العرب ،

واقترحت حكومة الهند اعارته موظفاً مسئولا لاصلاح نظام العوائد .. فلم يكن السلطان يحصل من العوائد على ارباح كافية . على ان تصبح قروضه في المستقبل بضمان العوائد لا بضمان معونة « زنجبار » . غير ان حكومة صاحبة الجلالة اوضحت بأن اقتراح حكومة الهند وضع عوائد مسقط تحت رقابتها المباشرة يتعارض ومضمون البيان المشترك لسنة ١٨٦٢ ، ولكن لا بأس بأن يعين السلطان موظفاً انجليزياً كمسئول اول عن العوائد ، وان تقدم القروض للسلطان فيما بعد بضمان العوائد . وحوالي هذا الوقت تقريباً — اي في سنة ١٨٩٨ — وضح ان السلطان قد أساء التصرف في نصف القرض الاخير على الاقل ، وان ديونه الآن قد بلغت حوالي ١٩٠,٥٠٠ روبية او اكثر ، كما انه لا يخطط لوسائل خفض مصروفاته. ورفض بأدب — ولكن بحزم ايضاً — اجراء أي تغيير في نظامه الخاص بعوائد مسقط .



حماية الرعايا البريطانيين في عمان ١٨٩٥ ـ ١٨٩٨

طلب تعويض الرعايا البريطانيين عن الخسائر التي لحقت بهم في تمرد سنة ١٨٩٥ :

وفي نفس الوقت ايضاً كان من الضروري الاصرار على ان تقوم حكومة عمان بتعويض الرعايا البريطانيين عن الخسائر التي اصابتهم أثناء تمرد سنة ١٨٩٥ . وقد قامت لجنة عينها الوكيل السياسي البريطاني بتحديد تلك الخسائر ، وقدرت التعويضات على أساسها بمبلغ ٧٧,٨٩٥ روبية . وكانت حكومة الهند تواقة لمساعدة السلطان بأية وسيلة ، وان تكن أقرت وكيلها السياسي في رفضه تسليم ٢٥ رجلا من بني حرث كانوا وصلوا من زنجبار الى مسقط على باخرة بريطانية عقب التمرد مباشرة .. لذلك اقترحت فرض قيمة التعويضات على القبائل التي اشتركت في التمرد

على ان تحصل منها على شكل ضرائب على صادراتها ، وان يوضح للسلطان ان هذا الاجراء لا ينقص من مسئوليته هو شيئاً .. وان هذا الطلب جاء من جانب الحكومة البريطانية بهدف مساعدة السلطان الذي ترك له تحديد نسبة هذه الضريبة وتثبيتها بما يؤمن جميع قيمة التعويض المقدر خلال مدة أقصاها ٣ سنوات على الاكثر ، ويجب البدء بتعويض الرعايا البريطانيين وواحد من الرعايا الامريكيين هو الأب زويمر ومواطن جزائري ايضاً وبعدها تستمر عمان في تحصيل الضريبة ليمكن تعويض العمانيين الذين لحقت بهم خسائر نتيجة التمرد ايضاً ثم تلغى الضريبة بعد ذلك . وأبدى السلطان موافقة عامة على الشروط المذكورة لكنه اعترض بعناد واصرار على ان تكون للرعايا البريطانيين الاولوية على العمانيين . وظل بعض الوقت مصراً على الحديث عن « المبالغ التي تهم الحكومات الاربع » ، وفي البداية فرضت ضريبة تصدير قدرها ١٠٪ الى جانب نسبة ال ٥٪ المفروضة سابقاً على صادرات قبائل الحناوية التي اشتركت في التمرد فقط ، غير انه بسبب تواطؤ قبائل الغفارية ، واستثناء بني حجر من الضريبة بغير مبرر ، وضعف قوة السلطان التنفيذية في صور ، وتراخيه عن جمع الضريبة — وكان مقدراً لها ان تجمع مبلغاً يتراوح من ٢٠ الى ٣٠ الف روبية في السنة ، عن المدة من اول اغسطس ١٨٩٥ الى ١٤ مارس ١٨٩٦ — سوى مبلغ ٩٠٥٤ روبية فقط . منها مجرد مبلغ ٦٥٠ روبية من صور الميناء الرئيسي لقبائل المتمردين . وفي يوليو ١٨٩٦ اراد السلطان معاقبة الغفارية لسترهم على الحناوية في التهرب من هذه الضرائب ، وللدور الذي قامت به حشودهم في نهب مسقط ، ففرض ضريبة اضافية قدرها ٥٪ على صادراتهم . وهكذا ارتفعت نسبة الصادرات على هذه القبائل الى ١٠٪ ، ونحن نذكر كيف استغل الشيخ صالح بن علي الظروف فعزل بعض قبائل الغفارية في وادي سمايل عن تحالفهم القديم مع سائر القبيلة الامر الذي رفضه الوكيل البريطاني من البداية .. والآن صارت الامور الى الغائه فوراً ، وفي بداية سنة ١٨٩٧ طلب السيد فيصل منحه

مهلة قدرها ٦ سنوات لتغطية مبالغ التعويضات ووعد ايضاً بأن يدفع ارباحاً عما يتبقى بعد السنوات الثلاث الاولى . وفي نفس السنة —١٨٩٧— فرض السلطان ضريبة تأديبية على تاجر هندوكي — هو راتنس بارشوتام — قدرها ١٥ الف روبية ، وفي مارس ١٨٩٨ دفع من الغرامة مبلغ ٢٩,٧١١ روبية فقط . وفي اغسطس عهد الى نفس التاجر بتحصيل الضريبة في مقابل ١٨ الف روبية ، في حين ان تاجراً آخر عرض ان يدفع ٢٥ ألف روبية .

شكاوى تجار الهند الشرقية :

وخلال هذه الفترة التي نتعرض لها تزايدت شكاوى تجار الهند البريطانية في عمان . وفي ١٨٨٩ ، ومرة اخرى في ١٨٩٤ ، وفي كل موسم من سنة ١٨٩٨ وما بعدها أُرغم تجار التمور الهنود على نقل بضائعهم لتوزن في مسقط ، وكان هذا إجراء تعسفياً امر السيد تركي بالغائه بعد ان قُدم احتجاج بريطاني في صدده .. أما عند السيد فيصل ، فقد كانت الاحتجاجات بلا جدوى . ولما كانت التمور المصدرة الى امريكا مستثناة من هذا الاجراء ، فقد كان ثمة تمييز في المعاملة التجارية لصالح الامريكيين ، واجحاف بخواجات مطرح وهنود مسقط ، ولم يكن موظفو السلطان ايضاً يهتمون بتطبيق نصوص المعاهدة التجارية لسنة ١٨٩١ . وقد وصلت الضريبة نسبة أل ٥ ٪ التي أقرتها الحكومة البريطانية . وقد وصلت هذه الضريبة بالنسبة لتبغ عمان الى ٢٠٪ ، وحدث مرة سنة ١٨٩٨ ان فرض السلطان ضريبة اضافية جديدة قدرها ٥٪ على تمور وادي رستاق ووادي معول بعد ان قام تجار الهند البريطانية بشراء كل هذه الحصيلة من التمور ، وبجهد شديد امكن الغاء هذه الضريبة التي فرضت دون سابق انذار . وتردد ايضاً في غير مكان من عمان ان ضرائب الصادر والوارد لم يكن يتم جمعها على أسس المساواة ، بل كانت تميل دائماً الى الاجحاف بالرعايا البريطانيين ، في حين كان التجار العرب في

الموانئ المجاورة بل وربما في نفس الميناء – يدفعون نسبة أقل ، وقد لا يدفعون شيئاً على الاطلاق .. ولم يكن للتجار الهنود اي مهرب من نسبة الـ ٥٪ ابداً ، وفي جوادر ايضاً ، في سنة ١٨٩٧ ، كان لا بد ان يطلب البريطانيون من السلطان الغاء ضريبة جديدة فرضت على مصايد أسماك الرعايا البريطانيين ، وتردد السلطان وماطل طويلا قبل ان يأمر بالغائها .

★ ★ ★

قطع العلاقات مع بريطانيا العظمى سنة ١٨٩٩

السلطان يسلك سلوكاً غير ودي تجاه بريطانيا ١٨٩٣–١٨٩٩ :

ظلت الاحداث فترة طويلة تسير ناحية الخصومة بين سلطان عمان والحكومة البريطانية . وقد ناقشنا فيما سبق الاسباب العميقة لهذا الخلاف ومظاهره ، غير انه هناك اعتراضات أخرى لها دلالتها رغم سطحيتها الواضحة وكلها تشير الى هذا التباعد من جانب السلطان ، فقد رفض عمداً ان يحيي الوكيل البريطاني – كما كانت العادة القديمة – لدى رحيله الى بوشهر للاشراف على المقيمية فيها . وكان ذلك مظهراً من قلة الاحترام كان يتحتم ابلاغه لحكومة الهند ، ولسنوات طويلة جرت العادة بأن تطلق مدفعية السلطان طلقات التحية في يوم اعلان صاحبة الجلالة امبراطورة للهند ، ولكن في اول يناير سنة ١٨٩٨ – وكان المقيم الرائد « ميد » والوكيل السياسي العقيد « فاجان » كلاهما في مسقط في ذلك اليوم – أطلقت التحية المعتادة دون رفع العلم البريطاني . وفسر السيد فيصل هذا الخروج عن العادة القديمة بقوله ان ذلك المظهر الاحتفالي انما كان تحية لجميع الدول المسيحية لا مجرد تهنئة الامبراطورة البريطانية .. فقط ، لكن المقيم – استطاع بتأكيده على المظهر غير الودي لذلك التصرف ان يحصل من السلطان على اعتذار خطي وعد فيه بأن يراعي في المستقبل امر الاحتفال بالعيد البريطاني . وفي يوم ٣ يناير رفع العلم البريطاني طوال اليوم

وأطلقت المدفعية تحيتها المعتادة للامبراطورة ، وفي نهاية يناير سنة ١٨٩٨ ، اعتدى عبيد من عبيد السلطان على جندي مدفعي من جنود سفينة صاحبة الجلالة « كوزاك » في مسقط .. ثم لقي بعدها معاملة مهينة من جانب المسئولين الرسميين للسلطان هو واثنان من ضباط السفينة ايضاً . وحين علم السلطان بالامر جلد العبد وامر بسجن اولئك الموظفين ، لكن الحادثة كشفت عن اتجاه موجود في دوائر القصر نحو البريطانيين على وجه العموم .

ازدياد التقارب بين السلطان وفرنسا ١٨٩٨ :

وبعدها بدأت الاحداث تتحرك بسرعة فوصلت السفينة الحربية الفرنسية « قابس » في فبراير سنة ١٨٩٨ الى مسقط حيث بقيت حتى مارس . لكن الوكيل السياسي البريطاني لم يستطع ان يعرف وقتها على وجه التحديد هدف الزيارة ونتائجها . وفي اكتوبر ، أمضت السفينة الحربية الفرنسية « سكوربيون » اسبوعين في مسقط ، وكانت تحمل مدفع ميدان كبير هدية من الحكومة الفرنسية للسلطان وقد قدمت بهدف التعبير عن العلاقات الودية ، وعُقد مؤتمر سري في الوقت نفسه لعب فيه مسيو اوتافي دوراً كبيراً . وقدم السلطان بدوره هدية قيمة لضباط السفينة ولنائب القنصل الفرنسي ، ثم قام هؤلاء الضباط يصحبهم نائب القنصل بزيارة لبندر جيشا — وهو ميناء صغير حصين على الساحل يبعد ٥ أميال جنوب شرقي مسقط — حيث التقطوا له بعض الصور الفوتوغرافية ورسموا له خرائط مبدئية . وكان من نتائج هذه الزيارة الفرنسية ان عزل السلطان وزيره محمد بن سعيد الذي كان عينه في يناير ١٨٩٧ ، وجعل بدله محمد ابن عزان ، وكان هذا — الى جانب كونه رجلا أمياً عجوزاً خرفاً وأداة طيعة في ايدي الفرنسيين — أكثر حماسة من محمد بن سعيد الذي أقنع السلطان في سنة ١٨٩٨ بأن يعيد فتح باب المناقشة في مسألة توزيع الاعلام الفرنسية مع مسيو اوتافي . وقيل إن محمد بن سعيد كان يعارض اتجاه التقارب مع

فرنسا على كل المستويات .. والآن اصبحت المصالح الفرنسية في مسقط أكثر ازدهاراً بفضل رجل كان يقوم بوظيفة مزدوجة : فهو السكرتير الخاص للسلطان وهو ايضاً مترجم نائب القنصل الفرنسي ، وهو عربي يدعى عبد العزيز من بني رواحه ، عرفه مسيو أوتافي في زنجبار ، وكان قد طرد منها مع هلال بن عامر ، الذي سنعرف المزيد عنه لاحقاً بتهمة التآمر السياسي في سنة ١٨٩٣ . ووصل عبدالعزيز الى مسقط للمرة الاولى سنة ١٨٩٣ ، وكان لا شك يعارض النفوذ البريطاني ويمقت البريطانيين لطرده من زنجبار . وأصبح موظفاً له أجر ثابت من السلطان ابتداء من نوفمبر ١٨٩٥ على الاقل .. وكان من مهامه ان يتولى المراسلات مع الوكالة البريطانية ، اذ ان بعض الخطابات التي كان السلطان يرسلها للوكالة كانت مكتوبة بخطه ، ولا شك في أنه كان يضع معرفته بهذا الامر كله بين يدي مخدومه الآخر : نائب القنصل الفرنسي .

السلطان يمنح للفرنسيين محطة لتموين الفحم ١٨٩٨ :

لقد كان سبب الازمة المباشرة اعلان نشر في الصحيفة الباريسية « جورنال دي يبا » في ٢٠ نوفمبر ١٨٩٨ بأن بارجة فرنسية قد أنشأت محطة لتموين السفن بالفحم في بندر جيشا ، وتأكد من تقرير موثوق به ان نائب القنصل الفرنسي في مسقط قد رقي لرتبة قنصل لقاء عدة خدمات هامة .. وقررت السلطات البريطانية تحري الامر الى النهاية ، لانه لو ثبتت صحة تصرف السلطان لكان خرقاً لاتفاقيته مع البريطانيين في سنة ١٨٩١ بعدم التخلي للأجانب عن أي اقليم من اقاليم عمان . وفي يناير سنة ١٨٩٩ كان احتلال الفرنسيين لبندر جيشا محتملا كثيراً حتى اوجب وجود ضابط وطقم من بحارة سفينة صاحبة الجلالة « سفنكس » لفترة اقامة طويلة قضوها هناك .. وذلك لرفع العلم البريطاني في حالة ظهور أية بارجة فرنسية . ووجه العقيد فاجان الوكيل البريطاني في مسقط احتجاجاً للسلطان لخرقه اتفاقية سنة ١٨٩١ ، ورداً على خطاب العقيد

فاجان اعترف السلطان بمنحه الفرنسيين ذلك الامتياز ، الذي وصفه بعبارات مبهمة مبينـــــاً انه لا يستطيع ان يلغيه ، وكان ذكر أن وكيلاً روسياً يقيم في مسقط وأنه على اتصال بالسلطان وناثب القنصل الفرنسي معاً .

طلب تعويض عن شكاوى البريطانيين :

وكانت هناك مشكلات أخرى معلقة يتصل معظمها بحقوق الرعايا البريطانيين التي كفلتها المعاهدات متّصلاً بالتعويضات المستحقة لهم والتي كان التراسل بشأنها قائماً بين السيد فيصل وحكومة الهند كما رأينا .. وفي ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ اقترح لورد كيرزون ، وكان قد اصبح مؤخراً نائب الملك في الهند ، اصدار التعليمات للرائد ميد المقيم السياسي في الخليج ، بأن يصفي تلك المشكلات المعلقة ، وان يبلغ السلطان بأن المعونة التي تدفع له ستوقف حتى تتم التسويات . واقترح لورد كيرزون أيضاً ، بشأن تآمر السلطان وعدائه الصريح للبريطانيين ، توجيه انذار حاسم له وقد تشاور مع حكومة صاحبة الجلالة في نصوص الانذار . وفي ٢٥ يناير ، فوض وزير الدولة لشئون الهند نائب الملك بأن يذكر السلطان بالخدمات التي سبق ان قدمتها له الحكومة البريطانية وبالنصوص والشروط التي تدفع له على اساسها معونة زنجبار وان ينذره بأنه لو استمر على مسلكه العدائي تجاه بريطانيا فستوقف الحكومة البريطانية مساعداتها له .. كما يحتمل ايضاً ان تتخذ نحوه اتجاهاً آخر ، وامر وزير الدولة ان يقوم نائب الملك بالعمل على توقيع اتفاقية مع السلطان لتسوية كل تلك الامور المعلقة وذكرانه من جانبه يوافق على اية اجراءات يتخذها نائب الملك لا تتعارض مع اعلان سنة ١٨٦٢ ، ولا تتطلب موافقة فرنسا عليها ويراها لورد كيرزون ذات أثر في المشكلات القائمة .

اضافة مطلب جديد بالغاء الامتيازات المقدمة لفرنسا . :

وحسب هذه التعليمات أعدت حكومة الهند مذكرة بالمطالب المذكورة لرفعها الى السلطان . وصدرت التعليمات للمقيم بأن يتوجه الى مسقط فوصلها في الاسبوع الاول من فبراير .. وامر لورد كيرزون — على مسئوليته — باضافة مطلب آخر الى المذكرة قبل تقديمها إلى السلطان بالغاء الامتيازات الممنوحة من جانبه لفرنسا على أساس انها خرق لاتفاقه مع بريطانيا سنة ١٨٩١ ، ولعدم رغبة بريطانيا في تجاهل المصدر الرئيسي للاضرار بعلاقاتها بعمان . وفي ٧ فبراير أضاف الرائد ميد عدة مطالب أخرى منها ابعاد عبدالعزيز الرواحي من خدمة السلطان ، ودفع ارباح قدرها ٥٪ على المبالغ المتبقية من تعويضات سنة ١٨٩٥ .. والا يفرض على الرعايا البريطانيين من الضرائب الا نظير ما يفرض على العمانيين ، وأخيراً .. ان تخفض ضرائب الاستيراد ، وضرائب التمر المجلوب من داخل عمان للتصدير ، وسائر المصدرات الى نسبة الـ ٥٪ المنصوص عليها في المعاهدة .

تقديم الانذار البريطاني للسلطان ٩ فبراير ١٨٩٩ :

وبعد ظهر اليوم التاسع من فبراير سلمت للسلطان نسخة من الترجمة العربية لتلك المذكرة بعد تلاوتها عليه ، وكان السلطان يود اعلان موافقته على المطالب المتعلقة بابعاد عبدالعزيز ودفع الارباح عن المبالغ المتبقية من التعويضات ، والمساواة بين البريطانيين والعمانيين في فرض الضريبة . لكنه طلب امهاله لمناقشة بقية المطالب . ورفض البريطانيون مبدأ المناقشة وامهلوه ٤٨ ساعة فقط لتسلم رده .

ما تم في الايام من ١٠ الى ١٤ فبراير :

وفي ١٠ فبراير أبلغ نائب القنصل الفرنسي السيد فيصل — خطياً بعد ان تسلم من السلطان نسخة من اتفاقية سنة ١٨٩١ ، بأنه لا يستطيع ان يعترف بتلك الاتفاقية لانها تتعارض ونصوص البيان المشترك لسنة ١٨٦٢ ،

كما ان السلطان لا يستطيع التراجع عن امتياز منحه للفرنسيين طواعية واختياراً بانشاء محطة لخزن الفحم . وفي ١١ فبراير كتب السلطان للمقيم يبلغه ان محطة الفحم ليست تنازلا اقليمياً وهي بالتالي ليست خرقاً لاتفاقية سنة ١٨٩١ ، وأفصح عن امله في ان يعامله البريطانيون برفق وهوادة ، ثم ضمن رده خطاب مسيو اوتافي الذي وجهه له في اليوم السابق ، وفي يوم ١٢ رد الرائد ميد على السلطان بجواب ارفق به خطاب مسيو اوتافي ، منكراً حقه في التدخل بشأن من شئون اتفاقية ١٨٩١ . وَذُكرِّ السلطان أن فترة اللين والهوادة قد انتهت . وفي ١٣ فبراير رد السلطان برسالة للمقيم يعلنه فيها الغاء امتياز محطة الفحم للفرنسيين طالباً حماية بريطانيا له في حالة أي اجراء يتخذه نائب القنصل الفرنسي رداً على هذا العمل من جانبه . وفي ١٤ فبراير وصلت سفينة صاحب الجلالة « إكليبس » من بومباي تحمل الاميرال دوجلاس القائد العام للبحرية الى مسقط ، وكانت سفينة صاحب الجلالة « ردبريست » قد سبقتها الى هناك .

السماح باستخدام القوة البحرية ضد السلطان :

وقبل التقديم الفعلي للانذار النهائي للسلطان اقترح الرائد ميد بأنه ما دام السلطان يعتمد على معونة الفرنسيين له فيما يبدو ، فينبغي ان يؤذن باستخدام القوة البحرية اذا كان ذلك ضرورياً لاجبار السلطان على قبول الانذار . ووافق نائب الملك على هذا الاقتراح خاضعاً لعدم الاصطدام مع الفرنسيين لدى استخدام القوة ضد السلطان . وقد بين نائب الملك انه مادامت الأمور قد وصلت ذلك الحد فلا يمكن السكوت عليها من جانب الدولة البريطانية .. وبينت حكومة صاحبة الجلالة بأنها وان كانت ترى بأن المطالبة بالغاء الامتياز الفرنسي يتجاوز بعض الشيء حدود تعليماتها السابقة لكنها رغم ذلك توافق على أنه اذا كان هذا الطلب قد قدم الى السلطان فان من الممكن ارغام السلطان بالطريقة التي اقترحها لورد كيرزون للموافقة عليه ايضاً الى جانب بقية المطالب .

اجراءات يوم ١٥ فبراير :

ولم يصل التصريح باستخدام القوة اذا لزم الامر الى مسقط الا في ساعة متأخرة من يوم ١٥ فبراير ، اي في نفس اليوم الذي كان فيه الرائد ميد قد طلب – على مسئوليته – من السلطان ان يعلن الغاء الامتياز الممنوح لفرنسا علناً في مؤتمر عام ، وان يصدر بياناً رسمياً بذلك ، وان يبلغ نائب القنصل الفرنسي بالأمر خطياً ، ويرسل نسخة من نفس الرسالة للمقيم البريطاني ، وان يقدم للوكالة البريطانية نسخة من الامتياز الذي كان منحه لفرنسا ، وان يعلن موافقته على بقية المطالب المنصوص عليها في الانذار . ورفعت تقارير عن هذه الاجراءات الى وزير الدولة فرد هذا بضرورة تأكيد مساعدة بريطانيا للسلطان في حالة اتباعه نصائح البريطانيين ، غير انه استنكر بشدة الدعاية العلنية لالغاء الامتياز الفرنسي . وبعدها مباشرة اصدرت حكومة الهند تعليماتها للرائد ميد بألا يطلب من السلطان الغاء الامتياز علناً .. لكن تعليماتها لم تصل اليه الا بعد ان كان قد طلب هذا من السلطان بالفعل .

رضوخ السلطان لمطالب بريطانيا ١٦ فبراير :

وفي ١٦ فبراير .. حيث لم يكن المقيم قد تلقى بعد رداً من السلطان على خطابه الاخير تولى الاميرال دوجلاس المفاوضات بنفسه ، وطلب الى السلطان ان يقابله على ظهر سفينته في الثانية من بعد ظهر اليوم نفسه ، وفي نفس الوقت تهيأت السفينة « أكليبس » لاطلاق نيرانها على القصر وحصون المدينة ، ونحيت سائر السفن التجارية من خط النار واتخذت الاجراءات الخاصة بتحذير سكان المدينة وممثلي القنصليات الاجنبية فيها ، ثم وصل خطاب من السلطان يذكر فيه انه قد اعلن سحب الامتياز من الفرنسيين وقد أبلغ نائب القنصل الفرنسي بذلك . وكان في الخطاب – حسب طلب المقيم – نسخة من الخطاب المرسل لمسيو اوتافي .. وفيه يبرر السلطان سحب هذا الامتياز بمعاهدة سنة ١٨٩١ مع بريطانيا ، كما ارسل ايضاً نسخة من الامتياز الاصلي الذي كان ممنوحاً له . ولم يكن هذا

كافياً . وكان لا بد من مقابلة السلطان .. والآن اتضح ان الامتياز الممنوح لفرنسا كان ينص على السماح لهم باقامة محطة لتموين السفن بالفحم لكنه لم يحدد مكانها ، وكان تاريخه يرجع الى ٧ مارس ١٨٩٨ أثناء زيارة السفينة « قابس » لمسقط . واخيراً ، وبعد تسويف طويل .. جاء السلطان الى ظهر سفينة الامبرالية . وبعد فترة طويلة من المناقشة أعلن خضوعه غير المشروط لكل المطالب البريطانية . وحين رجع الى الشاطيء أطلقت له المدفعية ٢١ طلقة للتحية ، وقدم مسيو اوتافي بعدها احتجاجاً كتابياً على سحب الامتياز الفرنسي دون جدوى .

السلطان يعلن في مؤتمر عام الغاء الامتياز الذي سبق منحه للفرنسيين :

وفي ١٧ فبراير قام الامبرال دوجلاس بزيارة السلطان .. وبعد ظهر نفس اليوم،وفي مؤتمر عام حضره كل الرجال البارزين في مسقط ، أعلن السلطان تجديد علاقات الود والصداقة بينه وبين الحكومة البريطانية ، والغاء الامتياز الذي منحه للفرنسيين باقامة محطة تموين للسفن ، وكان قد نسي –هكذا قال– ان في هذا الامتياز اعتداء على حقوق البريطانيين .



سياسة فرنسا في عمان بعد سنة ١٨٩٩

استمرار تآمر الفرنسيين في عمان :

كان من نتيجة تلك الاجراءات حرمان فرنسا من أمل الحصول على قاعدة بحرية تسيطر عليها في عمان ، لكن الفرنسيين لم يداخلهم اليأس أبداً .. وظلت مؤامراتهم في عمان مستمرة طوال السنوات الثلاث التالية ، وكان محمد بن عزان ما يزال هو وزير السلطان .. وكان تعيينه في منصبه نتيجة من نتائج النفوذ الفرنسي . أما عبد العزيز ، فرغم انه قد أبعد رسمياً عن منصبه الا انه ظل قريباً من السلطان . وفي مايو سنة ١٩٠١ وصل

هلال بن عمر من زنجبار فجأة وبدأ في بث دعايات مضادة للبريطانيين بين رجال القبائل في اقليم الشرقية ، وهلال هذا هو شقيق محسن بن عمر أحد قادة تمرد سنة ١٨٩٥ ، وهو ايضاً صهر الخائن صالح بن علي مستشار حمد بن ثويني سلطان زنجبار والذي شجعه على الاهتمام ببذل نشاط في عمان . وفي يونيو ١٨٩٦ ارتحل من زنجبار الى عدن لكنه عاد مرة أخرى الى شرق افريقيا . وقد زاد عدد وكلاء فرنسا في مسقط بوصول مسيو جوجيير الذي أقام في مسقط كتاجر اسلحة وذخائر.. وأصبح في سنة ١٩٠١ الممثل الرسمي لشركة الملاحة الروسية البخارية ، ثم لحق في به سنة ١٩٠٢ اثنان من ابنائه وفرنسي آخر ، وكان مسيو جوجير قد سبب متاعب كثيرة لبلاده في تونس والحبشة . لكنه كان مؤيداً بنفوذ الحزب الاستعماري في فرنسا ، وفي مكان آخر سنصف بالتفصيل الحملة الصحفية التي شنها على النفوذ البريطاني في عمان . وفي سنة ١٩٠١ نقل نائب القنصل الشعوبي مسيو اوتافي الذي دفعه حقده الاسود على البريطانيين الى تكرار التغيب عن مسقط تلافياً لشهود المناسبات السابقة ، وخلفه المسيو لارونس في نيابة القنصلية الفرنسية بعمان وكان رجلا اقرب الى الاعتدال من سلفه .

تسوية مشكلة محطة الفحم الفرنسية ١٨٩٩—١٩٠٠ :

وكانت نتائج اعمال البريطانيين في عمان مسيئة جداً لفرنسا ولا سيما البيان العلني من جانب السلطان ، وقد اصرت الحكومة الفرنسية على مناقشة موضوع محطة الفحم فيما بينها وبين بريطانيا على مستوى الحكومتين وحيث كان المسئولون الفرنسيون يأملون في الاحتفاظ ببندر جيشا بضمانات ناشئة من طبيعة وجودهم هناك ، فقد تذمروا من وجهة نظر الخارجية البريطانية القائلة بأن بيان سنة ١٨٦٢ قد حظر على كل من فرنسا وبريطانيا قبول تنازل او ايجار اقليمي من عمان ، وان كانوا مع ذلك قد قبلوا فهم البريطانيين للبيان المشترك المذكور . وفي مارس سنة ١٨٩٩ تلقى الفرنسيون تأكيدات من الحكومة البريطانية بأنه ليس امامهم أية صعوبة اذا شاءوا إقامة مخازن للفحم في ميناء مسقط بنفس الشروط

التي تقيم بها بريطانيا محطات تموينها للفحم في المكلا ، وكان هذا يعني الا يرفع العلم الفرنسي فوق هذه المحطة ، والا تقام استحكامات دفاعية فيها وان يكون اشغال الفرنسيين للمكان نتيجة سماح من السلطان فقط دون أية حقوق اقليمية او سيادية . وفي نهاية مارس اقترح العقيد فاجان الوكيل السياسي البريطاني ان يشترك الفرنسيون والبريطانيون معاً في محطات الفحم في خليج المكلا ، وجاء رفض الحكومة الفرنسية لهذا الاقتراح العملي والسهل تأكيداً آخر لنوايا فرنسا الحقيقية للحصول على قاعدة بحرية في عمان .. وليس مجرد محطة تموين بالفحم في ميناء لا تكاد تمر به باخرة فرنسية . وفي يوليو سنة ١٨٩٩ اقترح الفرنسيون ميناء ريام ، وعادوا في يناير سنة ١٩٠٠ فاقترحوا خليج كالبو خارج ميناء مسقط ، غير ان الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على أي من هذين المكانين ، واخيراً قبل الفرنسيون في مايو سنة ١٩٠٠ عرض البريطانيين بقسمة خور المكلا بينهما وتمت قسمة الارض هناك بالتساوي من حيث المساحة والشكل ، واختار الفرنسيون القسم الجنوبي منها .

تطور مشكلة الاعلام الفرنسية ١٨٩٩–١٩٠٢ :

وكانت الحكومة البريطانية قد نصحت للسلطان ضمن انذار سنة ١٨٩٩ بأن يأمر رعاياه باستخدام علم مميز لهم ، وان يشرح لهم ان استخدامهم علم دولة اجنبية وخضوعهم لحمايتها امران لا يسمح بهما استقلال البلاد ، واعترض السلطان ، ثم رفض في النهاية – على اساس عاطفي فقط – ان يدخل أي تغيير على علم عمان الاحمر الغريب ، غير أنه كتب في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٩ الى حاملي الاعلام الفرنسية في صور يطلب منهم تسليم اعلامهم ، وفي اليوم التالي أبلغ نائب القنصل في مسقط أنه لا يعترف بحق الفرنسيين في ممارسة تشريعاتهم على رعايا عمان داخل عمان ، وانه يعتبر عمل فرنسا هذا خرقاً لبيان سنة ١٨٦٢ ، وانه مستقبلا لن يعترف بهذه الحماية على أحد من رعاياه . ولم يؤد هذا الى شيء .. وخلال السنوات الاربع التالية ، لم تؤد الجهود والاجراءات المتواصلة التي لم تخل من بعض الحوادث الى حل المشكلة حلا مرضياً ونهائياً .

: ١٨٩٩

ففي أكتوبر سنة ١٨٩٩ اشتكت الحكومة الفرنسية استناداً لمعلومات غير صحيحة من ان ممثل بريطانيا في مسقط ، الى جانب تشكيكه في قيمة الأعلام الفرنسية ، قد طلب من السلطان ان يجبر رعاياه على عدم استعمال الاعلام الفرنسية واعداً اياه بمساعدة بارجة حربية بريطانية وفي نهاية نفس السنة ، كانت حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الهند ايضاً تنظران في اتخاذ ذرائع متنوعة تهدف الى تحييد الآثار الناجمة عن نظام الاعلام الفرنسية .

: ١٩٠٠

وفي مايو سنة ١٩٠٠ أفصح السلطان عن رغبته في أن يكتب خطاباً للحكومة البريطانية يطلب فيه منها التعهد بتسوية الامر مع حكومة الجمهورية الفرنسية ، لكن طلبه هذا لم يقبل — وفي يونيو ١٩٠٠ قام السلطان الذي لم تكن له سفينة خاصة في ذلك الوقت بزيارة صور على ظهر سفينة صاحبة الجلالة « سفنكس » ، وكان الكابتن كوكس الوكيل السياسي البريطاني معه على نفس السفينة ، ولكنه لم يتدخل — لا هو ولا أحد من ضباط السفينة — في اجراءات السلطان هناك . وقد اسفرت زيارة السلطان عن تعهد من حملة الاعلام الفرنسية في ذلك الميناء في يوم ١٢ يونيو باعادة ما لديهم منها هي وتصاريح السفن الفرنسية الى السلطات التي سلمتهم اياها بأقرب فرصة ممكنة ، وذلك بعد مناقشة هادئة للموضوع . وقد شمل التعهد ما لا يقل عن ٤٥ سفينة . وكانت السفينة العمانية الوحيدة التي ترفع العلم الفرنسي والتي لم يشملها التعهد لا تنتمي الى مدينة صور ، وكان بين الشهادات التي ابرزها اصحاب السفن ثلاث صادرة محلياً عن مسيو اوتافي .. غير ان معظم الموقعين على ذلك التعهد لم يفوا بالتزاماتهم على أية حال لكن الحادثة كانت لها نتائجها لانها شجعت السلطان على ان يتخذ موقفاً أكثر صلابة مع المسئول الفرنسي في

هذا الصدد ، فأصدر مرسوماً مؤرخاًفي ١٥ يونيو وزع على ممثلي الدول في مسقط بنفس التاريخ لكنه لم يعلن الا في ٦ أغسطس ، وفيه أعلن السلطان لشعبه انه لا يعترف بالاعلام او التصريحات الاجنبية للسفن ، وانه لن يقبل من احد من رعاياه مثل ذلك السلوك الا لو حصل على تصريح كتابي منه بذلك ، ولكن لم يتضح من آخر بند في نص المرسوم ، ما اذا كان مفعوله يسري على المستقبل فقط ام ان له اثراً رجعياً .

وفي ٢٦ يونيو ، قامت الحكومة الفرنسية ، وهي ساخطة على زيارة السلطان لصور وما نتج عنها ، بابلاغ الحكومة البريطانية ، عن طريق سفيرها في لندن ، بأنها لن تصدر تصاريح للسفن في المستقبل ، وان لجنة ستشكل لفحص التصاريح الموجودة بالفعل لتلغي منها ما صدر دون مبرر قوي . ووصلت سفينة البضائع الفرنسية « دروم » الى مسقط في اغسطس لتبحث الامر رسمياً ولكي تتحرى حكاية تجارة الرقيق في السفن التي ترفع العلم الفرنسي ، لكن تحرياتها في مسقط وفي صور كانت سطحية ومتعجلة ، ثم قام المسئولون فيها بمحاولة جديدة لاغراء السلطان بتسليمهم تصريحات الملاحة التي سلمها اليه بعض رعاياه في صور ولاغرائه ايضاً باعادة استخدام عبدالعزيز الرواحي ليتولى شئونه مع نائب القنصل الفرنسي ، لكن السيد فيصل كان حازماً في رفضه كلا المطلبين ، وفي نهاية السنة وصلت السفينة الفرنسية رافعة العلم « كاتينات » الى مسقط وصور ، وبذلت محاولة أخرى للتأثير على السلطان لكنها فشلت بدورها.

١٩٠١ :

وفي ابريل سنة ١٩٠١ اقترح كابتن كوكس لتضييق حدود الحماية الاجنبية التي اوجدها استخدام الاعلام الفرنسية — وجوب اصدار مرسوم سلطاني — لاحق لمرسوم ١٥ يونيو سنة ١٩٠٠ — يحظر على أي من رعايا عمان اعتباراً من تاريخ محدد رفع اية أعلام أجنبية في أقاليم عمان ومياهها الاقليمية دون تصريح خطي من السلطان . لكن حكومة صاحبة

الجلالة – وقد رفع اليها هذا الاقتراح – ابدت ارتيابها فيما اذا كان التمييز الذي ينطوي عليه ضمناً ممكن القبول ، لكن حكومة الهند كانت تأمل بالاذن لها بتقديم تأكيد للسلطان على غرار ما قدم اليه في سنة ١٨٩١ بأن اصرار الحكومة الفرنسية على ادعائها الحماية على رعايا السلطان في اقليم مسقط ومياه عمان الاقليمية سوف يعتبر عدواناً على استقلال عمان ، وان الحكومة البريطانية تؤيده في صد مثل ذلك العدوان ، غير ان اتصالا اجراه السفير الفرنسي في اغسطس سنة ١٩٠١ أجل اتخاذ قرار في هذا الامر ، فقد قدم السفير مسيو كامبون مذكرة قال فيها ان تعهد حاملي الاعلام الفرنسية في صور بتسليم اعلامهم للسلطان انما انتزعه منهم السلطان بمساعدة السلطات البريطانية ، وهذه هي وجهة النظر نفسها التي كان مسيو اوتافي ومسيو جوجير متمسكين بها ورفعاها الى حكومتيهما ، وقد قام الفرنسيون بتحريات كثيرة بهدف اعداد قائمة تشمل اسماء حاملي الاعلام الفرنسية . وذكروا ايضاً ان اتهام السفن التي ترفع العلم الفرنسي بالتجارة في الرقيق انما هو اتهام لا ينهض عليه دليل . وكان في المذكرة ايضاً عدة مزاعم اخرى اقل اهمية تدور كلها حول تدخل البريطانيين في شئون عمان .

١٩٠٢ :

وحين كان يتم جمع المواد اللازمة لاعداد رد كامل على هذه المذكرة في مسقط ، قدم مسيو لارونس – الذي خلف مسيو اوتافي في مسقط – مذكرة تتضمن ادعاءً اعتباطياً بأن لفرنسا حق التمسك بحماية رافعي الاعلام الفرنسية على سفنهم ، وانها لا تقبل مساومة في الامر ، وحدث هذا في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٢ اثناء زيارة قامت بها السفينة الفرنسية رافعة العلم لمسقط . وخول الكابتن كوكس بناء على اقتراح منه بتقديم احتجاج شديد اللهجة باسم اعلان سنة ١٨٦٢ ضد فرنسا التي تطالب بحق فرض الحماية على الرعايا العمانيين ، ونجح هذا الاحتجاج الذي قدم في

١١ فبراير نجاحاً يفوق كل توقع ، ففي اول مارس ابلغه مسيو لارونس أن فرنسا لا تنوي فرض حمايتها على هؤلاء الرعايا العمانيين وانها لا تزعم لنفسها أكثر من حق الاشراف والخفر على السفن التي ترفع العلم الفرنسي كما صدر تأكيد للسلطان ايضاً من جانب نائب القنصل الفرنسي وقائد السفينة الفرنسية « كاتينات » التي كانت راسية في صور بأن الفرنسيين سيقومون بابلاغ الرعايا العمانيين الذين يحملون الاعلام الفرنسية في صور بذلك ، وبأن لا سيادة على ارض عمان الا للسلطان .

وفي مارس ١٩٠٢ اتصل السفير الفرنسي في لندن مرة اخرى بوزير الخارجية البريطانية .. وأكد له ان براءة حاملي الاعلام الفرنسية في صور من تهمة الاتجار في الرقيق قد ثبتت بعد تحريات طويلة ودقيقة .. وان السلطات الفرنسية قد تأكدت تماماً من خطأ الزعم بأن تجار الرقيق يتسترون خلف العلم الفرنسي ، وكرر السفير في هذه المناسبة الوعد الذي قدم في يونيو سنة ١٩٠٠ بعدم اصدار تراخيص فرنسية جديدة لسفن عمانية .. لكن الاحداث التالية اوضحت — ان هذا التعهد لم يكن يحول بين الفرنسيين وتجديد التصريحات الموجودة بالفعل . وفي ابريل سلم لورد لانزداون مذكرة رد لمسيو كامبون على شكاوى الفرنسيين في العام الماضي ، كانت تركز فيما يبدو على نقاط الوفاق بين الحكومتين ، وفيها ايضاً طلب بأن تبلغ فرنسا السلطان والقنصل البريطاني في مسقط ، قائمة باسماء أصحاب السفن الذين يرفعون الاعلام الفرنسية .

أزمة مفاجئة في قضية الاعلام الفرنسية ١٩٠٣ :

وفيما كانت الامور تجري هكذا بسهولة نحو تسوية نهائية حيث احتجاجات الحكومة البريطانية والسلطان تعمل تدريجياً على تخلي فرنسا عن كثير من ادعاءاتها حين حدث فجأة في ربيع سنة ١٩٠٣ ، ونتيجة حادثتين مفاجئتين ، ان تطورت مشكلة الاعلام الفرنسية الى وضع خطير . ففي ٢٦ مارس حاولت السفينة « خضرة » في صور — وهي سفينة ترفع العلم

الفرنسي — ان تخرج من الميناء رغم اوامر عبدالله بن سالم شيخ بني بوعلي فأطلق عليها رجال الشيخ نيرانهم واعادوها قسراً الى الميناء ، ومرة أخرى في ٩ ابريل قام خمسة عمانيين من صور وصلوا من بومباي على باخرة البريد البريطانية بتحطيم الحجر الصحي في مسقط ، وكان لثلاثة منهم قوارب تحمل العلم الفرنسي فاعتبرهم وكيل القنصلية الفرنسية في حمايته ، وفر المعتدون بعدها مباشرة في قارب شراعي الى صور فطاردهم موظف من موظفي السلطان بقارب بخاري استأجره لهذا الغرض من سفينة صاحب الجلالة « بيرسيوس » وأعاد القاء القبض عليهم.
وقد حدثت الحادثة الاولى في نفس الوقت الذي راحت فيه اشاعة في فرنسا تزعم بأن انجلترا تنوي ضم مسقط الى املاكها ، وطلب وكيل القنصلية الفرنسية مبلغ ١٥٠٠ روبية تعويضاً عما أصاب السفينة من أضرار ، اما في الحالة الثانية الخاصة بهؤلاء المواطنين الذين زعم وكيل القنصلية لهم حق الحماية الفرنسية ، فان السلطان ، فيما أعلن موافقته على القرار الذي تتخذه لجنة مشتركة من البريطانيين والفرنسيين فيما يتعلق بالقضيتين ، لم يخضع لمطالب وكيل القنصلية الفرنسية وعامل المعتدين كرعايا عمانيين فقط فأمر بحبس كل منهم ثلاثة اشهر . وحين وصلت هذه الاخبار الى الحكومة البريطانية قررت ان تقف الى جانب السلطان ، على أساس أنه محق تماماً في ممارسة حقوقه في السيادة على رعاياه ، وارسلت سفينة صاحبة الجلالة « ناياد » لتلحق بالسفينة « بيرسيوس » في ميناء مسقط ، وكانت السفينتان هناك قبل ان تصل السفينة الحربية الفرنسية « إنفيرنيت » اليها ، وبذل القنصل الفرنسي جهوداً كبيرة بالاشتراك مع قائد السفينة « انفيرنيت » لاطلاق سراح المسجونين الخمسة . لكن السلطان الواثق من وقوف الحكومة البريطانية الى جانبه أصر على موقفه .

اتفاق بين بريطانيا وفرنسا لرفع الامر لتحكيم دولي :

وهنا وبسبب طلب عاجل قدمه السفير الفرنسي في لندن لاطلاق سراح مساجين صور الذين اعتبرهم رعايا فرنسيين ، انتقل الموضوع الى

الحكومتين الفرنسية والانجليزية مباشرة وتوقفت المباحثات المحلية في مسقط ، وكان كل جانب يرى في الامر تهديداً لمصلحته الدولية ، وخشي الكثيرون اقتراب اللحظة الحرجة ، واخيراً تمت الموافقة على اقتراح قدمه لورد لانزداون بموافقة مجلس الوزراء البريطاني برفع الامر كله الى المحكمة الدولية في لاهاي ، واعتبر هذا حلا ملائماً للمشكلة ، وتم الاتفاق بين الدولتين ايضاً على ان يطلق السلطان سراح المسجونين الخمسة ولكن دون تسليمهم للسلطات المحلية الفرنسية في مسقط ، وان تنسحب السفينة الحربية الفرنسية « انفيرنيت » ، وطبقاً لذلك تم اطلاق سراح هؤلاء في ٢٩ مايو ، وغادرت سفينتا صاحبة الجلالة « ناياد » و «برسيوس» مسقط في اليوم التالي .. وظلت السفينة « بومون » هناك حتى رحلت السفينة الفرنسية « انفيرنيت » في ٣ يونيو ، ولا شك في ان النتيجة المباشرة لاطلاق سراح هؤلاء المسجونين كانت الحطّ من قدر السلطان الذي دأبت قوارب صور بعدها على الانتقاص من سلطته ، وذلك برفع اعلامها المثلثة الالوان وهي تتهادى حول مقدمة سفينة السلطان « نور البحر » دون ان تجرؤ هذه على مسها بشيء .

إجراءات تمهيدية ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ :

وفي اوربا استمرت الاجراءات بطريقة اسرع واكثر حسماً ، ففي مارس ١٩٠٤ ـ وكان الاتجاه العام للاحداث السياسية يسير نحو تسوية المشكلات السياسية المعلقة بين انجلترا وفرنسا ـ حاولت فرنسا سحب قضية العلم الفرنسي في عمان من محكمة لاهاي وتسويتها مباشرة على مستوى المسئولين الكبار في الحكومتين ، غير ان الحكومة البريطانية لم توافقها على ذلك ، وظلت الاجراءات العادية في طريقها . وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ تم توقيع اتفاقية او هي ترضية باحالة القضية الى المحكمة الدولية في لاهاي وقعها لورد لانزداون وزير الخارجية البريطانية ومسيو بول كاميون السفير الفرنسي في لندن ، وفيها حددت النقاط التي يجب تسوية الخلاف حولها ، والاجراءات الواجب تطبيقها ،

وبعدها عينت فرنسا أ. ب. دى. سافورنين لوهمان عضو الدائرة الثانية لمحكمة الدولة في هولنده ووزير الداخلية السابق فيها محكماً عنها ، وعينت بريطانيا مستر ميلفيل و. فوللر كبير قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة محكماً عنها .. وعين دكتور هـ. لاماش عضو مجلس الشيوخ النمسوي واستاذ القانون الدولي بجامعة فينا رئيساً لهيئة التحكيم بترشيح من صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، واجتمع اعضاء هيئة التحكيم للمرة الاولى في لاهاي بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٥ وتابعوا عقد جلساتهم في ١، ٢، ٨ أغسطس وفي هذه الجلسة الاخيرة تم اتخاذ قرار التحكيم .

أعمال لجنة التحكيم في لاهاي ١٩٠٥ :

ومن المستحيل ان نتابع هنا تفاصيل المناقشات التي دارت على مراحل الادعاء ، والادعاء المضاد والنقاش بين اعضاء المحكمة في هذه القضية وحسبنا القول بأن موقف فرنسا المتحفظ ارغم بريطانيا على ان تتخذ موقف المدعي الذي حاولت كثيراً ان تتجنبه ، وان تضطر الى محاولة تحديد الموقف الفرنسي الذي صيغ بعبارات قانونية مبهمة طلباً للغموض .. وكانت الحجج الاساسية التي قدمتها بريطانيا هي : (١) انه لا يحق — قانوناً — لرعايا سلطان عمان — دون تصريح منه — الحصول على أعلام واوراق فرنسية الا في حالة وجود معاهدة بين فرنسا والسلطان تتيح لهم ذلك ، ولا وجود لمثل هذه المعاهدة . (٢) انه حسب نص المادة الثانية والثلاثين من قانون بروكسل لسنة ١٨٩٠ لا يحق لفرنسا ان تسلم أعلامها الا للعرب الذين هم : (أ) رعايا فرنسيون .. او (ب) رعايا دول تحت الحماية الفرنسية ، والعمانيون لا ينطبق عليهم أي من هذين الشرطين . (٣) ان تشجيع فرنسا رعايا عمان على عدم تنفيذ رغبة سلطانهم في سحب الاعلام والاوراق الفرنسية يعتبر عدواناً من جانب فرنسا على استقلال عمان ، وهو بالتالي خرق لبيان سنة ١٨٦٢ . (٤) ان تقديم أعلام وأوراق فرنسية — حتى لو كان مسموحاً به — فلا يمكن ان يعفي

الرعايا العمانيين من سلطة السلطان ويخرجهم منها في الاقاليم والمياه الاقليمية العمانية . (٥) أنه على اية حال ، فحق ملكية هذه الاعلام والاوراق شخصي لا ينتقل بالوراثة . (٦) ان الاعلام والاوراق التي تمنح لسفينة ما لا يجوز بحال من الاحوال نقل ملكيتها الى سفينة اخرى .
أما حجج فرنسا فكانت : (١) ان شروط المواطنة في عمان امر غير محدود ولا مقيد . (٢) ان وضع هؤلاء الذين تسلموا اعلاماً فرنسية هو وضع جماعة مهاجرة جابوا بحاراً متعددة الجنسيات .. ولم تكن ارتباطاتهم بالمستعمرات الفرنسية أقل من ارتباطاتهم بعمان . (٣) ان عمان — من حيث علاقاتها بالدول الاوربية — هي دولة اسلامية ويجب ان يكون التعامل معها على غرار التعامل مع الامبراطورية التركية من حيث « نظام الامتيازات » . كما احتج الفرنسيون ايضاً ضد القناعات البريطانية العميقة مطالبين باستمرار الأعراف المرعية ، ومما هو جدير بالذكر ان الفرنسيين .. لم يحاولوا ان يقدموا دليلا واحداً على ارتباط قارب واحد — من مجموع القوارب التي ترفع اعلاماً فرنسية وقدرها ٢٦ قارباً — بمستعمرة من المستعمرات الفرنسية . وقد استبعدت المحكمة من حجج طرفي النزاع ما رأته خارجاً عن حدود النزاع القانوني .. كزعم بريطانيا بأن تجارة الرقيق تتستّر خلف الاعلام الفرنسية في صور وزعم فرنسا بأن بريطانيا نفسها قد خرقت بيان سنة ١٨٦٢ غير مرة واحدة .

قرار المحكمة ٨ أغسطس ١٩٠٥ :

وقد وجدت المحكمة ان الامر كله يحكمه — من حيث الجوهر — قانون بروكسل لسنة ١٨٩٠ بعد تصديق الحكومة الفرنسية عليه في يناير ١٨٩٢ ، وأن حق أية دولة اوروبية في أن توجد اتباعاً لها في عمان يجب أن تحدده حالات نظيرة للامارات الاسلامية في الغرب المتعاقدة مع الدول المسيحية باتفاقيات نظيرة ، وقررت المحكمة ما يأتي فيما يتعلق بشرعية مزاعم فرنسا : —

ان فرنسا كان لها قبل ٢ يناير سنة ١٨٩٢ صلاحية الترخيص للسفن التابعة لرعايا صاحب العظمة سلطان مسقط برفع الاعلام الفرنسية خاضعاً فقط للتشريعات والاحكام الادارية الفرنسية وأن لاصحاب السفن الوطنية الذين كانت فرنسا قد سمحت لهم – قبل سنة ١٨٩٢ برفع العلم الفرنسي – حق الاحتفاظ بامتيازهم هذا طالما رغبت فرنسا في تجديده .

وأنه ليس مسموحاً لفرنسا – بعد ٢ يناير سنة ١٨٩٢ – بأن تمنح رعايا صاحب العظمة سلطان مسقط حق رفع العلم الفرنسي على سفنهم الا لو اثبت هؤلاء انهم كانوا بالفعل تحت حماية فرنسا قبل سنة ١٨٦٣ .

أما بالنسبة لنتائج رفع العلم الفرنسي ، وإمكان نقله او انتقاله من مالك لآخر فقد قررت المحكمة :

أن سفن عمان المرخص لها كما مر أعلاه برفع العلم الفرنسي تتمتع داخل المياه الاقليمية لعمان بالحماية المنصوص عليها في الاتفاقية الفرنسية – العمانية المؤرخة في ١٧ نوفمبر ١٨٤٤ ، وان التفويض برفع العلم الفرنسي على سفينة ما لا يجوز ان ينتقل من مالك لآخر ، ولا من سفينة لاخرى ولو كان صاحبها هو نفس الشخص .

وان رعايا صاحب العظمة سلطان عمان من اصحاب السفن التي ترفع العلم الفرنسي أو من العاملين عليها ، وطواقم البحارة العاملين على هذه السفن ، وعائلاتهم . هؤلاء جميعاً ليس لهم اية حقوق تخرج بهم عن الولاء لسلطان عمان وبشكل خاص لا تخرج بهم عن الالتزام بأوامره وتشريعاته .

وجاء قرار المحكمة – كما رأينا – مؤيداً في معظمه المطالب البريطانية بالنسبة لسائر النقاط الهامة التي تناولها . ولم يترك شيئاً ليقرر لاحقاً عدد السفن التي يصرح لها برفع العلم حسب الشروط المنصوص عليها فيما سبق . ونضيف هنا ان سلطان عمان – رغم تفويضه للحكومة البريطانية بأن تتحدث باسمه – وباسمها – الا ان فرنسا اثارت اعتراضاً على ارتباط اسم السلطان بالحكومة البريطانية ، واستبعد هذا الاعتبار بالتالي من حيث أن السلطان ليس طرفاً في القضية بعد تجاوز مراحلها الاولى .

الاعمال التالية لقرار التحكيم ١٩٠٥ — ١٩٠٦ :

وصدرت تعليمات إلى العقيد و. جراي القنصل البريطاني في مسقط ، والى مسيو لارونس نائب القنصل الفرنسي فيها — وكان هذا الاخير في اوربا خلال سير التحكيم في لاهاي — بالتعاون معاً لوضع قرار المحكمة موضع التنفيذ . وقد اتفقا على ان اصدار بيان من جانب السلطان هو أفضل الوسائل لاعلام اهل عمان بمقررات المحكمة ، أما فيما يتعلق بالقائمة التي تضم اسماء أصحاب السفن التي ترفع العلم الفرنسي — وكان مفروضاً ان يُعدها هذان المسئولان بالتشاور فيما بينهما — فلم يمكن التوصل لاتفاق بشأنها . فقد كان مسيو لارونس يقول إن عدد اصحاب السفن المصرح لها برفع العلم الفرنسي هو ٢٢ شخصاً و ٤٦ سفينة ، في حين كانت معلومات العقيد جراي تشير الى انهم ١٤ و ١٨ على التوالي فقط ، واخيراً في ١٣ اغسطس سنة ١٩٠٦ قررت حكومة صاحب الجلالة — دليلا على صداقتها وبهدف منع زيادة عدد السفن او انتقال العلم من السفينة التي تفقد او تغرق او تباع الى سفينة اخرى — الا يزيد عدد السفن عن العدد المحدد بأية حال من الاحوال . وكان من رأي حكومة صاحب الجلالة ان اصحاب هذه السفن بمجرد رسوهم الى ارض عمان يصبحون بالتالي خاضعين لقوانينها ، لكنها لم تعترض على ان يأمر نائب القنصل الفرنسي — في حالة الجرائم التي ترتكب في عرض البحر على سفن ترفع العلم الفرنسي — بأن يمثل المعتدون امام محكمة فرنسية أخرى . كما كان من رأي حكومة صاحب الجلالة ان اهل عمان يجب ان يعرفوا بأن عقاباً رادعاً سيوقع بهم في حالة الخروج على نصوص التحكيم وانهم احرار في ان يعلنوا — في أي وقت — تخليهم عن حق استخدام العلم الفرنسي ، ويجب الاتصال دائماً بالحكومة الفرنسية بشأن هذه الامور ، كما يجب ان يطلب اليها ابلاغ السلطان والقنصل البريطاني بانتقال العلم من سفينة لاخرى ، وان تقدم لهاتين السلطتين قائمة سنوية بما يبقى من اصحاب السفن ومن السفن نفسها على قيد الحياة .

علاقات السلطان ببريطانيا العظمى بعد سنة ١٨٩٩

تحسن الموقف :

بعد فبراير سنة ١٨٩٩ بدأ موقف السلطان من ممثل بريطانيا في مسقط يتحسن ، وقام السيد فيصل في الشهر التالي بأول زيارة ودية للعقيد فاجان في الوكالة السياسية البريطانية ، لكنه ظل على شيء من شكوكه ، كما ظل الامل يراوده بأن ترفض الحكومة الام في النهاية مقررات حكومة الهند ، وهي فكرة كان مسيو أوتافي هو الذي يشجعه دائماً على التمسك بها . وفي صيف سنة ١٨٩٩ عين كابتن كوكس وكيلا سياسياً في مسقط ، وخلال السنوات الاربع التالية أدت توجيهاته القديرة والمتعاطفة مع السلطان الى افضل النتائج . وفي مايو ١٩٠٠ — ورغم ان السلطان ظل يرفض استبعاد محمد بن عزان من منصبه كوزير له — الا انه وافق على أن يجعل في مكانه في الشئون الخاصة في الوكالة البريطانية الوزير السابق محمد ابن سعيد الذي كانت ميوله نحو البريطانيين واضحة لا شك فيها .

زيارة السيد تيمور للهند ١٩٠٢ — ١٩٠٣ :

وقد وجهت الدعوة الى السلطان لحضور مهرجان التتويج في دلهي في يناير سنة ١٩٠٣ ضيفاً على حكومة الهند ، وتركت له حرية ارسال ممثل له ان لم يستطع الذهاب بنفسه . ولم يغامر السلطان بالبعد فترة طويلة عن مملكته فأناب عنه أكبر ابنائه السيد تيمور يرافقه السيد يوسف زواوي احد اصدقاء السلطان ومستشاريه ، وأحمد بن ناصر حاكم مطرح وكثيرين غيرهم . وصحب العقيد كوكس هذا الوفد كمسئول سياسي ، وحمل السيد تيمور هدايا قيمة من ذهب مسقط الى صاحب الجلالة الملك ادوارد سلمها الى نائبه في الهند ، وفي مسقط احتفل السلطان بيوم التتويج بأن اطلقت مدافعه ١٠١ طلقة للتحية ، وقام هو بزيارة

الوكالة البريطانية زيارة رسمية لتقديم التهاني . وعقب انتهاء مراسيم الاحتفال في دلهي قضى السيد تيمور اسبوعين في بومباي ، وزار بونا حيث التقى لقاء ودياً بعمه الكبير عبدالعزيز المنفي هناك ، وقام — قبل عودته الى مسقط — بجولة زار خلالها أجرا وعليكره وكلكتا . ولم يعد الى مسقط الا في منتصف فبراير سنة ١٩٠٣ .

زيارة لورد كيرزون لمسقط ١٩٠٣ :

وجاء دليل جديد يؤكد المودة المتبادلة على مستوى دولي ، وتمثّل في الزيارة الرسمية التي قام بها لورد كيرزون نائب الملك في الهند لمسقط في نوفمبر ١٩٠٣ ضمن جولة له في الخليج ، وقد أشير الى الاحتفالات والبيانات الرسمية التي تمت خلال هذه الزيارة بالتفصيل في مكان آخر. وحيث كان السلطان يفكر من قبل في التنازل عن السلطنة لولده تيمور ، فقد وضع نفسه الآن تماماً بين يدي حكومة الهند وأعلن انه سيسترشد بآرائها في هذه المشكلة ، وقد قام نائب الملك بتقليد عظمته وساماً هندياً رفيعاً خلال لقاء جرى على ظهر السفينة « ارجونوت » وقد تكشف من حديث عابر أدلى به السيد محمد بن تركي في حضرة نائب الملك ان شقيق السلطان الاكبر يطمع في تولي السلطنة فيما لو شغر منصب السلطنة .

عمان والاتفاقية السياسية العامة بين بريطانيا وفرنسا ١٩٠٤ :

وفي فبراير سنة ١٩٠٤ ابلغت حكومة صاحب الجلالة حكومة الهند أنه سيكون ضمن تسوية عامة تجري المفاوضات بشأنها مع فرنسا تأمين اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على عمان . وتساءلت الحكومة البريطانية عمّا يمكن اقتراحه كبديل لذلك اذا استحال الحصول على مثل ذلك الاعتراف الفرنسي . وجاء رد لورد كيرزون بأنه لا يمكن ان يكون هناك حل للمشكلة سوى الاعتراف الفرنسي بالحماية البريطانية على عمان أو الغاء البيان الفرنسي—البريطاني المشترك لسنة ١٨٦٢ .

إخلاء طرف السلطان من سائر ديونه لحكومة الهند في سنة ١٩٠٠ :

استمرت بعد ازمة سنة ١٨٩٩ سياسة المعونة المالية من جانب الحكومة الهندية لعمان في صورة معونة « زنجبار » الى جانب القروض الخاصة ، وكانت معونة زنجبار هذه قد قطعت عن السلطان – بالنظر لمسلكه غير المرضي – منذ بداية ديسمبر ١٨٩٨ . ولم يبدر الحديث حول تجديدها مرة أخرى الا بعد حوالي عشرة أشهر حين طلب السلطان ذلك ، وفي نهاية سبتمبر ١٨٩٩ بلغت ديون السلطان للحكومة البريطانية ٩٠ الف روبية منها ٣٤ الفاً هي رصيد غرامة سنة ١٨٩٥ ، و ٣٦ الفاً رصيد قرض سنة ١٧٩٧ ، و ٢٠ الفاً هي الاقساط المتأخرة الدفع من ذلك القرض ، وفي الوقت نفسه بلغ مجموع متأخرات المعونة حوالي ٧٢ الف روبية ، غير ان حكومة الهند كانت ترى ان السلطان قد خسر حقه في هذه المتأخرات . وكانت الغرامة المفروضة على تأخير دفع الغرامة ما تزال سارية ، لكن عوائدها كانت تتناقص بشكل دائم بسبب طريقة تحصيلها المباشرة ، وظلت مشكلة المعونة تحت البحث حتى العام التالي . وفي أكتوبر سنة ١٩٠٠ قررت حكومة الهند تصفية جميع متأخرات حساباتها من المعونة ، وتم الاتفاق على هذا في اكتوبر سنة ١٩٠٠ ودفع للسلطان مبلغ صغير هو الرصيد الباقي له من متأخرات المعونة .

مزيد من القروض للسلطان ١٩٠٢ و ١٩٠٣ و ١٩٠٤ :

ولكن خلو السيد فيصل من الدين للحكومة الهندية لم يدم طويلا ، ففي سنة ١٩٠٢ تسلم السلطان قرضاً قيمته ١٦١,٩٥٦ روبية لشراء سفينة بخارية كان بحاجة اليها ، وتقرر خصم قيمة هذا القرض من معونة زنجبار على اقساط صغيرة بواقع ٣ آلاف روبية في كل شهر . وفي سنة ١٩٠٣ ، وبسبب أخطار كانت تتهدد حكومة السلطان من رستاق ، حصل على مبلغ ٢٠ الف روبية مقدماً بخصم بواقع الف روبية

كل شهر من معونة زنجبار . كذلك حصل في سنة ١٩٠٤ على قرض آخر — بشروط مشابهة — قدره ٣٠ الف روبية لنفقات زواج ابنه السيد تيمور . وبمناسبة هذا القرض الاخير ابلغ السلطان انه لن يكون له حق في الاقتراض مستقبلا الا من الحكومة البريطانية والى ان يسدد التزاماته المالية لحكومة الهند . وفي اغسطس ١٩٠٥ ، وكانت ديون السلطان لحكومة الهند ما تزال تتجاوز ١٠٠ الف روبية ، وديونه لاشخاص آخرين في سلطنته تصل الى نفس الرقم تقريباً ، طلب قرضاً جديداً قدره ٢٠ الف روبية ليمكن بعض أفراد اسرته من الذهاب للحج ، ولكن اثناء المباحثات المتعلقة بهذا الطلب استطاع السلطان ان يحصل على المبلغ المطلوب من دائن آخر ، وهكذا ارتكب السلطان — كما اعترف بنفسه فيما بعد — خرقاً للالتزام الذي التزم به بالا يقترض من مصدر سوى الحكومة البريطانية ، وجاءت قرارات التحكيم في لاهاي في ذلك الوقت لتمكن الحكومة البريطانية من ان تسلك مسلكاً أكثر حزماً وصلابة حيال مشكلات السلطان المالية . وكان من رأي حكومة الهند عدم الاستمرار في تزويد السلطان بمثل تلك القروض الصغيرة لاغراضه المختلفة ، بل يجب تقديم قرض واحد ضخم لقاء ضمانات كافية لدفعه . وابتدأت مفاوضات بشأن قروض السلطان على أساس شرطين اثنين هما (١) ان يستعير السلطان موظفاً من حكومة الهند يصبح مسئولا عن عوائد عمان الجمركية و (٢) ان يكون استخدام كل قرض داخلاً في نطاق تخطط عام لاصلاح ماليته . ولكن في ديسمبر سنة ١٩٠٥ توقفت المفاوضات الدائرة مع السلطان في ذلك الصدد بنصيحة من حكومة صاحب الجلالة بوقف أي اجراء حتى يتم تحقيق الاجراءات الناتجة عن قرارات محكمة لاهاي . وفي نهاية سبتمبر ١٩٠٦ كان دين السلطان لحكومة الهند قد انخفض الى مبلغ ٤٥,٧٩١ روبية .

فشل محاولة وضع اشراف بريطاني على عوائد السلطان :

كانت مسألة تعيين موظف بريطاني يكون مسئولا عن عوائد الجمارك السلطانية قد نوقشت في وقت مبكر من سنة ١٨٩٧ ، وأصبحت هذه المشكلة بعد ١٨٩٩ بنداً هاماً في سياسة حكومة الهند . وفي ١٩٠٤ وضعت خطة لتنظيم هذا الموضوع بالاستعانة بالبنك الامبراطوري في ايران بالطلب اليه فتح فرع له في مسقط . غير ان الفكرة استبعدت قبل اطلاع السلطان عليها واستبدلت بأخرى كانت اهم بنودها توصية السلطان بتعيين موظف ترشحه حكومة الهند ليكون مسئولا عن العوائد على ان يتم التحكيم في أية خلافات قد تنشب بينه وبين موظفي السلطان عن طريق الوكيل السياسي . وبهذه الشروط تضمن حكومة الهند للسلطان حداً أدنى من العوائد كل شهر قيمته ٢٠ الف روبية ، ورفعت هذه الاقتراحات أخيراً لوزير الدولة لشئون الهند في فبراير سنة ١٩٠٥ ، فوافق على الاجراء الاول لكنه علق موافقته على الثاني والثالث .. ومرة أخرى تأجل المضي بأي من تلك الخطط بسبب استمرار تعليق مشكلة الاعلام الفرنسية . وقد بدا ان تردد السلطان حيال تغيير نظام العوائد الجمركية يرجع لغير سبب واحد ، فهو يخشى ان يحرمه النظام الجديد مما كان قد تعود عليه من سلفيات يقبضها مقدماً من ملتزمي جمع العوائد كذلك كان يخشى ان يلغي النظام المقترح ايضاً تلك الاستثناءات الشخصية والقبلية التي كان السلطان يمارسها ، الى جانب انه كان متأثراً بالدعاية الفرنسية التي كانت تردد أصداؤها في الصحافة العربية ، بأن العوائد في مسقط ، بل وحكومة مسقط كلها تزمع ان تصبح خاضعة للنفوذ البريطاني .

اقامة رقابة صحية بريطانية في ميناء مسقط ١٩٠٠ :

وفي ابريل ١٨٩٩ انتشر الطاعون في مسقط ومطرح ، وبرزت مشكلة الاشراف الصحي والسيطرة على اوضاع الموانيء ، وكان موقف السيد فيصل من هذه المشكلة عنيداً في البداية ، ولكن لما خف تاثير

نائب القنصل الفرنسي عليه . وزادت ثقته في مستشاريه البريطانيين أصبح لا يعارض كثيراً في تلك الاجراءات ، وهكذا في اول اكتوبر سنة ١٩٠٠ ، وبعد الحصول على موافقة مسبقة من حكومة الهند ، جعل السلطان طبيب الوكالة البريطانية في مسقط مسئولا عن كل الادارة الصحية والعاملين بها في المدينة الى جانب تعيينه نفس الشخص طبيباً خاصاً للسلطان وعائلته . وأصبحت رقابة الحجر الصحي الزامية بالنسبة للرعايا البريطانيين ومن هم تحت الحماية البريطانية بمقتضى اعلام أصدره القنصل البريطاني في مسقط بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٠٣ . ويتناول الملحق الخاص بالتنظيمات الصحية والوبائية بالتفصيل هذه المشكلة وما يدور حولها .

دخول الخدمات البرقية الى مسقط ١٩٠١ :

وفي الملحق الخاص بالبرق والتلغراف في الخليج تفصيل للظروف التي أدت في نوفمبر سنة ١٩٠١ الى ارتباط عمان بالعالم الخارجي عن طريق الاتصال التلغرافي بمد حبال سلكية من جاشك الى مسقط .

حماية الرعايا البريطانيين في عمان من سنة ١٨٩٩ حتى اليوم :

وبعد ١٨٩٩ وبفضل هدوء الحالة في البلاد عموماً لم تكن حماية الرعايا البريطانيين ومعاقبة المعتدين تتطلب جهداً كبيراً باستثناء حالة واحدة كانت على جانب من الخطورة ، لكن الغارات القبلية ظلت مستمرة حسب طابعها المألوف .

حادثة في قريات ١٨٩٩ :

وحين عجز السلطان عن الحصول على التعويض من أهل القبائل دفع من جيبه الخاص حوالي ١٢٠٠ روبية تعويضاً لاربعة تجار بريطانيين نهبت بضائعهم في سوق قريات عصابة من الشرقية يتزعمها حمد بن الشيخ صالح بن علي الذي مر بنا ذكره من قبل .

حادثة « البارون انفردال » ١٩٠٤ :

أما أخطر الحوادث في هذه الفترة فكان ضياع سفينة بريطانية على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية حيث الناس هناك قساة لا يعرفون شيئاً عن المدنية ، وحيث يكون دائماً مصير بحارة السفن الغارقة موضع شك مريب . ففي ٢ أغسطس سنة ١٩٠٣ حدث انفجار أدى الى اشتعال النيران في السفينة الفرنسية « اميرال جيودون » فجنحت الى رأس حاسك ، وفرض ممثل السلطان في ظفار وشيخ مربط حمايتهما على طاقم السفينة والمسافرين عليها وكان عددهم ٥٦ رجلا حتى انتهى المد فأرسلوا في قوارب أهلية الى مسقط ، غير انهم فيما كانوا في طريقهم الى جوار رأس مدركه التقطتهم السفينة البخارية الروسية « تروفور » . وبعدها بعام بالضبط ، أي في ٢ اغسطس ١٩٠٤ اصطدمت السفينة البخارية «بارون انفرابل » وحمولتها المسجلة ٢١٤٠ طناً وتقل ٣١ نسمه معظمهم من البريطانيين بجزيرة جبلية إحدى جزر مجموعة كوريا – موريا . وكان لهذه الحادثة عدة نتائج مؤسفة . وفضل ثمانية من البحارة اليونانيين كانوا على ظهرها البقاء على حطامها وظلوا هكذا مدة اسبوعين حتى التقطتهم السفينة البريطانية « بروم » ، أما باقي من كان عليها فقد استقلوا قاربين من قوارب الانقاذ متجهين الى البر . فأما القارب الصغير من هذين ، ولا بد كان به ٦ أشخاص ، فلم يسمع أحد عنه شيئاً بعد ، أما الثاني فيبدو انه رسا على الطرف الجنوبي لجزيرة مصيره بعد ان اجتاز المضيق المعروف بهذا الاسم . وهناك ذبح العرب ال ١٧ رجلا الذين كانوا به للاستيلاء على امتعتهم في منتصف شهر أغسطس . وبمجرد ان وصلت أنباء ما حدث الى مسقط ، بادر السيد فيصل والعقيد جراي . الوكيل السياسي في مسقط إلى التوجه الى جزيرة مصيره حيث قضيا بها الفترة من ١٠ الى ١٨ سبتمبر دون ان يستطيعا اكتشاف أي أثر من آثار المذبحة التي حدثت ، وسبق ذلك ان قامت السفينة البحرية الملكية « داهوزي »

بزيارة لمكان السفينة الغارقة ، وقامت سفينة صاحب الجلالة «لاب ونج» بجولة حول الجزيرة دون ان تستطيع استكشاف أي دليل واحد يمكن الاسترشاد به الى سبيل الضحايا . وفي نهاية سبتمبر توجه السلطان مرة اخرى الى جزيرة مصيرة – بمفرده هذه المرة – ثم عاد الى مسقط بعد اسبوعين وقد أحاط علماً بكل تفاصيل الجريمة ، كما رجع ومعه ١٠ أشخاص من الذين اشتركوا في المذبحة وكلهم من قبيلتي جنابه وآل بو عيسى . وتمكن أحدهم من الالقاء بنفسه من ظهر السفينة الى البحر أثناء رحلتها نحو مسقط . كما رجع السلطان ايضاً وفي أسره ١٢ رجلا من الدواة وام رصاص ساهموا في التستر على آثار المذبحة ، وكانت الادلة قاطعة على ان هؤلاء الافراد هم الذين ارتكبوا الجريمة ، فأمر السلطان باعدامهم ، وحسب التقاليد العمانية الخاصة بالقصاص اعيد المجرمون الى مكان ارتكاب الجريمة ، وهناك اطلق عليهم عساكر السلطان الرصاص وحثي التراب على جثثهم دون حفاوة ، وذلك في حضرة السيد تيمور الابن الاكبر للسلطان والعقيد جراي وعدد من بحارة سفينة صاحب الجلالة « مرلين » ، كما احرقت قرية جدوفه الصغيره في رأس حلف – وهي أقرب قرية لمسرح الجريمة – واقيم نصب حجري يرمز الى توقيع العقوبة على هؤلاء القتلة ، فوق صخرة عالية مجاورة ، كما اقيم نصب رخامي تذكاري فوق قبور الضحايا وتليت عليهم الصلوات المعتادة . وظل بعض الافراد العاديين – او بالاحرى بعض الرهائن – في الحبس بمسقط حتى يناير سنة ١٩٠٦ ثم أطلق سراحهم بعد ان تأثرت صحتهم كثيراً ، وبعد أن أصبح أكيداً أنه لا حبسهم ولا أية وسيلة أخري من شأنها الارشاد الى بقية المعتدين اوتحصيل التعويضات اللازمة .

تفسير المعاهدة التجارية لسنة ١٨٩١ :

ولم تحدث أية مشكلة جديدة خلال الفترة التي نتناولها الآن حول حقوق البريطانيين المكفولة بمقتضى المعاهدة في عمان . وفي سنة ١٩٠٠

حدث خلاف بسيط في وجهات النظر بين السلطان والوكيل السياسي حول تفسير نص جاء في الاتفاقية التجارية لسنة ١٨٩١ متعلقاً بالشحن . فقد كان السلطان يرى ان الاعفاء من الضريبة لا يمكن ان يسري على البضائع التي تصل مسقط اللهم الا اذا كانت مسجلة في القائمة الخاصة بالبضائع التي ستشحن او يعاد تصديرها ، وكانت حكومة الهند ترى ان وصول هذه البضائع الى مسقط يعني وصولها الى « نقطة النهاية » من رحلتها . واخيراً تم اقناع السلطان – لمصلحة التجارة – بأن يفهم هذا النص الذي جاء بالاتفاقية فهماً يتسم بالتحرر وسعة الافق ، وقال السلطان فيما بعد ان الذي دفعه الى المعارضة هو وجود بعض التجار المتلاعبين الذين يحتفظون ببضائعهم المعفاة من الجمارك في مخازن خاصة بهم ، ثم لا يعيدون شحنها او تصديرها .

الاعداد لتجديد الاتفاقية :

وفي سنة ١٩٠٣ بدأت حكومة الهند التفكير في تجديد معاهدة ١٨٩١ التجارية بعد ان انقضت المدة التي كانت محددة لسريانها ، وتأخرت اجراءات هذا العمل سنتين بسبب قضية الاعلام الفرنسية ، ولكن اخيراً في نوفمبر سنة ١٩٠٥ فوض وزير الدولة حكومة الهند البدء في مفاوضات الاتفاقية الجديدة ، كما وافق في الوقت نفسه على نصوصها المقترحة ، بعد ان ادخلت عليها عدة تعديلات طفيفة فقط .

الضريبة الداخلية وعلاقتها بالمصالح التجارية البريطانية :

وفي موسم التمور لسنة ١٩٠٣ كشفت شكوى مقدمة عن اعتزام السلطان رفع ضريبة المحصولات الزراعية او الزكاة المحددة بنسبة ١٪ عن اشياء كثيرة هامة . فعلى سبيل المثال تبين لحكومة الهند التي كانت قد وافقت على ضريبة تصدير قدرها ٥٪ بدل الزكاة التي لم يكن يتيسر تحصيلها دائماً أن السلطان يعمد الى رفع كلتا الضريبتين معاً كلما استطاع

ذلك ، فعلى حين لم تكن الزكاة تجمع من صور ، كانت مفروضة في ولاية صحار وفي بعض واحات النخيل بمنطقة الباطنة بالاضافة الى ضريبة الصادرات . وأصرت حكومة الهند على ان الزكاة لو ارتفعت نسبتها فيجب ان يتم جمعها مباشرة في الداخل لا في الموانى او على الساحل بما يعتبر فعلا زيادة لضريبة التصدير .

تقييد تجارة الخمور :

وفي سنة ١٩٠٤ أصدر السلطان — بموافقة ممثلي قناصل بريطانيا وفرنسا وامريكا — أمراً يمنع رعاياه من بيع الخمور بالتجزئة ، وصدر أمر مماثل للرعايا البريطانيين ايضاً بمقتضى ارادة قنصلية مؤرخة في ٧ يونيو ١٩٠٤ .



الاستكشافات والمؤسسات البريطانية في عمان بعد ١٨٩٩

رحلات المسئولين البريطانيين :

لقد عاد ممكناً بفضل تحسن السلام في عمان وموقف السلطان الودي ان تبدأ مرة أخرى الجولات الطويلة في داخل عمان بهدف استكشافها . ولكن لم تحدث جولة أهم من تلك التي قام بها الرائد مايلز بعد سنة ١٩٠٠ . وفي سنة ١٩٠١ ، وبتفويض من السلطان وتعليمات من حكومة الهند ، شكلت بعثة للتحري في منطقة من الاراضي الداخلية حول صور تردد ان الفحم موجود فيها بكثرة ، وكانت المحاولة الاولى هي التي قام بها الكابتن كوكس والدكتور فون كرافت ، الجيولوجي في حكومة الهند ، مبتدئين من قلهات ، لكن مسلك قبيلة المشارفة وغيرها من القبائل ، عطل عمل هذه البعثة وتبينت اصابع مسيو اوتافي ومساعده

عبدالعزيز وعائلة الشيخ صالح بن علي الحارثي وهلال بن عمرو ومحسن ابن عمر من حرث وراء الامر ، ورغم ان الامر وصل بهم حد اعتراض طريق البعثة . واطلاق النيران عليها ، الا انها تمكنت اخيراً من الوصول الى المنطقة المطلوبة الواقعة على رأس وادي الفليج على بعد ٢٠ ميلا الى الداخل من صور ، لكن فحصهم للمنطقة كان — بطبيعة هذه الظروف المعاكسة — فحصاً سريعاً متعجلا وبالتالي لم تكن له فائدة تذكر . وبدأ السلطان بعد ان بذل كل ما يمكنه لتسهيل عمل البعثة حتى إنه انتقل بنفسه الى صور وارسل ابنه السيد تيمور ليصاحب البعثة ، يعد العدة لبعثة ثانية . وفي نوفمبر ١٩٠١ خرجت هذه البعثة باشراف الكابتن كوكس يصحبه هذه المرة الجيولوجي دكتور الدهام وكابتن داودنج ضابط المخابرات . وأثبت الفحص الدقيق للمنطقة وجود فحم من انواع ممتازة ولكن بكميات قليلة ليس لها جدوى اقتصادية ، وعلى سبيل الاحتياط عقدت اتفاقية(١) مع السلطان تعهد فيها بالا يوافق على منح اي امتياز لاستخراج الفحم من المنطقة لاية هيئة او دولة الا بعد اتاحة الفرصة للحكومة البريطانية كي تتولى العمل اولا بمشاركة السلطان .

ونزل كابتن كوكس وداودنج اثناء عودتهما في دغمار ومنها رجعا الى مسقط بعد جولة برية دائرية عن طريق وادي سمايل ولم يصادفا اي نوع من المصاعب او المتاعب الا من اهالي قرية عقدة الصغيرة حيث اغلق بعضهم الطريق وبنادقهم محشوة بأيديهم .

وفي صيف سنة ١٩٠٢ استطاع العقيد كوكس ان يقوم برحلة برية من أبو ظبي الى عمان المتصالحة الى مسقط دون ان يصحبه أوروبي واحد ، وكانت هذه اطول رحلة يقوم بها مسئول بريطاني في عمان ، وقد نجحت رحلته نجاحاً تاماً واستطاع ان يحصل في طريقه على معلومات هامة وقيمة عن اقاليم البوريمي والظاهره وعمان الداخلية .

(١) نص هذا التعهد موجود في الملحق الخامس بهذا الفصل .

مصادرة الاراضي واقامة الاحياء :

وخلال السنوات الاخيرة استطاعت حكومة الهند ان تضيف اشياء كثيرة متعددة الى املاكها المادية في عمان . ففي سنة ١٩٠١ تم بالاضافة الى صفقات اخرى ، شراء قطعة ارض كبيرة على ساحل البحر تمتد من حدود الوكالة السياسية البريطانية حتى دار العوائد الجمركية ، وكان البائع تاجراً هندياً يدعى راتانسي برشوتام بمبلغ قدره ٥٠ الف روبية .. ثم اقيم بيت لطبيب الوكالة ومساكن لموظفي التلغراف وكتبة الوكالة حين كان دكتور جاياكار طبيب الوكالة لمدة ٢٣ سنة انتهت سنة ١٩٠٠ يقيم في بيت يملكه بمطرح . وقبل سنة ١٩٠٠ لم يكن ثمة موظفون عاملون بالتلغراف ، وكان الكتبة السياسيون بالوكالة يبذلون جهدهم للعثور على مساكن مناسبة بقدر الامكان في المدينة .

ومن سنة ١٩٠٠ وصاعداً راح عدد من الوكلاء السياسيين واطباء الوكالة يبذلون جهدهم لادخال مزيد من التحسينات على مبنى ومعدات المستوصف الملحق بالوكالة البريطانية اهتماماً منهم بصحة المواطنين ، ورغم ان حكومة الهند كانت قد عينت في سنة ١٩٠٢ مساعداً في المستوصف تدفع له راتبه ، الا ان عدم الاهتمام من جانب السلطان . وضآلة المساهمة التي قدمتها حكومته جعلا حكومة الهند تتراجع عن اتخاذ اية خطوات اخرى .

تحسينات في الميناء :

والى جانب ما سبق ، فقد انفقت حكومة الهند بعض المال على تحسين ميناء مسقط ، خاصة تسهيلات انزال البضائع والوصول الى البر في حالات رداءة الطقس . وفي سنة ١٩٠٣ تم اعتماد مبلغ ٤٠ الف روبية لانشاء رصيف للفحم في خور المكلا ، ثم خصص مبلغ ثمانية آلاف روبية أخرى لبداية العمل فيه ، كما تم ايضاً بحث مشروع اقامة حاجز للامواج على الناحية الشرقية للميناء . وحاجز آخر مواجه للوكالة البريطانية . ولكن في سنة ١٩٠٤ تقرر العدول عن هذا المشروع واستبداله بتعميق قناة الدويره لتكون مدخلا صالحاً للميناء وخصصت لذلك الاموال اللازمة .

تاريخ عمان الداخلي بعد سنة ١٨٩٩

لقد ارجأنا متابعة التاريخ الداخلي لعمان الى النهاية بسبب اهمية النزاع الانجليزي – الفرنسي الذي كان يستأثر باهتمام السلطان كله وكان يمنعه في حالات كثيرة من حرية الحركة والعمل .

الاوبئة في عمان :

نلاحظ ان هذه الفترة استهلت في سنة ١٨٩٩ بثلاثة اوبئة هي الطاعون والجدري والكوليرا ، كان لها نتائج ترد بالتفصيل في الملحق الخاص بالمسائل الصحية . اما من الناحية السياسية فقد اصبحت المصالح المختلفة تتركز حول صور ورستاق .

الحالة في صور :

حيث ان صور مدينة لم تخضع ابداً لسلطان عمان ، فقد اهملها السيد فيصل اهمالا يكاد يكون تاماً ، فلم يزرها مرة واحدة خلال السنوات الاثنتي عشرة الاولى من حكمه . وفي سنة ١٨٩٨ – كما اشرنا من قبل – طرد اهل المدينة حامية السلطان بالقوة ، ثم سمحوا لها بالعودة . وفي سنة ١٩٠٠ كان اهل البلد وخاصة قبيلة جنابة قد اصبحوا بتحريض الفرنسيين لا يعتبرون سلطان مسقط حاكماً لهم .

١٩٠٠ :

وفي مايو ١٩٠٠ وصل هلال بن عمرو الى صور من شرق افريقيا وتفاهم مع مسيو اوتافي الذي عاد مرة أخرى يضايق السلطان والسلطات البريطانية ، وبلغ الامر ببني جنابه انهم رفضوا استدعاء السلطان لهم ، وقالوا ان عليه التفاهم معهم اذا شاء عن طريق نائب القنصل الفرنسي . وحين وصلت الامور الى هذا الحد ارغم السلطان على القيام بزيارة لصور

في يونيو سنة ١٩٠٠ ، وكانت هذه زيارته الاولى لها منذ توليه السلطنة . وكان الاستقبال الذي لقيه ودياً أكثر مما توقع ، فقد قدم كل وجهاء المدينة احترامهم له ، وجاء شيخ قبيلة بني بو علي من الداخل وسط الف من رجاله لتقديم التحية للسلطان ، واستطاع كما اشرنا من قبل ان يحصل من أصحاب الاعلام الفرنسية في الميناء ومن بينهم بنو جنابه على اعتراف صريح بالولاء له ، وشجبهم الحماية الفرنسية .

١٩٠١ :

وفي يونيو سنة ١٩٠١ ارسل السلطان ٨٠ جندياً وهابياً ليكونوا حاميته المقيمة في صور ، وفسر اهل الميناء من اصحاب الاعلام هذا التصرف بانه تهديد لهم حيث لم يكن حافظ الا القليلون منهم على العهد الذي قطعوه في العام السابق . وقد سألوا مسيو اوتافي عما اذا كان يستطيع توفير الحماية لهم في حالة هجوم يقع عليهم من جنود السلطان وكانت اجابته في غير صالحهم ، وبدأت مرحلة أخرى من تدهور النفوذ الفرنسي في صور . وفي خريف ١٩٠١ قام السيد فيصل بزيارة أخرى للمدينة ، وكان يود اقامة سور يغلق المدينة من ناحيتها المواجهة للبر لأغراض دفاعية وإدارية لكن الصعوبات التي اعترضته في توفير الايدي العاملة ومواد البناء جعلته يعدل عن مشروعه ، غير انه استطاع قبل ان يغادر صور تنفيذ مشروع قديم عنده وأقل طموحاً فأقام حصناً خشبياً بين صور وبر صور ليشرف على طريق القوافل المتجهة للداخل . وكان هذا سبباً من اسباب التمرد المحلي في ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٢ — وكما ذكرنا في مكان آخر — أعلنت صور الحداد لان البرتغاليين استطاعوا القبض على عدد كبير من اهلها المتلبسين بالتجارة في الرقيق في شرقي أفريقيا ، وأثناء الزيارة التي قام بها لورد كيرزون لمسقط في سنة ١٩٠٣ التمس من السلطان ان يستخدم النفوذ البريطاني لتخفيف العقوبات التي اصدرتها المحاكم البرتغالية على اولئك الاشخاص وكانت في معظمها السجن لمدة ٢٥ عاماً لكل منهم لكنه افهم ان طلبه هذا عسير على التنفيذ .

: ١٩٠٣

وفي ربيع سنة ١٩٠٣ – واثناء استمرار العمليات العدائية السنوية بين الغفارية والحناوية في الشرقية اكتشف عبدالله بن سالم شيخ بني بوعلي ما جعله يشك في أن أهل صور ، رغم كونهم من الغفارية ، كانوا يمدون اعدائه بالسلاح وأدوات الحرب . وسار بالتالي هابطاً على طول الساحل ، ثم أعلن حصاره للمدينة الى ان تجاب مطالبه ويقدم له التعويض الكافي . وفي هذه الاثناء أطلق بعض أنصاره النيران على سفينة ترفع العلم الفرنسي مما جعل نائب القنصل يتقدم الى السلطان بطلب فاشل للتعويض ، وأسهمت هذه الحالة – بشكل غير مباشر – في سرعة التوصل لحل مشكلة الاعلام الفرنسية مرة واحدة وللأبد . وكانت العلاقات بين انصار عبدالله بن سالم في منطقة عيقه وخصومه في المكرمتين قد وصلت بعد رجوعه الى الداخل درجه من التوتر الشديد ، بحيث ان العقيد كوكس حين وصل هناك في اغسطس وجد كلا من الفريقين على أهبة الاستعداد لاطلاق النار على الآخر . واستطاع الوكيل السياسي ان يعقد بين الجانبين هدنة لمدة ٤٨ ساعة رجع أثناءها فوراً الى مسقط حيث أبلغ الامر للسلطان فبادر بدوره بالذهاب الى المكان على ظهر سفينته « نور البحر » . وأعلن بنو جنابه استعدادهم للخضوع لما يحكم به ، ولكن قبل ان تبدأ هذه الاجراءات اضطر السلطان للعودة بسبب ورود اخبار سيئة من رستاق ، لكن زيارته على اية حال قد ارجأت القتال ؛ ولم تمض فترة طويلة حتى استطاع الشيوخ المحايدون في المناطق المجاورة تسوية الخلاف بين الفريقين

الحالة في وادي رستاق :

وكانت اخبار رستاق التي عجلت برحيل السلطان عن صور هي التواطوء الذي تم بين المطوّعة في اقليم الشرقية وخصوم السلطان من بني عمومته من فرع عزان ، وكان آخر حديثنا عن سعود بن عزان حين استولى على رستاق في ١٨٩٨ . وفي مارس ١٨٩٩ استطاع أخوه حمود بن عزان

ان يقتله ويحل محله . وفي نفس الوقت لم يخمد التمرد في الشرقية خموداً تاماً على الاطلاق . ففي مايو سنة ١٨٩٩ التقى احد شيوخ بني راسب هناك بالوكيل السياسي البريطاني ، وحاول ان يستفهم منه عن الموقف المحتمل للسلطات البريطانية في حالة تجدد التمرد ضد السلطان . وفي أبريل ١٩٠٠ تناثرت شائعات وقتية عن هجوم على مسقط يهيىء له المحتجون من قبائل الشرقية على رفع ضرائب الصادرات على منتوجات الحناوية ، ورأى السلطان مناسباً ان يزيد من تحصين قريات وسيب ، وتحرك السيد بن ابراهيم من حزام ومعه ٣٠٠ رجل لمناصرته . وبعدها بقليل قام عيسى بن صالح الحارثي وشقيقه حمد بزيارة لوادي سمايل ، لكن تآمرهما هناك لم ينجح ، ورفض السلطان السماح لهما بزيارة مسقط . ويجب ان نشير هنا الى ان عيسى بن صالح كان شخصية جديرة بالاحترام ، ولعله هو الذي ورث كفاءات ابيه صالح بن علي ، أما شقيقاه علي واحمد (أو حمد) فلم يكونا أكثر من قاطعي طرق . وفي سنة ١٩٠١ كان لعائلة صالح — كما اشرنا في فقرة سابقة — دور في عرقلة أعمال البعثة التي اعدها السلطان للتنقيب عن الفحم فيما حول صور ، وفي نفس السنة تلقى السلطان تهديداً من عيسى في صدد اعتاق بعض العبيد ، وكان ذلك بتحريض من هلال بن عمرو .

وبعدها لم تبد آثار التمرد في الشرقية حتى اغسطس ١٩٠٣ حين ترددت الاخبار — أثناء زيارة السيد فيصل لصور — عن ان عيسى بن صالح وشقيقيه قد خرجوا وسط جماعة كبيرة من انصارهم الى غرب حجر للاستيلاء على حزام ورستاق . وكانت حزام في ذلك الوقت ما تزال تحت سيطرة سعيد بن ابراهيم الذي كان السلطان قد تزوج بشقيقته في سنة ١٨٩٨ ، أما رستاق فقد كانت في يد حمود بن عزان . وكان فيصل على علاقة طيبة بكل من هذين الحاكمين ، لكنهما كانا بالفعل مستقلين عنه وكان كلاهما على عداء للآخر ، وحين ترامت هذه الاخبار

الى السلطان بادر بالعودة الى مسقط وبارسال السيد تيمور يصحبه سليمان ابن سويلم عن طريق البحر الى سيب ليحاولا اغلاق الطريق امام تقدم المتمردين الى رستاق ، لكن الخونة الذين يسيطرون على مضيق عق قد فتحوه امام المتمردين ، وقبل ان يصل جند السلطان الى فنجة كان المتمردون قد اجتازوا طريقهم واصبحوا بمنأى عن أي مطاردة ممكنة ، حينذاك سار السلطان بنفسه الى مصنعة حيث اختبر ولاء سعيد بدعوة ارسلها اليه للاجتماع به ، لكن هذا راوغ في الرد ، وبدل ان يجيب السلطان سار مرة واحدة الى رستاق حيث لحق بعيسى بن صالح وحمود ابن عزان . وكانت اهداف عيسى — الطامع في الحكم مع انه يعرف يقيناً انه لا يستطيع المطالبة بالسلطنة لنفسه — هي أن يبعث فكرة الامامة القديمة ويجمع انصارها حول سعيد ، ثم يحكم هو باسمه ، وهذه هي نفس السياسة التي سبق ان نجح ابوه صالح بن علي بالاشتراك مع الخليلي في تنفيذها الى حد ما في بداية حكم عزان بن قيس ، وكان من السهل اغراء حمود بتسليم رستاق لسعيد لكن حامية القلعة التي ينتمي افرادها الى قبيلة بني رواحه قاوموا تلك الخطة الى ان قدمت لهم مغريات كثيرة فاذعنوا .

وفي نفس الوقت ارسل فيصل سليمان بن سويلم ومعه مائة وخمسون رجلا لتعزيز موقع عوابي الذي كان يسيطر عليه السلطان باتجاه رستاق وأقام السيد تيمور على رأس حامية في مصنعة التي كان تحت اسوارها حشد كبير من الشيوخ وأنصارهم المعترفين بولائهم للسلطان . واقترح السيد تيمور القيام بحركة سريعة الى حزام ، لكن آل سعد لخوفهم من الوقوع في قبضة السلطان افسدوا مشروعه بارسال انذار لحاميتها .

وكانت سفينة صاحب الجلالة « سفنكس » تحمل احياناً العقيد كوكس ، وتقوم بين الحين والحين بزيارة لاماكن مختلفة على الساحل ، وتلقىّ الوكيل السياسي رسائل من عيسى وسعيد يعد كل منهما فيها بتوفير الحماية للرعايا البريطانيين ، وبالتالي لم يدخل الخوف الى قلوب

التجار الهنود في الباطنة ، ورغم ان بعضهم قد ارسل اشياءه الثمينة لتبقى آمنة في مسقط ، الا انهم ظلوا يمارسون في المدن والقرى أعمالهم التجارية ، وقد وقعت غارة واحدة خطيرة من أنصار عيسى على ضواحي بركة . بقيادة اصغر اخوته حيث اصيبت فيها بمعظم الخسائر اسرة المدير الذي عينه السلطان هناك بقتل احد ابنائها ، كما حمل المغيرون بعض خيول السلطان لكن عيسى أمر بردها حين عرف انها للسلطان .

ولم تثر مزاعم سعيد بن ابراهيم بأحقيته في الامامة حماسة كبيرة بين الناس ، ووجد السلطان نفسه ينفق معظم دخله من الضرائب المرتفعه على اقرار الامور ، في الوقت الذي كان فيه سعيد يطالب ببساطة باستمرار الراتب المخصص له من السلطان . وظل عيسى بن صالح ورجاله ، الذين كانت بلادهم في الشرقية آنذاك تعاني قحطاً شديداً ، يعيشون على حساب الاهالي في رستاق حتى فبراير سنة ١٩٠٤ ، لكن وجودهم لم يثر أية اضطرابات او قلاقل بعد اكتوبز سنة ١٩٠٣ . وفي ١٩٠٥ بدأ عيسى مفاوضاته من أجل التفاهم مع السلطان ، ورحب السلطان بذلك ، لكن عيسى رفض ان يزور مسقط الا وسط حشد من الانصار اعتبرهم السلطان أكثر مما يجب لهذا لم يتم اللقاء بينهما . وفي أماكن اخرى غير صور ورستاق حدثت بعض الاحداث على جانب من الاهمية لحكومة عمان .

حملات والي السلطان في صحار ١٩٠١ – ١٩٠٥ :

فقد حاول سليمان بن سويلم والي صحار سنة ١٩٠١ الاستيلاء على حصن بيت العينين من الميايحه في الظاهرة ، لكن حملته – وبرغم مناصرة بني كلبان لها – قد تكبدت خسائر كبيرة ورجعت بأوامر من السلطان دون ان تحقق أي نجاح . وفي سنة ١٩٠٤ تم الاستيلاء على عراكي في الظاهرة باسم السلطان ، وفي ١٩٠٥ استطاع سليمان بتأييد حلفائه

السابقين من بني كلبان ان يقوم بغارة تأديبية ناجحة على المقابيل الذين كانوا يثيرون الاضطرابات فيما جاوره زمناً طويلا ، بل وقد سبق ان هاجموا في شهر يوليو حصن صحار وقتلوا قائده ، ويبدو انه بعد هذه الحادثة تم الاستيلاء على قلعتهم في وادي الحلتي على يدي ممثل السيد فيصل.

وفي سنة ١٩٠٠ زال سبب من اسباب التوتر والاضطراب في البلاد باستسلام الشيخ خلفان بن ثنيان الذي ظل بعد تزعمه تمرداً وقع في نخل سنة ١٨٩٧ يراوغ في امر القبض عليه من جانب والي بركه ، لكنه حين وجد نفسه بلا مأوى ولا انصار اعلن استسلامه امام قصر السلطان في مسقط ، ومنحه هذا عفواً شاملا .

السلطان يسترد عوابي ١٩٠٠ :

وفي عوابي ، حدث خلاف حول الزكاة في سنة ١٩٠٠ بين سعيد بن ابراهيم وقبيلة العبريين ، ولكي يضطرهم سعيد للاذعان أمر بقطع نخيل تلك القبيلة التي بادرت بدورها الى محاصرة القلعة والاستيلاء عليها ، وهنا تدخل السلطان ، ورفض عرضاً منهم بالسماح لهم بأن يسيطروا على القلعة باسمه ، وقام الاهالي بقتل جماعة من حامية جند السلطان الوهابيين فيها ، وبعدها سار السلطان بنفسه الى مكان الواقعة ، ونجح في القبض على واحد من القتله ارسله الى مسقط حيث اعدم هناك .

اضطرابات في وادي معاول ١٩٠١ :

وأصبح وادي معاول في سنة ١٩٠١ مسرحاً لاضطرابات خطيرة بين بني رواحه وبني ريام وكلما أصلح السلطان بين الجانبين انفجر الخلاف مرة أخرى ، وكانت آخر بعثة ارسلها السلطان اليهم قد صحبت معها قاضياً مسناً من بركة ، لكن الطريق اقفل أمام هذه الجماعة وهي تدخل وادي المعاول ، كما ووجهت بالنيران ، فقتل القاضي بالرصاصة الاولى وقد أدت هذه الحادثة المحزنة وغير المتعمدة بطبيعة الحال الى تجدد الاضطراب مرة أخرى .

أمر السلطان بتدمير ابراج القبائل في سيب ١٩٠٢ :

وحدثت في سيب سنة ١٩٠١ اضطرابات كثيرة وقع الضرر فيها على بقية اهل المدينة بسبب خلاف دموي بين بعض العوامر واولاد حديد وغيرهم ، وظل الخصوم يتبادلون إطلاق النيران فترات طويلة من أبراجهم ، لكن هذا الامر انتهى حين زار السلطان سيب في ابريل ، وامر بالابراج فسويت بالارض . وفي اكتوبر سنة ١٩٠٢ حدث اشتباك خطير بين حامية السلطان في نزوة وجماعة من بني جنابه ، فقد ارسل الوالي نتيجة اشتباهه بوجود حركة للقضاء على حياته بعض حرسه الذين اشتبكوا مع بني جنابه واطلقوا النار عليهم فقتلوا منهم اربعة رجال ،

الاخطار تهدد حكم السلطان في نزوة ١٩٠٢ — وفي از كي ١٩٠٥ ١٩٠٦ :

لكن السلطا ن استطاع تسكين ثائرة القبيلة وتسوية الامور بحيث لم يتأثر نفوذه في نزوة التي لا تقع في ارض بني جنابه ، كذلك تهدد از كي نفس الخطر سنة ١٩٠٥—١٩٠٦ من بني ريام ، الذين أعلنوا التمرد وحاصروا المدينة لكنها انقذت في الوقت المناسب تماماً بقوة من بني رواحه يقودها الوالي سليمان بن سويلم . وقد اسهم هذا النجاح اسهاماً غير مباشر في موت الوالي على يد رجال من السيابيين في وادي العق لانه صادر قافلة كانوا قد ارسلوها لنجدة بني ريام .

الصراعات القبلية في جعلان ١٩٠٤ :

وظلت جعلان كالمعتاد مسرحاً لاشتباكات وعداءات عنيفة ، وفي سنة ١٩٠٤ حدث اشتباك عنيف بين جماعة من بني بو علي وأخرى من آل وهيبه على الطرف الغربي للاقليم قتل فيه عدد يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ رجلا من الجانبين — وكان من بين القتلى احد ابناء عبدالله بن سالم شيخ بني بو علي ، وانتقاماً لموته قتل احد شيوخ آل وهيبه بالقرب من مسقط بعد ذلك بعدة شهور .

الادارة في عهد السيد فيصل ١٨٩٩ ـ ١٩٠٧

يبقى الآن علينا ملاحظة الجانبين الاهلي والشخصي لحكومة السلطان بعد ازمة سنة ١٨٩٩ والواقع ان التقدم الا في الناحية المالية كان الطابع الملحوظ للحكومة بحيث اصبح وضع السلطان السياسي أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى .

العوائد الجمركية تحت الادارة المباشرة ١٨٩٩ :

ولنأخذ الجانب غير المرضي للشئون المالية اولا حيث نرى ان ادارة الجمارك والعوائد وهي المصدر الاول للدخل لم تكن تدار ادارة فعالة رغم الاصلاحات التي ادخلت عليها . فالسلطان . كما سبق ان ذكرنا ــ قد رفض عرض حكومة الهندتعيين موظف منها مسئول عن العوائد ، غير ان هذه النصيحة ، وان رفضها السلطان ، كان لها بعض الاثر على تفكيره . فقد الغى أخيراً في نهاية سنة ١٨٩٩ الاسلوب السيء القديم لجمع الضرائب بطريق الالتزام ، وابدله بنظام مباشر اعتمد فيه على اثنين من الهنود المسلمين ذوي الخبرة بهذا العمل استقدمهما على نفقته الخاصة من بومباي .

وهكذا ارتفع الدخل من العوائد في السنة الاولى الى ٢٠٦,٧٠١ ريال كان صافي دخلها ١٩٠ الفاً في مقابل الحد الاعلى لصافي الدخل في السنوات الماضية والبالغ ١٧٠ الف ريال . وفي سنة ١٩٠٢ــ١٩٠٣ ارتفع العائد الى ٢٨٥,٥٩٧ ريالاً ، لكن هذا الارتفاع الكبير كان يوازيه تماماً انخفاض في قيمة الريال . وفي سنة ١٩٠١ــ١٩٠٢ وضعت مواني السويق ومصنعه وبركه وصور تحت هذا النظام من الادارة المباشرة ، وفي سنة ١٩٠٣ شمل ايضاً جوادر ولكن دون ان يحدث تغييراً يذكر هناك بالنظر لمشكلة الاعلام الفرنسية التي كانت قائمة وقتذاك . وأثناء زيارة لورد كيرزون لمسقط في ١٩٠٣ ، نصح السلطان نصيحة ملحة

بضرورة تعيين خبير في الشئون المالية او لجنة لمراجعة حسابات العوائد ، لكنه اهمل هذه النصيحة حتى تبدت له النتائج السيئة للنظام الذي كان يصر على التمسك به . وفي سنة ١٩٠٥ اختلف السلطان مع محمد ابراهيم مساعده الهندي في دار العوائد ، بسبب شك السلطان في صحة الحسابات التي كان المساعد يقدمها له لكنه لم يستطع اثبات شكوكه هذه لعدم وجود موظفين مختصين . ثم استغنى السلطان عن خدماته وعين بدله هندياً آخر هو الدامودار ظرامسي التاجر الهندوكي في مسقط ، مشرفاً على حسابات العوائد براتب قدره ١٠٠ روبية في الشهر . وخشي الوكيل السياسي الا يؤدي هذا الاجراء الى شيء في منع الاختلاسات القائمة مما يعطي السلطان ذريعة للعودة الى نظام الالتزام القديم ، واخيراً اتضح تماماً انه ما دام السلطان مستمراً في اتباع وسائل متهاونة وغير مضبوطة في مسألة العوائد ، وانه ما دام يختار المشرفين على عوائده من بين التجار ذوي المصالح الخاصة فلا امل في التحسن . وفي الفقرة الخاصة بعمان في الجزء الجغرافي من هذا الدليل تحليل تفصيلي لعوائد عمان وغيرها من مصادر الدخل .

الوضع المالي للسلطان :

ووسط هذه الصعوبات والازمات المالية كان السلطان يلجأ أحياناً الى اسلوب المصادرة ، ففي سنة ١٨٩٦ وضع يده على ضيعة تقدر قيمتها بحوالي ٢٥ الف ريال خلفها ثري بلوشي لقي مصرعه في سيب ، وفي سنة ١٩٠٥ بلغت ديون السلطان المتنوعة من الحكومة البريطانية كما أشرنا في فقرة سابقة حوالي ٢٠٠ الف روبية . ورغم ان الجزء الذي كان يخص الحكومة البريطانية مباشرة من هذه الديون (وهو حوالي النصف) قد سدد قسم كبير منه حتى سنة ١٩٠٦ الا انه من المعتقد ان باقي الديون لم يسدد منها الشيء الكثير .

وقد شاع في سنة ١٩٠٦ ان السلطان يقترض مبالغ صغيرة من كل الناس ، ومع انه رفض في ابريل من نفس السنة قرضاً قيمته ٢٠ الف روبية عرضته عليه الحكومة البريطانية دون اية شروط سياسية فقد قيل في سبتمبر إنه أضاف الى ديونه من اشخاص مختلفين بما قيمته حوالي ١٢ الف روبية .

النقـــــد :

وكانت مشكلة النقد قد أثارت شيئاً غير قليل من الاضطراب في مسقط منذ ١٨٩٤ — فمنذ اغلاق دور صك النقود الهندية حدث استنزاف شديد للروبيات الهندية والبيزات النحاسية خارج الهند ، وكانت قيمة الدولار العماني وهو العملة الرئيسية للبلاد والوحيدة المتداولة في الداخل آخذة في هبوط منتظم مستمر حتى وصلت في مارس سنة ١٨٩٤ الى (١٠٨ بيزه) على حين كانت قيمتها في نفس الشهر من ١٨٩٣ تتراوح بين ١٣٦,١٤٠ بيزه . أما مشكلة ندرة البيزات — وهي مشكلة حادة بالنسبة للطبقات الفقيرة — فقد امكن علاجها حين امر السلطان بصك قدر كبير منها في لندن ، وبعدها أسست دار خاصة لصك العملات النحاسية في مسقط ، لكن تذبذب اسعار التبادل بالفضة كان يمثل مشكلة أكثر خطورة . وقد التمس وفد يمثل التجار المتمتعين بالحماية البريطانية في مسقط من لورد كيرزون اثناء زيارته لها ان تعمل حكومة الهند من جانبها على ايجاد الحلول لهذه المشكلة ، وفي ١٩٠٤ أعدت حكومة الهند مشروعاً لاستخدام العملة الهندية استخداماً عاماً وشاملا في عمان لكن هذا المشروع لم يعرض على السلطان بسبب مشكلة العوائد التي كانت ما تزال مستعصية الى ذلك الحين .

المصادر العسكرية والبحرية للسلطان :

ترد المصادر العسكرية للسيد فيصل تفصيلا في الجزء الجغرافي من هذا الدليل ، وربما كانت هذه المصادر كافية لحماية بلاده من أي

اعتداء يقع عليها . وقد تعوض السلطان بالسفينة البخارية « نور البحر » وحمولتها ٣٠٠ طن التي اشتراها بمعونة حكومة الهند وبدأ استخدامها في يونيو سنة ١٩٠٣ عما كان فقده في اول عهده من السفينتين البخاريتين اللتين كانتا لابيه « دارالسلام » و « سلطاني » وقد مكنته هذه السفينة بشكل خاص من ان يعيد إحكام سلطته على صور ، ويصلح موقفه في كل الاماكن على ساحل الباطنة . وحين قام السيد تيمور بزيارة الهند في سنة ١٩٠٣ أهدى اليه نائب الملك – باسم ابيه – مدفعين لتثبيتهما على تلك السفينة .

الموقف الاداري العام للسلطان :

أما عن مدى وفاعلية حكم السلطان في هذه السنوات الاخيرة في عمان فذلك يرد بالتفصيل في الجزء الجغرافي من الدليل ، ومما هو مذكور هناك ، ومن الاحداث المذكورة في الفقرة السابقة عن التاريخ الداخلي سنلاحظ ان نفوذ السلطان في عمان قد اصبح أقوى وابعد اثراً مما كان عليه في أي وقت من الاوقات خلال فترة حكمه كلها ، بل وربما خلال فترة حكم ابيه السيد تركي ايضاً .

وبعد سنة ١٩٠٠ ابدى السلطان حماسة وهمة في شئون الحكم وتفقد احوال الرعية ، وكما حصل تماماً لابيه وجده .. ازداد حكمه نضجاً ومكانته رسوخاً وشخصيته حكمة واتزاناً بمرور السنين . لكنه ايضاً كان كأبيه السيد تركي في تعرض لنوبات من اليأس والملل المفاجيء التي كانت تجعله يفكر جدياً في التنازل عن السلطنة ، وقد حدث هذا قبل زيارة اللورد كيرزون مباشرة ، وبعدها ايضاً . وكان اغتيال الوالي سليمان بن سويلم ضربة قاضية للسلطان .. الذي استقبل النبأ بذهول واضح

الامور داخل الاسرة الحاكمة :

ومن وجهة نظر العائلة المالكة في عمان .. كان الموقف لا بأس به . ففي ١٩٠٣ ابدى محمد – الاخ الاكبر للسيد فيصل – رغبته في ان يتولى السلطنة اذا شاء السلطان التنازل او الاستقالة ، لكنه كان بلا انصار .. كذلك عمل ممثل الحكومة البريطانية على تثبيط مطامحه هذه منذ بداية ظهورها . أما السيد عبدالعزيز – عم السلطان الحالي – فقد توفي في بومباي في ابريل سنة ١٩٠٧ ، وكان اعضاء عائلته على قدر من الولاء للسيد فيصل حتى إنه سمح بعودتهم الى مسقط دون تردد . ومنذ١٩٠٣ أصبح واضحاً أنه ليس بين فرع اسرة آل بو سعيدي في رستاق الشخصية التي تستطيع ان تنافس السلطان على حكم عمان ، وهكذا تركزت المصالح حول السيد تيمور الابن الاكبر للسلطان ، والذي كان الجميع يعاملونه على أنه خليفته . وكانت السيدة عليّه – ام السيد تيمور – هي ابنة السلطان الراحل ثويني بن سعيد .. اي ان نسب هذا الشاب من ناحية أمه ايضاً لا اعتراض عليه . ونستطيع القول بأن السيد تيمور قد بدأ المشاركة في حلبة الحياة العامة منذ سنة ١٩٠١ وهو في السادسة عشرة من عمرة ، حين عاد من رحلته بالخارج فاستقبله أبوه السلطان باطلاق ١٣ طلقة من المدافع لتحيته ، وفي اليوم التالي قام بمفرده بزيارة الوكيل السياسي البريطاني . وفي ديسمبر سنة ١٩٠٤ تزوج السيد تيمور بابنة علي بن سالم بن ثويني(١) احد ابناء عمومته ، وزاره العقيد جراي بهذه المناسبة للتهنئة ، وقدم اليه طاقماً فضياً للقهوة والشاي .. وتهاني حكومة الهند .

---

(١) وصل على بن سالم للمرة الاولى من زنجبار سنة ١٨٩٥ مطرودا منها لاشتراكه في مؤامرة ذات طابع سياسى ، وعاش في مسقط عدة سنوات على معونة السلطان ، وأخيرا في بداية سنة ١٩٠٤ وافقت حكومة زنجبار على عودته الى شرق افريقيا نتيجة التماس بذلك قدمه السلطان السيد فيصل للورد كيرزون أثناء زيارته لمسقط ، لكن عليا سرعان ما طلب الاذن له بالرجوع الى مسقط ، ورجع فعلا في سبتمبر سنة ١٩٠٤ .

وفي سنة ١٩٠٥ لم تكن شخصية السيد تيمور وسماته الشخصية قد صلت في تبلورها الى حد الوضوح الكافي ، لكن قلقاً ثار بشأنه في هذه السنة لما ظهر من اهتمامه ببعض القضايا الدينية التي تهتم بها المطوّعة ، ولمراسلته المنتظمة لبعض الافراد المعروفين بالتعصب في اقليم الشرقية مثل عيسى بن صالح الذي كان يخشى منه ان يباعد بينه وبين ابيه السلطان ، وعلى اية حال فقد اهتم بهذا الامر كل من السيد فيصل والعقيد كوكس المقيم السياسي في الخليج والعقيد جراي الوكيل السياسي في مسقط ، وبعد رفض طلب السيد تيمور ان يخرج للحج لم تبد عليه أية أعراض للتعصب الديني . أما الابن الثاني من ابناء السلطان الذي اشترك في بعض مظاهر الحياة العامة حتى سنة ١٩٠٧ فهو نادر وهو اخ غير شقيق للسيد تيمور .



ملحق رقم (١) .. تاريخ ظفار(١)

على رغم كون ظفار من بين أقاليم عمان الا انها كانت دائماً اقليماً مستقلا في ذاته يكاد يكون منغلقاً على نفسه بحيث يكاد تاريخه يبدو غير متماسك مع تاريخ سلطنة عمان ، ولهذا نفضل ان نتناوله مستقلاً .

(١) أهم المصادر المتعلقة بالمعلومات عن تقاليد ظفار وتاريخها القديم هى « قصة رحلة من مربط الى ديرين لكوتيندن » ومذكرة هاين عن الساحل الجنوبى الشرقى لجزيرة العرب ووصف كارتر للحفريات والآثار في البلاد ، وفي هذا العمل الاخير تسجيل للآثار في الاقليم كله . أما كتاب مسز بنت عن جنوب الجزيرة فيتناول الحفريات والآثار القديمة وفيه بعض اشارات وعلاقات بالتاريخ القديم . أما عن الاحداث منذ سنة ١٨٧٥ فان التقارير والاوراق الرسمية المذكورة في الهامش الاول من تاريخ سلطنة عمان تبقى هى أهم المصادر — ولعلها هى الوحيدة أيضا .

التاريخ القـديم

لانكاد نعرف شيئاً يقينياً عن الاحداث في ظفار قبل بداية القرن التاسع عشر(١) . والحفائر الباقية في بلاد رباط تؤكد وجود جماعة عاشت في هذه المنطقة ، في حقبة من احقاب التاريخ القديم ، أكثر تحضراً من الجماعة الموجودة اليوم ، والقبر المحفور بفن وعناية في الرباط لمالك ابراهيم بن مظفر محفور عليه تاريخ السنة ٧١٠ بعد الهجرة أي منذ حوالي خمسة قرون . وقد ذكر السيد تركي سلطان عمان سنة ١٨٨٣ في خطاب منه لشريف مكة ان هذا الاقليم كان يوماً ما تحت احتلال البرتغاليين ، ثم انتقل عقب جلائهم الى حكم اليعاربة في عمان ، لكن هذا القول — شأن روايات عربية كثيرة — لا يعتمد على سند فعلي من التاريخ .



فترة حكم محمد بن عقيل ، من حوالي ١٨٠٤ الى ١٨٢٩

في بداية القرن التاسع عشر كان يحكم ظفار — السيد محمد بن عقيل العجايبي (٢) وهو قرصان وتاجر رقيق كان له في وقت من الاوقات ثلاث سفن مسلحة تنشر الرعب والذعر في البحر الاحمر كله ، وظل حتى اواخر ايامه يحكم اقليم ظفار حكماً قوياً معتدلا أكثر من خمسة

(١) توجد بعض الروايات عن عائلة حكمت ظفار باسم « منكوى » ثم القضاء عليها بعد وصول عائلة « خاثيوار » في مرجع كارتر الوصفي الذى اشرنا اليه . كذلك في كتاب مستر بنت عن جنوب الجزيرة العربية ص ٢٢٧ — ٢٧٦ ، وفيه أيضا ترد عدة اشارات الى التاريخ القديم .

(٢) في مذكرة هاين اكمل تاريخ تفصيلى لحكم أسرة عقيل .

وعشرين عاماً ، وكان يتخذ عاصمته في صلاله . وقد اغتاله في مرباط سنة ١٨٢٩ سالم بن ثوري زعيم آل قسره الذين كان لهم ثأر عند محمد بن عقيل . وما يزال قبره موجوداً حتى اليوم الى جوار مرباط .

★ ★ ★

ضم ظفار للمرة الاولى الى عمان على يد سعيد بن سلطان وما تلا ذلك من علاقات الاقليم بمسقط ١٨٢٩ ـ ١٨٧٥

احتلال القوات العمانية ظفار ثم انسحابها منها ١٨٢٩ :

وعقب مقتل محمد بن عقيل مباشرة ارسل السيد سعيد بن سلطان حاكم عمان قوة للاستيلاء على ظفار باسمه ، وفي نفس الوقت عرض سعيد ولاية الاقليم على السيد عبدالرحمن شقيق محمد بن عقيل المقتول وكان آنذاك يشتغل بالتجارة في بومباي ، لكن عبدالرحمن رفض ذلك العرض(١) ، ثم انسحبت قوات الاحتلال العمانية من ظفار بعد وقت قصير نظراً للحاجة اليها في شرق افريقيا .

عبد الله لورليد الامريكي حوالي ١٨٣٦ :

وعقب انسحاب قوات السيد سعيد مباشرة في ١٨٢٩ أصبحت الشخصية المسيطرة في ظفار لعدة سنين هي عبدالله لورليد وهو رجل امريكي الاصل كان محمد بن عقيل قد اسره اثناء احدى غاراته كقرصان على سفينة أمريكية قتل بحارتها جميعاً ولم يتبق منهم الا هذا الرجل الذي كان آنذاك صبياً في العاشرة من عمره ، وشب وتربى وسط اهل ظفار . وحين زار الضابط البحري كراتندان ظفار على السفينة « بالينوروس » في سنة ١٨٣٦ كان لورليد ــ الذي اعتنق الاسلام ــ

---

(١) تذكر رواية أخرى أن السيدعبد الرحمن هو الذى اقترح تولي ولاية الاقليم والسلطان هو الذى رفض اقتراحه .

يعيش مع اسرته العربية في صلالة ، وكان الاقليم كله – وفي غياب أية سلطة مستقرة – نهباً للصراع الدائم خاصة بين بني كثير أهل السهل وبني قره في الجبال والهضاب . وقد استطاع الرجل الامريكي الابيض ، بما وهب من ذكاء وجرأة في قيادة الحملات على بني قره ، ان يقيم لنفسه ملكاً شخصياً ظل حتى نهاية حياته ، وكانت قرى السهل مستقلة تمام الاستقلال الواحدة عن الاخرى عقب مقتل محمد بن عقيل ، وفي سنة ١٨٣٦ كانت دهاريز هي أهم هذه القرى .

وفود رسمية من ظفار لعمان :

وطوال هذه الفترة التي نحن بصددها ، لا يبدو ان ظفار كانت تدفع لمسقط اية ضرائب او عوائد من اي نوع ، كما لم يكن ثمة أي تدخل من جانب سلاطين عمان في الشئون الداخلية للاقليم . وحسب مـــا يروي السلطان فان وفداً يضم علي بن سالم الكثيري وعواد بن عبدالله الشنفري تولى تقديم اوفر مظاهر الاحترام للسيد ثويني وللسيد سالم حين كان كلاهما في السلطنة ، كذلك فان وفداً مماثلا قد التمس مقابلة عزان بن قيس بعد توليه الحكم لكنه لقي منه الصدود والنفور ، على حين استقبل السيد تركي – في العام الاول من حكمه – علي بن سالم الكثيري . وكان مفهوماً أن هـــذه الوفود والسفارات كانت تزور مسقط من ١٨٥٦ وصاعداً باسم حمد بن عمر المرهوني الذي كان أكثر شيوخ ظفار نفوذاً في ذلك الحين .

المسح البحري البريطاني لساحل ظفار :

وقد زارت سفن المسح التابعة للبحرية الهندية ساحل ظفار في عدة مناسبات بين ١٨٣٣ و ١٨٤٦ ، وقرب نهاية هذه الفترة ساد البلاد اضطراب شديد ، وأطلق بنو قره نيرانهم غير مرة واحدة على جماعات من تلك السفن .



تولى السيد فضل بن علوى المبلة ١٨٧٥ ــ ١٨٧٩

تاريخ فضل القديم :

في سنة ١٨٧٥ وربما في شهر اغسطس من تلك السنة استطاع مغامر من نمط نادر ، وشخصية من النوع الذي تهتم به حكومة الهند كل الاهتمام أن يفرض سيطرته الشخصية على ظفار ، وبذلك فصمت مؤقتاً عرى الاقليم بعمان . وكان هذا المغتصب ويدعى فضل من الزعماء الدينيين لطائفة المبله وقد نفي من الهند وحظر عليه العودة اليها تحت طائلة الاعتقال بسبب اشتراكه في ثورة هذه الطائفة سنة ١٨٥٢ . وأقام اثناء نفيه الاجباري في مكة وفي غيرها من ارض الامبراطورية العثمانية التي اكتسب في ارجائها شهرة لتقواه وصلاحه . وفي سنة ١٨٥٣ ، وبتحريض من السلطات البريطانية ، صدر امر بمنع فضل من مغادرة الاراضي التركية ، ويبدو انه استقر في هذه الاراضي حتى سنة ١٨٧٥ حين غادر بيته في الحجاز وسار عن طريق البحر الى ظفار ربما بدعوة من بعض شيوخها الذين قدر لهم الالتقاء به .

وصول فضل الى ظفار :

ومنذ وصوله الى ظفار بدأ ايجاد شبكة من العلاقات السياسية والترتيبات القبلية ، وسرعان مـــا أصبح سيد الموقف . وأصبح ابنه قاضيا يفصل في قضايا القبائل ، ويبدو أنه التمس في هـــذه المرحلة الاولى من نشاطه اعتراف الحكومة التركيه به وعونها العسكري له ، لكنه لم يجب الى اي مطلبيه ، ولم يكن هذا المغتصب يجهل الروابط بين ظفار وعمان ، ولكنه حين كان يرد ذكر علم السلطان كحائل في وجه مزاعمه ، كان يطلب من المعترضين عليه « ان يصنعوا لهم من ذلك العلم وسائد يتكئون عليها » .

احتجاجات الحكومة البريطانية على الباب العالي :

وقد عرف السيد تركي ، سلطان عمان ، للمرة الاولى بخبر المبله

عندما استلم منه رسالة يصف فيها نفسه بأنه « حاكم ظفار باسم الباب العالي » ويضع تحت انظار السلطان ملاحظة تفيد بأن الشيخ عواد بن عبدالله انما هو من رعايا الدولة التركية . وبادر السيد تركي — الذي كان يعتبر ظفار جزءاً من أرضه — بابلاغ حكومة الهند . وقامت هذه الحكومة ، رغم عدم تأكدها من صحة ادعاء السلطان بالسلطة على ظفار ، برفع الامر الى حكومة صاحبة الجلالة موضحة وجهة نظرها من خطورة وجود عدو للحكومة البريطانية في مثل ذلك الموقع ، ومن خطورة امتداد النفوذ التركي بأي شكل الى أى موقع على الساحل الجنوبي للجزيزة العربية . وصدرت التعليمات بالتالي الى السفير البريطاني في القسطنطينية بالاحتجاج لدى الحكومة التركية على أعمال فضل والمطالبة بشجب تصرفاته ، دون أن يظهر بأن فضل كان ينشط بمعرفة الباب العالي ، او ان يشير الى مزاعم سلطان عمان في السيطرة على ظفار ، ولم يتلق السفير رداً على اتصاله الذي قام به في سنة ١٨٧٦ ، ثم أعاد الكرة مرة أخرى في ١٨٧٧ .

الظفاريون يطردون فضل ١٨٧٩ :

وأخيراً أدت أسباب محلية الى القضاء على حكم فضل . ذلك بأن هذا الرجل الذي كان يتخذ صلاله عاصمة لها كان يعتمد على تأييد السكان المستقرين ، لذلك كان يضطر للاغارة على قبائل قره وان كان نجح في مد نفوذه غرباً حتى شمل جزءاً من بلاده المهرة . لكن حكمه — الذي كان تعسفياً وظالماً — بدأ يأخذ في الاضطراب والتفكك ، ففي الوقت الذي كان يفرض فيه على الناس العمل الاجباري والسخرة ، ويجبي ضرائب على الصادر والوارد تصل الى ٥٪ فهو لم يحقق أي نجاح في القضاء على الخلافات بين القبائل ، ولا كان حكمه بقادر على اقامة العدل بين الافراد ، واخيراً في يناير ١٨٧٩ — عمت الثورة بين الناس وارغمته على الفرار من البلاد .



تركي بن سعيد يضم ظفار الى عمان مرة أخرى
١٨٧٩

الانقسامات في ظفار :

وعقب طرد السيد فضل من ظفار بادر الشيخ عواد بن عبدالله ، وكان قام بدور قيادي في هذا الامر ، بزيارة مسقط ، واغرى سلطانها — وكان آنذاك السيد تركي بن سعيد — بأن يمد سلطانه ليشمل ذلك الركن الثاني من جزيرة العرب مرة أخرى . وقد انقسم أهل ظفار الى أحزاب ثلاثة : واحد يتزعمه عواد بن عبدالله يود أن يعلن سلطان عمان سيطرته على ظفار . والثاني يتزعمه عوده بن عزان ويود اعادة السيد فضل والثالث — ولعله اقواها جميعاً — يضم المطالبين باستقلال البلاد .

حملة ناجحة من مسقط ١٨٧٩ :

وارسل تركي حملة بحرية يقودها سليمان بن سويلم الى ظفار فوصلت (حزيق) على نهاية الاقليم من الشرق في نهاية مارس او بداية أبريل سنة ١٨٧٩ ، ومن هناك واصلت التقدم ، بعضها بطريق البحر وبعضها بالطريق البري — على طول الساحل الى سادة ثم الى مرباط حيث وصلتها القوة كلها — وهي تضم مائة رجل — يوم ٧ ابريل ، وأعلن أهل مرباط مباشرة خضوعهم لممثل السلطان . ورغم مقاومة بعض نفر من بني كثير الا ان سليمان استطاع في يوم ١١ مايو ان يكتب للسلطان بأنه قد دعم مكانته في العاصمة تماماً ، وكان من اول ما عمله سليمان لاسترضاء الاهالي اعلانه تخفيض نسبة جباية العوائد الجركية من ٥٪ الى ٤٪ .

دسائس ضد ظفار في المكلا وشهر وفي حيدر أباد بالدكن في الهند ١٨٧٩ :

وفي هذا الوقت ازدادت مشكلة ظفار تعقيداً بسبب خلاف بين

شيوخ المكلا وشهر رفع لمقيمية عدن للتحكيم فيه ، وكان سلطان عمان يبدو متعاطفاً مع شيخ المكلا حتى انه ارسل مندوباً له مقيماً في المكلا مما اثار عداء شيخ شهر ، وعلى هذا فبينما كان شيخ المكلا يطالب بأن تكون ظفار تابعة لسلطنة عمان ، القى شيخ شهر بكل قواه في الاتجاه المعاكس ، أعلن صراحة عزمه على التدخل في شئون ظفار حتى ان المقيم البريطاني في عدن اضطر لان يوجه اليه انذاراً ترك احسن النتائج ، واتخذت الخطوات في نفس الوقت للحيلولة دون تلبية مناشدات بطلب المعونة ارسلها شيخ شهر ووزير من وزراء سلطان عمان للعرب العاملين بخدمة نظام حيدر اباد في الهند .

حكومة الهند تقرر نقل ظفار الى مسئولية وكالة مسقط بدل مقيمية عدن ١٨٧٩ :

وقد اتخذت حكومة الهند قراراً في نهاية سنة ١٨٧٩ باعتبار اقليم ظفار ضمن مسئولية الوكالة السياسية في مسقط بدل مقيمية عدن ، وبذلك عدل النظام القديم الذي كان يقضي بتحويل كل امور اقليم ظفار الى المقيمية البريطانية في عدن . وأصبحت الحدود الفاصلة بين المنطقتين — على هذا النحو — هي رأس ساجار على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية (١) .

★ ★ ★

الاحداث في ظفار من احتلال العمانيين لها سنة ١٨٧٩ حتى جلائهم عنها سنة ١٨٩٥

وسرعان ما فقد النظام الجديد في ظفار شعبيته لاستناده أصلا الى رغبة اقلية من الناس فقط ، ثم ايضاً بسبب قسوة الوالي سليمان بن سويلم التي شابهت اعماله في ظفار ما عرف عنه في عمان .

---

(١) كما وضحنا في الجزء الجغرافى من الدليل ، فان الوضع الصحيح للحدود يجب أن يكون على بعد عدة اميال غربا من هذا الموضع .

التمرد الاول ضد السلطان ١٨٨٠ :

وقبل نهاية السنة حدث خلاف خطير بين سليمان وكبير أنصار السلطان في ظفار : عواد بن عبدالله ، فقد كان سليمان يشك في أن عواداً يعمل لمصالح حزبه هو ، ووجد تعلة مناسبة ارسله بها الى مسقط ، وانتقم الشيخ هناك لنفسه فشكا للسلطان فساد الحكم وعنت الوالي في ظفار ، لكن نتيجة زيارته لمسقط لم تكن محققة لآماله ، فلم يترك له السلطان سوى مجال قليل من الحرية ، واعاده الى ظفار عن طريق الصحراء المرهقة . وحين رجع عواد أفصح عن سخطه باعلان التمرد ، ففاجأ قلعة صلاله واستولى عليها ، وبدأ يرسل الرسل الى شيخ شهر ، وإلى بعض العرب في حيدر اباد بالهند ، ولم تكن القوة التي للسلطان في ظفار آنذاك تتجاوز ثلاثين رجلا ، لكن أكثر من ثلاثين آخرين كانوا في طريقهم اليها حين وصلت أنباء التمرد الى مسقط ، ليحلوا محل الحامية الموجودة وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ غادرت مسقط السفينة « دار السلام » ومعها قاربان متوجهة الى ظفار ، وكان على ظهرها قوة قوامها ١٨٠ رجلا يقودهم خميس بن سليمان البوسعيدي وسليمان بن سويلم ، وكانت تعليمات السيد تركي لقادته هي الانسحاب من ظفار كلية اذا تبينوا ان غالبية أهلها راغبون عن حكم السلطان ، أما اذا كانت جماعة عواد بن عبدالله فقط هي التي تثير المتاعب فعليهم توجيه ضربة حاسمة اليهم ، واذا تقرر استعادة الاقليم وتبين ان الاهالي لا يعترضون على استمرار سليمان بن سويلم والياً لهم فليستمر ، والا فليكن خميس بن سليمان والياً بدله .

وفي نفس الوقت ، اشتعلت ثورة مضادة في ظفار ، فأثناء غياب الشيخ عواد عن قلعته قام جماعة من اعدائه يتزعمهم احد انصار السيد فضل بمهاجمتها والاستيلاء عليها بعد ان اوقعوا بانصاره بعض الخسائر وأعادوا الوالي القديم مكانه برضاء الاهالي . وحين وصلت السفينة « دار السلام » الى مربط فر عواد الى الجبال وبدأت مفاوضات قادة

الحملة ثم تلقى عواد وعداً بتأمينه على حياته اذا هو سلم نفسه في مسقط خلال فترة زمنية محدودة ، وعادت بعدها « دار السلام » الى مسقط فوصلتها في ٤ يناير ١٨٨١ ، وعلى ظهرها المدافع التي كانت مع الحملة ، لكن معظم رجالها – باستثناء جماعة من المدفعية – ظلوا في حامية ظفار . وساد الهدوء زمناً طويلا في ظفار أصبحت العوائد تجبى خلاله كالمعتاد دون اية متاعب .

تمرد ثان ضد السلطان ١٨٨٣ :

وأخيراً ، في يناير ١٨٨٣ ، وصلت الى مسقط أخبار عن تمرد جديد في ظفار ، وقيل ايضاً ان واليها سليمان بن سويلم محاصر في قلعته ، وتأخر ارسال الامدادات له لان السلطان بالصدفة كان وقتذاك في جوادر ، لكنه ارسل بمجرد عودته قوة من ٧٠ رجلا الى ظفار ابحرت من مسقط ومعها ١٠ مدافع صغيرة في منتصف فبراير ، وعلى أية حال .. فقد رفع الحصار عن صلاله قبل وصول هذه القوة ، وبدلا من ان تبقى القوة في ظفار رجعت ادراجها الى عمان ، وجاء سليمان بن سويلم الى مسقط في ابريل التالي بعد ان جعل ابنه علياً على ولاية ظفار ، وظل مع السلطان عدة شهور يجري باسمه مفاوضات مع شيوخ الداخل في عمان .

حالة ظفار أثناء زيارة مايلز لها :

وفي نوفمبر ١٨٨٣ قام الرائد مايلز ، الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، بزيارة لظفار على سفينة صاحبة الجلالة « فيلوميل » ، وكان يستهدف جمع بعض المعلومات عن الساحل الجنوبي لجزيرة العرب حتى رأس ساجار ، وهي مهمة اتمها الرائد مايلز بكفاءة عظيمة . وقد استنتج مايلز ان سبب فشل حكم السلطان في ظفار حيث كان فرع المعشاني من قبيلة قاره متمرداً بالفعل أثناء زيارة مايلز ، انما يرجع قبل كل شيء الى خلق الوالي سليمان بن سويلم فهو رغم ولائه الذي لا يرقى اليه الشك ، ورغم انه جندي كفء الا انه كان ينحدر من اصل زنجي ،

ولم تكن له خبرة طويلة بحكم القبائل المتناحرة المختلفة ، وكان ايضاً أعجز من ان يضطلع بمهمة تنمية مصادر الاقليم ، وكانت الضريبة مفروضة على البدو في ذلك الوقت بواقع ريال واحد سنوياً عن كل خمسة رؤوس من الابل ، ومثله عن كل عشرة رؤوس من الماشية ومعزاة واحدة عن كل عشرين من المعز .

تمرد ثالث ضد السلطان ثم جلاء العمانيين عن ظفار ١٨٨٥ :

وفي ١١ مايو ١٨٨٥ انفجر تمرد آخر فجأة في ظفار أثناء غياب الوالي ، ووجد علي بن سليمان ونائبه نفسيهما محاصرين في القلعة ومعهما حامية من الوهابيين لا يزيد عدد افرادها عن اربعين رجلا . وفي منتصف يوليو ، وبعد وساطة بني عمر من قاره ، استطاع علي بن سليمان الانسحاب من القلعة والتراجع الى مرباط دون ان يمسه أحد بسوء ومنها أبحر الى مسقط في سبتمبر . وقد صحبه معظم رجاله . وهكذا كانت نهاية هذه الفترة من الاحتلال العماني لظفار — ولو موقتاً على الاقل — وان كان غير مستبعد ان تكون مرباط قد ظلت تحكم باسم السلطان ، وقد كتب المتمردون الى السيد تركي يبلغونه انهم لا يستطيعون ان يدفعوا لمسقط ولا حتى نسبة ٣٪ ، وطوال الفترة من ١٨٧٩ حتى ١٨٨٥ ظلت ظفار عبئاً مالياً وعسكرياً على موارد عمان .

★ ★ ★

محاولات السيد فضل استعادة ظفار
١٨٧٩ — ١٨٨٧



حين طرد السيد فضل من ظفار في ١٨٧٩ انسحب اولا الى المكلا وحين فشلت مؤامراته فيها سار عن طريق بربره فجدة الى القسطنطينية في الأشهر القليلة التالية ، وهناك سرعان ما استحوذ على اهتمام سلطان

تركيا الذي قرر قبل نهاية نفس السنة ، وبرغم اعتراضات وزرائه ومستشاريه ، تقديم معونة فعالة للسيد فضل كي يستعيد ظفار . وفي ١٨٨٠ كتب السيد فضل الى سلطان عمان يذكر له انه قد سافر الى القسطنطينية بهدف العمل على تنفيذ مشروع لاصلاح ظفار وانه على وشك العودة اليها ، وهو مندهش .. كيف يجرؤ سلطان عمان على التجاوز على ارض تركية على نحو ما فعل. وفي نفس الوقت كتب شريف مكة إلى الباب العالي ينصحه بتأييد السيد فضل ومساندته لان ضم ظفار الى عمان — كما قال — سيؤدي الى آثار سيئة في الجزيرة العربية . وفي اغسطس من نفس السنة أنعم سلطان تركيا على السيد فضل بلقب « الوزير » ، وفي مارس ١٨٨٣ كتب السيد فضل للسيد تركي مرة أخرى من القسطنطينية زاعماً ان علاقة صداقة نشأت بينه وبين الحكومة البريطانية ونصحه بالتخلي عن مطالبته بظفار . وتبعت رسالته رسالة اخرى لشريف مكة ينصحه فيها بأن يتخلى عن مطالبته بظفار من أجل السيد فضل . وقد رد السيد تركي بناء على نصيحة الرائد مايلز الوكيل السياسي ، يرفض مشورة صاحب الرسالة ويؤكد ان اقليم ظفار كان في البداية خاضعاً للبرتغاليين ، وبعدهم لحكام اليعاربه ، ثم لاسلافه من سلاطين عمان ، اما السيد فضل فليست له جذور وراثية في الاقليم . وفي ١٨٨٤ تلقت حكومة بومباي ، عن طريق القنصل التركي العام هناك ، رسالة من السيد فضل شكا فيها من اعمال سلطان عمان في ظفار ، واصبحت مشكلة ظفار مادة لعدد من المقالات والتعليقات في الصحيفة العربية « الاعتدال » التي كانت تصدر في القسطنطينية .

السلطات البريطانية في عدن تحبط محاولة السيد فضل النزول في ظفار ١٨٨٦ :

وفي سنة ١٨٨٦ ، وخلال فترة انسحاب العمانيين المؤقت من ظفار ، ركز السيد فضل جهوده كلها على استعادة الاقليم ، لكن التدخل

البريطاني أفسد محاولاته جميعاً . ففي ٢٠ يناير من هذه السنة ، وحين وصلت سفينة الحجاج العائدة من الحجاز « ميتابيديا » وهي ترفع العلم البريطاني الى عدن تبين انه كان على ظهرها محمد بن السيد فضل ومعه ١٦ رجلا من انصاره الى جانب حوالي مائة رجل عربي من جنود شريف مكة ، وكانوا جميعاً يحملون كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من بينها المسدسات والغدارات وبنادق المارتيني ، وقد صادرت السلطات البريطانية في عدن تلك الاسلحة بناءً على قوانين حظر تصدير الاسلحة المعمول بها ، ونزل محمد الذي كان هدفه بلا شك النزول في ظفار الى البر ، ومع انه كان يقصد انتظار اوامر من الباب العالي لكن اية اوامر لم تصله على الاطلاق .

الاعمال التالية من جانب فضل ١٨٨٦ — ١٨٨٧ :

وبعدها بقليل تردد ان وكيلا لمحمد بن فضل هذا قد استطاع ان ينقل الى صلاله بظفار علماً تركياً ووثيقة تولية من تركيا على الاقليم مع مبلغ من العملات التركية وبعض الاسلحة والذخائر كانت جميعاً مخبأة في بيت رجل من الكثيريين . لكن هذه الشائعات لم يتبعها أي نشاط ملموس ، وانتهت هذه الفترة من الصراع بانذار موجه من الوالي التركي في البصرة للسيد تركي بشأن ظفار في مارس سنة ١٨٨٦ .. لكن السلطان اهمل ذلك الانذار اهمالا تاماً .

وفي ١٨٨٧ لم ينس السيد فضل ان يحتج على ما حدث في عدن لكل من المقيم البريطاني هناك ولنائب الملكة في الهند .. لكن اياً من هذين الاتصالين لم يحقق نتائج تذكر .



حوادث ظفار من ١٨٨٦ الى ١٨٩٥

اعادة تعزيز سلطة عمان في ظفار ١٨٨٧ :

تضاءلت خلال سنة ١٨٧٦ سيطرة سلطان عمان في ظفار ، لكن حامية صغيرة من قواته ارسلت الى مرباط ، او لعلها لم تنسحب منها، لكنها كانت أعجز من ان تستطيع الدفاع عن المكان . وفي ديسمبر من نفس السنة عين السلطان محمد بن سليمان والياً على ظفار والسيد عبد الجليل مستشاراً له ، وكانت معه حامية تضم ٥٠ جندياً عربياً و ٢٠ بلوشياً ويبدو ان الوالي الجديد نجح في اعادة سيطرة السلطان لكنه لم يبق في الولاية لاكثر من سنة واحدة .

تمرد آخر ضد السلطان ١٨٨٧ :

وفي نهاية ١٨٨٧ قرر السيد تركي ارسال سليمان بن سويلم مرة أخرى الى ظفار . وفي هذا الوقت كان الظفاريون يحاصرون الضابط العقيد ممثل السلطان ، وقد اعلنوا عزمهم على مقاومة عودة سليمان بن سويلم اليهم بالقوة . ويبدو ان السيد تركي قرر ان الامور بحاجة الى مزيد من الحسم ، فبادر بإرسال ابنيه فيصل وفهد وعدد كبير من وجهاء عمان على رأس ٢٠٠ محارب ومدفع كبير حملتهم سفينته « سلطاني » الى ظفار . واصابت الحملة نجاحاً كبيراً ، فأعادت سليمان بن سويلم الى الولاية ، كما القي القبض على خمسة من الشيوخ المعارضين الذين كانوا على اتصال بالسيد فضل وبشيخ شهر ، وحملوا الى ظهر سفينة متوجهة الى مسقط نفذ الفحم الموجود بها ، وساد القلق مسقط لعدم وصولها ، وفي اواخر فبراير خرجت سفينة صاحبة الجلالة « تيركواز » للبحث عنها فوجدتها وقد نفذت كل تمويناتها بالقرب من رأس مدركه فعادت بها سالمة لمسقط .

السلم في ظفار على عهد فيصل ١٨٨٨ – ١٨٩٥ :

وعقب هذه الاحداث مباشرة مات السيد تركي وخلفه ابنه السيد فيصل وانقضت السنوات السبع الاولى من حكمه هادئة في ظفار . وفي سنة ١٨٩١ ارسلت قوة قوامها ١٠٠ جندي وهابي لتعزيز الحامية في ظفار .

رحلة السيد والسيدة بنت الاستكشافية في ظفار ١٨٩٤–١٨٩٥ :

وفي ديسمبر ١٨٩٤ وينايز ١٨٩٥ قام السيد والسيده ت. بنت بزيارة استكشافية لظفار وتلال سمحان وبصحبته خان بهادور امام شريف الذي تولى عملية مسح البلاد .

★ ★ ★

أعمال السيد فضل من ١٨٨٧ الى ١٨٩٥



وفي نفس الوقت لم يكن اليأس قد داخل السيد فضل في امكان استعادة ظفار ، وكان ما يزال مقيماً في القسطنطينية حيث ابناؤه الاربعة سهل باشا وحسان باشا ومحمد بك واحمد بك كانوا بوظائف هامة في الحكومة التركية ، فيما كانت التبرعات تصله من الهند ، لكنها كانت في تناقص دائم .

التماسات السيد فضل وعائلته للسلطات البريطانية ١٨٩٤–١٨٩٥ :

وفي سنة ١٨٩٤ طلب السيد فضل من السفير البريطاني في القسطنطينية الاذن له بالعودة الى ظفار مع ابنائه ، وعرض في مقابل الحماية البريطانية بأن يكفل حرية التجارة بين ظفار وباقي الممتلكات البريطانية ، وان يساهم في القضاء على تجارة الرقيق بقدر امكانه .. لكن مقترحاته لم تثر اهتمام أحد . وفي ربيع سنة ١٨٩٥ كان سهل باشا – ابن السيد فضل–

يعيش في قصر القبة بالقرب من القاهرة ضيفاً على الخديوي في مصر ، وأثناء اقامته هناك بدأ مفاوضات مع القنصل البريطاني العام في القاهرة مستهدفاً عون بريطانيا لاستعادة ظفار ، غير ان محاولاته لم تلق تشجيعاً من أحد . وبعدها غادر القاهرة عائداً الى القسطنطينية ، ولما كان محتملا أن يعمد فضل وابناوءه الى عمل غير مرخص من احد ، فقد اتخذت السلطات البريطانية الحيطة لمراقبته في القاهرة وجدة وعدن ، وقدمت النصائح لسلطان عمان كي يعزز دفاعه في ظفار ويزوده بالرجال والسلاح.

★ ★ ★

عمان تفقد ظفار ثم تستعيدها بمعونة السلطات البريطانية ١٨٩٥ ـ ١٨٩٧



التمرد الخامس الخطير ضد السلطان في ظفار ١٨٩٥ :

بدأ أقوى واعنف تمرد ضد السلطان في ظفار بهجوم مفاجيء في ٣ نوفمبر ١٨٩٥ على قلعة السلطان أدى الى سقوطها ، وقتل في الهجوم على بن الوالي سليمان بن سويلم ، ومسعد ابن شقيقه ومعهما ١١ رجلا من الحامية ، وانسحبت بقية الحامية ـ كمألوفها في الازمات ـ الى مرباط وكان السبب المباشر للتمرد هو سجن أحد رجال بني كثير اما الاسباب الحقيقية فأعمق من ذلك وأبعد اثراً ، فهي كما ذكرنا من قبل سوء حكم سليمان بن سويلم المتميز بالسخرة والعمل الاجباري وجمع مزيد من الضرائب .. بل والتعدي على النساء ايضاً ، وكان الكثيريّون في الجبال هم الذين تولوا زمام المبادرة في هذا التمرد ، وسرعان ما انضم اليهم الاهالي جميعاً عدا الشنافر من بني كثير في حافة بقيادة عواد بن عزا ن، وبني قاره في طاقة ومرباط وكلا الجماعتان من انصار السلطان غير انهم التزموا الحياد في هذا الموقف .

محاولة فاشلة من جانب السلطان :

ووصلت الانباء الى مسقط قرب نهاية نوفمبر ، فارسل السيد فضل مباشرة قوة قوامها ١٠٠ جندي وهابي و ١٥٠ رجلا من قبيلة بني كلبان ، لكن هذه الحملة لم تستطع رغم وجود قاعدة لعملياتها في مرباط أن تستعيد الاقاليم ، وقد صدها المتمردون بالقرب من صلاله .

التدخل البريطاني ١٨٩٦ :

ولما جاءت التقارير بوجود وكلاء وأنصار للسيد فيصل في ظفار ، واستخدام المتمردين اعلاماً وصفت بأنها تركية بادر الرائد هيز سادلر الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، بتعليمات من حكومة الهند ، الى التوجه الى ظفار لبحث الموقف على ظهر سفينة صاحبة الجلالة « بريسلك » في اوائل مارس ١٨٩٦ ، كما فوض سلطان عمان الرائد هيز سادلر بالتحدث باسمه مع رجال القبائل ، ووجد الوكيل السياسي علم السلطان مرفوعاً على قرية حافة ، وحامية السلطان هناك سجينة بالفعل ، كذلك كان العلم التركي يرفرف فوق صلالة ، لكن هيز لم يستطع ان يضع يده على دليل واحد يثبت وجود مبعوثين عن السيد فضل في المدينة رغم ان المتمردين قد طلبوا — بلا شك — عونه وعون شيخ شهر . وتبين ان العلم التركي المرفوع ليس سوى واحد من عدة أعلام تركية دخلت الاقليم قبل عشر سنوات كما اشرنا من قبل . والتقى الرائد هيزسادلر بزعماء التمرد ومن اشهرهم سالم بن حمد المرهوني وعلي ابن كثيري لكنهم جميعاً كانوا معاندين ورفضوا الشروط المعقولة التي عرضها عليهم السلطان مثل نسيان الماضي ، ونقل سليمان بن سويلم وتعيين حاكم أكثر ملاينة منه ، وتحديد العوائد حسب القوانين ، والتعويض عن الاضرار التي حدثت .

عرض بريطاني بتقديم العون يرفضه السلطان ابريل ١٨٩٦ :

وحين رجع الرائد سادلر الى مسقط نوقشت مسألة تقديم العون للسلطان لاسترجاع ظفار ، وصدرت التعليمات من حكومة صاحبة الجلالة بضرورة تعزيز اعمال القوات العمانية في البر بنيران البحرية البريطانية ان وجد ذلك ضرورياً ، وابلغ السلطان بهذا العرض في اوائل ابريل على شرط ان يلتزم مستقبلا بنصائح بريطانيا بشأن الاجراءات التي يقوم بها في ظفار . ولم يتلق السلطان هذا العرض بترحاب في البداية ، ولكن خلال ايام قليلة تغير اتجاه سموه وتخلص بعض الشيء من النفوذ الفرنسي الذي كان خاضعاً له ، وذكر انه لا يستطيع ان يوافق على مثل ذلك الشرط الغامض بالتزام نصيحة البريطانيين مستقبلا في ظفار ، وقال انه الآن لم يعد مستعداً لمهادنة المتمردين ولا لعزل الوالي سليمان بن سويلم . واضاف انه يتوقع استعادة ظفار دون معاونة من احد اذا لم تتدخل في الامر تعقيدات دولية لا يدري بها .

احتجاج فرنسي على التدخل البريطاني في عمان مايو ١٨٩٦ :

وفي مايو ١٨٩٦ قدم السفير الفرنسي في لندن احتجاجاً ضد التصرف الاخير للسلطات البريطانية بارسالها السفينة « بريسك » الى ظفار لمعونة السلطان ، وقدم الاحتجاج على أساس أن ذلك كان خرقاً أكيداً لبيان سنة ١٨٦٢ لان بريطانيا تصرفت بانفراد ، وأجيب على الاحتجاج بأن العمل الذي تم لا يعني أية رغبة من الحكومة البريطانية في اقامة حماية بريطانية على عمان ، او التخلي عن الاتفاق المشترك مع فرنسا باحترام استقلال عمان .

السلطان يلتمس عون بريطانيا يناير ١٨٩٧ :

وفي يناير ١٨٩٧ وحين ايقن السلطان آخر الامر بأنه عاجز عن استعادة ظفار بامكاناته الخاصة طلب عون السلطات البريطانية وأعلن قبوله بالشروط التي فرضتها تلك السلطات وهي العفو الشامل عن

المتمردين بعد ان يعلنوا استسلامهم له ، ثم تعيين والٍ أكثر تفهماً مع الشيوخ المحليين بدل سليمان بن سويلم ، والغاء كل الضرائب الزائدة عما حددته القوانين . وفي بداية مارس سنة ١٨٩٧ وصلت السفينة الحربية الفرنسية « سربرايز » الى مسقط وعرضت خدماتها للقضاء على المتمردين في ظفار .. لكن السلطان رفض العرض .

الحملة الانجليزية العمانية تستعيد سلطة السلطان في ظفار مارس١٨٩٧ :

وفي ١٢ مارس تحرك الى ظفار الرائد ويلسون ، المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، على سفينة صاحبة الجلالة « لورانس » وقد سبقتها السفن الوطنية تحمل جند السلطان ومعهم كابتن بيفيل الوكيل في مسقط ، وحمد بن ناصر والي مطرح والسيد محمد شقيق السلطان الأكبر مع ٧٠ رجلا . ولم يكن سليمان بن سويلم موجوداً في مسقط يوم أقلعت الحملة . وهكذا تخلف عنها — دون تعمد — وان جاء هذا لصالحها في نهاية الامر . ورست السفينتان « لورانس » و « كوساك » خارج صلالة في ١٦ مارس ، ووجدتا العلم التركي مرفوعاً فوق ساريتين ، وفي يوم ١٧ التقى الوكيل السياسي بشيوخ المتمردين على الساحل . وعرض عليهم نسيان الماضي ، وعدم زيادة الضرائب ، لكن الشيوخ اصروا على أحد شيئين : إما عدم وجود وال عماني في ظفار على الاطلاق . . او اذا كان لا بد من ذلك فيكون الوالي باختيارهم ورضاهم ، ولا تسنده أية قوات عمانية . ولدى رفض الشيوخ ما عرض عليهم أعلنوا في البداية انهم تحت الحماية التركية لكنهم في النهاية طلبوا الحماية البريطانية مع تعهد لهم من بريطانيا بالتعويض عن اية خسائر يصابون بها في المستقبل . وفي مساء يوم ١٧ ،وكانت قوات السلطان تسيطر وقتذاك بالفعل على قرية حافة ، كتب الرائد ويلسون الى المتمردين يطلب إعلان استسلامهم خلال يومين حسب شرطين شرحهما كابتن بيفيل ، وفي يوم ١٨ و ١٩ كان الشيوخ ما يزالون على عنادهم ، ولكنهم في فجر يوم ٢٠ بادروا

الى نزع العلم التركي وتسليمه على ظهر السفينة « لورانس » وانتهت المقاومة . وفي يوم ٢١ نزل المقيم الى البر لتدعيم شروط الصلح يصحبه السيد محمد شقيق السلطان الاكبر . وفي نفس اليوم رجعت السفينة « لورانس » ادراجها الى الخليج ، وبقيت السفينة « كوساك » وعليها الوكيل السياسي يومين بعد ذلك ، وكان شيوخ ظفار قد سحبوا معارضتهم لرجوع سليمان بن سويلم والياً عليهم .. وتبين أكثر من ذلك انه كان واحداً من رجال السلطان القادرين على معالجة القضايا المحلية .. وأصبح معروفاً بالتالي انه ابحر — أثناء غياب الحملة — من عمان الى ظفار دون ان يعترض عليه أحد او يستدعيه أحد .

محاولات جديدة من السيد فضل للتقرب الى السلطات البريطانية ١٨٩٦ — ١٨٩٧ :

ولم يكن السيد فضل — في ظاهر الامر — هو المحرض على التمرد المذكور لكنه حاول مباشرة استغلاله لمصالحه ، فكتب في مايو ١٨٩٦ الى السفير البريطاني في القسطنطينية ، وبعد ان اشار الى « الثورة » الناشبة في ظفار ضد الوالي « العماني الطاغية » مشيراً الى انهم قد رفعوا « علماً أحمر به هلال » اقترح أن يرسل مندوباً عنه الى هناك ومعه تعليمات بأن يرفع « العلم الوطني لظفار » . وهو علم أخضر في وسطه شكل خماسي الزوايا وعلى ان يعقد مع البريطانيين اتفاقية لحماية حقوقهم واستقلال ظفار . ورداً على ذلك أبلغ السيد فضل بألا حق له في السير الى ظفار ، وان السلطات البريطانية لن تعترف بأي مندوب عنه يرسله الى هناك . وواصل السيد فضل محاولاته للضغط على السلطات البريطانية كي تسمح له بارسال مندوب الى ظفار .. لكن هذه السلطات ظلت مصرة على موقفها .



الاحداث في ظفار أو المرتبطة بها
من ١٨٩٧ الى ١٩٠٧

تمرد جديد في ظفار واستدعاء السلطان للوالي غير المحبوب ١٨٩٧ :

عقب وصول سليمان بن سويلم وتوليه ادارة الاقليم في ١٥ ابريل ١٨٩٧ بوقت قصير ، بدأت من جديد حكاية السخط والتمرد .. وفي ابريل ومايو هجر حوالي ٤٥ رجلا من حامية ظفار قواعدهم وعادوا في جماعتين الى مسقط ، وفي نفس الوقت تقريباً قام اهل الحافة — ربما بتحريض من الوالي — بهجوم على اهل صلالة وقتلوا واحداً منهم . وحين وصلت الى السلطان هذه الانباء كتب عن طريق بومباي ثم عدن يستدعي الوالي سليمان بن سويلم من ظفار وارسل السيد سيف بن يعرب ليخلفه والياً عليها ، ولم يجد سليمان من المناسب ان يخضع فوراً لاستدعاء السلطان فتلكأ طويلا ، وحين غادر ظفار اخيراً في فبراير ١٨٩٨ صحب معه سيف بن يعرب ، تاركاً على ولاية ظفار عبداً نوبياً جاهلا لا يدري شيئاً ، وربما كان رحيله قد تأخر بسبب حادثة وقعت في نوفمبر ١٨٩٧ قتل فيها بعض بني قارة واحداً من ابناء إخوة الوالي ورجلا آخر كان بصحبته . واثناء عودة سليمان الى مسقط نزل في صور ، واستطاع باتصالاته مع زعماء الاهالي هناك ، ان يعد العدة للتمرد الذي حدث في نفس السنة .

خرق ضمانات السلطان للمتمردين المكفولة بضمان السلطات البريطانية ١٨٩٨ :

وعقب هذا مباشرة حدثت حادثة في مسقط بشأن ضمان السلطات البريطانية العروض التي قدمها شقيق السلطان لاهل ظفار أثناء تمردهم سنة ١٨٩٧ . ففي مايو ١٨٩٨ جيء بسالم بن حمد المرهوني زعيم التمرد الى مسقط مثقلا بالأغلال ثم القي في السجن ، وبعدها بشهر واحد لقي ابن

عمه عمرو بن عبدالله نفس المصير ، وحين ابلغ العقيد فاجان ـــ الذي كان حينذاك وكيلا سياسياً في مسقط ـــ بالمعاملة التي لقيها زعيم المتمردين من الوالي سليمان بن سويلم انتقاماً لمقتل ابنه سنة ١٨٩٥ ، رأى في هذا العمل خرقاً لما تم عليه الاتفاق في ١٨٩٧ ، فبادر بطلب اطلاق سراحه فوراً ، لكن السلطان رفض زاعماً ان سالماً قد عاود تحريض القبائل للتمرد على الوالي . حينذاك طلب العقيد فاجان اجراء تحقيق علني في هذه الاتهامات ، لكن السلطان رفض مرة أخرى . ولما لم تكن حكومة الهند واثقة كل الثقة من معلومات وكيلها السياسي ، فانها لم تلق بالا للامر . واخيراً تم في ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، وبناء على اقتراح ودي من العقيد فاجان ، اطلاق سراح السجينين لقرب احتفال السلطان بزواجه من شقيقة سعيد بن ابراهيم من رستاق .

تمرد فاشل للبدو ضد السلطان ١٨٩٩ :

وفي بداية ١٨٩٩ ، وكان الوالي سليمان في مكان آخر ، نشأت أزمة جديدة في ظفار . فقد تكرر اعتراض البدو طريق امداد حامية لقلعة داخل الاقليم ، وأعد الوالي كميناً لهؤلاء البدو ، ونجحت خطته وقتل تسعة من أثلك اللصوص ، حينذاك هب بدو الاقليم كله معلنين التمرد ، وطلب نائب الحاكم الامدادات على وجه السرعة من مسقط ، وقام اهل الاقليم المستقرون بمعاونة الحكومة ضد البدو . وخمد التمرد من تلقاء نفسه .

موت السيد فضل .. وانتهاء التآمر الاجنبي في ظفار ١٩٠٠ :

ويبدو ان السيد فضل قد لقي حتفه في سنة ١٩٠٠ على وجه التقريب في القسطنطينية . وبموته انتهت ـــ في ظاهر الامر ـــ هذه المؤامرات الاجنبية في ظفار .

وقد اشرنا من قبل في التاريخ العام لسلطنة عمان الى جنوح السفينة الفرنسية « ادميرال جيودون » الى رأس حاسك في سنة ١٩٠٣ وحماية

ممثل السلطان وشيخ مرباط لبحارتها والمسافرين عليها ، وحسب ما ورد في تقرير جاء الى مسقط فقد زارت ساحل ظفار في ابريل سنة ١٩٠٥ حوالي ١٢ سفينة حربية — يشتبه في أنها روسية — وبقيت في الميناء يومين ونزل بعض البحارة الى البر لكنهم لم يقوموا بعمل يؤاخذون عليه .

مرور بعض السفن الحربية الروسية بساحل ظفار ١٩٠٥ :

وربما كانت هذه السفن هي الجزء الثاني من « اسطول الباسفيك الثالث » الروسي الذي كان يقوده الاميرال نيبكوتوف ونعرف انه خرج من ميناء جيبوتي يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ في طريقه الى ميدان الحرب ضد اليابان في الشرق الاقصى .

السلم في ظفار ١٩٠٠ — ١٩٠٦ :

ومن ١٩٠٠ وصاعداً .. كان سليمان بن سويلم والياً على صحار في عمان ومستقراً بها ، بينما يحكم ظفار والٍ باسمه ، وخلال هذه السنوات يبدو ان اقليم ظفار كان يتمتع بالرخاء والسلام . وحين قام العقيد جراي ، الوكيل السياسي بزيارة ظفار على سفينة صاحبة الجلالة « ردبرست » في ديسمبر سنة ١٩٠٦ والتقى هناك بالسلطان السيد فيصل وابنه السيد تيمور وجد الاقليم في حالة لا بأس بها من الانتعاش والرخاء .



ملحق رقم (٢)
تاريخ جوادر وشاهبار(★)
أصل الارتباط بين جوادر وعمان ١٧٨٤ ـ ١٧٩٢

خلال القرن السابع عشر كانت قبيلة البليديين هي القبيلة المتنفذة في اقليم مكران الذي كانت جوادر وما حولها جزءاً لا ينفصل عنه . وفي القرن الثامن عشر برزت قبيلة الجشكي ، كذلك أسرة البراجوه التي كان يتزعمها رجل اسمه مهبط خان . وفي سنة ١٧٣٦ أعلن مهبط خان خضوعه لنادر شاه حاكم ايران الذي عينه بعد انتصاره على راس السلطة في كل بلوخستان بما فيها مكران . وفي ١٧٣٩ انسحب تقي خان ، قائد قوات نادر شاه ، من بلوخستان ، وانتهزت قبيلة الجشكي هذه الفرصة كي تعزز مكانتها في جوادر حيث ظلت عدة سنوات تحتفظ بالسيادة المطلقة هناك .

ناصر خان الاول في قالات ١٧٥٠ ــ ١٧٩٣ :

وبعد زمن قصير ، اختلف الجشكي فيما بينهم حول مسائل دينية ، وطلبت احدى الفرق المتنازعة عون ناصر خان الاول في قالات وهو شقيق الرئيس مهبط خان وخليفته ، وقد حكم ناصر خان هذا من سنة ١٧٥٠ الى ١٧٩٣ خاضعاً لافغانستان لا لايران كما قام مهبط خان بعدة غزوات اجتاح فيها اراضي الجشكي ، واخيراً ، حوالي سنة ١٧٧٨ استطاع ان يحصل على جزء من عوائد هذه الاقاليم .. ولكن الادارة ظلت في أيدي الجشكي كما هي .

(★) المصادر الرئيسية لتاريخ جوادر هى السجلات والملخصات الواردة في مصادر عمان آنفا ويمكن أن يضاف الى هذه مصدر مجهول المؤلف بعنوان « المراسلات الخاصة بتقدم ايران في مكران بلوخستان ١٨٦٩ » وكذلك الكتاب المسمى « التاريخ الرسمى لخط تلغراف مكران ١٨٩٥ » .

ناصر خان يضمن جوادر للسيد سلطان :

وفي ١٧٨٤ ، وكما ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان ، لجأ الى مكران السيد سلطان بن حمد المطالب عندئذ بعرش عمان دون جدوى . وتذكر الروايات هناك ان السيد سلطان جاء اولا الى زيق وهي قرية حصينة ويسكنها المراوره في كلوه ، وهناك لحق به داد كريم المرواري ومنها سار الى خاران حيث تبنى قضيته المير جاهنجير زعيم الانوشروانية، ثم اتصلوا جميعاً بعد ذلك بناصر خان في قالات فتعهد هذا لهم بأن يساعد السيد سلطان للوصول الى حكم عمان ، ولكن أخيراً تحلل من وعده ، وفرض الحصار على ميناء جوادر الذي لم يكن في ذلك الوقت أكثر من قرية للصيادين على الحدود العمانية .

طبيعة ترخيص ناصر خان ومدى صحته :

أما حقيقة ما عمله ناصر خان وطبيعته فشيء غامض تدور حوله الخلافات . ويشتد الجدل وقد بات الوقت متأخراً كثيراً على فهم تلك الحقيقة ، وتأييداً لمزاعم قالات الراهنة في السيطرة على جوادر قيل ان الامتياز الممنوح لم يكن دائماً .. انما كان قاصراً على حق السلطان في اللجوء الى مكران ، أما سلطان عمان فكان يرى ان الهدف من ذلك الاجراء كان ضمان الحماية البحرية لشواطيء مكران ، وان ناصر خان كان يهدف الى التعاون مع امير لم نكن نشك في أنه سيتولى عرش السلطنة أما أنصار البراهوه فكانوا يقولون بأن نصف عوائد جوادر في سنة ١٧٨٤ كان يدفع للجشكي وانه لا يحق بالتالي لناصر خان استبعاد هذه الحقيقة . ولاثبات استمرار حقوق الجشكي ترد اشارات الى اعمال قام بها هؤلاء في ١٧٧٨ و ١٧٩٣ في صدد نصف عوائد جوادر ، ويوردون نصاً كتبه حاجي عبدالنبي في سنة ١٨٨٩ يثبت ان نصف العوائد الذي كان مستحقاً للبراهوه هو الذي حوله ناصر خان للسيد سلطان ثم يوردون دليلا آخر على استمرار ذلك الاجراء — أي استمرار الجشكي في الحصول على نصف عوائد جوادر وكانت تبلغ في ذلك الوقت ٣٠٠٠

ريال(١) حتى عهد بيبي مريم وهي امرأة من البليديه كانت متزوجة من رجل من الجشكي ، وقد وصفها مساعد الوكيل السياسي في جوادر سنة ١٨٦١ بأنها كانت تعيش على احسان سلطان مسقط . غير ان الجشكي يؤكدون ان ما كانت تتلقاه بيبي مريم كان حقها الواضح وليس صدقات من سلطان مسقط ، وانه هو نصيب الجشكي من عوائد جوادر يدفعه السلطان بانتظام ومواظبة . ومن هذا العرض السريع للموضوع يتبين لنا ان مسقط كانت تستند فقط الى وضع اليد لمدة تزيد عن قرن كامل .. ولا شيء غير ذلك . على حين ان الادلة التي الى جانب قالات كانت تشمل وثائق من جانب واحد ، أكل عليها الدهر وشرب(٢) حتى لا يمكن تقدير اهميتها .. ومن هنا لنا ان نشك في صحة تملك السلطان لجوادر ما دام دليله الوحيد هو استمراره في وضع اليد .. ولكن ينبغي أيضاً القول بأن بيت القصيد في الموضوع كله هو جانبه الفني دون الواقعي

ضم جوادر الى عمان ١٧٩٢ :

وحتى سنة ١٧٩٢ —حين استولى السيد سلطان على السلطنة في عمان— يبدو انه كان يتخذ جوادر قاعدة لحملاته على الساحل العربي المواجه لها ، ولم يكد يتولى الحكم في عمان حتى بادر باتخاذ الاجراءات التي تشير الى اقتناعه بأن جوادر اقليم تابع لعمان ، فارسل قوة على رأسها رجل يدعى يوسف بن علي ، لحكم جوادر واقامة قلعة للسلطان فيها .

---

(١) قيل بان المبلغ الاجمالى لتلك العوائد كان سبعة آلاف ريال في السنة يأخذ منها سلطان عمان مبلغ ١٠٠٠ ريال في مقابل نفقات جمع العوائد الى جانب نصيبه الذى كان يبلغ ثلاثة آلاف أخرى .

(٢) للوقوف على وجهه نظر قالات في القضية يستحق الامر الرجوع الى « الدليل الامبراطورى لبلوخستان » و « الدليل الاقليمى لمكران .. » أما القضية من جانب عمان فلم يحدث أن شرحت وافيا ، وأما السلطان الحالى فهو لثقته بقوة مركزه المستمدة من الامر الواقع لا يأبه للاسس التى يقوم عليها مركزه هذا . وعلى أى حال يمكن الرجوع الى بعض اشارات أثبتها الاب ج. ب. بادجر عن وجهة نظر عمان في القضية في تقريره رقم ٢٩ المؤرخ في ٣ يناير ١٨٦١ .

الاحداث في شهبار ١٧٩٢ ـ ١٨٠٩

ضم شهبار الى عمان ١٧٩٢ :

وبعد ان نفذ سيف بن علي التعليمات بشأن جوادر توجه الى شهبار وبصحبته اسطول من القوارب جاء به الى الميناء متعللا بصيد الاسماك ، فباغت شهبار واستولى عليها في ليلة واحدة وأعلن ضمها لحكم سيده ، وكان على شهبار في ذلك الوقت رجل من البليدية يدعى شافعي محمد قد اعتاد ان يدفع ربع عوائد البلدة للمير صبحان زعيم الباه و من دشتياري ، وأحياناً كان يدفع نفس النسبة أيضاً لسلطان عمان ، وقيل ان مما ساعد المباغتة العمانية خيانة رجل من الخوجه يدعى الله باحينا .

ويبدو ان شهبار قد ضاعت من عمان عقب موت السيد سلطان في سنة ١٨٠٤ لكن عمان سرعان ما استردتها مرة أخرى ، وبلغت العوائد فيها في سنة ١٨٠٩ خمسة آلاف روبية في السنة كان سيد عمان يضع يده عليها جميعاً .



الاحداث في جوادر من ١٧٩٢ الى ١٨٦١

الهجمات الاولى على جوادر :

لا يعرف الا القليل جداً عن تاريخ جوادر خلال السبعين سنة التالية ، ويبدو انها بعد الاحتلال العماني استطاعت ان تتجاوز من حيث رخاؤها مينائي باسني وجيونري اللذين كانت اقل شأناً منها من قبل . وقد بذل البراهوه محاولات متكررة لاستعادة جوادر لكن الحكام الضعاف الذين خلفوا ناصر خان كانوا أعجز من ان يصلوا بمحاولاتهم هذه الى نهاية ناجحة فقد كانوا دائماً منهمكين في حماية اقاليم أخرى من دولتهم ،

خاصة الحدود الغربية . وقيل انه بين ١٨٠٤ و ١٨٠٧ استولى مير دوستان ، زعيم البليديين في سرباز ، استولى على جوادر خلال فترة الفوضى التي اعقبت موت السيد سلطان ، ولكن اذا صحت هذه الرواية فلا شك انهم طردوا منها بعد ذلك على يد قوات ارسلت من مسقط .

وفي سنة ١٨٠٥ قام شيخ القواسم في رأس الخيمة بعملية قرصنة على جوادر ، وفي ١٨٣٩ تقريباً ، وحسب رواية من مكران ، تمكن الشيخ قاسم من الجشكي من تهديد جوادر ونجح في الحصول على نصيب الجشكي من عوائدها لمدة سنتين .

غزو سردار خان لجنوب غربي ايران عن طريق جوادر وشهبار ١٨٤٣ — ١٨٤٤ :

ومن الاحداث الغريبة التي حدثت بعد ذلك بقليل الحملة التي سارت الى جنوب غربي ايران عن طريق جوادر وشهبار يقودها سردار خان شقيق صاحب السمو الاغا خان . ففي سنة ١٨٤٣ غادر سردار خان كراتشي على رأس مئتي فارس استطاع ان يجمعهم هناك ، وأن يتجه بهم براً في رحلة دامت بضعة اسابيع الى جوادر ، وبعد استراحة قصيرة هناك واصلوا السير الى شهبار التي قرروا اتخاذها قاعدة لعملياتهم بالنظر لاستقرار الحوجات فيها . وعن طريق المفاوضات التي بدأت في شهبار استطاع سردار خان الاستيلاء ايضاً على بامبور ، وفي هذه الاخيرة حاصره جيش ايراني فاضطر للاستسلام ، ونقل اسيراً الى طهران .

محاولة نائب كايج في جوادر ١٨٤٧ :

وفي سنة ١٨٤٧ استطاع الفقير محمد نائب كايج ان يغزو جوادر بقوة قوامها الف رجل ، لينتزع من السيد ثويني نائب السلطان في عمان وقتذاك ، هدية سنوية كانت تقدم اليه ثم قطعت سنتين متواليتين . وبعد أن صد الاهالي هجوم الفقير محمد غير مرة وجدوا انفسهم يعانون نقصاً

من الذخائر والامدادات ، فلجأوا لمخادعة نائب كايج بطلب هدنة معه واغرائه ببعض المال والوعود الى ان وصلت قوة قوامها مائة رجل من مسقط ارغمته على التراجع الى الداخل ورفع الحصار .

وفي ١٨٥٧ أعد ناصر خان الثاني حملة كان من اهدافها استعادة جوادر وارسلت الى كايج يقودها الشاه غازي والى محمد ، لكن الحاكم العربي استطاع ان يتلافى هجومها على جوادر . فأرسل الحاكم قالات هدية قوامها سيف وعدد من العبيد وربما مبلغ من المال ايضاً للوالي ، وثمة حملة أخرى أعدت ضد جوادر لكنها الغيت بالنظر للمنازعات التي قامت بين صاحب هذه الحملة خودا داد خان وبين قبيلة الانوشروانية في خاران .

★ ★ ★

مزاعم قالات في أحقيتها بجوادر ١٨٦١ ـ ١٨٦٣

كان اهم أحداث جوادر وشهبار في السنوات الثماني التالية من ١٨٦١ الى ١٨٦٩ هو تشييد محطات التلغراف في الخليج وهو مشروع أثار عديداً من مشكلات الحدود وحقوق الملكية .

ويبدو ان اجراءات اقامة خط بريد للتلغراف من كراتشي حتى جوادر قد دفع خان قالات باغراء من الحكومة البريطانية الى تحقيق حلمه القديم بالاستيلاء على هذا المكان الاخير ، وفي سنة ١٨٦١ اقترح الخان ان تقوم السلطات البريطانية بشراء جوادر من سلطان عمان وتسليمها اليه ، وهو اجراء يعود بالنفع حسب زعمهم على دولة قالات وحكومة الهند معاً .

ورفضت حكومة الهند الاقتراح بعد دراسة دقيقة على اساس ملكية السلطان القديمة للمكان . وفي ابريل سنة ١٨٦٣ صدرت تعليمات من حكومة بومباي لمسئوليها في السند تبلغهم ان زعم الخان باحقيته في جوادر هو تماماً كزعمه في أحقيته بكراتشي ، ولذلك فانه لا يستحق النظر

مزاعم ايران في جوادر وشهبار ١٨٦٣ ـ ١٨٦٩

يرد وصف لتقلبات السلطة في اقليم مكران خلال القرن التاسع عشر في التاريخ الخاص بذلك الاقليم ، وسنكتفي هنا بذكر مزاعم ايران في جوادر وشهبار التي اثارتها مفاوضات بريطانيا حول حقوق التلغراف .

المسئولون الايرانيون يضعون العقبات امام مد خطوط التلغراف البريطانية بالقرب من جوادر ١٨٦٢ — ١٨٦٣ :

وفي نهاية ١٨٦٢ حين كان خط التلغراف الارضي من كراتشي يكاد يصل الى جوادر أصبح واضحاً ان السلطات الايرانية المحلية لم تعد تطيق السكوت . وفي بداية سنة ١٨٦٣ بدأ ابراهيم خان الحاكم الايراني في بامبور يتدخل في عمليات التلغراف فكتب لسلطان عمان وللوالي العربي في جوادر يطلب اليهما محاولة منع مد خطوط التلغراف البريطانية الى ان تصل موافقة الحكومة الايرانية . وتعزيزاً لهذه الادعاءات قام ابراهيم خان بجمع عدد كبير من الرند وسار بهم نحو جوادر فأثار اضطراباً كبيراً وقطع طرق المواصلات مع الداخل . وفي ١٢ مارس ١٨٦٣ حدثت غارة خطيرة بالقرب من جوادر ، واضطر بعض جنود القارب المسلح « هيو روز » للنزول الى البر لحماية المنشآت البريطانية ، والموظفين البريطانيين العاملين في التلغراف . وفي مايو ١٨٦٣ تلقى مستر والتون المسؤول عن الجماعة القائمة بالعمل في التلغراف خطابات جديدة من ابراهيم خان ، كذلك ارسل أيضاً الى والي جوادر ، يتهدده مرة أخرى اذا مدّدت الخطوط الى ما وراء جوادر ، وسمح سلطان عمان بانزال قوات بريطانية لحماية التلغراف .. لكن الحاجة لم تدع الى تنفيذ ذلك .

مزاعم ايران في كل من مكران وبلوخستان بما فيهما جوادر وشهبار ١٨٦٤

وفي نفس الوقت استنكرت الحكومة الايرانية تصرفات ابراهيم خان

في ردّه على احتجاج من البعثة الديبلوماسية البريطانية في طهران لكن لهجة وزراء الشاه أكدت وجود مطامع ايرانية غامضة وتوسعية في مكران وبعدها أصبح من المعروف ان ايران تعتبر اقليمي جوادر وشهبار —على وجه الخصوص— تابعين لها . وفي ١٨٦٤ ارسل الرائد جولد سمد الى هناك لتحري الحقائق عن الخلافات الاقليمية التي ظهرت ، وجاء تقريره معارضاً لمزاعم ايران في جوادر وشهبار .. غير ان تلك الادعاءات كانت تزداد باستمرر كل يوم .. وفي نهاية ١٨٦٤ تبين أنها تشمل أيضاً « حقوق السيادة على مكران وبلوخستان » ووضح انها تستند الى فتوحات نادر شاه ، وقد أصبحت فعلا عقبة في وجه محاولة مد خطوط التلغراف غربي جوادر . وفي المذكرات الرسمية الايرانية اصبح يذكر دائماً « ان الحكومة الايرانية تعتبر كايج ومكران أجزاء لا تنفصل عن اقليم كرمان فهما بالتالي ارض ايرانية لا شبهة فيها » ، وان مينائي جوادر وشهبار هما في نظر الحكومة الايرانية في عداد الموانى الايرانية » .

ايران تتخلى عن مزاعمها في جوادر ١٨٦٨ — ١٨٧١ :

واخيراً تم توقيع اتفاقية التلغراف في ٢ ابريل سنة ١٨٦٨ ، وبها تخلت الحكومة الايرانية ببساطة عن مزاعمها تلك ، وترددت طويلا قبل أن تتنازل عما كانت تطالب به من النص في الاتفاقية على ان الساحل من جوادر غرباً هو « الساحل الايراني » ، وقد اصبحت جوادر بناء على الحدود التي رسمها وحددها جنرال جولد سميد في سنة ١٨٧١ بين ايران وقالات خارج الحدود الايرانية . اما شهبار فلم تتأثر بالحدود المذكورة فعلياً لانها رغم كل مزاعم ايران ظلت ضمن ممتلكات سلطان عمان .



التمثيل السياسى البريطاني في جوادر
١٨٦٣ – ١٨٧٣

★ ★ ★

يعتبر موقع جوادر من حيث هي نقطة تلتقي عندها عدة مجالات مختلفة للنفوذ السياسي —موقعاً فريداً ، ويمكن النظر اليها— من حيث هذا الاعتبار — من عدة نواح ، فهي مرة تابعة لسلطنة عمان ، ومرة اخرى ترتبط في الجنوب ببلوخستان وخاصة اقليم كايج ، ثم هي ايضاً نقطة يمكن منها بسهولة ويسر مسح الاحوال في اقليم مكران الايراني ، وهي موقع مختار لفرع التلغراف الهندي — الاوربي الموجود مركزه في كراتشي . ولقد أثرت هذه المصالح المتعددة في نوعية التمثيل السياسي البريطاني فيها وكان من المحتّم اجراء بعض التغييرات الادارية بين الحين والحين ، غير ان اقامة وكالة بريطانية هناك كان مسببه الاساسي مضايقات ايران بشأن مد خط التلغراف البري الى جوادر في ١٨٦٢–١٨٦٣ .

وكان الممثل البريطاني في البداية مساعداً اوربياً للوكيل السياسي ، تدفع راتبه شركة تلغراف الهند واوربا ، وكان اول من شغل المنصب هو الملازم اس. روس قائد الفرقة البلوشية الاولى ، وهو الذي اصبح بعد ذلك سير اس. روس المقيم السياسي في الخليج . وقد عينه مستر مانسفيلد القوميسير في السند ليكون وكيلا سياسياً مساعداً في قالات ، لكن التعليمات صدرت له ، نظراً للمشاكل التي كانت تثيرها ايران ضد مد خطوط التلغراف ، بأن يسير مباشرة الى جوادر ، فوصلها في أبريل سنة ١٨٦٣ ، وحوالي نفس الوقت ، وبتفويض من سلطان عمان لنزول قوات بريطانية في جوادر لحماية خطوط التلغراف ، وصل مائة شرطي من كراتشي يقودهم ضابط اهلي الى جوادر ، وحين سحبت هذه الفرقة في سبتمبر سنة ١٨٦٣ ابدلت بحامية صغيرة من الهند .

اقتراح باجراء تعديل في التنظيم السياسي ١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٩ اقترح ان يدعى المسئول السياسي المقيم في جوادر ــوالذي كان حتى ذلك الحين يسمى مساعداً للوكيل السياسي في مسقط ، وللوكيل السياسي في قالات الوكيل السياسي لساحل مكران ، وبذلك يستقل عن الوكالة السياسية في مسقط وفي قالات ، ويدرج بين موظفي القسم السياسي بدل استمراره معيناً من قبل شركة التلغراف الهندية ــ البريطانية . أما في الواقع والتطبيق فقد كانت علاقته بقوميسير السند أوثق من علاقته بوكيل مسقط ، لان الاتصال بين قالات وجوادر لم يكن وقتها قائماً كما ينبغي . غير ان هذا الاقتراح رفض على أية حال ، استناداً الى انه لم تحدث أية عقبات بسبب تبعيته لعدة سلطات ولأن المشكلة السياسية الاولى في مكران كانت مع ايران فلا يسهل بذلك ان تبقى في ايدي المسئولين المحليين ، ثم ان الوظائف التي كان يقوم بها هذا المساعد لا تتعدى مسئوليته عن التلغراف وجمع المعلومات ، وقد يؤدي جعله وكيلا سياسياً الى زيادة الطابع السياسي لوظيفته ، مما قد يعده البعض تدخلا في الشئون السياسية للبلاد التي يتعامل معها .

وفي ١٨٧٢ اقترح الوكيل السياسي المساعد نقل مركز التلغراف الى مكان آخر على ساحل مكران تكون احواله الصحية أكثر مواتاة من جوادر ، ولكن تقرر أخيراً البقاء في جوادر والعمل على تحسين الاحوال الصحية فيها .



الاحداث في جوادر من ١٨٧٣ الى ١٨٨٨

الهدوء في جوادر ١٨٦١ ــ ١٨٦٨ :

على حين كانت قالات وايران تواصلان مزاعمها في تملك جوادر ــأي في الفترة من ١٨٦١ الى ١٨٦٨ــ خلا تاريخ الاقليم كله من الاحداث

الهامة ، وفي سنة ١٨٦٣ حدث حريق مروع ، شرد الكثيرين من بيوتهم وجعلهم مهددين بالمجاعة لولا النجدة السريعة التي بادرت بها السلطات البريطانية جالبة الاقوات والامدادات لهم . وفي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ تم توقيع اتفاقيتين للتلغراف بين حاكم عمان والسلطات البريطانية كانت الثانية منهما بشأن املاك السلطان في جوادر . وفي سنة ١٨٦٦ حين قتل السلطان ثويني وتولى الحكم ابنه السيد سالم حصل فزع وخوف في جوادر ، ونقلت اليها فرقة من بوليس الهند البريطانية من كراتشي لحماية ارواح الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم .

وخلال السنوات الاربع التي تلت سنة ١٨٦٨ لم تسر الاحداث في جوادر سيرتها المألوفة الهادئة . فحين تولى عزان بن قيس الحكم في مسقط سنة ١٨٦٨ بادر بارسال وال اسمه السيد سيف ليحكم جوادر باسمه ، لكن هذا الوالي سرعان ما ضايق الاهالي بالمطوعة وبالتعصب .

تمرد في جوادر يقوده السيد ناصر ١٨٦٩ — ١٨٧١ :

وفي ابريل ١٨٦٩ استطاع السيد ناصر بن السلطان ثويني الهرب من سجنه في مسقط والوصول الى جوادر ، حيث تلقاه الناس بالفرح والاغتباط وطردوا من أجله واليهم السيد سيف ، واراد عزان ارسال قوة تعيد الوالي المعزول ، لكن استمرار السلم والهدوء في مياه خليج عمان — كما هو الامر بالنسبة لخليج فارس — كان جزءاً من سياسة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت ، ولهذا اعترض الرائد ديسبراو على إبحار الحملة المقترحة ، وفي نفس الوقت كان السيد ناصر يعد العدة للهجوم على مسقط مما اضطر العقيد روس الوكيل السياسي المساعد في جوادر ، لان يوجه له انذاراً مشابهاً . وظل عزان بن قيس يواصل جهوداً منظمة للضغط من أجل السماح له بالهجوم على جوادر التي كان يعتبرها جزءاً لا ينفصل عن املاكه ، واخيراً ، حين تحسنت علاقاته بالسلطات

البريطانية شاءت هذه الاخيرة ان تتنازل وتمنحه الترخيص المطلوب الذي تأخر بانتظار اعتراف الحكومة البريطانية بالسيد عزان سلطاناً لعمان ، وهو شرط لم يتحقق نظراً لموته التالي مباشرة . ورغم ذلك ، ففي فبراير ١٨٦٩ قررت حكومة الهند دفع مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠ روبية لسلطان عمان في مقابل تسهيلات خطوط التلغراف في جوادر وشهبار ، وكان مفهوماً ان ثلثي هذا المبلغ خاص بميناء جوادر .

وفي نهاية يناير سنة ١٨٧٠ ظهر ازاء ساحل جوادر السيد عبدالعزيز ابن السلطان السابق سعيد وشقيق السيد تركي الاصغر ومنافس عزان الاول– وكان على رأس عدة سفن وطنية ، لكن ناصر بن ثويني استطاع ان يأسره ويستولي على سفنه . ولم يكن ناصر يود ان يسجن اسيره هذا . فرضخ لنصيحة العقيد روس وارسله الى بوشهر على سفينة البريد البريطانية ، وفي اكتوبر ١٨٧٠ ، ورد نبأ يفيد ان عبدالعزيز على وشك مهاجمة جوادر فسادها الفزع وسمح للتجار الهنود بأن يلجأوا الى مركز التلغراف البريطاني ، لكن ضاحو بن محمد الوزير الافريقي لوالي جوادر اعترض على ذلك الاجراء . ودخل يوماً مركز التلغراف وهو يصوب مسدسه الى رأس مستر بوسمان المسئول عن المركز ، لكن هذا استطاع ان يطوح بالسلاح من يده ، في حين قام موظفو المكتب والعاملون فيه بابعاد انصاره الذين تجمعوا امامه . وبعدها بيومين رجع العقيد روس من زيارة لكراتشي على السفينة « داجمار » ومعه سفينة البحرية الهندية « كوانج تونج » ، وبعد تهديد بضرب القلعة من البحر وافق ضاحو محمد على الاستسلام ، ونقل الى الهند حيث ظل سجيناً سياسياً فيها لمدة عامين .

تمرد في جوادر يتزعمه السيد عبد العزيز ١٨٧١ – ١٨٧٢ :

وحين خلف السيد تركي بن سعيد عزان بن قيس في مسقط ، قام السيد عبدالعزيز –أخوه الذي أشرنا اليه– باعداد حملة على صحار ، ثم واصل السير الى جوادر وجعل نفسه حاكماً لها بدل ناصر بن ثويني

الذي اضطر لركوب البحر هارباً الى زنجبار ، ويبدو ان الاعمال الحكومية كانت تدار اذ ذاك باسم السيد تركي ادارة سيئة على يد رجل بلوشي كان يعمل في وقت من الاوقات بالوكالة السياسية البريطانية هناك . وكان واضحاً ان السيد عبدالعزيز كان يتصرف دون تفويض من السيد تركي ، لكننا نفهم من عدم اعتراض هذا الاخير على رحيل السيد عبدالعزيز من عمان انه كان يوافق على الرحيل .. بل ويرحب به .

وفي اغسطس ١٨٧١ تقدم السيد تركي يطلب معونة من حكومة الهند لطرد السيد عبدالعزيز من جوادر وشهبار ، لكن طلبه رفض وسمح له بأن يقوم بما يراه من الاجراءات البحرية والبرية لاستعادة الميناءين ، مع انه هو نفسه لم يطلب مثل ذلك . وبمجرد ان عزز عبدالعزيز وضعه في جوادر بدأ سلسلة من الجهود –سنصفها بالتفصيل فيما بعد– للاستيلاء على شهبار ، وفي يناير ١٨٧٢ اصاب شيئاً من النجاح ، ولكن في مارس من نفس السنة قام جيش ايراني بطرد عبدالعزيز من مكانه هذا وأرغمه على التراجع الى بومباي تاركاً وراءه جوادر وشهبار لمصيرهما . وفي بداية مايو ١٨٧٢ –وكان عبدالعزيز ما يزال في بومباي– أرسل السيد تركي حامية قوامها ٢٠٠ جندي وهابي الى جوادر فاستولت عليها باسمه ، وكان اهل جوادر وشهبار ايضاً يحبذونه ويؤيدونه لتولي السلطة منذ بدأ في التطلع اليها والعمل من اجلها .



الاحداث في شهبار حتى استيلاء ايران عليها ١٨٦١ ـ ١٨٧٢

لم تخرج شهبار من حالة الغموض التي تردت فيها الى ان تولى عزان ابن قيس ، لكنها من ذلك الوقت وحتى ضياعها نهائياً بضمها الى عمان

في سنة ١٨٧٢ ظلت على جانب من الاهمية . ففي ١٨٦٤ بلغت عوائدها ستة آلاف روبية في السنة يأخذ منها الوالي العربي رشيد بن حمد ١٠٠٠ روبية للنفقات الادارية ، اما امر حمايتها فكان موكلا الى اثنين من الرؤساء المحليين هما دين محمد جاد جال من الدشتياري ، والمير عبدالله من غايه ، وكانا يتلقيان ١٩٠٠ و ٢٠٠ روبية على التوالي نظير الحماية ، ولم يكن للوالي الغربي سوى عشرة رجال من الحرس فقط .

زعيم الدشتياري يستولي موقتاً على شهبار ١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٨ أو ١٨٦٩ ، وبعد طرد السيد سالم من مسقط ، استطاع دين محمد أقوى حماة شهبار الاستيلاء على الميناء بهدوء ، وظلت شهبار ، تماماً كجوادر ، بمنأى عن عمان طوال فترة حكم عزان بن قيس . ولكن برغم ذلك خصص ابتداء من فبراير مبلغ سنوي لحاكم عمان مقداره خمسمئة روبية مقابل التسهيلات التلغرافية للسلطات البريطانية في ذلك المكان .

صراع بين السيد تركي وعبدالعزيز والزعماء المحليين للاستيلاء على شهبار ١٨٧١ :

وفي أغسطس ١٨٧١ وبعد فتح السيد تركي لعمان واستيلاء السيد عبدالعزيز على جوادر ، اندلع صراع رهيب بين اطراف ثلاثة للاستيلاء على شهبار بدأه عبدالعزيز بالكتابة ، من جوادر ، الى خوجا اسماعيل ، السندي الاصل والعماني الجنسية وحاكم شهبار رسمياً في ذلك الوقت نيابة عن السيد تركي ، يطلب من الخوجا دفع العوائد كلها له ، وقطع الراتب الذي كان يتقاضاه دين محمد ــ الذي لابد ان استيلاءه على السلطة كان موقوتاً . كما طلب اليه ابعاد دين محمد عن قلعة شهبار . وحين عرف دين محمد هذه الاخبار دعم وضعه في القلعة ، وحيث كان يزعم انه يحتلها باسم السيد تركي فقد طلب من تركي الاذن له بمعارضة اوامر

السيد عبدالعزيز بالقوة لو اقتضى الامر . وبعدها بقليل كتب محمد علي ، زعيم دابو الذي كان السيد عبدالعزيز قد طلب معونته ايضاً ، الى السيد تركي يعرض عليه خدماته . لكن هذه العروض التي أشار المسئولون البريطانيون برفضها حملت تركي على التقدم بطلب لحكومة الهند لمساعدته في طرد عبدالعزيز وقد ذكرنا فيما سبق نتيجة هذا الطلب .

محاولات فاشلة للسيد عبدالعزيز في شهبار ١٨٧١ :

وفي نفس الوقت لم يتوقف السيد عبدالعزيز عن بذل الجهود للاستيلاء على شهبار . ففي سبتمبر ١٨٧١ سار عن طريق البر الى هذا المكان على رأس ١٥٠ رجلا من قبيلة الرند وغيرها ، لكن شيخ الباهو —الذي أشرنا آنفاً لموقفه— استطاع اقناعه بالرجوع الى جوادر . وفي اكتوبر من نفس السنة ، وبعد ان تلقى السيد عبدالعزيز وعوداً بالعون من حسين خان زعيم غايه ، تحرك مرة أخرى نحو شهبار . وكان معه عدد قليل من الانصار هذه المرة لكنه ارغم مرة أخرى على التراجع الى جوادر دون ان يحقق شيئاً . وفي نفس الوقت تقريباً انتدب السيد تركي رشيد بن حمد الوالي السابق على هذا المكان — في مهمة خاصة بشهبار لكنه فشل في تحقيقها وظلت حقيقتها مجهولة . وقد عاد الرجل الى مسقط في الشهر التالي لقدومه .

عبدالعزيز يستولي على شهبار يناير ١٨٧٢ :

وأخيراً في ١٥ يناير ١٨٧٢ ترك السيد عبدالعزيز مقره بزعم القيام برحلة صيد في داخل الصحراء ، وبعد ان ابتعد عدة اميال عن جوادر ، تحرك فجأة نحو دانجي ، وبعدها مباشرة وصل الى شهبار ، حيث استولى على قلعة دين محمد ، ولم يكن بها سوى جنديين او ثلاثة ، كما استطاع أيضاً ان يأسر واحداً من ابناء دين محمد كان بها . وتكشف حقيقة كون القارب الذي جاء به عبدالعزيز كان تابعاً لصحار ، الى جانب الخطابات التي كانت به من والي تلك المدينة ، ان الانقلاب قد دبره — او حرص عليه على الاقل — ابراهيم بن قيس .

الايرانيون يطردون عبدالعزيز من شهبار فبراير ١٨٧٢ :

ولكن عبدالعزيز لم يتمتع طويلا بثمرة انتصاره ، فقد عقد مع دين محمد اتفاقية تقضي بأن يظل الاخير في وضعه في شهبار الى حين ترفع المشكلة كلها الى السيد تركي ، لكن سارتيب ابراهيم خان –الحاكم الايراني في بامبور– كان اقل استعداداً للمهادنة او التفاهم . ففي اوائل فبراير تلقى عبدالعزيز خطاباً من السارتيب جاء فيه ان شهبار تابعة لايران فان عليه اذا شاء اعتراف الحكومة الايرانية به ، ان يلتقى بالسارتيب في قصر خند لوضع الترتيبات اللازمة لذلك . وجدير بالذكر ان وكيل الملك وهو القائد الايراني العام في كرمان ، كان ايضاً في قصر خند في ذلك الوقت . وقد استشار عبدالعزيز الكابتن مايلز الوكيل السياسي المساعد في جوادر . وكان الاخير قد تلقى تفويضاً من بومباي بابلاغ ابراهيم خان ان حكومة الهند كانت تنظر دائماً الى شهبار باعتبارها تابعة لمسقط ، وانها لم تتأثر باتفاقية تخطيط الحدود الفاصلة بين قالات وايران . وقد اشار الكابتن مايلز على عبدالعزيز ان يبعث في طلب اوامر من السيد تركي . لكن الايرانيين قبل وصول الجواب من مسقط كانوا قد وصلوا الى جوار المدينة . وابرق عبدالعزيز الى الرائد بيللي المقيم العام في الخليج يطلب نصيحتة لكن وقت المفاوضة كان قد انتهى بالفعل .

وحوالي منتصف ليلة ٢١ فبراير وصلت الى شهبار طلائع قوات ابراهيم خان بقيادة حسين خان والي غاية الذي كان متعاوناً مع الايرانيين. وفي اليوم التالي –وبعد مقاومة استمرت ثلاث ساعات لقي فيها بعض الرجال مصارعهم– جلا عبدالعزيز عن القلعة ومعه اربعة مدافع وحامية قوامها ٣٠ رجلا من العرب والبلوش ولجأ الى ظهر سفينة كانت في الميناء

سوء معاملة الايرانيين لرعايا الهند عقب احتلالهم شهبار :

وبمجرد انتهاء القتال سارع الايرانيون الى نهب المدينة ، وكان من حسن حظ التجار الهنود فيها انهم نقلوا قبل ذلك عائلاتهم واهم

ممتلكاتهم خارجها توقعاً للهجوم . وفيما يتعلق بالبلاغ الذي وجهه الميجور مايلز — حسب تعليمات حكومة بومباي— الى ابراهيم خان رد هذا منكراً زعم أحقية عمان في شهبار ومؤكداً تبعيتها لايران ، حسبما أكدته التقارير الاخيرة للجنة الحدود بين ايران وقالات ، كما شكا أيضاً عبدالعزيز الذي احتجز بعض المواطنين الايرانيين على ظهر سفينته .

وبعد انقضاء عدة ايام سلم السارتيب المدينة الى حسين خان والي غايه ليكون والياً عليها ، ورحل بقواته الى قصر خند في الداخل ، وتزايدت شكاوى التجار البريطانيين في شهبار من اعمال حسين خان ، فهم قد تعرضوا لنقص شديد في الاقوات علاوة على منعهم من نقل بضائعهم تحسباً من احتمال رحيلهم عن المدينة . وكان معظم الرعايا البريطانيين قد لجأوا الآن الى جوار مركز التلغراف البريطاني ، ولضمان سلامتهم تقرر ارسال سفينة حربية الى المكان ، غير انه لم يتيسر توفير سفينة لذلك . وظل عبدالعزيز عدة ايام على سفينته في الميناء في انتظار معونة تجيئه من الخارج كما ارسل عدة قوارب تلتمس له العون البحري من صور وخابوره في عمان . وفي مناسبة واحدة فقط أمر عبدالعزيز بإطلاق النيران على القلعة ، واستفزّ هذا العمل العدو دون ان يفيد صاحبه بشيء .

وفي نفس الوقت تقدم السفير البريطاني في طهران بعدة احتجاجات الى الحكومة الايرانية التي كان واضحاً انها كانت حتى ذلك الوقت تجهل سائر ما يحدث في شهبار . وصدرت الاوامر للكابتن مايلز ، مساعد الوكيل السياسي في جوادر ، بأن يسير الى شهبار على السفينة « هيو روز » ويبقى هناك الى حين وصول قارب مسلح . واتصل رئيس الوزراء الايراني مرتين تلغرافياً بحسين خان الذي كان موقفه من البريطانيين هو الاستهانة والاحتقار بلا ريب . وقد طلب رئيس الوزراء منه ان يكفل للرعايا البريطانيين أقصى ما يمكنه من الحماية ، لكن الخان لم يعمل بالاوامر في البداية . واخيراً ارسلت الحكومة الايرانية اوامر كتابية الى القائد الايراني العام في كرمان تطلب منه ارسال مبعوث خاص الى

شهبار يتولى تسوية مشكلات الرعايا البريطانيين فيها . وبعدها يبدو ان الامور قد عادت تدريجياً الى مألوف سيرها . وفي نفس الوقت قيل ان ابراهيم خان – الذي كان في طريقه الى تيز للتفتيش على قلعة امر ببنائها هناك – قد اعلن اعفاء التجار الهنود من الضريبة لسنة كاملة تشجيعاً لهم على العودة إلى المدينة التي هجروها . وتمّ بعدها الحصول من الحكومة الايرانية على التعويضات عن الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين نتيجة احتلال شهبار ، ولم تكن هذه جسيمة على اية حال وعرض نائب الملك في الهند وساطته في الخلاف الدائر بين عمان وايران حول شهبار ، لكن الحكومة البريطانية لم تتخذ أي اجراء من جانبها لمحاولة ارجاع شهبار لسلطان عمان ، لان الموضوع كما كان يراه رجال السياسة البريطانية آنذاك ، لم يكن ينطوي على أهمية للمصالح البريطانية ويبقى فقط ان نضيف انه في سنة ١٨٧٤ تقدم سلطان عمان –ويبدو انه كان يعتقد ان شهبار قد ضمت الى ايران حسب اتفاقية الحدود بينها وبين قالات – بطلب الى وزير الدولة البريطاني لشئون الهند ، والي نائب الملك في الهند ، بالعمل على تصحيح هذا الخطأ . واجيب على ذلك بأن لجنة الحدود بين ايران وقالات لا علاقة لها بشهبار ، وان الحكومة البريطانية لا تستطيع التدخل في هذا الامر ، وهي ايضاً لا تسمح له بأن يثير ازمة مع ايران حوله .



الاحداث في جوادر من ١٨٧٣ – ١٨٨٨

بعد ضياع شهبار انحصرت مصالح عمان في اقليم مكران في مدينة جوادر وعدة اميال مربعة فيما حولها .

وتميزت سنة ١٨٧٣ بمحاولتين من بعض اقارب السيد تركي لحرمانه من تملك جوادر وكان على رأس التمرد السيد عبدالعزيز والسيد سالم السلطان السابق لعمان ، وكلاهما جاء من بومباي الى مكران على ظهر سفينة وطنية .

هجوم عبدالعزيز على جوادر يوليو ـ اغسطس ١٨٧٣ :

وقد تأخرت حركة السيد سالم قليلا بسبب القبض عليه في كراتشي بتهمة التزوير ، لكن عبدالعزيز نزل الى بانسي قرب نهاية يونيو ، وظهر في جوادر يوم ١٨ يوليو واتخذ له مقراً الى جوار محطة التلغراف البريطانية ليحاول قطع امدادات المياه عن المدينة ، وكان انصاره حوالي ٦٠٠ رجل نصفهم من الرند والباقي من مواطني قالات ، وكان بينهم خودا نبي بخش وهو زعيم محلي له بعض النفوذ . وكان سلطان عمان عند بدء الاضطراب منهمكاً في محاولة لاخضاع صحار لكنه ارسل فرقة صغيرة قوامها ٢٠ رجلا لتعزيز حاميته في جوادر المؤلفة من حوالي ٤٠ رجلا . غير ان الدفاع عن جوادر تعزز بانحياز بعض قبيلة الكلماتي الى معسكر السلطان ، مما دعا جنود عبد العزيز للخوف من الهزيمة عند لقاء هذه القبيلة ، وهكذا ظلت الامور معلقة حتى يوم ٢٢ يوليو حين وضح عزم عبد العزيز على القيام بهجمة موحدة يستولي بها على القلعة ، وبدا لفترة من الوقت ان والي السلطان لابد ان يستسلم ، لكن الحوادث لم تسر على هذا النحو ، وبلغت خطورة الموقف حداً حمل سائر الرعايا البريطانيين والمشمولين بالحماية البريطانية على هجر المدينة والإقامة في مكان مسقوف اعد لهم بجوار مركز التلغراف ، ومن ناحية اخرى فقد تخلى خودا نبي بخش عن عبدالعزيز لخشيته من عواقب الاضرار بالمصالح البريطانية .

واخيراً ، في يوم ٧ اغسطس انسحب المحاصرون ، وكلفت هذه العملية سلطان عمان حوالي ثمانية آلاف روبية بالاضافة الى بعض القتلى من رجاله العرب والبلوش .

خسائر الرعايا البريطانيين :

ولم يقم عبد العزيز بهجوم على جوادر الا بعد ان تلقى رداً على طلب كان تقدم به لنقل الرعايا البريطانيين بعيداً عن مجال الخطر ، فأجيب على ذلك بأنه يتحمل شخصياً مسئولية اية أضرار تلحق بالرعايا

البريطانيين أو المشمولين بالحماية او بأملاكهم نتيجة عمله العدائي . وكما حدث في شهبار سنة ١٨٧٢ من قبل لم يتيسر توفير حماية قارب مسلح لهؤلاء الرعايا ، ولم تصل سفينة صاحبة الجلالة « رايفل مان » إلى مكان الاحداث الا بعد بدء السيد عبدالعزيز عملياته بيومين او ثلاثة ، ورغم ذلك فمن بين ١٣٩ متجراً بريطانياً مشمولة رسمياً بالحماية نهب انصار عبدالعزيز ٥ متاجر فقط ، ورغم ان التجار المتمتعين بالحماية البريطانية قد قدروا خسائرهم بمبلغ ٤٨,٦٥٨ روبية الا ان كابتن موكلر خفض هذا التقدير كثيراً ، ورأت حكومة الهند انه ليس من الانصاف ان تطالب السيد تركي بدفع هذه التعويضات . كذلك كان من المستحيل تحصيلها من السيد عبدالعزيز ، وعلى هذا لم يتخذ اي اجراء رسمي بصددها .

عروض من جانب السيد تركي لعبدالعزيز وسالم ، ثم انذار من الحكومة البريطانية :

لكن حكومة الهند ، رغم يقينها باستحالة تحصيل التعويضات من السيد عبدالعزيز ، لم تشأ ان تتركه هو والسيد سالم – الذي صرح بأنه ينوي القيام بهجوم على جوادر – يقومان بأعمالهما هذه دون رادع . وكان عبدالعزيز وقتذاك في باهو وسالم في كايج وكان وجودهما يزعج الناس كثيراً ، ويهدد بخلق ازمة مع الحكومة الايرانية . وعلى هذا ، ففي نهاية اغسطس صدرت التعليمات لقومسيير السند بأن ينذر اياً من هذين – او كليهما – اذا تقدم بقواته من جوادر بهدف الاعتداء عليها – وتأمره بالانسحاب هو ورجاله ، واذا رفض فيجب القاء القبض عليه ، ثم ابلغ بعد ذلك بأن يعرض عليهما عرضاً قدمه السيد تركي بأن يدفع لكل منهما راتباً قدره ثلاثمائة روبية على ان يقيما في ارض تحت الحماية البريطانية ويبتعدا عن التدخل في شئون عمان . وقد حددت لهما مهلة عشرة ايام لابداء الرأي في هذا العرض ، علماً بأنهما انذرا بأنهما اذا هددا جوادر بالقوة او حاولا شق طريقهما الى عمان فسيلقى القبض عليهما .

القاء القبض على السيد عبد العزيز واسره في سبتمبر ١٨٧٣ :

ولم يقبل اي من هذين السيدين الشروط المعروضة ، وقد تم في سبتمبر سنة ١٨٧٣ . وكما سبق ان ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان — ان القي القبض على السيد عبدالعزيز في البحر ونقل الى الهند ، اما السيد سالم فقد بقي طويلا في مكران — خاصة في اقليم دشتياري . ورفض باصرار عرضاً محدداً عرض عليه بنفس الشروط السابقة .

استيلاء سالم على جوادر وفشل محاولة القبض عليه ١٨٧٣ :

ويبدو ان تطور الاحداث قد وصل بسالم الى اليأس في نهاية المطاف . ففي الصباح الباكر من يوم ٨ ديسمبر ١٨٧٣ سار أكثر من مائة ميل من الداخل ووصل الى جوادر بعد يومين ومعه ١٥ رجلا فقط من انصاره ، لكنه استطاع ان يستولي مباغتة على الحصن ، وكان الوالي المدعو سعيد بن خميس غائباً عن جوادر ذلك الوقت . وكان نائبه رجلا ضعيفاً عاجزاً عن العمل لكنه لم يكن خائناً للسلطان ، على ارجح الاقوال . وفي يوم ١١ ديسمبر وصلت الى جوادر سفينة صاحبة الجلالة « كولومباين » والسفينة « مانورا » وعلى ظهرها ٦٠ رجلا من شرطة كراتشي يقودهم ضابط اوروبي باوامر من الحكومة . واعد كابتن موكلر العدة لفرض حصار حول القلعة وطلب من السيد سالم الاستسلام . لكن هذا تجاهل الانذار ، وحين حل الظلام استطاع سالم ، بعد ان قتل حصانه ، ان يصل الى الارض الايرانية مخترقاً الحصار المضروب ، ومن هناك بدأت المفاوضات لكنه ظل على رفضه للعرض المقدم ، وفي النهاية هرب سالم من مكران وانسحب الى مقره الاول في جزيرة قشم .

تحركات جديدة ضد السيد تركي في مكران ١٨٧٤ :

وفي ابريل ١٨٧٤ غادر مسقط خفية السيد عبدالعزيز — شقيق سالم ابن ثويني — بصحبة المدعو ضاحو الذي كان اثار الاضطراب في جوادر

سنة ١٨٧٠ ، ونزلا وليس عندهما اية نوايا سيئة الى بوزيم في مكران ، ولكن في شهر سبتمبر التالي ارجعهما دين محمد اسيرين الى مسقط ، ويبدو ان السلطان هو الذي اغراه بذلك ، وسجن السيد في قصر السلطان لكنه لم يوقع به أي عقاب ، اما ضاحو فقد اختفى وقيل انه اعدم .

القبض على السيد سالم وترحيله اكتوبر ١٨٧٥ :

وفي فترة اغسطس ديسمبر ١٨٧٥ استقر السيد تركي نفسه في جوادر بعد ان ترك حكم عمان بالفعل بين يدي شقيقه عبد العزيز الذي استطاع التوصل معه الى بعض التفاهم . واثناء اقامة تركي القصيرة في جوادر استطاعت سفينة حربية بريطانية ان تلقي القبض على السيد سالم — غريم السلطان الاول— تنفيذاً للاوامر الصادرة سنة ١٨٧٣ — وتم نفيه الى الهند .

ولع السلطان بجوادر واستقراره فيها أخيراً والاعمال التي قام بها هناك

وقام السلطان بزيارة اخرى لجوادر في اغسطس وسبتمبر ١٨٨١ لتغيير الجو ، وفي يناير ١٨٨٣ امر بتعزيز حاميتها بضم ٨٠ جندياً وهابياً اليها ، وفيما بين ١٨٨٤ و ١٨٨٦ اقيم مكتب بريد — حسب اوامره — في بيشو كان على الحدود الغربية لمنطقة جوادر . وفي ١٨٨٨ اراد السيد تركي قبل وفاته بقليل وبسبب شدة ولوعه بجوادر ان يفصلها عما حولها ويعهد بها لولاية ابنه محمد . لكن هذه الرغبة ظلت بعد موته دون تحقيق .



مشكلات مع قبيلة الرند ١٨٧٥ — ١٨٨٦

وفي سنة ١٨٧٥ تقريباً توترت العلاقات بين مسئولي السلطان في جوادر وقبيلة الرند البلوشية التي تقيم في ماند — قريباً من الحدود الايرانية وعلى بعد ٨٠ ميلا من الساحل . وارض الرند مكشوفة وليست محرومة

من الزراعة ، ورجالها المقاتلون لا يزيدون ابداً عن الف وخمسمائة رجل ، ومعظم افرادها يفضلون الحياة في سلام وهدوء ، لكن رؤساء القبيلة وزعماءها — من الناحية الاخرى — لا يتمتعون بكبير نفوذ بين أفراد القبيلة ، لهذا نجدها سيئة السلوك مستعصية على النظام .. وازداد التوتر بين قبيلة الرند وممثلي السلطان ، بل هو بدأ أساساً بسبب توقيع السلطان اتفاقية منع تجارة الرقيق في سنة ١٨٧٣ ، وفيها وافق على منح الحرية لكل من يدخل الى اراضيه من الخارج ، وإعتاق العبيد الذين يلجأون الى جوادر ، واصبح التزام السلطان بتنفيذ هذه الاتفاقية التزاماً تاماً مشكلة عسيرة لقبيلة الرند وسواها من القبائل التي كان لها عبيد في هذا الاقليم .

بداية سوء مسلك القبيلة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ :

وفي سنة ١٨٧٥ قام بعض الرند بغارة صغيرة على قافلة كانت مسافرة من جوادر الى باهو ، وكعقاب لهم ، امر الوالي العربي بطرد كل افراد القبيلة من المدينة لمدة ستة اشهر ، ولكن يبدو ان اثر هذا الامر لم يصب بسوء الا التجارة في جوادر نفسها ، ووجد السلطان من المحتم أن يسترضي التجار والمزارعين بدفع تعويضات لهم من جيبه الخاص . وفي سنة ١٨٧٦ قامت جماعة من الرند استاء افرادها لاعتاق بعض عبيدهم — بالتجمهر حول الوكيل البريطاني المساعد في جوادر غير مرة واحدة ، كما قطعوا اسلاك التلغراف فيما جاورها مرة بعد مرة ، واعتدوا على أحد العاملين في المكتب ، وسجنوه لكنه امكن اطلاق سراحه بعد يومين او ثلاثة ، كما قاموا ايضاً بارتكاب عدة اعمال عدائية ضد التلغراف البريطاني والعاملين فيه .

اضطرابات خطيرة للرند في جوادر ١٨٧٩ :

وبعد هذه الاضطرابات ، تواصل وقوع الاعمال العدائية الصغيرة يوماً بعد يوم ، وفي يونيو ١٨٧٩ توتر الشعور العام في مدينة جوادر

والنهب نتيجة مقتل ثلاثة من الرند كانوا بين اعضاء جماعة أمرها الوالي بالمثول بين يديه لكنها حاولت كسر اوامره بالقوة ، وقد سجن الوالي أيضاً سبعة آخرين من القبيلة لكنه اطلق سراحهم بعد ذلك على اساس امتناع القبيلة عن الثأر والكف مستقبلا عن التعديات ، غير ان الذي حدث انها لم تكف ، ولم تنس مقتل الذين قتلوا من ابنائها ، وظلت تهدد بالقيام بعمل انتقامي لا من الوالي العربي فقط ولكن من هيئة التلغراف البريطانية أيضاً ، وكتب الكابتن دوراند المساعد الاول للمقيم السياسي في الخليج والذي كان وصل الى جوادر حينما كانت مشكلة الاسرى السبعة من الرند معروضة امام الواليقول كتب تقريراً مفصلا عن الموقف وذكر رأيه في أن قبيلة الرند تبالغ في تطرفها وانه لا بد من اتخاذ بعض الاجراءات العقابية الرادعة لاعادة استتباب الامن والنظام ، واثناء هذه الازمة ارسلت سفينة صاحبة الجلالة « ريدي » الى جوادر لتوفر الحماية للرعايا البريطانيين وأملاكهم هناك .

أما تجارة جوادر مع الهند وبلوخستان فلم تزد في هذا الوقت شيئاً ان لم تنقص ، وكانت جميعها او معظمها في أيدي الرعايا البريطانيين الذين بلغ عددهم بين ٥٠ و ٦٠ تاجراً .

اضطرابات أخرى من جانب قبيلة الرند ١٨٨٣ :

وفي ١٨٨٠ هدأت تعديات الرند ، بل لعلها توقفت توقفاً تاماً حتى سنة ١٨٨٣ ، ففي يناير من هذه السنة —وحين كان السيد تركي بنفسه يزور جوادر— قامت عصابة من ١٦ رجلا من الرند بغارة على جماعة العاملين بالتلغراف في سارتيب على بعد ٥٧ ميلا غربي جوادر فخطفوا حكمدار التلغراف ونهبوا متاعاً كثيراً بعضه يخص الحكومة البريطانية نفسها . وكانت بلاد الرند قد عانت القحط خلال السنوات الثلاث السابقة ، وكان الدافع الرئيسي وراء هذه الاغارات جميعاً هو السلب والنهب ، لكن العذر الذي كان يقدمه افراد الرند انفسهم هو حادثة جوادر في سنة ١٨٧٩ ، وليس من المستبعد ان تكون مضايقة السلطان واحداً من اهداف تلك الجرائم .

واطلق سراح المسئول عن التلغراف بعد عدة ايام ، ولكن لم يتيسر الكشف عن الاماكن التي اخفيت فيها الامتعة المسروقة ، ومرة أخرى جدد الرند تهديدهم بالقيام بعمل انتقامي ضد العمانيين والبريطانيين معاً ، فأوفد العقيد موكلر ، الذي توفرت له خبرة ومعرفة وثيقة بجوادر خلال المدة التي قضاها مساعداً للوكيل السياسي هناك ، فوصل من البصرة لدراسة الموقف ، وبعد اجراء بعض الابحاث والتحريات المحلية توصل موكلر الى نتيجة مؤداها أنه لا داعي للخوف من قيام الرند بعمل انتقامي ، فقد حان الوقت لان تخمد حركتهم قوات خان قالات تساعدها السلطات البريطانية لو دعت الضرورة . وكاجراء وقائي عينت فرقة من عريف وستة جنود من راكبي الجمال لحماية مفتش الخط التلغرافي بين جوادر وشهبار كما منع بيع الاسلحة والذخائر للرند في جوادر بأمر من الوالي العربي .

محاولة لحل مشكلة الرند ١٨٨٤ :

وقد كان مزمعاً من فترة طويلة القيام بزيارة مسئول بريطاني للقائد العام في بلوخستان . وفي يوليو سنة ١٨٨٣ فوض سير روبرت ساندىمان بأن يزور في فصل الشتاء ومعه حرس عسكري مناطق بانج وكانج وجنوب بلوخستان ، وكان من بين المهام التي كلف بها من حكومة الهند البحث عن افضل الحلول الملائمة لمشكلة الرند في جوادر . وتم الاتفاق على ان يشاركه في هذه المهمة العقيد موكلي — بالنظر لخبرته المحلية الوثيقة بالمنطقة . وكان الرند في ذلك الوقت يناشدون الاعتراف بالولاء لايران ، لكن هذا الامر لم يكن مصدر خطورة اذ ذاك وانما المعضلة التي كانت تجابه تسوية الامور هي مدى السلطة الاسمية التي كان يفترض ان يمارسها خان قالات على منطقة الرند التي تشكل جزء من ارضه . ووصل ساندىمان الى كايج في ٥ فبراير سنة ١٨٨٤ والتقى هناك بالعقيد موكلر لكن الرند لم يظهروا رغم الانذارات والاستدعاءات التي وجهت اليهم . وبعد تأخير خمسة ايام في كايج ، تم التحرك الى

طمب ، احدى قرى الرند التي تبعد ٤٠ ميلا غربي تربه ، وأدت هذه الحركة في النهاية لظهور بعض زعماء الرند وانصارهم ، وفي طمب عين سير ساندبماند حكماً للفصل في ٢٦ قضية معلقة بين رعايا جوادر وقالات والرند ، لكن إجراءات هذا الحكم خلال جلسات ١٢ و ١٣ و ١٤ فبراير كانت متحيزة وغير مرضية وقد نشب بسببها خلافات بين ساندبماند وموكلر ، على أنه تم يوم ١٤ فبراير بحضور زعماء الرند مصالحة تعهدوا فيها بالمسئولية عن رعاياهم وتسليم جناة السوء منهم .

وفي ٢٠ فبراير وصل سير ساندمان الى جوادر لكنه لم يستطع ان يحقق فيها شيئاً لعجز الوالي عن تسوية النزاعات باسم السلطان ، وفي ٢٣ فبراير سافر سير ساندمان الى كراتشي حيث تفاهم مع مستر إفنش مدير التلغراف وجددت مطالب هيئة التلغراف من قبيلة الرند على وجه الاجمال وبعدها أعد والي جوادر —ويبدو انه لم يكن لديه أدنى فكرة عما هو مطلوب منه— قائمة تضم حوالي ٩٠ مطلباً لرعايا عمانيين ضد بعض الاهالي من الرند ، وقد وافق سير ساندمان والرائد روس —المقيم السياسي— على مناقشة تلك القضايا في اجتماع بين الرائد مايلز الوكيل السياسي في مسقط ومستر افنش ، لكن هذه الاتفاقية تعثرت في مراحلها التمهيدية الاولى .

الاتفاق مع الرند ١٨٨٥ — ١٨٨٦ :

ورفعت المشكلة كلها حينذاك الى حكومة الهند مع توصية قوية من سير ساندمان بالنظر فيها بأقصى ما يمكن من اللين ، والالتزام في تسويتها بالتقاليد القبليةأ ، وقد استطاع سير ساندمان ان يعرض وجهة نظره هذه بصراحة وبوضوح جميل . على ان محكمة الهند لم توافق على التسوية المقترحة ، وشكلت بدل ذلك محكمة جعلت لها صلاحيات نظر الدعاوى على الرند ولهم ، ومن بينها تلك التي ربما كان أهملها سير ساندمان اذا رأت المحكمة انها جديرة بالنظر . وصدرت التعليمات ايضاً بأن الدعاوى

التي انقضى عليها أكثر من اثني عشر عاماً تعتبر ساقطة لتقادم العهد . ولتسوية كل شيء أقنع سلطان عمان بالموافقة على تعويض الرند عن القتلى الثلاثة منهم الذين لقوا مصرعهم في جوادر سنة ١٨٧٩ مع ترك النظر في هذا الامر للمحكمة المذكورة . وفي معالجة معظم القضايا المعروضة كانت المحكمة تتشكل من الرائد رينولدز من وكالة بلوخستان والرائد مايلز الوكيل السياسي في مسقط ، ولكن فيما يتعلق بالقضايا الدائرة حول التلغراف فيستبدل الرائد مايلز بمستر افنش مدير التلغراف . وكان يساعد المحكمة على أداء عملها ممثلون من اهل البلاد لمصالح مسقط وقالات وقبيلة الرند على التوالي . وبلغت الدعاوى من الجانبين ١٢٣ دعوى ، منها ١٣ دعوى متعلقة بالتلغراف . وثبت ان الاسلاك قطعت اربع مرات ، وان موظفي التلغراف قد اغتصبت اموالهم بالقوة غير مرة . وفي قضية خطف العريف المسئول ونهب الامتعة في سنة ١٨٨٣ فرضت غرامة قدرها ٦٢٠ روبية تعويضاً عن البضائع التي نهبت أما القضايا الباقية ، وعددها ١١٠ قضايا فكانت ٥ منها عمليات اغارات جسيمة واخرى حوادث قطع الطرق ، وعدد مماثل من خطف الماشية ، هذا عدا قضية كبيرة لحادث وقع سنة ١٨٧٩ . وفيما عدا هذه القضية الاخيرة — التي رفعت لحكومة الهند للنظر فيها واتخاذ قرار — فان القضاة كانوا متفقين كل الاتفاق . ولم تصدر الاحكام لصالح القبيلة لكنها صدرت ضدها لصالح الرعايا العرب والبريطانيين بمبالغ تصل الى ٥٢١٦ و ١٧٤٤ روبية على التوالي . وقد بدأت اجراءات المحكمة في ٦ مارس سنة ١٨٨٥ ، وانتهت في ١٦ ابريل التالي .

وقد صدقت حكومة الهند على احكام هذه المحكمة الخاصة فيماعدا بعض التعديلات الطفيفة ، ووافقت حكومة الهند على رأى الرائد مايلز ، معارضة في ذلك رأى الرائد رينولدز ، ورافضة مطالبة الرند بتعويض عما حدث سنة ١٨٧٩ ، يتجاوز ستة آلاف روبية . وقد كان تنفيذ هذه الاحكام مشكلة لا شك فيها لان الرند لم يتوقعوا اتخاذ اجراء جاد ضدهم

بشأن اعتداءات اوجرائم ارتكبوها في الماضي ، وحام الشك ايضاً في امكان تنفيذ تلك الاحكام دون اللجوء الى اساليب عنف تكلف الكثير ، وعلى هذا قررت حكومة الهند اخيراً آخذة بعين الاعتبار الحقائق السابقة ، ومقدرة ما ظهر من تحسن في سلوك القبيلة منذ ١٨٨٣ ، ثم خضوعها للسير ساندمان في ١٨٨٤ ان تدفع هي هذه التعويضات عن القبيلة ، على ان تسدد لها على اقساط سنوية تستغرق خمس سنوات لكن المطالبة بهذا الدفع لن تحدث الا اذا عادت القبيلة الى مألوف سيرها القديم . وتوصل الرائد رينولدز الى هذه الاتفاقية المطلوبة في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٦ ، وقامت حكومة الهند بدفع المستحقات عن قبيلة الرند من ميزانيتها العامة ، ولم تحدث مطالبة بالدفع بعدها .



التمثيل السياسى البريطاني في جوادر من ١٨٧٣ حتى الوقت الحالى

تغير في التنظيم ١٨٦٣ – ١٨٧٧ :

ظل الوكيل السياسي المساعد في جوادر ، وهو اوربي ، منذ ١٨٦٣ حتى ١٨٨٧ خاضعاً لاوامر قوميسير السند ، وكان يعتبر في نفس الوقت كمساعد للوكيل السياسي في مسقط وفي قالات . ولكن بعد ١٨٧٢ ، ونتيجة انتقال منطقة الخليج في هذه السنة من اشراف حكومة بومباي الى حكومة الهند ، أصبحت تقارير هذا الوكيل المساعد ترفع الى الحكومة العليا عن طريق قوميسير السند ، بدلا من رئاسة المنطقة الغربية . وفي ١٨٧٣ حاول والي السلطان في جوادر اغراء الوكيل البريطاني المساعد للتدخل في مشكلة مع بعض الرند في ماند ، لكن هذا الطلب رفع الى حكومة الهند :. فنصحت الحكومة ممثلها بألا يتدخل في الخلافات والمنازعات المحلية الا على اضيق نطاق ممكن .

وفي ١٨٧٧ سحب المسئول البريطاني في جوادر من سلطة قوميسير السند وأصبح مساعداً للمقيم السياسي في الخليج مختصاً بالمنطقة الممتدة بين جوادر وجاشك ، على ان يظل مساعداً للوكيل السياسي في مسقط فيما يتعلق بجوادر نفسها ، ومساعداً لوكيل القائد العام في بلوخستان فيما يتعلق بالامور في قالات . وكان سبب التغيير مصاعب ناشئة عن الحدود السياسية على الساحل بين جوادر وجاشك التي كانت تابعة لمقيمية الخليج وان تكن في الواقع وبحكم الممارسة الفعلية تحت اشراف مباشر من جوادر وحدد راتب هذه الوظيفة بمبلغ ١٠٠٠ روبية في الشهر يتقاسم دفعها القسم السياسي والتلغراف .

وفي ١٨٧٩ كانت وظيفة المسئول البريطاني في جوادر شاغرة ، وكان من رأي سير ساندمان ، خلال فترة مسئوليته عن بلوخستان ، تخفيضها الى وكالة اهلية يصرف شئونها موظف محلي يكون تابعاً للوكيل السياسي في قالات . وفي هذه السنة نفسها ، وربما بسبب تلوّث صحي حدث في جوادر ، التي كان بها دائماً نوع من الحمى الوبائية ، الغيت الوكالة السياسية البريطانية وابدلت بوكالة أهلية . وبدل أن تصبح تابعة للوكيل السياسي في قالات أصبحت تابعة لنائب المدير (المدير الآن) في مؤسسة تلغراف الخليج الذي نقلت اليه في الوقت نفسه مسئولية الاشراف على السياسة في كل ساحل مكران . وكات وضعه بالنسبة للسلطات السياسية البريطانية في الخليج وعمان وبلوخستان كوضع مساعد الوكيل السياسي في جوادر خلال الفترة من ١٨٧٧ الى ١٨٧٩ . وقد تبين ان هذا النظام لا بأس به ما دام مدير هيئة التلغراف هو المسئول الاول عن مصالح التلغراف في مكران ، وما دامت لديه التسهيلات التي تمكنه من زيارة الساحل في أي وقت على سفينة التلغراف . وظل هذا الاجراء معمولا به منذ سنة ١٨٨٠ فصاعداً باستثناء عدة أشهر في سنة ١٨٨٤ كانت مسئولية جوادر خلالها ملقاة على عاتق القائد العام في بلوخستان .

الحرس العسكري الهندي ١٨٧٧ – ١٨٨٠ :

وفي ١٨٧٧ – ولعل ذلك بسبب اضطرابات الرند بالقرب من جوادر – تقررت زيادة فرقة الحرس التابعة للوكيل الى ٢٤ جندياً هندياً ، لكن هذا التغير لم يحدث – فيما يبدو – حتى نهاية سنة ١٨٧٨ . وفي يناير ١٨٨٠ انقص عدد الحرس مرة أخرى الى ١٢ جندياً ، وفي ديسمبر من نفس السنة انقص مرة أخرى الى ٨ وذلك نتيجة تدهور الاحوال الى أقصى حد في المنطقة ، وبعدها بقليل سحب الحرس تماماً .

اغلاق مكتب التلغراف في جوادر سنة ١٨٩٣ ثم اعادة فتحه في سنة ١٨٩٤ :

وفي سبتمبر ١٨٩٣ اغلق مكتب التلغراف في جوادر ، وأعد بدله اتصال تليفوني بشهبار وارماره لاستخدام الوكيل السياسي الاهلي ولكن تبين ان ذلك الاجراء لا يكفي ، وفي العام التالي اعيد فتح مكتب التلغراف ليؤدي خدمات التلغراف والبريد معاً.



اقتراحات منذ سنة ١٨٩٥ لنقل جوادر من سلطان عمان الى حكومة الهند أو خان قالات

أشرنا من قبل في المكان المناسب الى فشل خان قالات برغم وساطة حكومة الهند في استعادة جوادر سنة ١٨٦١ ، ويبقى الآن أن نشير إلى بعض الاقتراحات التي كانت تقدم بين الحين والحين بهدف ازالة سيطرة عمان الاسمية على مكران .

وفي ١٨٨٥ أثار هذه المشكلة سير ساندمان ، وهو يعمل وكيلا للقائد العام في بلوخستان حين اقترح أن يتم استئجار الميناء من السلطان

ونقل ادارته إما لخان قالات او للسلطات البريطانية في بلوخستان ، لكن حكومة الهند رفضت تلك الخطة لاعتقادها بأن الاحتلال البريطاني لجوادر لا بد سيلقى عليها مسئوليات صعبة ، وحتى لو كان خان قالات مستعداً لقبول الصفقة فلا شك أنه من سوء اللياقة أن تطلب السلطات البريطانية من سلطان عمان التنازل عن الميناء .

وبعث الموضوع مرة أخرى سنة ١٨٩١ لكن حكومة الهند رفضت أيضاً اتخاذ أية خطوة ايجابية بهذا الصدد على أساس أن جوادر لم تعد على جانب من الاهمية بالنسبة لبلوخستان .

وفيما بين ١٩٠٠ و ١٩٠٢ كانت الدلائل متوفرة على وجود بعض الاهتمام بجوادر من جانب روسيا وفرنسا ، واقترحت حكومة الهند أن تتم صفقة التنازل عن هذا الميناء لخان قالات بشروط معقولة ، على أن تتكفل حكومة الهند بالنفقات قطعاً للطريق على أية دولة أجنبية تريد أن تتخذ لها قاعدة على ساحل مكران .

لكن الحكومة الأم رأت — بالنسبة لاتجاه فرنسا نحو عمان — أن هذا الحل لن يكون مرضياً ، واقترحت بدل ذلك بذل المجهود للحصول على ترخيص لخان قالات بعوائد جوادر لعدد محدد من السنين ، ولكن يبدو ان هذا الاقتراح البديل لم يرق لحكومة الهند فأهملت الأمر .

وفي سبتمبر ١٩٠٣ طلب خان قالات مساعدة الحكومة البريطانية في الحصول على جوادر ، وفي يناير ١٩٠٤ قدم جام لاس بيلح طلباً مماثلا لتملك الميناء الذي زعم ان عروساً من قالات قد كانت قدمته جزءاً من مهرها لعائلته . وقررت حكومة الهند في سنة ١٩٠٤ ألا تتخذ أي إجراء في هذه الطلبات جميعاً ، وبهذا انتهت المسألة عند ذلك الحد .



تجدد المتاعب مع قبيلة الرند ١٨٩١ ـ ١٨٩٤

احتكاكات مع الرند ١٨٩١ – ١٨٩٢ :

منذ بداية حكم السيد فيصل في عمان والسلام والهدوء يسودان جوادر لكن المشاكل مع الرند تجددت في سنة ١٨٩٤ برغم الاتفاقية المعقودة في سنة ١٨٦٦ . وكان معظمها يتعلق باعتاق العبيد . وفي سنة ١٨٩١ كان معظم أفراد القبيلة من الساخطين مما كان يهدد الوكيل الأهلي الممثل للحكومة البريطانية بالخطر ، فصدرت له الاوامر بأن يقيم في القلعة لكن شيئاً لم يحدث لتبديد المخاوف المذكورة . ومرة أخرى في مايو ١٨٩٢ طلب الرند تسليمهم ٧٠ عبداً زعموا أنهم هربوا إلى جوادر ، وهددوا باثارة الاضطرابات إذا لم يتم ذلك ، وكان الموقف خطيراً خطورة حتمت تعزيز الحامية الموجودة وإرسال مسئول برتبة كبيرة من عمان ، غير ان انذاراً وجه للرند عن طريق الوكيل السياسي في جنوب بلوخستان لكسب الوقت وخلال شتاء ١٨٩٢–١٨٩٣ استمر العبيد الهاربون يلجأون الى جوادر حيث أصبح عددهم في مايو سنة ١٨٩٣ يتجاوز بضع مئات ، واصبح الموقف خطيراً خطورة شجعت على توجيه النصح للعبيد بالانتقال الى الهند البريطانية ، بل وقدمت لبعضهم فعلا وسائل الانتقال الى هناك .

اتفاقية نهائية مع الرند ١٨٩٤ :

واستمر الاضطراب في جوادر واتخذ شكل التهديدات ، بل والاعتداءات الصغيرة ايضاً من جانب ملاك العبيد الساخطين ، وذلك حتى بداية سنة ١٨٩٤ حين استطاع كابتن رامزي التوصل لاتفاقية مناسبة مع الرند في ١٥ يناير . وفي هذه الاتفاقية التي كانت مكتملة هذه المرة تعهد الرند بالتزام الهدوء كما تعهدت حكومة الهند بعدم السماح لهؤلاء العبيد بالبقاء في جوادر مدة تزيد عن ١٥ يوماً بعد إطلاق سراحهم أما بالنسبة للغارات التي ارتكبها الرند مؤخراً ، فقد أصبح عليهم —حسب اتفاقية ١٨٨٦ — ان يدفعوا مبلغ ٧٠١٠ روبية ، لكن حكومة الهند اعفتهم من هذا الدفع . وبعد سنة ١٨٩٤ لم يعد لمشكلة الرند أثر في جوادر .

الاحوال في جوادر بعد ١٨٨٨

الكوارث الطبيعية والغارات القبلية .... الخ :

الأحداث التي تستحق الذكر في جوادر خلال هذه الفترة التي نتناولها أحداث قليلة ففي سنة ١٨٩٢ اندلع وباء الجدري خلال شهر مارس وابريل ومايو ، وساعد على انتشاره رفض الأهالي عزل المصابين منهم ، وحتى التجار الخوجات والهندوك رفضوا السماح بنقل المصابين الى المستشفى . وفي نفس السنة سرق بعض رؤوس الماشية التي يملكها موظفو الحكومة البريطانية بتحريض من زعيم نجوار ، وتبعت ذلك قضية طويلة معقدة انتهت بموافقة السلطان على دفع التعويض عنها على أن يسدده هو بطريقته الخاصة من المجرمين . وفي ابريل ١٨٩٣ حدث حريق مروع في جوادر أدى الى تشريد أكثر من ١٠٠٠ نسمه بلا مأوى ، وتجاوزت خسائره ٨٠ الف روبية . وفي ١٩٠٥ قام مير أحمد خان ، أحد الحكام المشتركين في حكم باهو ، باغتصاب ٣٠٠ جمل من باليري على حدود سلطنة عمان ، وكان دافعه لذلك الانتقام من قبيلة هاجرت من منطقة حكمه واستقرت في باليري بموافقة السلطات ، وكان بعض الجمال المسروقة لموظفي الحكومة البريطانية ، وقد تم الحصول على تعويض جزئي في هذه القضية .

الضـــرائـــب :

كانت دائرة المالية أهم أجهزة حكم السلطان في جوادر ولكنها لبعض الوقت ظلت أقلها كفاية . وفي ١٨٩٧ تبين ان الضرائب المفروضة على مصايد الأسماك المملوكة للرعايا البريطانيين مرتفعة تماماً لكن السيد فيصل كان يرفض في البداية تخفيضها ، ولم يتيسر اقناعه بعكس ذلك الا بعد جهد طويل .

العــوائــد :

وفي صيف سنة ١٩٠٣ أدخل السلطان نظام الادارة المباشرة على عوائد جوادر ، وأعلن توحيد ضريبة الصادرات بنسبة قدرها ٥٪ لكن نتائج هذا النظام كانت هنا أقل نجاحاً مما كانت عليه في مسقط ، وأدى الغاء بعض أنواع العوائد المعقدة وبعض الامتيازات مما كان يتمتع به بعض التجار في جوادر الى ظهور التذمر . وفي ١٩٠٣–١٩٠٤ بلغ حاصل العوائد التي جمعت بهذه الطريقة المباشرة ٢٢ الف ريال في مقابل ١٩٠٤ قام السيد فيصل بزيارة شخصية لجوادر واستطاع خلالها تسوية بعض المشكلات التي كانت قائمة بين بعض موظفيه والتجار ، كما غير المسئول الأول عن العوائد ، ولهذا ارتفعت في العام التالي الى ٣٧ الف ريال . وفي سنة ١٩٠٧ توقفت شكاوى التجار ، وأصبحت ضريبة الصادرات المحددة بـ ٥٪ تجمع منهم بانتظام .

الادارة العــامــة :

وكانت المشكلات الادارية التي تواجه السلطان في جوادر ترجع بشكل عام الى صعوبة وجود مسئولين اكفياء وموثوق بهم في هذا الاقليم . وفي سنة ١٩٠٢ عزل السيد فيصل سيف بن سعيد عن ولاية جوادر لان مسلكه لم يكن على ما يرام لكن الذي خلفه كان أسوأ منه بحيث اضطر السلطان ان يعيد الوالي القديم مرة أخرى . وفي ١٩٠٣ كان من حظ السلطان ان يجد في شخص سيف بن يعرب .. والياً كفؤاً وناجحاً وجديراً بتمثيله في جوادر .

★ ★ ★

ملحق رقم (٣) ٠ تاريخ روس الجبال



يكاد التاريخ الداخلي لهذه المنطقة الجبلية المعروفة باسم روس الجبال والتي تقطنها قبائل شبه متوحشة تعرف بقبائل الشحوح والظاهريين

يكون مجهولا تماماً . اما تاريخها الخارجي فيمكن تقسيمه الى فترات ثلاث : الفترة الاولى وخلالها كانت العلاقات الخارجية لهذا الاقليم منحصرة مع شيخ القواسم في الشارجه ، وفترة وسطى من ١٨٦٤ الى ١٨٦٨ وخلالها وجد مركز تلغراف بريطاني أقيم على خور الشام في خليج اليفنستون ، وكانت ثمة علاقات مباشرة بين السلطات البريطانية ورجال القبائل فيها ، ثم الفترة الحديثة وفيها اتضح شيئاً فشيئاً حق سلطان عمان في السيادة على هذا الاقليم .

★ ★ ★

الفترة الاولى ١٨٣٦ ـ ١٨٦٤



في سنة ١٨٣٦ قيل إن طلباً قدم الى السلطات البريطانية في الخليج من السيد سعيد سلطان مسقط ، جاء فيه أن أهل قبيلة الشحوح تابعون للشيخ القاسمي سلطان بن صقر . ولكن يبدو أن أهل القبيلة نفسها لم يعترفوا بهذه التبعية وظلوا على علاقة ودية مستمرة بمسقط . وأعقب ذلك نشوب مشاجرة بين الشحوح وشيخ الشارجة لاستيلاء رجل من القواسم على حصن إلى جوار دبي أقامه الشحوح وقد استولى عليه القاسمي غدراً . وحين أحس شيخ الشارجة بأنه لا يستطيع الرد على الشحوح الذين كانوا يغيرون على أطراف إقليمه فرض الحصار البحري على ساحلهم كله في سنة ١٨٣٩ وخاصة على خصَبَ وقمذار لكن تقدم القوات المصرية في نجد وما تركه من أثر كبير على وضع شيخ الشارجة جعله يرفع ذلك الحصار ويتعجل توقيع السلم مع الشحوح .

وفي ١٨٥٥ ، وفي أعقاب مقتل مشارى بن ابراهيم ، الشيخ القاسمي حاكم دبي وحفيد سلطان بن صقر ، على أيدي الشحوح دعا شيخ الشارجه رعاياه في الشارجة وخان وأبو حائل وفشت والحايره لحمل السلاح

والتجمع في رأس الخيمة والسير منها براً إلى ذيبه ، وكان يصحبه هو حوالي مائة قارب وجميع القادرين على الجري من قبيلة زعب الأشداء وتحرك بهم عن طريق البحر. ولم تستطع قوات الشيخ البرية بقيادة ابنائه أن تعبر الجبال العالية فنقلت ايضاً بالقوارب إلى ديبه وكانت الحرب محلية في البداية ثم ما لبثت أن أصبحت شاملة لأن الشحوح في قمذار وغيرها من الأماكن نزلوا إلى البحر لمطاردة قوارب القواسم ولمساعدة أقاربهم في ديبه وراح القواسم من جانبهم يهاجمون الشحوح في كل مكان يجدونهم فيه وفي إحدى المرات كان هناك قارب كبير لأهالي قمذار راسياً في «خورفكان» فاستولى عليه أهل هذا المكان وقتلوا ثمانية من بحارته وأسروا الباقين . وأخيراً ، في يناير سنة ١٨٥٧ — وبعد أن دامت هذه الحالة لمدة سنة تقريباً — استدعى الكابتن فيلكس جونز الشيخ سلطان بن صقر وحذره من الاستمرار في إرسال الأسلحة والمعدات الحربية عن طريق البحر ، وخضع الشيخ على مضض بعد ان حاول المراوغة في هذا الأمر بالاتصال مباشرة بحكومة بومباي . وبالنسبة لشيخ الشارجة فلا شك في أن الشحوح هم من رعاياه ، ولذلك كانت له حرية القيام بعمل لإخضاعهم ، غير أن المقيم البريطاني كان يعتقد في ذلك الوقت أن الشحوح يدينون فعلا بالولاء لسلطان مسقط (١) ، وأن شيخ الشارجة إنما يهدف بعمله هذا الى ارغامهم على الخضوع له .

جولة المقيم السياسي البريطاني على طول ساحل روس الجبال ١٨٥٩ :

وفي سنة ١٨٥٩ زار المقيم السياسي البريطاني باخاب وخصب وقمذار وغيرها من المواقع الهامة على ساحل روس الجبال ، وقد قام بجولته هذه على ظهر قارب بخاري ضخم أثار دهشة وإعجاباً كبيرين بين هؤلاء الناس ، كما نجح في إطلاق سراح بعض الأسرى من القواسم الذين كان القي القبض عليهم في البحر . أما فيما يتعلق بالوضع السياسي في البلاد

(١) ليس من الواضح هنا هل هذا الرأى يشمل الشحوح جميعا أو يقتصر على هذه الجماعة من بيعه التى نشأ الخلاف في الاصل بينها وبين القواسم .

فقد لاحظ المقيم من اتصاله بالناس أن لهم ميولا قوية نحو سيد مسقط وانهم يكنون كراهية لا حدّ لها للقواسم . ويبدو أنه خلال هذه الجولة ـ وعلى نحو ما هو مذكور في التاريخ العام لعمان المتصالحة ـ تسلم كابتن جونز بعض القراصنة من رعايا مسقط ، وسلمهم للسلطان كي يأمر باعدامهم .

وقد سوّت السلطات البريطانيــة حالتين للقرصنة ارتكبهما بعض أهالي بخه في ١٨٥٩ أو ١٨٦٠ ، وذلك بالتفاهم مباشرة مع شيخ هذا المكان . ولكن في سنة ١٨٦٣ تلقى الرائد بيللي المقيم العام في الخليج شكوى من شيخ خصب بأن حملة قوارب من قمذار قد أحرقت قرية غزة وسوتها بالأرض ، كما رفع هذا الأمر ايضاً إلى الوكيل السياسي في مسقط و حكومة بومباي باعتبار أن كلا من خصب وقمذار تابعة لسلطنة عمان .

★ ★ ★

الفترة الوسطى ١٨٦٤ ـ ١٨٨٨



خلال هذه الفترة خضع قسم من منطقة روس الجبال لأشراف مباشر من السلطات السياسية البريطانية بعد أن مدت هيئة التلغراف الهندية الاوروبية خطاً أرضياً قصيراً عبر خور مقلب بين خليجي مالكولم والفينستون ، ومركز تلغراف على الجزيرة الأخيرة .

تاريخ خط التلغراف البريطاني فبراير ١٨٦٤ ـ ديسمبر ١٨٦٨ :

ومد حبل التلغراف المتجه من جوادر الى خور مقلب في ٩ فبراير سنة ١٨٦٤ ، وقبلها قضى الرائد ديسبراو الوكيل السياسي في مسقط اسبوعين يقيم علاقات واتصالات بأهل البلاد . وقد حدثت مشكلات وصعوبات كثيرة في التعامل مع الظهوريين المتوحشين خاصة أهل القريتين

المجاورتين حبلين ومكاكه ، فقد نشبت المشاجرات بين بعضهم البعض وبينهم وبين العاملين في مد التلغراف ، ولم يتيسر الحصول على الأيدي العاملة بأجور معقولة ، وأخيراً قدم التماس– أو بالأحرى «خطاب تسول » من « كل البدو » كانت العبارة الرئيسية فيه : « امنحونا شيئاً .. وإلا فان وجودكم في خطر » ، ولم يقدم سلطان عمان أية مساعدات مادية رغم تأكيده أن هذه البلاد خاضعة لحكمه ، لكن هذه الصعوبات العملية أمكن أخيراً تذليلها عن طريق النفوذ الشخصي للمسئول البريطاني ، ورغم عدم وجود خطر فعلي يتهدد العاملين إلا أن الرائد ديسبراو كان يرى أن بقاء سفينتين حربيتين أو ثلاث أمر كفيل بقيام أفضل الاوضاع وأرسل القارب المسلح « هيو روز » من بومباي لهذا الغرض . وواصل العاملون في مد الخط التلغرافي عملهم باتجاه بوشهر حوالي منتصف مارس ، ولمدة أربع سنوات تقريباً – ورغم الصعوبات والمشكلات – أقيم مركز التلغراف في خليج الفينستون ، ولكن أخيراً في ديسمبر سنة ١٨٦٨ نقل المركز الى جاشك على الساحل الايراني . وكانت درجة الحرارة في حاسك مرتفعة ارتفاعاً رهيباً ، وكان تمرد الأهالي – رغم الهدايا التي تقدم لرؤسائهم بين الحين والحين – خطيراً خطورة حتمت وجود قارب مسلح يقيم هنا وباستمرار .

مناقشة مشكلة ملكية اقليم روس الجبال ١٨٦٤ :

وفي سنة ١٨٦٤ أثيرت مشكلة ملكية روس الجبال لارتباط ذلك بالعمليات القائمة وقتذاك وبمحاولة السيطرة على الأهالي وحماية مركز التلغراف . وتبين أنها تثير مشكلات عديدة . ففي يناير ١٨٦٤ كان الرائد ديسبراو يعتقد تمام الاعتقاد أن الإقليم تابع لسلطنة عمان ، لكن سليمان شيخ قرية حبلين أبلغه أن أهل القرية تابعون لشيخ الشارقة القاسمي ، ورغم ان هذا لم يكن ثابتاً ورغم إنكاره من جانب الوكيل الذي كان السلطان قد عينه في خصب رأى الوكيل ان للموضوع من الاهمية ما

يحتم ذهابه بصحبة الرائد ستيوارت ، مدير عمليات التلغراف ، إلى مسقط وهناك طلب من السيد ثويني أن يقدم بياناً خطياً لاغراض التسجيل الرسمية يبين فيه ما اذا كانت مقلب نفسها وقريتا حبلين ومكاكه ، اللتين بينهما تعبر خطوط تلغراف الخور ، تابعة لأراضي سموه أم لا ، وما اذا كان يوافق على بعض التغييرات المحلية التي يقترحها موظفو التلغراف .
ورد السلطان على ذلك في اتصال له يوم ٢١ فبراير ١٨٦٤ فأشار الى « مقلب وخصب وما جاورهما » على أنها « جزء من بلادي وتابعة لي ، وليس لاي انسان آخر حق التدخل فيها ، كما أعلن موافقته أيضاً على تفاصيل اقتراحات موظفي التلغراف . ومن الابحاث والتحريات المحلية التي أجريت فيما بعد يبدو أن قمذار وخصب على الساحل الغربي والقرى الواقعة بينهما كانت تعترف فعلا بسلطة سلطان عمان ، لكن الشك ظل يحوم حول أهل فلم وشابص وشبصه على الناحية الشرقية للاقليم وقد قيل إنهم كانوا مستقلين في قراهم ، وتابعين لشيخ الشارجه في موسم التمور ، فقد كانوا معتادين على الهجرة إلى دبيه . ومن الناحية الأخرى لم يقدم شيخ الشارجة أي شيء يدل على مطالبته بروس الجبال أو جزء منها ، وذكر أنه بالرجوع الى شيخ مكاكه تبين أن شيخ الشارقة كان قد أصدر أوامره بعدم معارضة مد خطوط التلغراف بأي شكل من الأشكال .

وظلت الشكوك فيما يتعلق بالوضع الحقيقي لمقلب قائمة عند حكومة بومباي بعض الوقت لكنها مالت أخيراً إلى الاقتناع بأنها تابعة لمسقط . أما المشكلة التي أثيرت حول ما إذا كان مركز التلغراف واقعاً داخل الحدود الرسمية للقنصل البريطاني في مسقط أم داخل حدود سلطة المقيم السياسي في الخليج ، فقد حسمتها حكومة بومباي بتاريخ ٢١ ابريل لصالح المسئول الأول — وكان بين المسئولين شيء من النفور — على أساس « الاعتراف العام بأن إقليم موسندم تابع لإمام مسقط » ، واخيراً ، في ٥ يوليو ١٨٦٤ قررت نفس الحكومة أن « جزر التلغراف في خليج الفينستون هي جزء من اقليم مسقط » ، وبالتالي فللوكيل السياسي في مسقط حق

الفصل في المخالفات التي يرتكبها الرعايا البريطانيون في روس الجبال ، وعليه أن يستأذن من سلطان عمان لتخويله السلطات اللازمة للفصل في المنازعات التي تحدث بينهم وبين غيرهم من أهل البلاد . وفي ٢٦ أكتوبر ١٨٦٤ ونتيجة تقرير رفعه الرائد بيللي المقيم في الخليج وجاء فيه أن من المرهق مادياً ومعنوياً تحديد الحدود الفاصلة في منطقة روس الجبال لأن هذا لا بد أن يقتضي النظر والحكم في المزاعم التي يقدمها الشيوخ المتصالحون جميعاً مما قد يعطل حماية المنشآت البريطانية ، لذلك فالأفضل توقيع اتفاقية مع هؤلاء الشيوخ لحماية منشآت التلغراف البريطاني سواء كانت داخل حدودهم أم خارجها . ووافقت حكومة بومباي على هذا الرأي فأعلنت عدم تفويض أي من ممثليها السياسيين صلاحية النظر في مثل تلك المزاعم ، ولما كانت لحكومة الهند آراء مماثلة ، فقد تم التوصل الى هذه الاتفاقية المقترحة على نحو ما هو مذكور في تاريخ عمان المتصالحة وكانت نتيجة هذا كله أن أصبح إقليم روس الجبال غير محدد التبعية السياسية تحديداً دقيقاً .

وفي ١٨٦٥ قام الرائد ديسبراو الوكيل السياسي في مسقط وكابتن باول ، من البحرية الهندية سابقاً ، برحلة برية من ديبه إلى رأس الخيمة لكن الأثر الوحيد الذي تركاه عن هذه الرحلة لم يكن سوى مسودة خريطة لا نعرف الهدف منها على وجه التحديد .

★ ★ ★

الفترة الحديثة ١٨٦٩ ـ ١٩٠٧



اتفاقية بين سلطان عمان والشيخ القاسمي ١٨٧١ :

كان السيد تركي سلطان عمان كما اشرنا في تاريخ اقليم الشمالية قد وقع اتفاقية مكتوبة في سنة ١٨٧١ يعترف فيها بحق الشيخ القاسمي في تملك كل إقليم روس الجبال عدا خصب لكن الشيخ القاسمي لم يثر

هذه القضية التي كانت في صالحه . وفي سنة ١٨٧٩ اعتبر تركي نفسه الوثيقة باطلة لأسباب لو طابقت الحقيقة لما صح اعتبارها الا اسباباً كافية .

مشكلة السلم البحري على شاطيء روس الجبال ١٨٨١ :

وفي ١٨٨١ قررت حكومة الهند خلال الأعمال العدائية التي نشبت في سنة ١٨٧٩ بين اهل الفجيرة وحاكمهم شيخ الشارقة ان الواجب يقتضيها تحقيق السلم البحري على طول ساحل الشمالية – وبقدر الإمكان على ساحل روس الجبال – بنفس الطريقة التي يحافظ بها على السلم في سواحل عمان المتصالحة .

حوادث أقل أهمية ١٨٨٥ – ١٨٩٠ :

وفي ١٨٨٥ او ١٨٨٦ لفت شيخ بخه الاهتمام الى نفسه بمظاهرة بحرية قام بها باتجاه شعم ، وفي سنة ١٨٩٣ اعتبر سلطان عمان احد شيوخ الشحوح في خصب مسئولا عن حادثة مماثلة ضد نفس المكان في سنة ١٨٩٣ ، وسنجد تفصيلات اكثر عن هاتين الحادثتين في تاريخ عمان المتصالحة . وفي ١٨٨٧ قتل احد رجال والي مسقط على خصب في مشاجرة نشبت بين بني هدية الشطير وهم جميعاً من الشحوح في خصب وجاء السيد فيصل والسيد فهد ابنا السلطان الى خصب وبعد ان امرا بتغريم كل جانب من المتشاجرين مبلغ ٥٠٠ روبية سوّيا الخلاف القائم بينهم . وفي سنة ١٨٨٨ ارغم السلطان على إرسال سفينة إلى خصب لتوقف القتال الذي تجدد بين بني هديه وبني شطير هناك ، وفي هذه المرة اخذ ثلاثة رجال من القبيلة الأولى واربعة شيوخ من الثانية اسرى إلى مسقط حيث سجنوا في قلعة جلالي . وبين ١٨٨٦ و ١٨٩٠ حصل اضطراب بين الشحوح في روس الجبال قرب راس الخيمة ، وظلت الغارات المتبادلة وحوادث القتل دائرة بينهم في ضواحي المدينة .

وفي سنة ١٨٩٩ حدث خلاف كبير حول لؤلؤة نادرة عثر عليها رجل من قمذار في روس الجبال ، وهذه الحادثة بتفصيلاتها موجودة في الملحق الخاص بصيد اللؤلؤ ، ولقد نتج عنها تأكيد تبعية اقليم روس الجبال لسلطان عمان دون اعتراض اي من الشيوخ المتصالحين ، وبشكل خاص شيخ الشارقة .

بحث جديد في الوضع السياسي لاقليم روس الجبال ١٩٠٠ ـ ١٩٠٥ :

وفي سنة ١٩٠٠ ـ وكما هو مذكور في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج ادت الدلائل المتوفرة على نوايا عدد من الدول الأجنبية اتخاذ قواعد لها في الخليج الى زيادة اهتمام بريطانيا بالوضع البحري في هذه المياه ، وكان لاقليم روس الجبال اهميته في هذه العملية من جانب الحكومة البريطانية وحكومة الهند على السواء ، وقد شرحنا في مكان آخر النتائج العملية للمناقشة التي دارت حول هذا الموضوع ، ونسجل هنا فقط الحقائق النهائية المتعلقة بتبعية الإقليم موضوع البحث .

في ١٩٠٢ قام العقيد ب. ز. كوكس ـ الوكيل السياسي في مسقط آنذاك ـ برحلة على طول ساحل روس الجبال ، وكان هدفه الأول هو التعرف على اتجاهات الراي العام المحلي حيال مشكلة التبعية السياسية . وقد ذكر العقيد كوكس ان شيخ ليمه قد اعترف له صراحة بتبعيته للسيد فيصل بن تركي سلطان مسقط واعتباره رغبات هذا السلطان بمثابة اوامر له . ويبدو ان الظهوريين في خليج مالكولم ايضاً كانوا يعترفون بأن للسلطان حقوقاً وراثية ـ على الأقل ـ في حكم إقليمهم واضافوا انه إذا نشب اي خلاف فيما بينهم فهم يرفعوته إلى السلطان كي يفصل فيه . واعلن اهل قمذار دون تردد ايضاً انهم ليسوا هم وحدهم يدينون بالولاء للسلطان بل سائر افراد قبيلة الشيحي ، باستثناء قليل منهم فقط قيل انهم خاضعون لراس الخيمة (١) . كذلك اعلن الشحوح في القرى الممتدة بين

(١) ربما كانوا هم الشحوح الذين يعيشون في شعم وغاليلا وخور خارج أقليم روس الجبال ، ولم يكن ثمة شك على الاطلاق في تبعيتهم لشيخ رأس الخيمة .

خليج الفينستون وراس الخيمة ايضاً ولاءهم ومودتهم لسلطان مسقط ، وكان شيخهم قد اعتاد القيام بزيارات سنوية لتهنئة السلطان في عاصمته .

ومن الناحية الأخرى فقد لاحظ العقيد كوكس وجود ادلة كثيرة تشير إلى ان السكان بالفعل كانوا يتمتعون بنوع من الاستقلال ، وكان من رايه — استناداً الى الدلائل التي وضع يده عليها — ان بوسع الحكومة البريطانية ان تختار بين ان يكون إقليم روس الجبال تابعاً لسلطنة عمان او مستقلا في ذاته .

وقد قضى اللورد كيرزون ، نائب الملك في الهند ، اثناء جولته بالخليج يوم ٢٠ نوفمبر ومعه القائد العام للبحرية ونائب الامبرال اتكنسون ويلليز في فحص الخلجان والساحل في روس الجبال ، ولكن لم يتيسر له فرصة البحث التفصيلي — بالنظر لضيق الوقت — في الوضع السياسي لأي من القرى في الاقاليم .

وفي مارس ١٩٠٥ قام كاتب هذه السطور مدفوعاً بالرغبة في مساعدة العقيد كوكس بتحرياته حول ملكية روس الجبال فزار الشارقة وعقد اجتماعاً في منزل وكيل المقيمية حضره شيخ الشارقه بنفسه ورجل مستنير من الشحوح وسواهما من ذوي المعرفة والأهمية لمناقشة هذه المشكلة وسواها من المصالح والأمور الجغرافية والسياسية . وقرر هؤلاء المؤتمرون — بالاجماع — ان كل الأماكن الواقعة على البحر بين شعم وديبه — او بعبارة اخرى ساحل روس الجبال — تابع لمسقط والا فرق بينه في ذلك وبين داخل عمان .

من عرض هذه الحقائق في التلخيص السابق نستطيع ان نتبين ان سلطان عمان كان يزعم حق السيادة — ويمارسها بالفعل — على أجزاء عدة من اقليم روس الجبال خاصة خصب . اما الأهالي فهم ، رغم اتخاذهم وضع الاستقلال الفعلي حيث يرجدون ، الا انهم بشكل عام مستعدون للارتباط بمسقط ، وان شيخ الشارقة ، الذي كان جده يزعم فيما مضى السيادة على هذا الاقليم — لا يجادل اليوم في تبعيته لمسقط .

ملحق رقم (٤) · الاتفاقية المانحة للتنازلات الاقليمية من جانب سلطان عمان ٢٠ مارس ١٨٩١

الحمد لله وحده ...

ان الغرض من كتابة هذا العهد الشرعي المكرم هو اثبات انه قد تم التعاهد والتعاقد فيما بين صاحب السمو السيد فيصل بن تركي بن سعيد سلطان مسقط وعمان من ناحية ، والرائد ادوارد تشارلس روس ، حامل وسام نجمة الهند ، والمقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج باسم الحكومة البريطانية ، من الناحية الثانية ، على ان يتعهد السيد فيصل ابن سعيد سلطان مسقط وعمان المذكور باسمه واسماء وورثته ومن يخلفونه بألا يؤجر او يبيع او يرهن او يتنازل او يتصرف بأية صورة اخرى من الصور في ارض من بلاده لاحتلال اية دولة اجنبية عدا بريطانيا العظمى ، ويسري هذا على عمان ومسقط وبقية الأقاليم التابعة لها.

وتصديقاً لما جاء في هذا التعهد الشرعي والمكرم فان السيد فيصل بن تركي بن سعيد سلطان مسقط وعمان ، والرائد ادوارد تشارلس روس ، حامل وسام نجمة الهند ، والمقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج ، الأول عن نفسه وورثته ومن يخلفه ، والثاني عن الحكومة البريطانية ، يمهران بتوقيعيهما هذه الوثيقة بحضرة الشهود ، وذلك في التاسع من شعبان من سنة ثمان وثلاثمائة والف (بعد الهجرة) الموافق العشرين من مارس سنة إحدى وتسعين وثمانمائة والف (بعد الميلاد) .

اي. سي. روس	امضاء صاحب السمو
الرائد ، المقيم السياسي في الخليج	السيد فيصل بن تركي بن سعيد
* لانزدوان	سلطان مسقط وعمان
نائب الملك والحاكم العام للهند	

صدق عليها صاحب السمو نائب الملكة والحاكم العام للهند في سيملا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٨٩١ .

ه. م. دوراند
سكرتير حكومة الهند ، وزارة الخارجية



ملحق رقم (٥) · ترجمة التعهد الذى قدمه سلطان عمان في ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ للوكيل السياسى البريطاني في مسقط بشأن مناطق الفحم في صــور

بعد التحيات المألوفة ... فيما يتعلق بالرسالة التي بعثتم بها إليّ ، بشأن موضوع التقرير الجيولوجي وآراء حكومة الهند في موضوع الفحم ، فان لسعادتكم مطلق الحرية في ان تبلغوا الحكومة الهندية باسمي بانني لا انوي في الحاضر ان اضطلع بالعمل بنفسي ، اما في المستقبل فانه إذا شاءت اية حكومة او شركة استصدار إذن بممارسة الحفر في هذه المناجم فانني لن امنح هذا الاذن قبل الاتصال بحكومتكم ان شاءت ان تتولى هذا العمل معي .

هذا ما اردت ابلاغه لكم ... والله يحفظكم » .

الفصل الثالث

تاريخ عمان المتصالحة ★

ان تاريخ المنطقة المعروفة اليوم باسم عمان المتصالحة فيما يسبق منتصف القرن الثامن عشر يكاد يكون مفقوداً تماماً :

(★) أهم المراجع الرئيسية العامة في تاريخ عمان المتصالحة هي مختارات بومباى مجلد ٢٤ ١٨٥٦ ٠ وتلخيص مستر ج٠ أ٠ سالدنهـا للمراسلات المتعلقة بشئون الخليج ، ١٨٠١ ــ ١٨٥٣ المطبوع سنة ١٩٠٦ ويكمل النقص الموجود من جوانب كثيرة تلخيص مستر ج٠ أ٠ سالدنها للمراسلات المتعلقة بالشيوخ المتصالحين ، ١٨٥٤ ــ ١٩٠٥ المطبوع أيضا في سنة ١٩٠٦ ، كذلك التقارير الادارية السنوية لمقيمية الخليج ، ويقدم باكنجهام في « أسفاره في آشور وميديا وايران ٠٠ » ١٨٢٩ ، رواية تفصيلية محـايدة لاعمال القرصنة من جانب القواسم ، وتاريخ لو للبحرية الهندية ، ١٨٧٧ ، يضم معلومات تفصيلية كاملة عن كـل العمليات البحريـة أو البرمائية الخاصة بعمان المتصالحة ٠ وثمة حقائق اضافية تتعلق بقرصنة القواسم موجودة في كتاب موريير « رحلة في ايران ٠٠ » سنة ١٨١٢ ، كذلك كتاب ميجنان (رحلة الشتاء ٠٠) ١٨٣٩ ٠

أما بالنسبة للتاريخ الاكثر بعدا (١٦٠٠ ــ ١٨٠٠) فان المصادر هنا هى على وجه العموم المثبتة في هامش الفصل الاول من هـذا الكتاب ٠

والكاتب مدين للميجور ب٠ كوكس المقيم في الخليج لمراجعـة تاريخ الاقليم وتقديم معلومات اضافية هامة ، وقد عاونه في أبحاثه وتحرياته هذه خان بهادر عبد اللطيف وكيل المقيمية في الشارقة ٠ كما أن الكاتب مدين أيضا للكابتن ت٠ د٠ باركينسون من فرقة لانكستر الاولى ، وللكابتن ج٠ ب٠ وول من فرقة شمال لانكشاير الملكية ٠

الفترة السابقة لظهور القرصنة
١٦٠٠ ـ ١٧٧٨

علاقات البرتغاليين بساحل عمان بين خور قُوَيّ ورأس الخيمة . ١٦٠٠ ـ ١٧٥٠

في فبراير ١٦٢٥ لاحقاً للهزيمة التي اوقعها الانجليز والهولنديون بالبرتغاليين خارج بندر عباس تراجع القائد البرتغالي روي فرير دي اندراد ببعض سفنه حتى رسا في خور قُوَيّ على الساحل العربي المواجه وفيه اقام قاعدة موقتة ويبدو ان السلطات البرتغالية كانت تعتزم في نفس الوقت انشاء قاعدة في خصب .

واخيراً اصبحت كنج هي القاعدة البرتغالية الرئيسية ـ ان لم تكن الوحيدة ـ في منطقة الخليج ، ومن مذكرة صادرة عن ملك البرتغال مؤرخة في سنة ١٦٤٩ يأمر فيها « بمزيد من التحصينات في كاسبو » نستطيع استنتاج وجود قاعدة اخرى لهم في خصب . وحوالي سنة ١٦٣١ بنى البرتغاليون فيما كانوا يستعدون لاسترجاع هرمز من الايرانيين بالقوة قلعة في « جلفار » بالقرب من راس الخيمة . ولعل هذه هي القاعدة التي سبق ان اشرنا لوجودها في خصب .

أعمال عرب رأس الخيمة على الساحل الإيراني ١٦٠٠ ـ ١٧٥٠

ولا يتضح لنا (وجود) موثرلعرب ساحلعمان فيما جاور بندر عباس. او في اي مكان آخر على الجانب الايراني من الخليج قبل غزو افغانستان لايران ابتداء من سنة ١٧٢٠ . وقد استولى الشيخ راشد الذي ربما كان حاكماً لرأس الخيمة خلال الفوضى التي سادت بعد سقوط الاسرة الصفوية على باسيدو في جزيرة قشم وهناك أقام قاعدة أثرت تأثيراً كبيراً على عائد التجارة في بندر عباس ، وكانت في ذلك الوقت تقسم بين الانجليز والايرانيين . وقد أدى هذا إلى قيام حملة بحرية بريطانية على الشيخ راشد

– في إبريل سنة ١٧٢٧ بقيادة مستر و. ه. دريبر وكيل شركة الهند الشرقية في بندر عباس . وكانت السفن المستخدمة في الحملة هي الفرقاطة « بريطانيا » ، والسفينة المسلحة « البنغال » وسفينتين أخريين . وقد أسفرت عن استعادة السلطات البريطانية لـ « نصيب شركة الهند الشرقية من عوائد بندر عباس » من الشيخ . وفي سنة ١٧٣٧ حين نزلت قوة ايرانية على خور فكان وبدأت في اجتياح أقاليم إمام عمان يبدو أن عرب رأس الخيمة قد اعلنوا استسلامهم للقائد الايراني ، ولكن في سنة ١٧٤١ – والاحتلال الايراني كان ما يزال موجوداً في إمامة عمان – حامت شكوك حول اعتزام العرب – بالاتفاق مع السلطان – نهب بندر عباس بعد احتلال جزيرة صغيرة قريبة منها .

القواسم في الداخل والخارج ١٧٥٠ – ١٨٠٠ :

ولسنا نعرف الا أقل القليل عن التاريخ الداخلي للمنطقة التي تعرف اليوم بعمان المتصالحة حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر ، ولكن يبدو من الواضح أنه لا البرتغاليون ولا الايرانيون قد نجحوا في استعادة سيطرتهم على البلاد ، وان نفوذ شيخ القواسم الذي كان يتخذ من رأس الخيمة عاصمة له كان يمتد الى معظم الاقاليم المجاورة . وفي الخارج أصبح اسمه دليلا على كل العرب المقيمين في الناحية الغربية من اقليم عمان الجبلي . وقد كان انهيار النفوذ الايراني في الخليج بعد موت نادر شاه هو ما أدى الى ظهور القواسم على مسرح الاحداث . وقد عمل القواسم منذ بداية ظهورهم في الخارج على توجيه طاقاتهم نحو استغلال الموانى القريبة على الساحل الايراني مؤيدين في ذلك –او معارضين– سياسة جارهم امام عمان حسبما تملي عليهم مصالحهم الخاصة .

اقامة القواسم على الساحل الايراني وجزره ١٧٥٠–١٧٦٥ :

وعقب موت نادر شاه في ١٧٤٧ نرى أن ملا علي شاه حاكم بندر عباس وما جاورها وداريا بيجي ، أو القائد البحري العام ، لمنطقة

الخليج قد وجد نفسه مطالباً بدفع الجزية لغير جهة واحدة ، كما كان أيضاً معرضاً لتهديد ناصر خان ، حاكم اقليم لار الوراثي ، الذي تحالف مع القواسم ، وتزوج ابنة شيخهم راشد بن مطر تعزيزاً للحلف . وفي سنة ١٧٥٨ جاء ملا علي بسفن من هرمز لمناصرة شيخ القواسم على إمام عمان ، ولكن لم يحدث اشتباك فعلي بين الجانبين . وفي سنة ١٧٥٩ – وعلى نحو ما هو مذكور في الفصل الخاص بالتاريخ العام للخليج – قامت بعض سفن شيخ القواسم التي كان يفترض أنها ناشطة ضد المير مهنا ، زعيم قراصنة ريق على الطرف الشمالي للخليج ، باضطرابات في بندر عباس موقعة بعض الخسائر الجسيمة بالعاملين في الوكالة البريطانية هناك . ولم يقدم نائب الحاكم الايراني هناك أي تعويض عن تلك الخسائر .

وفي يونيو سنة ١٧٦٠ قام القواسم ، وكان واضحاً أن لهم قواعد أيضاً في قشم ولافت على جزيرة قشم وكذلك في لنجة وشناص على الساحل الى الغرب ، بتقديم العون لملا علي كي يستولي على مدينة بندر عباس ، لكنهم انسحبوا بعد ان عجزوا عن اجلاء حامية كانت تسيطر على قلعة المدينة باسم خان لار . وفي هذه المحاولة قدرت قواتهم بحوالي ١٠٠٠ رجل يقودهم الشيخ راشد بنفسه . ورداً على ذلك قام خان لار بمظاهرة بحرية على لنجة ورأس الخيمة لكنه وجد الموقعين محصنين تحصيناً كافياً وعلى أتم الاستعداد ، لكنه نجح على أية حال في تدمير جزيرة قشم . وفي سنة ١٧٦١ استدعى ملا علي عرب رأس الخيمة لمعاونته في الهجوم على هرمز ، وكان أهل هذا المكان – ومعهم عرب بني معين – قد اسروا عائلته في قلعة هرمز وحدثت هجمتان عليها لكنهما فشلتا . وفي خلال هذه الاضطرابات استولى القواسم على سفن لمسقط كانت تحمل ارزاً وغيره من السلع للوكالة البريطانية في بندر عباس ، وشارك ملا علي شاه في هذا العمل . وفي سنة ١٧٦٣ عقد صلح ثلاثي بين بني معين من ناحية والقواسم وملا علي شاه من الناحية الأخرى ، وكان من شروط الصلح تنازل شيخ رأس الخيمة عن السفينة « رحماني » التي كان قد

استولى عليها ، ثم تقسيم عوائد جزيرة قشم بالتساوي بين الاطراف الثلاثة .

طرد القواسم من ايران حوالي سنة ١٧٦٣ :

وأثناء تعزيز كريم خان الزندي نفوذه وحكمه في جنوب ايران عين الشيخ عبدالله شيخ قبيلة او اسرة بني معين حاكماً على بندر عباس وهرمز وقشم . وقد نجح هذا الشيخ ، حوالي سنة ١٧٦٥ ، في طرد القواسم وغيرهم من الغزاة من ارضه حيث ظلوا بعيدين عنه بعض الشيء طوال حياته .

علاقتهم بامام عمان ١٧٥٠ — ١٧٨٠ :

كان القواسم على وجه العموم قبل طردهم من ايران في شقاق مع الإمام أحمد في عمان الذي كان يزعم رغم عجزه عن تحقيق زعمه أن له حق السيادة عليهم . وبعد ذلك، وحين وضح أن سياسة كريم خان تهدد استقلال الساحل العربي كله ، تحالفوا موقتاً مع الإمام . وفي سنة ١٧٧٣ دمر الأسطول العماني ، بمساعدة شيخ هرمز ، سفينتين ايرانيتين تابعتين لبندر عباس ، ثم انسحبت سفن مسقط بعدها الى رأس الخيمة . وفي ١٧٧٥ نشبت الحرب مرة أخرى بين شيخ القواسم والإمام ، واعتمد الشيخ في هذه الحرب على مصادره وحدها ، ولم يتردد في الاستيلاء على سفن بوشهر بزعم أنها تحمل شحنات خاصة برعايا الإمام . وفي سنة ١٧٨٠ كانت العلاقات بين الطرفين ما تزال على عدائها وتوترها .

تولي الشيخ صقر بن راشد في رأس الخيمة حوالي سنة ١٧٧٧ :

وفي سنة ١٧٧٧ على وجه التقريب تنازل الشيخ راشد عن زعامة القواسم لابنه صقر ، وحاول هذا الخروج من العزلة المضروبة عليه فتزوج بابنة الشيخ عبدالله شيخ قشم ، وهكذا استطاع أن يسوي خلافاته مع بني معين .

فترة ظهور القرصنة وقمعها ١٧٧٨ ـ ١٨٢٠
التاريخ العام ، ١٧٧٨ ـ ١٨٠٣

في سنتي ١٧٧٩ و ١٧٨٠ كان يسود الخليج حالة من الفوضى والاضطراب الشديدين للافتقار الى قوة ضابطة في المنطقة ، وكانت الحرب بين شيخ القواسم وامام عمان — التي سرعان ما استؤنفت بعد هدنة قصيرة — من العوامل الهامة في ازدياد تلك الفوضى والاضطراب . وبدأ اسطول القواسم ، وفيه رجال اشداء يحترفون القرصنة ، بممارسة عمليات النهب والاعتداء في كل اتجاه دون تمييز ، وسرعان ما اصبحت أعماله أمثلة تحتذيها الموانىء العربية الأخرى .

وفي أواخر سنة ١٧٧٨ استولى القواسم على سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية وهي في طريقها من بومباي الى البصرة ، وباعوا بحارتها والمسافرين عليها كرقيق ويظهر انهم في ١٧٧٩ كانوا يضعون ايديهم على سفينة اسمها «إكسبديشن» كانت مملوكة لشيخ بوشهر ويرفضون ردها .

تدخل القواسم في البحرين ١٧٨٢ :

وفي ١٧٨٢ فشل شيخ القواسم في التوسط بين العتوب والمطالبين بالبحرين من الايرانيين فاشترك مع فرقة من انصاره في الهجوم الفاشل الذي قام به الايرانيون على قلعة العتوب الحصينة في الزبارة ، ويبدو أن مسلكه هذا نشأ عن موقف العتوب منه في الفترة الاخيرة ، فقد استولوا على قارب مملوك له واعدموا ثمانية عشر رجلا كانوا على ظهره .

غارة ربما من القواسم على رستاق في عمان ١٧٨٣ :

وحوالي ١٧٨٣ قام ابن رحمة ، وهو أحد شيوخ ساحل القرصنة كما يجدر بنا ان نسمي ساحل عمان المتصالحة في ذلك الحين ، بهجوم خطير على رستاق عاصمة إمام عمان في ذلك الوقت لكننا لم نستطع أن

نعرف شيئاً عن المحرض الحقيقي وراء الهجوم(١) او اهدافه الحقيقية .

وانقضت عدة سنوات في هدوء فلم يسمع عن القواسم خلالها شيء ، ولكن في سنة ١٧٩٧ تجددت حالة الحرب مرة أخرى بين مسقط ورأس الخيمة كما أعلن العداء بين امام عمان وحكومة ايران ، وهكذا نشأت ظروف شجعت في نفس السنة على وقوع حادثتين من جانب القواسم جديرتين بالذكر (٢) .

الاستيلاء على السفينة ياسين مايو ١٧٩٧ :

ففي ١٨ مايو سنة ١٧٩٧ هاجم اسطول من قوارب القواسم تجاه ساحل رمس السفينة « باسين » واستولى عليها رغم رفع العلم البريطاني فوقها ثم مضى بها الى رأس الخيمة حيث احتجزت مدة يومين قبل ان يطلق سراحها بأمر من الشيخ . ويبدو أنه لم يتيسر الحصول على تعويض عن هذه الاهانة التي لحقت بالعلم البريطاني . وبالتالي أثمر ترك القواسم دون عقاب ثمرته الطبيعية . ففي شهر اكتوبر التالي كان اسطول القواسم بقيادة صالح ابن شقيق الشيخ راسياً في ميناء بوشهر ، وكان يتربص ببعض سفن صور أثناء عودتها من البصرة ، وقد سلم له بناء على طلب ممثل الحكومة الهندية في بوشهر كمية من البارود وطلقات المدافع من سفينة الشركة المعظمة « فيبر » المسلحة بأربعة عشر مدفعاً . وهنا قام اسطول القواسم — بغتة وغدراً ودون انذار — بمهاجمة السفينة « فيبر » وهي راسية في الميناء وبحارتها مشغولون بتناول الإفطار . لكن السفينة

(١) ربما كان هو الشيخ صقر شيخ رأس الخيمة الذى كان جده الاكبر يسمى رحمة .

(٢) يقدم مستر ف. ووردن عضو المجلس في بومباى تفسيرا آخر لهذه الاحداث (انظر : تقارير بومباى ، مجلد ٢٤ ، ص ٥٧ ، ٣٠٢). لكنه يبدو أن الاستنتاجين اللذين يسوقهما لا يعتمدان على أساس وهما : (١) أن البريطانيين قد فشلوا من قبل في التزام الحياد في منطقة الخليج . (٢) أن مسلك القواسم نتج عن الصراع الذى كان دائرا بين الامام سعيد في عمان وشقيقه السيد سلطان .

المهاجمة سارعت بمهارة لرفع مرساها وأبحرت لتتفادى صعود القواسم اليها ، وفي الاشتباك الذي أعقب ذلك لم تفلح « فيبر » في الافلات من مطارديها فقط ، بل واستطاعت أيضاً اجبارهم على الهرب الى عرض البحر . وفي هذا الاشتباك قتل قائدها الشجاع « الملازم كاروثرز » ، ومن عدد بحارتها البالغ خمسة وستين رجلا قتل —على أقل تقدير— اثنان وثلاثون . ومرة أخرى أفلت مرتكبو هذا الجرم دون عقاب . ويبدو أن السلطات البريطانية قنعت بتأكيد تلقته من شيخ القواسم بأنه يكن للحكومة البريطانية احتراماً كبيراً ، لكنه في حقيقة الأمر لا سيطرة له على الشيخ صالح الذي سار بالاسطول الى شاطيء ايران « وأقام هناك بين عرب بني خالد .. بل وتزوج امرأة من هذه القبيلة المشهورة بالعنف والضراوة » ويبدو ان حكومة الهند لم تتخذ إجراء ما رغم ما ذكره شيخ القواسم من أن السفينة « فيبر » هي التي بدأت باطلاق النار .

علاقاتهم بمسقط ١٧٩٦ – ١٧٩٩ :

وفي سنة ١٧٩٨ عقد السيد سلطان في عمان صلحاً مع القواسم ليعزز قواه في مواجهة السلطات التركية في البصرة ، ولكن بمجرد استقرار الخلاف التركي العماني عادت حالة الحرب كما كانت بين القوى العربية ، وشن السيد سلطان هجوماً بحرياً فاشلا على ميناء القوسم في ديبه .

وفي ١٧٩٩ حاولت الهجوم على صحار كل من قبائل النعيم وبني قتب بمعاونة بني ياس من دبي لكن السيد سلطان وقيس استطاعا أن يوقعا بهم هزيمة كبيرة في ليوى .

اقامة قاعدة للوهابيين في عمان ١٨٠٠ – ١٨٠٣ :

وفي ١٨٠٠ – وعلى نحو ما هو مذكور في تاريخ سلطنة عمان – وصلت قوة من الوهابيين الذين كانو قد ضموا اليهم مؤخراً واحتي الحسا والقطيف . واتخذ قائد الحملة فور وصوله إجراءات الاحتلال

الدائم للموقع الذي يهيء له بسهولة السيطرة على كل عمان الغربية ، وقد نجح في اجتذاب بعض قبائل البدو فيما جاوره ، وتناسى حاكم مسقط وشيخ رأس الخيمة خلافاتهما الموروثة ، وتشاورا فيما يجب عمله ، وحاولا حتى ان يتفاهما مع هؤلاء الغزاة القادمين ولكن بلا جدوى . وظلت أقوى وأعنف قبائل عمان تتجمع حول قضية الوهابيين . وفي منتصف سنة ١٨٠٢ كان كل الساحل الشرقي للجزيرة العربية من دبيه وحتى قرب البصرة يعترف بسيطرتهم . وفي ١٨٩٣ ركب القواسم البحر مرة أخرى ، بتحريض من سادتهم الوهابيين ضد حليفهم السابق السيد سلطان . وربما كان لهم دور في عملية الهجوم على جزيرة قشم التي كانت وقتذاك تابعة لمسقط والتي كان الوهابيون يعتزمون مهاجمتها في تلك السنة نفسها .



تزايد القرصنة ١٨٠٤ ــ ١٨٠٥

مسئولية الوهابيين المزعومة :

أدى قيام قاعدة الوهابيين في البوريمي الى تزايد في عمليات القرصنة وانتهاك القانون في البحر مما كانت حكومة الهند تعزوه لنفوذهم . غير ان الدراسة المتأنية للحقائق الآن ، وبعد انقضاء أكثر من مائة عام على وقوع الحوادث المذكورة لا تؤيد مطلقاً الرأي السائد عندئذ بأن القواسم لم يكونوا فيها سوى أدوات تنفيذ مضطرة على ما تعمل . فالطابع الحقيقي للقواسم ــ كما يكشفه مسلكهم في ١٧٧٨–١٧٧٩ وفي ١٧٩٧ تكشفه أيضاً سياسة حكومة بومباي التي انتهت لاحقاً الى فهم اوضح للأمور ألا وهو أن قوة الوهابيين القاهرة لمن حولهم استغلت لتبرير أعمال لا مبرّر لها على الإطلاق .

قضية السفينة « فلاي ... » ١٨٠٤ :

في سنة ١٨٠٤ كان عدد من السادة الانجليز وجماعة من رعايا الهند البريطانية قد أسرتهم سفينة فرنسية ● ثم أطلقت سراحهم في بوشهر ، ومنها ركبوا سفينة أهلية لتنقلهم الى بومباي ، وفي الطريق بين جزيرة طنب ورأس مسندم اسرهم قراصنة القواسم بعد أن جرحوا بعضهم وهم يحاولون المقاومة . وكان عدد منهم تابعين لسفينة الشركة المعظمة «فلاي» التي جنحت الى جزيرة قيس أثناء مطاردة السفينة الفرنسية لها ، فألقت الخزينة التي كانت فيها والرسائل التي كانت تحملها الى مكان ضحل المياه وأثناء عودة هؤلاء الافراد هابطين في الخليج حاولوا البحث عن الخطابات لاستعادتها فحصلوا عليها لكنهم اضطروا لابقاء الخزينة مكانها . وحين وجدوا انفسهم أسرى في رأس الخيمة دون أمل في إطلاق سراحهم تطوعوا –في مقابل إطلاق سراحهم– بأن يرشدوا القواسم الى حيث كانت الخزينة ، وقد تم هذا بالفعل .. لكن العرب أخذوا الخزينة بالاتفاق مع أهل جزيرة قيس ، ثم رحلوا بعدها تاركين الاسرى لمصيرهم في هذه الجزيرة المقفرة .

وفي النهاية لم يستطع من افراد هذه الجماعة الكبيرة الا رجلان فقط هما مستر جاول الضابط في البحرية التجارية ، وبحار اسمه بينول الوصول سالمين الى بومباي حيث سلما الخطابات التي كانت على السفينة « فلاي » بعد ان حافظا عليها رغم كل المشاق . أما باقي الجماعة فواضح أنهم لقوا حتفهم بين قيس وبوشهر بعضهم غرقت به السفينة التي حاول أن يستقلها ، وبعضهم الآخر قضى نحبه من مصاعب الطريق .

أما موت السيد سلطان مسقط على يد القواسم سنة ١٨٠٤ فمذكور في مكان آخر .

(●) السفينة الفرنسية المقصودة هي « لافورشن » ذات الثمانية والثلاثين مدفعا وقبطانها هو سوركوف ، وقد أسرتها لاحقا السفينة البريطانية كونكورد .

الاستيلاء على السفينتين شانون وتريمر :

وفي سنة ١٨٠٥ كانت السفينتان التجاريتان الانجليزيتان « شانون » بقيادة كابتن بابوك و « تريمر » بقيادة كابتن كامنجر ويملكهما مستر مانستي ، مقيم شركة الهند الشرقية المعظمة في البصرة ، قد تعرضتا لهجوم من القراصنة فيما جاور جزيرة قارور واستولي عليهما بعد مقاومة يسيرة وقد اعدم البحارة الهنود الذين كانوا عليهما ، كما حكم على الكابتن بابوك بقطع ذراعه لانه شوهد يطلق النار من بندقيته خلال الاشتباك وتم هذا فعلا بضربة سيف واحدة ، أما بقية الاسرى الاوربيين فقد نقلوا الى الساحل العربي حيث استطاعوا الفرار واحداً بعد الآخر . وأثبتت التحريات بعد ذلك أن « شانون » قد آلت الى القواسم في ريق على حين أصبحت « تريمر » من نصيب أهل رأس الخيمة ، وقد تحولت كلتا السفينتين الى سفينة حربية ، وأصبحتا تستخدمان بانتظام في عمليات القرصنة ، وظن مستر مانستي أن بوسع أمير الوهابيين إصدار أوامره باعادة السفينتين ، فأرسل وكيلا للقائه في عاصمته بالدرعية .. لكن شيئاً لم يتحقق من تلك السفارة .

هجوم على السفينة « مورننجتون ... » : ١٨٠٥ :

وفي نفس السنة أحاط اسطول من ٤٠ سفينة للقواسم بسفينة الشركة المعظمة « مورننجتون » ، المسلحة بأثنين وعشرين مدفعاً ، وحاول الاستيلاء عليها ، لكن الهجوم فشل واضطر المهاجمون للتراجع .

★ ★ ★

الحملة البريطانية الاولى على القواسم ١٨٠٥

سياسة حكومة بومباي :

كان موقف حكومة بومباي حتى هذه المرحلة من نشاط القراصنة متساهلا تساهلا لا يمكن تفسيره .. لا في ضوء الاحداث التي سبقت ولا

في ضوء الاحداث التي ستلي . ويبدو ان هذه الحكومة كانت قد أصدرت أوامر مستمرة وثابتة بألا تفتح اية سفينة من سفنها في الخليج النار الا بعد أن تطلق عليها ، وكان هذا الامر يجعل الطرادات الصغيرة والمفردة في خطر دائم أمام أعداء كان اسلوبهم المفضل في الهجوم هو النزول الى ظهر السفينة التي يهاجمونها ، وكان الذين يخرجون على اوامر حكومة الهند المذكورة معرضين دائماً لتوقيع العقوبات عليهم .

وفي احدى المرات قام الملازم جوان من السفينة « فيوري » المسلحة بستة مدافع باطلاق النيران على عدد من القوارب التي تجمعت أمامه بنية عدائية ، وحين رجوعه الى بومباي تلقى نقداً حاداً من الحاكم العام بنفسه لانه « جرؤ على الاعتداء على العرب الابرياء المسالمين في هذه المياه»(١) .

وفي مارس ١٨٠٥ قررت حكومة الهند بناء على اقتراح الكابتن ديفيد سيتون الذي كان قد ارسل الى مسقط كمقيم للمرة الثانية بعد موت السيد سلطان ، أن تساند مسقط في القضاء على القواسم(٢) لكن القرار أحيط بكثير من الإرجاء والتحفظ مما أفقده كثيراً من فاعليته . فقد كان مطلوباً من الكابتن سيتون ان يوقف سائر نشاطه الا اذا اقتنع تماماً بأن امير الوهابيين لن يتدخل لمعارضة ذلك النشاط ضد القراصنة ، بل وايضاً كان عليه القيام بعمليته باعتدال وقصد عظيمين » ، ومحاولة « الوصول الى السلام عن طريق المفاوضات » ، وعليه ان يتفادى — الى جانب ذلك — اية اعمال من شأنها ان تؤدي الى تعقيدات مع الحكومة التركية او الايرانية — ثم هناك ايضاً صعوبة أخرى .. وهي أن يؤدى عمله بالاتساق

---

(١) هذه هى المزاعم التى أوردها الصحفى بكنجهام ورددها بعده لو مؤرخ البحرية الهندية ، لكننا في نفس الوقت لا بد أن نعارض بشدة الاراء غير الرسمية التى يسوقها الصحفى بكنجهام ، الذى طرد بعد ذلك من الهند لتجرؤه على مهاجمة الحكومة القائمة .

(٢) كانت هناك عداوة مزمنة وقديمة — كما ذكرنا — بين القواسم ومسقط ، وفي هذا الوقت بالذات كان لا بد لحاكم مسقط من اتخاذ خطوات فعالة انتقاما لموت سلفه السابق السيد سلطان — الذى ذبحه القواسم .

مع ما يراه مستر مانستي المقيم في البصرة ومع ما يراه ايضاً الملازم بروس المقيم في بوشهر . وفي هذا الحادث سمح الكابتن سيتون لنفسه ، بعد إبحاره من مسقط على السفينة « مورننجتون » في ٢٨ مايو سنة ١٨٠٥ ، بأن يستدرج لسوء الحظ قبل قيامه بأي عمل ضد القواسم ، لمعاونة السيد بدر بحجة واهية ضد بني معين حكام بندر عباس ، وهي عملية احتجت عليها السلطات الايرانية فيما بعد واعتبرتها عملا عدائياً موجهاً ضدها ، ولكن قبل توجيه هذا الاحتجاج بالفعل ، كان كابتن سيتون قد وجد الفرصة ملائمة لتصفية بعض الحساب مع القواسم .

محاصرة اسطول القواسم في قشم سنة ١٨٠٥ :

ففي ١٥ يونيو تحرك الاسطولان البريطاني والعماني ، بعد ان وصلتهما اخبار عن وجود اسطول للقواسم راسياً في قشم ، فتوجها نحو مدينة قشم ، لكنه تبين لاحقاً ان تلك الاخبار لم تكن صحيحة ، ونظراً لوجود قوات قاسمية على البر باعداد لاتسمح بانزال الجنود من البحر لقتالهم ، فقد رجع الاسطول ثانية الى قواعده . وفي بداية يوم ٥ يوليو دخل اسطول صغير للقواسم يتكون من ثلاثين قارباً تحمل حوالي ١٠٠٠ رجل الى مدخل جزيرة قشم ، وهناك حاصره الكابتن سيتون والسيد بدر دون تأخير .

المفاوضات التمهيدية :

وفي المفاوضات التي أعقبت ذلك قام بدور الوسيط ملا حسين شيخ قشم . وقد طلب كابتن سيتون في بداية الأمر ان يدفع القواسم تعويضاً عن كل الاضرار التي اصابت السفن البريطانية ، ولكن حين أبلغوه بأنهم لا يستطيعون ان يدفعوا أكثر من ١٠ آلاف روبية ، وعلى اقساط ، أسقط موضوع التعويض ، وأخيراً تم الاتفاق على أنه اذا أعاد القواسم للكابتن سيتيون السفينة « تريمر » خلال خمسة وعشرين يوماً ومعها خطاب لحاكم بومباي يحوى اعتذار القراصنة عن مسلكهم ، واعلانهم عجزهم عن دفع التعويضات ، وتعهدهم بالكف مستقبلا عن مسلكهم

السابق فمن الممكن عقد الهدنة معهم حتى تجيء أوامر حاكم الهند . واذا رضي الحاكم المذكور عن الاتفاقية ، فعندها تعاد السفينة ويعلن السلم . وكان ملاحسين يلح في ضرورة التقاء كابتن سيتون شخصياً بشيخ القواسم سلطان بن صقر الذي كان موجوداً آنذاك ، لكن كابتن سيتون تحاشى ذلك اللقاء لانه يعرف أنه كان سيواجه ضغطاً من أجل الموافقة على شروط أخرى مثل السماح للقواسم بزيارة الهند . وكان السيد بدر متلهفاً للعودة لمسقط ، وربما كان للهفة هذه أثرها السيء على المفاوضات الجارية ، فهو قد كان مقتنعاً بأن هدنة مدتها سبعون يوماً كافية جداً ، وهو بعد ذلك ــ كما زعم ــ سيقوم بالهجوم على القواسم انتقاماً منهم لمقتل السيد سلطان ، ثم يجليهم عن المواقع التي يحتلونها في قشم وفي سواها ، هذا وفي أثناء وجود اسطول مسقط أمام بندر عباس ، حاول بعض القواسم القيام بعدة غارات بحرية على صور وجوادر .

مفاوضات أخرى أكتوبر ١٨٠٥ :

وأخيراً وفي أكتوبر سنة ١٨٠٥ ، وصل وكيل عن ملا حسين الى مسقط للتفاوض باسم القواسم ، وكتب كابتن سيتون يطلب التعليمات من حكومة بومباي ، وجاءت هذه التعليمات بلزوم جعل الاتفاقية المطلوبة شاملة كل مياه الخليج ، أما بالنسبة للتعويضات عن الخسائر السابقة فيجب أن تطلب كاملة مهما كانت الحالة .

★ ★ ★

المعاهدة البريطانية الاولى مع القواسم ١٨٠٦



لقد ثبت ان تنفيذ تلك المطالب الضخمة غير المنسجمة مع الانطباعات السابقة لدى عرب الخليج كان مستحيلا دون القيام بعمليات عدائية على نطاق واسع ، وعلى هذا فقد وقع كابتن سيتون اتفاقية بسيطة مع القواسم في بندر عباس يوم ٦ فبراير ١٨٠٦ ، وصدق عليها الحاكم العام في الهند بتاريخ ٢٩ ابريل التالي .

وفي هذه الاتفاقية أعلن السلم ، وتعهد القواسم بأن يدفعوا غرامة قدرها ٣٠ الف روبية في حالة خرقها ، أما السفينة « تريمر » فقد تمت استعادتها ، ورفضت الحكومة البريطانية مناقشة التفاصيل عن عدد المدافع التي كانت فوقها أو طاقم الرجال الذي كان يعمل فيها . وتعهد القواسم بمعاونة السفن البريطانية التي تزور شواطئهم أو تمر بها ، كما تعهدوا أيضاً بأن يقدموا انذاراً مدته ثلاثة أشهر قبل ان يضطروا لخرق السلم بدفع من أمير الوهابيين ، وأخيراً ، وبعد التصديق على هذه الاتفاقية– وقد تم ذلك لاحقاً دون تأخير – أصبح للقواسم ما كان لهم سابقاً من الحرية المطلقة في التردد على موانئ الهند . ولم يستشر أي الطرفين أمير الوهابيين في هذه الاتفاقية ، وقبل توقيعها أعيدت السفينة « شانون » أيضاً لكنها كانت في حالة سيئة .



توقف القرصنة فترة من الزمن ١٨٠٦ – ١٨٠٨

اسطول بريطاني ضخم في الخليج ١٨٠٧ :

لزم القواسم الهدوء خلال السنتين التاليتين على توقيع الاتفاقية المذكورة آنفاً وكفوا عدوانهم –على الأقل– عن التجارة والسفن البريطانية ويبدو أن نواياهم الطيبة التي تبدت في الاتفاقية والتزامهم بها قد عززهما وجود أسطول من ثمانية طرادات من سفن الشركة المسلحة في منطقة الخليج خلال سنة ١٨٠٧ . وقد كانت هذه السفن مرسلة أصلا مع سفينة صاحب الجلالة « فوكس » لتهديد البصرة خلال المشاحنات المتبادلة بين بريطانيا وتركيا في اوربا ، ولكن بدلا من ان تتراجع بعد أداء مهمتها ، ظلت راسية لمدة سنة كاملة في مياه الخليج .

حروب قبلية صغيرة من جانب القواسم .. الخ ١٨٠٦–١٨٠٨ :

ولم تتوقف أعمال القواسم في اتجاهات أخرى على أية حال . ففي سنة ١٨٠٦ انضم عدد منهم الى صف السيد قيس حاكم صحار في صراعه مع السيد بدر سلطان مسقط حول حكم عمان ، لكنهم لم يستطيعوا أن يدفعوا عنه هزيمة قواته أمام بدر . وكنا ذكرنا في تاريخ سلطنة عمان تلك الحركة البارعة التي قام بها شيخ القواسم سلطان بن صقر فاستعاد بها خور فكان من السيدين سعيد وقيس .

أمير الوهابيين يعزل شيخ القواسم ١٨٠٨ :

ويبدو ان عملية سلطان بن صقر في خور فكان كانت ذروة نجاحه ذلك أنه بعدها ببضعة أشهر صدرت اوامر أمير الوهابيين بعزله عن مشيخة القواسم ، فأقام لنفسه – في البداية – سلطة مستقلة في مينائه رأس الخيمه ، لكن الوهابيين عينوا في العام التالي ١٨٠٩ حسين بن علي شيخ الرمس حاكماً وجابياً للضرائب باسمهم في كل المنطقة المعروفة اليوم بعمان المتصالحة وتشمل رأس الخيمة ، كما نصبوا أيضاً بعض المسئولين الآخرين على أقاليم داخليه صغيرة في البلاد ، كذلك استولوا على حصون الفجيرة والباطنة وخور فكان في اقليم الشمالية .

★ ★ ★

انتعاش القرصنة ١٨٠٨ ـ ١٨٠٩

كانت النوازع العدوانية المتوارثة عند القواسم قد عادت للظهور في أعالي البحار قبل عزل سلطان بن صقر . وبذلك خرقوا معاهدة سنة ١٨٠٦ ، وزاد من شهرة نقضهم لتعهداتهم هذه المرة أن اعتداءاتهم وقعت تجاه ساحل الهند .

هجوم على السفينة « لايفلي » ١٨٠٨ :

ففي ابريل سنة ١٨٠٦ هوجمت أمام شاطيء جوجارات السفينة الصغيرة « لايفـلي » ويقودها الملازم ماكدنالد من قبل اربع سفن من سفن القواسم كل منها أكبر من السفينة المهاجمة وأكثر عدد مدافع ورجال ، وحاول المهاجمون النزول الى ظهر السفينة لكن نيرانها استطاعت صدهم وإجبارهم على الفرار .

وبعد ذلك اكتشفت ثلاث من هذه السفن في صورات ، فنقلت الى بومباي ، لكنه رغم وجود جرحى المعركة على ظهرها ، ورغم التحقق من اشتراكها الفعلي في الجريمة الا ان الحكومة قررت « اطلاق سراحها لتساعد السفن الساحلية الصغيرة التي قد تجنح الى الشاطيء » . وأدت السفن هذا العمل بكفاءة فعلا ، لأنه خلال سنة ١٨٠٨ وقعت أكثر من ٢٠ سفينة أهلية غنيمة في أيدي القراصنة العرب على الساحل الهندي .

وحوالي سبتمبر سنة ١٨٠٨ استولى عدد من سفن القواسم على السفينة التجارية « منيرفا » التي يملكها أيضاً مستر مانستي المقيم في البصرة — بعد أن دار اشتباك بين الجانبين لعدة أيام متوالية ، ثم نزل القواسم الى ظهر السفينة واستطاعوا الاستيلاء عليها ، وبعدها يقال إنهم اعدموا من كانوا على ظهرها بطرق تنم عن التعصب الديني الشديد ، ولم ينج منها سوى القائد الثاني للسفينة ، والنجار العامل بها ، كذلك نجت سيدة امريكية هي زوجة الملازم تيلور مساعد المقيم السياسي في بوشهر ، فقد احتفظوا بهؤلاء أسرى ، ونقلوهم إلى رأس الخيمة ، واستطاع الملازم بروس ، بعد عدة شهور ، افتداء السيدة تيلور ، أما رفيقاها الأقل حظاً فيبدو أنهما لم يتحررا من اسرهما بعد ذلك أبداً .

الاستيلاء على السفينة « سيلف .. » مرة ومرة أخرى ١٨٠٨ :

وفي ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٨ ، وبعد عدة اسابيع فقط من حادثة الاستيلاء على السفينة « منيرفا » واجهت سفينة الشركة المعظمة « سيلف »

ــ وتبلغ حمولتها ٧٨ طناً فقط ، وعليها ٨ مدافع تَقَدَّمَ اسطول من السفن العربية الكبيرة اليها لكنها أنقذت بوصول الاسطول الذي كان يقل سير هارفورد جونز وبعثته العائدة من ايران ، فقد فصل هذا الاسطول بينهما . وبعد مروره ــ وكما يروي محمد حسين خان أحد الاعضاء الايرانيين في بعثة سير جونز ، وكان على ظهر السفينة في ذلك الوقت ، فقد امتنعت منيرفا التزاماً بأحكام القوانين البحرية عن إطلاق نيرانها فترة طويلة لم تستطع بعدها مقاومة العدد الكبير من العرب الذين نزلوا على ظهرها . وكانت النتيجة مذبحة شملت معظم بحارتها . ومن القلة التي قدر لها النجاة قائد السفينة الملازم جراهام الذي رقد على ظهرها مثخناً بالجراح ، كذلك السكرتير الايراني الذي اختفى قاصداً في أحد حجرات السفينة . وقد أنقذ حياة الباقين ظهور سفينة صاحب الجلالة « نيرييد » بقيادة الكومودور كوربيت المسلحة بستة وثلاثين مدفعاً والتي عمد اسطول القواسم الى الفرار لدى رؤيتها تاركاً السفينة « سيلف » وراءه . وقد تولت نيرييد مطاردة الاسطول الهارب دون ان تحقق أي نجاح (١) .

هجوم على السفينة « نوتيلوس .. » ١٨٠٨ :

وبعد حادثة السفينة « سيلف (بثلاثة أيام فقط) كانت سفينة الشركة المعظمة « نوتيلوس » ذات الاربعة عشر مدفعاً بقيادة الملازم بينيت تمر قرب جزيرة هانجام ، حين تهددها ظهور سفينتين كبيرتين وأخريين صغيرتين للقراصنة . وخضوعاً للاوامر التي تحظر على السفن البريطانية البدء باطلاق النيران ، حال الكابتن بينيت قائد السفينة دون اطلاق النيران من سفينته الى ان اقتربت سفن القراصنة وأمكنت رؤية البحارة العرب

(١) يذكر سير هـ. ج. بريدجز في كتابه « تاريخ مختصر للوهابيين .. » (ص ٣٦) أن السفينة « نيرييد .. » قد أغرقت ثلاثا من سفن القراصنة ، لكن لو ــ مؤرخ البحرية الهندية ــ يرفض هذا القول . أنظر أيضا نصا مطولا عن السفينة « نيرييد .. » فصل ٤٦ من « رحلة موريير في ايران .. » .

وهم يرقصون رقصة الحرب وينشدون اناشيدهم الحماسية ، ويتداعون بصيحات الحرب . حينذاك — والعرب يزدادون اقترابا — أصدر الكابتن أوامره برفع العلم البريطاني والبدء في اطلاق النيران ، وركزت المدافع طلقاتها على السفينتين الكبيرتين ، وبدأ اشتباك بالمدافع دام حوالي الساعة ، أخلد الاسطول العربي بعدها الى الفرار وتبعته « نوتيلوس » بنيرانها الى مسافة طويلة .

★ ★ ★

الحملة البريطانية الثانية على القواسم
١٨٠٩ ـ ١٩١٠

لقد وصلت جرأة القواسم وحليفهم عندئذ حدوداً لا يمكن تجاهلها ، وتجلت روح هذه القبيلة في مطلب قدمه شيخ رأس الخيمة الى حكومة بومباي بأن تدفع له جعلا لقاء الامتياز الذي يمنحه لسفنها للملاحة بسلام في مياه الخليج . وقد قدر عدد اسطول القواسم في ذلك الوقت بحوالي ٦٣ سفينة كبيرة و ٨١٣ سفينة صغيرة ، على ظهورها جميعاً أكثر من ١٩ الف رجل .

الحكومة الوهابية والقواسم :

وقد عزى تجدد حملة القواسم للقرصنة هذه المرة الى ما كان عزى اليه من قبل في سنة ١٨٠٥ ، أي الى تأثير أمير الوهابيين ، لكن الادلة على صحة هذا الأمر وان كانت أكثر هذه المرة ، الا انها أيضاً لم تكن تصل الاقناع ولو أنه كان صحيحاً أن حسين بن علي حاكم الرمس قد زار عاصمة الوهابيين قبل ان يصبح ممثلهم في بلاد القواسم ، وقيل انه قد تم الاتفاق على حمل خمس غنائم القرصنة الى امير الوهابيين حسب العرف الوهابي في مثل تلك الحالة . وكان كابتن سيتون يعزو

عمليات القرصنة على الساحل الهندي الى تحريض امير الوهابيين ، وسواء صح هذا ام لم يصح ، فمما لا يمكن انكاره ان هذه الاضطرابات قد تواقتت —الى ابعد الحدود — مع عزل شيخ القواسم التقليدي وابداله بمسئول وهابي ، وفي سنة ١٨٩٠ استدعي شيخ القواسم المعزول سلطان بن صقر الى عاصمة الوهابيين في الدرعية حيث احتجز فيها . لكنه استطاع الهرب أخيراً عن طريق اليمن وميناء مخا . ووصل مسقط حيث استقبله سلطانها السيد سعيد استقبالا طيباً وكريماً . وفي نفس الوقت طلب أمير الوهابيين من القواسم الاشتراك مع العتوب في حملة بحرية على الكويت والبصرة ، ويبدو انهم استجابوا لذلك الطلب .. أو أعلنوا استعدادهم لاجابته على الاقل .

الاحداث السابقة مباشرة على الحملة البريطانية في ١٨٠٩ :

أما على الساحل الايراني فقد قامت قوة ايرانية كبيرة من لار بطرد القواسم من لنجة وجارك في ١٨٠٩ وارغمتهم على التراجع الى باسيدو على جزيرة قشم ، ولكن يبدو ان هذا التراجع كان موقتاً فقط لان عمارة بحرية بريطانية قد قامت بعد ذلك بأشهر قليلة بتدمير لنجة باعتبارها ميناء من موانيء القواسم .

كما ارسل القواسم أيضاً في نفس الوقت حوالي ٢٢ قارباً لنجدة رحمه بن جابر ، القرصان المشهور من خور حسان في قطر— حين كانت تهاجمه حملة ايرانية من بوشهر . وكان عونهم فعالا بما كفى لارغام الاسطول الايراني على الفرار بعد ان اسرت منه ست سفن . ويبدو ان آخر ضحايا القواسم في هذه المرحلة كانت السفينة « داريا دولت » بقيادة الكابتن فليمنج وقد استولوا عليها في يونيو سنة ١٨٠٩ . وفي أكتوبر من نفس السنة استطاع قارب صاحب الجلالة « كارولين » بقيادة الملازم وود ان يستولي على سفينة من اسطول للقراصنة كان يتألف من سبع وعشرين سفينة ، كما قام السيد سعيد سلطان مسقط بمظاهرة بحرية على موانئ القواسم دون جدوى .

دوافع الحملة البريطانية :

في هذه الظروف أصدر الحاكم العام في الهند اوامره باعداد حملة بحرية عسكرية كان الهدف الرئيسي لها هو تدمير القوة البحرية لقبائل العرب المشتغلة بالقرصنة –وأهمها القواسم– تدميراً تاماً ، وإطلاق سراح الرعايا البريطانيين وسواهم ممن وقعوا ضحايا لها . كذلك كان من اهدافها أيضاً ان تعيد السيد سعيد سلطان مسقط ، على حكم بعض المواقع التي انتزعها منه القواسم في خليج عمان . وحيث كانت سلطنة عمان في ذلك الوقت مهددة بالغزو من جانب القائد الوهابي مطلق الذي كان مقره آنذاك في البوريمي ، فقد كان انقاذ سلطان عمان من ذلك الخطر ايضاً ضمن أهداف الحملة(١) . وقد سمح للمسئولين عن الحملة بالتوصل لتسوية ودية مع القراصنة بعد تدمير سفنهم . كما كان على الحملة ايضاً أن تحصل على معلومات طوبوغرافية كافية عن المنطقة خاصة مواني القواسم ، كذلك أيضاً اختيار « جزيرة مناسبة » في الساحل المجاور للقواسم لتكون قاعدة بحرية او مقيمية بريطانية .

تعليمات لقواد الحملة :

وقد صدرت تعليمات بهذه الاهداف جميعها للقادة البحريين والعسكريين في الحملة عدا هدف واحد وهو حماية سلطان مسقط من الضغط الوهابي ، فهذا الهدف– اذا صح انه كان من بين أهداف الحملة– كان يعتبر بوضوح نتيجة غير مباشرة للحملة لا شأن به للضباط التنفيذيين وصدرت التعليمات تؤكد –بشكل خاص– ضرورة تدمير سفن القراصنة جميعاً . ومن الناحية السياسية فقد تم التزام أقصى جانب ممكن من الحذر والحيطة ، فمنعت العمليات البرية بقدر الامكان خاصة ما يثير صراعات مع القوى العاملة بأمر أمير الوهابيين . كذلك كان على الحملة الا تفصح

(١) أنظر : منتخبات بومباى ، مجلد ٢٤ ، ص ١٣١ ، ٣٠٥ .

عن أية نوايا عدائية نحو هؤلاء وان تتجاهل أية روابط قائمة بين القواسم والوهابيين .

وشدد على القادة بمعاملة القواسم كقوة مستقلة بذاتها(١) . وبمراعاة السيادة التركية والايرانية بقدر الامكان ، مع التأكيد للسلطات التركية -اذا لزم الامر- بأن هدف تأديب القراصنة لم يكن ينطوي على أية مطالب أو مطامع اقليمية . ومع ان لافت لم تعد تابعة لسلطان مسقط لكن قادة الحملة اوصوا بتدمير سفن القراصنة الموجودة فيها دون انتظار موافقة صريحة من السلطان على ذلك .

وكانت القوة البحرية التابعة للحملة تحت قيادة القائد ج. وينرايت المعقود لواؤه على سفينة صاحب الجلالة « تشيفون » وتسليحها ٣٦ مدفعاً ، الى جانب سفينة العلم الاخرى « كارولين » وتسليحها ٣٦ مدفعاً أيضاً ، وطرادات الشركة المعظمة « مورنتجتون » وتسليحها ٢٢ مدفعاً ، « تبرنيت » ١٦ مدفعاً ، « اورورا » ١٤ مدفعاً ، « مبر كوري » ١٤ مدفعاً ، « ونوتيلوس » ١٤ مدفعاً ، « برينس أوف ويلز » ١٤ مدفعاً ، «فستال » ١٠ مدافع و « فيوري » ٨ مدافع ، ثم قاذفة القنابل « سترمبولي » .

قوة وتنظيم الحملة :

أما القوة البرية فكانت تحملها ٤ ناقلات جنود كبيرة بقيادة الرائد ليونيل سميث من فرقة صاحب الجلالة الخامسة والستين ، وتضم ١٤١١ جندياً من المشاة : ٨٨٣ اوربياً و ٥٢٨ هنادياً . وكان بين الجنود الاوربيين فصائل من فرقة صاحب الجلالة الخامسة والستين ، وفرقة صاحب الجلالة السابعة والاربعين ، الى جانب فصيلة من مدفعية بومباي (٢) .

---

(١) في تعليمات سابقة صدرت للكابتن سيتون ، اعد تفسير ليقدمه الى أمير الوهابيين بشأن الاجراءات التى تنوى الحملة اتخاذها ضد القواسم انظر : مختارات بومباى ، مجلد ٢٤ ، ص ٤٣ . ولم يستطع الكاتب أن يتأكد هنا مما اذا كانت هذه التعليمات قد نفذت أم اهملت .

(٢) حسب التقارير العسكرية للفرق المشتركة ، بأن عدد الهنود يصل الى ٦٣٨ هنديا ، ويصل تعداد القوة كلها بالتالى الى ١٢٠٠ رجلا .

وكانت الحملة ككل تحت القيادة المشتركة للرئيس ونبرايت والرائد سميث .

وبموت الكابتن سيتون المقيم في مسقط حرمت الحملة –قبل ابحارها بشهر– من مستشارها السياسي(١) ، وصدرت الاوامر لمستر بروس المرشح لاشغال وظيفته والذي لم يكن من المحتمل ان تكون له الخبرة المحلية الكافية مثل سيتون – بأن يظل في مسقط .. وقد قضى نحبه هو أيضاً قبل نهاية العام نفسه .

وخرجت الحملة من بومباي في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٩ ، وقبل أن ينقضي اربع وعشرون ساعة على خروجها من الميناء سقط قاع قاذفة القنابل « سترمبولي » وغرقت وغرق معها ضابط من ضباط المدفعية ، ومعظم بحارتها ، وقدر كبير من الذخيرة الثقيلة المعدة لاستخدام الحملة كلها .

ووصلت الحملة الى مسقط في ٢١ أكتوبر ، ولحق بها هناك كابتن باستي وغيره من اعضاء بعثة سير جون مالكولم الثالثة الى ايران –وكانوا آنذاك في طريقهم إليها– « وقد عرض هؤلاء السادة خدماتهم تطوعاً » فتقبلتها قيادة الحملة منهم . وكان السيد سعيد في حالة يائسة وساخطة ، وكان يرى ان الحملة أصغر من أن تقوم بالمهمة الموكلة اليها ، وفي هذه المرحلة لم يعرض السيد سعيد تعاونه معها ، وتم الحصول على قوارب الاستكشاف المطلوبة ، وخرجت الحملة من مسقط يوم ٥ نوفمبر وقد انضم اليها ضابط موفد عن شيخ الكويت يقود كل عمارته البحرية ، وعرض تقديم مرشدين يعرفون مداخل جميع مواني القرصنة لكن كابتن

(١) كان كابتن دافيد سيتون – من فرقة مدفعية بومباى – مقيما في مسقط من ١٨٠٠ حتى ١٨٠٩ وتخللت هذه السنوات فترتا انقطاع قصيرتان . وكان موته بالحمى في البصرة في ١٢ أغسطس سنة ١٨٠٩ ودفن فيها . ولم يكن كابتن سيتون مجرد منفذ كفء للتعليمات فقط ، بل كان شيئا أكثر من هذا .. وسترد فيما بعد اشارة للاتفاقية التى عقدها مع أمير السند في ١٨٠٨ ، وعلى أى حال .. كان كابتن سيتون موظفا كفؤا نشيطا .. أسف الكثيرون لموته .

ونبرايت رفضهم ، وندم على عمله هذا فيما بعد عندما تبين له ان المرشدين الذين جاء بهم من مسقط لا فائدة ترجى منهم .

الوصول الى رأس الخيمة ١١ نوفمبر ١٨٠٩ :

ووصلت الحملة رأس الخيمة بعد ظهر يوم ١١ نوفمبر ، لكن ضحالة المياه ارغمت السفن على ان تتخذ مرساها على مسافة تتراوح بين ٢ ، ٤ أميال عن المدينة وفقاً لحجمها . وكانت السفينة « منيرفا » التي استولى عليها القراصنة ثم جهزوها بعشرين مدفعاً في سبيلها لجولة استطلاعية حين وصل الاسطول البريطاني الى رأس الخيمة ، وبمجرد ان رأت الأسطول عمدت الى الفرار ثم احتمت ببرج دائري كبير يبعد حوالي ميل جنوبي المدينة ، وعندئذ هاجمتها السفن الصغيرة في الحملة واستولت عليها ، لكن النيران القوية المتواصلة من الشاطيء حالت دون سحبها فأحرقت في مكانها . وفي محاولة لتطويق « منيرفا » ذهب الطراد «برنس أوف ويلز » حولها فجنح الى الارض واصابته النيران الصادرة عن الشاطيء إصابات كثيرة مباشرة .

وفي يوم ١٢ قصفت المدينة بمدافع السفن الاصغر حجماً ممن كانت تستطيع الاقتراب منها الى أقصى ما يمكن ، لكن المدافعين ظلوا يطلقون النيران من مدفعيتهم الصغيرة وقد اغلقوا الخليج ، فلم تحقق الحملة شيئاً يذكر(١) .

وفي الصباح الباكر من يوم ١٣ قامت مظاهرة بحرية عند مدخل الميناء من طرف المدينة الشمالي ، وخلف هذا الساتر نزلت كل قوارب المشاة البريطانية وبعض القوات البحرية والوطنية عند الطرف المقابل في مياه تصل الى منتصف قامة الرجل . واعترض هذا الانزال حشد من الرجال بالسيوف والاسلحة الخفيفة ، لكن نيران المدافع التي اطلقت عليهم من

---

(١) حسب ما جاء في تقارير الفرق العسكرية المشتركة (الفرقة ٦٥ مشاة) فان هذا الضرب لم يكن مركزا ، بل كان مجرد ساتر يغطي الحركة الهادفة لتحديد مواقع سفن العدو .

القوارب المسلحة استطاعت تشتيتهم ، وعند شروق الشمس ، كان السور المواجه لشبه الجزيرة من ناحية المدينة قد تم احتلاله هو والابراج المقامة عليه الى جانب بعض المباني القريبة .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر تم احتلال وسط المدينة ، ورفع العلم البريطاني على بيت الشيخ بينما ظلت الاجزاء الشمالية فقط من شبه الجزيرة في أيدي العدو ، وفي الساعة الرابعة أحرق بحارة الاسطول البريطاني خمسين سفينة لرأس الخيمة منها ثلاثون سفينة كبيرة ، وأصبحت المدينة نهباً للنيران ، وقد نهب أفراد من الجنود بعض الاسلاب ولكن لم يسمح بأعمال السلب العام فيها .

الجلاء ، ١٤ نوفمبر :

وفي شروق شمس يوم ١٤ ، وبعد وصول تقرير يفيد باقتراب حشد كبير من القوات العربية من الداخل ـ بادر الرائد سميث ملتزماً دون شك بالتعليمات التي لديه بتجنب أي اشتباك مع الوهابيين باصدار الاوامر بصعود الجنود الى ظهور السفن بأسرع ما يمكنهم . ولم تحقق الحملة تسليماً من العدو بالهزيمة اذ قد عاد القواسم سراعاً لاحتلال الشاطيء وكأن شيئاً لم يحدث . وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن القائد الوهابي مطلق قد تحرك لنجدة رأس الخيمة بمجرد وصول أنباء مهاجمتها اليه . وفي ضوء هذا الاعتبار ، وفي ضوء ما حدث بعد عدة أسابيع قليلة في شناص ، لا نستطيع توجيه اللوم الى القائد البريطاني لاتخاذه المسلك الحذر الذي انتهجه .

ولا يبدو لنا أن القتال في رأس الخيمة كان قتالا عنيفاً بأي شكل من الاشكال ، وان كان الاستيلاء على بعض المباني لم يتم الا بعد قتال شديد .

الخسائر :

وبلغت خسائر البريطانيين من القتلى جنديين على ظهر السفينة « برنس اوف ويلز » ، وكابتن دانزي من الفرقة ٦٥ مشاة الذي أصابته

طعنة رمح في رقبته وهو يطهر أحد البيوت في المدينة . ولولا ساتر الدخان الذي أحدثه أحتراق المدينة لزادت خسارة البريطانيين كثيراً . أما الجانب الآخر فقد ذكرأن عدداً « يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ رجلا من أولئك الأعداء قد قتلوا » ، أما عمليات الانزال ، ثم الصعود مرة أخرى الى ظهور السفن فتعتبر — في ضوء الخسائر القليلة التي حدثت — من أنجح العمليات العسكرية .

تدمير لنجة ١٧ نوفمبر :

وبعد ذلك تحركت العمارة البحرية الانجليزية عبر الخليج الى لنجه ، فوجدتها مهجورة من أهلها الذين عرفوا نبأ وصول الاسطول ، وفي يوم ١٧ قامت قوة صغيرة من القوات الهندية باحتلال المدينة بعد مقاومة يسيرة ثم أشعلت فيها النار ، هذا الى جانب تدمير ٢٠ سفينة شراعية من بينها ٨ سفن كبيرة مخصصة للحرب .

العمليات في لافت ٢٨ نوفمبر :

وفي منتصف يوم ٢٦ نوفمبر قامت الطرادات « مورننجتون » و « تيرنيت » و « نوتيلوس » و « فيوري » وناقلة الجنود « مارى » مستعينة بمرشدين من جزيرة قشم بدخول مضيق كلارنس ورست خارج ميناء لافت . وكانت الحملة تضم ٥٠٠ جندى من المشاة الانجليز . وطلب الى القواسم ، او حلفائهم القشميين الذين في المكان الاستسلام فوراً ، لكن دون جدوى . وحوالي الساعة الثانية من ظهر يوم ٢٧ والحامية ما تزال على رفض الاستسلام أنزل ٣٠٠ جندي الى البر لمهاجمة القلعة(١)، التي تبين أنها كانت محصنة تحصيناً أقوى مما ينتظر ، فلم تتمكن القوة المهاجمة من تحقيق شيء .. بل ، ونظراً للنيران المستمرة من مدفع

(١) جاء أن أحد الجنود قد وضع في يد ضابطه مبلغ ٣٠٠ جنيه استطاع الاستيلاء عليها ، وذلك لتوزيعها على اصدقائه .

هويتزر مقاس ٥,٥ بوصه ، لم تستطع حتى ان تنسحب الا عندما هبط الظلام . وفي نفس الوقت واصل الطراد « فيوري » وغيره من القوارب المسلحة اطلاق النيران . ولدى غروب الشمس كانت القلعة قد اصيبت إصابات خطيرة . وبلغت خسائر ذلك اليوم أحد عشر قتيلا وخمسة وخمسين جريحاً وكان بين القتلى ضابط ايرلندي من الفرقة ٣٧ هو الملازم س. ولد الذي قام بجهد شجاع لإسكات طلقات الهويتزر . وفي المساء ارسل انذار الى ملاحسين – الذي كان يقود الدفاع عن المدينة – بضرورة الجلاء عن القلعة قبل الثانية من بعد ظهر اليوم التالي ، وحين اشرق النهار كان الملازم هول من بحرية بومباي قد استطاع ان يتسلل ليطوق القلعة من الناحية الأخرى ، كذلك أحرقت « سفينة تابعة للميناء تم الاستيلاء عليها أثناء الهجمة السابقة على القلعة» ، ونهب من اموال المدينة بعد سقوطها ما ناف على ٢٠٠ الف روبية سلمت لوكيل حاكم مسقط .

فترة توقف العمليات ١٨٠٩ :

وفي ٧ ديسمبر تواعدت القوة جميعها على اللقاء في القاعدة التي جعلت في بركة بالقرب من مسقط وارسل أفراد الفرقة ٤٧ مع ٢٠٠ جندي هندي الى بومباي . ولم تشمل عمليات تدمير سفن القواسم القوارب الصغيرة التي لا تصلح لممارسة أعمال القرصنة .

مشكلة شناص يناير ١٨١٠ :

وأصبح السيد سعيد بعد تجدد آماله وانتعاشها باستعادة لافت يتلهف الآن لقيام الحملة بتنفيذ مخطط حكومة بومباي كاملا في إجلاء القواسم عن موانيهم في شناص وخور فكان على حدوده البحرية الغربية . وتقرر أن تلبي الحملة تلك الرغبات . وقد ورد ذكر العمليات الناجحة التي قامت بها هذه الحملة في شناص ونتائجها المؤسفة بالنسبة للسلطان تفصيلا في تاريخ سلطنة عمان .

وبعد أن غادرت الحملة شناص رجعت الى الخليج ووصلت الرمس يوم ١٥ يناير سنة ١٨١٠ حيث أحرقت ١٠ سفن وجدتها هناك ، وفي جزيرة الحمرا ، وهو المكان التالي الذي داهمته الحملة أبدى الاهالي شيئاً من المقاومة ، لكنهم حين عرفوا ان مدينة الرمس قد أنقذت سارعوا بالاستسلام ، كما سلموا ثماني سفن ثم إحراقها . أما في الشارقة فلم تستطع الحملة أن تجد أية سفن كبيرة ، وواضح أن اسطول عجمان قد استطاع تلافي نفس المصير بالاختفاء او الهرب لاننا نجده في سنة ١٨١١ يذرع الخليج طولا وعرضاً بصحبة القرصان رحمة بن جابر .

وفي ٢١ يناير رست الحملة بعد عبور الخليج في ماجو على الساحل الايراني ، وأحرقت أربعة قوارب تابعة للشارقة وجدتها راسية هناك ، ثم توجهت الى نخيلوه ، وجاراك ، وكنج ، وبندمعلم ، لكنها لم تجد سفناً كبيرة في أي من هذه الموانى ، ووجه إنذار حاسم الى شيخي الميناءين الاولين منها .

مشكلة قراصنة قطر :

وقبل عودة الحملة جميعها الى الهند دارت مناقشة حول القيام بعمل ضد القرصان رحمة بن جابر زعيم القراصنة في قطر الذي استطاع بمعاونة القواسم أن يوقع الهزيمة بقوة أرسلتها ضده السلطات الايرانية في بوشهر . وكان من رأي مستر هانكي سميث ، المقيم السياسي في بوشهر ، ضرورة انزال العقاب به ، لكن المشروع رُفِض رعاية لموقف رحمة المحايد ، إن لم نقل الودي ، من الدولة البريطانية ، والعلاقات الوثيقة التي قامت مؤخراً بينه وبين الوهابيين . ورجع معظم الحملة الى بومباي في فبراير ١٨١٠ ، لكن جزءاً صغيراً منها ظل في الخليج بانتظار الوصول الى رأي في مشكلة رحمة بن جابر ، ولم يعد هذا الجزء الى الهند الا في ابريل التالي .

النتيجة النهائية للحملة :

ونظراً لان سلطان بن صقر – الشيخ الشرعي للقواسم ، كان ما يزال حتى ذلك الوقت منفياً ولا نفوذ له على قبيلته ، ولخضوع القواسم بارادتهم لوكلاء الوهابيين ، ولأن الحملة لم تحاول توقيع صلح مع القواسم وفقاً للاهداف التي كانت حددتها لها حكومة بومباي . كذلك فانه بسبب وقوف العمليات العسكرية في رأس الخيمة دون ان تصل منتهاها ، فقد تعذر توقيع إتفاقية دون مزيد من العمليات أولا . لكن شعوراً ساد بين المسئولين البريطانيين في ذلك الوقت بأن خطر القواسم قد انتهى ، وأن ما بقي عليهم كان اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تجدد ذلك الخطر . ونصح مستر مانستي ، المقيم السياسي في البصرة ، بأن تفرض الحكومة حظراً على تصدير الاخشاب الى مسقط وبقية موانى الخليج ، وقد أيد جنرال مالكولم المبعوث البريطاني في ايران ذلك الاقتراح ، الذي ثبت لاحقاً أنه لا فائدة منه (١) .

ويبدو أن خطاباً قد ارسل لامير الوهابيين يطلب اليه العمل على منع أنصاره من ارتكاب عمليات القرصنة ، ورد الأمير رداً وقوراً – وان كان محملا بالسخرية – يقول فيه انه لا داعي لديه للدخول في عراك مع الدول المسيحية ، وأنه قد امر رعاياه بعدم التعرض للسفن البريطانية(٢) . وقد أثنى الحاكم العام في الهند ، ومجلسه أيضاً ، على « القدرة والكفاءة والحماسة التي اتسمت بها عمليات الحملة » من جانب الكابتن وينرايت والرائد سميث (٣) .

---

(١) منعت الحكومة بالفعل بيع الاخشاب للعرب على ساحل مالابار ، وظل هذا الحظر ساريا زمنا ما ، حتى أثبتت التجربة أن العرب لا يجدون أى صعوبة في الحصول عليه من أماكن أخرى خاصة من ترافنكور .

(٢) أنظر : رحلة موريير في ايران ، ص ٢٧٤ – ٣٧٥ .

(٣) خدم الرائد ليونيل سميث مع الفرقة (٦٥) من سنة ١٨٠٦ حتى سنة سنة ١٨٢٥ ثم رقى الى رتبة قائد في سنة ١٨١٩ ، ثم أصبح قائد الفرقة الاولى مشاة في سنة ١٨٣٤ ، فقائدا للفرقة (٤٠) مشاة في سنة ١٨٣٧ ، وفي هذه السنة الاخيرة وصل رتبة ليفتينات – جنرال ، ومنح لقب البارونية في سنة ١٨٣٨ ، وبعدها عين حاكما عاما في جامايكا ، ثم في جزر الموريشيوس حيث مات بها سنة ١٨٤٣ .

تجدد المتاعب مع القواسم ١٨١١ ـ ١٨١٩

تجدد القرصنة ١٨١٢ :

لقد توقفت القرصنة تماماً خلال ما بقي من سنة ١٨١٠ ، وطوال سنة ١٨١١ ، وكان طراد الشركة « بنياريس » و « برنس أوف ويلز» قد قضيا جانباً من هذه الفترة يعملان بالخليج ، ولكن في سنة ١٨١٢ بدأت الدلائل تشير الى عودة القواسم لاسلوبهم القديم . وفي سنة ١٨١٣ سقطت في أيديهم عدة سفن كبيرة تابعة لكانجون والبصرة ، كما قاموا أيضاً بنهب عدد من سفن التجار الهنود التي ترفع العلم البريطاني ، وأرغموا عدداً آخرمنها على البقاء دون حراك في ميناء بوز بندر لا تجرؤ على الإبحار . وكان تجدد الاعمال على هذا النحو يشير الى ان عدداً كبيراً من سفن القراصنة كان قد أفلت من التدمير في ١٨٠٩، ١٨١٠ .

الاعمال الانجليزية العمانية في رأس الخيمة ١٨١٣ :

وفي سنة ١٨١٣ ـ وكما اشرنا من قبل في تاريخ سلطنة عمان ـ أعد السيد سعيد سلطان مسقط حملة على رأس الخيمة كان الهدف الاول منها هو إعادة الشيخ سلطان بن صقر الشيخ الشرعي للقواسم . الى وضعه السابق في قبيلته بالنظر لتعهده ببذل كل ما في وسعه لقمع القرصنة . ووفقا لاقتراح من السيد سعيد ، وعملا باوامر من حكومة بومباي فقد رافق الملازم بروس المقيم البريطاني في بوشهر الحملة العمانية ليشهد توقيع الاتفاقية التي كان السيد سعيد يقترح ابرامها مع الشيخ سلطان بن صقر ، وليرتب مع شيخ القواسم ، بعد إعادته إلى الحكم ، اجراءات تجديد اتفاقية سنة ١٨٠٦ ، ولعقد اتفاقيات على غرارها مع القوى العربية الاخرى في الخليج ، غير ان فشل حملة السيد سعيد من وجهة النظر العسكرية ، على الرغم من المساعدة التي قدمتها قبيلة بني ياس من ابو ظبي له ، أدى الى تهاوي المخطط البريطاني الى الارض .

حملة أخرى ١٨١٤ :

وفي سنة ١٨١٤ أعد السيد سعيد حملة أخرى على رأس الخيمة بمساهمة من بني ياس أصابت بعض النجاح ، حيث تعهد القواسم بكف أعمالهم العدوانية عن أهالي كل من شاطيء خليج عمان ، واسفل خليج البحرين وكانجون ، واعتبار أهلها جميعاً رعايا لمسقط ، كما تعهدوا أيضاً برد أية غنائم ربما كان غنمها اسطولهم الذي كان آنذاك في عرض البحر ، لكنهم لم يفوا بوعودهم تلك . ففي أثناء وجود السيد سعيد في مواجهة رأس الخيمة ، أو عقب رحيله عنها مباشرة ، هجمت سبع سفن للقواسم على سفينة إيرانية كانت محملة بالبضائع في طريقها من مسقط الى بندر عباس ، وهو ميناء تابع للسيد سعيد ، وبعد اشتباك عنيف قتل فيه عدد كبير من كلا الجانبين استطاع القواسم الاستيلاء عليها . ولم يحدث أبداً أن ردوها رغم سريان الاتفاقية التي لم يجف مدادها عليها .

وقد حاول السيد سعيد ، قبل القيام بحملته على رأس الخيمة في سنة ١٨١٤ ، أن يعتمد على معونة مؤثرة من حكومة بومباي ، فراح يتغنى بمزايا عقد حلف هجومي — دفاعي ، غير ان السلطات البريطانية رفضت تفسيره للاتفاقيات المعقودة بينها وبين عمان . أما الملازم بروس فقد صدرت له التعليمات بالسير مع الحملة الى رأس الخيمة والمطالبة هناك بالتعويض عن الاعتداءات الاخيرة التي ارتكبها القواسم وان يعقد اذا أمكن اتفاقية جديدة مع تلك القبيلة . ولكن يبدو ان سير الأحداث وسياسة سعيد حالتا دون استطاعته التدخل في المفاوضات .

ويبدو ان سعيد ركز جهده في التسوية التي تمت للحصول على أكبر نصيب من الامتيازات لنفسه حتى إنه ارغم الشيخ سلطان بن صقر على التنازل عن أشياء كثيرة له ، لكن الاتفاق على كل حال تم على أن يكون الشيخ سلطان مالكاً للشارقة ، التي ظل لسنوات طويلة بعد ذلك يقيم فيها او في لنجة .

علاقة الشيخ سلطان بن صقر بالبحرين ١٨١٤ :

وفي اغسطس ١٨١٤ أرسل سلطان بن صقر وكان يقيم آنذاك في لنجة وكان مفهوماً أنه يمالىء الحكومة البريطانية — وكيلا عنه الى بلاط شيراز في بعثة سياسية لا نعرف عن أهدافها شيئاً ، ولكن نتائجها التي وضحت بعد ثلاثة أشهر كانت الانعام عليه بخلعة شرفية من شاه ايران ، وطلب معونته للايرانيين في إخضاع البحرين .

اتفاق مبدئي بين المقيم السياسي في بوشهر والشيخ الموجود وقتذاك على القواسم ١٨١٤ :

ولفترة من الوقت ، كان المقيم السياسي في بوشهر على اتصال بحسان ابن رحمه — الشيخ المقيم وقتذاك في رأس الخيمة — بصدد الغارات التي كان يشنها القواسم على ساحل الهند . وحدث في نفس الوقت ان استولى شيخ جاراك بالقرب من جزيرة قيس على السفينة « أحمد شاه » التي كانت تحمل بضائع لشركة الهند الشرقية ، فنهب محتوياتها ، ونقل جانباً منها الى رأس الخيمة في قارب للقواسم . ولم يرد حسان بن رحمه على الخطاب الاول الذي ارسله اليه المقيم ، بل سار الى الدرعية مباشرة ، ربما ليتداول في الأمر مع عبدالله بن سعود أمير الوهابيين وقتذاك . وفي طريق عودته الى رأس الخيمه أرسل حسان من الحسا رجلا يدعى حسان بن محمد بن غيث بخطابين أحدهما من الشيخ والثاني من أمير الوهابيين للملازم بروس ، ووصل هذا المبعوث بوشهر في ٢ أكتوبر سنة ١٨١٤ . وفي هذه الخطابات أنكر كل من الشيخ والامير أن يكون القواسم قد ارتكبوا أي اعتداء على سفينة ترفع العلم البريطاني ، ووعدا برد أية مسروقات يثبت أنها بريطانية وطلب كلاهما ضرورة توضيح الفروق بين الرعايا البريطانيين وسواهم ، وأضاف الشيخ مطالباً بمعاملة حسان بن محمد معاملة المندوب المخول كامل الصلاحيات التي تمكنه من تجديد اتفاقية ١٨٠٦ ، وطلب أيضاً النظر الى الماضي بعين الصفح والتناسي . وتجدد

الأمل في أن يرسل حسان بن رحمه وكيلا عنه الى بومباي ليناقش هناك امكانات عقد اتفاقيات منظمة ، وقد شرح لوكيل القواسم أن السلطات البريطانية لن ترضى بأقل من الكف عن أعمالهم العدائية في البحار كما أنهم أيضاً لن يعيشوا في اطمئنان على أرواحهم اذا لم يكفّوا عن تصرفاتهم . وهكذا وقع الملازم بروس وهذا الوكيل اتفاقاً مبدئياً ينص على ان ترفع السفن البريطانية علماً خاصاً يميزها عن سفن العرب العاملة في البحار ، حتى لا يتعرض لها القواسم ، كما نصت على إعادة المسروقات التي استولى عليها القواسم من السفينة « احمد شاه » الى جانب التزامهم ببعض الشروط الاخرى .. وبهذا يسدل الستار على الماضي .. وتترك للقواسم حريتهم كاملة في التردد على موانى الهند . وفور الاتفاق رفع المقيم الاتفاقية لاعتمادها من حكومة بومباي .

انهيار الاتفاقية بسرعة :

وسرعان ما ثبت عبث هذه الاتفاقية حين استولى القواسم في ميناء رأس الخيمة على قارب كان الملازم بروس أرسله يحمل خطابات ودية الى شيخ القواسم ومبعوثه حسان بن محمد بشأن عدة قوارب ترفع العلم البريطاني كان القراصنة قد استولوا عليها خارج ميناء بور بندر في أغسطس السابق ، بل وتذكر إحدى المصادر أن المبعوث نفسه قد تعرض أثناء رحلة رجوعه من بوشهر الى رأس الخيمة لاسوأ معاملة بسبب ارتباطه « بالكفرة » .

اعتداءات جديدة يرتكبها القواسم : ١٨١٥ :

ويبدو ان القواسم قد احسوا بأنهم تورطوا بالزام انفسهم بأكثر مما يجب فشنوا سلسلة منوعة من الاعتداءات البحرية فاقت كثيراً ما ارتكبوه من قبل . ففي ميناء موغو وبموافقة من أهله استولى القواسم على سفينة للسيد سعيد سلطان مسقط كانت محملة ببعض الخيول المرسلة الى

فرقة فرسان صاحب الجلالة السابعة ، وبشحنة من الكبريت للحكومة البريطانية نفسها . كما استولى القواسم ايضاً على ست سفن وطنية على ساحل السند ، وبعدها بفترة قصيرة حدث اشتباك خارج قريات بعمان بين واحد من اساطيلهم كان يضم سفينة كبيرة و ٢٥ سفينة صغيرة ، وبين اسطول يقوده السيد سعيد سلطان مسقط بنفسه ؛ وفي هذا الاشتباك جرح السيد سعيد ، وكاد القواسم أن يستولوا على سفينته رافعة العلم « كارولين » . وفي سنة ١٨١٥ استولى القواسم على سفينة تابعة للهند البريطانية ، وأعدموا معظم بحارتها واحتجزوا عدداً قليلا منهم للحصول على الفدية .

الاستيلاء على « داريا دوالت .. » يناير ١٨١٦ :

وفي ٦ يناير ١٨١٦ هاجم القواسم تجاه ساحل دويركه سفينة الشركة المسلحة « داريا دولت » — وكان قائدها وبحارتها جميعاً من الهنود — واستولوا عليها بعد ان نجحوا في النزول الى ظهرها . ومن بين ٣٨ نسمة كانوا عليها ، قتل ١٧ وحمل ٨ أسرى الى رأس الخيمة ، أما الباقون — وكانوا من الجرحى فقد طرحوا على الساحل الهندي . وكان تسليح هذه السفينة مكوناً من خمسة مدافع عيار ٢ رطل ، على حين كان بكل سفينة من سفن القراصنة الثلاثما لا يقل عن ٩ مدافع من نفس العيار ، فضلا عن ان كل سفينة كانت تقل عدداً يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ رجل مسلحين تسليحاً كاملا .

هجوم على السفينة اورورا يناير ١٨١٦ :

وفي نفس الشهر تعرض أسطول للقواسم — كان مكوناً من ١٥ سفينة صغيرة — لسفينة الشركة المعظمة (اورورا) المسلحة بأربعة مدافع ، بقيادة الكابتن جيكس ، وكانت تحمي سفينة صغيرة هابطة في الخليج تحمل اموالا لسلطان مسقط . وفي الاشتباك الذي دار استطاعت «اورورا» أن تصلي الاسطول المهاجم من نيرانها ما أغرق بعض سفنه والجأ الباقي الى الفرار .

حوادث قرصنة أخرى ١٨١٦ :

ولم يكد يمضي وقت طويل حتى قام القواسم بمهاجمة السفينة الامريكية « فارس » واطلاق النيران عليها ، كما هاجموا السفينتين « ماكلوي » و « سنترا » ونهبوا سفينة فرنسية صغيرة كانت في طريقها من جزر الموريشيوس الى البصرة رغم انها كانت في حماية سفينة فرنسية أخرى . وبعدها بعدة اسابيع ارتكب القواسم عدة عمليات قرصنة جديدة كان من بينها الاعتداء على سفينة ترفع العلم البريطاني — لم نستطع التأكد من اسمها — وقد استولت عليها خمسة قوارب من قوارب القراصنة كما أعملوا السيف في رقاب بحارتها جميعاً . ووقع طراد الشركة المسلح « تورارو » بين ايديهم واستمرت اعتداءاتهم في كل الاتجاهات . ووصلت المسألة حداً تعذر معه على الملازم بروس المقيم السياسي نفسه ان يجد قارباً يحمله خطاب انذار لرأس الخيمة ، ذلك بأن معظم الموانى على الساحل الايراني وجنوباً حتى باناند بدأت تتباهى بما يحدث على ساحل القراصنة وتتخذه قدوة لها ، وقد تحالف شيخ جاراك مع منظمات القراصنة ، كذلك ايضاً تردد أن الشيخ عبدالله بن احمد شيخ البحرين اعتزم الاشتغال بالقرصنة لانها أقرب طريق لتحقيق الثروه .

وأخيراً وصلت الامور قمتها حين استولى القواسم في البحر الاحمر سنة ١٨١٦ على ثلاث سفن تجارية تابعة لسورات يملكها تجار هنود وترفع العلم البريطاني ، وقد اعدم بحارتها جميعاً ومن كانوا على ظهرها باستثناء افراد قليلين هم الذين رووا قصة المأساة . وبلغت الخسائر هذه هذه المرة مايزيد على مليون و٢٠٠ الف روبية ، وكان يقود القراصنة في هذه العملية الامير ابراهيم أحد أقرباء حسان بن رحمه شيخ رأس الخيمة

في ذلك الوقت ، وكانت اعتداءات القواسم في هذه المنطقة الجديدة والنائيه قد بدأت منذ سنة ١٨١٥ ، ففي هذا الوقت ، كما تذكر الروايات المتواترة ، كان القواسم يشنون هجمات عدائية كثيرة في أماكن عديدة على طول الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية بما فيها جزر كوريا—موريا وحاسك على البر ، حتى إنهم جعلوا هذين المكانين مقفرين تماماً من السكان .

وقد استغرق بحث مسألة الاعتداء على سفن صورات هذه وقتاً طويلا . وفي سبتمبر ١٨١٦ ، وبمجرد ان تكشفت حقائق الحادثة ، أبحرت من بومباي السفينة الحربية المقاتلة « شالنجر » المسلحة بثمانية عشر مدفعاً ، وطرادا الشركة المعظمة « ميركوري » و « فستال » وتسليحهما ١٤ ، ١٠ مدافع على التوالي — متجهة الى الخليج . وأرسلت سفينة الى رأس الخيمة تطلب تفسيراً للعمل المذكور ، لكنها رجعت الى بوشهر تحمل انكاراً واضحاً من جانب القواسم للدور الذي قاموا به في البحر الاحمر ، مشفوعاً بتبريرات غريبة مثل قولهم ان القواسم قد وعدوا باحترام ارواح وممتلكات المسيحين فقط ، وهذا لا يسري بالتالي على الهندوك الوثنيين . واضافوا انهم لا يستطيعون ان يعتبروا كل أهالي الساحل الغربي للهند رعايا بريطانيين باستثناء أهل بومباي ومانجالور . وفي الصباح الباكر من يوم ٢٦ نوفمبر وصل الى مواجهة رأس الخيمة المقيم الملازم بروس ومساعده الملازم تيلور على السفن « شالنجر » و « ميركوري » و « فستال » و « إيرييل » وفي الصباح التالي حمل الملازم تيلور خطاباً للشيخ ونزل الى الشاطيء ، لكنهم لم يسمحوا له بلقائه . وبعدها بقليل وافق حسان بن رحمه على أن يقابل الكابتن بريدجر قائد « شالنجر » ، وكان بصحبته مستر ج. س. بكنجهام الذي عرف فيما بعد كرحالة وصحفي ، وكان يقوم له بدور المترجم . وفي هذا اللقاء تأكد أن الشيخ قد تسلم خطاب المقيم وتفهم تماماً ما جاء به . وفيه ايضاً

رفض الجانب البريطاني مناقشة السؤال المثار : هل للقواسم دخل في جريمة البحر الاحمر أم لا ، وطلب مباشرةً إما رد السفن والبضائع التي كانت عليها ، أو دفع ثمنها نقداً وفوراً . كما طلبوا ايضاً تسليم الامير ابراهيم لايقاع العقاب به ، كذلك تسليم اثنين من ابناء الشيخ للاحتفاظ بهما رهينتين في بومباي ضماناً لمسلك القبيلة في المستقبل . وكانت اوامر المقيم تقضي في حالة رفض المطالب المذكورة كلياً او جزئياً بانسحاب الاسطول بعد ان يعلن غضب الحكومة البريطانية على القواسم . وجاء رد الشيخ وقت الظهر من يوم ٢٧ ، وفيه كان ايضاً يراوغ ويماطل ، لكنه منح مهلة أخرى قدرها ٢٤ ساعة ليعاود التفكير ، وفي هذا الوقت هبت ريح شمالية عاصفة ارغمت الاسطول البريطاني على الانسحاب كي يلتمس له ملجأ في جزيرة قشم . وفي يوم ٣٠ عادت السفن مرة أخرى الى رأس الخيمة ومنح السلطان مهلة أخرى لاجابة المطالب تنتهي في ظهر اليوم التالي . لكن حسان بن رحمة ظل على عناده ، وظل متمسكاً باقتراحه وهو ان يرسل مندوبين عنه لتسوية هذا الامر في بومباي .

هجوم فاشل على رأس الخيمة ١ ديسمبر سنة ١٨١٦ :

وحين وصل هذا الرد اقتربت سفن الاسطول من مدينة رأس الخيمة الى أقصى ما يمكنها بحيث لا تجنح الى الارض ، وفتحت نيرانها على اربع سفن للقواسم كانت راسية قرب بعضها البعض هناك ، لكن مدى اطلاق النيران، وكان يبلغ ميلا كاملا ، لم يكن يسمح الا بإحكام بعض الطلقات القليلة فقط ، ولهذا لم ينتج عن الضرب أثر يذكر(١) وبعدها . تفرقت سفن الاسطول ، فانفصلت « مير كوري » و « ايرييل » لزيارة الشارقة ولنجة وجاراك للقيام بأعمال مشابهة لاعمالها في رأس الخيمة ، على حين قامت « شالنجر » بحماية « فستال » الى ان تخرج من الخليج ، ثم تعود السفينة الاولى الى مسقط لتقدم الحماية لبقية السفن .

---

(١) يبدو أن الضباط المحليين قد تجاوزوا التعليمات الصادرة لهم في هذا العمل . أنظر : بكنجهام ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨ .

قوة القواسم البحرية :

وقدرت قوة القواسم البحرية المشتغلة بالقرصنة في ذلك الوقت بحوالي ٦٠ قارباً كبيراً تابعة لرأس الخيمة ، تحمل كل منها عدداً يتراوح بين ٨٠ و ٣٠٠ رجل ، الى جانب ٤٠ قارباً من أحجام أصغر موزعة على مواني الشارقة الرمس ولافت ولنجة وجاراك ، ووقت زيارة الاسطول البريطاني لرأس الخيمة كان مفهوماً ان للقواسم حوالي ٢٠ سفينة موجودة بالفعل في البحر ، منها ٥ سفن في خليج عمان ، و١٥ أخرى في أعلى الخليج .

غارات القواسم على الساحل الايراني ١٨١٧–١٨١٨ :

ولم تكن حكومة الهند – على الرغم من قرارها بضرورة القيام بعمل حاسم ضد القواسم – في وضع يمكنها من القيام بتدابير إيجابية سريعة ، وفي الوقت الذي ظلت الحكومة ترجيء فيه هذا العمل ، كانت حوادث القرصنة في ازدياد . وفي اكتوبر سنة ١٨٨٧ قام القواسم بغارة على جزيرة الشيخ شعيب ، فنهبوا وأحرقوا القرية الكائنة في طرفها الغربي ، وساقوا كل الماشية الموجودة فيها وذبحوا عدداً كبيراً من أهلها . وبعدها بقليل دخلت سفنهم مضيق عسّالوا ، واستولت على ٥ سفن أهلية كانت هناك يقدر ثمنها وما عليها من حمولة بأكثر من ٣٠٠ ألف روبية ، واعدموا بحارتها جميعاً . وبعد أن مكث اسطول القراصنة يومين في عسالوا قام بهجمة على كانجون . . بل وهاجم داير أيضاً لكن أهل هذا الميناء الأخير صدوه وأجبروه على الخروج الى عرض البحر ، وقد اشاعت هذه الأعمال الفزع في بوشهر لوقوعها في أماكن قريبة منها ، وبذل حاكمها جهوداً كبيرة لاقناع الناس بالبقاء فيها وعدم الفرار الى الداخل .

غارات القواسم على ساحل الهند :

وفي نفس الوقت استولى القواسم خارج ديو على سفينتين أهليتين محملتين بالقطن ، وبعدها استولوا على السفينة « مصطفى » وهي سفينة

عربية لكنها كانت ترفع العلم البريطاني ويقودها ضابط بريطاني ، وقد استولوا عليها في مكان لا يبعد عن بومباي أكثر من ٧٠ ميلاً الى الشمال .

هرب سفن القواسم من جواتار ديسمبر ١٨١٨ :

وفي ديسمبر ١٨١٨ استطاعت سفينتا الشركة « ثيتس» و « سايكي » – تعاونهما سفينة صاحب الجلالة « عدن » أن تحاصر ١٤ سفينة من سفن القواسم في خليج جواتار ، لكنها على رغم نصيحة قادة سفن الشركة أمهلت سفن القراصنة حتى الصباح ، فاستطاعت هذه الاخيرة ان تنسحب تحت جنح الظلام .

« انتيلوب .. » يهزم أسطول القواسم ١٨١٨ :

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨١٨ شاهد طراد الشركة « انتيلوب » سفينة سلطان مسقط المسلحة « رحماني » ومعها سفينة أخرى صغيرة مشتبكتين مع اسطول للقواسم يتكون من اربع سفن كبيرة وثلاث صغيرة وظل القتال دائراً بين الجانبين لمدة يومين حتى استهلكت الذخائر او كادت ، وبادر الطراد « انتيلوب » بقيادة الملازم تانر بمهاجمة اسطول القراصنة محاولا دفعه نحو ساحل جزيرة قشم . وحاول القواسم محاولة مستميتة قهر مقاومة الطراد بالنزول الى ظهره ، لكن نيران المدفعية البريطانية صدتهم بعنف رغم ان بعض سفنهم نجحت في الاقتراب من الطراد لمسافة تقل عن مائة ياردة . وحين ركن اسطول القواسم الى الفرار قام الطراد بمطاردة سفنه أكثر من خمس ساعات لكنه لم يستطع اللحاق بها نظراً لمعاكسة الريح . وكان هذا عملا فريداً لان قوة القواسم كانت ٢٩ مدفعاً وحوالي ١٠٧٠ رجلا على حين كانت السفينة « انتيلوب » مسلحة باثني عشر مدفعاً عيار ١٨ ومدفعين عيار ١٢ ، وكان عدد بحارتها جميعاً لا يتجاوز ٧١ بريطانياً و ٣٧ هندياً . وقد اعترف القواسم فيما بعد بأنهم فقدوا في هذا الاشتباك ١١٧ قتيلا .

اشتباكات ومطاردات ... الخ بين الطرادات البريطانية وسفن القواسم . اكتوبر ١٨١٨ — فبراير ١٨١٩ :

وفي صباح عيد الميلاد من سنة ١٨١٨ استطاعت سفينة صاحب الجلالة « عدن » وسفينة الشركة الحربية « سايكي » ان تنقذا قارباً من بين أيدي القواسم ، وفي نفس اليوم طاردت سفينة الشركة « ييتس » اسطولا للقواسم مكوناً من ٧ سفن لكنها لم تنجح في اللحاق به ، وطاردرت في اليوم التالي اربع سفن أخرى ، وفي يومي ١٠و١١ يناير ١٨١٩ أغرقت سفينة صاحب الجلالة « عدن » سفينتين للقراصنة خارج قشم وهانجام . لكنها فشلت في الاستيلاء على ست سفن صغيرة كانت تصحبهما . وفي نفس الوقت لقيت سفينة صاحب الجلالة « كونواي » ١٧ سفينة من سفن القواسم في البحرين عائدة وعليها عدد كبير من المقاتلين من القطيف حيث كانت هناك لتقديم العون للوهابيين ضد اجتياح القوات المصرية لجزيرة العرب ، لكنها وصلت متأخرة . غير ان الكابتن برنارد — قائد سفينة صاحب الجلالة — احتراماً منه لحياد ميناء المنامة رفض الاشتباك بسفن القواسم وهي فيه ، وحين خرجت هذه السفن الى عرض البحر استطاعت الافلات . وفي الفترة من اكتوبر ١٨١٨ الى يناير ١٨١٩ التقت سفينتا الشركة « ثيتس » و « سايكي » بمجموعات من سفن القواسم يتراوح عدد المجموعة منها بين سفينتين و ١٠ سفن ، أكثر من سبع عشرة مرة ، وهي تطاردها من مكان لمكان ، ولكن بالنظر الى خفة السفن العربية وكفاءاتها الملاحية ، لم تستطع السفن البريطانية أبداً أن تضطرها للاشتباك معها .

وفي فبراير ١٨١٩ ، وبمناسبة المظاهرة البحرية البريطانية على البحرين ، تم اقناع شيخها بأن ترتب الامور مع حسان بن رحمه لتبادل الاسرى القواسم الذي كانوا بين يدي السلطات البريطانية بالنساء الهنديات اللائي كن اسيرات في رأس الخيمة ، وأطلق سراح ١٧ امرأة من هؤلاء بالفعل .

استعدادات من جانب القواسم لاحتلال باسيدو :

وكان القواسم في ذلك الوقت يعتزمون إنشاء قاعدة لهم في باسيدو على جزيرة قشم يستطيعون التراجع اليها والانسحاب منها اذا نجحت القوات المصرية المتقدمة دائماً في اجتياح بلادهم ، ومن هذا الموقع ايضاً يستطيعون التحكم في تجارة الخليج صعوداً وهبوطاً . ويبدو ان العمل البطولي الذي قامت به السفينة « انتيلوب » كانت له علاقة ما بمحاولة إفشال ذلك المخطط .

مناورات من القواسم ترفضها حكومة بومباي :

وحاول شيخ رأس الخيمة وقتذاك وهو يتوقى قصاصاً منتظراً أن يبذل جهده للوصول الى تسوية الامور مع حكومة بومباي ، وعرض إجراء مفاوضات ثلاثية كهذه التي حدثت في سنة ١٨١٤ بينه وبين أمير الوهابيين والسلطات البريطانية ، لكن الوقت كان قد فات ، ورفضت مقترحاته باصرار .



الحملة البريطانية الثالثة على القواسم
١٨١٩ ـ ١٨٢٠

الاجراءات السابقة على الحملة :

لقد أنجزت ترتيبات الحملة البريطانية الثالثة على قراصنة الخليج بعد التفكير في الاعتبارات التي لا بد أن تجعل منها عملا نهائياً وحاسماً . وربما كان ارجاء تنفيذها راجعاً لوجود متاعب في الهند لا سيما ما تعلق منها بحروب الجوركا في ١٨١٤ـ١٨١٥ والاضطرابات في بنداري

وحرب المراهطة في ١٨١٧–١٨١٨ . ويبدو ان ترتيبات الحملة على القواسم بدأت منذ وقت مبكر في سنة ١٨١٦ ، ولكن حكومة بومباي لم تعلن الا في سبتمبر سنة ١٨١٨ فقط – بأوامر من حكومة الهند – مشروعاتها لاعادة السلام في الخليج . وكان من المعتقد ان المقاومة العنيدة من جانب القواسم لن تقهرها الا قوة برية حددت حكومة بومباي عدد رجالها بما لا يقل عن ثلاثة آلاف رجل ، وحددت حكومة الهند عددهم بما يتراوح بين اربعة وخمسة آلاف . وبسبب الاحوال التي كانت تسود منطقة الدكن في الهند لم يكن من المتيسر الاستغناء عن خدمات فصيلة واحدة للعمل في الخارج خلال الشتاء التالي ، فأصدرت حكومة الهند تعليماتها بتأجيل الحملة للعام الذي يليه . وفي ذلك الوقت كان ابراهيم باشا – ابن محمد علي باشا نائب السلطان في مصر – قد قضى على سلطة الوهابيين في وسط الجزيرة . وكان من المؤمل ان يؤدي تقدم القوات المصرية المتواصل في شرق الجزيرة بعد أن تقرر طلب معونتها ضد رأس الخيمة ، الى تسهيل مهمة الحملة البريطانية لأن هذا التقدم كفيل باثارة الفزع بين القواسم .

وانتظاراً للوقت الذي تسوى فيه الامور واصلت حكومة بومباي اجراءاتها المطبقة لفترة طويلة .. في تنظيم قوافل السفن المحمية بالقطع البحرية العسكرية . صعوداً وهبوطاً في الخليج . وقد عاونتها سفن صاحب الجلالة عوناً كبيراً في أداء تلك المهمة . وقد وضعت بعض سفن الشركة لهذا الغرض تحت تصرف ضباط البحرية الملكية في الخليج ، وجعل عدد آخر منها على الشاطيء الايراني لمنع هجمات القراصنة عليه .

وفي العام التالي، ١٨١٩ ، استؤنفت مناقشة الاجراءات التي يجب اتخاذها في الخليج ، وقدمت اقتراحات عديدة لتحقيق السلم بعد نجاح الحملة . وبما ان حكومة بومباي لم تكن تنظر الى تدخل القوات المصرية في شئون الخليج بارتياح فانها كانت تفضل خطة تجعل من سيد عمان

مسئولا عن ساحل القراصنة وعن جزر البحرين ، على أن يسمح للبريطانيين في مقابل ذلك باقامة قاعدة على جزيرة قشم .. على ان يتكفل السلطان ايضاً بجانب من نفقات اقامتها . وكانت حكومة بومباي تعتقد أن للسيد حقاً موروثاً في المطالبة بالسيادة على ساحل القراصنة ، بينما تثور الشبهات حول ايواء شيخ البحرين للقراصنة وحمايتهم ، وكان مفهوماً لهذه الحكومة ايضاً ان شاه ايران على استعداد لقبول سيطرة سيد عمان على جزر البحرين في مقابل دفع جزية سنوية له قدرها ٣٠ الف تومان من عوائد الجزر التي تقدر بحوالي ٢٠٠ الف(١) ، ولكن امكانية القضاء بسهولة على استقلال البحرين كانت موضع الشك العميق، كما كان ينتظر معارضة ايرانية لاقامة قاعدة بريطانية في جزيرة قشم . وبعد مباحثات طويلة تم الاتفاق على خطة(٢) ستتضح لنا فيما بعد وكانت تشمل قبول العون البحري العسكري من سيد عمان والاحتلال النهائي لجزيرة قشم تحت سلطته لكن دون تكايفه الإسهام المادى في ذلك .

---

(١) لا بد أن هذا التقرير كان مبالغا فيه ، لان التومان في ذلك الحين كان يساوى الجنيه الاسترليني ، وفي الوقت الحاضر تتجاوز عوائد البحرين كلها ٢٠ ألف استرليني ٠

(٢) كان من رأى مستر ف٠ واردن العمل بمخطط آخر ، وكان قد قام بدراسة مستفيضة لاوضاع الخليج ومشكلاته ٠ ولم يستشره حاكم بومباى في اعداد الحملة رغم أنه كان في منصب السكرتير العام للحكومة وقد تقدم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨١٩ ــ بوصفه عضوا اقليميا في ولاية بومباى ــ بمذكرة تعليقا على هذه السياسة ٠ وكان مستر واردن يهتم أساسا بالوهابيين لا القــواسم ، ويرى أنهم المسئولون عن حوادث القرصنة التى ارتكبها القواسم ، وكتب يقول : « ان نتائج تحرياتى وأبحاثى قد أثبتت حقيقة هــامة هى أن القرصنة ليست أمرا عميق الجذور في منطقة الخليج ، بل هى ظاهرة حديثة ، وعلى العكس ، فالقبائل يفضل معظمها العمــل في الحقل التجارى ٠٠ » ، وكان من رأيه أن الاعتداء على السفن البريطانية انما جاء نتيجة تدخل الحكومة البريطانية ــ دون مبرر ــ في شئون الخليج ، وحاول في هذا الضوء تفسير حادثتى الاعتداء على السفينتين « باسين ٠٠ » و « فيبد ٠٠ » في سنة ١٧٠٧ ، وصور القواسم والعتوب على أنهم مكرهون من الوهابيين على الاشتراك في عمليات القرصنة ضد ارادتهم ، وبرغمهم ٠

وكتب عن القواسم يقول : « فهؤلاء لا يصدرون في أعمالهم عن ارادتهم الحرة ، لكنهم مرغمون على هذه الاعتداءات البحرية بضغط من الوكلاء الوهابيين عليهم ، وهكذا لا اتصورهم أنا على هذا القدر من الشر أو الامعان في القرصنة ، كما كنت أتصورهم قبل أن أجري تحرياتي هذه ·· وان ظهور القرصنة على هذا النحو في منطقة الخليج يمكن ارجاعه ــ بشكل مطلق وشامل ــ لتحريض من قبيلة الوهابيين ·· وفي هذا الضوء أحس أنني على استعداد لتبني قضية الدفاع عن هؤلاء واثبات الذنب على من ارتكبه بالفعل ·· » · وكان مستر واردن يرى أن سيد عمان ــ وقد تحدث طويلا عن ضعفه وتردده ــ ليس بالزعيم المناسب الذى يمكن أن يعهد اليه بأى نوع من أنواع السيادة على الخليج · ولا شك في أنه كان يستند الى أسس قوية حين ذكر أن سيد عمان ليست له حقوق في السيادة على ساحل القرصنة ، وأن الحكومة الايرانية ــ لا شك ــ ستعارض معارضة قوية في جعله حاكما لجزر البحرين ، وان مطالبته بالسيادة على جزيرة قشم ــ في مواجهة مطالب ايران ــ عمل لا يستند الى أساس · وكان من رأى مستر واردن تخفيض هذه الحملة المقترحة الى الحد الادنى ، وتحديد مهمتها فقط باعادة الشيخ سلطان بن صقر ، شيخ القواسم غير الوهابي ، فهذا الرجل قادر على التعاون لا مع سيد عمان فقط ، بل وأيضا مع الشحوح وبنى ياس ، والعتوب في البحرين وفي الكويت ، والايرانيين والاتراك جميعا · وهو يوافق على الرأى البريطاني بانشاء قاعدة على جزيرة قشم ، لكنه يرى أن المفاوضات في هذا الصدد يجب أن تتم مع الحكومة الايرانية لا مع سلطان عمان ، بل وكان يؤيد أيضا انتقال المقيمية البريطانية من بوشهر الى قشم · وأفصح عن تفضيله لعقد اتفاقيات مع القبائل تتوقف بمقتضاها عن ممارسة أعمال القرصنة ، وأهمية زيارة الموانى وتدمير السفن الحربية فيها ، كذلك أيضا ضرورة حظر تصدير أخشاب بناء السفن الى هذه المنطقة من الهند ·

وكان لبعض مقترحات مستر واردن نتائجها التى يمكن تبينها في الاعمال التالية ، لكن الخط العام لاقتراحاته لم يلق موافقة الحكومة · وفي مذكرة مؤرخة بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٨١٩ كتب سير أي· نيبين حاكم بومباى : « وان كل أعضاء المجلس يقرون وجهة نظرى فيما يتعلق بمقترحات مستر واردن ، وكل ما أود أن أضيفه هنا هو أن من رأي معظم الضباط الاكفياء ــ بحريين وعسكريين ــ ممن زاروا الخليج وعملوا به غير مرة خلال السنوات السابقة ، معارضة آراء مستر واردن ، فهم جميعا يؤكدون أن القواسم ليسوا مستعدين للتخلى عن أعمالهم هذه ، والانشغال بالعمل التجارى ، ويرون أن هذه العادات ذات جذور عميقة

بعثة كابتن سادلير ابريل ١٨١٩ - يناير ١٨٢٠ :

وبهدف الوصول الى اتفاقيات تمهيدية(١) أبحر الكابتن ج. فورستر سادلير من فرقة صاحب الجلالة (٤٧) من بومباي في ١٤ ابريل سنة ١٨١٩ يحمل خطابات موجهة لكل من السيد سعيد وابراهيم باشا . وكانت التعليمات الصادرة اليه هي ان ينزل بمسقط ، وبعد ان يكشف للسلطان عن طبيعة مهمته مع ابراهيم باشا ويتفق معه بشأن مدى وحدود المساعدة التي عليه هو-أي السلطان- تقديمها للحملة ، يواصل السير الى معسكر القائد المصري .

مغروسة في نفوسهم ، وان منطق القوة القاهرة فقط هو الكفيل باخضاعهم ، ثم .. ماذا قال القواسم ردا على الانذار الذى وجهه اليهم مستر بروس بشأن خرقهم للاتفاقية التى أبرموها واستيلائهم على عدة سفن تابعة لرعايانا ؟ .. قد قالوا انهم لو كفوا أيديهم عن السفن الهندية لتضوروا جوعا ! .. » .

(١) مادامت المعلومات والحقائق التعينية عن كابتن سادلير أصبحت اليوم متعذرة ، فان هذا الكاتب ينتهز الفرصة ليثبت بعض الحقائق التى استطاع جمعها فيما يتعلق بشخصية هذا الضابط الكفء ، وبعض أعماله التى قد يصيبها النسيان .

ولد جورج فورستر سادلير في كورك بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٧٨٩ وكان أبوه جيمس سادلير سليل أسرة مرموقة ، وقد اشترى ضيعة أسمها شانون وكان في وقت من الاوقات شريف مدينة كورك . أما اسمه الثانى ، فورستر ، فمأخوذ عن اسم والدته ، مس فورستر . وكان له شقيقان عمل الاصغر منهما - ريتشارد - في البحرية الملكية .

والتحق سادلير بالجيش بتاريخ ٤ ابريل ١٨٠٥ ، ورقى ملازما في نفس السنة ، ثم رئيسا في ١٨١٣ ، وعقيدا في سنة ١٨٣٠ . وتقاعد من الجيش في ١٧ فبراير ١٨٣٧ - وقد خدم سادلر عسكريا في مونتقيديو ويوينس في ١٨٠٧ ، وكان من ابريل سنة ١٨١٢ الى يونيو سنة ١٨١٥ ، مع ١٢ عريفا من فرقته - ملتحقين بالعمل مع قوات الشاه في ايران ، وتقديرا لهذا أنعم عليه فتح على شاه بفرمان وسيف ثمين ، كما اشترك في حملة مالدا بوسط الهند ، وعمل بالسياسة تحت اشراف سير ج. مالكولم في ١٨١٧ - ١٨١٨ ، وقام في ١٨١٩ - ١٨٢٠ برحلته الى بلاد العرب التى نتناولها في هذا النص ، وقد رشحته حكومة الهند لحكومة بومباى كى يتولى

كذلك كانت العمليات الصادرة له تقضي بأن يؤكد للقائد المصري أنه بمجرد انتهاء موسم الرياح الحارة وإمكان بدء العمليات من الهند فان قوة بريطانية بحرية وعسكرية كافية سترسل للتعاون مع القوات المصرية في اخضاع مدينة رأس الخيمة وأن هذه المدينة ستسلم –بعد إخضاعها– لاحتلال قوة مصرية . أما الخطابات الرسمية فكانت تهنىء القائد المصري بالانتصارات الباهرة التي أحرزها ، وتعرض عليه مخططاً لقيام عمليات من قوات أنجلو–مصرية مشتركة . كما صدرت التعليمات ايضاً للكابتن سادلير بدراسة موقف القوات المصرية في وسط الجزيرة ، وأن يحاول التعرف على قدر ما يستطيع دون ان يكشف اهتمامه الكبير بالموضوع على خطط المصريين مستقبلا بمنطقة الخليج ، ومهما كانت هذه الخطط ، فعليه ألا يقدم لقائد القوات المصرية ضماناً باسم الحكومة البريطانية لما هو أبعد من عملية رأس الخيمة . ثم عليه أيضاً ان يجمع المعلومات التي

القيام بهذا العمل ، وكان في ١٨٢٠ – ١٨٢١ قد أرسل سفيرا الى السند ووقع هناك اتفاقية حيدر آباد الخاصة بالهنود .. » وخلال ١٨٢٤ – ١٨٢٦ تولى مهام قائد لفرقة البنغال البريطانية في بورما .

ثم رجع الى أوربا في ١٨٣٣ أو ١٨٣٤ ، وربما لم تكن هذه المرة الاولى التى يرجع فيها اليها بعد رحيله الى الشرق ، وبعد تقاعده تزوج – ربما في ١٨٤٧ أو ١٨٤٨ بالآنسة بندنجزء من كورك ، وتزوج شقيقها أيضا من شقيقته ، وهاجر الى نيوزيلاند حوالى سنة ١٨٥٥ ، وقضى نحبه في أوكلاند قبل سنة ١٨٦٨ .

وقد كتب عنه أحد ضباط الفرقة الملكية في شمال لانكشير ، « وكان سادلير عالما عظيما من علماء اللغة ، لكنه كان حادا عنيف الطبع ، ولعل هذا ما جعله يتسبب في محاكمة الرائد ارلنجتون أمام محكمة ماتريل في سنة ١٨٣٤ ، لانه كان يوزع على الجنود مواد التموين عينا (خبزا) لا نقدا ، وكان الجنود مندهشين لهذا التصرف الغريب ، ويرفسون أرغفة الخبز التى تقدم لهم .. » .

وسواء كان اسمه ينطق سادلر أو سادلير فمسألته فيها شك ، وربما كان ينطق ويكتب بالطريقتين معا ، فنحن نجد أحدهما في سجلات مدينة كورك ، والآخر في تقارير وزارة الحربية وعلى السنة أصدقائه وأقاربه الذين ما يزالون على قيد الحياة ، ونظن أنه ليس ثمة ابن ذكر يرث عنه هذا الاسم اليوم على قيد الحياة .

يستطيع ان يجمعها بالنسبة لجغرافية وسط الجزيرة العربية ومصادرها خلال رحلته ، وبمجرد انهاء مهمته ، عليه ان يعود الى مقر الرئاسة البريطانية .

وقبل ان يصل كابتن سادلير الى مكان الأحداث ، كانت الظروف السياسية قد تغيرت بحيث جعلت تحقيق أهم جانب من جوانب مهمته أمراً مستحيل الحدوث ، الا ان الجهود التي بذلها من جانبه قد أثبتت أنه يتمتع بطاقة كبيرة وقدرة على الاستمرار وتحمل المشاق ، هذا الى جانب أنه أحرز السبق كأول اوربي تمكن من قطع شبه الجزيرة العربية من البحر ، وفي أكثر فصول السنة حرارة ولهيباً .

مفاوضات كابتن سادلير مع سلطان عمان مايو ١٨١٩ :

مكث كابتن سادلير في مسقط من ٧ إلى ١٨ مايو سنة ١٨١٩ حيث نجح في الحصول من السيد سعيد على تقدير دقيق للوضع السياسي للقواسم وقواهم العسكرية ، الى جانب وعد من السلطان بأن يتعاون –شخصياً– مع الحملة البريطانية على رأس قوات كبيرة ، وتحديد دقيق للدور الذي يستطيع ان يؤديه في تلك الحملة ، وتعهد تفصيلي بالمعاونة في النقل والشحن البحريين . ولم يرفض السيد سعيد باصرار سوى شيء واحد ، هو عدم قبوله التعاون بين قواته وقوات المصريين ، فقد كان يرى أن تعاون هؤلاء في عملية رأس الخيمة أمر يهدد أقاليمه هو أبلغ التهديد . كذلك أفصح السلطان عن اعتقاده بأن ابراهيم باشا يستطيع البت في المقترحات البريطانية دون الرجوع الى ابيه محمد علي باشا ، كذلك كان مقتنعاً بأن رحلة كابتن سادلير لن يمكن إتمامها قبل الموعد المحدد للحملة.. إلا لو تم تأجيل موعدها . وأثبتت الأحداث التالية صدق توقعه في الحالتين

رحلة كابتن سادلير وراء ابراهيم باشا عبر جزيرة العرب – يونيو – سبتمبر ١٨١٩ :

وتأخر كابتن سادلير في رحلته من مسقط لبوشهر نتيجة الرياح

المعاكسة ، ولم يستطع ان يصل القطيف –التي كان مفروضاً أن يبدأ فيها اتصالاته بالقائد المصري– قبل يوم ٢١ يونيو ، وهناك وجد المصريين قد انسحبوا وانتهى احتلالهم القصير الأجل لشرق الجزيرة ، لكنه ظل على يقينه بأن مهمته مستمرة وعليه أن يوصل الخطابات التي يحملها الى اهدافها. وبعد ان وصل الهفوف في ١١ يوليو ، صحب بقية القوات المصرية المنسحبة بغير نظام الى الدرعية وشقره ثم الى رأس في القصيم حيث وصلها في ٢٦ أغسطس فوجد هناك ان الباشا قد غادرها منذ ٤٨ ساعة فقط الى المدينة المنورة . ومن راس كان يستحيل على كابتن سادلير بحكم جغرافية البلاد نفسها أن يرجع الى الخليج ، وكان عليه ان يستمر في صحبة القوات الى حيث يستطيع التوقف قبل الوصول الى المدينة فوصلها يوم ٦ سبتمبر ، وفي آخر مكان بالقرب من حدودها سقط حصانه ميتاً من الاجهاد .

نتائج غير مرضية للمفاوضات بين كابتن سادلير وابراهيم باشا سبتمبر – نوفمبر :

وفي يوم ٨ سبتمبر استطاع كابتن سادلير أن يلتقي بابراهيم باشا ، وفي اليوم التالي سلمه الخطابات المرسلة اليه من الحاكم العام في الهند وحاكم بومباي مع سيف مهدى من الحاكم العام للباشا المنتصر ، غير ان الباشا أصر على ضرورة رفع مقترحات الحكومة الهندية رغم استحالة تنفيذها الى محمد علي باشا في القاهرة . ثم سار الباشا بعدها للحج الى مكة ، وظل كابتن سادلير ينتظر نتائج بعثته في ينبع حيث أصابته حمى عانى منها كثيراً . وبعد انقضاء فترة كافية لوصول الرد من مصر تبع كابتن سادلير إبراهيم باشا الى جده ، غير أنه تبين أن لهجة الباشا التي كانت من قبل ودية ولينة أصبحت الآن حادة وعنيفة . وأخيراً ، وبعد أن تعمد الباشا إهانة حاكم الهند برد هديته إليه ، أنهى كابتن سادلير مفاوضاته يوم ١٤ نوفمبر . وفي ٢٣ يناير سنة ١٨٢٠ حدث أن كانت

سفينة الشركة « برينس اوف ويلز » في زيارة لجدة فاستقلها كابتن سادلير ويبدو أنه عاد على ظهرها الى بومباي بعد رحلة دامت حوالي السنة بذل فيها كل ما يمكنه من جهود للتغلب على عقبات شاقه ومشكلات حادة . ولم يصل أي من الخطابات التي ارسلها كابتن سادلير الى حكومة الهند بعد رحيله من الهفوف .

هذا وكان قد استبعد بعد الحملة الاولى على القواسم امكان مساهمة المصريين في أية حملة أخرى .

تأكيدات لايران :

ومنعاً لقيام سوء فهم محتمل كثيراً لدى الحكومة الايرانية لأهداف الحملة البريطانية بتأثير من شيوخ لنجة وموجو وجاراك وشيرو الذين كان يعتقد أنهم انغمسوا موخراً في عمليات القرصنة وانهم يستأهلون ايقاع العقاب بهم ، فقد ارسل دكتور جيوكس بخطابات تطمين من حاكم بومباي لكل من الحاكم الايراني لاقليم فارس والحاكم الايراني في بوشهر . وفي ١٥ ديسمبر ١٨١٩ أرسل خطاب يشرح أهداف حكومة الهند من هذه الحملة الى مستر هـ. ويلكوك القائم بالأعمال في سفارة صاحب الجلالة بطهران لإقناع بلاط الشاه .

أهداف الحملة :

وفي التعليمات التي صدرت أخيراً للقائد سير وليم جرانت كير الذي عهد اليه بقيادة الحملة سياسياً وعسكرياً ، ترك للقائد مجال واسع للتصرف الشخصي ، بعد أن اوضح له ان الهدف الرئيسي من الحملة هو ايقاع عقاب موجع بقواسم رأس الخيمة والقضاء على قوتهم قضاء تاماً . وذلك بالاستيلاء على المدينة وتحطيم كل سفن وقوارب القراصنة ، كذلك تدمير كل شيء يمكن استخدامه في عمل عسكري او بحري اينما وجدوه . كذلك تطبق الاجراءات نفسها على ميناء الرمس وغيره من

الموانى التي تؤيد رأس الخيمة ، وعلى مواقع الساحل الايراني التي يمكن استخدامها كقواعد أو ملاجيء للقراصنة . وكانت القيود التي فرضت على تصرفات القوات البريطانية هي منعها من أية عمليات تبعد مسافة طويلة عن الاماكن التي توجد فيها سفن القراصنة الا في الظروف الاستثنائية والقاهرة فقط ، وكان عليها بالنسبة للشاطيء الايراني الالتزام بأقصى ما يمكن من الحرص لعدم المساس بسيادة صاحب الجلالة شاه ايران .
وفيما يتعلق بادارة مدينة رأس الخيمة ، وكانت الحكومة ترى حتى ذلك الوقت تسليمها للقوات المصرية ، فيجب ان يحال دون عودة الشيخ السابق سلطان بن صقر الذي كان رحل عن سلطان مسقط مؤخراً للقيام بمحاولة لاعادة الاستيلاء على منطقة حكمه في رأس الخيمة . غير ان هذا التحفظ رُفع منذ بدأت الحملة وتركت الحرية للقائدسير و. ج. كير لتنصيب من يراه على رأس الخيمة سواء سلطان بن صقر أو أي شيخ آخر يختاره الاهالي بشرط ألا يكون مرتبطاً بالوهابيين أو تكون له ميول مع القراصنة .

تشكيل القوات البحرية والعسكرية :

وكانت السفن الحربية التي وضعت تحت تصرف و. ج. كير التي تجمع بعضها في بومباي والبعض الآخر في الخليج هي الآتية : سفينة صاحب الجلالة « ليفربول » ، ٥٠ مدفعاً ، يقودها كابتن كولير و « عدن » ٢٦ مدفعاً ، « كاردو » ١٨ مدفعاً ، وسفن الشركة « تلجموت » و « بامريا » و « اورورا » و « نوتيلوس » و « واريل » و « فستال » وتسليحها ١٦ و ١٦ و ١٤ و ١٤ و ١٠ و ١٠ مدافع على التوالي . وبلغ عدد الشاحنات المخصصة لنقل القوات البرية والمعدات البحرية ١٨ شاحنة أما الجانب العسكري للحملة فكان يتكون من فرقة من المدفعية البريطانية(١) ، وفرقتي صاحب الجلالة (٤٧) ، (٦٥) ، والبطارية

(١) كانت المدفعية تتكون من « بطارية ستة مدافع عيار ١٨ رطلا ، وعدد من مدافع المورتار عيار ١٠ بوصة ، وعدد آخر من الهويتزر عيار ٥½ بوصة ومدافع ميدان يتفق عددها مع احتياجات الجنود وعددهم .. » (تقارير الفرق العسكرية المشتركة ..) .

الاولى من الفرقة الثانية للهنود المشاة ، وجماعات الجناحين من البطارية الاولى للفرقة الثالثة هنود مشاه ، وبطارية بحرية ، ونصف فرقة من الفدائيين . ويبلغ عدد جنودها جميعاً ٣٠٦٩ مقاتلا منهم ١٦٤٥ بريطانياً ١٤٢٤ هندياً(١) ، أما مجلس القيدة فكان يتكون من العقيد أ. ج. ستانوس مساعداً للقائد العام والرئيس و. ويلسون مساعد القائد الاول ، والرئيس ج. ف. سادلير مترجماً ، ولما كان هذا الاخير ما يزال غائباً في مهمته فقد حل محله في القيادة كابتن ت. بيرومت تومسون من فرقة صاحب الجلالة (٤٧) مدرعات .

الرحلة ، من ٣ الى ٢٤ نوفمبر :

وأبحر سير و. جرانت كير على السفينة « ليفربول » وعلى ظهرها القسم الاوروبي من الجنود من بومباي يوم ٣ نوفمبر سنة ١٨١٩ وتبعته بقية الحملة خلال ايام قليلة ، وظل القواسم على نشاطهم حتى النهاية ، ففي نهاية اكتوبر قيل ان سفنهم كانت تطوف كثيراً في مجموعات كبيرة حول شواطيء مكران والسند وكيثوار ، وحين كانت السفينة « كترلو » في طريقها بالفعل من بومباي للحاق ببقية الاسطول هاجمتها ١٥ سفينة كبيرة من سفن القراصنة لكنها استطاعت ان تهزمها بعد معركة دامت أكثر من خمس ساعات فتمكنت من إغراق ثلاث واستولت على سبع أخرى . وعلى حين كان الاسطول في طريقه الى الموعد المضروب خارج قشم سار قائد الحملة على السفينة « ليفربول » الى مسقط ليلتقي بالسيد سعيد فوصلها في ١٣ نوفمبر ، وفي ٢١ منه عاد للحاق ببقية الحملة ، وفي يوم ٢٤ هبت ريح شديدة اضطرت سفن الاسطول لان تلجأ لمرسى بجزيرة لاراك .

---

(١) « ساهمت الفرقة (٦٥) في هذه الحملة بتقديم ٧٥٠ جنديا ، وبأوامر من الحكومة وتفويض منها تم تسليح واعداد جنود الفرق المدرعة الخفيفة فيها ليقوموا بعمل حملة البنادق .. » . (من تقرير الفرقة (٦٥) مشاة) .

حصار ميناء رأس الخيمة ٢٥ نوفمبر – ٢ ديسمبر :

وفي ٢٥ نوفمبر وصلت السفينة « ليفربول » تصحبها « بناريس » تجاه رأس الخيمة وحاصرتا الميناء ، على حين تحركت شاحنات الجنود حول مدينة قشم . وخصص سير و. جرانت كير والمهندس الاول في الحملة يومي ٢٦، ٢٧ لفحص استحكامات ودفاعات المدينة ، وحين ثبت أنه يمكن الاستيلاء عليها دون حاجة لعدد من الجنود أكبر من الموجود فعلا في قشم أرسلت السفينة « بناريس » لتوجيه إنذار للاسطول ووصلت السفن يوم ٢ ديسمبر وتبعتها بعد ظهر اليوم نفسه الاربع السفن الاخيرة من الشاحنات ، وكان قد تقرر الا تبقى في الانتظار خشية تقلب الجو . وفي نفس اليوم وصل السيد سعيد على رأس فرقاطتين تحملان ٦٠٠ جندى .

إنزال الجنود وحصار المدينة ثم الاستيلاء عليها من الوهابيين ١٨٣٠ :

وبدأ انزال الجنود على مسافة ميلين تقريباً جنوب المدينة ، وضرب طوق عسكري حول شبه الجزيرة . وانقضى يوم ٣ ديسمبر في هذه الاجراءات وضرب الخيام وإعداد المؤن . وقد تبين ان السور القديم الذي كان يقوم على المضيق قد انهار منذ سنة ١٨٠٩ ، وبانقاضه بنيت قلعة(١) في منتصف المضيق ، واقيم بدله سور آخر أكثر قرباً من المدينة ، كما حفر العدو استحكامات وأقام متاريس لحاملي البنادق في المواقع المتقدمة . وفي يوم ٤ استطاع الجنود من الطليعة المتقدمة ورجال البوليس الحربي في الحملة أن يقيموا استحكاماً على بعد حوالي ٩٠٠ ياردة فقط عن أقرب مكان من المدينة(٢) . وتراجع العدو الى القلعة والمدينة ، وفي

---

(١) كانت القلعة – التى تقع على مسافة ٣٥٠ خطوة من سور المدينة الجديد بناء مربعا من الحجر الصلد ، وكانت أحصن من أية قلعة شوهدت في منطقة الخليج كلها . (تقارير الفرقة (٦٥) مشاة) .

(٢) كانت جميع الفرق الخفيفة المشتركة في القوة (وعددها ٥١) بقيادة الرئيس باكهاوس من الفرقة (٤٧) ، وتبعهم البوليس الحربى بقيادة العقيد مولسورث من نفس الفرقة .

هذه العملية قتل العقيد مولسورث « الضابط الشجاع والكفء » من الفرقة (٤٧) برصاص واحد من رجال العدو ، وكان قد صعد على الاستحكام ليشرف على تحصينات المدينة . وخلال الليلة التالية أقيمت بطارية من اربعة مدافع على مسافة ٣٠٠ ياردة من البرج الجنوبي لرأس الخيمة ، ووضعت بطارية من مدافع المورتار الى يمينها على مسافة ١٠٠ ياردة من حافة الميناء الداخلي . وفي يوم ٦ بدأ ضرب المدينة وقصف استحكاماتها بمدافع الاسطول والمدفعية البرية وكان رد العدو ضعيفاً نظراً لحاجته الى الذخيرة فيما يبدو ، فقد كانوا يطلقون أحياناً أحجاراً ضخمة من مدافعهم ، وكانو حين يسكت ضرب المدافع البريطانية . يبادرون الى جمع دانات المدافع التي لم تنفجر.. أو التي أخطأت مراميها . وفي ليلة ٦ ، وكانت ليلة حالكة الظلمة تسلل العرب حتى سيطروا لفترة قصيرة على بطارية مدافع المورتار البريطانية الى اليمين ، واستطاعوا أيضاً أن يسحبوا أحد مدافع الهويتزر حوالي مائة ياردة ، لكن المدفعية البريطانية استطاعت أن تصدهم تاركين وراءهم ستة قتلى .

وخلال يوم ٧ استمر تركيز المدفعية في هذا الموقع ، وجيء بمدفعين إضافيين من السفينة « ليفربول » زنة ٢٤ رطلا ، وطوال يوم ٨ ظل العدو معرضاً لنيران المدفعية بشكل دائم ، وطوال الليل ايضاً استمر قصف المدينة ، وفي الصباح الباكر من يوم ٩ بدأ ضرب القلعة مرة أخرى ، وفي الساعة الثامنة من الصباح نزل حوالي ١٠٠ جندي من فرق العاصفة ، الى جانب كل الفرقة (٤٧) مشاة ، والفصائل الخفيفة من بقية الفرق الاخرى وبدأ الجميع التقدم لمهاجمة المدينة بقيادة الرائد الرنجتون من الفرقة (٤٣٧). ولم يعترض تقدمها معترض ، وتبين ان أهل المدينة قد جلوا عنها تحت جنح الليل فتم احتلالها بمجرد تجول القوات في طرقاتها . وجمعت القوارب كلها في منطقة ضحلة المياه ، وارسل جزء منها الى المهرة حيث استولت على برج هناك وكانت هذه العملية شاقة مجهدة لكن المقاتلين تحملوها بمرح وروح عالية ، وقد كان الجو خلال بعض هذا الوقت سيئاً تماماً .

النتائج العسكرية :

ومن الجانب البريطاني بلغت خسائر العمليات كلها ضابطاً و ٤ جنود من القتلى ، ٣ ضباط و ٤٩ جندياً من الجرحى ، أما خسائر العدو فقد اعترف الشيخ بنفسه بأنها تصل الى ٤٠٠ رجل بين قتيل وجريح ، على حين يرفع بعض المراقبين هذا العدد الى ١٠٠٠ . ولم يكن في المدينة من الاملاك شيء سوى الماشية ، فقد أتاح طول الحصار فرصة للعدو كي يهرب الناس بما يملكون عبر الميناء الى الداخل ولكن تم الاستيلاء على ٦٠ أو ٧٠ مدفعاً معظمها من الحجم الصغير وبعضها غير صالح للاستعمال بالمرة ، كذلك أيضاً حوالي ٨٠ سفينة تتراوح حمولتها بين ٤٠ و ٢٥٠ طناً . ولم يكن في المدينة كلها سوى عدد قليل من الرجال والنساء المسنات ، أما الرجال فكان بعضهم من أسرى القواسم .

تعاون السيد سعيد :

وقد قام بحارة سفن مسقط بتقديم عون فعال خاصة في عمليات نقل الجنود وانزالهم ونقل المدافع والامدادات ... الخ . ولم يصل جيش عمان البري الا بعد الاستيلاء على المدينة . لكن القائد العام البريطاني أصدر اوامره برجوعهم فوراً خشية أن يؤدي ظهورهم الى مشكلات جديدة لا سيما ما اتصل بنقص الامدادات من الناحية الاخرى ، وقد ظل السيد بنفسه في مكان الموقعة حتى يوم ٧ يناير حين عاد الى مسقط .

العمليات في ظايه ١٨ — ٢٢ ديسمبر :

وحين سقطت رأس الخيمة بادرت السفن « كيرلو » و « اورورا » و « نوتيلوس » بالسير لحصار الرمس ، وهي قرية ساحلية صغيرة تقع على بعد عدة أميال الى الشمال ، وكان بها عدد من سفن القراصنة التي وقفها شيخ البلدة حسين بن علي لخدمة مصالح الوهابيين . وقد سبق له هو نفسه أن كان وكيلا للوهابيين في بلاد القواسم كلها من قبل . ووجدت السفن الرمس وقد هجرها أهلها ، وانسحبوا الى ظايه على مسافة ميلين الى الداخل

حيث كانت تقوم قلعة حصينة في قرية لحسين بن علي على هضبة مرتفعة ، وحيث كان العرب يعتقدون باستحالة الاستيلاء على تلك القلعة بالنظر لمناعتها فقد اتخذت الاجراءات للاستيلاء عليها لما سيحدثه ذلك من هبوط للروح المعنوية بينهم . وفي يوم ١٨ ديسمبر تقدمت قوة مكونة من فرقة صاحب الجلالة (٦٥) والعناصر الخفيفة من البطارية الاولى في الفرقة الثانية للمشاة الهنود ، و ٣٠ جندياً مدفعياً يعملون على مدفعين زنة ٢ رطل ، ومدفعي مورتار عيار ٨ بوصه ، وأربعة مدافع ميدان نحو ظايه بقيادة العقيد وارين من الفرقة (٦٥) ، وقد صحب سير و. جرانت كير هذه الحملة بنفسه أيضاً . وفي يوم ١٩ بدأ تراجع العدو الى الداخل وهو يحارب في كل شبر أثناء انسحابه وسط مزارع النخيل ، وحين طلب الى الشيخ الاستسلام راوغ في الاجابة ، فبدأ مدفعان من مدافع المورتار قصف القلعة قصفاً متواصلا وقد ثبت ان استحكامات ظاية ودفاعاتها أصلب مما كان يعتقد . وفي يوم ٢٠ ازداد تقدم القوات المهاجمة بعض الشيء ، وعززت باضافة العناصر الخفيفة من فرقة صاحب الجلالة (٤٧) بقيادة الرئيس باكهاوس ، وبالبطارية الاولى من الفرقة الثالثة للمشاة الهنود ، وفي صباح يوم ٢١ تم حصار ظايا وتطويقها تماماً . وقد لقي الضابط أ. ج. ماثيسون الضابط الجرىء من الفرقة (٦٥) مصرعه أثناء هذه العملية(١) . وسحب مدفعان من عيار ٢٤ رطلا من السفينة « ليفربول » نقلا في مواجهة بعض الصعوبات(٢) ونصبا في مواجهة القلعة من الناحية الشمالية — الشرقية ، كذلك وضع مدفعان عيار رطلين في مواجهة الشيخ من الناحية الغربية . وفي يوم ٢٢ أتيحت للحامية فرصة

(١) كذلك تنطق أيضا مافيسون ومايثسون .
(انظر : تقارير الفرق العسكرية) .
(٢) كان على المدافع أن تسحب لمسافة ثلاثة أميال صعودا في خور ضيق ووعر وضحل المياه يبدأ بأرض موصلة وينتهي بصخور جدية ، وقد وصف عمل البحارة الذين أتموه تحت قيادة الرئيس وألبول والملازم كامبل على لسان جنرال كير بأنه « عمل مدهش .. » .

لإرسال الاطفـال والنسـاء الى مكان أكثر أمنـاً وسلاماً لكنهم لم ينتهزوها . وفي الساعة الثامنة والنصف من الصباح بدأ قصف المدافع ، وفي الثانية عشرة تماماً كان قد أحدث صدعاً في جدار القلعة وتقدم طابور من المشاة لعبوره لكنهم توقفوا لمشاهدة العلم الابيض مرفوعاً ، وتم استسلام المدافعين بشرط تأمين حياتهم ، وفي الواحدة والنصف من بعد الظهر كان العلم البريطاني مرفوعاً على القلعة وعلى بيت الشيخ ، وسار الاسرى– بعد ان اسلموا أسلحتهم وأمتعتهم – الى رمس ليحملوا منها على ظهور الشاحنات .

وقد بذلت كل الجهود لاراحة الاطفال والنساء اللذين تجاوز عددهم الـ ٤٠٠ نسمة ، وقبل رحيل الاسطول أطلق سراح عدد كبير من الرجال الاسرى الذين شهد الملازم بروس المقيم السياسي بأنهم في الاغلب مزارعون مسالمون لا شأن لهم بشيء ، وسمح لهم باللحاق بعائلاتهم ولجأوا معهم الى قرية شميل المجاورة في سير . اما الاسرى الباقون ويبلغ عددهم باستثناء الشيخ ١١٧ رجلا فكانوا بين محارب محترف او رجل ينتمي الى بلدة أخرى كانت الحملة ستتجه لها . وقد نقلوا الى رأس الخيمة . كما تم الاستيلاء على ١١ مدفعاً وهدمت القلعة وبيت الشيخ تماماً ، وبلغت خسارة البريطانيين في عملية ظايا كلها ضابطاً وثلاثة جنود من القتلى و ١٦ جريحاً واحد منها مات متأثراً بجراحه ، ولم تحدث أية خسائر في الارواح بين الجنود الهنود .

عمليات أخرى يناير وفبراير ١٨٢٠ :

وأثناء عودة القوة من ظايه الى رأس الخيمة يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٨١٩ وجدت أن القوات التي خلفتها وراءها لتدمير بقية استحكامات ودفاعات المدينة قد انتهت من عملها تماماً بينما كان العمل في إنشاء مركز لقاعدة بريطانية هناك يسير على قدم وساق ، وفي ١٧ يناير ١٨٢٠ تركت حامية في رأس الخيمة مكونة من ٨٠٠ جندي هندي وعدد من رجال

المدفعية ، وسارت بقية الحملة متجهة الى موانئ القراصنة الاخرى على الساحل ، وقد وجدت جزيرة الحمرا مهجورة تماماً ، لكنها هدمت الاستحكامات التي وجدتها في ام القيوين – التي وصلتها في ١٨ يناير – وفي عجمان وفشت والشارجة وابو حائل ودبي كما أحرقت السفن التي عثر عليها . ولا نعرف على وجه اليقين مصير سفن رأس الخيمة نفسها . فقد كان سير ج. كير يعارض تدميرها وأبقى جزءاً منها لخدمة الاسطول(١) . وحين جاء تقرير يفيد أن عشراً من سفن القراصنة قد لجأت الى البحرين – وتأكد أن هذا الميناء قد أصبح ملجأ لهم يتخلصون فيه مما نهبوه من عرض البحر – ارسلت قوة للاستيلاء على هذه السفن وتدميرها بمجرد الاستيلاء عليها . وفي فبراير قامت الشاحنات – التي تحمل معظم أفراد الحملة – بالعبور الى جزيرة قيس ، وهناك أعلنت نهاية عملها ، وقفلت عائدة الى بومباي .

وقد تم الاستيلاء على بعض القوارب وتدميرها في الموانئ الايرانية لنجة وموجو وعساله وكانجون . وقد وزعت حكومة الهند جوائز بلغت هي وارباحها ٢٦٦,٦٢٥ روبية لمدة سبع سنوات ، وكانت معظم هذه الأموال هي أثمان السفن التي تم الاستيلاء عليها .



(١) يتضح لنا شك حكومة بومباى في تنفيذ التعليمات القاضية بضرورة تدمير سفن القراصنة من الفقرة (٦) في الخطاب رقم (٣٧) بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٢٠ ، وقد جاء في تقرير الفرقة (٦٥) مشاة ما يفيد ان الحملة قد استولت على ٢١٨ سفينة .

معاهدة السلم الشاملة ١٨٢٠

المفاوضات مع القواسم :

بعد أن تتبعنا الاحداث العسكرية للحملة الى هذا الحد ، نستطيع الآن الانتقال الى المفاوضات السياسية التي بدأت بعد سقوط رأس الخيمة . لقد عرض أثناء الحصار على الحامية أن تستسلم غير مرة واحدة لكنها لم تنتهز أية فرصة من هذا النوع ، وحين أصبحت رأس الخيمة في أيدي القوات البريطانية جاء الشيخ قاضب بن أحمد شيخ جزيرة الحمرا بضمان الامان .. وسمح له بالبقاء فيها . وتشجع حسان بن رحمة بهذا المثل فسلم نفسه أيضاً بوعد « الأمان » ، وكان هذا الأمان يعني حريته الشخصية . ولكن حين تبين أن احتجازه سيؤدي الى شيء من الهياج أطلق سراحه ، وعادت الثقة من جديد . وجاء الى المدينة أعراب كثيرون يطلبون شراء التمور والارز منها ، وبعدها بقليل ظهر سلطان بن صقر شيخ الشارقه ليعلن استسلامه الكامل ، ثم تبعه محمد بن هزاع شيخ دبي الذي لم يكن يتجاوز التاسعة من عمره . وقد ارسلته ارملة أبيه التي كانت تحكم المشيخة ، وفي ١٥ يناير ١٨٢٠ أطلق سراح حسين بن علي شيخ الرمس وانصاره لتسهيل مهمة المفاوضات من ناحية ، ثم بسبب تفشي المرض فيهم والتحسب من موت عدد منهم في الاسر .

اتفاقية مبدئية :

وكخطوة اولى نحو عقد تسوية عامة . طلب الى كل شيخ من شيوخ ساحل القراصنة الكبار التوقيع على اتفاقية اولية كشرط مسبق لتوليه مسئولياته .. وهكذا أصبح كل منهم موقعاً على معاهدة السلم الشاملة التي تعتبر النتيجة النهائية لهذه الحملة .

وكانت الاهداف الرئيسية للاتفاقية بشكل عام هي تسليم السفن . والابراج والمدافع في موانئ القرصنة ، على أساس وعد باستمرار عمليات الغوص وراء اللؤلؤ وصيد الاسماك ، وإطلاق سراح الاسرى الهنود . ولكن لم يكن بين هذه الاتفاقيات أية اثنتين ذواتى نص واحد متماثل.. فهذه التي وقعت في مرحلة متأخرة من الاجراءات المذكورة عن طريق مبعوث لشيخ البحرين تتعلق بشكل أساسي بالتعامل التجاري مستقبلا بين رعايا البحرين وساحل القراصنة . وقد وافق حسان بن رحمه ، الذي اعترف به شيخاً للخط والفلاحه فقط ، على أن تبقى رأس الخيمة والمهرة على الجانب الاقصى من الميناء تحت سيطرة الحكومة البريطانية . وبالنسبة لشيخ الشارقه – الذي كان يتلهف لاعلان خضوعه الكامل – وشيخ دبي الذي لم يكن يستحق الا القيليل من الملامه ، والذي توسط له ايضاً سلطان عمان ، فقد تعهدت لهما القوات البريطانية بألا تتدخل في أقاليمها او تحتل مدنهما . كما اشترك شيخا عجمان وام القيوين أيضاً في توقيع اتفاقية مشابهة للاتفاقية التي وقعها سلطان بن صقر . وتدل تواريخ توقيع هذه الاتفاقيات عموماً الى التقدم في المفاوضات ، وهي على التوالي : شيخ الشارقة في ٦ يناير ١٨٢٠ . شيخ خط وفلاحه (حسان بن رحمه) في ٨ يناير ، وشيخ دبي في ٩ يناير ، وشيخ ابو ظبي في ١١ يناير وشيوخ البحرين (عن طريق مبعوث لهم) في ٥ فبراير .

وقد تم توقيع اتفاقية السلم الشاملة بعد ان التزم الشيوخ المذكورون وغيرهم أيضاً بالشروط التي جاءت في الاتفاقية الاولية . على النحو التالي: حسان بر رحمة شيخ خط والفلاحه « شيخ رأس الخيمة سابقاً » وقضيب ابن شيخ جزيرة الحمرا ، وذلك برأس الخيمة في ٨ يناير ١٨٢٠ ، والشيخ شخبوط شيخ ابو ظبي في رأس الخيمة ايضاً بتاريخ ١١ يناير ، وحسين بن علي شيخ شايه برأس الخيمة في ١٥ يناير ، يوم اطلاق سراحه ، وزايد بن سيف – باسم ابن اخيه شيخ دبي – في الشارقه بتاريخ

٢٨ يناير ، وسلطان بن صقر شيخ الشارقه في نفس المكان بتاريخ ٤ فبراير ، والسيد عبد الجليل –مبعوث عن شيوح البحرين – في الشارقة بتاريخ ٥ فبراير ، ووقعها شيخا البحرين سليمان بن أحمد وعبدالله بن أحمد في البحرين بتاريخ ٢٣ فبراير ، وأخيراً وقعها رشيد بن حميد شيخ عجمان وعبدالله بن رشيد شيخ ام القيوين في فلايحه بتاريخ ١٥ مارس . ويبدو من توقيع كل منهما على الاتفاقية بمفرده ان عجمان وام القيوين قد اعتبرتا مشيختين مستقلتين ، وهي حالة قد ضمنتها الاتفاقية المبدئية التي سبق أن أشرنا اليها . وقد ظل هذا الوضع مستمراً الى اليوم ، لكننا نلاحظ في نفس المناسبة ان شيخ ظايه (او الرمس) وجزيرة الحمرا لم يكن بينهما مثل هذا الفصل في البداية .. ووقعا الآن مستقلين تماماً كبقية الموقعين على اتفاقية ١٨٢٠ .

وفي المادة الاولى من الاتفاقية الشاملة تعهد الموقعون بأن يمتنعوا امتناعاً تاماً ونهائياً عن ممارسة أعمال النهب والقرصنة في البر والبحر ، اما المادة الثانية فهي تفرق بين النهب والقرصنة وبين الحرب المشروعة . وتنص على اعدام المتعاملين بالقرصنة ، ومصادرة ملكياتهم واموالهم مهما كانت الدولة التي يقع عليها اعتداؤهم . أما المادة الثالثة فتحدد علماً يستخدمه كل العرب الموقعين على الاتفاقية .. وهو العلم الذي نجد وصفه في البحرين البريطانية على أنه « ابيض يخترقه لون أحمر » . وكان مفهوماً أن اللون الاحمر في الوسط استمرار للعلم الاحمر الذي كان يرفعه القواسم والذي بقيت معظم القبائل العربية المشغتلة بالبحر ترفعه على سفنها أما اللون الابيض فكان رمز السلام . أما المادة الرابعة فهي تشير صراحة الى ان الحكومة البريطانية ليست صاحبة أي مطامح سياسية أو إقليمية في منطقة الخليج ، وانها لا تتدخل في النزاعات والخلافات المحلية المعتادة . اما المادة الخامسة –وقد وجد سير ج. كير صعوبة في النص عليها– فقد كانت تحدد نوعين من الاوراق : الاول « سجل » لكل سفينة تحدد

مقاساتها وحمولتها .. الخ ويوقع عليه الشيخ ، والثاني « تسجيل » دقيق للرحلة التي خرجت السفينة للقيام بها ، وعلى أصحاب السفن تقديم هذه الاوراق لدى طلبها من جانب السفن البريطانية « او غيرها » . وكان الهدف من هذه الاجراءات هو نشر النظام والسلم في مياه البحار ، وتسهيلا لذلك نصت السادسة على ان يقيم وكيل عن العرب « المتصالحين » في المقيمية البريطانية بالخليج ، وان يقيم مبعوث من الحكومة البريطانية بينهم على ان يدفع راتب هذين الممثلين أصحاب المصالح التي يخدمونها . أما المادة السابعة فجعلت لتوضيح ان عدم التزام شيخ أو أكثر من الشيوخ الموقعين على الاتفاقية بها لا يعفي بقية الشيوخ من مثل ذلك الالتزام ، وعلى الشيوخ الموقعين ضرورة التعاون مع الحكومة البريطانية لمعاقبة مرتكبي النهب والقرصنة . ونصت المادة الثامنة على تحريم الطريقة التي كان يتبعها القواسم في إعدام أسراهم ، كما تدعو لمحاربة كل من يلجأ لاعدام الاسرى . وكانت المادة التاسعة التي أدخلت على الاتفاقية بطلب كابتن تومسون وقد اصبح فيما بعد داعية شهيداً من دعاة منع الرق تنص على منع تجارة الرقيق بين العرب المتصالحين منعاً باتاً . والشيء المدهش هو أن هذه المادة قد قبلت دون تذمر من الشيوخ ، واعتبرت نصراً سياسياً أيضاً لان العبيد هم الذين كانوا يقاومون النفوذ البريطاني أكثر من غيرهم . ونصت المادة العاشرة على حرية الشيوخ المتصالحين في زيارة الموانى الاوروبية كما ضمنت لهم الحماية من أي عدوان في في تعبيرات غامضة غير محددة ونصت المادة الحادية عشرة على ضرورة إعادة توقيع الشيوخ على هذه الاتفاقية من حين لآخر .

عدم رضا حكومة بومباي عن الاتفاقية التي وقعت :

لكن حكومة بومباي التي اشادت بقيادة سير جرانت كير للعمليات العسكرية مقدرة الدوافع الانسانية لسياسته لم تكن راضية عن افراطه في التساهل ، وطلبت ضرورة النص على شروط أخرى أكثر قوة وتشدداً .

قبل فوات الوقت على ذلك ، ولقد كانت ترى ان الشيوخ الذين اسهموا في هذا الجرم أكثر من غيرهم يجب عزلهم عن إماراتهم ، ووضع شيوخ محليين بدلهم ، أو تحويل إماراتهم لحكم سلطان مسقط ، كما يجب سجن من وقع منهم في أيدي قوات الحملة ، وأسفت الحملة بشكل خاص لاطلاق سراح حسين بن علي ، وكانت ترى أيضاً ضرورة إحكام الرقابة على السفن في موانئ القرصنة ، وتحديد أحجام السفن المشتغلة بالتجارة ، ومنح السلطات البريطانية حقوق الاستيلاء والمصادرة لتسهيل تنفيذ تلك التعليمات ، وتقييد تصدير أخشاب السفن من الهند ، ومنع اقامة الاستحكامات والتحصينات في ظروف معينة ، ومنح الحكومة البريطانية حق الدخول الى مثل تلك الاستحكامات وتدمير ما يقام منها خلافاً للاوامر . ولم تكن الاتفاقية من وجهة نظر حكومة بومباي تقدم أي ضمان لعدم تجدد أعمال القرصنة سوى ضمان وهمي قائم على الأوراق التي خصصت للسفن ، وكذلك رأت ان قيام أي من اولئك الناس بارتكاب عمل من أعمال القرصنة لن يعرضه لعقاب مختلف عما كان يتعرض له حيث لم تكن هناك اتفاقيات موقعة .

ورد سير و. جرانت كير على هذه الاعتراضات رداً رزيناً وهادئاً ، فقال انه لو صح له أن يفرض على هؤلاء الشيوخ اجراءات قاسية متشددة فقد كان عليه أن يقوم بمزيد من العمليات ويطاردهم الى الداخل . وهذا يناقض التعليمات الصادرة اله ، فضلا عن أن عملية إبدال المشايخ بآخرين تساندهم الحكومة البريطانية باعتبارهم صنائع لها يثبت عليها تدخلها في الامور المحلية . ومع ذلك فان الاجراءات التي تود حكومة بومباي انفاذها يمكن فرضها في أي وقت إذا دعت الضرورة لأنها تتسق مع الروح العامة للاتفاقية وأهدافها وهذا ما يفهمه الشيوخ العرب المعنيون حق الفهم . وكان من رأيه أن أي شرط يفرض على القوارب في موانئ معينه أن تخرج الى البحر دون تسليح انما يعني —في نفس الوقت— فرض

مزيد من الاعباء على الحكومة البريطانية بالحماية التي يصبح من واجبها توفيرها لها لمنع الاعتداء عليها ، أما مسألة حظر تصدير أخشاب السفن من الهند فهي في رأيه مسألة تتعلق بالتنظيمات الداخلية في تلك البلاد ، ولا حاجة للاشارة اليها في اتفاقية معقودة مع القواسم . على أن القضية الاساسية عند سير ه. جرانت كير كانت أنه « رغم الدخول في أية اتفاقيات مع القواسم بهدف إعادة الثقة المفقودة .. فلا بد من وضع القوة دائماً في الاعتبار ، فما يلزم القواسم ليس هو الاتفاقية في ذاتها بقدر ما هي الآثار المعنوية التي ترتبت على ضرب هذه القبيلة وهزيمتها ، الى جانب العمل السريع والفعال من جانب القوات البحرية والعسكرية التي تعتزم الشركة الموقرة إبقاءها على أهبة الاستعداد في منطقة الخليج » . وقد حددت الاتفاقية عقوبة الموت ومصادرة الاملاك لكل من يرتكب أعمال القرصنة ، وعلى هذا النحو لا يمكننا القول بأن الاتفاقية قد فشلت في تحديد العقوبات التي توقعّ على من لا يلتزم بها .

وفي النهاية — ورغم أن كثيراً من وجهات نظر حكومة بومباي ظلت كما هي دون تعديل — سمحت الحكومة باقرار هذه الاتفاقية وأثبتت الاحداث التالية أن سياسة سير و. جرانت كير حازمة كانت بقدر ما كانت متحررة .



الفترة من معاهدة السلم الشاملة حتى الهدنة البحرية الاولى ١٨٢٠ ـ ١٨٣٥

الاجراءات المتخذة لقمع القرصنة بعد الحملة ١٨٢٠ ـ ١٨٢٣

وجهة نظر حكومة بومباي :

لم يغب عن حكومة بومباي ــ وهي تعد العدة لارسال حملتها على رأس الخيمة ــ أنه مهما يكن شأن النجاح الذي تحققه الحملة ، فلا شك في ضرورة قيام إجراءات أخرى أكثر ثباتاً واستمراراً للمحافظة على النتائج المتحققة عن الحملة . وكان مشروعها يهدف الى إقامة قاعدة بريطانية بحرية وعسكرية في مكان يتوسط الخليج تمكنها من ممارسة نفوذ قيادي ومباشر على مياهه أكثر مما يتيحه وجود قاعدة في بوشهر أو في البصرة . وكانت تعتقد ان جزيرة قشم التي كان يعتقد بأنها هي وهانجام تابعتان لحاكم مسقط تتوفر لها كل الصفات اللازمة لإنجاح ذلك المخطط ، وأن ميناءً يقام بها يمكن أن يتحقق له ولو قدر من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي بواسطة الرسوم والعوائد وحتى لو أدى ذلك الى تعطيل مزايا مقيمية بوشهر ذات الوكالة التجارية . اذ يمكن تحويل مسئولياتها في الاشراف على شئون الخليج الى القاعدة الجديدة المقترحة . وعرض المشروع على السير و. جرانت كير لإبداء الرأي ، وفي نفس الوقت بذلت الجهود عن طريق سفير بريطانيا في طهران للحصول على موافقة الحكومة الايرانية التي اعتبرت ضرورية في هذا الصدد . وكانت الحكومة تنوي أن تجعل في هذه القاعدة بطارية من المشاة الهنود بشكل دائم ، لكنها كانت على استعداد لزيادة هذا العدد لو دعت الضرورة .. بل واقترح جعل فرقة كاملة أو أكثر من الجنود البريطانيين فيها . وكان مما يعزز ذلك الرأي أن القاعدة المقامة على جزيرة يجعل الهجوم عليها صعباً كما يقلل في نفس الوقت من عدد الجنود المخصصين للدفاع عنها .

توصيات سير و. جرانت كير :

وقد أدلى سير جرانت بآرائه في الموضوع في بداية ابريل سنة ١٨٢٠ وبعد ان قام بزيارة شخصية لجزيرة قشم فاستنكر نقل مقيمية بوشهر مباشرة لأن هذا العمل يعني الدمار الاقتصادي للمكان . واقترح إتاحة بعض الوقت بعد إقامة القاعدة الجديدة لتتخذ التجارة طرقها المألوفة قبل إحداث أي تغيير في التنظيم السياسي القائم . وكان سير جرانت كير يرى أن وضع الحامية الموجودة في رأس الخيمة آمن تماماً ، الا ان الصعوبة تتعلق بامدادات الماء النقي ، وبالحمى المستوطنة ، لذا اقترح نقل القاعدة الى قشم متفقاً مع حكومة بومباي في اعتبار هذه الجزيرة أنسب الاماكن لإقامة قاعدة في الخليج .

الجلاء عن رأس الخيمة ١٨ مايو ١٨٢٠ :

ولما ان قبلت حكومة الهند توصيات كير صدرت اوامرها بتعيين الكابتن تومسون الذي كان قد أعد نفسه بنجاح لاكتساب « ثقة الاهالي » مسئولا سياسياً وعسكرية عن رأس الخيمة ، على رأس البطارية الاولى من الفرقة الثانية للمشاة الهنود بالاضافة الى عشرين مدفعياً ، وصدرت اليه التعليمات بنقل قواته الى جزيرة قشم بعد استئذان سيد مسقط وبالجلاء عن رأس الخيمة بشرط أن يدمر كل دفاعاتها واستحكاماتها سلفاً ثم يسلم المدينة بعد رحيله الى الشيخ سلطان بن صقر أو غيره من الشيوخ المحليين المناسبين . وقد قدم السيد سعيد موافقته خطياً على السماح باحتلال جزيرة قشم ، وبدأ كابتن تومسون المفاوضة مع سلطان بن صقر فوعده بحاكمية رأس الخيمة بشرط ان يوافق على التعديلات التي اقترحتها حكومة بومباي على الاتفاقية، لكن الشيخ لم يوافق على هذا الشرط ، كما أصر أيضاً على ضرورة عدم تحطيم استحكامات رأس الخيمة قبل الجلاء عنها . ولما ظل الشيخ على عناده .. ولم تكن لدى كابتن تومسون تعليمات

جديدة .. فقد قام بتدمير كل المباني القائمة في رأس الخيمة معتبراً إياها جميعاً بشكل أو آخر تحصينات واجبة التدمير ثم جلا بقواته عنها يوم ١٨ يوليو . وبعدها بيومين نزلت القوات في مدينة قشم .

الجلاء الموقت عن قشم ، ثم مشروع السيطرة البحرية :

لقد أدى احتلال قشم الى اثارة المتاعب مع الحكومة الايرانية ، وثبت أن مناخ الجزيرة غير صحي الى اقصى الحدود . وقد وافقت حكومة بومباي على مشروع للسيطرة البحرية حوالي نهاية سنة ١٨٢١ مقدم من مستر ماريتون مساعد قائد البحرية . وقد كان من شأنه ان يجعل وجود قوة دائمة في الخليج أمراً لا ضرورة له فقد كان يقضي بتخصيص ست سفن مسلحة تتخذ ثلاث منها قاعدة لها في جزيرة قيس ، وتطوف منها الموانى العربية من الرمس الى دبي بشكل دائم ، على أن يقام على جزيرة قيس التي تم اختيارها نظراً للرياح المناسبة حولها ولقربها من ساحل القراصنة مخزن صغير للامدادات ومرسى للقوارب المسلحة بحراسة حامية صغيرة من الجنود الهنود . أما السفن الثلاث الباقية فتستخدم اثنتان منها لنقل الرسائل والمبعوثين وغير ذلك من المهام بين مسقط والبصرة ، وتخصص الثالثة والاخيرة للمواصلات مع بومباي . وبعدها بسنة . وعقب تنفيذ الجلاء عن قشم ، أدخلت تعديلات طفيفة على هذا المخطط . فخصصت أربع سفن بدلا من ثلاث للطواف بالموانى . وبقيت واحدة فقط للعمل بين مسقط والبصرة . وقد جعلت مسقط في نهاية سنة ١٨٢٢ نقطة تجمع لسفن الشركة في هذه البحار ، لكنها أبدلت . في سنة ١٨٢٣ ، بميناء موجو على الساحل الايراني . واتخذت الاجراءات لإقامة مخزن في الميناء الأخير . ولتعيين وكيل أهلي دائم للمقيم البريطاني في الخليج . واخيراً ، في سبتمبر ١٨٢٣ صدرت التعليمات للمقيم بأن يتخذ الاجراءات الضرورية لنقل القاعدة الى باسيدو بدل موجو .



علاقات الحكومة البريطانية بساحل القراصنة
١٨٢٠ ـ ١٨٣٥

تعليمات للمقيم ، نوفمبر ١٨٢٢ :

انتقل الاشراف على ساحل القراصنة عقب انسحاب حامية قشم الى مقيمية بوشهر . وكان الملازم ج. ماكلويد وهو ضابط قدير وكفء قد عين نائباً للكابتن بروس بعد نقله وقد صدرت له التعليمات بزيارة الشيوخ الموقعين على اتفاقية السلم الشاملة بهدف التفاهم معهم . وتسوية الخلافات بينهم . وتدعيم التزامهم بالاتفاقية . وكان عليه أيضاً أن ينتهز الفرصة ليشرح لهم أن الجلاء عن قاعدة قشم لا يعني أي تغيير في سياسة الحكومة البريطانية . وأن قوات بحرية ستظل موجودة في الخليج ، وستزور موانى ساحل القراصنة بشكل مستمر . كما كان عليه أيضاً أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ نظام « أوراق السفن » واستخدام العلم الذي نص عليه الاتفاق . وكان هذان النصان في الاتفاقية قد أهمل تنفيذهما . وقد فوض في حالة تجدد أعمال القرصنة بالأمر بتدمير السفن دون ان يسمح له بالقيام بعمليات عسكرية برية . وعلى الساحل الإيراني ، كان علي المقيم ان يراقب موانى القراصنة مراقبة دقيقة . وفي حالة الضرورة لاتخاذ عمل ما كان عليه أن يلجأ للحكومة الإيرانية ، فهي قد تعهدت الآن بمسئولية السيطرة على موانى ساحلها سيطرة كاملة . وكان على الملازم ماكلويد ، بالإضافة إلى إعداد نظام لجمع الأخبار وإيرادها في تقارير دورية أولا بأول ، أن يدرس بالتفصيل النظام السياسي في منطقة الخليج كلها . ويمكن القول دون مبالغة إن الفهم الحقيقي للمشكلات المحلية على الجانب العربي من الخليج قد بدأ ببداية تنفيذ هذه التعليمات .

جولة الملازم ماكلويد على ساحل القراصنة ١٨٢٣ :

وفي يناير ١٨٢٣ ارتحل المقيم على السفينة « تيرينت » ومعها السفينتان « اورورا » و « أنتيلوب » وجميعها بقيادة الكابتن فيثفل فطاف بكل ساحل القراصنة كما زار قطر والبحرين . وإلى جانب مقابلته لكل الشيوخ ذوي الأهمية والنفوذ في المنطقة وتنفيذ التعليمات التي تلقاها من حكومته خاصة ما تعلق منها بأوراق السفن ، فقد ناقش المقيم مع الشيوخ عدداً من النقاط التي أثيرت نتيجة التفسيرات المختلفة لاتفاقية السلم الشاملة التي يبدو أنه حتى خطوطها العامة لم تكن مفهومة على نحوها الصحيح . وقد أدى هذا التفاهم الحر والودي إلى بداية حقبة جديدة تماماً في علاقات بريطانيا بساحل القراصنة .

كذلك بذل الملازم ماكلويد جهوداً كبيرة للحيلولة دون وقوع الحرب بين الشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارقة وبين حاكم مسقط . وكان الأول أكثر قوة والثاني أكثر مالا ذلك بأن الحرب بين هذين الشيخين كان من شأنها أن تهدد مياه المنطقة كلها بالفوضى والاضطرابات كما أقنع ماكلويد شيخ ابو ظبي بأن يبذل جهوده لإرغام سويدان بن زعل القرصان البحري الخطير ذي الأنصار الكثيرين على انتهاج مسلك آخر لحياته . ولما كانت عملية المسح البحري لهذا الجزء من الخليج قائمة على قدم وساق تنفيذاً لتوصية باتمامها من سير جرانت كير ، فان المقيم قد انتهز فرصة طوافه فزار مواقع المساحين ومر بالاسطول بين الشارقة والدوحة ، وهي المنطقة التي لم تكن قد مسحت بعد .

وكان من بين ما أوصى به المقيم إنشاء وكالة وطنية في الشارقة ، حتى لو كان ضرورياً نقل الوكيل الوطني الذي كان موجوداً بالقطيف ، ويبدو أن هذا الاقتراح تم تنفيذه مباشرة فيما بعد .

مسائل متعلقة بتفسير الاتفاقية ١٨٢٣ :

وفيما يتعلق بالاتفاقية الشاملة ، كانت الشكوك تحوم حول نقاط فيها

أثار معظمها مسلك الشيخ سلطان بن صقر . وقد بادر المقيم برفعها الى حكومته طالباً تعليمات صريحة . وقبل نقل القوات من جزيرة قشم حيث كان الرائد كينيت هو المسئول السياسي هناك ، أثيرت مشكلتان هما : هل للسلطات البريطانية حق التفتيش على السفن التي ما تزال في مرحلة التصميم على شاطيء القراصنة وتدميرها اذا لم تكن حسب المو اصفات المطلوبة ؟ . ثم .. هل من حقها أن تحتجز أية سفينة ما دامت لا تحمل هذه الاوراق المطلوبة أو لا ترفع العلم الذي اتفق عليه ؟ .. ويبدو ان القرار كان في الحالتين بالنفي . وكانت هذه النقاط التي نتعرض لها الآن بالمناقشة هي حق السلطات البريطانية في منع بناء او إعادة بناء التحصينات والاستحكامات . كذلك جرت تساؤلات بشأن تحديد دقيق للمادة التاسعة الخاصة بالاتجار في الرقيق وحول حدود المادة العاشرة التي تعهدت فيها الحكومة البريطانية بتوفير الحماية لسفن العرب المتصالحين ضد أي اعتداء يقع من جانب دولة غير موقعة على الاتفاقية . وجاءت الردود على هذه الاسئلة في مارس سنة ١٨٢٣ حيث أفادت حكومة الهند بأن نصوص الاتفاقية لا تسمح ببناء أية تحصينات أو قلاع . أما بالنسبة لتجارة الرقيق فان المقصود ليس هو بيع او شراء الارقاء القدامى إنما المحظور هو الإغارة على الساحل الافريقي بهدف جلب العبيد « وهذا ما يمكن أن تسري عليه صفة أعمال السلب والقرصنة » . أما وعد الحماية من غير الموقعين على الاتفاقية فهو ينحصر في مواني الهند فقط دون سواها .

تدمير برج في الشارقة :

وتجدر الاشارة هنا إلى أن سلطان بن صقر الذي كان حصل على إذن من الملازم جنرال سميث في وقت مبكر قد يرجع إلى سنة ١٨٢١ . بدأ بإقامة برج يرتفع ثلاثين قدماً عن سطح البحر في رأس الخيمة . وحيث ظن كابتن فيثفول أن هذا العمل خرق للاتفاقية فقد داهم الموقع على رأس خمس سفن ودمره تدميراً تاماً . ويمكننا أن نحكم على ما عمله

كابتن فيثفول بالتسرع لأنه لم يتصل بالمقيم العام الذي يحتمل أن يكون على وعي بتعليمات الحكومة الجديدة بشأن التحصينات . وعلى أية حال فان استشارة المقيم بصدد منع أعمال القرصنة إلا بالنسبة لحالات الضرورة الملحة .. كانت أمراً واجباً . ولم تكن الحالة التي ذكرناها هنا من ضمن تلك الحالات المقصودة في الاتفاقيات .

ولا شك أن استتباب الأمن في مياه البحار هو بطبيعة الحال انجاز يتم بالتدريج ، أما القرصنة فلم تعد مهنة أحد . ولم تتأثر السفن الاجنبية بالحوادث التي وقعت فعلا والتي لم تتضح أسبابها فيما بين الشيوخ العرب ورعاياهم .

١٨٢٣ :

ففي نهاية سنة ١٨٢٣ تردد أن رجلا من الشارقة يدعى حسون قد أعد قارباً لاستخدامه في القرصنة ، وخرج به يتجول على الساحل بالقرب من جاشك ، لكنه لم يرتكب عملا محدداً ، وحين عاد إلى الميناء أجرى تحقيق معه بهذا الصدد ، ولكن تبين أنه لم يرتكب جرماً يمكن اثباته .

١٨٢٤ :

وفي بداية سنة ١٨٢٤ خرج قاربان آخران من الشارجة إلى البحر لارتكاب أعمال عدوانية على نحو ما شهد به شيخ الشارقة للضابط البحري الأول عقب ارتحال القاربين . وبعدها جاء أنهما قد استوليا على سفينة تابعة للمهرة بالقرب من سوقطره . وقام من فيهما باعدام كل من كان على سفينة المهرة وواصلا السير بعدها الى زنجبار . على أن الشكوك تحوم حول موقف الحكومة البريطانية من هذه الحادثة . فقد اكتفت بعد رجوع القاربين الى المياه المحلية بتدمير واحد منهما وجد مهجوراً بالقرب من جاراك بينما تركت الثاني سليماً بعد العثور عليه في مطرح ..

١٨٢٥ :

وفي ١٨٢٥ حدثت حادثة خطيرة بعض الشيء خلال هجوم غير مصرح به ارتكبته عدة سفن للشارقة على قارب بحريني بالقرب من جزيرة هانجام . وفي هذه الحادثة لقي ثلاثة او اربعة رجال من البحرين مصرعهم ونهبت أمتعة كثيرة . وفي أغسطس من نفس السنة صدرت الأوامر للضابط البحري الأول بالسير الى الشارقة على رأس أسطول لطلب تعويض كامل عن ذلك الجرم ، فاذا رفض المطلب فعلى الضابط بعد نقل المقيمية الوطنية من الشارقة أن يدمر كل السفن والقوارب الموجودة في الميناء . ونتيجة لذلك بادر أهل الشارقة الى دفع التعويض المطلوب فوراً ، وأعلن شيخ البحرين أنه راض بذلك، وساد الشعور بأن أهل منطقة الخليج كلها قد تفهموا اتفاقية سنة ١٨٢٠ تفهماً كاملا .

١٨٢٦ — ١٨٢٧ :

وفي سنة ١٨٢٦ ارتكبت سلسلة من أعمال القرصنة على أيدي عبيد بن سعدون وسيف بن ذكيمان وهما من أنصار القرصان المعرف سويدان بن زعل الذي كان قد هرب من ابو ظبي واستقر في الدوحة بقطر . وكان مسرح الاعتداءات منطقة سيادة شيخ البحرين . وشملت الجرائم المذكورة الاستيلاء على سفينة تابعة لأبو ظبي قتل عدة رجال عليها وجرح آخرون ، والاستيلاء على قارب تابع لام القيوين وقتل رجل كان فيه وجرح آخر . كذلك نهب سفينة كبيرة تابعة للبحرين . وحيث كانت قاعدة هذه العمليات هي الدوحة التابعة لحكم شيخ البحرين ، وكان بعض ضحاياها من أم القيوين التابعة للشارقة فقد حاول سلطان بن صقر التهرب من دفع التعويض الذي حدد عن حادثة هانجام في سنة ١٨٢٥ ، لكن السلطات البريطانية رفضت ذلك التعلل من جانبه . ويبدو أن القيم العام لم يتخذ من ناحيته أي عمل بالنسبة لهذه الحادثة رغم ان شيخ

أبو ظبي تقدم الى السلطات البريطانية طالباً معونتها ، وكاد ان يعلن الحرب على شيخ البحرين . وفي سنة ١٨٢٧ تم إقناع شيخ الشارقة بأن يسجن رجلا يدعى عدوى كان قد ارتكب بعض أعمال القرصنة على قوارب تابعة لدبي .

١٨٢٨ :

وفي سنة ١٨٢٨ استولى بعض القراصنة من بني ياس في شهر يوليو على سفينتين صغيرتين تابعتين للبحرين ، وأخرى تابعة للكويت في مكان لا يبعد كثيراً عن اللوحة ، ثم نجحوا في الهرب الى الداخل ، لكن مكان القوارب اكتشف وأعيدت لأصحابها . وفي سبتمبر ١٨٢٨ خرجت سفينة عليها بعض رعايا ابو ظبي في جولة طويلة على الساحل الايراني ، ثم قفلت عائدة ، وفي طريق عودتها نهبت أربع سفن صغيرة تابعة لعسالو التقت بها الى جوار جزيرة ياس ، لكن شيخ ابو ظبي — حين ظهر كلا طرفي الحادثة بين يديه — أمر بدفع التعويض كاملا لاصحاب السفن .

حادثة خطيرة على قارب لصحار ١٨٢٨ :

وفي سنة ١٨٢٨ عادت الى الاذهان الأعمال الوحشية التي كانت تحدث من قبل حين هاجمت سفينة يقودها مسلم بن رشيد من رأس الخيمة قاربا من صحار ، وتم نهب حمولة السفينة كلها ، وقتل بحارتها جميعاً بأن اوثقت أيديهم ثم القوا في عرض البحر ، أما السفينة نفسها فقد دمرت وأغرقت تماماً .

وحين أحس الشيخ سلطان بن صقر بأن السلطات البريطانية جادة في تحري هذه الحادثة انتابه الفزع فبادر بارسال سفينة من سفنه لمطاردة سفينة القراصنة التي ارغمت أخيراً على الرسو على شاطيء لنجة . وألقى القبض على معظم المجرمين ونقلوا الى رأس الخيمة حيث سجنوا عدة شهور وسلمت المسروقات كما سلم القارب الذي امكن العثور عليه إلى

سلطان عمان . ويبدو ان مسلم بن رشيد قد أعدم بأمر من سلطان بن صقر لانه ثبت كما تروي الشائعات أنه كان المحرض الفعلي على ارتكاب الجريمة .

وفي سنة ١٨٢٩ تعرضت السفينة التجارية البريطانية « صنبري » لمعاملة سيئة في ميناء الشارقة بسبب الشك في وجود شحنات عليها خاصة بميناء أبو ظبي المعادي للشارقة ، وقد تم بيع الشحنة التابعة لابو ظبي بواسطة وكيل صاحبها الى شيخ الشارقة دون معرفة قائد السفينة . وبعدها صعدت عليها حمولة عدة قوارب من الرجال بشكل غير لائق لتسلم الحمولة . وقد حاولوا إنزال العلم البريطاني المرفوع عليها ، وحين حاول أحد الرجال مقاومتهم اعتدى عليه عربي بالضرب ضرباً مبرحاً . وانتهت المسألة بوصول السفينة الحربية « امهيرست » . وحين رفع ما حدث الى الشيخ سلطان أنكر في بداية الأمر معرفته به ، ثم أمر بعد ذلك بأن يحرق أول قارب نزل رجاله الى ظهر السفينة « صنبري » . أما الرجل المذنب في مسألة العلم البريطاني فقد جلد علناً بأمر الشيخ سلطان .

أعمال قرصنة أخرى صغيرة ١٨٣١ – ١٨٣٤ :

وفي سنة ١٨٣١ هجر بعض سكان الساحل الايراني بلادهم هرباً من الطاعون الذي استشرى آنذاك . وانتهز بعض القواسم هذه الفرصة أثناء عودتهم من البصرة فنهبوا ميناءيْ ديلم وريق كما استولوا على قارب كان في طريقه عائداً من كانجون الى بوشهر .

١٨٣٢ :

ولم تلق هذه الحوادث الصغيرة غير التجاهل ، ولكن في سنة ١٨٣١ كان شيخ عجمان في حرب رسمية ضد صحار متحالفاً ضدهم مع السيد سعيد وراح بالتالي يعتبر أن سفن صحار لم تعد تابعة لسلطنة عمان . فامتدت اليها غاراته .. وقد استدعى الشيخ لمنعه من ذلك ، ولكن

استدعاءه لم يتم الا بعد استيلائه بالفعل على أكثر من ١٢ سفينة لصحار مع حمولاتها ، وأنكر الشيخ سلطان بن صقر ان تكون له أية سيطرة على شيخ عجمان أو شيخ أم القيوين ، فقامت سفينتان حربيتان بتوجيه الانذار للشيخ رشيد في عجمان ، ورفضتا منحه مهلة أكثر من ٢٤ ساعة فقط ، وحين ردت اليه سفينة لعجمان كان قد استولى عليها المساقطة انتقاماً ، بادر هو أيضاً برد القوارب والامتعة والمجوهرات المسروقة وحدث هذا سنة ١٨٣٢ .

١٨٣٢ — ١٨٣٣ :

وفي مايو ١٨٣٢ استولى القراصنة على سفينة لرجل بريطاني خارج الساحل الايراني . وبعدها هرب ثلاثة من المشتركين في هذا العمل — وهم من قرية خان في إمارة الشارقة — ولجأوا إلى شيخ أبو ظبي . وقد ارجيء تسوية هذه الحادثة قليلا بالنظر الى مهام أخرى أكثر الحاحاً كانت تنتظر الطرادات البريطانية في الخليج ، ولكن في سنة ١٨٣٣ حين تقدمت هذه السلطات بطلبها الى شيخ أبو ظبي بادر بدفع غرامة قدرها ١٥٠٠ جنيه انجليزي بدلا من تسليم المجرمين الثلاثة ، أما الشيخ سلطان فقد راوغ في دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مطلوبة منه ، لكن عدة طلقات قليلة أطلقت على سفينة من سفن الشارقة سارعت برده الى صوابه .

١٨٣٣ :

وفي سنة ١٨٣٣ استولى بحارة قارب من القواسم على خيمة للمقيمية البريطانية كانت معدة للنقل الى خاراج أثناء انتشار الطاعون في بوشهر . ولما كان القراصنة يعرفون جيداً أصحاب الخيمة فقد اعتبرت الحادثة إهانة متعمدة ، وخرجت سفينة حربية لمطاردتهم ، ووجدت اللصوص في المحمرة فعادت بهم وبالخيمة المسروقة الى بوشهر حيث ظلوا محبوسين فترة ثم أطلق سراحهم بعد وساطة شيخ بوشهر .

: ١٨٣٤

وفي سنة ١٨٣٤ هاجم بعض أفراد قبيلة سلطان – التي كانت قد انتقلت مؤخراً من عجمان الى ابو ظبي – سفينة لقبيلة المطاريش في مطرح واستولوا على حمولتها التي كانت قيمتها تصل الى حوالي ١٠٠٠ جنيه ، ولم تحدث أية خسائر في الارواح ، ورفض شيخ أبو ظبي أن يدفع التعويض حتى ظهرت السفن الحربية البريطانية في مواجهة إمارته . وفي هذه السنة كان الاسطول البريطاني المخصص للعمل في الخليج يتكون فقط من سفينتين : « أمهيرست » و « الفينستون » .

آخر ظهور للقرصنة بين بني ياس ١٨٣٥ :

وتميزت سنة ١٨٣٥ بانفجار جديد لروح القرصنة القديمة ، لم تكن هذه المرة بين القواسم بل بين قبيلة بني ياس التي كانت في الماضي على مسلك طيب وطاعة للقوانين . ويمكننا أن نرجع هذه الظاهرة لعدة أسباب هي : تغير الحاكم في أبو ظبي ، والانقسامات داخل قبيلة بني ياس . والمشاعر التي أهاجتها مؤخراً الحرب الوحشية بين شيخي الشارقة ورأس الخيمة . وهكذا خرج قراصنة بني ياس الى عرض الخليج ، وهناك راحوا يقطعون طريق السفن التجارية دون احترام لاي علم من الاعلام المرفوعة عليها .. حتى العلم البريطاني ..

ولم يقف الامر بهؤلاء القراصنة عند حد النهب والسرقة فقط ، بل تجاوزه الى قتل البحارة – أحياناً عن بكرة أبيهم كما كات يحدث أيام قرصنة القواسم في أحلك اوقاتهم – وقد غرهم النجاح الذي أحرزوه على السفن التجارية الوطنية لدرجة أن اسطولا من اساطيلهم خرج مرة الى عرض البحر لا يخفي هدفه في القضاء على الطرادات البريطانية . وحين بلغ هذا التحدي الجديد القائد إلوون قائد البحرية الهندية في الخليج أصدر أمره إلى الكابتن سوير بأن يخرج بسفينته « الفينستون » لمقابلة

أسطول القواسم والاشتباك معه . وكانت هذه السفينة أقوى من سابقتها التي كانت منذ خمسة عشر عاماً ، غير أنه لم يبد أن العرب كانوا على وعي واضح لتلك الحقيقة ، كما كانت السفينة أيضاً مسلحة بثمانية عشر مدفعاً زنة ٣٢ رطلا . لكن عدد بحارتها كان قليلا نسبياً لا يتجاوز ١٥٠ رجلا من بينهم ٨٠ اوروبياً . وفي يوم ١٦ إبريل التقت « الفينستون » بأسطول القراصنة الذي كان فيما يبدو مؤلفاً من ثلاث سفن كبيرة واثنتين متوسطتين وواحدة صغيرة . وكانت أكبر سفن الاسطول تسحب قارباً صغيراً أغلب الظن أنه القارب «ناصر» الذي كان القراصنة قد استولوا عليه في كانجون قبل عدة أيام فقط . وبعد ان اتخذت « الفينستون » وضعاً مناسباً بدأت اطلاق النيران ، وحين خشيت ان يهاجمها القراصنة وينزلوا إليها بادرت هي باقتحام سفن الاسطول وراحت مدافعها من الجانبين تطلق نيرانها بضراوة فيما هي تمر مسرعة بين السفينتين الكبرى البغلة والقارب ناصر . وكاد العرب ينجحون في النزول على سفن العدو ، وقد كان في إحدى السفن الكبيرة وحدها ما يزيد على ٢٠٠ رجل لولا ان صدتهم نيران كثيفة من الاسلحة الصغيرة . وحين أحس القراصنة بأن ميزان ذلك اليوم يميل في غير صالحهم بادروا بالهرب مخلفين وراءهم القارب « ناصر » بعد أن نقلت احدى السفن الكبيرة ٩٠ رجلا كانوا على ظهره – وطاردت « الفينستون » هذه السفينة الكبيرة حتى هبط الظلام حين دارت حول جزيرة فارور ثم اختفت . وفي نفس الوقت انطلق بقية اسطول القراصنة – ساحباً وراءه القارب « ناصر » – بأسرع ما يمكنه باتجاه آخر . وفي اليوم التالي عادت السفينة البريطانية إلى مكان الاشتباك فاستولت على القارب « ناصر » الذي يبدو ان سفن القراصنة قد خلفته وراءها – وأنقذت ٩ من بحارته كانوا قد لجأوا إلى عوامة صغيرة متباعدين بأنفسهم عن خطر القراصنة . وتبين أن ٣٥ جثة قد ألقيت من

القارب « ناصر » — بمفرده — إلى البحر ، وان حوالي ٢٥ رجلا جريحاً قد حملوا على بقية سفن الاسطول ، وقياساً على ذلك لا بد ان الخسارة في السفينة الكبيرة كانت خسارة رهيبة .

وكانت التسوية التي تم التوصل اليها بعد ذلك مع بني ياس مرضية إلى أبعد الحدود ، فقد سلم القراصنة ١٥ سفينة — من أحجام مختلفة ، ما بين كبيرة وصغيرة — كانوا قد استولوا عليها ، كذلك سلموا جانباً كبيراً من حمولة السفينة « داريا دولت » التي ترفع العلم البريطاني ، كما دفعوا تعويضات عما نهبوه وصلت حوالي ١٠ آلاف جنيه نقداً وعيناً ، وسلموا ثلاث سفن كبيرة من سفنهم كرهائن لدفع مبلغ ١٦٠٠ جنيه أخرى . وأطلق القراصنة سراح جميع الاسرى الذين كانوا لديهم ، وسلموا اثنين من زعماء القراصنة هما محمد بن صقر ومحمد بن ماجد لمحاكمتهما على الجرائم التي ارتكبوها إلى جانب أن سفينة من سفن بني ياس تصادف ان وصلت في هذا الوقت من الهند إلى مسقط فاحتجزتها سلطات هذا الميناء . وفي بومباي ثبت على محمد بن صقر الاتهام بالقرصنة في أعالي البحار . وحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، أما محمد بن ماجد فلم يثبت عليه الاتهام فتقرر إرجاعه الى الخليج وتسليمه للشيخ سلطان بن صقر لكنه استطاع لسوء الحظ أن يهرب سباحة من مرسى يبعد اربعة أميال إلى خارج الشارقة .

قرصنة ترتكبها قوارب من دبي ١٨٣٤ — ١٨٣٥ :

وبدأ آل فلاسه في دبي يشنون غارات واسعة على السفن التجارية ، وكان ذلك عقب انتقالهم — الذي وصفناه في مكان آخر — من أبو ظبي ، فهاجموا سفينة لمسقط واستولوا عليها واخرى للبحرين ، واثنتين لميناء ناباند ، وقتلوا في الحادثة الاولى ٥ رجال ، كما نهبوا أيضاً قرية على ساحل الباطنة بالقرب من مسقط . وتوجهت عمارة بريطانية الى مدينة دبي ، فاستطاعت أن تحصل منها على تعويض كامل عن الخسائر التي وقعت بالسفن السابق ذكرها .

قرصنة ترتكبها قوارب من الشارقة ١٨٣٥ :

وفي ١٨٣٥ سار شيخ الشارقة ، متعللا بأنه يقدم العون لسيد عمان ضد مدينة صحار المتمردة ، على رأس اسطول إلى خور فكان ودبي ، لكن اعتداءاته سرعان ما تجاوزت سفن صحار لسفن حليفه السيد نفسه بل وللسفن المحايدة أيضاً ، لكنه ارغم –كما تقول التقارير– على دفع تعويضات كاملة عن الاعتداءات التي قام بها .

★ ★ ★

علاقات شيوخ ساحل القراصنة بسيد مسقط ١٨٢٠ ـ ١٨٣٥

والآن ، وقبل ان ننتقل الى معالجة التاريخ الداخلي لساحل القراصنة من معاهدة السلم الشاملة سنة ١٨٢٠ الى الهدنة البحرية الاولى سنة ١٨٣٥ ، يحسن بنا ان نلقي نظرة على العوامل الخارجية التي كان لها تأثيرها على السياسة المحلية .

كان سيد مسقط هو القوة المتنفذة الثانية في ساحل القرصنة بعد بريطانيا العظمى ، وكان أكبر أنصار السيد على هذا الساحل هو دائماً شيوخ ابو ظبي وشيوخ دبي ، ولكن في سنة ١٨٢٣ حدث استثناء نادر وغريب لهذه القاعدة فتحالفت دبي وأبو ظبي مع الشارقة ، على حين حاولت عجمان أن تثبت استقلالها عن الشارقة بالتحالف مع سيد مسقط .

قضية البوريمي ودايره ١٨٢٤ – ١٨٢٧ :

وفي سنة ١٨٢٤ نشب نزاع بين السيد سعيد سلطان مسقط وسلطان بن صقر شيخ الشارقة حول واحة البريمي التي كان قد أعلن عنها إقليماً محايداً في معاهدة سابقة بينهما . ويكتنف الغموض الان تفاصيل هذا النزاع ولكن يبدو ان شيخ الشارقة قام اعتسافاً بالاستيلاء على عدة ابراج أو

قلاع في البريمي أما شيخ ابو ظبي فقد راح يشجع جماعة من قبيلة السودان اللاجئة من الشارقة على بناء قلعة لهم في منطقة الديره بين دبي والشارقة ، وأصبحت هذه القلعة مصدر إزعاج عظيم لشيخ الشارقة . وأضافت الى مشكلة البريمي نوعاً آخر من التوتر رأى المقيم البريطاني من واجبه أن يقضي عليه . فقام شخصياً بزيارة الشارقة في ديسمبر ١٨٢٤ واستطاع أن يسوي الامور بين الطرفين على أساس هدم الأبراج التي بنيت في الديره وأن ينتقل لاجئو السودان الى مكان آخر من إمارة أبو ظبي . وفي فبراير ١٨٢٥ حين لم يكن سلطان بن صقر قد اتخذ أية خطوة لتنفيذ ما التزم به في هذه الاتفاقية وجه المقيم العام اليه إنذاراً شديداً رد عليه الشيخ باتهام أعدائه بالتآمر ، وطلب تكوين لجنة ثلاثية يعين هو عضواً ويعين سيد عمان ثانياً ويعين المقيم العضو الثالث للاشراف على تنفيذ اتفاق البريمي . وفي مايو ١٨٢٥ انتهز المقيم فرصة زيارته لمسقط فأرسل غولاب انانداس الوكيل الوطني الذي يمثل بريطانيا في ذلك الميناء الى الشارقة على رأس قوة من جنود عمان ليشهد تدمير قلاع البريمي بتفويض خاص من شيخ الشارقة . لكن هذا المبعوث لم يكد يغادر مسقط حتى قام سلطان بن صقر بهجوم مفاجيء على الديره ، ثم تمكن بعد ذلك من صد قوة ارسلها طحنون بن شخبوط لإنقاذ البلدة . وقد وضعت هذه العملية الغادرة حداً بطبيعة الحال للجهود التي كان يبذلها المقيم لتسوية النزاع . وجدير بالذكر ان الوكيل الوطني لمسقط أفاد أثناء عودته من البريمي أ نتأخيره إنما كان بسبب متاعب أثارها له سلطان بن صقر الذي دلّل بذلك على سوء نيته في الموضوع كله .

وكانت نتيجة النزاع بين الشارقة وابو ظبي أن رعايا تلكما الامارتين تخلفوا عن موسم الغوص السنوي ، وكانت خسارة الطرفين جسيمة بحيث دفعتهما الى التصالح في أكتوبر سنة ١٨٢٥ باشراف السيد سعيد سلطان مسقط الذي كان آنذاك على الساحل على رأس اسطول من سفنه . وفي الاتفاقية التي تمت بينهما تجاهلا مشكلة البريمي تجاهلا تاماً ، لكنهما

اتفقا على ازالة قلعة الديره وانسحاب جماعة السودان . وقد تضمنت الاتفاقية نصاً غريباً يشير الى روح السمسرة الّتي كانت تحدو السيد سعيد في تدخله ووساطته وكان النص يقضي بتحييد ميناء دبي بتسليم دفاعاتها وتحصيناتها لحاكم مسقط . غير ان هذا النص بقي حبراً على ورق .. وظلت الاتفاقية كلها هكذا حتّى سنة ١٨٢٧ حين قام السيد سعيد على رأس قوة بحرية بتدمير دفاعات الديره ، لكنه عوض الشيخ طحنون عن ذلك باهدائه كمية كبيرة من الاسلحة والذخائر وحرضه على أن يهاجم دبي ويستولي عليها . وواضح أن السيد سعيد كان يرى في التصالح بين الشارقة وأبو ظبي خطراً يهدد مصالحه هو .

خطط شيخ الشارقة ١٨٢٩ — ١٨٣٠ :

وفي ١٨٢٩ وقبل ان يقوم السيد سعيد بحملته الاولى على شرق إفريقيا حاول ان يضمن سلامة أملاكه في الداخل بتخصيص بعض الإعانات المالية لعدد من شيوخ ساحل القرصنة . وكان من بين هؤلاء سلطان بن صقر الذي وعده بتخصيص راتب سنوي له قدره ألفا روبية . غير أن شيخ الشارقه الغدار حاول رغم ذلك أن يلقي بكل ثقله إلى جانب المتمردين على السيد سعيد الذين كانوا يسعون للإطاحة بحكمه في سنة ١٨٣٠ ، ولم يقف به عن ذلك بكل صعوبة الا معارضة كبار رجال قبيلته في البداية ، ثم الانذار من جانب السلطات البريطانية تالياً .

تآمر حول العمليات في صحار ١٨٣١ :

وبعد عودة سعيد من إفريقيا التمس عون سلطان بن صقر في العمليات الّتي كان يقوم بها آنذاك لاسترجاع صحار من أيدي المتمردين لكن الشيخ نكص عن مساعدته ، مشترطاً لها أن تسلم إليه دبي أو خور فكان . وأخيراً قام شيخ ابو ظبي بغارة على ارض القواسم منعت شيخ الشارقة من الاشتراك في تلك العمليات ، لا الى جانب السلطان ولا الى

جانب أعدائه . وكان شيخ أبو ظبي يستهدف من حركته تلك إرباك السيد سعيد لانه رفض عروض ابو ظبي لمساعدته في عمليات قواته في صحار ربما لما كان جرّبه من سوء سلوك جماعته من بني ياس خلال الحملة على البحرين في ١٨٢٨ . وكان الشيخ الوحيد بين شيوخ ساحل القراصنة الذي وقف الى جانب السيد سعيد في عملياته على صحار هو رشيد بن حميد شيخ عجمان – المستقلة عن الشارقة . غير انه حين هزمت قوات مسقط بادر هذا الحليف الخائن بالانتقال الى الجانب الآخر ، وبذل جهده لإكمال هزيمة السيد سعيد .

شيخ الشارقة يضم اليه اقليم الشمالية :

وفي سنة ١٨٣٢ وفي أثناء قيام تمرد ثان على السيد سعيد في فترة غيابه مرة أخرى في شرق إفريقيا لم يفلت سلطان بن صقر هذه الفرصة السانحة فبادر غدراً وخيانة إلى الاستيلاء على موانى الشمالية في خورفكان وغاله ، ولولا ان تصادف وجود سفينتين عمانيتين تحملان إمدادات وذخائر لكان من المحتمل ان تسقط مدينة شيناص أيضاً بين يديه .



علاقات الدولة الوهابية بأمور ساحل القرصنة ١٨٢٠ – ١٨٣٥

هزيمة موقتة للنفوذ الوهابي ١٨٢١ – ١٨٢٣ :

انهار نفوذ أمير الوهابيين فترة من الزمن من جراء العمليات الناجحة التي قامت بها كل من القوات المصرية والبريطانية ضده وضد حلفائه ، غير أن انسحاب القوات المصرية من نجد . والبريطانية من قشم ، أعادا نفوذه في عمان الى الانبعاث من جديد . ورغم ان سلطان بن صقر قد ارتد عن الوهابية في سنة ١٨٢١ ورغم ان نفوذه ربما كان يفوق نفوذ

حسن بن علي شيخ الرمس وممثل المصالح الوهابية على ساحل القراصنة ، الا أن جانباً كبيراً من سكان هذا الساحل كانوا في سنة ١٨٢٣ ما يزالون متعاطفين مع قضية الوهابيين وان كان النفوذ السياسي الفعلي للدولة الوهابيين قد انقضى في تلك المنطقة .

تجدد النفوذ الوهابي ١٨٢٤ :

وفي ١٨٢٤ بدأت الدولة الوهابيه ترفع رأسها مرة أخرى في وسط الجزيرة ، ولم يضع سلطان بن صقر ، وعملية الاول رشيد بن حميد في عجمان ، أي وقت في ربط مصالحهما بهذا الامير ، وتمت المفاوضات علناً مع شيخ الشارقة الذي تظاهر بأن ذلك الاجراء ضرورة لأمنه وسلامته .

اتصالات بين شيخ الشارقة والسلطات البريطانية حول الخطر الوهابي ١٨٢٥ :

وقد اعترف سلطان بن صقر في لقاء له مع المقيم البريطاني ثم في نوفمبر ١٨٢٥ بتخوفه العظيم من تزايد قوة الوهابيين ، وسأل عما اذا كان يستطيع الاعتماد على معونة السلطات البريطانية لتحقيق استقلاله عن هذا الامير ، كذلك سأل عما يجب عليه عمله في حالة إعلان الوهابيين الحرب على سلطان مسقط وطلبهم عون الشارقة في مثل تلك الحرب . ويبدو ان الشيخ لم يتلق رداً عن سؤاله بشأن المعونة البريطانية ، فقد كان رأى حكومة بومباي أنه لا داعي على الاطلاق لإظهار أية نوايا عدائية للدولة الوهابية حول مجرد مشكلات إقليمية لا أكثر . غير أنها أبلغت الوهابيين ان الحكومة البريطانية لن تتقبل أي تعلل بالضغط من جانب الوهابيين لاستئناف أعمال القرصنة أو الاضطراب في البحر ، كما وجهت اليه نصيحة حازمة بعدم الدخول في أي تحالف ضد صاحب العظمة سلطان مسقط .

السلطات البريطانية ترفض معاونة شيخ الشارقة ضد الوهابيين ١٨٣٠ :

وفي سنة ١٨٣٠ جاء النجاح الذي أحرزه الوهابيون في الإحساء وظهورهم الذي بات متوقعاً في أية لحظة في عمان لينشر الخوف والفزع على طول ساحل القراصنة . وحاول شيخ الشارقة الذي كان على يقين من أن تقدم الوهابيين سيفقده كل شيء إظهار سروره وابتهاجه على الملأ من ذلك النجاح الوهابي بينما هو سراً يلح في الحصول على وعد من السلطات البريطانية بمساعدته ، لكن تلك السلطات أبلغته أن بريطانيا العظمى لم تكن عندئذ مهتمة بغير استتباب السلم في البحار وأنه لا شأن لها بالتدخل بين القوى العربية المختلفة في شبه الجزيرة . وقد كان عدد كبير من الناس العاديين ، علاوة على شيوخ عجمان وام القيوين ، يبدون ابتهاجهم بتقدم الوهابيين لعل التغيير المرتقب يحررهم من سيطرة الشارقة. بل لقد طلب رشيد بن حميد بالفعل اعتباره وكيلا للوهابيين في بلده . لكنه تلقى رداً مخيباً لآماله من الوهابيين بأن الأمير الوهابي كان وسيظل يرى بأن السيد سلطان مسقط ، وشيخ الشارقة هما زعيما كل قبائل عمان . وقد توسط رشيد بن حميد هذا نفسه على أية حال في الاتصال بين أمير الوهابيين وحكومة بومباي حين أفصح الأمير الوهابي عن رغبته في أن يكون على علاقات ودية دائمة بالحكومة البريطانية .

وفي سنة ١٨٣٣ سقطت إمارة ابو ظبي مؤقتاً بسبب ثورة داخلية شبت فيها في أحضان النفوذ الوهابي ، وفي سنة ١٨٣٤ حاول وكيل الوهابيين في البريمي بايعاز من شيخ ابو ظبي التوسط في هذا النزاع المزمن الذي كان عندئذ مستعراً على أشده بين شيخي أبو ظبي والشارقه ، وأدت وساطته الى منع سلطان بن صقر من تجميع البدو لاجتياح مدينة أبو ظبي من ناحية البر ، لكن الوساطة المذكورة لم تؤثر فيه تأثيراً حاسماً ولا منعته من الاستمرار في ممارسة الأعمال العدوانية ضد ابو ظبي .



علاقات القواسم بالساحل الايراني
١٨٢٠ ـ ١٨٣٥

وظل القواسم على علاقة وثقى بالساحل الايراني ، فقد كانت الأسرة الحاكمة في لنجة تنتمي الى قبيلتهم . ويبدو طبيعياً على كل حال أن يقف القواسم الى جانب الشيوخ العرب المحليين في المشكلات الموسمية التي كانت تثور بينهم وبين الحكومة الايرانية المركزية .

وفي سنة ١٨٣٢ قام الشيخ نصر الحاكم الوراثي لبوشهر الذي طردته منها السلطات الايرانية بمحاصرة الميناء طالباً معونة القواسم وواعداً اياهم بنهب الميناء اذا وقع في أيديهم . وعلى أثر تلك الدعوة وصل الشيخ سلطان بن صقر بنفسه في أواخر نوفمبر على رأس اسطول يحمل عدداً من الجنود يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رجل ، وقد كان من المحتمل أن ينتج عن هذا شر عظيم لولا أن مستر بلين المقيم السياسي البريطاني أمر القواسم بالانسحاب بعد أن رأى فشل حصار الشيخ نصر لبوشهر واستحالة نجاحه في استعادتها بالقوة . ولم ينسحب القواسم بالفعل الا بعد تردد طويل ، وبعد أن هددهم المقيم العام تهديداً مباشراً .



الشئون الداخلية في ساحل القراصنة
١٨٢٠ ـ ١٨٣٥

الوضع في سنة ١٨٣١ :

كان الشيخ سلطان بن صقر حتى قبل جلاء البريطانيين عن رأس الخيمة قد استرد سلطته الرئاسية على القواسم . وقد أصبح حسان بن رحمه الذي كان شيخاً لرأس الخيمة من قبل تابعاً له . ولم يستطع حسين بن

علي شيخ الرمس الموالي للوهابيين بعد ان تقدمت به السن كثيراً أن يقف في وجه سلطان رغم مناصرة قاضب بن أحمد شيخ جزيرة الحمرا له .

الوضع في سنة ١٨٢٣

وفي ذلك الوقت من يناير ١٨٢٣ ، حين قام الملازم ماكلويد بزيارته لساحل القراصنة ، توجه الاهتمام للمرة الأولى بالأحوال الداخلية على ذلك الساحل . وكان نفوذ شيخ الشارقة عندئذ لا يرقى اليه نفوذ أي شيخ آخر ربما في ذلك غريمه الأول شيخ أبو ظبي ، فهو كان قد عزل حسين ابن علي شيخ الرمس العجوز ونفاه الى الشارقة وجعل بدله محمد بن عبد الرحمن ابن أحد شيوخ الرمس السابقين ، كما جعل أخاه محمداً شيخاً لمدينة رأس الخيمة التي أصبحت تشغل مكاناً من الارض مواجهاً لشبه الجزيرة ، وأبقى على شيخ أم القيوين عبدالله بن راشد حاكماً لذلك الاقليم باسمه . وباختصار كان الشيخ الوحيد الذي يتمتع بشيء من الاستقلال على الساحل شمالي الشارقة هو رشيد بن حميد شيخ عجمان ، وكان سلطان بن صقر يتلهف للقضاء على هذه البقعه الوحيدة التي تقف في سبيل سيطرته الكاملة . واثباتاً لحقه في السيادة على عجمان أشار سلطان للمقيم البريطاني الى الاتفاقية المبدئية الموقعة بينه وبين سير و. جرانت كير في سنة ١٨٢٠ والتي كانت بالفعل تعتبر عجمان تابعة له ، لكن السلطات البريطانية أبلغته أنها لا تستطيع أن تفهم من تلك الاتفاقية تخليد سيادته على عجمان .. وأضافت ان الحكومة البريطانية لا تهتم أقل اهتمام بمزاعمه للسيطرة على سواه من الشيوخ .

وقد خالف الملازم ماكلويد الرأي السائد عن سلطان بن صقر بأنه كان مجرد وحش على كل انسان فقال في وصفه انه « رجل مزعج وطموح ، ولكنه متفوق في اقتداره وفي معظم الامور على سائر جيرانه . وأضاف يقول أنه من المحتمل أن يكون لإحكام قبضته سلطان بن صقر على ساحل القراصنة أثره الطيب لمصلحة الحكومة البريطانية ، لكن يجب

أن يكون واضحاً أنه ليس لشيخ حكم مطلق حتى في داخل قبيلته ، ومن هنا نقول بأن سيطرة الشارقة على سواها من المشيخات لن تكون في أفضل الأحوال سوى سيطرة اسمية فقط ، كذلك أيضاً توقّع المقيم البريطاني نشوء مشكلات كثيرة نتيجة كراهية شيخ الشارقة للسيد سلطان مسقط .

وكانت امارة دبي وما تزال تحت حكم زايد بن سيف عم شيخها الصغير امارة تابعة لأبو ظبي التي كان عليها طحنون بن شخبوط ، وكانت كلتا الامارتين المعتمدتين على عطايا الحرب والمراعي دون عطايا البحر تميلان الى التحالف مع مسقط .

أما القواسم الذين انكشف للمرة الأولى فقرهم المدقع وضحالة مواردهم فكانوا ما يزالون يعتمدون في بناء سفنهم على خشب التيك الهندي ، وفي تسليحهم وذخيرتهم على ما يجلبونه من البحرين ، ومن موانيء ايران بأسفل الخليج ومن مسقط ايضاً ، وأسلحتهم معظمها من مصنوعات ايران . ولم يكن لاي من الشيوخ أكثر من ثلاثة قوارب او أربعة الا سلطان بن صقر الذي كان له حوالي ٣٠ سفينة جيدة ، تستطيع كل منها أن تحمل عدداً يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ رجل ، وكان من المعتقد أن أعمار معظمها تعدت ثلاث سنوات ، وان الشيخ قد استطاع بطريقة من الطرق أن يخفيها ولا يسلمها للحملة البريطانية سنة ١٨٢٠ .

استمرار نفوذ شيخ الشارقة ١٨٢٣ – ١٨٣٢ :

وحيث كان الشيخ قضيب بن أحمد شيخ جزيرة الحمرا قد مات فقد عزل سلطان بن صقر خليفته الشرعي سنة ١٨٢٤ لينصب بدله رجلا أكثر موالاة له يدعى أحمد بن عبدالله .. وفي نفس الوقت ايضاً خضع شيخ عجمان لما لا بد منه، وأعلن خضوعه لشيخ الشارقة . وفي ١٨٢٥ حقق سلطان بن صقر بعض النفوذ له في دبي بزواجه من شقيقة الشيخ الصغير ، وكانت لديه خططه في محاولة السيطرة بالفعل على هذه الامارة التي يهدده

قربها من عاصمته لو استطاع أحد اعدائه السيطرة عليها . على أنه حين شعر سلطان بن صقر سنة ١٨٣٢ نتيجة التجاريب بمتاعب مسئوليته عن صغار المشايخ فقد أعلن تنازله عن السيطرة على عجمان وام القيوين ، ولابد أن هزيمته في أبو ظبي سنة ١٨٢٣ عملت كذلك على الاضرار بهيبته ونفوذه .

وفي نفس الوقت ، بدأت مدينة رأس الخيمة تنشأ مجدداً عام ١٨٢٨ في مكانها الاصلي ، وقد استخدمت انقاض المدينة القديمة مواداً لبناء الجديدة ، وأقيم السور الذي كان يقطع الخليج من ناحية البر مرة أخرى . وكذلك أقيم برج مربع على آثار التحصينات القديمة .

ولا يلزمنا هنا أكثر من اشارة سريعة الى الحرب التي قامت بين الشارقة وأبو ظبي بسبب مشكلة البريمي وديرة في سنة ١٨٢٥ ، وقد أشرنا اليها من قبل .

وفي فبراير ١٨٢٩ كان سلطان بن صقر ساخطاً للتواطؤ الدائم ضده بين سيد مسقط وشيخ ابو ظبي فانتهز فرصة فشل حملة هذين الحاكمين المشتركة على البحرين وأعلن الحرب على ابو ظبي ، واستطاع بعد غارات سريعة ومتعاقبة ان يوقع كثيراً من الضرر بالمدينة الوحيدة في إمارة عدوه. لكن احتمال الحرمان من موسم الغوص التالي كان امراً يخشاه كلا الطرفين وعلى ذلك عقد الصلح بينهما — بعد وساطة محمد بن قضيب شيخ لنجة — في يونيو ١٨٢٩ على الا يتدخل أحدهما في شئون رعايا الآخر وأنصاره .

وفي سنة ١٨٣١ تجددت الاضطرابات مرة أخرى من جراء الخلط والاضطراب اللذين سادا أثناء عمليات السيد سعيد سلطان مسقط على صحار . وحين رجع شيخ عجمان من صحار تبين أن مدينته قد نهبت وممتلكات رعاياه وقطعان ماشيتهم قد سرقت على أيدي جماعة من بني

ياس والمناصير أرسلهم الشيخ طحنون بن شخبوط . لذلك لم يتأخر في إعلان الحرب ، بالاشتراك مع شيخ الشارقة ، على أبو ظبي ، وعقد الصلح بعد ذلك بوساطة شيخ لنجة استهدافاً لامر واحد لا ريب فيه هو إرجاء الخلافات حتى ينتهي موسم اللؤلؤ . ولكن رعايا الشارقة خرقوا ذلك الصلح في سبتمبر وهاجموا قاربين لصيد اللؤلؤ لبني ياس قرب البحرين ، ورد شيخ أبو ظبي على ذلك العمل مباشرة بالاستيلاء على ١٤ سفينة للقواسم تصادف وجودها في مينائه آنذاك للحصول على الامدادات وحدثت تسوية أخرى بعد ذلك مباشرة لكنها نقضت مرة أخرى في ديسمبر غير أنه لم تحدث بين الأطراف المتنازعة أية عمليات عسكرية خطيرة جديرة بالذكر .

وفي ١٨٣٣ تشجع سلطان بن صقر بالانقسام الذي حدث في صفوف بني ياس ، وبهجرة فريق من آل بو فلاسة وغيرهم من أبو ظبي الى دبي ليعد قواه ويقوم بمحاولة للإطاحة بغريمه الكريه شيخ بني ياس مرة واحدة .. وللأبد .

واستدعى سلطان رعايا الشارقة جميعاً على عجل من شواطئ اللؤلؤ وموسم الغوص في عنفوانه ، غير مبال بسخطهم ، وأعد حملة بحرية على أبو ظبي دون إبطاء ، وكانت تتكون من ٢٢ قارباً تحمل ٥٢٠ قاسمياً يتودهم الشيوخ سلطان بن صقر وحسان بن رحمه بالإضافة لـ ٨٠ قارباً آخر عليها حوالي ٧٠٠ رجل من آل بو فلاسه وغيرهم من اللاجئين في دبي . وبعد ظهر يوم ١٠ سبتمبر ١٨٣٣ نزل القواسم وحلفاؤهم إلى الارض في موقع يبعد حوالي أربعة أميال عن ابو ظبي متوقعين ان يجدوا المدينة نفسها وقد هجرها أهلها فيستولوا عليها في الصباح دون مقاومة . غير أن أخبار ذلك الهجوم كانت قد وصلت مبكرة الى بني ياس مما مكّن لهم حشد عدد كبير من رجال قبيلتهم ومن بدو المناصير ، وحين

أشرقت الشمس تبين الغزاة أنهم كانوا محاطين بقوات تفوقهم عدداً وكثافة ، وسيطر عليهم الفزع فهرعوا الى قواربهم لكن معظم هذه القوارب عجزت عن الملاحة بسبب الجزر وانحسار المياه ، وكاد الشيخ سلطان بن صقر نفسه يغرق في قارب صغير كان قد استقله مع اربعة من عبيده . وبلغت خسائر القواسم في هذه العملية من القتلى حوالي ٣٠ رجلا من بينهم شقيق لشيخ لنجة ، كما فقدوا أيضاً ستة قوارب صغيرة وسفينة كبيرة استولى عليها العدو . أما حلفاء سلطان من المنشقين من بني ياس فقتل منهم ١٥ رجلا ، وأسر ٢٣٥ ارغموا على العودة الى ديارهم في أبو ظبي ، وأما الثمانون قارباً التي ساهم بها بنو ياس استولى العدو على ما لا يقل عن ٦٠ قارباً منها .

ورغم كل هذا لم يتخل شيخ الشارقة عن نواياه بل استطاع متعاوناً مع شيوخ عجمان ولنجة أن يعد اسطولا جديداً أبحر به من دبي يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٣٣ . وبوصول الاسطول الى ابو ظبي حاول سلطان بن صقر الاستيلاء مباشرة على المكان بالهجوم البحري ، وظل يكرر محاولاته لمدة ثلاثة أيام ظل يلاقي خلالها مقاومة عنيدة من جانب حامية مشتركة تضم البدو وأهل المدينة جميعاً ، وكانوا يطلقون نيرانهم من ست او سبع سفن مربوطة الى البر بسلاسل حديدية ثقيلة .. وكانت حقاً نيراناً حامية حتى إنها حطمت السفينة التي كان يستقلها الشيخ سلطان نفسه. وعدل القواسم عن هجومهم وحاصروا المدينة ، ووجد المدافعون عنها أنفسهم في موقف حرج خاصة بعد ان رحل السيد سعيد سلطان مسقط الى شرق افريقيا ، وتبدد بذلك أملهم الأخير في أية معونة من الخارج ، ومما أضاف مزيداً من المتاعب الى متاعب المحاصرين استيلاء القواسم على حوالي ثلاثين سفينة من سفنهم على مسافة من ابو ظبي ، وقتل ١٠ من رجالهم في اشتباك مع أهل دبي كما استولى العدو على قافلة من خمسين بعيراً كانت تحمل تموراً من البريمي لابو ظبي . لكن الحامية — رغم هذا—

لم تفقد صلابتها . وتحت ستار الليل ارسلت ثلاث سفن كبيرة تحمل حوالي ٥٠٠ رجل الى البحر فطاردتهم فرقة من ٢٠ سفينة للعدو لكنهم افلحوا في الهرب من مطارديهم . وكان اول ما عملته السفن الهاربة هو الاستيلاء على سفينة صغيرة لعجمان بالقرب من بسطانه اعدموا سبعة أو ثمانية كانوا على ظهرها ، ثم هاجمت بعد ذلك سفينة لمسقط فقتلت ٥ من بحارتها ونهبت حمولتها من التمور الى جانب مبلغ ثلاثة آلاف روبية نقداً ، لكن المعتدين اضطروا لاحقاً لتعويض سلطان مسقط عن قرصنتهم هذه دون تدخل من جانب السلطات البريطانية . وبعدها .. وحين تبينت السفن في الافق اسطولا للقواسم استطاعت الهرب والرجعة سالمة الى أبو ظبي .

وفي نفس الوقت نجح الشيخ خليفة بن شخبوط من ابو ظبي في الاقتصاص من بدو الغفالة وغيرهم من البدو الذين ساعدوا أهل دبي في قطع خطوط امداداته البرية ، غير ان المتاعب التي كان يتعرض لها بحارة السفن المحاصرة لم تكن تقل كثيراً عن المتاعب والمصاعب التي يواجهها أهل المدينة المحاصرة ، فقد كان على سفن أبو ظبي أن تحصل على إمداداتها ومياهها من لنجة ورأس الخيمة ، وكان يطلب الى كل رجل على ظهر السفن بأن يتدبر أمر طعامه وشرابه . واخيراً ، تم الصلح سنة ١٨٣٤ بوساطة من شيخ لنجة على ان يعيد شيخ ابو ظبي كل السفن التي استولى عليها منذ بدء الحرب بشرط أن يرفع شيخ الشارقة حصاره عن المكان .

غير ان زمن الصلح كان قصيراً فقد أدت اعتداءات بدو المناصير من حلفاء شيخ ابو ظبي على ارض القواسم الى انتقام هؤلاء بالاستيلاء على ١٠ قوارب مملوكة لبني ياس على شواطيء اللؤلؤ مع بحارتها وما كان عليها من لآليء تصل قيمتها الى أكثر من أربعة آلاف روبية . وارغمت

هذه الحادثة الشيوخ على استدعاء رعاياهم من شواطيء اللؤلؤ مما أسفر عن خسارة فادحة لجميع الاطراف دون تمييز . وارسل الشيخ خليفة شيخ ابوظبي ووالد الشيخ شخبوط مبعوثاً عنه الى الشارقة باقتراحات للسلام.. واخيراً تم التوصل الى اتفاقية ثابتة . وفيما يتعلق ببني ياس المقيمين الآن في دبي فقد تم اعتبارهم رعايا تابعين لشيخ الشارقة .

ولقد أدت هذه الحرب العنيفة المجهدة ، التي ربما كانت اعنف حرب دارت بين شيوخ ساحل القراصنة ، الى نتائج مواتية جداً في التمهيد لعقد الهدنة البحرية الاولى في سنة ١٨٣٥ .



الفترة من الهدنة البحرية الاولى الى معاهدة السلم الدائمة ١٨٣٥ ـ ١٨٥٣

الهدنة البحرية ، والخط المانع ١٨٣٥ ـ ١٨٣٦

فشل اتفاقية ١٨٢٠ في تحقيق السلم الدائم في الخليج :

تبين الآن تماماً عدم كفاية اتفاقية السلم العامة لتحقيق السلام في البحر لأنها لم تنص على منع الحروب البحرية ، ولأن تجارب المنطقة برهنت أن ما يبدأ كحرب بحرية لا بد أن ينتهي إلى قرصنة جامحة لا تعرف الحدود .

ويبدو أن الجميع ، حتى الشيوخ أنفسهم ، قد أحسوا بالحاجة الى كوابح جديدة أخرى . وقد ألح شيخ الشارقة في ١٨٢٧ ، وشيخ البحرين في ١٨٢٨ على أن المادة الرابعة من الاتفاقية تعطي الحكومة البريطانية حق منع الحروب البحرية أياً كانت طبيعتها فيما بين العرب المتسالمين . لكن هذا الاقتراح قوبل من جانب السلطات البريطانية بالفتور

نظراً لتمسكها بحرفية الاتفاقية . ونشير هنا أيضاً الى أن ما نصت عليه الاتفاقية من ضرورة إصدار « اوراق خاصة » للسفن وتسجيلها قد ثبت أنه غير عملي فلم يعد يطبقه أحد . هذا الى جانب أننا قد رأينا ان هذه الاتفاقية يساء فهمها وتفسيرها في أحيان كثيرة ، وهي غير عملية أيضاً في أحيان أخرى .

وكانت الحكومة البريطانية حتى ذلك الحين لا تود أن تتحمل مسئولية منع كل الحروب في البحار ، خاصة وأنها كانت تعتقد بأن التدخل من جانبها قد يؤدي إلى الاخلال بالتوازن القائم بين الإمارات البحرية المختلفة من ناحية ، وتلك التي تعتمد على القوة العسكرية البرية من الناحية الأخرى . وفي سنة ١٨٣٤ قرر مجلس المديرين ، صراحة ، أنه من غير المفيد على الإطلاق أن تفرض بريطانيا أي نوع من الحماية على الامارات أو أن تفرض عليهم أي نوع من السلطة المباشرة ، حتى ولو دعاها الى ذلك الشيوخ أنفسهم . وقد ظلت السلطات البريطانية – التي كانت ترى نفسها ببساطة مجرد طرف قيادي في تحالف بحري للقضاء على القرصنة – تقف بكل جهودها الى جانب السلام ، بل انها ايضاً ظلت فترة من الزمن تلتزم بمبدأ اعتبار العمليات العدوانية على شواطيء اللؤلؤ أثناء موسم الغوص أعمال قرصنة ، كما أكدت أيضاً أن مبادىء معاهدة السلم يجب أن يلتزم بها حتى شيوخ الإمارات التي لم توقع عليها مثل القطيف والكويت .

الهدنة البحرية الاولى ١٨٣٦ :

ولما كانت هذه هي ظروف ووجهات نظر الاطراف المعنية ، انتهز كابتن س. هينيل المقيم العام في الخليج فرصة عقد الاتفاقية التي أشرنا اليها من قبل مع بني ياس ، فوجه الدعوة الى عدد من الشيوخ الكبار في المنطقة ليجتمعوا هم او وكلاء عنهم في باسيدو ، وذلك بعد فترة طويلة

من الجهود لتسوية مزاعم بعضهم ضد البعض الآخر ، وهناك اقترح عليهم كابتن هينيل ضرورة موافقتهم على هدنة بحرية تستمر طوال موسم اللؤلؤ الذي كان على الأبواب .

وحين لقي هذا الاقتراح موافقة الجميع ، عقد اجتماع آخر ذو صفة أكثر رسمية في مقيمية بوشهر بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٨٣٥ ، وتم التوقيع فيه على وثيقة بين شيوخ الشارقة ودبي وعجمان وأبو ظبي تعهدوا فيها جميعاً بالمحافظة على هدنة بحرية تبدأ في يوم ٢١ مايو وتستمر حتى ٢١ نوفمبر من نفس السنة وخلالها تؤجل جميع المزاعم والدعاوى كذلك تعهد الشيوخ بأن يقدموا التعويضات عن رعاياهم الذين يخرقون تلك الهدنة ، وبعدم الرد في حالة وقوع أي اعتداء على رعاياهم والاكتفاء برفع الامر الى السلطات البريطانية السياسية أو البحرية . وكان المقيم من جانبه حريصاً على ان يشرح لهذه الأطراف قبل توقيع الاتفاق أن أي خرق للهدنة ما دام قد تم الاتفاق عليها سيعامل معاملة القرصنة .. وأنه لا أهمية في هذه الحالة لوجود حرب برية أو عدم وجودها .

ولم يدع للاجتماع شيخ البحرين الذي كان سهل الانقياد للنفوذ البريطاني والذي كانت بينه وبين سلطان عمان حرب وشيكة الوقوع . أما فيما عدا ذلك فقد استقبلت هذه الهدنة بالبهجة والارتياح من جانب جميع المهتمين بالغوص وراء اللؤلؤ ، وكان هؤلاء في بعض الاحيان يمثلون غالبية السكان او جميعهم . وتتضح لنا أهمية ما قام به كابتن هينيل من حقيقة أن بعض تجار اللؤلؤ في الشارقة سبق ان عرضوا على الحكومة البريطانية دفع مبلغ ٢٩ جنيهاً عن كل قارب للغوص تضمن هذه الحكومة سلامته في البحار .

ومن سنة ١٨٣٨ وصاعداً أصبح اسم « عمان المتصالحة» هو أنسب الأسماء لما كنا نعرفه بساحل القراصنة ، وسنطلق على شيوخها بالتالي « الشيوخ المتصالحون » .

الخط المانع ١٨٣٦ :

وقدم كابتن هينيل اقتراحاً جديداً تقبله الشيوخ بقبول حسن خدمة لاهداف حماية التجارة المحايدة . وهو يقضي بتخصص جانب من الخليج من الناحية الايرانية منطقة تحظر فيها الحروب القبلية ، حتى ولو لم تكن ثمة هدنة قائمة . وبناء على توصية كابتن هينيل وافقت حكومة بومباي على أن يمنع تجول القوارب العربية في مياه الساحل الايراني لمسافة أبعد من جزر بوموسى وسرى ، لكن العقيد مورينسون الذي خلف كابتن هينيل استطاع أن يقنع الشيوخ المعنيين بأن يستبدل هذه الجزر بجزيرة صبر بو نعير ، وبهذا أنقصت المساحة المحددة للاضطرابات البحري أكثر وأكثر .

ونتيجة بعض الاضطرابات البحرية من جانب شيخ البحرين ، أصبح الخط المانع بعد ذلك يمتد ماراً بجزيرة حالول التي تبعد عن رأس ركان ١٠ أميال وبجزيرة قوين إلى رأس الزور على الساحل بالقرب من الكويت . ولم توقع اتفاقية رسمية بشأن هذا الخط ، ولا كان مطلوباً توقيعها .

★ ★ ★

علاقات بريطانيا بعمان المتصالحة
١٨٣٥ ـ ١٨٥٣

سلسلة من الهدنات البحرية القصيرة ١٨٣٥ ـ ١٨٤٢ :

ظلت علاقات شيوخ عمان المتصالحة ببريطانيا ، وعلاقاتهم فيما بينهم خلال الثمانية عشر عاماً التالية على توقيع الهدنة البحرية الأولى ، تلتزم بنصوص اتفاقية سنة ١٨٢٠ الى جانب عدد من الهدنات البحرية تشبه كل في حدودها تلك التي عقدت في ١٨٣٥ . فالهدنتان الثانية

والثالثة – وقد تم توقيعهما في ١٣ ابريل ١٨٣٦ و ١٥ إبريل ١٨٣٧ على التوالي – لم تكن فترة الواحدة منهما تزيد على ٨ أشهر ، لكن مدة الهدنة الرابعة التي عقدت في ١٨٣٨ بناء على اقتراح من الشيخ سلطان بن صقر حددت بسنة كاملة . وبعدها ظلت الهدنات السنوية تعقد في ١٨٣٩ أو ١٨٤٠ و ١٨٤١ و ١٨٤٢ على التوالي ، ولكن حين انتهت هدنة ١٨٤٠ تأخر عقد الهدنة التالية فترة قام فيها شيخ الشارقة بهجوم بحري على شيخ أم القيوين .

هدنة العشر سنوات ١٨٤٣ – ١٨٥٣ :

واقترح الشيخ سلطان بن صقر عقد هدنة دائمة في البحر سنة١٨٣٧ فاهتمت حكومة بومباي يالأمر ، وفي سنة ١٨٤١ أعلنت عن رغبتها في استمرار الهدنة لمدة تتجاوز العام الواحد إذا أمكن . ورغم أن الشيوخ على وجه العموم لم يعارضوا في أن تطول فترة الهدنة الا ان المقيم العام كابتن هينيل قد داخله الشك في إمكان نجاح أي تغيير يدخل على هذا النظام ، وخشي أن يكون طول المدة قيداً على غرائز العدوان والانتقام عند العرب ويؤدي بالتالي الى انهيار نظام التعاون كله ، كما توقع ان يكون هذا النظام ايضاً من مصلحة القواسم الذين كانت لهم الغلبة في البحار لكنهم كانوا يعانون كثيراً من غارات بني ياس البرية على أرضهم . ثم ان الخلافات والمعضلات التي كان يحكم فيها عادة السيف سيصبح لازماً حلها بطرق سلمية . وفي هذا من الارهاق للسلطات البريطانية ما فيه ، فهي التي تضمن استمرار هذا التهادن . واخيراً عهدت الحكومة بالمسألة كلها الى خبرة كابتن هينيل وكفاءته ، وقد حقق الرجل الآمال المعقودة عليه فبدأ يفاوض الشيوخ في عقد هدنة بنفس الشروط السابقة لمدة لا تزيد على ١٠ سنوات تبدأ في أول يونيو سنة ١٨٤٣ . والواقع إنه حتى بالنسبة لشيخ القواسم بدا أن إغراءات مواسم الغوص الآمنه سنة بعد أخرى هي أكثر جاذبية من تلك الغارات البحرية الموسمية التي يشنها على غريمه شيخ ابو ظبي .

وكان الهدف النهائي لتلك الهدنات البحرية من وجهة نظر السلطات البريطانية هو منع القرصنة كحقيقة متميزة تماماً عن القصاص الذي نصت عليه اتفاقيةسنة ١٨٢٠ على القراصنة . وفي هذا الضوء اعتبرت الهدنة الاخيرة شيئاً مكملا للهدف الأساسي .. وهو منع القرصنة ، كما كانت نتيجة الهدنات البحرية السابقة — في الحدود المقررة لها — مفيدة الى اقصى الحدود . اما الخطر الذي كان يثور من وقت لآخر من احتمال قيام عدوان بين امارة موقعة على هذه الهدنات وأخرى غير موقعة فلم يتخذ شكلا محدداً وفعلياً . وهكذا نجحت السلطات المحلية البريطانية نجاحاً تاماً ومطلقاً في إقناع الشيوخ والزامهم الزاماً حازماً .

وثمة نقطة ثار حولها الخلاف غير مرة في السنوات الاولى لتوقيع الهدنات البحرية وهي حالات الاعتداء الذي يقع من جماعة تقيم على البر على ملاحي القوارب التي تخرج الى البحر للصيدفتجنح او تركن الى الشاطيء بسبب الجزر وكان هذا يحدث لها في أغلب الحالات وفي مناطق بعيدة نسبياً عن الموانى التي خرجت منها . وقرر المقيم بموافقة الشيوخ على ان مثل هذه الاعمال يعتبر من قبيل الحروب البرية ، وبالتالي لا تشملها نصوص المنع الموجودة في الهدنات البحرية .

ولم تنقطع حوادث الاعتداءات التافهة التي يقوم بها قارب منفرد على آخر في شواطيء اللؤلؤ ، وكان السبب في معظم هذه الحالات هو هرب بعض الغواصين او سواهم من العاملين في صيد اللؤلؤ ممن كانوا مدينين لشيخ من الشيوخ فارّين من منطقته وملتجئين لشيخ آخر . وكانت هذه الحوادث تأخذ دائماً شكل محاولة القبض على المدين الفار . وكانت تسوية هذه الخلافات أمراً دقيقاً وشائكاً لان السلطات البريطانية كانت في هذه الحالات ملزمة بأن تتدخل الى ابعد الحدود في الشئون المحلية ، الأمر الذي قد يتضرر به أمن رعاياها ويتهددهم باحتمالات اضطهاد الشيوخ لهم .

وبذلت جهود كثيرة لاقناع الشيوخ بالاتفاق حول هذا الموضوع بعيداً عن أي ضمان من جانب السلطات البريطانية بالتزامهم بما يتفقون عليه ، لكنهم فشلوا وكان بعض السبب في ذلك تردد العرب في أن يسلموا الناس الذين يحتمون بهم مهما كانت الظروف . ولأن كل واحد من اولئك الشيوخ كان يرى بلده أكثر البلاد إغراء للاغراب . وانه سيكون الخاسر لو قيدت عملية الهجرة . والواقع إن الوقت لم يكن قد حان بعد لحل تلك المشكلة .. التي لم تحل الا في سنة ١٨٧٩ .

حالات القرصنة — وطابع الهدنة البحرية ١٨٣٥ — ١٨٥٣ :

والآن نستطيع ان نسجل تلك الانحرافات عن اتفاقية السلم لسنة ١٨٢٠ والهدنات البحرية التالية ، ولا داعي لان نميز في هذه الاعمال بين هاتين الفئتين ، فكل الاعمال — على السواء — ليست سوى أعمال قرصنة . غير أن أقل تلك الاعمال خطورة هو ما حدث في السنوات التالية مباشرة على توقيع اتفاقية السلم .

١٨٣٧ :

ففي ١٨٣٧ حدثت حادثة قرصنة عادية على قارب ينتمي لبندر عباس ، ارتكبتها جماعة من قرية الفجيره ، لكن شيخ الشارقة —وكان من رعاياه— أرغمهم على رد ما نهبوه .

١٨٣٨ :

وفي سنة ١٨٣٨ هاجم شقيقان من القواسم هما سلطان بن صقر ومحمد بن صقر قارباً تابعاً لخاراج عند الطرف الشمالي من الخليج ونهباه وقتلا عدة رجال كانوا على ظهره . ثم نهبا في طريقهما أيضاً سفينة تابعة لساحل الباطنة في منطقة رأس الحد . وعقب القبض على سلطان هذا في لنجة سلمه المقيم البريطاني في الخليج لشيخ قبيلة كعب الذي سنكشف فيما بعد عن دوره في هذه القضية . أما شقيقه محمد

والبحار الذي كان يصحبهما أثناء الهجوم فقد سلمهما شيخ الشارقة للسلطات البريطانية بعد أن أوقع بهما عقاباً قاسياً . وقد أطلق البريطانيون سراحهما بعد توقيع عقوبة أخرى عليهما . وفي سنة ١٨٣٨ أيضاً طاردت سفينة من دبي سفينة تابعة لخابورة في سلطنة عمان وأرغمتها على أن ترسو عند بركة ، وهناك هوجمت بعد أن هبط الظلام ، ومن تسعة رجال كانوا على ظهر سفينة خابورة جرح ستة مات منهم اثنان متأثرين بجراحهما ، واستطاعت السلطات البريطانية بواسطة شيخ دبي الحصول على الدية والتعويضات كاملة .

١٨٤٠ :

وفي ١٨٤٠ وقعت بعض الاعتداءات الطفيفة على شواطيء اللؤلؤ وفي مواقع أخرى بين رعايا أبو ظبي ودبي ، وبين رعايا الشارقة وأبو ظبي ، لكنها تميزت جميعاً بخلوها من القتل والعنف ، واستطاع المقيم البريطاني أن يسويها جميعاً حسب نصوص الهدنات البحرية . لكن الحادثة الاكثر خطورة من هذه كانت هجوم ابن عسكر أحد القبيسات المتمردين من بني ياس وجماعة كانت معه أثناء فراره من أبو ظبي الى دبي على سفينتين يملكهما بنو ياس كانتا تحملان كمية ثمينة من اللؤلؤ ، ولم يلب شيخ دبي مطلب السلطات البريطانية بتسليم بن عسكر لشيخ قبيلته .

كما طولب شيخ دبي أيضاً في نفس هذا الوقت بدفع تعويض عن قارب تابع لابي ظبي وجده بعض رعاياه اثناء رحلة برية لهم جانحاً في مضيق صغير فاستولوا عليه انتقاماً لغارة برية كان قد قام بها بعض رعايا شيخ ابو ظبي عليهم .

١٨٤١ :

وفي سنة ١٨٤١ . وبالنظر لإصرار شيخ دبي على رفض دفع التعويضات المطلوبة منه والتي كان بعضها مستحقاً عن حوادث شاطيء اللؤلؤ التي أشرنا اليها . فقد وجه اليه أسطول بريطاني يقوده القائد

بريكس ومن بينه الفرقاطه البخارية « سيزو ستريس » وبعد أن أطلقت المدافع مقاس ٨ بوصة بعض طلقاتها على المدينة أعلن الشيخ استعداده لدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه كتعويض . مع رد السفينة التي عاد بها بن عسكر من أبو ظبي وسائر حمولتها . وفي نفس السنة قام القراصنة بنهب سفينة لاحد وجهاء بني عمير في الحسا أثناء رسوها بين جزيرة زخنونية وجزر البحرين ، وقتل واحد من بحارتها وجرح عدد آخر خلال هذه العملية . ولما كان القراصنة من أهالي المناصير وبني ياس من الهوامل فقد طولب شيخ أبو ظبي بدفع التعويض . وقام الشيخ فوراً ببعض العمليات اشترك فيها بنفسه ضد هذه الجماعات المعتدية ، ونتج عن تلك وبرغم بعد مساكن الجناه تدمير قارب من قواربهم وإلقاء القبض على خمسة من الرجال المشهورين بالعنف بينهم . مع عائلاتهم وحوالي خمسين بعيراً .

١٨٤٤ :

وفي سنة ١٨٤٤ أسر رجل من القواسم رجلا من قبيلة كعب كان على قارب لدبي في ساحل اللؤلؤ ، وقام رجال من دبي بالانتقام بأن نهبوا سفينة تابعة للشارقة ، غير ان مكتوم بن بطي شيخ دبي الذي علمته التجارب كيف يصبح مناصراً للسياسة البريطانية إلى أقصى الحدود استنكر ذلك العمل وأمر برد المسروقات ، وبعد أن اوقع مكتوم العقاب اللازم بالقراصنة أمرهم بأن يتعهدوا لوكيل المقيمية البريطانية في الشارقة بحسن السلوك مستقبلا . وقد دفعت حادثة الرجل الكعبي هذه ، بالإضافة إلى عدة حوادث أخرى وقعت أثناء موسم الغوص ، المقيم البريطاني . كولونيل هينيل ، للبحث عن وسائل تكفل احترام هدنة العشر سنوات الحديثة التوقيع بمطالبة الجناة من رعايا شيخ الشارقة بدفع التعويضات وتقديم كفالات بحسن السلوك ، وقد تم ذلك بفضل التعاون الفعال من جانب الشيخ سلطان بن صقر .

كذلك قدم ادعاء آخد ضد الشارقة بسبب تصرف غوّاص غاضب من رعاياها أطلق النار على قارب لعجمان ثم صعد عليه وقتل بعض بحارته برمح كان معه وبكتلة من الحديد وقد تجاوب الشيخ سلطان بن صقر بنفس الروح الاولى وفي كلا الحادثتين حملت مطالب المقيم اليه سفينة حربية بريطانية .

وفي بداية ١٨٤٥ وقعت حادثة تصور لنا كثيراً تطور روح النظام والانضباط في الشئون البحرية بين شيوخ عمان المتصالحة ، ذلك ان سفينتين كانتا محملتين بالارز في طريقهما من لنجة الى الشارقة أرغمتهما عاصفة عاتية على اللجوء إلى خور عجمان ، فغرقت احداهما لكن الاخرى استطاعت بقذف بعض حمولتها في البحر أن تصل الى الميناء الداخلي . وكان يمكن ان تنهب السفينة وهي على وضعها ذاك لولا يقظة الشيخ عبد العزيز شيخ عجمان وشقيقه اللذين جردا سيفيهما ووقفا الى جانب السفينة وقد أقسما على قتل أول رجل يتعرض لها أو لحمولتها ، وقد تلقى الشيخ من المقيم البريطاني شكر الحكومة البريطانية وثناءها عليه لهذا التصرف .

١٨٤٩ — ١٨٥٠ :

وفي ١٨٤٩ و ١٨٥٠ كان بين أهل ابو ظبي وأهل دبي عدد من المطالبات والدعاوى نتيجة استيلاء بعضهم على عبيـــــــد البعض الآخر من القوارب . لكن هذه الدعاوى جميعاً سويت بمساعدة المقيم البريطاني . وفي خريف سنة ١٨٥٠ ، على أية حال ، حدثت حادثة خطيرة غير مألوفة في ذلك الوقت وهي استيلاء بعض رعايا ابو ظبي على قارب للعامرية وقتل اثنين من الرجال كانا على ظهره ، وفوراً ارسلت السفينتان « دجلة » بقيادة الملازم مَنَرْزْ و « الفرات » بقيادة الملازم تونسون الى مدينة أبو ظبي ، وطلبتا من الشيخ دفع التعويضات بعد أن وقفتا على مسافة من المدينة إذ لم يكن من المباح القيام بعمليات في أبو ظبي

نفسها ، لكن المناورة حققت المطلوب منها ، فدفع الشيخ الدية عن القتلى والتعويض عن الخسائر بما مجموعه حوالي ٦٠٠ جنيه بالاضافة الى ارجاع القارب والمسروقات .

١٨٥٢ :

وفي ربيع ١٨٥٢ وقعت حادثة قرصنة في مياه زنجبار . ارتكبتها سفينة لرجل من رأس الخيمة على قارب تابع لزنجبار ، لكن بطء الاتصال في ذلك الوقت بين بوشهر وشرق افريقيا أرجأ تسوية هذه القضية . وحتى حين عقدت معاهدة السلم الدائم في ١٨٥٣ لم تكن القضية قد سويت بعد . وقد حاول شيخ رأس الخيمة أن يراوغ في البداية متعللا بأن كل الذين كانوا على ظهر السفينة المعتدية إنما هم من القبيسات في الباطنة .. وهم بالتالي رعايا لمسقط ولكن يبدو انه قد وافق في النهاية على دفع التعويض حسبما قُدّر . كذلك أيضاً ما حدث في ربيع ١٨٥٢ لقارب لبني ياس المقيمين وقتذاك في الدوحة بقطر كان يحمل مسافرين الى دبي فاستولى عليه أهل مدينة أبو ظبي وسلبوا منه كل ما كان فيه . ولم يعتبر هذا العمل عملا مشروعاً لممارسة السيادة على رعايا متمردين بل اعتبر خرقاً للهدنة البحرية .. وعلى هذا طولب شيخ ابو ظبي بالتعويض ، ورغم ان هذا قد اعترف في البداية بأنه يعمل بتحريض من امير الوهابيين الذي فوضه في عقاب بني ياس المتمردين ومصادرة قواربهم الا انه خضع لمطالب المقيم البريطاني التي حملها اليه القائد روبنسون .

وكالة الشارقة :

ويبدو أن كل الاتصالات العادية بين المقيم البريطاني والشيوخ المتصالحين كانت تتم في ذلك الوقت عن طريق الوكيل الوطني للمقيمية الذي جعل مقره بالشارقة ابتداء من سنة ١٨٢٨ . وكان معظم نجاح هذه الاتصالات يعتمد على كفاءة الوكيل ملا حسين الذي ظل في عمله معظم

الفترة موضوع البحث ، وكانت علاقته بالشيخ صالح شقيق الشيخ سلطان بن صقر ، ونائبه في حكم مدينة الشارقة ، حتى سنة ١٨٣٨ حين عزل علاقة ودية للغاية . لهذا أسفت السلطات البريطانية كثيراً لعزله عن عمله .

وفي ١٨٥٢ توترت العلاقات وساءت جداً بين شيخ الشارقة ووكيل المقيمية وهو آنذاك رجل يدعى حاجي يعقوب . وكان الشيخ قد وجه الى الكولونيل إهانات متكررة ثم دفع له تعويضات عنها . وكان من أسباب ذلك بعض التحريات التي قام بها وكيل المقيمية عن تجارة الرقيق ودور الشيخ فيها . وبعدها أصدر مجلس المديرين أمره بوقف دفع أية تعويضات قد تستحق مستقبلا لرجال من رعايا شيخ الشارقة إلى الشيخ لتوزيعها. ولا شك ان هذا الامر الذي جاء على خلاف توصية المقيم يشير من طرف خفي الى الاتهام الذي كان الشيخ قد وجهه لوكيل المقيمية ضمن اتهامات أخرى بأنه لا ينفق النقود في أوجه الانفاق المخصصة لها .

وكانت المادة المتعلقة بتجارة الرقيق ضمن معاهدة السلم العامة قد عززت بثلاث معاهدات تالية وقعت مع الشيوخ المتصالحين .

وقد وقعت اولاها في سنة ١٨٣٨ وهي تخول سفن الحكومة البريطانية الحق في احتجاز او تفتيش أية سفينة تابعة لموانى الشيوخ الموقعين على المعاهدة والتي يشتبه في أنها تحمل الرقيق او تنقلهم ، كذلك ايضاً تفوضها الاستيلاء على تلك السفن ومصادراتها في حالة ثبوت التهم عليها . ويبدو أن شيخ ام القيوين لم يشترك في توقيع هذه المعاهدة .

أما المعاهدة الثانية فقد وقعت في سنة ١٨٣٩ وهي تمنح حقوقاً مشابهة في الاحتجاز والتفتيش ضمن مساحات كبيرة من المحيط الهندي للسفن التي يشتبه في أنها تحمل الرقيق ، كذلك أيضاً اصبح للسفن البريطانية حق مصادرة جانب من حمولة السفينة التي يثبت أنها تحمل الرقيق . وكان في

هذه المعاهدة نص صريح على أن « الصوماليين » أحرار ، وهم بالتالي ليسوا قابلين للرق .. وعاقبت على بيعهم . وواضح ان شيخ عجمان قد رضي بهذه الاتفاقية ووقع عليها .

أما المعاهدة الثالثة والاخيرة ، في سنة ١٨٤٧ ، فقد وقعها جميع الشيوخ المتصالحين وكانت تمنع « جلب العبيد من شواطيء إفريقيا او من أي مكان آخر » . على سفن يملكها الشيوخ الموقعون على المعاهدة او رعاياهم او انصارهم . كما أنها منحت السفن البريطانية حق احتجاز السفن وتفتيشها في أي مكان في البحر ، كذلك مصادرتها أو الاستيلاء عليها اذا ثبت خرقها للمعاهدة بطريقة أو بأخرى .

ومن نصوص المعاهدات لا يتضح لنا وجود اشارة ما الى تجارة الرقيق في الخليج بشكل خاص ، بل هي مرتبطة بمخططات أكبر لمحاربة هذة التجارة على الشواطيء الافريقية أيضاً .

★ ★ ★

علاقات المصريين والوهابيين بعمان المتصالحة
١٨٣٥ ـ ١٨٥٣



أما العلاقات الخارجية للشيوخ المتصالحين فلم تتجاوز فيما عدا الحكومة البريطانية الوهابيين أو القوات المصرية خلال الفترة التي قضت فيها تلك القوات على الدولة الوهابية في وسط الجزيرة .

نجاح دسائس القوات المصرية في عمان المتصالحة ١٨٣٩ :

لقد احتل المصريون الاحساء سنة ١٨٣٩ على الرغم من الوعد الذي قطعه محمد علي ، باشا مصر ، للرائد كامبل ممثل الحكومة البريطانية في القاهرة بألا تمتد فتوحاته باتجاه الخليج ، فقد احتلت القوات المصرية الاحساء

ويبدو انها كانت مصممة على إخضاع البحرين لذلك أرسلت وكيلا يمهد لها الطريق بين قبائل عمان المتصالحة . وأثارت هذه الحركات حركات مضادة من الحكومة البريطانية التي أحست بأن تقدم القوات المصرية كان بلا ريب يهدد نفوذها في المنطقة . وفي فبراير ١٨٣٩ صدرت التعليمات صراحة للمقيم في بوشهر بأن يبذل كل ما في وسعه لعرقلة المزيد من تقدم القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه قام سير ف. ميتلاند القائد العام للبحرية البريطانية في الخليج بزيارة لعمان المتصالحة على سفينة صاحب الجلالة « ولزلي » حيث تعهد الشيوخ المتصالحون بحضور كابتن ت. إدموندز ، مساعد المقيم السياسي ، بألا يقيموا علاقات ودية مع مبعوث القوات المصرية .. بل على العكس تعهدوا بأن يقاوموه . ورغم هذا التعهد فقد سمح الشيخ سلطان بن صقر لهذا المبعوث — الذي لم يكن سوى ممثل الوهابيين القديم سعد بن مطلق — بأن يقيم في الشارقة بعد وصوله اليها في مارس ١٨٣٩ . وقد وضع الشيخ تحت إمرته بيتاً حصيناً وقلعة ليقيم فيها ، ومن هذا المركز الحصين في الشارقة بدأ مبعوث المصريين مؤامراته .

وقد بدأ بمحاولة اقناع بني نعيم بواسطة الشيخ سلطان بن صقر بأن يسلموا واحة البريمي لحامية وهابية جاء بها معه ، ثم بدأ اتصالا مباشراً مع شيخ أبو ظبي الذي كان يؤمل أن يتعاون معهم على رغم وقوفه بصلابة في الماضي ضد نفوذهم في وسط الجزيرة بعد استيلائهم على قاعدة البريمي . غير ان تهديدات مبعوث المصريين لم تؤد الى نتائج تذكر ، وظل بنو نعيم على موقفهم المعارض للمصريين ، وقد أيدهم مباشرة السيد حمود بن عزان من صحار فأرسل أخاه قيس ومعه ٢٠٠ رجل للوقوف معهم . أما من ناحية خليفة بن شخبوط شيخ ابو ظبي فقد رحب بتقدم القوات المصرية نحوه .

اجراءات مضادة من جانب السلطات البريطانية يوليو ١٨٣٩ :

وكان موقف المواجهة مع القوات المصرية سيئاً جداً حتى ان المقيم السياسي كابتن هينيل قرر القيام بزيارة شخصية للبحرين ، وعمان المتصالحة فوصل الى ساحل هذه يوم أول يوليو سنة ١٨٣٩ على ظهر سفينة الشركة « هيو لاندزي » .. وكان لهذه السفينة – بما أدخل عليها من تجديدات وتطوير – أثرها في نفس شيخ أبو ظبي (١) . وكشفت تحريات كابتن هينيل عن ان شيوخ دبي وام القيوين كانوا يعارضون المصريين معارضة تامة ، أما شيخ ابو ظبي فكان يبذل كل ما بوسعه كي يحل محل شيخ الشارقة في الحظوة عند سعد بن مطلق . وكان سلطان بن صقر – بدوره – يبذل كل جهوده للاحتفاظ بهذه الحظوة ، وعلى أي حال فقد استطاع المقيم العام أن يحصل على تعهدات خطية من اولئك الشيوخ الاربعة بمناصرة السياسة البريطانية والوقوف في وجه مخطط القوات المصرية ، وأضيف نص بالنسبة لسلطان بن صقر يتعهد فيه بعدم إجراء أية علاقات او مراسلات او اتفاقيات مع محمد علي باشا والي مصر او أنصاره أو أية قوة أجنبية أخرى قبل موافقة الحكومة البريطانية معتبراً حلفاء هذه الحكومة حلفاء له وأعداءها أعداء له . كذلك قدم لشيخ الشارجة – بناء على طلبه – خطابات من المقيم موجهة له ولسعد بن مطلق تنصح لهذا الاخير بالعودة الى نجد . وفيما يتعلق بالحماية التي طلبها فقد تعهد له الكابتن هينيل بأن يركن إلى أن التزامه بسياسة الحكومة البريطانية لو عرضه لاعتداء أية دولة أخرى .. فستقدم له الاسلحة والذخائر بالقدر الذي يريده أو يحتاج اليه .

وفي نفس الوقت تلقى كابتن هينيل طلباً للمعونة ضد سعد بن مطلق من شيوخ البريمي ، وقد رد على هذا الطلب بأن شجعهم على المحافظة على

---

(١) كان غاطس السفينة « هيولاندزى .. » بقيادة الملازم كوبل لا يزيد عن ١١ قدما ، غير أن قدرة السفينة على التقدم في مجرى مائى ضيق ، وضد اتجاه الريح هو ما أدهش العرب .

استقلالهم ، ووعدهم بأن يرسل اليهم وكيلا يقيم بين ظهرانيهم ، كما وعدهم بأن يمدهم بالاسلحة والذخائر اذا تعرضوا لاذى بسبب التزامهم نصائحه ، كما جاء في خطاب المقيم لسعد بن مطلق اشارة لهذه المباحثات ، وذكر له فيه ان شيوخ البريمي قد أصبحوا تحت الحماية البريطانية الى ان توقع اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقد صدق الحاكم العام في الهند على كل ما قام به كابتن هينيل وأثنى على كفاءته وحماسته . لكن مشروع مد الحماية البريطانية لتشمل شيوخ البريمي — كما جاء في خطاب المقيم لسعد بن مطلق — كان محل اعتراض مع عدد آخر من المقترحات الهادفة نحو مزيد من الايجابية في معارضة القوات المصرية وأنصارها في شرق جزيرة العرب . ذلك بأن حكومة الهند كانت ترى أن مشكلة توسع القوات المصرية في فتوحاتها إنما هي من اختصاص مجلس الوزراء البريطاني في المقام الاول ، ومحتمل أن تكون المخاوف المتعلقة بالحرب في أفغانستان في ذلك الوقت قد أثرت على أعمالهم في جبهات أخرى ، لكن تفويضاً صدر للمقيم بأن يستمر — بل بأن يتوسع ايضاً — في توزيع الاسلحة والذخائر .. الخ لاستخدامها ضد القوات المصرية .

مزيد من العمل من جانب السلطات البريطانية ١٨٣٩ — ١٨٤٠ :

أما النتائج المحلية لزيارة كابتن هينيل فلم تكن كلها مقنعة ، فرغم أن الوكيل المصري كان قد رحل الى العقير فان شيخ ابو ظبي خرق روح الاتفاق والتعهد اللذين لم يكن جف مدادهما بمعارضة سعد بن مطلق وقام بنفسه على رأس حملة ضد بني نعيم في البريمي ، لكن هؤلاء على رغم فشلهم في الحصول على مساعدة شيخ الشارقة استطاعوا أن يثبتوا لهجمات خليفة ابن شخبوط بل وان يرغموه على طلب الصلح ، وعند ذاك توسط المقيم العام وطلب من شيخ أبو ظبي أن يسوي أموره مع بني نعيم ويسترضيهم

خلال مهلة حددها بثلاثة أشهر ، وإلا فستعتبره الحكومة البريطانية عدواً لها ، وتلزمه بدفع مبلغ ۱۰۰۰ جنيه كتعويض لبني نعيم ، واخيراً استطاع الشيخ شخبوط الحصول على خطاب من شيوخ بني نعيم يفيد بأن مطالبهم قد أجيبت وان المياه عادت الى مجاريها بين الطرفين المتنازعين .

العون البريطاني يمتد لشيوخ البريمي يناير ١٨٤٠ :

وفي يناير ١٨٤٠ عاد كابتن هينيل لزيارة ساحل عمان المتصالحة . وعقد اجتماعاً في عجمان مع شيوخ البريمي الذين كانوا بحاجة لتدعيم وضعهم . وكان اهم شيوخهم هو حمود بن سرور من فرع الشوامس من قبيلة بني نعيم التي كانت تسيطر على قلاع البريمي . واستطاع المقيم ان يعقد حلفاً دفاعياً ضد كل الاعداء بين بني نعيم والظواهر الذين يسكنون الواحة ، وقد كانت العداوة بين الفريقين سبباً من أسباب ضعفهما معاً ، لكن مساعيه فشلت في التوفيق بين بني نعيم وجيرانهم بني قتب . ثم جاء توزيع الارز والنقود والذخائر بالانصاف معززاً لمزايا الارتباط ببريطانيا . وكان التوزيع بطريقة توحي بأن الحكومة البريطانية ستستمر في تقديم العون لمن يظل من أنصارها .

رحلة كابتن هامرتون الى البريمي يناير وفبراير ١٨٤٠ :

وبعد هذه الاعمال ، قام الكابتن أ. هامرتون الضابط المسئول عن القوة الميدانية في خاراج والذي اختير فيما بعد ليكون وكيلا سياسياً في مسقط . برحلة من الشارقة الى البريمي في حماية حمود بن سرور متخذين طريق ساحل صحار في الباطنة . وقد وجد ان استحكامات البريمي تتكون من مجرد قلعة رئيسية واحدة على الطرف الجنوبي من الواحة مبنية من الآجر الذي جففته الشمس وهي مربعة طول ضلعها حوالي ٦٠ خطوه . وعلى بعد ثلاثمائة خطوة الى الشمال توجد قلعة أخرى أصغر من الاولى والقلعتان بناهما مطلق الوهابي . وقد تآمر شيخا الشارقة ودبي ما وسعهما التآمر لتعطيل رحلة كابتن هامرتون هذه فلم يفلحا في ذلك .

انسحاب القوات المصرية من نجد مايو ١٨٤٠ :

ويبدو أن سعد بن مطلق قد أثار شكوك سادته بعد عودته من الاحساء، لانه ارسل مخفوراً الى الرياض . ولكن لم يمض طويل وقت قبل انتهاء الاحتلال المصري . ففي مايو سنة ١٨٤٠ كانت القوات المصرية قد تراجعت عن نجد تراجعاً تاماً .

الاشتباه بخطط للاميرين السعوديين خالد وعبدالله ضد عمان :

وقد أقام المصريون الامير خالداً حاكماً على نجد بعد رحيلهم ، وسرعان ما افادت الانباء باعتزامه تنفيذ مخطط ضد عمان . وربما كان سعد بن مطلق ما يزال على علاقة تراسل منتظم مع الشيوخ المتصالحين . وفي سنة ١٨٤١ وقع خطاب موجه اليه من شيخ الشارقة بين ايدي بني نعيم الذين تبينوا أن الخطاب يشير الى مخطط للقضاء عليهم . وفي نوفمبر ١٨٤١ كان الامير خالد في الهفوف بالاحساء ، وكانت تحركاته تشير الى اعتزامه السير الى عمان ، فوجهت الحكومة البريطانية اليه انذاراً حمله الملازم جوب الذي نزل في العقير ، ثم عاد بعد زيارة الامير الى ساحل القطيف ، وأنكر الامير في رده أن تكون له أية خطط ضد عمان ، لكن الشكوك في صدق إنكاره هذا ظلت قائمة طوال فترة حكمه .

ثم خلف خالد الامير عبدالله ، فقام باتصال قصير مع الشيوخ المتصالحين أعلن فيه عزمه على ارسال سعد بن مطلق وكيلا عنه الى البريمي لكن خطاباته التي ارسلها اليهم جميعاً سلمت الى الرائد روبرتسون ، باستثناء خطاب شيخ ابو ظبي — ووجه المقيم السياسي إنذاراً اليه على أساس أن تصرفاته قد تشجع على عودة القرصنة ، وجاء في ردّ الامير عبدالله أنه يمقت أعمال القرصنة ، لكنه لم يجرؤ على الزعم بأن أهل عمان المتصالحة من رعاياه .

انقطاع العون البريطاني عن شيوخ البريمي ١٨٤٣ :

وما ان عاد الى الحكم امير نجد المعزول فيصل في يوليو ١٨٤٣ ، حتى أرسل خطابات يبلغ فيها الشيوخ المتصالحين بأنه قرر أن يرسل اليهم بعد انتهاء موسم الصيف قوة يقودها سعد بن مطلق لتستولي على بلادهم . وفزع بنو نعيم في البريمي من تلك التهديدات ، وكانو قد قاموا بأعمال غير مشروعة انهت تحالفهم من السيد حمود حاكم صحار ، فلجأوا يطلبون عون الحكومة البريطانية ، لكن هذه الحكومة أبلغتهم في ردها أن الهدف من تقديم تلك المساعدات لهم في سنة ١٨٤٠ كان الحيلولة دون اتخاذ القوات المصرية قواعد لها في في بلادهم ، والآن بعد ان زال ذلك الخطر ، فان الحكومة البريطانية تعتزم رفع يدها عن التدخل في الشئون الداخلية والمحلية في الجزيرة العربية ، وفي نفس الوقت كانت تجري اتصالات ودية ومستمرة عموماً بين مقيمية بوشهر وبين الرياض .

وفي أوائل ١٨٤٥ وصل سعد بن مطلق مجدداً على رأس قوة صغيرة الى جوار البريمي ، وكان يقترب بتردد مما أوحى بشيء من الريبة في حقيقة نواياه ، لكن النعيم والظواهر لم يبدوا هذه المرة أية مقاومة له وبذلك وضع يده على قلاع البريمي وأصبح الشيوخ المتصالحون في حيرة من أمرهم كيف يستقبلونه . وبمجرد ان دعم سعد مكانته في مقره القديم راح يبذل جهده كله في الضغط على الاقليمين الاكثر ثراء وهما صحار ومسقط ، على نحو ما بينا نتائجه في الفصل الخاص بسلطنة عمان ، لكنه لم يهمل تلك المناطق الصغيرة التي تحتاج لمجهود قليل ، فراح ينهمك في تآمر يستهدف الاستيلاء على مدينة ضنك الصغيرة في الظاهرة . وفي أكتوبر من نفس السنة قام بعدة أعمال هادفة للاستيلاء على واحة صغيرة تسمى الذيد داخل عمان المتصالحة ، وكان ينوي ان يقيم الى جوارها قلعة على ساحل زورا في مبتدأ طريق مألوفة بين عجمان والحمرية .

غير ان تصرفاته هذه الى جانب عجرفته وقسوته أثارت تحالفاً ضده على جبهة واسعة شملت : من الشرق قبيلة النعيمي وشيخ صحار والمطاوعة في عمان والى الغرب كل الشيوخ المتصالحين باستثناء شيخ ام القيوين الذي يبدو أنه كان متعلقاً بمصالح شخصية جعلته يؤيد خطط الوهابيين في الذيد .

لكن أعداءه هؤلاء لم يغامروا باللجوء الى السلاح مرة واحدة ، بل فضلوا الطريق الاسلم فبدأوا باتهامه بأنه لا يحول لسيده كل النقود التي يجبيها منهم . وكان يبدو في ضوء اتفاقية عقدها سعد مع شيخي صحار ومسقط أن تلك التهمة كانت تعتمد على أساس قوي . وفي الوقت نفسه أصبحت مواصلات الوكيل الوهابي المباشرة عبر وسط الجزيرة تتعرض لقطعها من القبائل المعادية على الطريق . وعزم سعد بن مطلق على الرحيل فوراً من البريمي الى مقر أمير الوهابيين ليدفع عن نفسه شخصياً تهمة خصومه . غير ان رحيله أرجيء في آخر لحظة بورود أمر اليه من الامير بأن يظل في مكانه على ان يحول الاموال اولا بأول . وقد ارسل سعد مبلغاً من المال على سفينة قدمها له الشيخ سلطان بن صقر .

طرد الوهابيين مؤقتاً من البريمي على يد شيخ ابو ظبي ١٨٤٨–١٨٤٩ :

وظل وضع الوهابيين في البريمي على حاله حتى ٤ مايو ١٨٤٨ حين انتهز سعيد بن طحنون شيخ ابو ظبي فرصة غياب سعيد بن مطلق مؤقتاً ، فاستولى بمساعدة قبيلة الظواهر على موقع للوهابيين في إقليم الظواهر . وسرعان ما انضم اليهم بنو نعيم وفرقة من صحار يقودها سيف بن حمود ، فاسفر هذا التحالف عن الاستيلاء على قلعتي الوهابيين في البريمي بعد مقاومة محدودة . وقد قام باحتلالهما شيخ ابو ظبي على حين لجأ سعد بن مطلق الى الشارقة ، لكنه سرعان ما دب سوء التفاهم بين الحلفاء ، فانسحب ابن شيخ صحار بقواته ، وسخط شيوخ الشارقة ودبي

وعجمان (١) ونفسوا على شيخ أبو ظبي ذلك الانتصار السهل . فوقفوا ضده الى جانب الوهابيين ، غير ان الشيخ سعيد ظل ثابتاً في مواقعه بالبريمي بنجاح وهدوء . واخيراً ، وفي فبراير ١٨٤٩ ، تمت تسوية الامور بين الشيوخ المتنازعين بوساطة مبعوث لشريف مكة ، ولم تكن شروط الصلح على ما يبدو في صف الشيخ سعيد لانها كانت تشمل إعادة قلاع البريمي الى وكيل الوهابيين واسترجاع حالة التوازن كما كانت قائمة من قبل .

وفي نوفمبر ١٨٤٠ حث شيوخ دبي والشارقة الامير الوهابي على السماح لفرع القبيسات المهاجرين من بني ياس بالاستقرار تحت حمايته في خور العديد ، لكن مناورتهم فشلت نتيجة الجهود التي كللت بالنجاح من جانب شيخ ابو ظبي لارجاع هؤلاء المهاجرين الى ديارهم .

محاولات فاشلة من جانب الشيوخ المتصالحين لطرد الوهابيين ١٨٥٠ — ١٨٥١ :

وفي مارس ١٨٥٠ ارسل الشيخ سعيد بن طحنون ، الذي ما انفك منذ الصلح الاخير يتفاوض من السيد ثويني نائب سلطان مسقط لتدبير هجوم جديد على الوهابيين ، فرقة تتكون من ٤٠٠ رجل من بني ياس والمناصير لمعاونة حليفه في الدفاع عن شناص ضد القواسم . وبدأ هو نفسه يهاجم موقع الوهابيين في البريمي بتدمير قنوات الملاحة الموصلة الى تلك الواحة . وقد شوش على نشاطه قوات تجمعت في الذيد من الشارقة ودبي وعجمان وام القيوين ثم تحركت بعد خلافات طويلة بين قادتها الى الباطنة للاشتراك في الصراع الدائر هناك بين السيدين ثويني وقيس ، وعلى ذلك تركت لشيخ ابو ظبي حرية الاستمرار في عمليات ضد البريمي الى أن شن عليها هجوماً فاشلا . وفي نوفمبر التالي قام القواسم بهجوم مشترك

(١) تذكر احدى الروايات أن شيخ عجمان (كشيخ أم القيوين) رفض أن يقوم بدور ضد سعيد بن طحنون .

فاشل هو الآخر على حامية البريمي واشترك فيه بنو ياس وبنو نعيم ، وكان هذا الهجوم سابقة لتحالف تال بين شيخ الشارقة وشيخ أبو ظبي ضد الوهابيين ، وهو تحالف غريب لم يدخل فيه شيخ الشارقة الا لمجرد غيرته من حظوة شيخ دبي عند الوهابيين ، ولم يؤد التحالف الى أية نتائج في نهاية الأمر .

إقامة قصيرة لعبد الله بن فيصل في البريمي ١٨٥٣ :

وفي ربيع ١٨٥٣ اجتمع الشيوخ المتصالحون جميعاً ، باستثناء شيخ دبي سعيد بن بطي الذي ارسل أحد اقربائه بدلا منه ، بعبدالله بن فيصل الذي وصل مؤخراً الى البريمي ممثلا لابيه أمير الوهابيين ، وقد بلغوا من الحرص على لقائه والتنافس على الحظوة عنده ما جعل كابتن كيمبول يتكبد مصاعب كبيرة في جمعهم كلهم على الساحل حين وصل في مايو ١٨٥٣ بهدف عقد معاهدة السلم الدائمة . وكان الهدف الرئيسي لاقامة عبدالله بن فيصل في البريمي هو الحصول على أقصى ما يمكنه الحصول عليه من تنازلات حاكم مسقط التاعس الحظ على نحو ما هو مذكور في تاريخ سلطنة عمان . وغني عن القول ان الشيخ سلطان بن صقر كان يشجع الامير الوهابي على انتهاج سياسته تلك في الضغط على حاكم مسقط .

ومن الناحية الاخرى كان الشيخ سعيد شيخ ابو ظبي يجهد نفسه لرد أية محاولة غزو من جانب الوهابيين والقواسم لاقليم الباطنة ، وهي محاولة تمّ التخطيط لها وكانت على وشك التنفيذ لولا ان عُقد صلح بأنسب الشروط التي يوافق عليها عبدالله بن فيصل . وتم هذا بالفعل بوساطة شيخ صحار ورجل اسمه أحمد السديري أغلب الظن انه هو نفسه الذي جاء بعد سعد بن مطلق وكيلا للوهابيين في البريمي .



العلاقات الخارجية الاخرى للشيوخ المتصالحين
١٨٣٥ ـ ١٨٥٣

العلاقات مع سيد مسقط :

ظل شيخ الشارقة على ما هو عليه من قديم في عداء تام ومستحكم لحكام مسقط حتى إنه في سنة ١٨٤٢ قطع مفاوضات صلح كانت تدور لصالحه مع شيخ أبو ظبي لمجرد أنها كانت تتضمن قيام علاقات ودية بينه وبين شيوخ صحار ومسقط . وفي ١٨٤٩ كان على وشك القيام بمحاولة لاستعادة خور فكان من السيد ثويني . نائب السلطان في مسقط ، لكن الوكيل الوهابي في البريمي وشيخ دبي استطاعا ثنيه عن القيام بذلك العمل . وفي سنة ١٨٥٠ تحرك الشيخ سلطان بتأييد من جيرانه شيوخ دبي وعجمان وام القيوين — كما ذكرنا من قبل— لمعاونة قيس بن عزان في صحار ضد السيد ثويني ، وسرعان ما تم للحلفاء الاستيلاء على غالة وخور فكان ثم تقاسماها فيما بينهم ، وظلت هذه الاماكن تحت أيديهم لاكثر من سنة . وفي ١٨٥١ —حين ظهر السيد سعيد بنفسه أمام صحار— ترك الشيخ سلطان قيساً ليلقى مصيره وحده ، واستعاد جيشُ السيد بمعونة فرقة من دبي كلا من صحار وشناص دون ان يجد في ذلك مقاومة كبيرة ، ولكن يبدو ان غالة وخور فكان ظلتا تحت سيطرة شيخ الشارقة الذي أفاد من الحرب لاحقاً في استعادة ممتلكاته التي كان قد فقدها في المنطقة الشمالية .

العلاقات بالعرب على الساحل الايراني :

وقد ظل عدد كبير من الشيوخ المتصالحين يتابعون بحرص واهتمام الخلافات والمنازعات الدائرة بين اقربائهم العرب المستقرين على الساحل الايراني ، غير ان المقيم السياسي البريطاني كان يمنعهم دائماً من التدخل

المؤثر لصالحهم أو الوقوف الى جانبهم . وفي سنة ١٨٣٥ منع شيخ ام القيوين من ارسال نجدة لاقاربه آل علي في جاراك ، وفي سنة ١٨٣٧ منع شيخ الشارقة أيضاً من تقديم المعونات لاهل طافونه ضد أهل جاراك .

العلاقات بشيخ كعب في عربستان :

كما كانت تقوم احتكاكات من حين لحين بين شيخ كعب في عربستان وشيوخ عمان المتصالحة . وقد أسر قراصنة القواسم زجلا من كعب في سنة ١٨٣٨ واخبار ذلك بالاضافة الى التدابير التي اتخذتها السلطات البريطانية بذلك الصدد وردت في فقرة سابقة ، لكن هذه الحادثة بالذات لم تترك أية مشكلات كبيرة وان راح ضحيتها رجل ثري من كبار أنصار الشيخ ثامر ، وذلك لان شيخ كعب اقتنع بتأكيد المقيم السياسي البريطاني بأن شيوخ الشارقة ولنجة ورعاياهم على وجه العموم لم يكن لهم دور في ذلك العمل . أما القواسم فانهم توقعوا عقابا سريعاً لذلك — فقد جهزوا اسطولا يضم ٢٢ سفينة باتت تجوب البحار مجتمعة بهدف توفير الحماية المتبادلة .

وفي ديسمبر ١٨٤١ حدثت حادثة أكثر خطورة ، وذلك أن سفينة لأبو ظبي استُولِيَ عليها فيما جاور المحمرة ، وقد تم هذا العمل بأمر من الشيخ فارس شيخ كعب في ذلك الوقت وقد برره بثأرٍ له عند قبيلة بني ياس ، يرجع الى أكثر من ٣٠ سنة . وبعد خلاف طويل—أشرنا الى تفاصيله في تاريخ عربستان — أعيدت السفينة الى أصحابها في مايو ١٨٤٥ بجهود السلطات البريطانية .

العلاقات بالبحرين :

وقد أوقفت الحكومة البريطانية تدخل شيوخ عمان المتصالحة في شئون البحرين كما اوقفت تدخلهم في شئون ايران . وفي سنة ١٨٤٣ رفض شيوخ الشارقة ودبي تقديم المعونة لشيخ البحرين السابق عبدالله بن احمد ،

بل انه حتى شيخ ابو ظبي المغامر رفض الدخول في الموضوع . وفي يوليو ١٨٥١ قام شيخ ابو ظبي بجهود لتسوية الخلافات المعلقة بين امير الوهابيين وشيوخ البحرين .



الأحوال الداخلية في عمان المتصالحة
١٨٣٥ ـ ١٨٥٣

ان التاريخ الداخلي لعمان المتصالحة في ذلك الوقت ، والذي يتكون أساساً من الحروب والمنازعات الصغيرة بين الشيوخ المحليين مضطرب ومختلط الى ابعد الحدود .. لكن هذا لا يعني أنه غير قابل للفهم والتفسير . وكانت الحقيقة الرئيسية فيه هي عموماً الصراع على النفوذ بين شيوخ الشارقة وأبوظبي . وفي ذلك الصراع بدأت كفة الشارقة تهبط من المرحلة الاولى وقد استفاد شيوخ دبي من هذا الى ابعد الحدود حتى إنهم كانوا يتناسون الخلافات فيما بينهم ليقوموا ضد شيوخ الشارقة بعمل موحد .

والى جانب الاعمال العدائية التي يمكن ردها الى هذا الاصل : أي الصراع بين الشارقة وابو ظبي ، فان ثمة أعمالا عدائية كثيرة ترجع أساساً لتلك الغارات التي كان شيخ الشارقة يشنها على الامارات الصغيرة من حوله وبعضها كانت غارات ملحوظة . وفي سنة ١٨٤٠ كان واضحاً تماماً ان شيخ الشارقة يطمع في أن يضم لحكمه أم القيوين وعجمان بل ودبي ايضاً .

العلاقات بين الشارقة وابو ظبي ودبي ١٨٣٨ :

وفي مايو سنة ١٨٣٨ هاجم الشيخ خليفة شيخ ابو ظبي دبي واهلها غائبون في صيد اللؤلؤ وكانت هجرة آل بوفلاسه الى دبي ما تزال تحز

في نفسه حزناً عميقاً ، واستطاع ان يستولي على حصن على ساحل البحر ، فجعل فيه حامية من قواته ثم انسحب الى امارته . وحين ترامى الخبر الى آل بو فلاسه عادوا جميعاً من شواطيء اللؤلؤ مسرعين . واستطاعوا -بمعاونة من سلطان بن صقر- ان يجلوا بني ياس عن الحصن الذي احتلوه ودمروه تماماً .. وذلك بعد عمليات دامت ثلاثة ايام . واخيراً تم التوصل الى صلح بين الطرفين حتى تتمكن قوارب دبي وابو ظبي من العودة الى شواطيء اللؤلؤ قبل نهاية موسم الغوص .

وفي ١٨٣٩ نشب نزاع دموي بين اهل دبي واهل ام القيوين ادى الى اعمال عدائية متبادلة بين شيوخ الشارقة وام القيوين ، وسنشير الى تفصيلات ذلك في فقرة تالية .

وبعدها بسنة ، وضحت ظاهرة تدخل مكتوم بن بطي شيخ دبي في الامور الداخلية لمشيخة القواسم حين اعلن صقر بن سلطان في مدينة الشارقة استقلاله عن ابيه شيخ القواسم . لكنه لما فشل الانقلاب الذي كان خلاله نفوذ الشيخ مكتوم يسود الشارقة - منح شيخ دبي للابن المتمرد ملجأ يحميه من بطش أبيه . واهتاج الشيخ سلطان بن صقر لكل هذه الاعمال ، فلجأ الى التهادن مع عدوه اللدود خليفه ، شيخ ابوظبي ، وتم الاتفاق بينهما على انه في حالة سقوط دبي بين ايديهم فيجب ان تدمر تدميراً كاملا وان يرغم اهلها على الاقامة في الشارقة او ابوظبي ، كما استطاع شيخ الشارقة إغراء شيخ ام القيوين ايضاً بالانضمام اليهم في هذا الأمر . وحين وصلت الأمور الى هذا الحد صدر شيخ الشارقة عن خيانة لحلفائه غريبة حتى على رجل مثله عرف بمثل ذلك الغدر . فقد قبل اعتذار شيخ دبي ومعه الف روبية وانسحب فجأة تاركاً حلفاءه ليتدبروا امرهم على احسن ما يستطيعون .

١٨٤١ :

وفي سنة ١٨٤١ ضعفت دبي كثيراً نتيجة هجرة حوالي خمسمائة

رجل ساخط من آل بو مهير استقروا في الشارقة . كما جاء انتشار الحمى المفاجئ في دبي في نفس الوقت ليدفع عدداً كبيراً من السكان للهجرة منها والاقامة باذن خطي من الشيخ سلطان في ديره التي كانت سبب الخلافات الحادة بين شيوخ الشارقة وابو ظبي خلال الفترة من ١٨٢٤ الى ١٨٢٧ كما ذكرنا .

وانتهز شيخ ابو ظبي فرصة خلو دبي من المدافعين عنها نتيجة هذه الاحداث الى جانب رحيل رجال آل بو فلاسه الى شواطئ اللؤلؤ . فقام اولا بضمان حياد قبيلة بني قتب وغيرها من قبائل البدو ، ثم اندفع ومعه مائة وخمسون رجلا الى المدينة فاستولوا عليها ونهبوها وقطعوا اشجار النخيل واحرقوا الثمار وافسدوا كل شيء ، ثم احرقوا سفينة كانت في الميناء للشيخ مكتوم وقتلوا رجلين كانا على ظهرها . واستنجد شيخ دبي فوراً بشيخ الشارقة الذي بادر فأمده بمئتي رجل . وعلى حين لم تجرؤ قوات الحلفاء على مهاجمة الغزاة الذين كانوا في ذلك الوقت يحتلون جميرة ، ارسل الشيخ خليفة بن شخبوط ، المنتصر ، فرقة من رجاله اغارت على قرية الخان المجاورة فنهبتها وحملت منها خمسة عشر عبداً ثم عادت الى مقرها سالمة . وبعد ذلك انسحب شيخ ابو ظبي الى بلاده ، ومن هناك حاول ان يباغت مدن دبي والشارقة وراس الخيمة لكنه وجد العدو –هذه المرة– مستعداً لمقابلة قواته في كل من هذه الامكنه ، فانسحب الى بلاده بعد ان خسر عدة رجال كما خسر بعيره الذي كان يمتطيه .

١٨٤٢ :

وفي إبريل من العام التالي ، قدم اقتراح للشيخ خليفة بأن يتفق هو وبقية الشيوخ المتصالحين على ايقاف كل العمليات العدوانية المتبادلة بينهم في البر بمثل اتفاقهم على ايقافها في البحر خلال موسم اللؤلؤ

الوشيك . غير ان الشيخ وهو في نشوة النجاح الذي احرزه ، في آخر غارة قام بها رفض الاقتراح ، بل وبدأ بالفعل يحاول إبعاد الشيخ مكتوم عن الشيخ سلطان تمهيداً للقيام بهجوم على هذا الاخير ، لكنه ظل هادئاً طوال شهور الصيف ، وفي اكتوبر ١٨٤٢ ، حين نشأت مودة غريبة بينه وبين الشيخ مكتوم ، تعهد الأخير بأن يسعى لعقد صلح مع شيخ الشارقة .. لكن هذا الشيخ رفض ان يقبل شرطاً للصلح هو توقفه عن معاداة سلطان مسقط وهكذا فشلت تلك المفاوضات .

١٨٤٣ :

وفي مارس ١٨٤٣ قام شيخ ابو ظبي بزيارة لشيخ دبي ، ويبدو ان الصداقة بينهما كانت تتدعم مما كان يزيد في سخط شيخ الشارقة ، وبعدها قام سلطان ، شقيق شيخ ابو ظبي ، على راس مائة وخمسين رجلا من راكبي الجمال بغارة ضد حلفاء القواسم وفي خلال سبعة ايام فقط قتل ثلاثة رجال من بني كتاب حلفاء القواسم كما فقدوا سبعين بعيراً استولى عليها العدو كما نهبت قافلة كانت متجهة من البريمي الى الشارقة ، وقتل ثلاثة من بني نعيم ، ورجع الغزاة الى بلادهم دون ان يفقدوا سوى رجلين قتلى وآخرين جرحى .

وفي يوليو تم عقد صلح زائف لانهاء الحرب موقتاً ، ولكن في اغسطس — وبتحريض من شيخ دبي على الارجح — قام خليفة بن شخبوط على راس قوة كبيرة من راكبي الخيول والجمال — باجتياح بلاد بني كتاب وبني غفالة وبني نعيم ، واستولى على قطيع كبير من جمالهم جمعت لحمايتها في الذيد في حين كان اصحابها في غزوة باقليم الباطنة ، وتعهد بنو ياس برد ما استولوا عليه لكنهم لم يفوا بوعدهم ابداً .

وفي نوفمبر ١٨٤٣ هاجم جماعة من بني غفالة قافلة لدبي فأعمل الشيخ مكتوم السيف والنار في بلاد تلك القبيلة وقبيلة بني نعيم التي كانت متحالفة مع الشيخ سلطان بن صقر . وكادت القطيعة تقع بين الشيخين .

لكن شيخ القواسم بدا متراجعاً حتى إن بني غفالة المتلهفين للانتقام كادوا ان يتحولوا اليه بأسلحتهم . وهددوه بأنهم سيحالفون شيخ ابو ظبي . وحدث ان قتل شقيق الشيخ مكتوم رجلا من اهل الشارقة فنشأت ازمة جديدة لكنها ايضاً سويت دون ان تترك اثراً . واخيراً وقع اشتباك مباشر في الداخل بين بني غفالة وشيخ دبي قتل فيه عدة رجال من الجانبين وانتصر الشيخ ولكن بعد ان فقد إحدى عينيه في المعركة .

١٨٤٤ :

وفي يوليو ١٨٤٤ خرج شيخ الشارقة بجولة بالداخل يحاول فيها استعادة نفوذه الضائع بين قبائل البدو ، لكنه اثبت انه اقل كفاءة في التعامل مع البدو من الشيخ خليفة بن شخبوط الذي استطاع في جولة صيفية قام بها ان يقنع عدداً من القبائل بالوقوف الى جانبه من بينها تلك التي نهبتها قواته مؤخراً . وعقد شيخ ابو ظبي اجتماعاً لانصاره وحلفائه في البريمي حضره السيد حمود عزان حاكم صحار والسيد قحطان بن سيف نائب الحاكم في شناص . لكن الشيخ مكتوم شيخ دبي –الذي دعى لحضور الاجتماع بهدف تسوية الامور المعلقة بينه وبين بني غفالة– راى من غير المناسب ان يحضر بنفسه فاناب عنه شقيقه سعيداً .

١٨٤٦ :

وفي ١٨٤٦ كان كل ساحل عمان المتصالحة يلتهب بالحروب نتيجة مطامع الشيخ سلطان بن صقر الذي كان ما يزال يهدف على ما يبدو الى ضم ام القيوين وعجمان الى امارته ثم تطويق دبي . واجتمع هؤلاء الشيوخ الذين تهددهم مطامعه في حلف دفاعي ضده ، وقام شيخ الشارقة من ناحيته بمحاولة ضم سعيد بن طحنون شيخ ابو ظبي الجديد – الذي لم يكن قد خبر القواسم جيداً بعد – في حلف مضاد . ولسنا نهتم الآن بما عمله شيوخ ام القيوين وعجمان – رغم دور شيوخ هذه الاخيرة في تطور الأحداث– وسنقصر حديثنا على الخلاف بين الشارقة ودبي ونتائجه .

كان السبب الرئيسي في هذا الخلاف هو قرار سلطان بن صقر بأن يضع الأسس لتوسع دبي باقامة عدد من الابراج والحصون في منطقة ابو جبل التي تقع على ساحل إمارته ولا تبعد عن دبي اكثر من خمسة اميال . وراى الشيخ مكتوم ان من الضروري منع هذا العمل بأية وسيلة ، ولم تكد التعديات تبدا حتى قطعها وصول اسطول من البحرية البريطانية والهندية — يقوده سير ه. بلاكوود تجاه الشارقة ، وطلب القائد من الجانبين وقف هذه الاعمال حتى يرفع الامر للمقيم البريطاني ، ووافق الطرفان على الاقتراح ، ولكن لم يكد الاسطول يبحر حتى خرق الشيخ سلطان الاتفاق وعاد لاستئناف تشييد الابراج في ابو جبل . وحين وصل كابتن كيمبول الى المنطقة في مارس ١٨٤٦ بهدف عقد اتفاقية بين الاطراف المتنازعة باسم المقيم البريطاني ، وجد الحرب دائرة .. ولم تؤد جهوده الى ايقافها .

وبعد يوم او اثنين من رحيل مساعد المقيم تغير الموقف تغيراً واضحاً نتيجة موت صقر ابن شيخ الشارجه الذي لقي مصرعه في هجوم على مشيخة ام القيوين ، وبناء على طلب الشيخ سلطان نفسه عقدت هدنة مدتها ستة أشهر حتى ١٢ نوفمبر التالي بوساطة من القائد هوكينز .

ولم تكن هذه الهدنة سوى شيء اسمي وموقت حتى بالنسبة لمن فكر في عقدها لان الشيخ سلطان سرعان ما عاد لاستئناف نشاطه في عمليات البناء والتشييد كما طرد رعايا دبي من الشارجه ، وحرص شيخ ابو ظبي على اهانة شيخ دبي والايقاع بحلفائه من البدو في ام القيوين ، وقيل ان عشرين رجلا من هذه الامارة الاخيرة —ينتمون الى قبيلة الغفالة— لقوا مصرعهم بتحريض منه .

وبعد انتهاء أجل الهدنة البرية التقى شيوخ ابو ظبي والشارجه مرة أخرى . وقرروا اخضاع دبي . لكن الشيخ سلطان خشي ان يستولي الشيخ سعيد على دبي لنفسه اذا تم اخضاعها ، فرجع عن عزمه معلناً ان ام القيوين يجب ان تكون الهدف الاول للحملة المشتركة .

١٨٤٧ :

وفي نفس الوقت بدأ الحلفاء يجرون مفاوضات مستقلة مع الشيخ مكتوم ، ضحيتهم المزعومة ، والقى هذا بنفسه بين ذراعي الشارقه ، فعقد الصلح مع شيخها على حين ظل في حالة حرب ضد شيخ ابو ظبي . ويبدو ان السبب وراء اختيار الشيخ مكتوم الصلح مع الشارجة كان الوعد الذي قدمه الشيخ سلطان بهدم الابراج في ابو جبل ، ولسنا بحاجة للقول انه لم يف بوعده هذا ولم ينتو الوفاء به ، على حين عرض عليه شيخ أبو ظبي شروطاً مجحفة منها العفو عن بني قتب المشاغبين .

١٨٤٨ :

وظلت الامور على ما هي حتى ١٢ يناير ١٨٤٨ حين حدث اتصال بين عجمان والشارجه ، لكنها كانت مناورة من جانب ابن حاكم الشارقه عبد الله بن سلطان ـ الذي كان جديراً بالفعل بأن يخلف اباه ـ للاستيلاء على قلعة عجمان ، لكن المناوره فشلت ولم يرض عنها الشيخ القاسمي الكبير ، ولم تكن لها نتائج سوى انها دفعت بالاربعة شيوخ المتصالحين الى التحالف جميعاً ضد سلطان بن صقر وابنائه .. لكنهم لم يقوموا بعمل ثأري بعد تحالفهم هذا .

١٨٤٨ ـ ١٨٥٠ :

وقد سبق ان اشرنا الى العلاقات التي قامت بين الشيوخ بعضهم ببعض خلال السنتين التاليتين في البريمي والباطنة ، أما في الداخل فلم تحدث تحركات ذات اهمية . ويمكننا ان نضيف هنا انه خلال احتلال الشيخ سعيد بن طحنون للبريمي كانت علاقاته متوترة الى ابعد الحدود مع شيوخ الشارقه ودبي جميعاً . وفي يوليو ١٨٤٨ طلب من الشيخ الاول بوصفه حليفاً له ان يتخلى عن شيخ ابو ظبي ، وتظاهر الشيخ سلطان بالاذعان لهذا الطلب ، وفي ديسمبر من نفس السنة تحالف شيوخ الشارجه

ودبي – وربما عجمان ايضاً – لاستعادة البريمي من الوهابيين ، ولكن يبدو ان قواتهم المشتركة لم تصل الى البريمي بالفعل .

١٨٥١ – ١٨٥٣ :

وفي ١٨٥١ تم بالفعل رغم جهود معاكسة من الشيخ مكتوم التوصل للصلح بين الشيخ سعيد بن طحنون والشيخ سلطان بن صقر غير أن الشيخ سلطان الذي كان يتدخل في الشئون الداخلية لامارة دبي وجد نفسه في سنة ١٨٥٢ مواجهاً بحلف دفاعي بين شيوخ دبي وابو ظبي وام القيوين .

العلاقات بين شيوخ الشارقة وام القيوين ١٨٣٩ :

يستحق منا بالذكر عدوان الشيخ سلطان بن صقر على مشيخة ام القيوين الصغيرة ومحاولته اخضاعها رغم الفشل الذي لقيه بهذا الصدد في ١٨٣٢ . وفي سنة ١٨٣٩ لقي رجلان من اهل دبي مصرعهما في الصحراء على ايدي جماعة من ام القيوين وغيرهم حسبوهم خطأ من قبيلة المناصير ، وسارع عبدالله بن راشد شيخ ام القيوين يعرض دفع الدية بواسطة شيخ الشارقه على قدر نصيب رعاياه من تلك الجريمة . لكن هذا العرض رفض ، وفشل التدخل الودي من جانب المقيم البريطاني في الوصول لاية نتائج . حينداك قام شيخ دبي –بموافقة شيخ الشارقه– باغارة على ام القيوين غير ان الغارة انتهت بأسر شيخ ام القيوين ستة رجال من جماعة دبي وضعهم في السجن رافضاً اطلاق سراحهم . ووقف الشيخ صقر بن سلطان –ابن شيخ القواسم– الى جانب الشيخ مكتوم شيخ دبي صراحة وعلناً ، ووصلت قوات مشتركة الى ام القيوين واستطاعت ان توقع الهزيمة بالمدافعين بعد ان استدرجتهم من البلدة للحرب في ميدان مكشوف – فقتل منهم عشرون رجلا وجرح كثيرون ، وانتهى الامر باطلاق سراح الاسرى الستة ودفع شيخ ام القيوين الدية عن الجريمة الاصلية .

: ١٨٤٠

ولدى انتهاء الهدنة البحرية في العام التالي، قام الشيخ سلطان بن صقر الذي لم يكن قانعاً على الاطلاق بما قام به ابنه وحلفاؤه تجاه ام القيوين ، ببذل الجهود المنظمة لاخضاع هذا الميناء اخضاعاً كاملا . فسار هو بنفسه ، على رأس ٧٠٠ رجل سالكاً طريق البر . وارسل في نفس الوقت اسطولا من ثلاث سفن كبيرة و ٦٠ سفينة صغيرة بقيادة صقر بن سلطان وشيخ دبي تحمل ١٥٠٠ رجل لمحاصرة الميناء من البحر . لكن برجا كان مقاما عند مدخل الميناء منع القوارب من دخـــول الخليج ، وبدون الاستيلاء على هذا البرج لم يكن الحصار امراً مجدياً . وقامت الفرقة البرية من قوات القواسم بمحاصرة البرج لكنهم ضربوا من البرج نفسه فقتل ثمانية من رجالهم وجرح اربعون ، وفي نفس الوقت قام شيخ ابو ظبي تنفيساً عن ام القيوين بمهاجمة دبي . وفي هذه الظروف قبلت جميع الاطراف وساطة المقيم البريطاني وتم عقد اتفاقية رسمية للتحالف والصداقة على الاسس التالية : ان يسحب الشيخ سلطان بن صقر مطالبته بتحطيم برج معين يحمي وصول امدادات المياه الى ام القيوين ، وان يدفع الشيخ عبدالله بن راشد لشيخ القواسم تعويضاً عن الخسائر التي حدثت في الاشتباكات السابقة للحصار وألا يقوم شيخ ام القيوين بتشييد اية تحصينات جديدة .

: ١٨٤١

وفي ١٨٤١ تشجع الشيخ عبدالله بن راشد باختلاف نشأ بين شيخ القواسم وابنه صقر فطلب من المقيم البريطاني السماح له باستئناف العمل في تحصينات معينة كانت تركت دون اكمال في أثناء الحصار ، وهي تقع على البحر في مواجهة ام القيوين ، لكن المقيم رفض هذا الطلب رفضاً قاطعاً من حيث ايه يتضمن خرقاً للاتفاقية التي توسط هو نفسه في عقدها . أما الشيخ فقد ضرب صفحاً عن نصائح المقيم ، واستأنف العمل في قلاعه التي لم تكتمل ، بل وأنشأ ايضاً قلعة جديدة للدفاع عن مدخل امارته من ناحية الماء .

١٨٤٢ :

وهنا طلب الشيخ سلطان بن صقر الى المقيم تنفيذ الاتفاقية ، وفي نوفمبر ١٨٤٢ ارسل مساعد المقيم الى ساحل عمان المتصالحة ليجري تحرياته حول الامر ، وفشل شيخ ام القيوين في تقديم تبرير لعمله ذاك سوى تحسبه من خيانة مفاجئة من الشيخ سلطان بن صقر ، ولم يرفض فقط هدم الحصون الجديدة ، بل أعلن عزمه على اقامة المزيد منها ، وباختصار بات مفهوماً انه لن يرضخ الا رغماً عنه .

ورفض شيخ الشارجه –بيقظته وذكائه المألوفين – ان يناقش أي حل وسط ، بل ألح على تأكيد هيبة السلطات البريطانية وضرورة تدعيمها . واخيراً ارغم شيخ ام القيوين على ان يوقف عمليات البناء ورفعت القضية للحكومة طلباً لاوامرها .

١٨٤٣ :

وفي مايو ١٨٤٣ سار المقيم المساعد مرة أخرى –بتفويض من الحكومة– الى الساحل المتصالح ، وظل الشيخ عبدالله بن راشد على عناده حتى ايقن من احتمال اللجوء لاستخدام القوة ، غير ان هدنة السنوات العشر التي عقدت في ذلك الوقت طرحت عن القضية أية أهمية عملية لها وتقرر انه اذا ما نفذ شيخ ام القيوين التزامه بهدم الحصون التي اقيمت بعد الاتفاقية ، فان الهدنة ستحل المشكلة وتحدد لكل من الشيوخ المتصالحين والسلطات البريطانية التزاماتهم . وصدرت التعليمات للوكيل البريطاني بالبقاء في ام القيوين ومشاهدة هدم الحصون المطلوبة ، وبدأ الهدم بالفعل ، وبعد ان هدم واحد منها فعلا أعلن شيخ الشارجة على لسان شيخ دبي تنازله عن الاصرار على الهدم . ولا ريب في أنه تأثر بتهديد شيخ ام القيوين بأن يفسد موسم اللؤلؤ كله بشن الحرب من البر ، وقد قبلت السلطات البريطانية هذا التنازل وصدقت عليه . ولم تهدم بقية الابراج .

١٨٤٤ :

وفي ١٨٤٤ ارغمت رياح معاكسة الشيخ سلطان بن صقر على اللجوء الى ميناء ام القيوين ، وتجاهل الشيخ عبدالله بن راشد الماضي ودعاه الى البر وعامله معاملة الضيف الكبير يوماً وليلة ، ولكن يبدو ان هذا لم يكن أكثر من التزام بتقاليد الضيافة العربية لانه كان بلا أثر تماماً في تسوية الخلافات او تهدئة الجو بين الشيخين .

١٨٤٦ — ١٨٤٧ :

وفي الحرب الشاملة التي نشبت على طول ساحل عمان المتصالحة في سنة ١٨٤٦ لاسباب يعود معظمها الى مطامح سلطان بن صقر لعب شيخ ام القيوين دوراً هاماً وبارزاً . فعلى النقيض تماماً من الشيخ عبدالعزيز شيخ عجمان ، الطرف الثالث في التحالف الثلاثي الذي تابع مصالحه المباشرة في التحول من جانب لآخر ، ظل الشيخ عبدالله بن راشد واقفاً الى جانب شيخ دبي بولاء واخلاص .. واستطاع هذان معاً ان يصلا بالحرب الى نتيجة ليست سيئة . ففي بداية العمليات حدث اشتباك بالقرب من ام القيوين بين قوة يقودها الشيخ بنفسه وبين قوة مغيرة من بني قتب وغيرهم يصحبها الشيخ صقر بن سلطان من الشارقه . وفي هذا الاشتباك قتل ابن لشيخ الشارقه بعد كفاح عنيف . وارغم انصار الشارجة على الفرار . وشملت معاهدة السلم لسنة ١٨٤٧ شيخ ام القيوين ، ولكن رغم تعاونه اللاحق مع القواسم في حملة على الباطنة الا انه ظل متيقظاً لمحاولة الغدر من جانب شيخ الشارجه انتقاماً لمصرع ابنه .

عدوان شيخ الشارقة على سلطان روس الجبال ١٨٣٩ :

وقد يكون من المهم –قبل ان نتجاوز موضوع التوسع الذي كان يحاوله الشيخ سلطان بن صقر– ان نشير الى بعض العمليات التي باشرها في سنة ١٨٣٩ ضد جيرانه من قبيلة الشيحي فقد تردد ان سيد مسقط قد اعترف في سنة ١٨٣٦ بتبعية اقليم روس الجبال للشيخ القاسمي ، ولكن

يبدو ان اهل قبيلة الشيحي الذين يعيشون في هذا الاقليم كانت لهم وجهات نظر اخرى . وقد سقط احد حصونهم خيانة وغدراً بين ايدي وكيل شيخ الشارجه في دبي فأمر بتسويته بالارض ، وبدأ الشيحي سلسلة من الغارات والغزوات رد عليها الشيخ سلطان بحملة برية فاشلة ضد مدنهم الرئيسية خصب وقمذار ، كما قرر شيخ الشارجه حصار ساحل روس الجبال من البحر لولا ان تقدم قوات المصرية في نجد جذب اهتمامه الى منطقة اخرى بل وأدّى به ايضاً لان يبادربطلب عقد الصلح مع الشيحي .

الصراع بين عجمان وحمرية ١٨٤٨ :

يبقى ان نشير الى صراع مستقل دار بين اهل عجمان واهل حمرية ، غير ان هذا الصراع لم يؤد –على أية حال – الى اضطراب العلاقات بين عجمان ومشيخة الشارقة التي يتبعها اهل حمرية . وفي سبتمبر ١٨٤٨ ، ولدى موت سيف بن عبدالله شيخ حمرية انتخب اهلها شيخاً آخر لزعامتهم يدعى عبد الله . ويبدو ان الشيخ عبدالعزيز شيخ عجمان كان يقاوم هذه المحاولة لانه خرج مباشرة لمهاجمة حمرية على رأس ٤٠٠ رجل لكن أهل عجمان على كثرتهم لقوا هزيمة سريعة على أيدي أهل حمرية . وطاردهم هؤلاء حتى ابواب مدينتهم . وفي هذا الاشتباك لقي الشيخ عبدالعزيز شيخ عجمان مصرعه وجرح شقيقه حميد بن راشد ، كما لقي شيخ حمريه الجديد مصرعه ايضاً ، والى جانب الزعيمين قتل ٢٦ رجلا وجرح ٢٠ آخرون من محاربي عجمان وسقط ٥ قتلى و ٢٢ جرحى من حمرية . واصبح عبدالرحمن بن سيف بن عبدالله شيخاً لحمرية ، وخلف حميد بن راشد اخاه شيخاً لعجمان .



معاهدة السلم الدائمة ـ ٤ مايو ١٨٥٣

حين قاربت هدنة السنوات العشر البحرية نهايتها بدأ كابتن أ. ب. كيمبول المقيم السياسي في الخليج وقتذاك ، يجري مشاوراته مع الشيوخ الموقعين عليها لعقد معاهدة دائمة ، وكانت الاجابات التي حصل عليها مرضية وايدت حكومة بومباي مشروعه تأييداً كاملا . وهكذا توجه كابتن كيمبول في أوائل مايو سنة ١٨٥٣ بتعليمات من حكومة الهند على السفينة « كلايف » الى الساحل المتصالح حيث اجريت المفاوضات بسرعة وكللت بالنجاح . وكان الشيوخ قد تعلموا الآن بالخبرة مزايا استمرارية السلام في البحار دون تهديد ، بل انه تم حتى التغلب على المعارضة التي كانت متوقعة من جانب أكثر هؤلاء الشيوخ قوة ، شيوخ الشارجة وابو ظبي ، باكتفاء شيخ الشارجة بتأكيد السلطات البريطانية له بأن توقيعه على تلك المعاهدة لن يمنعه في حالات الضرورة القصوى من الدفاع عن ممتلكاته البحرية في خليج عمان ، بالوسائل البحرية طبعاً ، اذا ما تهددها عدوان من حاكم مسقط . وكانت نصوص معاهدة السلم الدائمة شبيهة بنصوص هدنة السنوات العشر لكنها أضافت نصاً جديداً يقضي بأن للحكومة البريطانية حق تدعيم هذه « الهدنة البحرية الدائمة والكاملة » ومراقبة تنفيذها . واتخذت الاتفاقية شكلها النهائي في ٤ مايو ، ووقع عليها الشيوخ في تواريخ متقاربة من ٤ الى ٩ من ذلك الشهر نفسه .

وقد اتبع المقيم البريطاني خلال رحلاته الدورية في الساحل المتصالح سياسة الهدايا للشيوخ الذين يكون سلوكهم أفضل من غيرهم ، وقد امتدحت حكومة الهند تلك السياسة واقرتها .



الفترة من معاهدة السلم الدائمة حتى المعاهدة المانعة
١٨٥٣ ـ ١٨٩٢
العلاقات البريطانية بعمان المتصالحة
١٨٥٣ ـ ١٨٩٢

« الاضطرابات البحرية .. » :

يشير استخدام تعبير « الاضطرابات البحرية » في المراسلات الرسمية بدل كلمة « القرصنة » ابتداء من سنة ١٨٥٣ الى دلالة التطور الثوري العظيم الذي حدث ، نتيجة اخلاص المسئولين البريطانيين واعتدالهم ، في منطقة الخليج .

١٨٥٤ :

وفي الزيارة الاولى التي اجراها المقيم البريطاني للساحل المتصالح بعد توقيع معاهدة السلم الدائمة وجد الشيوخ جميعاً متفقين في « ارتباطهم بالحكومة البريطانية وولائهم لها . » محافظين على الارتباط بالتزاماتهم التي حددتها المعاهدة . وفي هذه المناسبة لم يجد المقيم أمامه سوى حادثتين صغيرتين فقط من حوادث خرق النظام في البحار ، وقد سويتا سريعاً وبسهولة .

١٨٥٥ ـ ١٨٥٦ :

وفي يناير ١٨٥٥ دفعت الرياح المعاكسة بسفينة صغيرة يملكها تاجر من البحرين يدعى عبد الكريم الى اللجوء بالقرب من خور العديد ، وهناك هاجمتها سفينتان من سفن ابو ظبي ونهبتا ما كان عليها . وقد جرح في الحادث عبدالكريم نفسه وقتل احد رجاله . وحاول شيخ ابو ظبي زايد بن خليفه الذي كان قد تولى المشيخة مؤخراً ان يراوغ في مسئوليته عن تسوية الحادثة متعللا بأنها حدثت في عهد سلفه لا عهده هو ، وحين

رفض تعلله هذا أرغمه القائد اثريسي على دفع التعويض عن المسروقات و ٦٠٠ جنيه دية الرجل القتيل ، كما امر باحراق السفينتين اللتين ارتكبتا الجريمة .

وقد أدت اضطرابات حدثت في حمرية الى وقوع بعض الاعتداءات البحرية الطفيفة هنا وهناك كان بين ضحاياها سفن خارجية تابعة لساحل الباطنة ، وقد امكن الحصول على التعويضات المطلوبة في كل الحالات بسهولة .

وفي نوفمبر ١٨٥٥ كانت سفينة من بومباي لتاجر هندي من رعايا بريطانيا تفرغ حمولتها في الشارجة حين هبت رياح عنيفة دفعتها الى الشاطيء . ولما هدأت الرياح بعض الشيء جاءت جماعة من العرب من المدينة الى الخليج فنهبت السفينة ثم شرعت في تدميرها بالاضافة الى انها خفضت العلم البريطاني الذي كان البحّار قد رفعه طلباً للحماية . وحين عاد ليرفع علماً آخر راح العرب يسبون الحكومة البريطانية واعتدوا بالضرب المبرح على واحد من بحارة السفينة . وفوراً ، ارسلت سفينة حربية الى الشارجه لطلب التعويض واصلاح السفينة ، وتوقيع العقوبات على العصابة المجرمة . وبعد ان راوغ الشيخ وحاول تصوير الحادثة كما لو كانت مجرد حادثة غرق طبيعية عاد ليلقي اللوم على جماعة البدو الذين لا سيطرة له عليهم ، فأرغم على الخضوع لتلك المطالب جميعها .

وقد سلك شيخ ابو ظبي سلوكاً حميداً حيال حادثة مألوفة من حوادث الغوص هي خطف بعض الغواصين . فبذل جهداً نشيطاً ومخلصاً حتى القي القبض على متزعمي ذلك الحادث ، واعاد الغواصين المخطوفين حيث سلمهم لوكيل المقيمية البريطانية في الشارجة . وتقديراً لهذا العمل سمحت الحكومة بزيادة خاصة في هديته السنوية التالية .

وقد نشأت حالة غريبة في يوليو سنة ١٨٥٦ حين ساهمت قوات ارسلها شيخ الشارجه في محاولة اعادة الشيخ سعيد بن طحنون شيخ

ابو ظبي السابق الى الحكم . ولما فشلت هذه المحاولة وقررت السلطات البريطانية اعتبار العملية عدواناً بحرياً من جانب شيخ الشارجه ، واعتباره مسئولا –مسئولية الشريك– عن اتلاف بمدينة ابو ظبي وقع معظمه بأيدي البدو من حلفاء الشيخ الموجود آنذاك فيها ممن كان استدعاهم لمعاونته في الدفاع عن المدينة .

١٨٥٧ :

وحددت الغرامة التي يجب ان يدفعها شيخ الشارجه بمبلغ ٢٥ الف جنيه تدفع على أقساط ، على ان يعفى الشيخ من بعضها اذا أثبت حسن سلوكه ، لكن مسلكه ظل لا يبرر على الاطلاق انقاص شيء من الغرامة ، وهكذا دفع المبلغ المقرر حتى آخر جنيه منه .. وكانت آخر دفعة منه في مايو سنة ١٨٦٠ .

وفي ١٨٥٧ –وعلى ما نحو ما هو مذكور بالتفصيل في مكان آخر– منع شيخ الشارجة من القيام بعمل بحري ضد قبيلة الشحوح ، ولم يكن هذا المنع بمقتضى نصوص المعاهدة الدائمة لانها لا تنطبق على تلك الحالة ، بل كان اساساً بمقتضى عدم لياقة تصرفه .

١٨٥٩ :

وفي ١٨٥٩ حدثت حادثة خطيرة أعادت الى الاذهان للحظات عابرة ذكرى الايام الماضية . فقد كان ثلاثة من مواطني الإحساء ورعايا امير الوهابيين مسافرين على سفينة من دبي مفروض أنها متجهة الى لنجة . قام قائد السفينة وبحارته بالقاء المسافرين الثلاثة في عرض البحر طمعاً في الاستيلاء على ممتلكاتهم . وقد غرق اثنان منهم لكن الثالث ويدعى عبدالله بن حسين– استطاع ان يتعلق بلوح خشبي وجده طافياً حتى انتشلته سفينة من صور . ووصل اخيراً الى حيث ابلغ الحادثة بتفصيلاتها للمقيم البريطاني كابتن فليكس جونز ، وبادر هذا بارسال القائد بلفور على رأس اسطول ليطلب الآتي : (١) تسليم القارب الذي ارتكبت فيه الجريمة

وتدميره . (٢) دفع مبلغ ١٨٠٠ جنيه تعويضاً عن المسروقات . (٣) دفع مبلغ ١٨٠٠ جنيه دية للقتلى وتعويضاً عن محاولة القتل . (٤) اعدام عبيد ناخوذا القارب الذي ارتكب الجريمة علناً او افتداؤه بدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه . وقد استطاع القائد بلفور ، وهو ضابط كفء وقدير وحاسم أن يرغم شيخ دبي على قبول تلك المطالب كلها لكنه اختار ان يدفع الغرامة بدل تسليم المجرم الرئيسي . غير ان كابتن فيلكس جونز قد تبين ، في نهاية السنة تقريباً ، ان محمد بن بزان ، أحد مرتكبي الجريمة قد عاد الى مقره في خصب ، فسار مباشرة مع القائد بلفور وطلب تسليمه او افتداءه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه . وقام كبار المدينة مباشرة بتسليم محمد بن بزان للمسئولين البريطانيين دون شروط ، وقد ذكر(١) ان هذه السلطات قد سلمته لشيخه الذي يتبع له وهو سلطان عمان . واعدم بالفعل –ضرباً بالرصاص– في مسقط بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٦٠ . وفي ١٨٥٩ نجح القائد جنكنز في ان يتسلم سبع سفن من الشارجه ارتكبت بعض أعمال القرصنة على الساحل الايراني فيما يبدو ، وذلك بعد انذار مدته ٤٨ ساعة فقط . لكننا لم نستطع التوصل الى تفاصيل هذه الحادثة .

١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٩ ، وبعد ان ارغم شيخ الحمرية في العام السابق على دفع مبلغ صغير تعويضاً عن حادثة سرقة في البحر على ظهر سفينة تابعة لمينائه ، اساء مستشاروه النصح له فسار بحراً لنجدة سيده شيخ الشارجه الذي كان

---

(١) كانت هذه هى صورة الاوامر ، ولكن يبدو أن هذا غير مناسب . فاتفاقية السلم العامة في سنة ١٨٢٠ ، واتفاقية السلم الدائمة في سنة ١٨٥٣ لم تنص أى منهما على سواحل أو مياه بعينها . لكنها تنطبق على رعايا الشيوخ الموقعين حيثما كانوا . وقد كان من الانسب – ولعله أيضا من الاقرب الى الصواب – أن ينص على أن اقليم الشمالية تابع للشارجة كما حدث فيما بعد سنة ١٩٠٣ . كذلك لم يكن اعتبار أهل روس الجبال – الخاضعين لمسقط – طرفا في هذه الاتفاقيات التى لم يوقعها السلطان .

منهمكاً في ذلك الوقت في اخضاع بعض المتمردين عليه في خان وابو جبل ، وقد كلفته هذه الحماقة التي لم يفكر فيها ٢٥٠ جنيهاً .

ونشير هنا ايضاً الى حادثتين وقعتا في بخّه في ١٨٥٩ او ١٨٦٠ ، رغم انهما يتبعان أساساً اقليم روس الجبال ، لكننا ندكرهما هنا على اساس أنهما تشكلان استمراراً لخرق النظام البحري على الساحل المجاور مباشرة للساحل المتصالح . ففي الحادثة الاولى سرق لاجيء من شعم بتحريض من شيخ بخّه سفينة صيد وعدة شباك من شعم وجاء بما سرق الى بخه ، وفي الحادثة الثانية قام شيخ بُخه بسرقة المتاع القليل الذي تبقى لطاقم بحارة سفينة غرقت شرقي الميناء . وفي كلتا الحالتين طلب من الشيخ ـ رغم كونه غير موقع على اية هدنة او اتفاقية ، ورغم انه كان ما يزال يعتبر حتى ذلك الحين تابعاً لسلطان مسقط ، ان يدفع غرامة قدرها ١٠٠ جنيه ، لكنه رفض هذا الطلب الذي قدمه له الملازم داير على السفينة « دجله » ، ولكن وصول القائد بلفور في ١٥ فبراير سنة ١٨٦٠ على ظهر الفرقاطه « سمير اميس » والسفينة « الفينستون » ارغمه على الدفع ، وبعدها صدر انذار للشيخ .. « بأن يكون حريصاً في المستقبل على الا يرفض اي طلب يطلبه منه ضابط مسئول في البحرية الهندية التابعة لصاحبة الجلالة البريطانية » .

١٨٦٠ :

وفي يناير سنة ١٨٦٠ كانت السفينة « فتح الخير » من لنجه تحاول دخول ميناء رأس الخيمه حين جنحت الى الارض ، وفوراً أحاط بها عدد يتراوح بين ١٥ و ٢٠ قارباً مسلحاً بقيادة الشيخ ابراهيم ابن شيخ القواسم ونائبه في حكم رأس الخيمه . وبعد ان نهبت السفينة وحطمت عمداً سمح لها بمواصلة السير ، فبذلت كل ما في وسعها حتى وصلت الساحل الايراني ، وهناك لقيت العون من القائد بلفور الذي توجه

شخصياً الى رأس الخيمة بعد تحريات للحادثة اجراها احد مساعديه ؛ وبعد اتصال قصير بشيخ الشارجه سلطان بن صقر الذي اكتفى بأن أصدر لابنه امراً بدفع التعويض . وحاول ابراهيم الهرب لكن ستة قوارب مسلحة قطعت عليه الطريق بدخول الميناء ، واستولت على ست سفن صغيرة كانت فيه ، وبعدها تم دفع التعويض في خلال ٤٨ ساعة ، وقدر بمبلغ ١٨٠ جنيهاً سلمت لصاحب السفينة ، ثم فرضت غرامة اخرى قدرها ٥٠٠ جنيه بأوامر من حكومة بومباي .

١٨٦٦ – ١٨٦٨ :

وفي سنة ١٨٦٦ رفع المقيم السياسي القائد لويس بيللي الى الحكومة عدداً من التقارير ذكر فيها عدة حالات من تلك الاعتداءات الصغيرة كأمثلة على اضطرابات ما تزال تقع في البحر بين الحين والحين . ويبدو أن الرائد بيللي كان يحس بأن قدرته على العمل قد قيدتها الاوامر الجديدة من الحكومة . فهو لم يعد قادراً على ان يوقع بمرتكبي مثل تلك الاضطرابات العقاب اللازم ، ولا أصبح بمقدوره حتى فرض الغرامات دون عون البحرية الهندية التي كانت من قبل خاضعة لاوامره ، والتي ابدلت مؤخراً بالبحرية الملكية المثقلة بالواجبات مما ازاد في صعوبة موقف المقيم . لكننا لسوء الحظ ، لا نعرف شيئاً عن نتيجة الاتصال الذي طلب فيه المقيم اطلاق مزيد من الحرية له ، ووضع قوات كافية تحت امرته . وابتداء من هذا التاريخ يبدو ان مسئولية المحافظة على السلم في البحار لم تعد سوى شيء روتيني ، ولم يحدث ان اضطرت السلطات البريطانية الى اتخاذ اجراءات استثنائية الا نادراً . وفي سبتمبر ١٨٦٥ على اثر غارة ضخمة شنها شيوخ البحرين وابو ظبي على ساحل قطر ، كما هو مذكور في تاريخ البحرين ، وجد الرائد بيللي نفسه مضطراً للتوجه الى ابو ظبي بأوامر من الحكومة على رأس السفن « فيجيلانت » و « سند » و « هيوروز » واستطاع هناك ان يصل الى اتفاقية لتسوية الامور . لكن

ذلك لم يحدث الا بعد الاستعداد الفعلي لقصف المكان بقنابل الاسطول . وكانت الشروط التي فرضت تقضي بتسليم سفينة صغيرة ومهربين عربيين ودفع تعويضات تصل الى ٢٥ الف جنيه على أقساط ، غير ان هذا المبلغ الكبير لم يدفع منه بالفعل الا مبلغ ٣٧٤٠ روبية ، كما ارغم شيخ ابو ظبي على تسليم المدافع الثلاثة التي يملكها ، لكنها ردت اليه بعد ذلك لان إبعادها كان سيعرض مدينة ابو ظبي لهجمات البدو ويتركها دون حماية .

١٨٧١ :

وقد سببت الحملة التركية التي احتلت الإحساء في سنة ١٨٧١ فزعاً واضحاً في عمان المتصالحة ، لان هدف الحملة كان اخضاع « نجد » ، ويبدو ان هذا التعبير كان يعني عندهم كل الاقاليم التي حدث ان كانت تدفع الجزية لامير الوهابيين ، بل وتبين ايضاً من الجريدة الرسمية في بغداد ان اماكن مثل الشارجه ودبي وابو ظبي كانت داخلة في تعبير « نجد » . وقد نجحت الحكومة البريطانية أخيراً على نحو ما هو مذكور في تاريخ الإحساء والبحرين في الضغط على الاتراك كي يقصروا عملياتهم على الإحساء وقطر فقط . وفي نفس الوقت — أي في يونيو ١٨٧١ أصدرت الحكومة تعليماتها للمقيم في الخليج بمنع الشيوخ المتصالحين من الانضمام الى اي من الطرفين المتصارعين آنذاك : الوهابيين والاتراك .

١٨٧٦ — ١٨٨١ :

وفي ١٨٧٦ حين حاول اهل الشمالية التحرر من سيطرة القواسم اثيرت مشكلة ارسال شيخ الشارجه تعزيزات واسلحة وذخائر .. الخ لحاميته في دبي . وكان الشيخ يعتقد ، وله مبرراته في ذلك ، بأن الاتفاقيات التي هو طرف فيها لا تمنعه من ذلك التصرف. غير ان المقيم العام الرائد ف. س. روس ذكر ان واجب الحكومة يقضي بمنع ذلك العمل انطلاقاً من سياستها العامة ، لان التجربة قد أثبتت ان العرب ما ان

يخرجوا بالسلاح حتى ينزلقوا في ممارسة أعمال السلب والنهب . وفي ١٨٨٠ تلقى المقيم طلباً من شيخ الشارجة للسماح له باستعادة الفجيرة بعمليات بحرية لكن طلبه رفض كما نصح باللجوء الى أسلوب «المفاوضات ومحاولة التفاهم» . وفي العام التالي امرت حكومة الهند بأن يكون «كل ساحل القواسم على خليج عمان من دبي الى خور كلبا وكذلك ساحل روس الجبال من دبي الى مسندم خاضعاً لاجراءات الهدنة البحرية» التي لا يقتصر سريان مفعولها على سواحل عمان(١) وحدها .

١٨٧٨ :

وفي ١٨٧٨ رفض الشيخ حشر شيخ دبي وكان رجلا حاد الخلق سريع الغضب حتى مع العرب أن يدفع عن ثلاثة مطالب بالتعويضات المطلوبة من رعاياه . وكان الضحايا في حالتين منها ايرانيين ، وفي الثالثة هندياً ، وعلى هذا وجد الرائد مايلز ان عليه زيارة دبي على سفينة صاحبة الجلالة «تيزر» ، وهناك ارغم الشيخ على دفع التعويضات بالاضافة الى الغرامة المطلوبة كما امر باحراق قارب اشترك في تلك العمليات ؛ ثم قدم الشيخ اعتذاره عن المسلك الذي سلكه في البداية ، وعادت العلاقات الودية .

١٨٨٢ :

وفي يونيو ١٨٨٢ تبين ان قوارب من عجمان قد اشتركت في عملية الهجوم على السفينة «فتح الكريم» التي ترفع العلم التركي في البحر الاحمر وان جزءاً من المسروقات قد حملت الى عجمان ، وارسلت سفينة صاحبة الجلالة «عرب» الى هناك حيث استعادت جانباً من المسروقات ، وأحرقت ٩ قوارب وجدتها في الميناء نموذجاً لما يمكن أن يحدث في مثل هذه الحالات .

(١) نص الاتفاقية موجود في الملحق رقم (٧) لهذا الفصل .

١٨٨٤ :

وفي يونيو ١٨٨٤ حدث خلاف على مناطق الغوص وراء اللؤلؤ بين قارب لعجمان وآخر للشارجه . ووقف سيف آل أدهم المجرم العماني الذي كان يعيش في جزيرة صرى لعدة سنوات بعد طرده من عمان الى جانب قارب الشارجه واطلق النيران على القارب الآخر . ونتيجة لهذا ارسلت سفينة صاحبة الجلالة « فيلوميل » وعلى ظهرها وكيل المقيمية الى صرى حيث أحرق قارب سيف علناً .

١٨٨٥ – ١٨٨٦ :

وفي سنة ١٨٨٥ او ١٨٨٦ سار شيخ بخه عن طريق البحر على رأس قوة مسلحة لمساعدة شيوخ رأس الخيمة والشارجة في بعض العمليات ضد شعم ، وقد فعل ذلك دون ان يلقي بالا لتحذيرات المقيم .

تجارة الرقيق وبعض الاجراءات المتصلة بها ١٨٥٦ :

وفي بداية هذه الفترة ظلت تجارة الرقيق قائمة كما هي ، خاصة في الشارجه وام القيوين وعجمان . وقد اعترف الشيوخ أنفسهم بانهم راغبون فعلا في منع تلك التجارة لكنهم عاجزون عن ذلك ، وقيل أيضاً ان شيخ الشارجه يفرض ضريبة تصل الى ٤ جنيهات عن كل عبد يجلب حديثاً . وفي ١٨٥٦ تعهد الشيوخ المتصالحون بأن يسلموا للسلطات البريطانية كل العبيد الذين يثبت انهم جلبوا الى بلادهم مؤخراً . وكان ذلك ضمن تعهدات اخرى التزموا بها .

اتفاقية التلغراف ١٨٦٤ :

وقد مدت خطوط التلغراف الهندية — البريطانية عبر مضيق روس الجبال الى خور مقلب ، واقيم مركز على جزيرة خور الشام . ورأت السلطات البريطانية أنه ما دام بعض الاهالي يعتقدون بتبعية ذلك الاقليم للشارجه . فمن المستحسن الحصول على ضمان من الشيوخ المتصالحين

بالعمل على حماية تلك الخطوط « داخل اقاليمهم وفي جوارها » .
وعلى هذا فقد وقعت اتفاقية بذلك في ١٨٦٤ واعتبرت مادة مضافة الى اتفاقية السلم الدائمة لسنة ١٨٥٣ .

اتفاقية بشأن المدنين الهاربين ١٨٧٩ :

وقد سبق ان اشرنا خلال مناقشة هدنة السنوات العشر الى واحد من الاسباب الرئيسية لوقوع الحوادث الصغرى بين حين وآخر في البحار وهو هجرة بعض العاملين في صيد اللؤلؤ بديونهم والتزاماتهم من اقليم لآخر هرباً من الوفاء بتلك الديون والالتزامات . وكان هذا الشر مستحكماً جداً حتى ان الرائد بيللي اتخذ في سنة ١٨٦٨ الترتيبات اللازمة لعقد اتفاقية لتسليم الفارين بين شيوخ المناطق الساحلية ولكن تبين انها ليست كافية . واخيراً تم توقيع اتفاقية بين الشيوخ المتصالحين تقضي بضرورة تبادل تسليم المدنين الفارين . وقد وقعت يوم ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩ من جانب الشيوخ المتصالحين جميعاً بحضور حاجي عبدالرحمن وكيل المقيمية في الشارجه ، وحاجي عبدالقاسم الذي ارسل خصيصاً من مقيمية بوشهر لينقل للشيوخ رغبات المقيم ووجهات نظره . فأبلغهم ان المقيم يودّ ان يسلم اي من اولئك الهاربين فور وصوله . اما اذا سمح له الشيخ صاحب الميناء الذي يصل اليه بالنزول فانه أي الشيخ يتعرض لغرامة قدرها ٥٠ جنيهاً ، واذا مكنه من العودة الى سواحل اللؤلؤ تزاد الغرامة الى ١٠٠ جنيه بالاضافة الى ديون المدين . واذا حدث اختلاف حول حقيقة امر الهارب يعقد « مجلس » من المحكمين لحله لكنه ليس لمثل ذلك المجلس سلطة فرض الغرامات الا بعد موافقة المقيم البريطاني . وكانت حكومة الهند تتحسب من ان يشجع ذلك النظام الذي يزيد سيطرة الشيوخ على رعاياهم الظلم الصريح للرعايا لكن الرائد روس استطاع ان يؤكد للحكومة أن نظم الحكم القائمة لدى الشيوخ لا تسمح عادة بحدوث ظلم حقيقي . لذلك فالنظام الجديد بالتالي لن يكون عرضة للتداعي .

وقد اوضحت التجربة تماماً فيما بعد صواب تلك الاتفاقية وفائدتها معاً (١) .

★ ★ ★

علاقات عمان المتصالحة بالوهابيين ٠٠٠٠ الخ ٠
١٨٥٣ ـ ١٨٩٢

تآمر الوهابيين :

لقد تراجع نفوذ الوكيل الوهابي في عمان المتصالحة تراجعاً كبيراً مع انه لم يبارح مقر عمله فيها ، وحيث لم يعد تحت تصرفه أية امكانات مادية ملموسة لذلك لم يبق له سوى اللجوء الى الدسائس الصغيرة وتأليب الشيوخ ضد بعضهم البعض لكي يستطيع هو الابقاء على مكانته .

١٨٥٤ :

وفي سنة ١٨٤٥ ذكر ان احمد السديري ـ الذي كان حتى ذلك الوقت ما يزال ممثل الوهابيين في البريمي ـ كان يبذل جهداً مشكوراً لاستخدام نفوذه لوقف الحروب الصغيرة التي كان الشيوخ يشنونها أحدهم على الآخر ، بل وحدث حين رفض شيخ ابو ظبي ان يعتبر نفسه مسئولا عن مسلك قبيلة المناصير ان اعد السديري حملة ناجحة لتأديب تلك القبيلة العاصية .

١٨٥٥ :

غير انه حدث سنة ١٨٥٥ أمر يناقض ذلك المسلك تماماً . فقد تردد ان وكيل الوهابيين كان المحرّض الفعلي وراء الخلاف الذي حدث بين فرقة من الشحوح في الحمرية وشيخ الشارجه صاحب السيطرة على ذلك

(١) نص الاتفاقية موجود في الملحق رقم , ٧) لهذا الفصل ٠

المكان ، وقيل ان الهدف من تلك المؤامرة كان محاولة الوهابي ايجاد قاعدة له لاحقاً على سواحل عمان المتصالحة . وقد عارض هذه الخطة بنو نعيم في البريمي حيث التقى احد زعمائهم المدعو فاضل بن محمد بالرائد كيمبول على الساحل في سنة ١٨٥٥ واقترح استخدام النفوذ البريطاني للقضاء على نفوذ الوهابيين . غير ان المقيم اوضح له ان سياسة الحكومة اصبحت تقضي بعدم التدخل في القضايا المحلية ، وانه هو شخصياً ما يزال يتبع السياسة التي دأب عليها منذ سنة ١٨٤٠ في تحاشي الاتصال قدر الامكان بالوكيل الوهابي او الاعتراف به .

١٨٦٤ – ١٨٦٦ :

ومن سنة ١٨٦٤ الى ١٨٦٦ ظل معظم اهتمام تركي بن احمد السديري وكيل الوهابيين في البوريمي مقتصراً على شئون سلطنة عمان التي كان يحاول ان يحصل عنها على زيادة في الجزية ، ولكن يبدو ان شيوخ عمان المتصالحة – ومن بينهم شيخ الشارجه سلطان بن صقر قد وقفوا بمعزل عن ذلك الصراع . وفي هذا الوقت ايضاً – على وجه التقريب – غامر خالد بن سلطان من الشارجه وكان يناصر الوهابيين – بمساعدة السديري في اقامة حصن في زوره بين عجمان والحمرية ، ولكن .. لما كان من شأن هذا العمل تهديد الساحل المتصالح كله فقد قامت سفينة صاحب الجلالة « هاي فلاير » في يناير ١٨٦٦ بانتهاز فرصة قطيعة بينها وبين الوهابيين فسوت ذلك الحصن بالارض تماماً ، وظلت مشكلة زورا هذه معلقة حتى سنة ١٨٩٥ .

١٨٦٧ :

وفي ١٨٦٧ حينما اعيد ضم رأس الخيمة الى الشارجة – حاول الشيخ ابراهيم ، شيخ راس الخيمة المعزول ، الاستعانة بنفوذ الوهابيين لكنه فشل .

طرد الوهابيين نهائياً من البريمي ١٨٦٩ :

وفي ابريل ١٨٦٩ سار وكيل الوهابيين في البريمي الى الشارجه حيث اقحم نفسه في الصراع الدائر بين اعضاء الاسرة الحاكمة هناك ، فأصيب إصابةً أودت بحياته في مشاجرة حدثت خلال الصراع ، كما قتل عدد من أنصاره في نفس الاشتباك وانسحب الباقون منهم . وبعدها بشهر واحد انتهز السيد عزان بن قيس من مسقط هذه الفرصة المواتية ، فقام –على نحو ما هو مذكور في تاريخ سلطنة عمان– بطرد الوهابيين من البريمي دفعة واحدة وللأبد .

وسيرد تاريخ هذه الواحة بعد رحيل الوهابيين من البوريمي ، في الملحق الخاص بتاريخ ابو ظبي ، فهي رغم استقلالها ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً .

تهديد بالغزو :

وفي ١٨٨٨ تناثرت شائعات صادرة من قطر عن غزو يعده ابن الرشيد أمير نجد على عمان المتصالحة ، ولكن نظراً لان شيئاً من هذا لم يحدث ، فلنا ان نعتقد بأن الشيخ جاسم آل ثاني شيخ الدوحة في قطر هو الذي روج تلك الشائعات لتحقيق أهداف خاصة .

وابدى شيخ دبي استعداده في البداية للوقوف الى جانب هؤلاء الغزاة المنتظرين والتحالف مع شيخ الدوحة الذي كان معبراً عن وجهات نظرهم ، لكنه بعد زيارة قام بها لمسقط عاد فاتخذ اسلوباً آخر وتحالف مع شيخ ابو ظبي لرد اي هجوم يحدث من وسط الجزيرة . وقد وجهت السلطات البريطانية النصح لشيخ الشارجه الذي حاول شيخ آل ثاني اغراءه بالانضمام لمشروع الغزو ، والذي زعم انه كان يتفاوض معه بشأن اقامة مخازن من الاسلحة والمؤن في الشارجة للقوات المتقدمة من وسط الجزيرة – بأن يبتعد عن الانغماس في ذلك الموضوع

قدر امكانه ، وقد فعل هذا على ما يبدو ، لكنه بعد قليل ظهر عضواً في تحالف ضد شيوخ ابو ظبي ودبي يضم باقي الشيوخ المتصالحين جميعاً . وقد اعترف بنو نعيم في البريمي منذ البداية بنواياهم في الوقوف الى جانب امير شمر .

★ ★ ★

علاقات عمان المتصالحة بسلطنة عمان ... الخ .
١٨٥٣ - ١٨٩٢

في حقبة السلم التي اشرقت هذه لم تقع حروب فعلية بين الشيوخ المتصالحين وحاكم مسقط ، والواقع ان علاقات هؤلاء ببعضهم كانت تقررها صورة الاحوال الداخلية في السلطنة .. ويرد تفصيل ذلك في مكان آخر من هذا الدليل .

١٨٥٤ :

وفي سنة ١٨٥٤ حينما كانت تدور عمليات عدوانية متبادلة بين حاكم مسقط والحكومة الايرانية في بندر عباس بسبب فقدان الاول لها ، خرج شيخ ابو ظبي سعيد بن طحنون باسطوله الى البحر ليقدم العون للسيد سعيد ، لكن السلطات البريطانية ارغمته على الرجوع الى مينائه على اساس ان عمله هذا قد يؤدي الى توسيع رقعة الاضطراب وتحويله الى حالة اضطراب عام في مياه البحار .

١٨٥٧ :

وكان من اسباب اغارة السيد تركي حاكم صحار في سنة ١٨٥٧ على املاك شقيقه السيد ثويني في الباطنة تحريض الشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارجه الذي وجه اليه المقيم البريطاني انذاراً حاسماً بتعليمات من الحكومة بالكف عن التآمر بمثل تلك الطريقة .

١٨٦١ :

وفي ١٨٦١ ، كان السيد ثويني قد ارسل مبعوثين عنه ليعقدا تحالفاً مع شيوخ ابو ظبي وام القيوين ضد شيخ القواسم في الشارجه ، لكن الشيوخ المعنيين رفضوا المشروع فلم تنشأ بالتالي حاجة لتدخل السلطات البريطانية في الامر .

١٨٦٧ :

ولقد عاود السيد تركي سلطان عمان مرة ثانية وهو يحاول استعادة ولاء صحار له سنة ١٨٦٧ اللجوء الى شيوخ عمان المتصالحة ، لكن السلطات البريطانية حذرت الشيوخ المطالبين بالعون من القيام بأي شيء يؤدي الى الاضطراب –خاصة في مياه البحر– لذلك لم يتجاوبوا بشيء مع السلطان .

١٨٦٩ :

وبعد ان استولى عزان بن قيس على البريمي من الوهابيين في سنة ١٨٦٩ عقد تحالفاً مع شيخ ابو ظبي ووعده ايضاً بأن يدفع له معونة مالية مساهمة منه في الدفاع عن حدود بلاده من تلك الناحية . وكان هذا التحالف موجهاً ضد بقية الشيوخ المتصالحين حيث كان السيد عزان يعتبرهم جميعاً في ذلك الوقت مناصرين للوهابيين . ولكن لم يمض وقت طويل حتى ارتبط شيخ الشارجه ايضاً بنفس التحالف .. وبهذا انتهى تماماً خطر الوهابيين .

١٨٧٠ :

وفي مايو ١٨٧٠ قام السيد تركي سلطان عمان بزيارة لدبي قاصداً الحصول على معاونة الشيوخ المتصالحين في صراعه ضد عزان بن قيس المتمرد عليه ، لكن اخلاص شيخ ابو ظبي لتحالفه وتفاهمه مع عزان ادى الى افشال اية محاولات للتحالف ضده . وفي اكتوبر التالي حدثت

موقعة ضنك التي اسلمته بالفعل لسلطنة عمان ، وفيها تلقى عوناً غير مجد من شيوخ دبي وعجما نورأس الخيمة ومن قبائل بني نعيم وبني قتب .

وفي العام التالي لذلك زار شيخ ابو ظبي السيد تركي ، رغم التعارض القديم بين وجهات نظرهما ولقي احسن الحفاوة في زيارته لكنه اتهم في يناير ١٨٨٦ بالتخطيط للاغارة على اقليم الباطنة تأييداً للمتمردين من اقليم الشرقية ، وفي مايو ١٨٨٧ ثبت ان السيد تركي قام بعمل غير ودي حين أنزل قوات لمساندة الظواهر في البريمي وكانوا في حرب ضد بني ياس . وفي ١٨٩١ زارالشيخ زايد مسقط ثانية لبحث امور يبدو انها كانت خاصة بالبريمي .



علاقات عمان المتصالحة بقطر ١٨٥٣ ــ ١٨٩٢

ظلت الحرب البرية تدور بشكل شبه مستمر لمدة تسع سنوات من ١٨٨١ الى ١٨٩٠ بين زايد بن خليفه شيخ ابو ظبي وجاسم بن محمد آل ثاني شيخ قطر .

الحرب بين شيخ ابو ظبي وشيخ آل ثاني في قطر ١٨٨١–١٨٩٠ :

وكان احد اسباب تلك الحروب زعم شيخ آل ثاني بملكية خور العديد في ابو ظبي ، لكن مسرح العمليات العدائية بين الجانبين كان دائماً بعيداً بعداً كافياً عن الاماكن الكثيفة بالسكان في عمان المتصالحة ، لذلك فضلنا ان نشير لتلك الحروب بالتفصيل في الجزء الخاص بتاريخ قطر . ولقد كانت حملة التخويف من غارة تشن من وسط الجزيرة العربية ، والشائعات التي أثارت الرعب في سنة ١٨٨٨ ، وأشرنا لها قبلا ، تكتيكاً من الشيخ جاسم قصد به عقد تحالف مع بقية الشيوخ المتصالحين ضد غريمه الشيخ زايد .



علاقات عمان المتصالحة بالحكومة التركية
١٨٥٣ ـ ١٨٩٢

أتاحت حادثة العديد ـ التي وصفناها بالتفصيل في التاريخ الخاص بامارة ابو ظبي ـ فرصة لم يهملها الاتراك للتدخل في شئون عمان المتصالحة. وفي سنة ١٨٧٤ شكا شيخ ابو ظبي من ان المسئولين المحليين من الاتراك في قطر قد كتبوا له بشأن العديد ينكرون ان تكون تابعة له . ويبدو ان العلم التركي كان مرفوعاً سنة ١٨٧٥ على مكان ما في العديد كما انه لا شك في ان من كانوا يحتلون تلك المنطقة ظلو يدفعون جزية صغيرة للاتراك في الفترة من ١٨٧٣ حتى ١٨٧٦ . وفي سنة ١٨٧٨ زعم الباب العالي ان العديد ارض تركية ، وقدم احتجاجات ضد عمليات قمع القرصنة التي قامت بها السلطات البريطانية هناك قبل ذلك بعدة أشهر وأخيراً ، في سنة ١٨٨٠ كتب والي البصرة الى شيخ ابو ظبي يطلب منه عرض الخلاف بينه وبين شيخ آل ثاني في الدوحة على محكمين من الاتراك ، لكن الاقتراح رفض بناء على نصائح السلطات البريطانية .



علاقات عمان المتصالحة بايران ١٨٥٣ ـ ١٨٩٢

في سنة ١٨٥٣ كان الشيخ خليفة بن سعيد شيخ القواسم في لنجة في مركز ضعيف حين اضطربت الاحوال في مدينته واصبح قريبه الشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارجه مسئولا مباشرة عن لنجة كما ظل مقيماً فيها عدة أشهر .

(١) ان معارضة بريطانيا مسألة التحكيم في قضية العديد تدل على نواياها الصريحة في اقتطاع هذا الجزء لصالح أبو ظبى وحرمان كل من قطر والسعودية من هذا الساحل الطويل . وقد صرح المؤلف بذلك في مكان آخر من الكتاب .

التاريخ الداخلي لعمان المتصالحة ١٨٥٣ ـ ١٨٩٢

ظلت التحالفات السياسية التي لا يكتب لها طويل أجل . والحروب البرية الصغيرة المتتابعة بغير نهاية ، هي السمة الغالبة على تاريخ عمان المتصالحة خلال هذه الفترة . ومن ذلك اللغو كله حتى سنة ١٨٧٠ برزت حادثتان فقط جديرتان بالاشارة .

١٨٥٧ :

في نهاية ١٨٥٧ حدث هجوم من جانب شيخ ابو الحيل أحد انصار شيخ الشارجه على معسكر لقبيلة المزاريع في الحوانيج كان من نتائجه مقتل أربعة رجال من المزاريع بينهم أحد الشيوخ . وعادت قوة ابو حيل التي كانت تضم حوالي ١٥٠ رجلا في نفس الليلة الى مقرها بأسلاب من بينها حصانان وثلاثون بعيراً . ولما رفض شيخ الشارجه دفع التعويض للقبيلة المنكوبة ، استعان شيخ دبي ـ الذي كانت هذه القبيلة تابعة له بشيخ ابو ظبي وفي مارس أعلنت هزيمة الشارجة . وبعدها قام وكيل المقيمية في الشارجة بتسوية الصلح بين هذه الاطراف .

١٨٦٨ :

وتستحق الذكر حملة قام بها شيخ ابو ظبي على شيخ الشارجة في أبريل ١٨٦٨ لانطوائها على حادث غريب وهو ان زايد بن خليفه ـ الذي كان يتقدم على رأس قوته ـ تحدى خصمه خالد بن سلطان ودعاه الى منازلته . فقبل خالد المبارزة ، فأصابه زايد بجرح قاتل .

فصل رأس الخيمة عن الشارقة ١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٩ أصبحت مدينة رأس الخيمة وما حولها امارة مستقلة يحكمها حميد بن عبدالله ابن شقيق شيخ الشارجه . وظلت هكذا حتى موته في ١٩٠٠ .

ونجد اعتباراً من سنة ١٨٧١ وصاعداً وفرة غزيرة في المعلومات الخاصة بخصومات الشيوخ المتصالحين وذلك بفضل التنظيمات الادارية المستجدثة عندئذ . ومع ان معظم تلك المعلومات هي عبارة عن حوادث بالغة التفاهة لكنه بسبب حداثة عهد وقوع البعض منها وما لها من ذيول حتى وقت اعداد هذا الدليل تجعلنا نذكرها في تلخيص وايجاز شديدين :

١٨٧١ – ١٨٧٢ :

ففي ١٨٧١ او ١٨٧٢ وقع خلاف بين شيخ ام القيوين وشيخ الشارجة حول جزيرة بو موسى فخرج الاول الى البحر بهدف الاستيلاء على خيول الآخر الموجودة بتلك الجزيرة لكنه وجد بانتظارة قوارب الشارجه التي وصلت قبله ، وكان شيخا ابو ظبي ودبي في ذلك الوقت شاهري السلاح ضد بعضهما بسبب اتفاقية تسليم الفارّين التي اشرنا اليها .

١٨٧٢ – ١٨٧٣ :

وخلال ١٨٧٢ او ١٨٧٣ بدأت الحرب –اولعلها استؤنفت– بين شيوخ الشارجة وام القيوين . وجاء شيخا عجمان اخيراً ليقف الى جانب شيخ الشارجه على حين وقف شيخ الحمرية – المتمرد على تبعيته لشيخ الشارجة الى جانب شيخ ام القيوين .

١٨٧٣ – ١٨٧٤ :

وفي ١٨٧٣ انضم شيخ ابو ظبي الى التحالف ضد شيخ الشارجه الذي كان مكروهاً على وجه العموم لكثرة خلفه لمواعيده . وشن شيخ ابو ظبي غارة على مدينة الشارجة . واخيراً هزم شيخ الشارجه وقتل من رجاله حوالي ٥٠ رجلا .

وفي ١٨٧٤ انضم شيخ رأس الخيمة الى شيخ الشارجة وانضم شيخ دبي الى الجانب الآخر . ويبدو ان شيخ الحمرية قد انسحب من الامر كله . وبذل وكيل المقيمية البريطانية جهوده كلها في سبيل الوصول الى تسوية لكنه فشل .

١٨٧٥ :

وقامت حملة من دبي تضم حوالي ٢٠٠ رجل بمهاجمة ضواحي مدينة رأس الخيمة فقتلت سبعة رجال منها ثم عادت الى قواعدها ، وبعدها بقليل -في فبراير- نجح شيخ الحمرية في الوصول الى تسوية للامور بين شيوخ الشارجة وام القيوين لكن الحرب ظلت مستمرة بين الشارجة ودبي . وفي مايو قام اهل عجمان والشارجة بهجوم على مدينة دبي بمناصرة بدو بني نعيم . وفي يوليو حدثت غارة شنها حوالي ٢٠٠ رجل من راكبي الجمال من ابو ظبي على الحمرية وقام هذا الشيخ -بمناصرة قوات من دبي بالانتقام فاجتاح بساتين فشت والشارجه ، وفي سبتمبر عقد الصلح بين الشارجه ودبي .

١٨٧٦ :

وفي ١٨٧٦ يبدو ان البلاد نعمت بشيء من الهدوء بعد الاضطرابات غير العادية التي حدثت في العام السابق .

١٨٧٧ - ١٨٧٨ :

وفي يوليو ١٨٧٧ أغار بدو العوامر على مدينة دبي . فقتلوا رجلين من أهلها واصابوا عشرة بجراح ، لكنهم ردوا على اعقابهم بعد ان تكبدوا خسائر قوامها ٤٠ قتيلا و ٨ أسرى ، وعادوا في أكتوبر بمناصرة بعض البدو الآخرين فنهبوا دبي . وبين اغسطس ١٨٧٧ وفبراير ١٨٧٨ قام بدو بني قتب بعدة غارات خاصة على اقليم ابو ظبي . لكن أهالي الشارجة ودبي ايضاً لم يسلموا من شرهم . وفي فبراير ١٨٧٨ انهك البدو وأهل المدينة معاً من هذه الغارات وتمت تسوية الصلح . وكانت دبي في ذلك الوقت قد اصبحت اهم مدن الساحل واكبر من ابو ظبي التي بدأت في التدهور .

١٨٧٩ :

وفي نهاية سنة ١٨٧٩ انقسمت قبيلة النعيم في البريمي وما جاورها على نفسها ، ووقف شيوخ كل من الشارجه وعجمان الى جانب طرف من الطرفين المتنازعين ، وكانت النتيجة توتراً على الساحل كله .. لان شيوخ رأس الخيمة وام القيوين ارتبطوا بعجمان على حين حدث تحالف مضاد بين الشارجة وابو ظبي . ولكن لم تحدث بالفعل أية عمليات عدوانية بين هؤلاء الشيوخ . وفي ديسمبر عاذ شيخ عجمان الذي كان قد سار الى البريمي الى مقره بعد ان شهد نجاح انصاره من بني نعيم .

١٨٨٠ – ١٨٨١ :

وخلال ١٨٨٠ و ١٨٨١ ساد هدوء ظاهر في المنطقة كلها تقريباً

١٨٨٢ :

وفي ١٨٨٢ حدثت مشاجرة –ترجع أسبابها الى علاقات عائلية– بين شيوخ ام القيوين ورأس الخيمة وانتهت بحرب سافرة . وكان السبب هو زواج احمد بن عبدالله شيخ ام القيوين بشقيقة حميد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة ، وكان شرط الزواج ان تظل الزوجة في رأس الخيمة على ان يقضي زوجها جانباً من العام معها هناك ، وأعلن شيخ ام القيوين طلاق زوجته ، لكن هذا لم يحل المشكلة . وظل الخلاف دائراً حول الملكية . عند ذاك ارسل احمد بن عبدالله –الذي كان مهتاجاً لهذا الامر اكثر من معارضيه– سبعة من قواربه لتسير الى الرمس وتفتعل مشاجرة فيها ، وهناك افلحوا في ذلك بأن استفزوا مجموعة من البحارة في قوارب رأس الخيمة ، لكن السلطات البريطانية اعتبرت ذلك العمل خرقاً للسلم البحري فأنذرت شيخ ام القيوين والزمته بدفع الغرامة . وبدأ القتال في البر وكان يعاون شيخ ام القيوين فيه شيخ عجمان ، ويعاون شيخ رأس الخيمة شقيقه شيخ الشارجه وجانب من بني نعيم . واخيراً ، في

يناير ١٨٨٣ ، استطاع شيخ ابو ظبي ان يعقد الصلح بين الاطراف المتنازعة بشرط التعويض عن كل الخسائر المتبادلة بين الجانبين ، وكان شيخ دبي في ذلك الوقت على تفاهم طيب مع كل من شيوخ الشارجه وابو ظبي .

١٨٨٣ – ١٨٨٤ :

ولم تحدث في سنوات ١٨٨٣ و ١٨٨٤ حادثة تستحق الذكر . وقد أصبح شيخ ابو ظبي الآن يعتبر أقوى الشيوخ المتصالحين ، وكان فقدان الشارجة نفوذها القديم راجعاً الى عدم كفاءة شيخها صقر بن خالد الذي تولى المشيخة في سنة ١٨٨٣ . وتبودلت الهدايا بين شيخ ابو ظبي وسلطان عمان ، وبين شيخ ام القيوين وسلطان زنجبار . ولكن كل هذا لم تكن له دلالة سياسية في الوسط المحلي على الاقل .

١٨٨٥ :

وكما هو مألوف في عمان المتصالحة .. انفجرت الاضطرابات مرة أخرى عقب فترة الهدوء . ففي مايو ١٨٨٥ اختلف ابن لاحمد بن عبدالله شيخ ام القيوين مع ابيه فخرج عليه ولجأ الى شيخ عجمان الذي رفض ان يسلمه ، وفي نفس الوقت انضم صقر بن خالد شيخ الشارجه الى شيخ ام القيوين لمهاجمة عجمان . وقبل هذه الحادثة بقليل كان شيخ ام القيوين قد ارسل سفينتين صغيرتين الى البحر تحملان حوالي ٥٠ رجلا وقدراً من الذخائر والاسلحة وانزل جزء منها في حيرة والجزء الآخر في الشارجه . وكان لابد من محاسبته على ذلك المسلك . فقام مستر روبرتسون –باسم المقيم البريطاني – بزيارة لام القيوين على رأس سفينة صاحبة الجلالة « ريندير » . لكن الشيخ احمد بن عبدالله تحاشى مقابلته . ونم مسلكه بعد هذا عن انه لا ينوي تكرار تصرفاته في المستقبل ، وفي نفس الوقت راح اهل ام القيوين والحمرية يتبادلون الاغارات والهجمات

الخاطفة ، وتوقفوا لفترة قصيرة ثم رجعوا مرة أخرى حتى استطاع وكيل المقيمية البريطانية في الشارجة تسوية الامور وعقد الصلح بينهم .
وفي اواخر نوفمبر تحالف شيخ دبي مع شيخ عجمان وبدآ معاً في الاغارة على اقاليم شيخ الشارجة .

١٨٨٦ :

وفي ٢٠ يناير ١٨٨٦ هاجم شيوخ دبي وعجمان والحمرية مدينة الشارجه بقوات يصل عددها إلى حوالي ١٠٠٠ رجل ، ونشبت معركة قتل فيها ٤٠ رجلا من اهل الشارجه وجرح ٢٥ ، في حين لم تزد خسارة القوات المهاجمة عن خمسة قتلى . وبناء على طلب قدمه الشيخ صقر بن خالد شيخ الشارجه الى وكيل المقيمية البريطانية — وكان هذا قد حمله مسئولية حدوث أية اضرار تمس الرعايا البريطانيين في الشارجه— توسط وكيل المقيمية بين الاطراف المتصارعة واستطاع ان يعقد بينها الصلح وذلك بشرط ان يتنصّل شيخ الشارجة من تحالفه مع شيخ ام القيوين.

وبعد انسحاب الشارجة من هذه العملية واصلت دبي وعجمان والحمرية الهجوم على ام القيوين ورأس الخيمة ، لكن هذا الهجوم اقتصر على بعض غارات صغيرة شن معظمها أهل نجد وقمذار وغيرهم من قبائل الشحوح عموماً بتحريض من دبي على أهل رأس الخيمة . وفي ابريل بذل شيخ ابو ظبي محاولة للوساطة لكنها فشلت بسبب عناد شيخ ام القيوين . وفي مايو قام اهالي الحمرية بغارة على ام القيوين ، وبعدها بقليل وخلال غياب رجال الحمرية عن بلادهم وراء اللؤلؤ ، قامت قوة من ام القيوين باجتياح الحمرية ، فاخرجت ودمرت وقتلت خلقاً كثيرين ، ثم حملت معها أكثر من ٢٥ عبداً وكثيراً من المسروقات . وقد ظل شيخ حمرية معتصماً بقلعته ونجا بذلك من الاسر .

وقام شيخ دبي رداً للاهانة التي لحقت بحليفه بإعداد قوة تضم ٣٥ فارساً و ٤٠٠ راكب على الجمال ، وسار ليهاجم ام القيوين ، غير ان تجاوزات فاقت الحد من شيخ الحمرية أسخطته فعاد ادراجه . وفي شهر سبتمبر حدث نزاع حول مناطق الغوص بين الشارجه وعجمان كاد يؤدي الى تجدد الاعمال العدائية بينهما لولا وساطة وكيل المقيمية البريطانية

: ١٨٨٧

وفي ١٨٨٧ ارتكب بدو المناصير عدة حوادث سرقة بالقوة من القوارب الراسية في الخلجان الصغيرة شمال مدينة ابو ظبي ، وكان من بين من وقعت عليهم تلك الاعتداءات رعايا للشارجة ورأس الخيمة ولما كان المعتدون قد جاءوا عن طريق البر تعذر اعتبار تلك الاحداث بالتالي اضطرابات في البحر . ولما كان من غير المقبول اعتبار شيخ أبو ظبي مسئولا عن سوء سلوك تلك القبيلة الجوالة الخارجة على القوانين لذلك لم يفعل الرعايا البريطانيون أكثر من ان لجأوا الى عدالته وانصافه فقط ، وفي سبتمبر قامت عصابة من المناصير بغارة ناجحة على مكان الى اقصى الشمال من الشارجة ، وحملوا من هناك ثمانية نساء وعدداً من الاطفال والخيل والجمال .

وفي ١٨٨٨ نشب عراك بين أهل رأس الخيمة وقبيلة الشحوح قتل فيه عدد من رجال رأس الخيمة وسط مزارع النخيل ، كما اتلف أكثر من مئتي نخله في قرية الخط بمنطقة جيري .

وفي نفس هذا الوقت استطاع شيخ دبي ان يعقد الصلح بين شيخ الشارجة من ناحية وشيخي عجمان والحمرية من الناحية الاخرى ، ويبدو ان الهدف من ذلك كان اطلاق حرية اهل عجمان وحمرية لمناصرة دبي في حالة تعرضها لهجوم من جانب الوهابيين . وقد اثار التحالف الذي عقد مؤخراً بين شيوخ المناوية في ابو ظبي وشيوخ دبي

تحالفاً مضاداً بين شيوخ الشارجة ورأس الخيمة . وحاول شيوخ ام القيوين وعجمان الوقوف بمعزل عن تلك المحالفات لكنهم أخيراً انضموا الى التحالف الشمالي الذي أصبح الآن بمثابة جبهة تضم كل قبائل الغفارية .

١٨٩٠ :

وفي فبراير ١٨٩٠ حدث اضطراب خطير بين امارتي الشارجة ودبي بسبب رفض الاولى دفع التعويض عن عدد من الجمال كانت استولت عليها داخل حدود الثانية ، بدأت هذه المناوشات في صيف ١٨٨٩ ، وسرعان ما قام بدو المناصير – الخاضعين اسمياً لشيوخ دبي وابو ظبي – بعدة غارات على الشارجة .

وقد استطاع وكيل المقيمية البريطانية التوصل الى تفاهم بين الجانبين لكنه كان مؤقتاً ، ففي مارس سنة ١٨٩٠ تجددت القطيعة بينهما ، وتحرك شيخ ابو ظبي على رأس قواته باتجاه دبي لنصرة حليفه ، وارتكب كلا الجانبين اعمالا عدوانية عديدة وبعدها بدأت المفاوضات من اجل الصلح . ويبدو ان ذلك كان بوساطة شيوخ رأس الخيمة وام القيوين ، لكنها لم تؤد الى نتائج . وقد قامت فرقة من قبيلة الشحوح بهجمة على رأس الخيمة لكنها صدت . وتكبد المهاجمون خسارة ليست قليلة فقتل منهم ١١ رجلا الى جانب من جرح . وقد ادى عقاب شيخ ابو ظبي لعصابة من العوامر وبني نعيم الى تهديد بني نعيم لشيخ ابو ظبي .. لكن تهديدهم لم ينفذ على الاطلاق .

ومرت سنة ١٨٩١ بهدوء . بفضل توازن القوى الذي اقامه تحالف الهناوية والغفارية في سنة ١٨٨٩ . والذي كان ما يزال قائماً ، وكذلك بفضل الوساطة الدائمة والنوايا الطيبة من جانب وكيل المقيمية البريطانية في ازالة الخلافات بين الشارجه ودبي . وقد حدثت عدة خلافات بين

شيوخ ام القيوين ورأس الخيمة لكن شيخ الشارجة استطاع تسويتها . ولعل أهم أحداث هذه السنة هو هجرة قطاع ضخم من قبيلة المرار الى الشارجة من دبي . وزاد عددالمهاجرين على ٤٠٠ رجل ممّن كانوا يشكون من سوء معاملة شيخ دبي لهم .

وقد تمت هذه الهجرة بعد موسم اللؤلؤ بأن رجع الرجال—ببساطة— الى الشارجة بدل دبي . وقد أدت هذه الهجرة الى حدوث عدد من المطالب والمطالب المضادة حاول وكيل المقيمية تسويتها غير مرة لكنها جعلت اطراف النزاع يشهرون السلاح .. وظلت المناوشات والمعارك الصغيرة تدور أكثر من ثلاث سنوات .

★ ★ ★

الاتفاقية المانعة بين الشيوخ المتصالحين وبريطانيا العظمى مارس ١٨٩٢



من الضروري لفهم هذه الاتفاقية الهامة التي زادت تحديد وضع الشيوخ المتصالحين بالنسبة لبريطانيا ان نراجع عدداً من الاحداث الهامة التي وقعت من قبل وكانت تعتبر تهديداً لسيادة دول أخرى وتدخلها في شئون منطقة الخليج مما نشأ عنه بعد حين ظهور معارضة شاملة للمصالح البريطانية والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج كلها .

دسائس ايران لدى الشيوخ المتصالحين ١٨٨٧ — ١٨٨٨ :

لقد وقعت محاولة سخيفة ولكنها واضحة الخطورة من جانب المسئولين الايرانيين في ١٨٨٧ — ١٨٨٨ لاقامة قاعدة لهم في عمان المتصالحة ، وكان عميلهم الاول في هذه المحاولة هو سارتيب حاجي أحمد خان نائب الحاكم سابقاً في بوشهر . ففي أغسطس ١٨٨٧ سار هذا

الرجل الى الساحل المتصالح على السفينة « كوولدر » التي تملكها شركة بومباي — ايران المشتركة للملاحة البخارية وقد بدا صدور ذلك العمل من ذلك الرجل بالذات ، وفي الوقت الذي حدث فيه امراً غريباً . فهو قد حصل في اشد اشهر الصيف حرارة وفي ظروف اخرى على غرار ذلك . ولذلك امر المقيم البريطاني في بوشهر ، الرائد أ. س. روس بأن يتبعه يخت المقيمية « لورانس » الى ابو ظبي التي نزل اليها بشكل رسمي . وبعد ان قضى عدة ايام مع شيخ ابو ظبي سار سارتيب لزيارة دبي ومنها عاد الى ابو ظبي ورحل الى لنجة على سفينة أهلية . وقد لاذ الشيوخ المتصالحون اول الامر بالصمت المطبق تجاه خطط حمد خان ، ولكن شيخ دبي باح بالسر أخيراً لسلطان عمان ، وتبين ان السارتيب قد اقترح توثيق علاقات ايران بالشيوخ المتصالحين لاستبعاد النفوذ البريطاني من عمان المتصالحة . وفي يناير ١٨٨٨ وحيث اعتقد أحمد خان ان الطريق اصبح ممهداً فقد عاد مرة أخرى الى الساحل المتصالح على سفينة أهلية وقد أحضر معه عدداً من الاعلام الايرانية ربما لتوزيعها . ولما كان الرجل يعمل بنظام فانه حاول ان يبدأ العمليات في المنطقة المجاورة لرأس مسندم ولكن أهل تلك المنطقة رفضوا ان يسمحوا له بالنزول فيها . واخيراً سار بصحبة شيخ قشم وعدد من الرجال المسلحين فالتقى بشيخ ام القيوين وبعدها اتضح له ان مخططه لم يكن مخططاً عملياً فبادر بالعودة الى ايران ، وقدم الوفد الديبلوماسي البريطاني في طهران احتجاجاً على أعماله تلك للحكومة الايرانية . وردت هذه باستنكار ما قام به السارتيب .. بل ووجهت اليه اللوم ايضاً مع أنها أنعمت عليه بسيف تكريماً له وتقديراً . وقام قائد سفينة صاحبة الجلالة « اوسبري » بابلاغ ذلك الانكار الرسمي من جانب الحكومة الايرانية للشيوخ المتصالحين إخماداً لحالة القلق التي أوجدتها تصرفات أحمد خان تلك على امتداد ساحل الخليج .

وفي ديسمبر ١٨٨٧ —ما بين الزيارة الاولى والزيارة الثانية من جانب

السارتيب لعمان المتصالحة— قام الرائد روس بعمل تحفظي أسخط المبعوث الايراني في نهاية الامر . فقد استطاع الحصول من شيوخ ابو ظبي ورأس الخيمة وعجمان وام القيوين والشارجه ودبي على ضمانات خطية تعهد فيها كل منهم بعدم الدخول في مراسلات او علاقات او توقيع اتفاقيات مع أية دولة باستثناء الدولة البريطانية ، كذلك أيضاً تعهد كل منهم بعدم السماح لوكيل أية حكومة أخرى بالاقامة في ارضه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ؛ وقد رفعت حكومة الهند تلك التعهدات فوراً الى وزير الدولة لشئون الهند .

المؤامرات التركية :

كذلك فان الحكومة التركية كشفت طوال عدة سنوات عن نواياها حيال الصراع الدائر بين شيخ ابو ظبي والقبيسات المتمردين عليه والمقيمين في خور العديد بقطر ، وهكذا جاءت الحرب بين شيخ ابو ظبي وشيخ آل ثاني من قطر لتتيح فرصة للاتراك كي يدخلوا في مراسلات مع شيخ أبو ظبي مفترضين ان لهم سيطرة عليه .

أعمال مريبة للوكلاء الفرنسيين ١٨٩١ :

لكن السبب الحقيقي في ربط الشيوخ المتصالحين في عمان بالحكومة البريطانية باتفاقية جديدة أكثر تحديداً هو ظهور رجلين فرنسيين على الساحل المتصالح كان يشك في أنهما يهدفان الى تحقيق أغراض سياسية ، وذلك لان فرنسا كانت قد بدأت مؤخراً بتحرك في المنطقة عن طريق توزيع اعلامها كما سبق ان ذكرنا بالتفصيل في مكان آخر وكان أحد هذين الرجلين يدعى ترامير او تومي والآخر مسيو تشابو وهو نصف مغامر ونصف تاجر لكنه كله دساس وقد برز مرة أخرى بعد عامين من ذلك التاريخ وهو يتآمر في صور بسلطنة عمان . وقد زار هؤلاء شيخ ام القيوين ثلاث مرات وقدموا اليه الهدايا فوقع بعض الشيء تحت

سيطرتهم . وأصبح مقتنعاً كل الاقتناع بمزايا العلم الفرنسي الذي يسّر لاكثر من ١٢ سفينة من سفن صور ان تمارس الاتجار في الرقيق دون ان تخشى السفن البريطانية ، بل انه ايضاً قد تطوع لكتابة رسالة للحكومة الفرنسية يؤكد فيها ترحيبه ، واستقباله الحسن ، لكل من يأتي اليه من رعاياها .

الاتفاقية المانعة مارس ١٨٩٢ :

وبالنظر لشرور السادة تشابو وترامبير — اللذين قيل اخيراً إنهما قد حصلا على ضمان بانشاء قاعدة في ام القيوين — اقترح العقيد أ. تالبوت المقيم السياسي في الخليج أن يعقد اتفاقية رسمية على غرار الضمان الكتابي الذي قدم في ديسمبر ١٨٨٧ ، وبعد موافقة حكومة الهند على اقتراحه ، وقع الشيوخ المتصالحون هذه الاتفاقية في تواريخ مختلفة من شهر مارس ١٨٩٢ ، وكان عددهم حينذاك ستة شيوخ ، اذ كانت رأس الخيمة وقتها مشيخة مستقلة كما كانت البحرين . وبمقتضى الاتفاقية تعهد الشيوخ باسم أنفسهم ومن يرثهم ومن يخلفهم : — (١) الا يوقعوا أية اتفاقية أو يدخلوا في أية علاقات بدولة أجنبية سوى بريطانيا العظمى . (٢) الا يسمحوا لوكيل دولة اجنبية أخرى بالبقاء في اراضيهم دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية . (٣) الا يمنحوا أي جزء من اراضيهم — سواء عن طريق البيع او الايجار او الرهن او التنازل او غير ذلك — لاحتلال اية دولة أجنبية باستثناء بريطانيا العظمى . وقد صدق نائب الملكة في الهند على هذه الاتفاقية في ١٢ مايو التالي ، وبعده صدقت عليها حكومة صاحبة الجلالة (١) .

ولم تنته المشكلات والصعوبات بعد توقيع الاتفاقية مباشرة ، لان شيخي الشارجة ودبي زعما في البداية انهما اعتقدا حين اعيد لكل منهما نسخة كاملة التواقيع بأن الاتفاقية لم يصدق عليها ، كما أعلن شيخ دبي

(١) في الملحق رقم (٨) لهذا الفصل أهم ما جاء بالاتفاقية المانعة .

تبرمه من تدخل البريطانيين في تجارة الرقيق واقترح « رفع العلم الفرنسي والهرب بذلك من مضايقات الانجليز .. » ، وكان هذا ـ الى حدما ـ من النتائج التي اسفرت عنها زيارة الوكلاء الفرنسيين للمنطقة على النحو الذي أشرنا اليه .



الفترة بعد توقيع الاتفاقية المانعة
علاقات بريطانيا بعمان المتصالحة
١٨٩٢ ـ ١٩٠٧

الملامح العامة لهذه الفترة :

زادت علاقات بريطانيا العظمى قوة وقرباً بالشيوخ المتصالحين عقب توقيع الاتفاقية المانعة لسنة ١٨٩٢ .

فقد ساد النفوذ البريطاني سيادة كاملة ومطلقة في البلاد ، ومن الحقائق التي ستلي يتضح ان حقوق بريطانيا العظمى المعترف بها في عمان المتصالحة كانت عاملا هاماً في كل المشكلات التي قد تثور بين الشيوخ والدول الاجنبية .

تنفيذ اتفاقيات ١٨٢٠ ـ ١٨٥٣ :

وكانت اتفاقيات الشيوخ للمحافظة على السلام في البحار تراقب بمنتهى الدقة واليقظة ، حتى تلك الاعتداءات الصغيرة التافهة قد انتهت ، ولم تعد تثور أية مشكلة باستثناء واحدة بسيطة بصدد استخدام علم مميز لعمان المتصالحة .

١٨٩٢ :

وفي مارس ١٨٩٢ سار عدد من رعايا دبي وعبروا البحر الى جزيرة صير بونعير التابعة لشيخ الشارقه وهناك نزعوا سلاح جماعة من الصيادين

وأجلوهم عن المنطقة التي كانوا يصيدون فيها ، وكان هؤلاء من أهل جزيرة صير التي تعتبر –نظراً لارتباطها بلنجة– تابعة لشيخ القواسم ، وامر المقيم البريطاني بانسحاب هؤلاء المعتدين وبرد الاسلحة التي استولوا عليها ، وتعهد شيخ دبي بألا يسير رعاياه الى جزيرة بو نعير دون موافقة مسبقة من شيخ الشارجه .

وفي سبتمبر من نفس السنة ارسل شيخ دبي قارباً مسلحاً لنصرة شيخ عجمان الذي كان في ذلك الوقت يتعرض لهجوم بري من شيوخ الشارقة وام القيوين ، لكنه طولب بدفع غرامة عن مسلكه ذاك غير القانوني وتم تحصيل الغرامة اثناء زيارة المقيم للساحل في نوفمبر التالي .

ولم يرتكب أهل عمان المتصالحة بعد ذلك أية اضطرابات بحرية تستاهل الذكر ، ولكن في سنة ١٨٩٣ خرج شيخ خصب من قبيلة الشحوح في روس الجبال الى البحر ، على رأس جماعة مسلحة ، وحاول أن يفرض بالقوة مزاعم صهره الراحل في الاستيلاء على شعم ، وعندئذ استدعى سلطان عمان الشيخ المذكور الى مسقط ، بناء على نصيحة من السلطات البريطانية فوصلها بعد تردد طويل وجوزى بتغريمه مبلغ ٥٠٠ روبيه .

خسائر لحقت بأفراد تحت الحماية البريطانية :

كذلك كانت الحالات التي تحتم فيها طلب التعويض عن اضرار لحقت برعايا تحت الحماية البريطانية قليلة وغير مهمة . في سنة ١٩٠٤ مات رجل هندوكي في ابو ظبي ، وقام الشيخ صقر ، وكان اذ ذاك مسئولا عن المدينة في غياب ابيه الشيخ زايد ، بانتزاع مبلغ ١٠٠ جنيه للتخلص من جثته حسب الطقوس الهندوكية ، لكن هذا المبلغ اعيد لاصحابه مرة أخرى حسب طلب المقيم العام . وفي نوفمبر من نفس السنة وقع حادث سرقة بالاكراه على رجل هندوكي في جزيرة دلمه – التابعة لشيخ ابو

ظبي– وانتزع منه مبلغ كبير من المال واللآلىء ، ومرة أخرى أدى سوء مسلك الشيخ الى توجيه إنذار له من جانب السلطات البريطانية .

مشكلة ضرورة تجديد الاتفاقيات ١٩٠٠ :

وفي سنة ١٩٠٠ تلقى المقيم البريطاني في بوشهر رسالة من الشيخ عبدالعزيز الذي تولى الحكم في عجمان بعد محاولات لم تخل من استخدام القوة والعنف يعلن له انه قد وقع الاتفاقية التي وقعها اسلافه وانه يلتزم بها ، ورد عليه المقيم مؤيداً القرار الذي اتخذه . وكانت هذه الحادثة تشير الى معنى جديد وهام هو ان شيوخ عمان المتصالحة لم يكونوا ليعتبروا الاتفاقيات التي يعقدها اسلافهم ملزمة لهم الا اذا وقعوها هم بدورهم . غير ان البحث الذي أجراه الرائد كيمبول قد اثبت ان ذلك غير صحيح ، وقررت حكومة الهند بناء على ذلك ان مختلف الاتفاقيات التي يوقعها الشيوخ المتصالحون تسري –بالتالي– على خلفائهم . وفي نفس الوقت أكدت الحكومة ضرورة توضيح نصوص الاتفاقية والتزاماتها لذلك الشيخ الذي الزم نفسه بها .

اتفاقية الاسلحة ١٩٠٢ :

وفي سنة ١٩٠٢ وقع كل الشيوخ المتصالحين اتفاقية لقمع تجارة السلاح في بلادهم ، وكان ذلك واحداً من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية لمنع تزايد تلك التجارة ، وستجد اشارة لهذه الاتفاقية في الملحق الخاص بتجارة السلاح ، كما ستجد نص الاتفاقية في ملحق خاص

الحكومة البريطانية تشرح للحكومة الفرنسية علاقاتها بعمان المتصالحة ١٩٠٣ :

وقد أدت حادثة غرق السفينة « فتح الخير » في دبي في خريف سنة ١٩٠٣ الى تبادل وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول وضع عمان المتصالحة ، فهذه السفينة رغم أنها مملوكة لميناء السويق في

سلطنة عمان الا انها كانت ترفع العلم الفرنسي ولذا كان يعتبرها نائب القنصل الفرنسي هناك تحت حمايته . وبالتالي فحين زعم بأن تلك السفينة قد نهبت ، قدم نائب القنصل الفرنسي طلباً بالتعويض لشيخ دبي ، وارسل السفينة الحربية الفرنسية « انفرنيت » لدعم هذا الطلب كما هو متوقع . وهنا فوضت حكومة الهند المقيم البريطاني في الخليج ابلاغ نائب القنصل الفرنسي بوجود الاتفاقية المانعة وأن يعرض عليه تسوية مشكلة هذه السفينة . وفي نفس الوقت تم اتصال مشابه لنفس الغرض بالحكومة الفرنسية في اوربا . وفي ابريل ١٩٠٤ أعلنت الحكومة الفرنسية أنها لم تكن تعرف شيئاً عن وجود هذه العلاقات الخاصة بين الحكومة البريطانية والشيوخ المتصالحين ، وانها لهذا تفوض السلطات البريطانية في تسوية قضية السفينة المشار اليها ، وقد تم هذا بالفعل ، وقررت محكمة الشرع في دبي دفع التعويض لملاك السفينة « فتح الخير » بعد ان ثبت انها اغرقت بفعل فاعل وليس عرضاً .

وفي ١٩٠٦ قدمت السلطات البريطانية الى كل واحد من الشيوخ المتصالحين نسختين بالعربية والانجليزية من اتفاقيات بريطانيا معه للتأكد من أنه يعرف حقيقة التزاماته . وقد اضيفت الى تلك المجموعة مقدمة هي نص الخطاب الذي وجهه صاحب السعادة لورد كيرزون نائب الملكة والحاكم العام للهند الى الشيوخ المتصالحين في المؤتمر الذي عقد بالشارجة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣(١) . واتخذت ترتيبات لمد الشيوخ من حين لآخر بالأعلام التي خصصتها لهم اتفاقية سنة ١٨٢٠ . ولم يكن جميع الشيوخ متحمسين بالقدر الكافي لاستخدام تلك الاعلام ، وكان اكثرهم معارضة شيوخ دبي وابو ظبي . واذا استثنينا مسألة الاتفاقيات المانعة ونتائجها ، فقد كانت هذه الفترة التي نتعرض لها ، على وجه العموم ، فترة مريبة في تاريخ العلاقات بين بريطانيا العظمى وعمان المتصالحة .

---

(١) انظر : الملحق الخاص بجولة لورد كيرزون في الخليج .

فلمدة ثلاث سنوات تنتهي بسنة ١٨٩٩ لم يزر مقيم بريطاني واحد عمان المتصالحة . غير اننا نجد صورة على النقيض من ذلك بعد السنة المذكورة فقد قام كل من الرائد م. ج. ميد ، والرائد س. كيمبول ، والعقيد ر. ب. ر « كوكس المقيمين في الخليج على التوالي بعدة زيارات للمنطقة أدت الى قيام علاقات اكثر مباشرة وانتظاماً . وفي هذه الظروف تيسر للمسئولين البريطانيين ان يقوموا بزيارات لداخل عمان من حين لآخر . واستطاع العقيد كوكس الذي كان قد قام برحلته من قبل بمعاونة شيخ ابو ظبي من البريمي الى مسقط براً في ١٩٠٢ — استطاع في ١٩٠٥ ان يستكشف المنطقة التي كانت مجهولة حتى ذلك الحين بين رأس الخيمة والبريمي ، ثم عاد الى الساحل من صحار .

وفي ١٩٠٢ ، وبعد رفع شعار اعلان الحماية البريطانية المباشرة على عمان المتصالحة ، وضع النظام القائم فيها تحت ملاحظة دقيقة ، وتقرر في النهاية انه مناسب تماماً . وذكر الرائد كيمبول بهذا الصدد ان الشيوخ الجدد في عمان المتصالحة اصبحوا الآن يلتمسون اعتراف الحكومة البريطانية بهم بمجرد ان يتولوا الحكم ، وان نصائحه كانت مطاعة وإن لم يصدرها بلهجة ملزمة ، كما كانت آراؤه تلقى الترحيب حتى في الشئون الداخلية الصرفة .

وفي نفس السنة ، اتضح موقف الشيوخ المتصالحين من بريطانيا حين احتفلوا بذكرى تتويج الملك ادوارد في ٢٦ يونيو وجعلوه عطلة رسمية عامة ، ثم اتضح هذا ايضاً اثناء الزيارة التي قام بها صاحب السعادة اللورد كيرزون — نائب الملك والحاكم العام للهند — لعمان المتصالحة على نحو ما هو مذكور بالتفصيل في مكان آخر . وفي هذه الزيارة عقد لورد كيرزون مؤتمراً للشيوخ المتصالحين في البحر امام الشارجة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ ، وكان اجتماعاً دل على التناسق والثقة اللذين سادا المنطقة كلها . وفي نفس الوقت يجب ان يكون مفهوماً ان شيوخ عمان

المتصالحة ظلوا كما هم لا يتقدمون .. جهلة ، ميالين الى الشكوك والمخاوف الساذجة التي لا مبرر لها . وقد ذكرنا من قبل فشل شيوخ الهناوية في أبو ظبي ودبي في الزام رعاياهم برفع علم عمان المتصالحة ، وظهرت دلائل اخرى تشير الى هذه الطبيعة ذاتها ، منها امتناع الشيوخ عن تقديم تفاصيل عن شئونهم العائليةوانسابهم الى المقيم العام وتردد شيخ الشارجة في الموافقة على فتح مكتب للبريد الهندي في عاصمته ، واحتجاج شيخ الشارجة ضد رفع العلم البريطاني على الوكالة البريطانية في بلده .

العلاقات التجارية :

وقد حدث تطور ملحوظ في التجارة ، داخل نطاق الحدود الضيقة التي تفرضها المصادر الطبيعية الشحيحة وتوزيع السكان . وتميزت بذلك الفترة من ١٩٠٢ الى ١٩٠٧ في عمان المتصالحة . وكان بعض التحسن يعزي لتدهور ميناء لنجة في ايران ، فقبل ١٩٠٢ لم يكن عدد السفن البخارية التي تمر بدبي يزيد على اربع سفن او خمسين في كل سنة ، ولكن في هذه السنة مر بها مالا يقل عن ٢١ سفينة بخارية معظمها تابع لشركة بومباي وايران للملاحة البحرية . وفي اوائل سنة ١٩٠٤ وضعت شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية دبي بين الموانى المنتظمة لخطوط بواخرها .

وفي ١٩٠٢ نوقشت مسألة اقناع الشيوخ المتصالحين بأن يحددوا نسبة العوائد التي يفرضونها على أساس ٥٪ ، ولكن تقرر ارجاء أي عمل بهذا الصدد بعد ان تبين ان النسب المفروضة كانت فعلا أقل من تلك النسبة في كل مكان . لكنه اتضح بعد قليل ان الرسوم على تصدير أصداف اللؤلؤ من دبي تتجاوز هذه النسبة ، وقدمت مذكرة في الموضوع الى الشيخ الذي وعد بأن يخفضها .



علاقات عمان المتصالحة بالايرانيين
١٩٠٢ ـ ١٩٠٧

متاعب بين ايران والعرب بصدد لنجة ١٨٩٩ ــ ١٩٠٠ :

قامت سنة ١٨٩٩ مشكلة بين الحكومة الايرانية والشيوخ المتصالحين بعد ان طردت تلك الحكومة الشيخ العربي الذي كان يحكم لنجة بالوراثة كما ان نشاط قسم العوائد الامبراطورية الايرانية الذي انشيء مؤخراً كان يؤدي الى خلق المتاعب مع العرب ، وفي الحالتين كان على السلطات البريطانية ان تكبح جماح العرب وان تمثل مصالحهم في نفس الوقت .

وفي أكتوبر ١٨٩٩ تحسبت الحكومة الايرانية مما ترامى اليها من انباء بأن شيخ لنجه المطرود قد لجأ الى عمان المتصالحة ، فتقدمت الى الحكومة البريطانية تطلب منها العون على منع تجميع قوات لمهاجمة لنجة . وقامت السلطات البريطانية مباشرة بتوجيه الانذارات اللازمة للشيوخ المتصالحين بذلك الصدد . وعادت الحكومة الايرانية الى الشكوى ثانية في يناير ١٩٠٠ من ان محمد بن خليفه ـشيخ لنجة السابقـ مقيم في حماية شيخ رأس الخيمة ، وطلبت من الحكومة البريطانية أن تمنع نزوله المتوقع الى لنجه ، واضافت الحكومة مهددة بأن هذا لو لم يحدث فستقوم هي بعمل من جانبها ضد رأس الخيمة . وذكر المقيم العام ، تعليقاً على ذلك التهديد ، بأن الحكومة الايرانية لو قامت بتنفيذ تهديدها فيحتمل أن تفقد سفينتها الوحيدة « برسيبوليس » .

وقامت سفينة صاحب الجلالة « ميليومين » مباشرة بنقل انذار آخر لشيخ رأس الخيمة ، وتأكدت السفينة عند زيارتها للميناء انه رغم وجود الشيخ محمد فيه بالفعل ــ الا انه لم تكن هناك اية خطط ضد لنجة . (مطالب القواسم وغيرهم المتعلقة بأملاكهم التي دمرها أو استولى عليها الايرانيون في لنجة مذكورة بالتفصيل في تاريخ الساحل الايراني وجزره) .

دسائس بين حاكم موانى ايران على الخليج وبين شيخ ابو ظبي ١٩٠٠ – ١٩٠١ :

وفي أوائل سنة ١٩٠٠ تبين ان شيخ ابو ظبي على مراسلات ودية منتظمة مع داريا بيجي الحاكم الايراني لموانى الخليج ، وقد قام شيوخ دبي والشارجة بابلاغ هذا الامر لوكيل المقيمية في عمان المتصالحة ، لانهم اشتموا في الامر رائحة المؤامرة . وربما كان الحاكم الايراني يهدف الى ابعاد الشيخ زايد عن بقية الشيوخ المتصالحين لمنع حدوث أي هجوم عربي على لنجه . وكان الايرانيون ما يزالون على خوفهم من هذا الوهم ، ولا نظن شيخ ابو ظبي من ناحيته كان يهدف لاكثر من الحصول على تعويض عن املاك بعض رعاياه في ايران من ناحية ، وضمان معاملة سفنه معاملة طيبة على السواحل الايرانية من الناحية الاخرى . لكن الشائعات ، على أية حال ، قد ربطت بين هذا الامر وبين جهود روسيا ومحاولاتها الحصول على قاعدة في الخليج . ومهما كان الامر ، فلا شك في أن هذا كان يعتبر خرقاً من جانب شيخ ابو ظبي لاتفاقيته المانعة مع الحكومة البريطانية . وحين اكتشفت تلك المفاوضات ، كان الشيخ قد أرسل بالفعل هدية الى لنجة من فرسين ، وميز نفسه عن جيرانه بأن رفع علماً أخضر بدل العلم الذي حددته اتفاقية ١٨٢٠ لعمان المتصالحة ، وتلقى سيفاً من الشاه ، وخطاب تحية ومديحاً عليه الخاتم الشاهنشاهي قرىء علناً في اجتماع عقد بأبو ظبي . وقد كفي الشر بانذار واحد فعل فعله على أية حال . وتوقفت مراسلات شيخ ابو ظبي مع المسئولين الايرانيين فوراً ، وكف عن استخدام العلم الاخضر .. ولكن بعد فترة .

تأكيد مبدأ تمثيل بريطانيا لشيوخ الساحل المتصالح في الشئون الخارجية ١٩٠١ – ١٩٠٣ :

وفي فبراير ١٩٠١ كان قارب لدبي عائداً من صحار ، فارغمته الاحوال الجوية على ان يرسو في هانجام . فاستولى عليه رجال العوائد

الامبراطورية الايرانية . لاسباب فنية كما زعموا . لكن امكن رد القارب وحمولته فوراً بطلب قدمه المقيم السياسي البريطاني ، وبقيت سبع بنادق وحوالي ٩٠٠ طلقة كانت على القارب وكانت ملكاً شخصياً لشيخ ابو ظبي ولم يتيسر استردادها الا في سنة ١٩٠٣ وبعد تدخل الوزير البريطاني المفوض في طهران .

وكانت حكومة الهند ترى ان هذه القضية هي اول اختبار لحق بريطانيا العظمى في ان تتعامل باسم الشيوخ المتصالحين في الشئون الخارجية ، لهذا ابلغت الممثلين السياسيين البريطانيين في طهران بالاتفاقية المانعة لسنة ١٨٩٢ لاول مرة . ويبدو ان اعتراف فرنسا قد تم ضمناً في ثنايا الحادث الذي اشرنا اليه آنفاً .

محاولة ايران ضم جزيرتي بو موسى وطنب ١٩٠٤ :

وكانت المشكلة التالية التي قامت بين عمان المتصالحة وايران مشكلة على جانب كبير من الاهمية لمساسها نسبياً بالمكانة البحرية لبريطانيا في منطقة الخليج . فقد أدت سيطرة العوائد الامبراطورية الايرانية على ميناء لنجة الى تحول معظم تجارة هذا الميناء الى موانى الجانب الآخر في الخليج وخاصة دبي ، وطالب بعض تجار لنجة بأن تجعل شركات الملاحة التجارية البر يطانية جزيرة بو موسى بين الموانيء التي تقف عليها بواخرها وذلك تمهيداً لخلق سوق حرة فيها بعيدة عن تعسف المسئولين الايرانيين وتدخلهم . وكان يحكم جزيرة بو موسى هذه حكام عرب من القواسم الذين كانوا في لنجة . ولم يكن يحكمها مسئول ايراني . وبعد طرد الشيخ العربي من لنجة أصبح من حق شيخ الشارجة ان يستولي على بو موسى دون منازع . ورغم ذلك فقد ساد الخوف من ان يجبر تحول التجارة او جزء كبير منها عن الموانيء الايرانية ، كما كان متوقعاً ، الحكومة الايرانية على اعلان ضم الجزيرة اليها . ولم يكن اهتمام حكومة الهند

منصباً على هذه الجزيرة فقط ، بل كان يشمل ايضاً جزيرة طنب التي لها نفس الظروف. وفي التالي صدرت النصائح لشيخ الشارجة بأن يرفع علمه على كلتا الجزيرتين. وقد تم هذا بالفعل في صيف ١٩٠٣. واثبتت الاحداث التالية ان هذا الاحتياط كان ضرورياً ولا بد منه ، ففي نهاية مارس او بداية ابريل سنة ١٩٠٤ قامت سفينة العوائد الايرانية « مظفري » وعلى ظهرها مستر دامبرين ، المسئول الاوربي عن العوائد في بوشهر بزيارة جزيرتي طنب وبو موسى ، فانزلوا علمي الشارجة ، ووضعوا على كل جزيرة رجلا كمسئول عن العوائد الايرانية . وقد تبين بعد ذلك ان هذه الاعمال كان موصى بها من مشير الدولة وزير خارجية ايران رغم ان الذين نفذوها كانوا مجرد موظفين من قسم العوائد . ويحتمل ان يكون وراء الموضوع بتحريض من روسيا . وقد تردد الوزير ، الذي كان لا شك يعرف النتائج الدولية التي تنجم من مثل هذا العمل تردداً طويلا قبل ان يصدر الامر بانزال العلم من جزيرة بو موسى ثم احتلالها . وقام ممثل بريطانيا في طهران بتقديم الاحتجاج في الوقت المناسب ، فقد آتى الاحتجاج ثمرات سريعة وانسحب الايرانيون ، وخفضت الاعلام الايرانية التي كانت رفعت بأوامر من الحكومة . وتم هذا في ١٤ يونيو سنة ١٩٠٤ ، وبعدها بعدة ايام .. ارتفع علم عمان المتصالحة فوق الجزيرتين .

وقد ذكرت الحكومة الايرانية —حين اصدرت اوامرها بذلك— أنها ترجيء الأمر الى حين مناقشة الوضع الفعلي لهاتين الجزيرتين بينها وبين الحكومة البريطانية ، غير انها لم تستطع — وعلى نحو ما هو مذكور في تاريخ الساحل الايراني وجزره — ان تقنع الحكومة البريطانية بوجود أي حقوق لايران في تلكما الجزيرتين . وفي الحقيقة انها لم تحاول جدياً مثل هذا الإقناع . ونشير هنا ايضاً الى ان الايرانيين سرعان ما شكوا من ان شيخ الشارجة قد اقام بناء جديداً في جزيرة طنب ، ولكن تبين من التحريات

المحلية وزيارات المسئولين البريطانيين للجزيرة في ١٩٠٤ و١٩٠٥ — أن هذه الشكوى لم تكن قائمة على أساس صحيح .

★ ★ ★

علاقات عمان المتصالحة بالدولة الوهابية
١٩٠٢ - ١٩٠٧

لم تتوقف الاتصالات بين عمان المتصالحة ووسط الجزيرة توقفاً تاماً في أية فترة من الفترات ، وفي سنة ١٩٠٢ تردد ان شيخ ابو ظبي قد أرسل قطيعاً من الابل هدية لابن سعود الحاكم الوهابي ، وتلقى منه آربع خيول عربية في مقابلها .

مخططات لابن سعود في دول عمان المتصالحة ١٩٠٥ :

وفي سبتمبر ١٩٠٥ عاد الوهابيون يسيطرون على كل نجد . بعد ان كان قد انحسر ظل سيادتهم عليها عدة سنين . وقد وجه عبدالعزيز بن سعود خطابات لكل الشيوخ المتصالحين يخبرهم فيها بوصوله الى قطر ، وبالصلح الذي استطاع ان يعقده بين قبائل البدو من آل مره وبني هاجر وعجمان. واضاف يقول انه يأمل في ان يتمكن من زيارة عمان المتصالحة في ربيع سنة ١٩٠٦ .

سلوك مشايخ الساحل المتصالح :

وتلقى شيوخ الهناوية في ابو ظبي ودبي هذه الرسائل بشيء من السخط على اساس ان دخول الوهابيين ، او النفوذ الوهابي ، الى هذه المنطقة لا بد ان ينتقص من نفوذهم هم . ومن الناحية الاخرى لا بد ان يبتهج لهذا شيوخ الغفاريه المتلهفين للخلاص من استبداد ابو ظبي بهم مدة تزيد على العشرين عاماً . وبدأ اتصال مباشر بين شيخ ابو ظبي

وانصاره الهناويه وحليفه سلطان عمان الذي كان لا بد يعتقد ان اقتراب الوهابيين سيؤدي الى تشجيع رعاياه من الغفارية على التمرد . وفي الحقيقة ان شيخ ابو ظبي اعتبر الامر خطيراً خطورة جعلته يقوم شخصياً بزيارة لمسقط في نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

موقف الحكومة البريطانية :

ووجه العقيد ب. ز. كوكس المقيم البريطاني الذي تصادف مروره في ذلك الوقت بالمنطقة خلال رحلة الى البريمي انذاراً لكل الشيوخ المتصالحين بالتناهي عن التآمر مع الوهابيين . واعيد الانذار مرة اخرى بأوامر من حكومة الهند ، وتم رفع المسألة ايضاً بشكل غير رسمي للشيخ مبارك شيخ الكويت عن طريق كابتن كوكس ، الوكيل السياسي البريطاني هناك . وفي نفس الوقت اشارت الحكومة البريطانية اشارة عابرة الى عدم رضاها في حالة تدخل الوهابيين في شئون عمان المتصالحة . وقد اكد الشيخ مبارك ان ابن سعود لا يهدف من وراء خطاباته الى أكثر من انتزاع الاتاوات . وقال انه تلقى من عبدالعزيز رسالة تؤكد له انه لا يضمر اية نوايا عدائية تجاه الحكومة البريطانية ، ويعتذر عن أي ضرر قد يكون تسبب فيه اهمال هذا الاعتبار من جانبه وبعدها لم يسمع احد شيئاً عن خطط للوهابيين في عمان المتصالحة .



علاقات عمان المتصالحة بسلطنة عمان
١٩٠٢ ــ ١٩٠٧

ظلت العلاقات الودية قائمة بين شيخ ابو ظبي وسلطان عمان ، وبلغت قمتها في سنة ١٩٠٥ على النحو الذي رأيناه من تشاور الجانبين فيما يمكن عمله بالنسبة للخطر الوهابي .

١٨٩٢ : ١٨٩٥ :

وفي سبتمبر ١٨٩٢ زار شيخ دبي مسقط . وفي نهاية ١٨٩٢ — ١٨٩٥ قام خليفته ، وواحد من ابناء شيخ ابو ظبي بزيارة أخرى لمسقط لكننا لم نستطع الاستدلال على أهداف تلك الزيارات .

١٩٠٤ :

وفي يوليو ١٩٠٤ استقبل خليفة وسلطان ، ولدا الشيخ زايد شيخ أبو ظبي ، استقبالا تكريمياً حافلا في مسقط ، وحملا بالهدايا الثمينة بعد ان انقضت زيارتهما الطويلة ، ونقلهما يخت السلطان « نور البحر » حتى صحار في طريق العودة .

١٩٠٦ :

وتأكد في سنة ١٩٠٦ ان السلطان كان خلال السنوات العشر الاخيرة يدفع معونة سنوية قدرها ثلاثة آلاف جنيه لشيخ ابو ظبي بشرط ان يكف قبائل البدو في البريمي والظاهره عن التوغل في اقليم الباطنة . وهناك من الاسباب ما يحملنا على الظن بأن نفوذ شيخ ابو ظبي زايد بن خليفه كان اقوى وأعم من نفوذ فيصل بن تركي في المنطقة التي تمتد شرقاً حتى عبري في الظاهرة ، وربما ايضاً بعض إقليم روس الجبال ، برغم أن هذه الاقاليم تابعة لسلطان مسقط .

★ ★ ★

علاقات خارجية أخرى لعمان المتصالحة
١٩٠٢ — ١٩٠٧

ابلاغ الحكومة التركية بالعلاقات بين بريطانيا والشيوخ المتصالحين ١٨٩٣ :

أبلغ الباب العالي سنة ١٨٩١ بالاتفاقية الدائمة المعقودة مع شيوخ

عمان المتصالحة في ١٨٥٣ ، وفي سنة ١٨٩٣ أبلغت حكومة صاحب الجلالة الحكومة التركية بوجود الاتفاقية المانعة لسنة ١٨٩٢ بين الحكومة البريطانية والشيوخ المتصالحين .

قضية تركية ١٨٩٥ :

وحدث في ١٨٩٥ ان رجلا من رعايا تركيا كان يسير هابطاً في خليج عجمان ليصعد الى ظهر سفينة راسية خارجه حين ناداه أحد الحرس من الساحل ، فلم يجبه ، فأطلق عليه النار وارداه قتيلا . وتولى المقيم البريطاني تسوية هذه الحادثة مع السلطات التركية عن طريق التفاهم بين مساعد الوكيل السياسي البريطاني في البصرة ، ونائب القنصل التركي في بوشهر ، وقد تنازل اخيراً اقارب القتيل عن مطالبهم بعد ان قضت المحكمة الشرعية في عجمان بأن مسئولية قتل هذا الرجل تقع على عاتق الحارس الذي أطلق النار شخصياً لا على شيخ الامارة . وفي السنوات الاخيرة وبفضل السلم الذي ساد البلاد فأدى الى نمو التجارة وازدهارها . زاد اهتمام الاجانب اهتماماً لم يكن مرغوباً فيه بعمان المتصالحة .

ابراهيم أفندي أحد رعايا الأتراك ١٩٠٠ — ١٩٠٧ :

وكان أحد اولئك الاجانب يطلق على نفسه اسم ابراهيم أفندي وكان يقيم بالشارجه على أنه يلقح الاهالي بالطعم الواقي من الجدري الذي انتشر هناك سنة ١٩٠٠ ، ثم فر الى البريمي في ١٩٠٤ حين انتشر وباء الطاعون في الخليج ، وحين رجع الى الساحل جعل مقره في ابو ظبي . وكان هذا الرجل ، وهو اصلا يهودي ، ثم تحول الى مسيحي ، ثم الى مسلم شيعي ، ثم الى وهابي ، يستعين في أعمالهبرجل يدعى عبدالرحمن تحول من الهندوكيه الى الاسلام . وفي سنة ١٩٠٤ قام ابراهيم أفندي بزيارة لبومباي حيث عرض على المسئولين هناك تطوعه لافساد المؤامرات الاجنبية التي تحاك في عمان المتصالحة لكن طلبه رفض . وطلب في نفس الوقت من سلطان تركيا ان يخصص له راتباً في مقابل ما سماه « بالاعمال الخيرية » التي يقوم بها في عمان المتصالحة .

مطالب تركيا في العديد ١٩٠٢ - ١٩٠٣ :

وفي ١٩٠٢ - ١٩٠٣ ، وعلى نحو ما هو مذكور في تاريخ قطر ، حدثت حركة من جانب الباب العالي تهدف لوضع حامية عسكرية في العديد باقليم ابو ظبي لكن الحكومة البريطانية نجحت في إحباطها .

رعايا المـــان :

وفي سنة ١٩٠٤ قام الهر تيوبين ، وهو مغامر الماني كان اعتنق الاسلام ، بابلاغ الحكومة البريطانية أن احد الشيوخ المتصالحين يحاول الحصول على الحماية من المانيا ، وعرض خدماته بهذا الشأن كرجل يعرف البلاد معرفة جيدة لكنها رفضت . وتبين ان التزام ضريبة التصدير على أصداف اللؤلؤ في دبي ، وهي التي ذكرنا انها قد تحولت الى مشكلة تجارية في ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - قد منح لوكالة ونشهوس الالمانية . ووجه النصح للشيخ -بالتالي- بألا يسمح بمثل هذه التنازلات والترخيصات في المستقبل دون موافقة الحكومة البريطانية .

★ ★ ★

الاحوال الداخلية في عمان المتصالحة ١٨٩٢ - ١٩٠٧



الاحتكاك بين الشارقة ودبـي :

وأخيراً نعود الى التاريخ الداخلي للبلاد خلال خمسة عشر عاماً ، وهي فترة أصبح القتال البري فيها نادر الوقوع بغض النظر عن أسباب ذلك كما ان التعاون السياسي اتخذ شكلا متقدماً من حيث الاستقرار والتماسك .

تسوية موضوع آل مرير ١٨٩٣ - ١٨٩٤ :

اما المشكلات التي كانت قائمة قبل ١٨٩١ بين شيوخ دبي والشارجه فقد سويت وعقدت هدنة بينهما خرقها شيخ دبي في سبتمبر ١٨٩٢ بأن

ارسل قارباً مسلحاً لنصرة عجمان ضد الشارجه ، غير ان الهدنة اعيدت مرة أخرى –في نفس الشهر – وبحضور سلطان بن محمد أحد شيوخ قبيلة النعيم ذات النفوذ . وكانت هجرة آل مرير من دبي الى الشارجة حيث اقاموانهائياً ما تزال مصدراً للمشاجرات بين الامارتين . وكانت جديرة بالبقاء كذلك طالما لم تحدث تسوية للمطالب التي كانت تلك الهجرة تثيرها . وفي نوفمبر ١٨٩٣ أعلنت الحرب مرة أخرى بين الشارجة ورأس الخيمة من ناحية ودبي من الناحية الاخرى ، واقتنع شيخ عجمان بالانضمام الى جانب القواسم في هذا النزاع . وفي مارس ١٨٩٤ استطاع شيخ ابو ظبي ان يعقد صلحاً موقتاً بين الاطراف المتنازعة ، لكن مشكلة آل مرير ظلت بلا تسوية مما اضطرالمقيم البريطاني لزيارة الساحل المتصالح . وقد امكن وضع حل نهائي للمشكلة وفي اجتماع عقد باشراف مستر ج. ج. جاسكين المقيم المساعد . وبهذه المناسبة قد حاول شيخ الشارجه ان يتجنب اللقاء بالمقيم ، ولم تقدم له بالتالي الهدايا التقليدية المعتادة .

غارات بدوية ١٨٩٥ – ١٨٩٧ :

وفي يناير ١٨٩٥ بدأ بدو المناصير وآل مرة يغيرون على كل الاقاليم الداخلية بين ابو ظبي ورأس الخيمة ، وقيل انهم استولوا على أكثر من ٤٠٠ بعير و ١٠٠ حصان واستنجد بنو قتب الذين اصيبوا بمعظم الخسائر بشيوخ دبي وابو ظبي واستنفر هؤلاء انصارهم من البدو ، فتوقفت الغارات موقتاً . وفي الموسم التالي جاء المناصير مرة أخرى من قطر الى عمان المتصالحة فوجدوا أهلها مستعدين للقائهم فغيروا خططهم وقاموا بزيارات لشيوخ دبي والشارجه وام القيوين الذين أرغموا على استقبالهم . لكنهم حملوا من الحمرية التي لم يكن أهلها على أهبة الاستعداد للقائهم بعض الماشية وعدداً قليلا من العبيد غير ان هؤلاء المغيرين هزموا قبل نهاية ١٨٩٦ – ١٨٩٧ هزيمة مرة على أيدي قبيلة بني قتب بمعاونة أهل الشارجة .

حرائق كبرى :

ولما كانت معظم المنازل في مدن عمان المتصالحة من أكواخ من سعف النخيل الجاف وغيره من المواد القابلة للإشتعال فقد وقعت سنة ١٨٩٦ سلسلة غير مألوفة من حوادث الحريق . ففي مدينة الشارجة دمر الحريق حوالي ٤٠٠ بيت وقدرت الاملاك التي احترقت بأكثر من ٣٠ الف روبية . وفي دبي احترق نصف المدينة تقريباً الى جانب منطقة ديره بأكملها ، وفي أبو ظبي احترق ١٧٠ منزلا نهب بدو بني ياس معظم الامتعة التي استطاع الاهالي انقاذها منها . وفي ١٨٩٧ اشتعلت عدة حرائق في دبي ، والقي القبض على امرأة من العبيد كانت تضرم النار عمداً واعدمت .

قضية زورا ١٨٩٥ — ١٩٠٥ :

وكانت المشكلة السياسية الثانية الهامة واحدة نشأت عن مطامع شيخ ابو ظبي في الاستيلاء على منطقة زورا ، وهي مضيق جبلي على البحر يمتد من عجمان الى الحمرية ، لكنه مفصول عن هذين الموقعين وعن الارض بخليج لا يمكن عبوره الا من نقطتين فقط . وقد ادرك زايد بن خليفه أهمية موقع شبه الجزيرة هذه في تحقيق مطامحه الواسعة بأن يصبح زعيم كل قبائل البدو في عمان المتصالحة . كذلك رأى في زورا ملجأ آمناً يمكن ان ترعى فيه قطعانه وقطعان حلفائه وقاعدة هامة لعملياته العسكرية في حالة قيامه بها ضد قبائل تبعد عن ابو ظبي بعض الشيء . وفي ١٨٩٥ استطاع الشيخ ان يحصل على تصريح من المقيمية البريطانية — التي لم يكن مسئولوها قد ادركوا بعد الاهمية الكاملة لعملهم — بنقل كميات من الاسلحة والذخائر الى زورا لاستخدام بني قتب الذين كانوا في ذلك الوقت على حرب مع جيرانهم ، لكن بقية الشيوخ المتصالحين اقاموا في طريقه العقبات حتى وجد نفسه عاجزاً عن تنفيذ ما يريده .

وفي ١٨٩٧ طلب قسم من قبيلة سويدان بقيادة سلطان بن ناصر من المقيم البريطاني السماح لهم بالاستقرار في منطقة زورا ، وحين عرض شيخ ابو ظبي سنة ١٩٠٠ ان يتعهد بحماية هذه المستوطنة ومعاونة أهلها بارسال المواد غير الحربية لهم بحراً تم الحصول على الاذن المطلوب . وهنا يجب ان نلاحظ ان الشيخ زايد كان سويدياً من ناحية امه ، كما كانت ابنة شيخ سويدان سلطان بن ناصر بين زوجاته . لكن هذا المخطط في زورا ، كان مصدر فزع الشيوخ الغافرية . وقد بدأ شيخ عجمان يتخذ الخطوات اللازمة لحماية اقاليمه فبنى حصناً بالقرب من احدى نقط اتصال زورا بالأرض ، وتقدم شيخ الشارجة في سبتمبر سنة ١٩٠٠ الى المقيم يطلب منه اقامة قاعدة لغير القواسم وسط ارضهم . وبناء على هذا سحب الاذن الذي صدر مما اسخط الشيخ زايد لانه حرم من احدى الوسائل التي كان يراها جديره بتحقيق مزيد من النفوذ له في كل عمان المتصالحة ورؤوس الجبال الشمالية والبريمي . ونضيف هنا ان المقيم السياسي العقيد كوكس قام بنفسه في مارس سنة ١٩٠٥ بتفقد منطقة زورا ، وخرج بعد تفقده هذا بنفس النتيجة : ان هذه المستوطنة المقترحه لا يجب التصريح بها الا بعد موافقة كل الشيوخ المتصالحين ، وهذا ما لم يكن محتملا على أي نحو .

اختفاء رأس الخيمة كمشيخة مستقلة ١٩٠٠ :

وفي سنة ١٩٠٠ وعقب موت حميد بن عبدالله شيخ رأس الخيمة اعيد ضم امارته الى امارة الشارجه التي كانت رأس الخيمة انفصلت عنها وأصبحت امارة مستقلة سنة ١٨٦٩ . وهكذا انقص عدد الشيوخ المتصالحين من ستة شيوخ الى خمسة ، وكان هذا عددهم الاصلي من قبل .

قضية الشمالية ١٩٠٢ ــ ١٩٠٥ :

أما الاضطرابات التي قامت في سنة ١٩٠٢ بين شيخ الشارجة وغريمه شيخ الفجيرة في الشمالية فهي موجودة بالتفصيل في أحد ملاحق هذا

الفصل ، ولا يهمنا في الوقت الحالي الا ذكر آثارها التي تتناول علاقة الشيوخ المتصالحين أحدهم بالآخر . وكان قد ظهر متمرد في الفجيره تقدم يطلب العون من سلطان مسقط وشيخ ابو ظبي فتلقى معارضة من شيوخ عمان المتصالحة في دبي وعجمان ثم انضم اليهم شيخ ام القيوين .. غير ان الحرب الفعلية لم تثر بين الشيوخ المتصالحين بسبب هذا النزاع في الشمالية .

وفي سنة ١٩٠٣ ، ولدى عودة شيخ الشارجه من حملته على الشمالية قام شيخ عجمان ، دون التزام بالحلف الدفاعي الهجومي المعقود بينه وبين دبي بالدخول في حلف مشابه مع الشارجه ، وبعده قامت بين الامارتين علاقات ودية ظاهرة ، وحدث ايضاً تحالف بين ابو ظبي والشارجة . وفي ١٩٠٥ يبدو ان الشيخ صقر بن خالد قد تخلى تماماً عن فكرة تأديب زعيم الفجيرة المتمرد عليه .

نزاع في وادي حتا ١٩٠٥ :

وقد حدثت مشكلة غريبة — قدر لها ان تخلف آثاراً بعيدة الغور وستظل كذلك لفترة طويلة — بصدد قريتين في الجزء العلوي من وادي حتا في حجر الغربية . وهو واد يجري فيه طريق بين دبي في عمان المتصالحة ومدينة شناص في الباطنة . وكان يسكن تلكما القريتين — حجارين ومصفوط — جماعة من البدو . ويبدو انهما شأنهما شأن الجزء الادنى من وادي حتا — كانتا تابعتين لسلطنة عمان . ولكن حوالي سنة ١٨٧٠ خلال حكم السيد عزان بن قيس حدث نزاع بين اهالي القريتين ، ووضع اهل مصفوط أنفسهم تحت حماية بني كعب وبني نعيم في البريمي . وفيما بعد ، وأثناء حكم السيد تركي ، ونظراً لعجز سلطان عمان عن حماية حجارين من بني نعيم في البريمي ، أعلن انتقال القريتين رسمياً لشيخ دبي . وكان هذا هو الوضع في سنة ١٩٠٥ حين قام بنو

قتب بسبب عدائهم لبني نعيم في البريمي باحتلال التلال الواقعة على رأس وادي حتا حيث بنوا هناك حصناً يسيطرون منه على الطريق في مكان يعرف باسم جبيل ، وبدأوا يضايقون القوافل العابرة . وكان هذا العمل بدعم من اهل مصفوط . ووضح انهم بذلك قد وقفوا موقفاً مضاداً لموقف حُماتهم من بني نعيم . كذلك كان يعضدهم رشيد بن أحمد الشيخ القوي الجديد لام القيوين . وقيل انه هو الذي قدم اليهم المواد اللازمة لبناء الحصن . لكن آراء بني نعيم في البريمي اتفقت مع وجهات نظر شيخ دبي . وفي سبتمبر ١٩٠٥ عقد الشيوخ المتصالحون الخمسة اجتماعاً في دبي ، وتقرر على ما يبدو تدمير قلعة جبيل وان يعيد بنو قتب قرية مصفوط التي كانوا يسيطرون عليها الآن سيطرة كاملة لشيخ البريمي ، ونصح الشيخ زايد للشيخ راشد بألا يشجع بني قتب وحصل منه على وعد باتباع نصيحته ، غير ان شيخ ام القيوين الشاب لم يكن ينوي على الاطلاق الالتزام بما وعد ، ولم تكد تمضي عدة اسابيع حتى كان قد جاء بكبار شيوخ بني قتب في عجمان والشارجة وجعلهم يوافقون على بقاء الحكام الحاليين وليس ذلك الا رغبة في احباط سياسة شيخ ابو ظبي .

متاعب أخرى من قضايا بني قتب ١٩٠٥ - ١٩٠٦ :

وفي نفس الوقت ، في يوليو او اغسطس ١٩٠٥ ، قام نزاع بين جماعة من البلوش يستوطنون بمفلح وسادتهم من بني قتب المستقرين في ذلك المكان . وقد حاول هؤلاء بعد قليل الاستيلاء على حصن البلوشين في معزم . فاستنجد هؤلاء بشيخ ابو ظبي الذي بذل كل جهوده للحيلولة بين بدو بني قتب واللحاق بأقاربهم في الهجوم على معزم لكنه فشل ، وظلت حامية معزم على مقاومتها . وكان الخلاف قد بلغ قمته حين كان المقيم البريطاني العقيد كوكس في رحلة من رأس الخيمة الى البريمي في ديسمبر سنة ١٩٠٥ . وفي نفس الوقت كان الحديث يدور عن تحالف

بين شيوخ ام القيوين والشارجة وعجمان بهدف تأييد بني قتب ضد شيخ ابو ظبي . لكن الحقيقة ان شيوخ الغافرية لم يكونوا مستعدين للسير الى نهاية الشوط ، كما ان الانذار الذي وجهه المقيم لشيخ ابو ظبي قد أفلح وان كان الشيخ ظلّ على رغبته في اقناع بني قتب باستحالة معارضة رغباته من ناحية ، واقناع شيخ ام القيوين بحمق محاولة منافسته في شئون البدو وقبائلهم من الناحية الاخرى ، لذلك قام في فبراير ١٩٠٦ — وبعد ان قدم طلباً لدفع الديه عن البلوش القتلى — بجمع قواه واستعد للسير الى بني قتب ، فاستنجدت هذه القبيلة اولا بشيخ دبي لكن هذا قال انه يرى ان المطالبة بدفع الديه مطلب عادل تماماً ، فتحولت الى شيخ الشارجه لكنه رفض التدخل في هذا الامر على أي نحو ، واخيراً لجأت الى شيخ ام القيوين الذي استجاب لهم بعد ضغط متواصل ، وهكذا تخلى عن وعده الذي قطعه على نفسه مؤخراً بألا يشجعهم . وعقدت المجالس العديدة لتسوية الخلاف ، واخيراً تغلبت الحكمة واجتمع الرؤساء جميعاً في منطقة الخوانيج بالقرب من دبي وتوصلوا الى اتفاق ، وتمت صياغة اتفاقية مكتوبة وقعتها الاطراف المعنية في ابريل سنة ١٩٠٦ حددت مجالات النفوذ القبلي لكل من شيوخ ابو ظبي وام القيوين ، وهكذا اصبح بنو قتب والغفلة وبنو كعب خاضعين للشيخ راشد ، واصبح انصار شيخ ابو ظبي هم : سلطان بن محمد شيخ بني نعيم في البريمي ، ومحمد بن سليمان شيخ دريز في الظاهره ، وحمد بن عبدالله شيخ الفجيرة في الشمالية الى جانب قبيلة الشحوح في روس الجبال . وربما زعم شيخ ابو ظبي لنفسه حق السيطرة على بعض رعايا سلطان عمان لانه كان يرى نفسه — رغم التحالف الدائم الموجود بينهما — أحق من هذا السلطان بأن يكون في مكانته ونفوذه . اما انتقاصه من حقوق شيخ الشارجه باصراره على ان الفجيره تابعة له فلسنا نعرف له تبريراً ، ولولا

اللامبالاة المعروفة من جانب صقر بن خالد ما ظلت العلاقات الودية قائمة بين الشارجة وابو ظبي .

شيخ أبو ظبي يغدر بشيخ ام القيوين ويقبض عليه فينقذه المقيم البريطاني ١٩٠٧ :

وكانت هذه الاتفاقية انتصاراً لشيخ ام القيوين مؤكدة حقه في أن يكون لرأيه وزن في شئون البدو ، لكن شيخ ابو ظبي من جانبه لم يكن ليصبر طويلا على مشاركة مثل ذلك الفتى نفوذه ، وهكذا ... فبعد ان قام في نهاية نوفمبر سنة ١٩٠٦ بالتفاهم مع شيوخ دبي والشارجة لتقديم العون له ، راح يجمع قواته وانصاره من قبائل المناصير وبني هاجر ويعد لحملة جديدة على بني قتب . وللهجوم على فلج آل على وهي واحة صغيرة لكنها هامة وغنية تابعة لشيخ ام القيوين وتبعد عاصمته عنها حوالي ١٦ ميلا الى الداخل . وبادر شيخ ام القيوين من ناحيته فسار الى الافلاج ليهيء الدفاع عنها ، وارسل الى المقيمية البريطانية يطلب تزويده بمدفعين لقلعتها ، ورفض مطلبه بطبيعة الحال ، وعند ذاك وجه العقيد كوكس انذاراً حاسماً لكل من الشيخين . وحدث بينهما صمت ظاهري فقط ، ولكن في بداية يناير ١٠٩٧ غامر الشيخ راشد بأن يزور الشيخ زايد زيارة ودية فيمعسكره بالداخل ، وبعد ان قضى عدة أيام تلقى فيها التكريم وحسن الضيافة ، أمر به الشيخ زايد فقبض عليه ووضع في الاغلال ، وطلب اليه ان يسلم حصن فلاج أو يقضي على حياته . وارسل المقيم البريطاني — بمجرد سماعه هذا الخبر — خطاباً على سفينة صاحب الجلالة « بروسربابين » يطلب من شيخ ابو ظبي اطلاق سراح سجينه فوراً . وفي اليوم التالي — ١٧ فبراير — خرج العقيد كوكس بنفسه على السفينة « لورانس » ، وفي الشارجة عرف ان شيوخ الشارجة ودبي وعجمان قد اجتمعوا بشيخ ابو ظبي في مكان يبعد عن الشارجه ٢٠ ميلا الى الداخل ، وانهم اتفقوا على ابقاء شيخ ام القيوين اسيراً وباتوا يعدون هجوماً على

الفلج ، كما عرف ان انصار شيخ ام القيوين الذين كانوا معه قد ارسلوا في قوارب الى ابو ظبي ، وهو عمل يمكن اعتباره خرقاً للسلم في البحر . واستطاع العقيد كوكس بصعوبة كبيرة ، وبعد مفاوضات دامت اسبوعاً كاملا ان يتوصل الى اطلاق سراح شيخ ام القيوين دون شروط . وحين جاء الشيخ راشد الى ظهر السفينة « لورانس » كان واضحاً انه قد تعرض لآلام جسدية ونفسية كثيرة . وبعدها ، وبفضل التفاهم الودي الذي اصبح قائماً والذي كان يعني ان المقيم سيتوسط في الخلاف بينه وبين بقية الشيوخ بعد ان يتم اطلاق سراحه ، قضى العقيد كوكس يومين في مناقشات مستفيضة على الساحل كان شيخ الشارجه يتكلم فيها باسمه واسم شيخ عجمان وشيخ دبي يتكلم باسمه واسم شيخ ابو ظبي . وقد تم الاتفاق على تسوية خطية لكل الخلافات القائمة وسيادة السلم . وبعد نهاية المفاوضات ، نقل الشيخ راشد الى ام القيوين حيث استقبله رعاياه بفرح وسعادة . وكان الشيخ ممتناً لانقاذه . وقدم للمقيم فيما بعد ناقة مطهمة ومهراً صغيراً كتعبير عن شكره ، وقبلت الهدايا منه باسم الحكومة .



ملحق رقم (١)
التاريخ الداخلي لامارة الشارجة

في التلخيص القصير التالي نود ان نشير الى شئون الاسرة الحاكمة في الشارجة ، بالاضافة الى الاحداث التي لها دلالات داخلية فقط . اما التاريخ الخارجي للإمارة فموجود في الفصل السابق الذي يتناول تاريخ عمان المتصالحة .



الشيخ صقر بن راشد ١٧٧٧ ـ ١٨٠٣

في سنة ١٧٧٧ تنازل الشيخ راشد بن مطر شيخ رأس الخيمة وزعيم القواسم عن رئاسة القبيلة لابنه صقر بعد ان ظل بها ثلاثين عاماً ، وكان الشيخ صقر قد تزوج فيمن تزوج ابنة الشيخ عبد الله المعيني شيخ قشم .



الشيخ سلطان بن صقر ١٨٠٣ ـ ١٨٦٦

أخلاق الشيخ سلطان بن صقر ومحل اقامته :

في سنة ١٨٠٣ على وجه التقريب خلف الشيخ صقر ابنه سلطان الذي قدر له ان يحكم القواسم أكثر من جيلين كاملين ، وان يشهد في حياته كل عملية التغير والانتقال من الهمجية الى التحضر في الخليج ، ونحن لا نعرف شيئاً عن الاحداث الداخلية في امارته بقدر ما نعرف عن احداثها الخارجية ، بل ولسنا نعرف على وجه اليقين ، بعد ان ضمت اليه رأس الخيمة في سنة ١٨٢٠ ، ما اذا كان يقيم فيها او يقيم بالشارجة . وكان حتى موته يطلق عليه « شيخ الشارجه » واحياناً « شيخ رأس الخيمة » دون تمييز . ويبدو ان ا لحكم المباشر في المدينتين كان يتولاه شباب من أقاربه يأتمر بأوامره ، ولا يتولاه هو مباشرة وشخصياً . وكان اهم ما يمتاز به باجماع من عرفوه قدرته الفائقة على الخداع والاقناع به . وأدى به هذا المسلك لان يفقد في نهاية حياته ثقة الجميع ، لكن خداعه هذا لم ينتج عنه على وجه العموم مساوىء كثيرة .

حكام رأس الخيمة والشارقة ١٨٠٣ ـ ١٨٠٤ :

كان الشيخ سلطان في بداية حكمه يستعين بأخوته ثم بابنائه فيما

بعد — كممثلين عنه في الحكم المباشر لمدينتي رأس الخيمة والشارجة ، فكان يحكم رأس الخيمة في سنة ١٨٢٣ محمد بن صقر شقيق الشيخ سلطان ، وربما ظل حاكماً لها حتى موته حوالي سنة ١٨٤٥ . وقبل سنة ١٨٣٨ كان يتولى امور مدينة الشارجة صالح بن صقر شقيق الشيخ سلطان ايضاً ، وكان صالح — وهو ابن لامه من العبيد من اذكى الناس الذين عرفهم الساحل المتصالح في ذلك الحين . وقد أسفت السلطات السياسية البريطانية كثيراً لعزله عن حكم مدينة الشارجه وتولية صقر بن الشيخ سلطان من امرأة قاسمية — في مكانه .

تآمر الشيخ صقر بن سلطان على ابيه ١٨٤٠ :

وفي ١٨٤٠ ، وبتحريض من الشيخ مكتوم شيخ دبي الذي كان متآمراً لا يقر له قرار ، قام صقر بن سلطان بمحاولة قصيرة لكنها ناجحة للاستقلال بالشارجة عن ابيه ، وحكمها حكماً مستقلا . وقد التف حوله الانصار لانه وعد بتخفيض الضريبة المفروضة على غواصي اللؤلؤ ، والتي كان ابوه قد رفعها الى ٧ روبيات عن الرجل الواحد في السنة . وهمّ الناس بالقيام الى السلاح لكن الشيخ سلطان وافق أخيراً وبعد تردد طويل على ان يأخذ من ابنه الجزية والا يتدخل في شئون الميناء الداخلية . وفي ديسمبر ١٨٤٠ كان للشيخ صالح الحاكم السابق للشارجه بعض الانصار اسخطهم ازدياد نفوذ شيخ دبي وسيطرته على شيخهم الجديد فجمعوا انفسهم ليضعوا حداً للتمرد ، ونجحوا في ذلك حين القوا القبض على صقر وهو نائم ثم حملوه الى ابيه . وحاول الشيخ سلطان تدبير الامر بابعاد ابنه الى رأس الخيمة . لكن صقراً استطاع وهو في الطريق الى المنفى ان يتخلص من اغلاله ويلجأ الى شيخ دبي . وتلت ذلك عمليات عسكرية تفاصيلها موجودة في تاريخ عمان المتصالحة . وبعد ان خان الشيخ سلطان حلفاءه وعقد اتفاقية مع شيخ دبي عاد ووضع صقراً على حكم الشارجة دون ان يأخذ منه تعهداً بألا يضايق الشيخ صالح وغيره من الموالين له في مدينة الشارجة .

ادارة مدينة الشارقة ١٨٤٠ — ١٨٥٥ :

وظل الشيخ صقر على حكم الشارجة حتى موته في معركة مع شيخ ام القيوين سنة ١٨٤٦ . ويبدو ان الذي خلفه كان عبد الله ، وهو ابن آخر للشيخ سلطان امه من عائلة آل علي التي تقيم في طافونه على الساحل الايراني . وتميزت فترة حكم عبدالله بمحاولته الغادرة التي ذكرناها في مكان آخر للسيطرة على قلعة عجمان في سنة ١٨٤٨ . وقد استمر في الحكم حتى لقي مصرعه اثناء اشتباك حدث في الحمرية سنة ١٨٥٥ .

تمرد شيخ الحمرية ١٨٥٤ — ١٨٥٥ :

وفي سنة ١٨٥٤ حدثت الحلقة الاولى في سلسلة التمردات التي قام بها اهل الحمرية — وهي مدينة على الساحل — ضد سلطة شيخ الشارجة حاكمهم الشرعي . وقد نشأت الاضطرابات هذه المرة عن خلاف دموي شب بين الهولة في مدينة الشارجة وعدد من الشويهين المهاجرين مؤخراً الى ذلك المكان ، وكان عددهم يزيد على ٥٠٠ مقاتل . وبنصيحة مغرضة من أحمد السديري ممثل الوهابيين في عمان المتصالحة سارع الشيخ سلطان بن صقر إلى تحويل الشويهين الى منطقة الحمرية ،ومن هناك بدأوا يتعاونون مع عبدالرحمن بن سيف شيخ القرية لتأكيد استقلالها عن الشارجة . وحين زار كابتن كيمبول ، المقيم السياسي البريطاني عمان المتصالحة أثناء جولته السنوية في سبتمبر ١٨٥٤ ، تقدم منه الشيخ سلطان بطلب منع أهل الحمرية من القيام بأعمال بحرية ، لكن كابتن كيمبول — على الرغم من رغبته في عدم تشجيع المتمردين — ابلغ الشيخ انه ما دامت منطقة الحمرية واقعة بين عجمان وام القيوين ، فان مثل هذا الاجراء من جانبه قد يؤدي الى اقحام شيوخ هذين المكانين معاً في الخلاف .

وبعد هذا اللقاء ارغمت اوضاع لنجة — التي كان يحكمها خليفه ابن سعيد القاسمي — الشيخ سلطان على ان يظل مقيماً على الساحل الايراني

لعدة أشهر . وخلال رحلته سارع بوضع امور الحمرية بين ايدي احمد السديري ممثل الوهابيين . وحاول هذا الرجل الخائن – بعد ان ادعى انه يتوسط بهدف تسوية الخلاف – ان يضع حامية وهابية تابعه له في حصن الحمرية . وبعد فشل خطته اقنع الشيخ سلطان بعد رجوعه من رحلته بأن يقود عمليات برية وبحرية ضد تلك المدينة العاصية . ووجد كابتن كيمبول لدى وصوله الى الحمرية على السفينة « كلايف » في ٢١ مايو ١٨٥٥ ان ذلك المكان قد تم احتلاله بالفعل قبل خمسة وعشرين يوماً دون ان يصل خطاب واحد الى المقيمية بذلك ، وان كان الشيخ سلطان زعم انه ارسل خطاباً لعله لم يصل . وكان معظم القوة المحاصرة ، من أنصار شيخ القواسم وهم ١٥٠ رجلا تحت قيادة ممثل الوهابيين ، وفرقة من عجمان تتجاوز ٣٠٠٠ رجل ، ومدفعيتهم تضم ٥ مدافع جيء باثنين منها من لنجة واثنين من الشارجه عن طريق البحر ، والخامس من عجمان . ولم تزد القوة المحاصرة عن ٨٠٠ رجل فقط ، لكنهم كانوا يتمتعون بنوع من التأييد من شيخي دبي وام القيوين اللذين كانت الاوضاع المربكة لجارهما القوى في الشارجه موضع ترحيبهما الدائم . وكان القتال عنيفاً عنفاً غير مألوف ، ومالت كفته الى صالح المحاصرين . فعلى حين خسر المهاجمون ٦٠ قتيلا من بينهم الشيخ عبد الله بن شيخ القواسم وضعف ذلك العدد من الجرحى ايضاً لم تزد خسارة الحامية على ١٠ قتلى . وفي هذه الظروف الحرجة طلب الشيخ سلطان بالحاح عون المقيم آملا ان يتمكن بمثل ذلك العون ، التراجع دون انتقاص من كرامته وهيبته وابدى كابتن كيمبول استعداده للوساطة مع رفضه المطلق ضمان تنفيذ اية اتفاقية يتم التوصل اليها . لكن كبار المسئولين في الحمرية ولاجئي الشويهيين اغتروا بدفاعهم الناجح من ناحية ، وبتحريض شيخ ام القيوين من الناحية الاخرى فرفضوا ان يلقوا بالا لاية اقتراحات للسلم ، لكنهم أخيراً – وحين هدد المقيم العام باحكام السيطرة والرقابة على العمليات

البحرية مما يؤدي الى قطع خطوط امداداتهم — وافقوا على ان يدفع المتمردون مبلغ ٥٠٠ ريال لشيخ الشارجه رمزاً لخضوعهم وانه ، بعد انقضاء موسم اللؤلؤ . سيكون على الشويهين مغادرة الحمرية والاستقرار في أي مكان يشاءون . واوفد وكيل المقيمية ، حاجي يعقوب ، والى البر ليشهد خضوع المتمردين رسمياً للشيخ ، وظلت سفينة الشركة المعظمة « كونستانس » باقية هناك عدة ايام اخرى حتى رفع المهاجمون خيامهم وتراجعوا . ومن استقرار عدد كبير من الشويهين اليوم في مدينة الشارجة نستطيع ان نفهم ان الشيخ سلطان قد نجح اخيراً في اقناع هؤلاء المتمردين بالعودة لبلاده .

حكام رأس الخيمة والشارقة ١٨٥٥ — ١٨٦٦ :

وكان ابراهيم بن سلطان يحكم رأس الخيمة في ١٨٦٠ او ربما قبل ذلك بقليل وهو ابن الشيخ سلطان من زوجة تنتمي لقبيلة المرازيق . وفي سنة ١٨٥٥ عين مشاري — ابن ابراهيم — نائباً لحاكم دبي ، لكنه لقي مصرعه هناك بعد قليل على يد جماعة من الشحوح . وحين مات الشيخ سلطان في سنة ١٨٦٦ كان ابراهيم ما يزال يحكم رأس الخيمة وبمقتل عبدالله بن سلطان في العمليات على الحمرية سنة ١٨٥٥ ، تولى ادارة مدينة الشارجه بعده محمد بن صقر حفيد الشيخ سلطان . لكن عمه خالد ابن سلطان سرعان ما بدأ في التآمر لإبعاد ذلك الفتى الصغير عن حكم المدينة . ويبدو ان شيخ القواسم المسن — الذي كان فقد السمع والذاكرة معاً — لم يعد له وزن كبير في الخلافات الدائرة بين اعضاء اسرته غير المخلصين له . وحوالي سنة ١٨٥٩ كان للشيخ خالد حزب قوي من الانصار في الشارجه ، واصبحت المدينة منقسمة بينه وبين الشيخ محمد . وما كان لمثل تلك الحالة ان تستمر طويلا ، ففي سنة ١٨٦٠ ، أو اوائل ١٨٦١ استدرج الشيخ خالد غريمه محمداً الى مكان بعيد عن الشارجه ، في رحلة صيد ، وهناك اطلق عليه الرصاص بنفسه ثم القى جثته في بئر

قريبة . واثناء زيارة كابتن فيلكس جونز للساحل طلب الشيخ خالد لقاءه ، لكن هذا رفض لانه لايستطيع « ان يقابل او يتباحث مع رجل كان هذا مسلكه منذ قليل » .

وفي اوائل سنة ١٨٦٠ استنجد شيخ الشارجه ، الذي لم يكن يطيع أوامره في هذا الوقت لا الشيخ خالد ولا الشيخ محمد ، بشيخ الحمرية لمساعدته في حملة برية على قرى الخان وابو حيل المتمردة . وتهور عبدالرحمن بن سيف فسارع الى مكان هذه العمليات بحراً يحمل الاسلحة والذخائر ، ولهذا عاقبه المقيم العام بفرض غرامة عليه قدرها ٢٥٠ روبية ، وتم دفع هذا المبلغ عقب ان قدم القائد كراتندن طلباً لدفعه .



الشيخ خالد بن سلطان ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨

انفصال رأس الخيمة عن الشارقة ثم عودتها لها ١٨٦٦–١٨٦٧ :

بعد موت الشيخ سلطان سنة ١٨٦٦ عن عمر تجاوز الثمانين عاماً خلفه ابنه الشيخ خالد الذي سبق ان قتل ابن شقيقه محمد في مشيخة الشارجه ، على حين ظل ابراهيم بن سلطان مواصلا اعلان استقلاله برأس الخيمة . وفي مايو ١٨٦٧ قام الشيخ خالد بهجوم ناجح على رأس الخيمة فطرد منها ابراهيم واعاد ضم المدينة وما حولها الى امارته التي يحكمها من الشارجة . وفي ١٨٦٥ — وعلى نحو ما ذكرنا في تاريخ عمان المتصالحة — مات الشيخ خالدمتأثراً بجراح اصابته من مبارزته لشيخ ابو ظبي . وكان ذلك يوم ١٤ ابريل من السنة المذكورة .



الشيخ سالم بن سلطان ١٨٦٨ ـ ١٨٨٣

انفصال ثان لرأس الخيمة عن الشارقة ١٨٦٩ :

واحتل سالم بن الشيخ سلطان من احدى جواريه مكان الشيخ خالد الذي كانت امه من القواسم ، وعهد بحكم رأس الخيمة الى ابن شقيقه حميد بن عبدالله الذي أعلن استقلاله برأس الخيمة عن الشارجة في سنة ١٨٦٩ وظل كذلك حتى نهاية حياته .

تظاهر الشيخ سالم بالاستقالة من المشيخة ١٨٦٩ :

وفي ابريل ١٨٦٩ وصل وكيل الوهابيين في البريمي الى الشارجه . بزعم التوسط في بعض الخلافات الناشبة على الساحل لكنه بدأ يضع خطة التآمر للقبض على الشيخ سالم وسجنه ، وإعادة شقيقه ابراهيم الى حكم رأس الخيمة . وجاء الشيخ حميد بن عبد الله من رأس الخيمة الى الشارجة ، وحدث هرج في المدينة لكن مصرع ممثل الوهابيين بطلقة نارية جاء لينهي ذلك الهرج . وبادر الشيخ سالم وهو يهدف الى افشال سياسة ممثل الوهابيين والقضاء على ما بقي من نفوذ انصاره باعلان استعداده للتنازل عن الحكم لشقيقه ابراهيم ، وظلت العلاقات بين الاخوين طيبة . ولم يحدث اي تنازل فعلي عن الحكم . وبعدها بعدة أشهر عاد الشيخ سالم رسمياً لتولي الحكم حيث بدأ الوهابيون غير آبهين بالموضوع كله .

هجوم الشيخ سالم وابراهيم على رأس الخيمة وتدخل المقيم البريطاني في ١٨٦٩ :

وفي نفس الوقت ، أي أوائل مايو سنة ١٨٦٩ ، حين كان الرائد بيللي المقيم السياسي في الخليج في طريقه من مسقط الى دالهوزي تلقى معلومات في لنجة بأن القواسم الى جوار رأس الخيمة يهددون بارتكاب اعتداء خطير على السلم البحري . فاستقل القارب المسلح « هيورروز »

فوراً وعبر الخليج الى رأس الخيمة ، وحين وصلها في ١٢ مايو وجد الشيخين سالم وابراهيم من الشارجه قد خرجا بالفعل الى البحر لطرد حميد ابن عبد الله من رأس الخيمة وانزلا الى جوار المدينة ١٥٠٠ رجل من القوارب ، كما تمكنا من احتلال موقع على البر يحميان به اسطولهما الراسي في الخليج والذي كان يتكون من ٣٢ سفينة . وقد ارسل شيخ ام القيوين حوالي ٥٠٠ رجل عن طريق البحر لنجدة حميد بن عبدالله ، وحدث القتال بالفعل في جزيرة الحمراء وفي مواجهة مدينة رأس الخيمة معاً . وتلقى الرائد بيللي ليلة وصوله وهو على ظهر السفينة خطاباً من شيخ رأس الخيمة أكد فيه ان هدفه الوحيد من الهجوم هو تمكين الشيخ ابراهيم من وضع اليد على المدينة . وفي يوم ٢٣ مايو ، وبعد لقاء مع قادة الجانب الآخر أمر الرائد بيللي الشيخين سالم وابراهيم بسحب اسطولهما وقواتهما قبل غروب الشمس . وظل المقيم في هذا المكان حتى غروب الشمس ، وكانت السفن آنذاك قد انسحبت جميعاً من الخليج فسار الى مسقط حيث كان وجوده ضرورياً هناك . وقد وافقت حكومة الهند فيما بعد على هذا العمل « السريع والحاسم » من جانب الرائد بيللي .

تحالف شيخ رأس الخيمة والشيخ سالم في مواجهة الشيخ ابراهيم ١٨٧١ – ١٨٧٣ :

ويبدو ان الخلاف ظل قائماً سنة ١٨٧١ بين الشيخين سالم وابراهيم في الشارجه ، وقد انتهز الاخير منهما فرصة غياب الاول في ابو ظبي فطلب عون ابن شقيقه حميد بن عبدالله من رأس الخيمة وعون شيخ ام القيوين . واستطاع بمعونتهما معاً أن يصبح السيد غير المنازع في الشارجه. وبعدها مباشرة عزز حميد وضعه في رأس الخيمة بأن ضم اليها قرى شلم ورمس والشميل في سير التي كانت ظلت زمناً ما منفصلة عن امارته . وفي ١٨٧٣ تردد ان الشيخ سالم قد وجد بعض الصعوبة في الوفاء بالتزامات مالية على « سلفه » ، وهو تعبير ربما كان يشير الى الشيخ ابراهيم .

انفصال الحمرية عن الشارقة ١٨٧٥ :

وانضم شيخ الحمرية سنة ١٨٧٣ على نحو ما أشرنا في تاريخ عمان المتصالحة — وكان في ذلك الوقت هو سيف بن عبدالرحمن — الى تحالف عام بين الشيوخ ضد شيخ الشارجه ، ثم انسحب منه في سنة ١٨٧٤ . وعاد في ١٨٧٥ أو ١٨٧٦ ليقوم بدور الوسيط بين هذه الاطراف . او ما بقي منها . ثم رجع بعدها مباشرة — وفي ١٨٧٥ أو ١٨٧٦ — ليعلن استقلاله عن الشارجة مما أدى الى قيام بعض المتاعب والمطالب المضادة بين ذينكما المكانين .



الشيخ صقر بن خالد من ١٨٨٣ حتى الوقت الحالى

الشيخ صقر بن خالد ينتزع المشيخة في مارس ١٨٨٣ :

في نهاية مارس سنة ١٨٨٣ مضى الشيخ سالم للنزهه في جزيرة بوموسى التي كانت مرعى لحيوله . وفي نفس الوقت سار شقيقه أحمد في رحلة الى رأس الخيمة . فانتهز الفرصة واحد من ابناء اخوتهما وهو شاب لم يتجاوز العشرين من عمره ، بل لعله دونها ، هو صقر بن خالد وكانا تركاه مسئولا عن الشارجه — واعلن نفسه حاكماً عليها . وسرعان ما اعترف بهذا الحاكم الجديد كل من شيوخ رأس الخيمة وام القيوين وعجمان ودبي ، كذلك ايده محمد بن علي شيخ بدو بني نعيم ، والمطوع حصواني قائد جماعة من النهابيين من بني قتب . ويعزى الفضل في نجاح هذا التمرد الى ضعف شعبية الشيخ سالم وتأثير بعض رجال الدين من ناحية والى لامبالاته بمصالح رعاياه من الناحية الاخرى . لكن سالماً على أية حال لم يكن أسوأ من خلفه الذي سرعان ما تكشف ضعفه وعدم وفائه بالعهود التي كان يقطعها على نفسه . وظل الشيخ سالم مسيطراً على جزيرة بوموسى

وقام في شهر مايو بزيارة للشيخ يوسف احد شيوخ القواسم في لنجة ، وانتقل في يوليو الى دبي حيث تم هناك عقد تسوية بينه وبين ابن شقيقه المتمرد ضمن تنفيذها شيوخ رأس الخيمة ودبي ، وبمقتضاها كان على سالم ان يعترف بابن أخيه شيخاً في مقابل حصوله على مكافأة سنوية قدرها ٦٠٠ روبية ، وأن يسترد أملاكه الخاصة في الشارجة والذيد ، ويقوم صقر بسداد الديون المستحقة عليه في الشارجة .

تدخل الممثل السياسي البريطاني ١٨٨٤ :

وفي ١٨٨٤ ظهرت شكاوى من الجانبين من عدم تنفيذ الاتفاقية ، وقال الشيوخ الذين ضمنوا تنفيذها ان اللوم يقع على سالم الذي تبين انه كان ما يزال يعيش في جزيرة بو موسى . وفي نفس الوقت أصهر الشيخ صقر الى شيخ رأس الخيمة متحالفاً معه . وحتى هذا الحد كان المقيم لا يتدخل اي تدخل في هذه المنازعات رافضاً ان يقدم نصائح او تعليمات للشيخ صقر ، أو يأخذ على الشيخ سالم تعهداً خاصاً بعدم خرق السلم في البحر . لكنه في يونيو ١٨٨٤ ، وحين ظهر الشيخ سالم في عجمان ، استطاع وكيل المقيمية في الشارجة ان يرتب لقاء ودياً بينه وبين الشيخ صقر هناك وتم توقيع اتفاقية يتلقى الشيخ سالم بمقتضاها من الشيخ صقر مكافأةً سنوية قدرها ٤٠٠ دولار الى جانب عائد جزيرة سير بوموسى الذي كان يصل الى حوالي ٢٠٠ دولار كل سنة ، ومبلغ ٢٥٠ دولاراً عن السنة المنقضية .

اخفاق الشيخ صقر في استعادة الحمرية :

وقام الشيخ الجديد في ابريل ١٨٨٤ بمحاولة مباغتة لاستعادة الحمرية التي يبدو انها ظلت متمتعة باستقلال فعلي منذ سنة ١٨٧٥ . وكانت الخطة الموضوعة تقضي باستدعاء الشيخ يوسف بن عبدالرحمن شيخ الحمرية الى الشارجة ، وبمجرد وصوله اليها يرسل شقيقه محمد بن عبدالرحمن ليتولى حكم المنطقة باسم شيخ الشارجه ، وتم تنفيذ الخطة كما وضعت ، غير ان الشيخ عبدالرحمن تمكن من طرد شقيقه من الحمرية بعد عودته مباشرة ودون ايه صعوبة .

حملة شيوخ رأس الخيمة والشارقة ١٨٨٥ :

وفي ديسمبر ١٨٨٥ تمردت شعم ضد شيخ رأس الخيمة فتوجه الاخير بمعاونة ابن عمه شيخ الشارجه الى المكان حيث تمكن من اخضاعه وفرض عليه غرامة مالية قدرها ١٦٠٠ روبية دفع جانب منها مباشرة .

أعمال الشيخ المطرود سالم :

وظل الشيخ المطرود سالم ينتظر الفرصة المواتية للحصول على شروط أفضل من تلك التي حصل عليها من خليفته الناجح . وفي يونيو ١٨٨٦ — وبعد تحالف عقد بين شيوخ دبي وعجمان والحمرية ضد شيخ ام القيوين. نزل سالم مرة أخرى في عجمان ، ولما لم يجد الفرصة مواتية لتحقيق أطماعه في الشارجة عاد بعد فترة قصيرة الى جزيرة بو موسى . وفي ١٨٨٨ قام سالم بزيارة لشيخ دبي الذي كان على عداء مع شيخ الشارجة في ذلك الوقت ، لكن الصلح تم بين الشيخين واخذ شيخ دبي وعداً على سالم بألا يتعرض لابن شقيقه شيخ الشارجه في مقابل استمرار المكافأة السنوية التي كانت قد قطعت عنه . في ابريل ١٨٨٩ قام — رغم ذلك — باعداد حملة لمهاجمة الشارجة لكنه عجز عن تنفيذها . ومرة أخرى بعد ذلك بقليل تصالح مع الشيخ صقر الذي كرمه هذه المرة وجعله وزيراً له .

اتحاد امارتي رأس الخيمة والشارقة مرة ثانية ١٩٠٠ :

وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٠٠ عزل الشيخ حمد بن عبد الله شيخ رأس الخيمة بضربة عنيفة مفاجئة ، وبادر الشيخ صقر بن خالد في الشهر التالي بضم مدينة رأس الخيمة وما حولها الى امارته في الشارجه دون ان يلقى أقل مقاومة . ووضع الشيخ صقر في البداية ابن عمه حمد بن ماجد حاكماً على رأس الخيمة ، لكنه لم يرض عنه مسلكه بعد عدة أشهر فعزله وجعل ابنه خالداً حاكماً للمدينة .

شئون الحمرية ١٩٠٣ – ١٩٠٤ :

وظلت مدينة الحمرية تابعة نظرياً لامارة الشارقة مع ان شيخها حاول جاهداً الحصول على اعتراف به كشيخ مستقل عن الشيوخ المتصالحين أثناء زيارة لورد كيرزون للساحل المتصالح في نوفمبر سنة ١٩٠٣ لكن هذه الامارة كانت عملياً مستقلة عن الشارجة استقلالا كاملا وكان مردّ ذلك على احسن ما نعلمه هو عجز شيخ الشارجة عن حماية مصالح نائبه هذا حين يتعدي عليه الآخرون . وفي ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٤ حدث تغير في الحمرية بموت شيخها سيف بن عبدالرحمن ، وتولى ابنه عبدالرحمن بن سيف ، وسرعان ما تخلى هذا عن منصبه لقريب له يدعى سيف بن سيف كان يخشى طموحه ، لكن هذا الاخير لم يقنع بذلك وحاول ان ينتزع أملاك عبدالرحمن الخاصة ايضاً . فقام عبدالرحمن بالهجوم على بيت سيف في الليل وقتل ابنه واسره هو وعاد ليتولى بنفسه حكم الحمرية عند ذلك تدخل الشيخ راشد شيخ ام القيوين وسوى المسألة بأن نقل سيف بن سيف الى عاصمته .

مركز الشارقة السياسي وأخلاق شيخها ١٩٠٧ :

وعلى عهد صقر بن خالد ضعفت مكانة الشارجة بين الامارات المتصالحة وهبط اسم القواسم وسمعتهم الى اسفل درك . وكان هذا الشيخ في حياته الخاصة ضعيفاً ضعفاً مزرياً ، وفي حياته العامة كان لا مبالياً وعاجزاً عن ممارسة الحكم والسيادة ، وقد بعد عنه رعاياه وانصاره السابقون من البدو بسبب اهماله مشكلاتهم وقضاياهم ، وقد خسر أيضاً احترام بقية الشيوخ المتصالحين بالنظر لعجزه كشخص وكحاكم في نفس الوقت . أما من حيث علاقاته الشخصية بالسلطات البريطانية فقد كان الشيخ صقر يظهر دائماً الطاعة والمودّة ، لكنه كان احياناً لا يأبه لمطالب الرعايا البريطانيين ، أما فيما يتعلق بالمصاعب الخارجية فقد كان يميل للاعتماد على عون المقيمية البريطانية أكثر من اعتماده على جهوده الخاصة .

وفي ١٩٠٤ تبدى سخط رعاياه نحوه في محاولة عزله ووضع عمه سالم بدلا منه ، غير ان معرفة الشيخ صقر بهذه المؤامرة في الوقت المناسب مكنته من احباطها ، وارغم محمد بن خالد ، احد كبار هؤلاء المتآمرين، بعد ان هرب من سجنه ، على اللجوء لشيخ ام القيوين . اما الادارة المباشرة لمدينة الشارجة فظل يتولاها راشد بن الشيخ صقر حتى موته سنة ١٩٠٦ وكان هذا يشبه أباه في كل شيء . أما مدينة رأس الخيمة فقد ظل يتولى حكمها خالد — الابن الوحيد المتبقى على قيد الحياة من أبناء الشيخ — حتى سنة ١٩٠٧ .



ملحق رقم (٢) . التاريخ الداخلي لامارة أبو ظبي

يبدو ان من الانسب ان نخصص لامارة ابو ظبي — كما فعلنا بالنسبة للشارجة — ملاحظة مستقلة نشير فيها الى تاريخها الداخلي ، أما التاريخ الخارجي فموجود في الفصل السابق .



المرحلة المبكرة ١٧٦١ ــ ١٨١٨

تأسيس مدينة ابو ظبي ١٧٦١ :

يرجع قيام مدينة ابو ظبي الى سنة ١٧٦١ ، وقد كان بنو ياس يحتلون بالفعل ما حولها ، وهم قبيلة من البدو الرّعاه استطاعت ان تجد بعض المياه في المكان الذي تشغله اليوم بمدينة ابو ظبي ، فابتنت حولها ما لا يزيد على ٢٠ بيتاً .

الحكام بما فيهم الشيخ محمد المعزول في ١٨١٨ :

وفيما يتعلق بشيوخ القبيلة وقت قيام امارة ابو ظبي ، فنحن نحيل القارىء الى لوحة شجرة نسب شيوخ بني ياس ، وربما كان آخر شيوخهم المستقرين في الداخل هو ذياب بن عيسى الذي قتله ابن عمه هزاع بن زيد في سنة ١٧٩٣ . وقد انتقم لمصرع ذياب ابنه شخبوط فقتل ما لا يقل عن عشرة اشخاص شهدوا مصرع ابيه او شاركوا فيه ، وفي سنة ١٧٩٥ وجد هزاع القاتل الفعلي نفسه مرغماً على الهرب حتى لا يلقى نفس المصير ، وظل الشيخ شخبوط على رأس القبيلة حتى سنة ١٨١٦ حين عزله ابنه محمد ، وظل يحكم القبيلة بعده لمدة عامين .



الشيخ طحنون بن شخبوط ١٨١٨ ـ ١٨٣٣

تولي الشيخ طحنون ١٨١٨ :

في سنة ١٨١٨ عزل طحنون بن شخبوط أخاه محمداً وطرده من أبو ظبي . وكان شخبوط نفسه موافقاً على ذلك التصرف ، شأنه شان معظم قبيلة بني ياس . وشارك حاكم مسقط بمعونة مادية في العمل(١) ، فلجأ محمد الى الدوحة في قطر تحت حماية شيخ البحرين ، وظل طحنون شيخاً لابو ظبي لكنه كان يشرك أباه معه في الحكم ويرسله في البعثات

(١) هذه هى الرواية التى يذكرها الملازم مينيل في سنة ١٨٣١ تقريبا (انظر : مختارات بومباى ، المجلد ٢٤ ، ص ٤٦٤) ، لكن الملازم ماكلويد يذكر في سنة ١٨٢٣ أن طحنون قد وضعة سيد مسقط حوالى سنة ١٨٢١ على الحكم مكان أبيه ، وأن شقيقه محمد قد فر في نفس هذا الوقت . لكن الموقع على المعاهدة العامة للسلم باسم أبو ظبى كان الشيخ شخبوط (في ١١ يناير ١٨٢٠) ، وكان ما زال على قيد الحياة في سنة ١٨٣٣ ، غير أنه من المؤكد أن طحنون كان في يناير سنة ١٨٢٣ هو الحاكم الفعلى للبلاد .

الهامة خاصة في مفاوضات الصلح مع قائد الحملة البريطانية على رأس الخيمة في ١٨١٩ — ١٨٢٠ . وقد كان تولي طحنون الحكم بمساعدة من حاكم مسقط بداية النزاع الدائم بين القواسم وبني ياس وكانوا يعيشون حتى ذلك الوقت — اذا صدقنا الروايات المتواترة هناك — حلفاء واصدقاء .

تحركات سويدان بن زعل ١٨٢٢ — ١٨٢٣ :

وفي ١٨٢١ أو ١٨٢٢ — وعقب تولي الشيخ طحنون بزمن قصير — فر من ابو ظبي رجل يدعى سويدان بن زعل كان زعيم فرع المحاربة من بني ياس هرباً من ديون كان عليه ان يؤديها ، وعاش حياة الخارجين على القانون وقطاع الطريق ، وقام طحنون مباشرة بعمل ضده ، فاستولى على عدد من قواربه لكن السلطات البريطانية في ذلك الوقت لم توافق على ذلك التصرف لانه يهدد التوازن القائم في مياه البحار ، بل وطلب الى الشيخ تحت التهديد من سفينة حربية ارسلت اليه ان يعيد القوارب التي استولى عليها الى اصحابها .

وفي نهاية السنة زار سويدان مسقط حيث تلقى هدية من السيد سعيد ، وفي يناير ١٨٢٣ ذكر انه استقر بهدوء في جزيرة ياس ، بحيث بدأت السلطات المحلية البريطانية تراه بعد ذلك من منظور مختلف لاننا نجد المقيم السياسي ينصحه بالخضوع للشيخ طحنون ، بل ويشجع هذا الاخير —في ظل شروط خاصة— على إخضاعه قسراً وبالقوة ، واخيراً تصالح سويدان مع شيخه ورجع الى ابو ظبي في ١٨٢٨ .

هجوم الشيخ محمد المطرود على مدينة ابو ظبي ١٨٢٣ :

وفي اواخر ١٨٢٣ ظهر أمام ابو ظبي الشيخ السابق محمد الذي كان يقيم حتى ذلك الحين بالدوحة في قطر ، وكان على رأس جماعة من البدو المناصير حيث هاجم المدينة ونهبها ، لكنه صد عنها بعد ان تكبد خسارة

قدرها ٣٥ رجلا من القتلى على يد شقيقه طحنون الذي بادر بالتحرك للقائه على رأس قوة كبيرة من الداخل . وتراجع محمد شمالا ليلجأ الى الشارجه حيث تبعه طحنون براً يطلب استسلامه ، ولكن قبل ان تتأزم الامور بين شيخي أبو ظبي والشارجه أراح محمد شيخ الشارجه بأن انسحب عائداً الى قطر .

اغتيال الشيخ طحنون في ابريل ١٨٣٣ :

وكان الشيخ طحنون منذ زمن بعيد قد فقد ثقته في أخويه خليفه وسلطان وظل مبعداً لهما عن ابو ظبي ، لكن اباه شخبوط استطاع اقناعه في النهاية بأن يسمح لهما بالعودة . وبعدها مباشرة تبين انهما مشتركان مع بعض كبار اهل ابو ظبي في خطة تهدف لاقصاء طحنون ، وحاول الشيخ القضاء على هذه الخطة بأن وضع بعض كبار انصارهما في السجن ، لكن هذا الاجراء لم يكن كافياً على أية حال ، وفي ابريل سنة ١٨٣٣ سقط الشيخ طحنون صريعاً بطلقة من مسدس أخيه خليفه وطعنة من خنجر أخيه سلطان .



الشيخ خليفة بن شخبوط ١٨٣٣ ـ ١٨٤٥

تولي الشيخ خليفة ١٨٣٣ :

حكم خليفه وسلطان في البداية معاً ، ولكن تفوّق خليفه بدأ يتكشّف تدريجياً فأخذ سلطان المكان التالي ، وبسرعة قبل أمير الوهابيين اعترافاً بالولاء من الشيخين مشفوعاً بدفع الزكاة ، كذلك وضعهما تحت حمايته ، ومنع الشيخ القاسمي في الشارجه من التدخل في شئونهما .

مؤامرة ضد الشيخ خليفة ١٨٣٣ :

وخلال الصيف التالي قام بعض الساخطين في أبو ظبي بمؤامرة لقتل

الشيخ خليفه واحلال أحد ابناء عمومته مكانه ، لكن ابن العم المستفيد من المؤامرة بادر بكشفها للشيخ خليفه الذي انسحب الى قلعته وامر بإلقاء القبض على ثلاثة من كبار المتآمرين واعدامهم ، وهمّ الشيخ كذلك بقتل بعض كبار التجار المشتركين في المؤامرة ، لكن معارضة الرأي العام ، ومعارضة شقيقه سلطان ارغماه على ان يكتفي بنفي واحد منهم يدعى ابن عليان الى لنجه بعد ان امر بجلده ومصادرة املاكه .

انسحاب آل بو فلاسه الى دبي ١٨٣٣ :

ولم يكن ذلك العنف من الشيخ خليفة امراً في صالحه ، لانه دفع بعدد كبير من فرع آل بو فلاسه من بني ياس الى الهجرة خلال موسم اللؤلؤ من ابو ظبي الى دبي ، ولكن يبدو ان حكام امارة دبي التي لا نعرف على التحديد تاريخ تأسيسها وان كان بالتأكيد تالياً على قيام أبو ظبي – بادروا بحماية الفارين الذين انضم اليهم بقية اهلهم في الخريف التالي بعد عودتهم من شواطيء اللؤلؤ . وكان استقرار هؤلاء جميعاً استقراراً دائماً ، فمعظم آل بو فلاسه حتى اليوم مستقرون في دبي التي أصبحت منذ سنة ١٨٣٣ منافساً خطيراً لابو ظبي .

وكان هجوم شيخ الشارجه بعد ذلك على مدينة ابو ظبي ومحاصرته اياها في خريف سنة ١٨٣٣ متعلقاً بهذه الخلافات التي يبدو انها قدمت للشيخ سلطان بن صقر فرصة ممتازة لمهاجمة شيخ بني ياس بزعم المطالبة بإنصاف التاجر بن عليان ، غير أن النتائج كانت ابعد ما تكون عن تحقيق توقعاته .

أول محاولة لانسحاب قبيلة القبيسات الى العديد ١٨٣٥–١٨٣٧ :

وفي سنة ١٨٣٥ – حين راحت السلطات البريطانية تجمع التعويضات عن الخسائر الجسيمة التي سببتها اعمال القرصنة من جانب شيخ ابوظبي بدأ رعايا الشيخ خليفه يهربون في كل الاتجاهات كي يتفادوا دفع أنصبتهم حتى إنه أصبح من الضروري ان تطلب السلطات البريطانية من بقية الشيوخ عدم ايواء هؤلاء الهاربين من ابو ظبي أو تقديم الحماية لهم .

وكان من المستحيل — على أية حال — أن تؤدي تلك الاجراءات الى منع هجرة فرع القبيسات من بني ياس الذين تركوا وراءهم ديونهم في أبو ظبي دون سداد وانتقلوا — في جماعة واحدة — الى خور العديد في المنطقة الساحلية غير المأهولة بالسكان قريباً من قاعدة شبه جزيرة قطر على بعد حوالي ٢٠٠ ميل من أبو ظبي . ولقد بذل المقيم البريطاني بعض الجهد لعقد صلح بين القبيسات وشيخهم في ابو ظبي ولاغرائهم بالرجوع للولاء له ، لكنه فشل . وبعدها بقليل بدأ يتردد أن اولئك المستوطنين الجدد في العديد يشجعون عمليات القرصنة وخاصة مغامرات القرصان جاسم بن جابر الذي أدت غاراته الى قيام البحرية البريطانية بعمل على ساحل قطر في سنة ١٨٣٦ على نحو ما هو مذكور في تاريخ ذلك الاقليم . وكان المقر الرئيسي للقراصنة هو مرفح وهو مرسى على ساحل تاف في الظافرة كانوا يأتون اليه بأسلابهم ومن هناك يحملونها على ظهور الجمال لتنقل الى مختلف الاتجاهات ، غير ان قاسماً كان يخرج في جميع عملياته من العديد ، وكان شيخها يقدم اليه المعونات على قدر ما يستطيع .

واخيراً — في مايو ١٨٣٧ استطاع الشيخ خليفه الحصول على اذن من المقيم البريطاني للهجوم على مستوطنة العديد حيث دمرها تدميراً كاملا وقتل حوالي ٥٠ رجلا من أهلها ، وسوى منازلها واستحكاماتها بالارض وامتلأت الابار بانقاض البيوت وجثث القتلى . ولجأ بعض القبيسات الى دبي وربما الى غيرها ايضاً ، لكنهم حين عرفوا ان من عاد منهم الى أبو ظبي عومل معاملة طيبة وردت اليه سفنه ، وافقوا على قبول ما عرضه عليهم الشيخ خليفه وعادوا الى ابو ظبي والى ولائهم لشيخها ، وكان من بينهم خادم بن نعمان زعيم الانفصاليين .

اغتيال الشيخ خليفة ١٨٤٥ :

وفي يوليو سنة ١٨٤٥ — وفي ظروف ليست واضحة تمام الوضوح — لقي الشيخ خليفه وشقيقه سلطان مصرعهما غدراً على يد رجل يدعى عيسى بن خالد كان قد قضى زمناً طويلا هارباً من حكم بالاعدام ضده .

وقد ارتكب عمله هذا في وقت كانت المدينة فيه خالية من سكانها ، فكلهم قد خرج إما إلى شواطيء اللؤلؤ أو إلى مزارع النخيل في لوى ، وحدث القتل في نهاية مأدبة أقامها القاتل في ظل احدى السفن على الشاطيء .

ادارة الشيخ خليفة :

وعلى الرغم من الجريمة التي ارتكبها الشيخ خليفه قبل توليه الحكم ، والتي لقي مصرعه على نحو يماثلها ، فقد كان حكمه لابو ظبي حكماً جيداً ، واستطاع بجرأته وحزمه وثباته ان يرفع ابو ظبي الى مكانة لم تكن لها قبله ، وفي نفس الوقت فقد استطاع —وخاصة بعد سنة ١٨٣٥— أن يقيم علاقات طيبة بينه وبين السلطات البريطانية ، وان يحول قدر الامكان بين رعاياه وبين خرق السلم في مياه البحار .



فترة خلو الحكم في أبو ظبي ١٨٤٥

وعقب مقتل الشيخ خليفه أصبح قاتله هو زعيم بني ياس ، ربما بموافقة هؤلاء الذين كانوا بين يديه في ذلك الحين ، ولكن بعدها بشهرين قتله رجل يدعى ذياب بن عيسي يبدو من اسمه انه ابن عم للشيخ خليفه ، لكن ذياب بدوره لقي مصرعه على يد ابن لعيسى يدعى خالد ، وبدلا من ان يحاول خالد استبقاء المشيخة لنفسه اكتفى بالانتقام لابيه ثم هرب الى الشارجة ، وقد حاول شقيق له ان يستولي على قلعة ابو ظبي لكنه طرد منها على يدي محمد بن حميد ورشيد بن فضل وهما اثنان من ذوي النفوذ في بني ياس أعلنا تولية سعيد بن الشيخ طحنون — وبالتالي ابن شقيق الشيخ خليفه — شيخاً لامارة ابو ظبي .



الشيخ سعيد بن طحنون ١٨٤٥ ـ ١٨٥٥

تولي الشيخ سعيد ١٨٤٥ :

ظلت السلطة في أيدي محمد ورشيد حتى عودة الشيخ سعيد الذي كان الجميع يرون انه انسب الناس لتولي الحكم ، وكان هذا مؤيداً من المقيم البريطاني ايضاً .. فتولى الحكم دون ان يلقى مقاومة أحد .

المحاولة الثانية لانسحاب قبيلة القبيسات الى العديد ١٨٤٩ :

وفي ١٨٤٩ كان القبيسات ساخطين للحظوة التي يوليها الشيخ الجديد لفرع المحاريب من بني ياس ممن كانوا يلقون التشجيع ايضاً من شيوخ دبي والشارجه آملين ان يسارع أمير الوهابيين بتقديم العون لهم للاستقرار في العديد ، فقاموا مرة ثانية بهجرة ديارهم والاقامة مؤقتاً في الدوحة بقطر ، وقام شيخ ابو ظبي باتخاذ الاجراءات الفورية لارغامهم على العودة في نوفمبر وديسمبر سنة ١٨٤٩ ، فبعد ان سجن بعض القبيسات الذين كانوا ما يزالون في ابو ظبي ارسل يستدعي بعض قادة المستوطنة في الدوحة ، وحين رجعوا استقبلهم استقبالا خادعاً . وفي الليلة التالية تم تجريد القوارب التي جاءوا بها من القلاع والمجاديف وكل ما يمكنها من الحركة ، وحين وجد المبعوثون أنفسهم عاجزين عن الهرب ارغموا على قبول الشروط التي فرضها عليهم الشيخ والتي كانت تشمل بالاضافة لعودتهم من الدوحة سداد جميع الديون المستحقة عليهم للدائنين من الافراد ودفع غرامة خاصة للشيخ .

طرد الشيخ سعيد وولاية الشيخ زايد ١٨٥٥ :

وفي ١٨٥٥ أصبح الشيخ سعيد موضع سخط من جميع رعاياه وذلك لانه عزم على قتل شقيقه الاكبر ، ووقف بنو ياس جميعاً الى جانب هذا الشقيق المحكوم عليه بالموت ، وبناء على وعد من الشيخ سعيد بألا يمسه بأي ضرر ، جاء أخوه لمقابلته ، لكن سعيداً لم يتخل عما انتواه ،

فاستل خنجره وأغمده في قلب أخيه ، وقام الناس جميعاً الى السلاح ، وبعد ان احتمى الشيخ سعيد في قلعته زمناً بادر إلى الفرار واستقر بجزيرة قيس الايرانية ومعه معظم ما يملكه من ماشية ومتاع ، وبالنسبة للمقيمية البريطانية فقد برّر سعيد هربه هذا باصراره على منع عمليات قرصنة كان يرتكبها قوم من الهوامل والمحاريب من بني ياس وعقاب مرتكبيها ، وحدد هذه العمليات بأنها وقعت على سفينة لرجل يدعى عبد الكريم .

★ ★ ★

الشيخ زايد بن خليفة من سنة ١٨٥٥



وبهرب الشيخ سعيد بن طحنون أصبح ابن عمه زايد بن خليفه شيخاً منتخباً لابو ظبي ، وحسب اتفاقية يبدو انها كانت سائدة بين بني ياس اشترك معه شقيق له يدعى ذياب في الحكم ، لكن الامر لم يختلف عما جرت عليه العادة فلم يعد أحد يسمع شيئاً بعد عن ذلك الشيخ المساعد في الحكم .

هجوم الشيخ سعيد المطرود على مدينة ابو ظبي ١٨٥٦ :

وفي يوليو ١٨٥٦ حدث هجوم غادر غير متوقع على مدينة ابو ظبي من الشيخ المنفي سعيد بن طحنون الذي اتخذ الشارجة قاعدة له في هذه العملية . وكان اسطوله مكوناً من ثلاث سفن صغيرة له واحدة منها ، والاخرى لجزيرة قيس ، أما الثالثة فقد أمكنه الحصول عليها وجلبها في ابو حيل بامارة الشارجة ، وفي ١٩ يوليو كان الشيخ زايد غائباً في الظفرة فنزل سعيد بن طحنون في ابو ظبي واستطاع ان يتملك المدينة التي قام أنصاره بنهبها . واعتصم الشيخ ذياب مع انصاره القليلين ممن كانوا موجودين بالمدينة في القلعة وظلوا بها حتى عاد الشيخ زايد من الداخل ومعه جماعة من البدو . وبظهور هذه القوة تشتت المهاجمون ، وكان

سعيد بن طحنون نفسه من بين القتلى . وكما ذكرنا في تاريخ عمان المتصالحة ، فان الخسائر التي اوقعت بمدينة ابو ظبي أثناء هذا الهجوم قد عوضت من غرامة كبيرة قدرها ٢٥ الف روبية فرضت على شيخ الشارجة لاشتراك بعض رعاياه في هذا الهجوم .

هجرة القبيسات الثالثة الى العديد ١٨٦٩ — ١٨٨٠ :

وليس ثمة شيء يميز طابع هؤلاء البدو من رعايا شيخ ابو ظبي أكثر من استعدادهم — بعد أي اغراء طفيف — لترك ديارهم وللاستقرار في أي مكان آخر . وقد اشرنا من قبل الى هجرة آل بو فلاسه في سنة ١٨٣٣ ، وهجرة القبيسات المؤقتة في ١٨٣٥ — ١٨٣٧ و ١٨٤٩ ، والآن نشير الى محاولات القبيسات تحرير أنفسهم من سيطرة شيخ أبو ظبي بانتقالهم للاقامة بعيداً عنه .

١٨٦٩ :

وفي ١٨٦٩ ، ولاسباب لم تتأكد لنا وقد تكون أسباباً تافهة لا قيمة لها ، هاجرت فرقة من القبيسات يقودها بطي بن خادم من ابو ظبي واستقرت بعيداً في خور العديد .

١٨٧١ :

وفي ١٨٧١ اشتدت شكاوى الشيخ زايد من التهديد الذي يواجهه رخاء مدينة أبو ظبي من منافسة المستوطنة الجديدة في العديد ومن ان هذه الاخيرة قد أصبحت ملجأ يأوى اليه كل هارب من أداء دينه ، فقام الرائد بيللي باجراء ابحاث مستفيضة اشترك فيها هو بنفسه ، تولى بعضها مساعده العقيد سميث حول ملكية خور العديد ، وكانت النتيجة ان العديد نفسها — ولم يكن ثمة شيخ في قطر يستطيع الزعم في ذلك الوقت بأنها تابعة له — كانت تقع داخل اقليم ابو ظبي دون منازع ، غير ان اهل العديد زعموا أنهم يكونون مستوطنة مستقلة عن ابو ظبي ، وأكدوا ان اقليمهم يمتد الى منتصف الطريق من عديد الى الوكرة من ناحية قطر ، ومن الناحية

الاخرى حتى جزيرة ياس ، وانها تشمل جزيرة دله وغيرها من الجزر المجاورة التي كانت تعتبر فيما قبل تابعة لابو ظبي . بل واكثر من ذلك فقد اشاروا الى رغبتهم في أن يظلوا تحت علم عمان المتصالحة ، لكنهم لمحوا – في نفس الوقت – الى انه في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم تلك ، فسيضعون انفسهم تحت حماية الاتراك الذين كانوا قد وصلوا في ذلك الحين الى قطر . وطلب الرائد بيللي امهاله حتى تصله تعليمات بصدد الموضوع وذلك بالنظر لان شيخ ابو ظبي بالاستناد الى معاهدة السلم الدائمة في سنة ١٨٥٣ طلب تدخله كوسيط في الخلاف .

١٨٧٢ :

وكانت اوامر حكومة الهند – التي وصلت في مايو ١٨٧٢ – تشير الى انه ليس من حق المقيم اتخاذ أي اجراء لان هجوماً بحرياً لم يحدث على شيخ أبو ظبي كما تقضي نصوص الهدنة البحرية ، وانه لا يجب ان يتدخل الا لو حدث بالفعل خرق لهذه الهدنة بين الطرفين المتنازعين ، لكن عليه ان يبلغ فوراً ومباشرة عن أي عمل من جانب الاتراك لفرض سيطرتهم على خور العديد .

١٨٧٣ :

وظل الوضع كما هو دون تغيير حتى سنة ١٨٧٣ حين اشار تقرير للرائد روس الذي خلف الرائد بيللي في مقيمية الخليج الى ان شيخ ابو ظبي تقدم يطلب اذناً للقيام بعمل بحري ضد المتمردين في العديد على أساس ان الحملة البرية امر ليس عملياً بالنظر لعقبات وصعوبات طبيعية . وكان الرائد روس يميل الى الاعتقاد بأن رفض اعطاء الشيخ هذا التصريح قد يلقي به في أحضان الباب العالي ، غير ان حكومة الهند اشارت في ردها بأن عليه ان يحاول قدر الامكان التملص من اعطاء الشيخ زايد اجابة واضحة على تساؤله ، وان يبلغه – من الناحية الاخرى – ان حكومة الهند لا توافق على قيامه بهذه الحملة البحرية ، بل وستعمل أيضاً على منعها .

١٨٧٤ – ١٨٧٥ :

وفي سنة ١٨٧٤ ، وعقب أن كرر الشيخ طلبه بشأن الحملة البحرية تم ابلاغة بقرار الحظر من جانب حكومة الهند ، وفي سنة ١٨٧٥ ذكر أنه قد تلقى خطابات من الاتراك يأمرونه فيها بالكف عن التدخل في خور العديد ، وفي هذا الوقت نفسه تردد ان مستوطنة العديد ترفع اياً من علمي عمان المتصالحة وتركيا .. حسب الظروف ومقتضيات الحال .

١٨٧٦ – ١٨٧٧ :

وفي ١٨٧٦ – ١٨٧٧ قام جماعة من البدو فيما جاور العديد ببعض عمليات قرصنة وتم اجراء تحريات دقيقة عن مسلك أهل تلك المستوطنة . وقد ذكر ان بعض الاتراك قد قاموا موخراً بزيارة العديد ، وان سكان هذه المستعمرة يدفعون للحكومة التركية جزية سنوية صغيرة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ دولاراً . أما بشأن اعمال القرصنة فقد تبين ان القائمين بها كانوا من آل مرة لكنهم كانوا يستخدمون المراسي والخلجان ، بل وسفن العديد .. وهي أعمال لم يكن في وسع الشيخ أن يمنعها . ونتيجة اكتشاف هذه الحقيقة الاخيرة اتخذت القضية مساراً آخر ، ففي مايو ١٨٧٧ صدرت التعليمات من حكومة الهند للمقيم العام بأن يبذل كل جهوده لمنع التحالف او الاتحاد بين أهل مستوطنة العديد وبقية قبيلة بني ياس ، وفوضته في نفس الوقت لو فشلت جهوده تلك ان يعاون شيخ ابو ظبي في اخضاعهم . وقد تم التصديق على هذه التعليمات مباشرة من جانب وزير الدولة لشئون الهند ، واتخذ كابتن بايرود المقيم البريطاني العامل في الخليج وقتذاك . تدابير مباشرة لتنفيذها . غير ان جهوده كلها في الوصول الى تسوية قد باءت بالفشل . وتعقدت الامور اكثر واكثر نتيجة عملية قرصنة قامت بها سفن العديد على سفينة تابعة للوكرة في شهر ابريل ، وارغم كابتن بريدو على ان يطلب اولا

اطلاق سراح بعض الافراد الاسرى في العديد . وفي ديسمبر ١٨٧٧ عاد الرائد روس الى عمله مقيماً في الخليج وذكر في اول تقرير له ان جهوده للوصول الى تسوية قد فشلت وذلك بالنظر الى اعتماد شيخ العديد على تأييد من تركيا .. وقد كرر اشارته الخطية مراراً لذلك التأييد طالباً استخدام السفن الحربية لتنفيذ هذه التعليمات ، وعلى هذا وضعت السفينة « تيزر » تحت تصرفه . وحين وصلت السفينة الى العديد تبين ان أهل المستوطنة قد هجروها بعد أن هدموا منازلهم وغوروا آبار المياه في المنطقة ، وأدى هذا الى مفاوضات بين السلطات البريطانية والحكومة التركية مذكورة بالتفصيل في مكان آخر .

١٨٨٠ :

ووجد الهاربون من العديد ملجأهم في الدوحة بقطر حيث استقروا على ما يبدو حتى سنة ١٨٧٩ ، لكنهم في يناير ١٨٨٠ قبلوا العرض الذي عرضه عليهم الشيخ زايد للعودة الى ابو ظبي ، وبعدها بوقت قصير سار خليفة بن الشيخ زايد بنفسه كي يعود بهم الى ديارهم ، وقد اضطروا الى الهرب سراً من الدوحة لان الشيخ جاسم – شيخ آل ثاني هناك – كان سيرغمهم على البقاء ، لكنهم وصلوا ابو ظبي سالمين ، واستأنفوا ولاءهم لشيخها ، وتسلموا اشجار النخيل التي كانت لهم وغيرها من املاكهم.

أما بقية المسائل المعلقة بالنسبة للعديد فهي تخص تاريخ قطر أكثر مما تخص تاريخ ابو ظبي .

والآن نستطيع ان نذكر باختصار تاريخ البريمي التي لم تعد تلعب دوراً هاماً في شئون عمان المتصالحة بعد طرد الوهابيين منها في ١٨٦٩ ، وأصبحت مجرد واحة تابعة لامارة ابو ظبي .

الاحوال في واحة البريمي ١٨٧٥ – ١٩٠٧ :

لقد نشبت في بداية ١٨٧٥ حرب بين بني ياس وبني تعيم ، وحدثت غارات كثيرة بعضها خطير شنها بنو ياس الذين كانوا يتلقون العون من

حلفائهم بدو المناصير وبني هاجر . وفي يناير من هذه السنة قام ٢٠٠ فارس من المناصير وبني هاجر بهجوم على مدينة ضنك التي يشغلها بنو نعيم في الظاهرة ، وفي نفس الوقت شلت قوة مشابهة من المناصير والمزاريع غارة فاشلة على البريمي ، أما بنو قتب فحين وجدوا انفسهم في خطر من البدو المتحالفين مع ابو ظبي تقدموا يطلبون الحماية من شيخ دبي الذي ذهب على رأس قوة من راكبي الجمال ووقف مراقباً حتى جاءهم الامان من الشيخ زايد .

١٨٨٧ — ١٨٨٩ :

وفي مايو ١٨٨٧ خرج شيخ ابو ظبي الى حرب بعض الظواهر من البريمي ممن كانوا يعارضون امتداد نفوذه الى هناك . كما ارسل السيد تركي سلطان عمان مساعدات مالية وعسكرية للظواهر لكنها وصلت بعد فوات الوقت . وخلال شهر من رحيله ، رجع الشيخ زايد الى ابو ظبي منتصراً ومعه شيخان من شيوخ الظواهر وقعا في الاسر. وفي ابريل ١٨٨٩ ذهب شيخ عجمان الى البريمي حيث سوى بعض الخلافات التي كانت قائمة هناك بين بني نعيم .

١٨٩١ :

وفي ابريل ١٨٩١ سار شيخ ابو ظبي الى البريمي حيث لحق به هناك شيخ دبي على رأس قوة قوامها ٣٠ فارس و ٣٠٠ من راكبي الجمال ويبدو أنهم ارتكبوا هناك اعمالا عدائية ضد الظواهر لان العملية الرئيسية كانت هي اجتياح قرية العين والاستيلاء عليها ، وبعدها عقد الصلح بين الشيخ زايد وآل بو خريبيان من نعيم البريمي بل وتزوج الشيخ بابنة الشيخ النعيمي الذي يسيطر على قلاع الواحه . وقد انضم بنو قتب وبنو كعب — الذين كانو من قبل انصاراً للقواسم — الى شيخ ابو ظبي وتبنّوا مصالحه . وفي يونيو ١٨٩١ حاول الشيخ فيما كان آنذاك في زيارة لمسقط اغراء السلطان على استئناف دفع الرواتب التي كان يدفعها لبعض زعماء بني نعيم وبني قتب عن طريق واليه في صحار ثم اوقفت .

١٨٩٧ – ١٩٠٧ :

وحين ضمن الشيخ زايد – بهذه الاساليب وغيرها – سيطرته على البريمي سار ليضم هذه الواحة ضماً فعلياً ونهائياً لامارته . وحوالي ١٨٩٧ – وربما قبلها بقليل – وضع يده على ضيعة الجاهلي وعلى الحدود الجنوبية الغربية للمنطقة الصالحة للزراعة ، وراح بعدها يشتري – هو وابناؤه – آبار المياه وقطع الارض الصالحة للزراعة في البريمي وما حولها ، خاصة ابنه الاكبر خليفة الذي أقام مستوطنة جديدة أطلق عليها اسم « السعودي » على الحدود الشمالية الغربية للواحة .

وفي سنة ١٩٠٤ – وهي سنة قضى الشيخ زايد عدة اشهر منها في ضيعته بالجاهلي قام نزاع حول شراء ابنه خليفه نصيباً من قطعة ارض يملكها الغفارية في الافلاج ، وذلك لان بعض المشتركين في ملكيتها رفضوا أطاعة تعليمات الهناوية بني ياس ، وحاول الشيخ زايد ان يؤكد حقوق ابنه في البداية بقوة السلاح . لكنه استمع لنصائح شيوخ دبي وعجمان وصديقه محمد شيخ بني نعيم في البريمي بأن يتجنب استخدام القوة . وفي نفس الوقت اثبت الشيخ زايد قوة نفوذه فيما جاور البريمي بشكل عام بأن ارغم بني قتب على ان يدفعوا دية رجلين من مدينة عبري كانوا قد قتلوهما .

أمور عامة ١٨٥٧– ١٩٠٧ :

وبعد الهجوم على مدينة ابو ظبي في سنة ١٨٥٦ أصبح التاريخ الداخلي لهذه الامارة – باستثناء مايتعلق بشئون البريمي والعديد اللتين أشرنا اليهما فيما سبق – خالياً من الاحداث الجديرة بالذكر . أما حروب بني ياس مع شيوخ آل ثاني في قطر – ورغم اثرها على التاريخ الداخلي لامارة ابو ظبي بطبيعة الحال – فهي مذكورة في تاريخ قطر – وقد قام الشيخ زايد بأداء فريضة الحج في سنة ١٨٨٠ – ١٨٨١ ، وفي سنة ١٩٠٤ تلقى مهراً مطهماً هدية من شريف مكة .

ملحق رقم (٣)
التاريخ الداخلي لامارة دبي

لسنا نعرف غير النزر اليسير عن التاريخ المبكر لامارة دبي ، فهي قد كانت موجودة بالفعل في سنة ١٧٩٩ ، وفي سنة ١٨٢٥ — وكما يتضح من التاريخ العام لعمان المتصالحة — فان الاستيلاء عليها كان هدفاً يطمح اليه سلطان مسقط . وبرغم ان الشيخ هزاع بن زعل قد وقع معاهدة السلم الشاملة في سنة ١٨٢٠ باسم دبي الا ان دبي على ما يبدو ظلت حتى سنة ١٨٣٣ تابعة لمشيخة ابو ظبي ، ولكن في هذه السنة نفسها — وعلى نحو ما هو مذكور في مكان آخر أصبحت دبي — بوصول حوالي ٨٠٠ رجل من ابو ظبي هم اصلا من فرع آل بو فلاسه من قبيلة ياس اليها — تعتبر امارة مستقلة .



الشيخ مكتوم بن بطى ١٨٣٣ — ١٨٥٢

ولاية الشيخ مكتوم ١٨٣٦ :

كان يقود المهاجرين من آل بو فلاسه الخارجين من ابو ظبي عبيد بن سعيد ومكتوم بن بطي ، وكانا يشتركان في الحكم حسب تقليد يبدو انه كان شائعاً بين بني ياس ، وحين مات عبيد الذي كان يعتبر اول هذين الشيخين في ٩ يونيو سنة ١٨٣٦ أصبحت السلطة المطلقة في يد مكتوم الذي كان في ذلك الوقت شاباً حدثاً قليل الخبرة .

ادارته وسلوكه :

وقد تعرضت هذه الامارة لاخطار عديدة زمناً ما ، سواء نتيجة غيرة شيخ ابو ظبي الذي كان يسيطر على دبي من قبل ، او بسبب مطامع

الشيخ القاسمي في الشارجه ، وقد تحالف هذان الشيخان غير مرة بهدف اخضاعها ، لكن شجاعة الشيخ مكتوم كانت كفيلة بدرء تلك الاخطار وقد تمكن من ان يلعب بهذين الشيخين أحدهما ضد الآخر بنجاح ، ولعله افاد من تلك الاخطار التي كانت تتهدده عبثاً من الخارج في تدعيم مكانته ونفوذه في الداخل .

ولم يكن بالتاريخ الداخلي لامارة دبي ما يستحق الذكر ، لكن الشيخ فقد احدى عينيه أثناء اشتباك مع بدو الغفلة في سنة ١٨٤٣ . وكما كان يحدث دائماً بالنسبة لكل حاكم عربي مصلح فقد أبدى الشيخ مكتوم استجابة وتفهماً لمزايا السياسة البريطانية في الخليج ، واخيراً اكتسب ثقة واحترام السلطات البريطانية المحلية على مستوى كبير .

موت الشيخ مكتوم ١٨٥٢ :

وسقط الشيخ مكتوم مريضاً بالجدري في ربيع سنة ١٨٥٢ ، ومات في البحر اثناء رحلته من قشم الى مسقط حيث كان ذاهباً لزيارة حليفه السيد سعيد بسبب الاحداث الاخيرة في الباطنة .

★ ★ ★

الشيخ سعيد بن بطى ١٨٥٢ ـ ١٨٥٩



تمرد ضد الشيخ سعيد ١٨٥٢ :

وخلف الشيخ مكتوم شقيقه الشيخ سعيد ، لكنه رغم وصوله الى الحكم دون صعوبة اصطدم بمعارضة حشر وسهيل ولَدَيْ مكتوم، وحين غادر دبي لزيارة السيد سعيد بمسقط في أكتوبر سنة ١٨٥٢ انتقل حصن دبي غدراً الى حشر وسهيل. اما نائبه الذي عينه على دبي قبل رحيله وهو صهر له يدعى سعيد بن راشد فقد اسر في البداية ، ولكنه نجح قبل عودة سعيد

في اثبات جدارته بالثقة التي اولاها اياه سعيد وذلك باتخاذ اجراءات أدت الى هرب حشر وسهيل من دبي . وتبنى شيخ الشارجة مطالبهما فلجأ اليه . وقد استطاعا اقناع رجل يدعى سعيد بن معنة بأن يهجر دبي مع فرقة من آل بو مهير ويستقروا في الشارجة . لكن خطرهم لم يزد على ذلك . واستطاع الشيخ سعيد في ١٧ ديسمبر ١٨٥٢ ان يعقد تحالفاً هجومياً — دفاعياً مع شيخ ابو ظبي وام القيوين أحبط به مؤامرات شيخ القواسم .

ادارة وسلوك وموت الشيخ سعيد :

ولم تحدث أية احداث أخرى هامة في عهد سعيد ، وكان كسلفه يتعمد في أواخر ايامه على اقامة علاقات تفاهم طيبة مع الحكومة البريطانية حتى إنه كان الشيخ الوحيد من الشيوخ المتصالحين الذي لم يهرع الى البريمي لمقابلة ابن امير الوهابيين حين جاء المقيم العام الى الساحل يرتب عقد معاهدة السلم الدائمة في ١٨٥٣ ، ومات الشيخ سعيد بالجدري ايضاً في ديسمبر سنة ١٨٥٩ — وهو مرض يبدو أنه كان وراثياً في هذه الاسرة — لان نفس المرض قد اصاب شقيقاً له وابن شقيق ايضاً بالاضافة الى انه هو الذي قضى على الشيخ مكتوم كما ذكرنا .



الشيخ حشر بن مكتوم ١٨٥٩ ـ ١٨٨٦

وخلف الشيخ سعيد ابن أخيه وغريمه السابق حشر بن مكتوم ، وكتب هذا الشيخ بمجرد توليه الى السلطات البريطانية يؤكد مشاعر الصداقة ويفصح عن رغبته في أن يقوم بالتزاماته نحوها ، غير ان مسلكه حيال حادثة اعتداء بحري ارتكبها آل بو فلاسه من بني ياس عقب توليه الحكم مباشرة كذبت ادعاءاته . ومات الشيخ حشر في ٢٢ نوفمبر ١٨٨٦ ، وتنازع المشيخة شقيقه راشد وابنه مكتوم وكانا متكافئين على وجه التقريب من حيث قوة أنصار كل منهما .

الشيخ راشد بن مكتوم ١٨٨٦ ـ ١٨٩٤

وقد حسم كبار القبيلة ذلك النزاع سليماً لصالح راشد ، واعترف به المقيم البريطاني شيخاً لدبي ، وفي ١٨٩٢ – وعلى نحو ما أشرنا في تاريخ عمان المتصالحة – لم يكن مسلك هذا الشيخ مرضياً تجاه السلطات البريطانية ، فقد كان يسيء معاملة الرعايا البريطانيين مما أدى لكثرة الشكاوى ضده الامر الذي حتم بالتالي زيارته وفرض غرامة باهظة عليه ، على اساس خرقه معاهدة السلم الدائمة . وفي سبتمبر من نفس السنة زار راشد مسقط وعاد عن طريق البريمي وعقد في أثناء عودته حلفاً عن طريق الإصهار الى آل بو شميس من قبيلة بني نعيم . وفي ديسمبر ١٨٩٢ مرض مرضاً خطيراً ، وارجع مرضه في البداية الى التسمم ، ولكن تبين أنه اصيب بالشلل ، واخيراً مات في ٧ ابريل سنة ١٨٩٤ .



الشيخ مكتوم بن حشر ١٨٩٤ ـ ١٩٠٦

وخلف الشيخ راشد بعد موته ابن اخيه وغريمه السابق مكتوم ابن حشر . وسرعان ما تآمر ابناء الشيخ راشد ضد ابن عمهم هذا ، لكن الشيخ مكتوم استطاع ان يقبض عليهم ويسجنهم لمدة خمسة اشهر أطلق بعدها سراحهم على ان يقيموا في الشارجة ويصرف لهم مخصصات ضئيلة تعهد بدفعها لهم شيخ القواسم .

وكانت السياسة التالية للشيخ مكتوم مستنيرة جداً مما أتاح النمو السريع لميناء دبي الذي أصبح – وخاصة بعد تدهور ميناء لنجة– ميناء منتظماً بالنسبة لكل الخطوط الملاحية والتجارية التي تمر بالساحل المتصالح

وكانت علاقات الشيخ بالسلطات البريطانية ممتازة دائماً ، وذلك أساساً بسبب قوة وضعه الداخلي ، ولهذا اسفت السلطات البريطانية أسفاً كبيراً لموته المفاجيء في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٦ بعد اصابته بهبوط في القلب .



الشيخ بطى بن سهيل من ١٩٠٦

وبموت الشيخ مكتوم دون ان يعقب ابناء في سن الرجولة ، آل حكم دبي الى ابن عمه بطي بن سهيل دون معارضه ، ولقد ذكر أن هذا الشيخ كان اقل تحضراً من سابقيه .



ملحق رقم (٤)
التاريخ الداخلى لامارة أم القيوين

أما امارة ام القيوين — فبرغم انها لعبت دوراً على جانب من الاهمية بين الامارات الصغيرة على الساحل المتصالح — الا اننا لا نجد لها ما يمكن تسميته بالتاريخ الداخلي . وربما كان بعض السبب في ذلك طول المدة التي قضتها الاسرة الحاكمة ، وهي تنتمي لقبيلة آل على التي توالى على حكم ام القيوين منها ثلاثة آباء وابنان على مدى قرن بأكمله .

حكم احمد بن راشد قبل ١٨٢٠ حتى ١٨٥٣ :

ولا بد ان اول هؤلاء وهو عبد الله بن راشد قد تولى حكمها قبل

سنة ١٨٢٠ لانه وقع في هذه السنة معاهدة السلم العامة عن ام القيوين ، وفي سنة ١٨٥٣ كان ما يزال على قيد الحياة حيث كان هو ايضاً الموقع باسم ام القيوين على معاهدة السلم الدائمة التي ابرمت في تلك السنة ، ولسنا نعرف على وجه اليقين تاريخ موته .

حكم احمد بن عبدالله قبل ١٨٧٣ حتى ١٩٠٤ :

وفي سنة ١٨٧٣ كان يحكم ام القيوين ابنه احمد بن عبدالله الذي خلف أخاه الاكبر المدعو علي ، وتزوج احمد بشقيقة الشيخ عبدالعزيز حاكم عجمان ، وكان شقيقه الاكبر راشد هو حاكم رأس الخيمة ، لكنه طلقها في سنة ١٨٨٢ . ومات الشيخ احمد في ١٣ يونيو سنة ١٩٠٤ في سن متقدمة ، بعد اصابته بالشلل على ما يبدو ، وكانت صحته معتلة قبلها بزمن طويل ، وكان هذا هو السبب الذي حال بينه وبين الاشتراك بنفسه في المؤتمر الذي عقد بالشارجه في نوفمبر سنة ١٩٠٣ .

حكم راشد بن احمد من ١٩٠٤ حتى الوقت الحاضر :

وخلف الشيخ راشد اباه دون معارضة ، وكتب في سبتمبر سنة ١٩٠٤ الى المقيم السياسي البريطاني يُعلِنه ولاءه والتزامه بالسلم ، وتقيده دون تحفظ بكل المعاهدات القائمة . ويبدو انه كان على جانب من قوة الخلق والشخصية رغم انه كان عنيداً الى ابعد الحدود ، الا ان مما عرف عنه انه كان يريح كل من يتعامل معه ، وبعد توليه مباشرة تزوج من ابنة خاله حاكم عجمان .



ملحق رقم (٥)
التاريخ الداخلي لامارة عجمان

أما التاريخ الداخلي لامارة عجمان ففيه بعض النقاط الجديرة بالاشارة السريعة .

كان شيخ هذه الامارة في سنة ١٨٢٠ هو راشد بن حميد الذي مات في سنة ١٨٣٨ وخلفه ابنه حميد بن راشد .

حكم حميد بن راشد المرة الاولى ١٨٣٨ — ١٨٤١ :

وفي مايو سنة ١٨٤١ عزل الشيخ حميد بن راشد — الذي كان قد تزوج مؤخراً بابنة الشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارجه — على يدي شقيقه عبدالعزيز بن راشد ، واستطاع هذا الرجل ان يتسلل الى القلعة خلسة مع عدد من انصاره وعبيده مؤيداً برغبة المواطنين ، فأمكنه ذلك أن يحافظ على مكانته زمناً . وكان شيخ الشارجة يرى ان هذا الامر ليس أكثر من نزاع عائلي ، فلم يحاول التدخل فيه ، ولكن حين عرف ان حميد يقترح اقامة قلعة أخرى له في الاقليم نفسه تراجع عبدالعزيز ، وتنازل لاخيه .

حكم عبدالعزيز بن راشد ١٨٤١ — ١٨٤٨ :

لكن هذا التنازل الزائف لم يدم طويلا ، وسرعان ما ظهر عبدالعزيز مرة أخرى بمظهر الشيخ الاصلي ، وقد اشرنا في مكان آخر الى مسلكه الطيب في سنة ١٨٤٥ في صدد حادثة كانت تهدد السلم في البحار . لكنه كان عاجزاً عن الحسم في الشئون القبلية مما جعله عاملا من عوامل الاضطراب ، وفي سنة ١٨٤٦ انفصل عن شيوخ دبي وام القيوين ، وكان من قبل حليفاً لهم في نضالهم للاستقلال ضد شيوخ الشارجة وابو ظبي . وفي سبتمبر ١٨٤٨ — وعلى نحو ما هو مذكور في التاريخ العام لعمان المتصالحة — لقي عبدالعزيز مصرعه في قتال ضد أهل الحمرية .

حكم حميد بن راشد للمرة الثانية ١٨٤٨ — ١٨٧٣ :

وخلف عبدالعزيز اخوه حميد الذي كان قد عزله في البداية ، وقد جرح هو ايضاً في القتال ضد أهل حمريه ، ومات حميد قبل سنة ١٨٧٣.

حكم راشد بن حميد ١٨٧٣ – ١٨٩١ :

وحكم ابنه راشد بن حميد عجمان في سنة ١٨٧٣ وظل كذلك حتى ابريل سنة ١٨٩١ حين مات ليخلفه ابنه حميد بن راشد .

حكم حميد بن راشد ١٨٩١ – ١٩٠٠ :

وحكم حميد بن راشد من سنة ١٨٩١ حتى ٨ يوليو سنة ١٩٠٠ وفي هذا اليوم قتله عمه عبدالعزيز بن حميد الذي تولى المشيخة بعده . ولم يأسف على مقتله أحد ، لانه كان بغيضاً لدى عائلته دائماً ، فضلا عن أنه فشل في أن يجعل لهم مخصصات من دخل الامارة ، وفي الحقيقة لقد ابتهج الجميع لمصرعه .

حكم عبد العزيز بن حميد ١٩٠٠ :

وأكد عبدالعزيز مباشرة حمايته للرعايا البريطانيين المقيمين في عجمان ، ولم يصحب انقلابه هذا او يتبعه أية اضطرابات عامة . وكتب الشيخ الجديد بالتالي للمقيم السياسي يطلب اعتراف الحكومة البريطانية به شيخاً لعجمان ولكن تقرر الاكتفاء بالاعتراف الشفوي به دون حاجة لاعتراف خطي وكان عبدالعزيز صديقاً شخصياً حميماً لشيخ الشارجة .

★ ★ ★

ملحق رقم ٦
تاريخ منطقة الشميلية

تقع منطقة الشميلية على سواحل خليج عمان ولاسباب تاريخية يمكن اعتبارها تمتد من ديبه الى خور كلبه وتشملهما ايضاً ، وقد مرت بها في القرن الماضي تقلبات سياسية كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي حتى ان تاريخها ليصعب سرده متصلا بتاريخ أية امارة اخرى . وعلى ذلك نذكر فيما يلي مذكرة موجزة عن احداثها .

تاريخ سياسي غير محدد ما بين سنتي ١٧٩٨ ـ ١٨٥٠

القواسم في ديبه سنة ١٧٩٨ :

كان القسم الشمالي من منطقة الشميلية في اواخر القرن الثامن عشر تحت حكم القواسم او على الاقل موضوع ادعائهم ، وذلك انه في فترة نزاع بين سلطان حاكم مسقط والشيخ القاسمي حوالي سنة ١٧٩٨ قام الاول باغارة بحرية على ديبه . ويبدو ان المدافعين عنها كانوا من قبائل الشرقيين والنقبيين فاستطاعوا رد العدوان رغم انهم تحملوا خسائر فادحة في ذلك .

وبعد ذلك بسنوات عديدة ـــ كما جاء مفصلا في تاريخ سلطنة عمان ـــ وضع الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة يده على خور فكان وهو من أهم المواقع على ساحل الشميلية واقام القواسم فيه قاعدة للقرصنة .

وفي سنة ١٨٠٨ استولى السيد سعيد حاكم مسقط الشاب على هذا الخور من قبضة القواسم وأعانه على ذلك عمه قيس بن احمد حاكم صحار والشيخ محمد بن مطر حاكم الفجيرة . لكنه قبل ان يتمكن من تشديد قبضته على هذا الموقع تمكنت قوات بقيادة الشيخ سلطان بن صقر من هزيمته .

احتلال الوهابيين للفجيرة والباطنة وخور فكان ١٨٠٩–١٨١٠ :

ويبدو ان الوهابيين عندما أخضعوا لسلطانهم المباشر في السنة التالية ساحل القراصنة قاموا باحتلال حصون الفجيرة والباطنة وخور فكان في الشميلية بقواتهم اوقوات من مؤيديهم وفي نفس الوقت استولوا على بلدة شناص في الباطنة وقد كانت تابعة لمسقط .

وفي أوائل سنة ١٨١٠ استعادت حملة بريطانية عمانية مشتركة بلدة شناص من الوهابيين ؛ على ان ذلك الاجراء كان قليل الجدوى بالنسبة للسيد سعيد الذي قامت الحملة لصالحه اذ رغم القرار السابق باخضاع خورفكان فانه لم تتم أية محاولة لذلك . ومن المظنون ان يكون الوهابيون قد استمروا في سيطرتهم الكاملة على الشميلية .

السيد حاكم مسقط يسترد ديبه وخور فكان في تاريخ غير معروف بالضبط :

وبعد فترة من هذه الاحداث ، وقعت غزوة البريطانيين المباشرة على رأس الخيمة لاخضاع القواسم في سنة ١٨١٩–١٨٢٠ ، مما كان من نتائجه استرداد حاكم مسقط سلطانه على الشميلية بأكملها لاننا نجد انه في سنة ١٨٣١ تم اتفاق بين الشيخ القاسمي سلطان بن صقر وسعيد حاكم مسقط على تنازل الاول للثاني عن ديبه او خور فكان مقابل مساعدة الثاني في محاولة الاستيلاء على صحار .

استيلاء الشيخ القاسمي على الشميلية بأكملها سنة ١٨٣٢ :

وفي العام التالي ١٨٣٢ انتهز الشيخ القاسمي فرصة غياب السيد سعيد في رحلة الى شرق افريقيا ، واندلاع ثورة ضده في عمان ، فاستولى على ديبه وخور فكان وغلله وبذلك أخضع لنفسه منطقة الشميلية بأكملها . وكان نجاحه في ذلك يوصف خطأ في بعض الاحيان على أنه ضم نهائي لمنطقة الشميلية الى امارة الشارقه .

وفي سنة ١٨٣٥ سار الشيخ سلطان بن صقر في اسطول قاسمي الى ديبه وخورفكان ، وقُدّمت شكاوى الى السلطات البريطانية عن حصول اعتداءات قرصنة على السفن التابعة لمسقط وسفن أخرى مما دعا الى تدخل السلطات البريطانية كما جاء ذكر ذلك في مكان آخر .

استعادة حاكم مسقط نفوذه على الشميلية الجنوبية في تاريخ غير محدود بالضبط :

وبعد ذلك بفترة عادت خور فكان وغلله والارض الساحلية بينهما الى ملكية حاكم مسقط ، على أنه ليس هناك ما يؤكد الزمن او الكيفية التي تم بها ذلك ، ولم يتوقف شيخ الشارقه عن المطالبة بذلك الاقليم بأكمله ، وفي سنة ١٨٤٩ نصحه اصدقاؤه وحالوا بينه وبين ارسال حملة لاستعادة الاراضي المذكورة .

وفي سنة ١٨٥٠ انتهى التنافس على ملكية هذا الاقليم ما بين العمانيين والقاسميين عندما سارع الشيخ سلطان بن صقر الى مساندة قيس بن عزان أمير صحار فاستولى الحليفان على شناص في الباطنة وعلى غلله وخور فكان في الشميلية ثم اقتسماها فيما بينهما ، ومما لا شك فيه ان الشيخ القاسمي وضع يده على البلدين الساحليتين في الشميلية .

وفي سنة ١٨٥١ عند وصول السيد سعيد شخصياً سحب الشيخ سلطان تأييده عن السيد قيس وبذلك طرده السيد سعيد لا من شناص وحدها بل ايضاً من صحار وبقيت الشميلية كاملة في ملكية شيخ الشارقه الذي كان حياده — كما كان متوقعاً — مقابل تعهد من السيد سعيد حاكم عمان ان يبقى الوضع الحاضر وقتئذ على ما كان عليه .



الشميلية تحت حكم سلطان بن صقر
١٨٥٠ — ١٨٦٦

ثورة في بلاد الشحوح قرب ديبه سنة ١٨٥٥ :

كان الحادث الهام الوحيد في الفترة ما بين ضم الشميلية نهائياً الى الشارقة ووفاة الشيخ سلطان بن صقر هو ثورة سنة ١٨٥٠ في منطقة الشحوح بجوار ديبه .

ذلك انه عندما عين مشارى بن الشيخ ابراهيم حاكم رأس الخيمة وحفيد الشيخ سلطان نفسه حاكماً على ديبه سرعان ما طغى على الشحوح في جواره . ويحتمل ان يكون طغيانه امتد الى البيعة فنصب له أهل هذه القبيلة كميناً وقتلوه وهو في رحلته من ديبه الى رأس الخيمه . على ان هذا الحادث لم يتم الا بعد ان لم يؤبه الى شكاوى الشحوح الى الشيخين سلطان وابراهيم بن مشارى ؛ وقد أدى ذلك الى نشوب حرب عامة بين القواسم وقبيلة الشحوح وقد ورد وصف ذلك في تاريخ رأس الخيمة .



الشميلية في حكم الشيخ خالد بن سلطان
١٨٦٦ ـ ١٨٦٨

ثورة في الشميلية سنة ١٨٦٦ :

بوفاة الشيخ سلطان بن صقر وتولي ولده خالد في سنة ١٨٦٦ ، امتنع زعيم بلدة الفجيرة عن دفع الجزية الى الشارقة . وهناك ما يدعو الى الظن ان الشميلية جميعاً أعلنت عصيانها في ذلك الوقت ، ولم تخمد الثورة الا بعد وفاة خالد ؛ على ان هذا الامر هو من باب التخمين وليس من باب اليقين .

★ ★ ★

الشميلية في حكم الشيخ سالم بن سلطان
١٨٦٨ ـ ١٨٨٣

عصيان في الشميلية :

تولى الامارة بعد خالد أخوه سالم الذي لم يلبث ان ارسل قوة الى ديبه بقصد استعادة منطقة الشميلية بأكملها أو ما كان منها غير خاضع

لسلطانه . الا ان الشرقيين وقد تذوقوا طعم الاستقلال تجمعوا تحت قيادة زعيم الفجيرة لمناهضة محاولة سالم وتحالفه مع الشحوح بقيادة صالح ابن محمد شيخ البيعة وكانوا يعتبرون من رعايا مسقط .

نتج عن ذلك حصارقوات القاسميين في ديبه بقوات من الشرقيين والشحوح . فلما عجز الشيخ سالم عن ارسال نجدات من الشارقه بالطريق البري لوقوع جميع الممرات بين الجبال في أيدي الشحوح ؛ ارسل احد إخوانه للوصول الى تسوية ودية ، وفعلا نجح المبعوث وخضع الشرقيون ووعدوا بدفع الجزية .

تجدد الثورة في الشميلية ١٨٧٦ :

لكن ذلك الترتيب لم يعش طويلا فقد حدث ان سجن مندوب شيخ الشارقه في ديبه اثني عشر رجلا من الشرقيين من الغرايفه فقام تحالف جديد بين الشرقيين والشحوح الذين اغلقوا الممرات القريبة فحوصر القواسم مرة ثانية في ديبه فارسل الشيخ سليم خمسين رجلا بمعداتهم وذخائرهم في البحر الى ديبه وارسل بعض الذين سبق سجنهم ، الى الشارقه بطريق البحر .

وبوصول السفينة الحربية البريطانية « عرب » الى ديبه توقف القتال هناك غير انه في نفس الوقت كانت قد وصلت قوة مؤلفة من ثمانمائة رجل من القواسم من جهة شناص واستولت على قلعة عند الغرايفه وقتلت ستة وثلاثين رجلا واسرت ثلاثين اسيراً من الثوار .

وكان من المظنون ان هذه المتاعب في الشميلية قد دبرت لمصلحة مسقط .

تمرد عقيم في الفجيرة ١٨٧٩ :

وفي ربيع سنة ١٨٧٩ ثار أهل الفجيرة وطردوا سرور الذي كان عينه حاكم الشارقه والياً عليهمووضعوا في مكانه رجلا اسمه مرزوق .

وفي نفس الوقت ارسلوا وفداً الى الشارقه ليخبر الشيخ عن عملهم ولكن الشيخ سالم لم يسكن غضبه ازاء تصرفهم هذا وسجن اعضاء الوفد وارسل قوة برية الى قلعة الفجيرة فاستولى عليها وأسكنها البلوش ونقل بعض الاسرى الى جزيرة بو موسى .

مطالبة سلطان عمان بالفجيرة سنة ١٨٧٩ :

وقد ادعى اهل الفجيرة ان الشيخ هاجمهم من جهة البحر بمساعدة اعدائهم من الخارج وهذا الادعاء واضح الخطأ . عند ذلك هرب حمد بن عبدالله زعيم الفجيرة ، الذي لم يكن خافياً انه الشخصية الفعالة في موضوع الثورة ، متوجهاً الى مسقط حيث وصلها في ابريل وطالب سلطان عمان بوضع الفجيرة مستقبلا تحت حمايته شخصياً .

وتلا ذلك مباحثات بين السلطان والسلطات البريطانية طالب فيها السيد تركي بالسيادة على الفجيرة ولكنه أخيراً وافق على ان تدفع الجزية الى الشارقه ، ولكنه اعترض على التدخل الظالم من الشيخ القاسمي في الشئون المحلية .

وفي هذه المناسبة اتضحت واقعة غريبة هي ان السيد تركي سبق له أن أعطى في سنة ١٨٧١ سنداً الى شيخ الشارقه بأن الساحل من خور كلبه الى الشارقه – باستثناء خصب تابع للقواسم ؛ ولكنه عاد الآن فرفض هذه الاتفاقية على أساس أنها نظمت قبل توليه السلطنة ، وانها كانت مشروطة بتنفيذ بعض خدمات يؤديها الشيخ القاسمي غير انه لم ينفذ مطلقاً أي شيء منها .

تمرد ناجح في الفجيرة ١٨٧٩ – ١٨٨٠ :

لم يطل الزمن على استقرار ملكية القواسم للفجيرة . ففي نهاية سنة ١٨٧٩ او اوائل ١٨٨٠ عند عودة حمد بن عبدالله بحراً من مسقط بطريقة سلمية تزعم ثورة في الفجيرة طردت فيها الحامية القاسمية من القلعة بعد مقتل ثمانية رجال منها .

أما موضوع احتلال الامن البحري الذي صاحب شئون الشميلية في سنة ١٨٧٦ ثم في سنة ١٨٨٠ فقد ورد في تاريخ عمان المتصالحة لانه من المسائل العامة المهمة .

ونحن في هذه المناسبة بصدد ما حدث سنة ١٨٨١ من شيخ الشارقه عندما لم يلق تشجيعاً على رغبته في استعادة الفجيرة فتقدم بمجموعة من الطلبات هي :

* أن تسمح له حكومة بريطانيا بالقيام ببعض العمليات البرية .
* وان تساعده بريطانيا على الفجيرة بسفينة حربية .
* وان يمنع سلطان عمان من تأييد حمد بن عبدالله .

ولكن المقيم السياسي البريطاني الرائد روس الذي زاره الشيخ في بوشهر اقنعه في النهاية بالموافقة على تحكيم شيخ رأس الخيمة ، وهذا ما كان يقبله ايضاً اهل الفجيرة .

ويبدو ان النزاع انتهى اخيراً بهذه الطريقة على أساس خضوع شيخ الفجيرة لشيخ الشارقه واعترافه بسيادته مع دفع الجزية العرفية اليه وتحرر بذلك سند كتابي من حمد بن عبد الله سنة ١٨٨١ فيما يبدو قبل فيه التبعية لشيخ الشارقه .

وكان من رأي الرائد روس ان استقلال الفجيرة كان يجعلها دائماً في الماضي هدفاً لمطامع الشارقه او مسقط فكان من الصالح العام ان لا تكون مستقلة .



الشميلية في حكم صقر بن خالد بعد سنة ١٨٨٣

استقلال الفجيرة عملياً سنة ١٨٨٤ :

عندما تولى صقر بن خالد إمارة الشارقة سنة ١٨٨٢ وجد الشميلية مقسمة الى قطاعين احدهما متصل بدبيه ، كان الشيخ سالم قد اعطاه لاخيه احمد والثاني يحيط بخور فكان واعطاه لاخيه ماجد ، ولم يحاول الشيخ صقر اجراء تعديل مباشر على ذلك بابعاد قريبيه عن مكانيهما ، الا أن اصرار حمد بن عبدالله زعيم الفجيرة المعروف بحدة طبعه ليستولي لا على الغرايفه الواقعة على الساحل فقط ، ولكن ايضاً على قلعة الجبل المهمة في الباطنة في وادي حام ، والمتحكمة في الطريق الوحيد المباشر بين الشميلية وساحل عمان المتصالح وضع الامور في وضع مختلف . ولم يلبث زعيم الفجيرة ان بادر الى الهجوم واستولى على المكانين دون انتظار لاشارة ثانية وزاد على ذلك فغزا الزبارة إذ كان أهلها قد هبوا لنصرة أهل البطنة .

وبدلا من ان يعترف حمد بن عبدالله بفضل الشيخ صقر في تملكه تلك المواضع الجديدة ووضعها تحت تصرفه ، تقرب الى شيخ رأس الخيمة طلباً لحمايته . ولما لم يكن شيخ الشارقه راغباً في الاساءة الى هذه الشخصية البارزة فانه لم يحرك لذلك ساكناً .

استمرار الشميلية في حكم سلطان عمان ١٨٨٦ :

وفي شهر يونيو سنة ١٨٨٦ ارسل والي صحار الى سيده السيد تركي حاكم مسقط ان اهالي خور فكان وديبه والمناطق المجاورة يرغبون في وضع انفسهم تحت حماية سلطان عمان ؛ فطلب السلطان مشورة الرائد مايلز الذي كان فيما سبق معتمداً سياسياً في مسقط والذي أصبح وقتئذ القائم بأعمال المعتمد المقيم في الخليج ، فأجابه بأن التدخل في شئون

الشميلية في الوقت الحاضر امر غير مرغوب فيه اذ قد يؤدي الى صدام مع الشيخ القاسمي الذي كان السلطان معه في وئام ، وقد يؤدي ذلك الى الاضرار بمصالح السلطان نفسه .

وكان هذا الجواب (وقد اعتمدته حكومة الهند) كافياً لاقناع السيد تركي بالعدول عن تلك الرغبة : فأعطى تعليمات بذلك الى والي صحار .

اضطرابات بسيطة في الشميلية سنة ١٨٩٣ — ١٨٩٦ :

وفي سنة ١٨٩٣ أغار رجال من قبائل الشحوح على قرية هير بتحريض من شيخ ابو ظبي حيث قتلوا عدداً من السكان ودمروا القلعة ..

وفي السنة التالية كان في عزم شيوخ الشارقه ورأس الخيمة اعادة تعمير هير لولا مشاغبات الشحوح التي كان لتجاهلها أثر في تأخير ذلك .

وفي سنة ١٨٩٦–١٨٩٧ قتل احد رجال القواسم في الفجيرة فارسل شيخ الشارقه وشيخ رأس الخيمة حملة اليها وانتهى الامر بدفع دية القتيل

ثورة جديدة في الفجيرة ١٩٠٠ — ١٩٠١ :

وفي سنة ١٩٠٠ توفي شيخ رأس الخيمة فاضيف ذلك المكان وملحقاته الى مشيخة الشارقه تحت حكم صقر بن خالد ، وكانت الشميلية ما تزال مقسمة الى قطاعين : شمالي وجنوبي ، بولاية راشد بن أحمد وحمد بن ماجد . وكان الثاني يحصل من الفجيرة على ضريبة قدرها حوالي ٢٠٠٠ شلن سنوياً بما فيها ١٥٠ جلداً من التمر و ١٢ قنطاراً من الحنطة وعشرة جنيهات ذهبية نقداً .

وحوالي أوائل سنة ١٩٠١ ارسل شيخ الشارجه حمد بن عبدالله رئيس الفجيرة نائباً عنه للتفاهم مع الشحوح بمناسبة حادث قتل وقع في ديبه ولكن يظهر ان حمد استغل هذه الظروف وحاول اجراء تفاهم انفرادي مع الشحوح ، واخيراً سرعان ما فترت مودته .

ثم تلا ذلك مفاوضات اسهم فيها شيخ دبي ولكنها كانت عقيمة . وكان احمد بن ماجد في عايله قد خسر ثقة رئيس الفجيرة وانقطعت معونة شيخ الشارقة عنه حيث فصلتها قلعة جبل البطنة فوقع بذلك في مأزق خطير

ونجد تفصيلا لاتفاق زعماء عمان المتصالح الذي دعمته هذه الازمة في التاريخ العام لهذا الاقليم .

ويعود سبب تمرد زعيم الفجيرة ، كما يروى هو نفسه ، ان الى الشيخ صقر بن سلطان كان قد عجز عن الحصول على تعويض من بدو العوامر وبني قتب عن سرقتهم بعض أهالي لنجة المقيمين في الفجيرة وانه عندما استعان حمد بشيخ دبي غضب لذلك شيخ الشارقه وسلط على الفجيرة بدو المزعري والجلاجلة واضطر الجلاجلة الى تحويل تجارتهم من الفجيرة الى ميناء غلله .

تدخل السلطات السياسية البريطانية سنة ١٩٠٢ :

وفي ابريل سنة ١٩٠٢ شكل الشيخ صقر بن خالد قوة من ٢٥٠ بدوياً لمهاجمة الفجيرة ثم ظهر ميل شيوخ دبي وعجمان لمساعدة حمد بن عبدالله فرأى المقيم البريطاني الرائد كامبول ان يحاول تسوية ذلك النزاع فزار العقيد كوكس الفجيرة وتلاه المعتمد السياسي في مسقط فأبدى له حمد اعتراضه بأن الاتفاقية المبرمة سنة ١٨٨١ ووقعها هو لا تشمل بلدة الفجيرة ، وابدى عدم اعترافه بسيادة شيخ الشارقه في أي شكل أو وضع ؛ وأعطى شيخ دبي تحذيراً من التدخل ومنع السيد فيصل بن تركي سلطان عمان من مساعدة رئيس الفجيرة الذي كان ذهب شخصياً الى مسقط طالباً العون .

هكذا كان الوضع عندما كلف الرائد كمبول وكيل المقيم في الشارقه ليبدأ في تشكيل مجلس صلح . وكان شيخ الشارقة رغم اعلانه عدم القدرة على منع البدو من مهاجمة الفجيرة راغباً في قبول قرار عام يصدره المقيم البريطاني بينه وبين حمد بن عبدالله وان يعطي خصمه صك أمان

ليظهر في الشارقه . وفي الجانب الآخر كان رئيس الفجيرة غير موافق على ذلك الاتفاق وأبدى عدم رغبته في حضور اجتماع الشارجه ، وكان من الواضح انه لم يقبل التسليم لاية تسوية ، وكانت الشكوك تحوم حول تشجيع الشحوح في البيعة ، ووالي صحار في سلطنة عمان له على ذلك الرفض .

وفي اكتوبر سنة ١٩٠٢ بناء على طلب من السلطات السياسية البريطانية ارسل السيد تركي حاكم مسقط اوامره الى الشحوح بالبيعة للامتناع عن تأييد حمد بن عبدالله وفي الوقت ذاته أعلن الشيخ صقر بن خالد عن أسفه لموقفه الودي . وفي نوفمبر دبر لمقتل اثنين من اهالي الفجيرة في طريق عودتهما من عجمان الى مسكنيهما .

وفي نوفمبر قام مستر جاسكن مساعد المعتمد السياسي في البحرين برحلة الى المنطقة على ظهر السفينة الحربية« لورانس» لتنظيم تسوية اذا امكنه ذلك ، وقد لحق به الشيخ صقر على ظهر السفينة في الشارقه يوم ٢٧ ديسمبر . وفي يوم ٢٨ وصلت السفينة الى الشاطيء مقابل الفجيرة .

وانقضى يومان في المفاوضات إلا ان تصرفات أتباع حمد بن عبدالله المسلحين كانت تحمل طابع التهديد وتقرر وقف محاولة الوساطة .

وفي هذه الظروف قررت حكومة الهند انه لا داعي للتدخل بين الاطراف المتنازعة بشرط ان يعلم كل طرف بضرورة صيانة الامن في البحر وبذلك ترك لهما التصرف بالطرق التي يراها كل طرف ضد الآخر .

حوادث أخرى سنة ١٩٠٣ :

وفي ابريل سنة ١٩٠٣ ارسل شيخ الشارقه حملة الى الفجيرة فوصلت الى البطنة . وقد علم ان حمد بن عبدالله رغم اعادة تلقيه المساعدة من شيخ البيعة فقد ارغم على قبول المسالمة وعلى قبول التبيعة وعلى ان يوقع اتفاقاً موقتاً غير هذا الاتفاق كان شكلياً فقط ولم يغير شيئاً من الواقع .

وقد وجه لورد كرزون نداءه الى شيوخ المنطقة المتصالحة وهو على

ظهر السفينة « داربار » الراسية مقابل الشارقه ونصح بضرورة حل موضوع الفجيرة بالطرق الودية الا ان توجيهه ذلك لم يلق آذاناً واعيه .

اعتراف الحكومة البريطانية بتبعية الشميلية لشياخة الشارقة ١٩٠٣ :

وفي اوائل سنة ١٩٠٣ ولدى اتخاذ اجراءات لتأمين وضع اسطول بريطاني في الخليج أعلنت حكومة بريطانيا بناء على توصية حكومة الهند أن اقليم الشميلية من ديبه الى خور كلبا يعتبر تابعاً لمشيخة الشارقه على أنها ليست امارة مستقلة او ذات علاقة بسلطنة عمان .

اعتبار الشميلية رسمياً في صحار تابعة للشارقة سنة ١٩٠٥ :

وفي أثناء إعداد بعض الابحاث الطبوغرافية والسياسية على يد كاتب هذه السطور اثناء رحلتهم الى صحار في شهر مارس ١٩٠٥ تم الحصول على تأييد بصحة وجهة النظر هذه ؛ ففي جمع حاشد ضم نائب والي سلطان عمان في صحار تقرر بالاجماع — دون معارضة صوت واحد — ان الساحل من خور كلبا الى ديبه ويشمل هذين البلدين أصبح تابعاً لشيخ الشارقه .

الوضع في الشميلية ١٩٠٥ — ١٩٠٧ :

وحتى عام ١٩٠٥ كان شيخ الشارقه فقد كل امل في اخضاع رئيس الفجيرة واعادته الى طاعته ، وفي تلك السنة تأكد ان حمد بن عبدالله استولى عنوة على البطنه والغرايفه ومربح والقرية وجدفا وسقمقم وصفد . وفي ابريل سنة ١٩٠٦ — كما جاء في التاريخ العام لعمان المتصالح — ذكر شيخ ابي ظبي في اتفاقية مكتوبة بينه وبين شيخ ام القيوين ان رئيس الفجيرة هو ضمن رعاياه سياسياً ولم يحتج على ذلك شيخ الشارقه .



ملحق رقم (٧)
الاتفاقية المتبادلة بين شيوخ عمان المتصالحة في ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩

تمهيـــد :

حيث ان من مصلحتنا جميعاً ان نتفق فيما بيننا على منع هرب الرعايا وترك ديونهم وراءهم من اقليم واللجوء لاقليم آخر ، ويسري ذلك بشكل خاص على الغواصين والبحارة ، فاننا نحن — الموقعين بامضاءاتنا واختامنا على هذه الوثيقة ، نوافق ونتعهد — في وجود حاجي عبدالقاسم ، وكيل المقيمية المبعوث خصيصاً لهذا الغرض ، وحاجي عبدالرحمن وكيل الحكومة — على ان نعمل بكل الطرق الممكنة لمنع هؤلاء الهاربين من ان يجدوا العون او المأوى في بلادنا .

وعلى ذلك — وتمشياً مع هذه الاتفاقية — فاننا نوافق على ما يلي :—

اولا : اذا حاول هارب ان يلجأ الى بلادنا — سواء عن طريق البر او البحر — فمن واجبنا ان نرده الى الشيخ الذي هرب من بلاده .

ثانياً : واذا ثبت ان احد الشيوخ قد آوى واحداً من هؤلاء الهاربين أو رفض تسليمه في حالة طلب ذلك من جانب وكيل الحكومة فان على هذا الشيخ ان يدفع غرامة قدرها ٥٠ ريالا بالاضافة الى كل ما يثبت من ديون على الرجل الهارب .

ثالثاً : ومرة اخرى اذا رفض هذا الشيخ تسليم الرجل الهارب بعد طلب ذلك من جانب وكيل الحكومة ، وسمح له بالسير الى شواطيء اللؤلؤ لمواصلة عمله رغم ذلك ، فان هذا الشيخ يدفع غرامة قدرها ١٠٠ ريال بالاضافة الى جميع الديون التي يثبت استحقاقها على هذا الرجل الهارب .

رابعاً : واذا وقع خلاف حول هذه الحقائق يعقد مجلس للتحكيم يحضره وكيل الحكومة . ويرسل طرفا النزاع ، وكل الشيوخ المتصالحين مندوبين عنهم اذا لم يتيسر لهم الحضور بأنفسهم ، ولا يصبح القرار الذي يتخذه هذا المجلس ملزماً بالنفاذ الا بعد أن يصدق عليه المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج

خامساً: تفرض هذه الغرامات فقط بعد ان يتأكد المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية في الخليج من ان هذا الشيخ المعني مذنبٌ بالفعل ويستحق الغرامة .

وعلى هذا ، فنحن نضع توقيعاتنا واختامنا أسفل هذه الوثيقة . ملتزمين بتنفيذ ما جاء فيها دون معارضة ، فعلى هذا قد تم الاتفاق .

صحيح ، وعلى هذا اوقع : سالم بن سلطان بن صقر القاسمي .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : راشد بن حميد بن راشد النعيمي .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : حشر بن مكتوم .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : احمد بن عبدالله بن راشد .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : الفقير الى الله : زايد بن خليفه .
خاتم

صحيح ، وعلى هذا اوقع : حميد بن عبدالله بن سلطان القاسمي .
وقع بخط يده .

ملحق رقم (٨)
الاتفاقية الاستثنائية بين شيوخ عمان المتصالحة والحكومة البريطانية ، مارس ١٨٩٢

أنا الموقع على هذا – زايد بن خليفه شيخ ابو ظبي في حضرة الليفتانت كولونيل أ. س. تالبوت المقيم السياسي في الخليج – اعتمد واوافق – باسمي واسم ورثتي ومن يخلفني – على ما يلي :–

اولا : الا اوقع اية اتفاقية او أدخل في أية علاقات مع أية دولة باستثناء بريطانيا العظمى .

ثانياً : ألا أسمح باقامة أي ممثل لاية حكومة أخرى في أرضي دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية .

ثالثاً : ألا أؤجر أو ابيع أو أرهن أو أتنازل أو أسمح بأية صورة أخرى من الصور باحتلال أي جزء من أرضي – لدولة أخرى غير بريطانيا العظمى .

تم هذا الاتفاق وجرى توقيعه في أبو ظبي يوم ٦ مارس سنة ١٨٩٢ ميلادية ، الموافق ٥ شعبان سنة ١٣٠٩ هجرية .

توقيع زايد بن خليفه
شيخ ابو ظبي

لنزودون نائب الحاكم العام في الهند
الرائد ا. س. تالبوت المقيم في الخليج

تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل سعادة نائب الحاكم العام في الهند بسملا في ١٢ مايو ١٨٩٢ .

ه. م. دوراند
سكرتير وزارة الخارجية بحكومة الهند

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الشيوخ المتصالحين الآخرين بمعنى شيوخ كل من دبي وعجمان والشارقه الذين وقعوا بتاريخ ٧ مارس وكذلك رأس الخيمة وام القيوين اللذين وقعا في ٨ مارس .



فهرس دليل الخليج ج ٢

الموضــــوع **رقم الصفحة**

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

تم المجلد الثاني بحمد الله تعالى



